

نصوص في علوم القرآن

تأليف

السيد علي الموسوي الدارابي

المجلد السابع

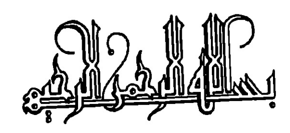
(علم القراءات، أئمة القراءات، أقسام القراءات)

بإشراف

مدير قسم القرآن

الأستاذ العلامة محمد واعظ زاده الخراساني




بسم الله الرحمن الرحيم


شبكة الفكر
alfeker.net

بسم الله الرحمن الرحيم

نصوص في علوم القرآن

تأليف

السيد علي الموسوي الدارابي

المجلد السابع

(علم القراءات، أئمة القراءات، أقسام القراءات)

بإشراف

مدير قسم القرآن

الأستاذ العلامة محمد واعظ زاده الخراساني

موسوي دارابيّ، عليّ، ١٣٣٤ -
نصوص في علوم القرآن / تأليف عليّ الموسويّ الدّ ارابيّ: بإشراف محمّد واعظزاده الخراسانيّ. - مشهد:
مجمع البحوث الإسلاميّة، ١٤٢٩ق. = ١٣٨٦ش.
ج.
ISBN set 978-964-444-380-0
ISBN 978-964-971-431-8 (ج٧)
فهرستنويسى بر اساس اطلاعات فيپا.
عربي
كتابنامه
١.قرآن - - علوم قرآنى. ٢. قرآن - - وحى. الف. واعظزاده خراسانى، ١٣٠٤ - ، . ب. بنياد پژوهشهاى اسلامى. ج. عنوان.
٢٩٧/١٥
BP ٦٩ / ٥ / م ٨ ن ٦
كتابخانهٔ ملى ايران
م٧٩-٢٤١٢٩



نصوص في علوم القرآن

المجلّد السابع

(علم القراءات ، ائمّة القراءات ، اقسام القراءات)

السيّد علي الموسوي الدارابيّ
بإشراف الأستاذ محمّد واعظزاده الخراسانيّ

الطّبعة الأولى ١٤٣٢ق / ١٣٨٩ش
١٠٠٠نسخة / الثّمن: ٩٧٠٠٠ ريال
الطّباعة: مؤسسة الطّبع والنّشر التّابعة للآستانة الرّضويّة المقدّسة

مجمع البحوث الإسلاميّة، ص.ب ٣٦٦-٩١٧٣٥
هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ٢٢٣٠٨٠٣
معارض بيع كتب مجمع البحوث الإسلاميّة، (مشهد) ٢٢٣٣٩٢٣، (قم)٧٧٣٣٠٢٩

www.islamic-rf.ir E-mail: info @islamic-rf.ir

الفهرس العامّ

القسم الثّالث: في «القراءات» و فيه ستّة أبواب:

الباب الأوّل: علم القراءات و تعريفها و تاريخ نشوءها

الباب الثّاني: أئمّة القراءات السّبعة و غيرها و طُرُق رواياتهم

الباب الثّالث: أقسام القراءات و أركانها و شروط صحّتها

تصدير

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين وسلام على المرسلين لا سيّما نبيّنا المصطفى محمّد وآله الطّاهرين وصَحْبه المنتجبين. وبعد؛ فهذه المجلّدات الثّلاث من سلسلة «نصوصٌ في علوم القرآن» تشمل القراءات القرآنيّة الّتي طوّلوا فيها الكلام باختلاف كثير كما ترى نصوصهم في هذه المجلّدات:

المجلّد السّابع: علم القراءات، أئمّة القراءات، أقسام القراءات و شروط صحّتها.

المجلّد الثّامن: تواتر القراءات و عدمها، و اختلاف القراءات.

المجلّد التّاسع: الأحرف السّبعة.

وأوّل من حقّقها مستندًا إلى روايات كثيرة، تجاوزت أربعين حديثًا، هو ابن جرير الطّبريّ صاحب التّفسير الكبير في مقدّمة تفسيره (ص: ٣٠ ـ ٥٢) حيث روى روايات «نزول القرآن على سبعة أحرف» عن جماعة من الصّحابة بطُرُق عديدة: فروى عن أُبيّ بن كعب ١٥ حديثًا، وعن عبد الله بن مسعود ٦ أحاديث، وعن أبي هُرَيرة ٤ أحاديث، وعن أُمّ أيّوب ٣ أحاديث، وعن كلّ من عمر بن الخطّاب وعبد الله بن عبّاس حديثين، وعن كلّ من زيد بن أرقم، وأبي بكرة عن أبيه، وأبي جهيم الأنصاريّ وأبي العالية حديثًا واحدًا، بإضافة ٣ أحاديث مرفوعة.

فقد روى الطّبريّ هذا الحديث مع اختلاف في ألفاظه ومضامينه عن عشرة من الصّحابة مع أنّ محمّد أبو شَهبة قال: «حديث إنزال القرآن على سبعة أحرُف متواتر- وذكر رُواته من الصّحابة، ثمّ قال: «فهؤلاء أحد وعشرون صحابيًّا» - وذكر استشهاد عُثمان على المنبر فشهد من لا يُحْصَون» [1].

وكثير منها جاءت في كتب الصّحاح وغيرها. ومضامين هذه الرّوايات بعد عرض بعضها على بعض، أنّ القرآن نزل أوّلًا بحرف واحد بلُغة قُرَيش، ثمّ وسّع الله فيها إلى سبع لُغات من لُغات العرب تخفيفًا على النّاس - وكانوا أُمّيّين جَهَلةً - ليقرأُوه بلُغاتهم، وعَدُّوا هذا نزولًا أيضًا، بل أقرأ النّبيّ ﷺ كلًّا منهم بلُغته. والمراد باللّغات اللّهجات، فإنّها جميعًا لغة العرب.

وقال **الطّبريّ**: «وقد قيل: إنّ خمسة منها لعَجُز «هوازن»، واثنين منها لـ«قُرَيش وخُزاعة»، رَوى جميع ذلك عن ابن عبّاس». ثمّ ضعّف طُرُق النّقل عنه.

وقدعنونها الطّبريّ بقوله: «القول في اللُّغة الّتي نزل بها القرآن من لُغات العرب»، وبدأ الكلام فيه بنزول جميع القرآن بلسان العرب دون غيرهم. واحتجّ بنصّ تلك الرّوايات على أنّ المراد بسبعة أحرف فيها اللُّغات دون ماقاله المخالفون: «إنّه نزل بأمر وزجر، وترغيب وترهيب، وقصص ومَثَل» - وقد جاءت في رواية أيضًا - ونحوه من الأقوال.

وقد حَكى: أنّ أبابكرٍ جمع القرآن بلُغة قُرَيش في قطعات، وعمر كتب ذلك في صحيفة واحدة كانت بعده عند حَفْصة، ولم تكن فيها سوى لُغة قُرَيش، ولكنّ النّاس كانوا يقرأون بما سمعوه عن النّبيّ بلهجاتهم ولغاتهم حتّى وقعت غزوة أذربيجان وأرمينيّة حيث اجتمع أهل الشّام وأهل العراق، فتذاكروا القرآن واختلفوا فيه حتّى كادأن يكون بينهم فتنة، فركب حُذَيفة بن اليمان حتّى أتى عُثمان بن عَفّان فأخبره فيما وقع من الخلاف بين أهل الشّام

١- المدخل لدراسة القرآن الكريم: ١٦٦- ١٦٧.

ـ وكانوا يقرأون بقراءة أُبيّ ين كعب ـ وبين أهل العراق ـ وكانوا يقرأون بقراءة عبد الله بن مسعود ـ فأمر عُثمان زيد بن ثابت ـ وكان من الأنصار ـ وضمّ إليه أبان بن سعيد بن العاص ـ وكان من المهاجرين ـ وقال لهما: فما اجتمعتما عليه، فاكتبوه وما اختلفتما فيه فارفعاه إليّ، واختلفا في ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ البقرة/٢٤٨، فقال زيد: (التّابوه)، وقال أبان: (التّابوت)، فرفعاه إلى عُثمان فكتب: (التّابوت) ـ إلى أن قال: ـ ثمّ أرسل عُثمان إلى حفصة يسألها أن تعطيه الصّحيفة، فأعطته إيّاها، فعرض المُصْحَف عليها فلم يختلفا في شيء، فردّها إليها، وأمر النّاس أن يكتبوا المصاحف[1].

وجاء في رواية: لمّا رأى عُثمان اختلافهم، قال: اجتمعوا يا أصحاب محمّد فاكتبوا للنّاس إمامًا ـ إلى أن قال ـ: فلمّا فرغ من المُصْحَف، كتب عُثمان إلى أهل الأمصار: «إنّي قد صنعت كذا وكذا، ومحوتُ ما عندي فامحوا ما عندكم»[2].

وفي رواية أُخرى: «نسخ منها مصاحف، فبعث بها إلى الآفاق». ـ إلى أن قال ـ: «وجمعهم على مُصْحَف واحد وحرف واحد، وحرق ما عدا المُصْحَف الّذي جمعهم عليه. وعزم على كلّ من كان عنده مُصْحَف مخالف المُصْحَف الّذي جمعهم عليه أن يحرقه. فاستوثقت له الأُمّة على ذلك بالطّاعة». ـ إلى أن قال ـ: فتركت القراءة بالأحرف السّتّة الّتي عزم عليها إمامها العادل في تركها... فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها لدثورها وعُفُوِّ آثارها وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها من غير حجود منها على صحّتها وصحّة شيء منها.

ثمّ سأل الطّبريّ في كلامه: إذا أمرهم رسول الله ﷺ بقراءتها كيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله ﷺ؟

---

١ ـ تفسير الطّبريّ ١: ٤٩ و٥٠.

٢ ـ نفس المصدر: ٥٠.

قيل: إنّ أمره إيّاهم بذلك، لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنّما كان أمر إباحة ورخصة، لأنّ القراءة بها لو كانت فرضًا عليهم، لوجب أن يكون العلم بكلّ حرف من تلك الأحرف السّبعة عند من يقوم بنقله الحجّة... وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدّليل على أنّهم كانوا في القراءة بها مُخَيَّرين – وكانت جميعها اللّهجات باختلاف الصّورة دون خلاف في المعاني – إلى أن قال: –

فأمّا ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجرّه ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتّفاق الصّورة، فمن معنى قول النّبيّ ﷺ: «أُمِرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرُف بمعزل»[1].

فظهر أنّ سبعة أحرف عند الطّبريّ كانت ممّا تُغيّر صورة الكلمة فتركت ستّة منها وبقيت واحدة، لكن بقيت فيها القراءة بمثل الحركات ممّا لاتُغيّر الصّورة وكلّها يُعَدّ حرفًا واحدًا من تلك الأحرف السّبعة، وقرأ بها النّبيّ ﷺ وأخذ الأصحاب عنه، ثمّ أخذها عنهم التّابعون إلى أن وصلت النّوبة إلى القُرّاء السّبعة المعروفين. فكلّ ما قرأوا بها هي أيضًا مأخوذة عن النّبيّ ﷺ. هذه خلاصة ما أطال الطّبريّ الكلام فيه. **ويظهر منها**:

أوّلًا – أنّ الخلاف في قراءة ما في المُصْحَف ممّا لايُخالف صورتها، ليس ناشئًا عن اجتهاد القُرّاء كما توهّمه المستشرقون وتبعهم بعض المسلمين مثل: طه حسين من أهل السّنّة، ومثل الشّيخ معرفة وغيره من الشّيعة، بل بقي الخلاف فيما قرأ على النّبيّ ﷺ من حرف واحد.

وثانيًا – أنّ ما اجتمع علماء الإسلام عليه – وقد جاءت نصوصهم في الباب الثّالث من هذا الكتاب – هو اعتبار ثلاثة أُمور في القراءة الصّحيحة: موافقها لخطّ المصحف، وللعربيّة، وتواترها.

---

١ – تفسير الطّبريّ ١: ٥١.

وثالثًا ـ أنّ الأمر اشتبه على كثير من أهل السّنّة والشّيعة بالخلط بين الأحرُف السّبعة وبين القراءات السّبعة فحسبوهما واحدًا، وقالوا: إنّ منشأ هذا الخطأ هو ابن المجاهد حيث جعل القراءات المتواترة سبعة استنادًا إلى الأئمّة السّبعة، كما اشتبه عليهم أنّ قُرّاء القرآن من الصّحابة والتّابعين، ومن بعدهم كانوا ملتزمين بالسّماع عن شيوخهم مسلسلة إلى النّبيّ ﷺ، وما كانوا يعتمدون على الكتابة أبدًا.

وهذا دأب القُرّاء إلى الآن في البلاد الإسلاميّة من أهل السّنّة، ولكلّ منهم مسلسلة إلى النّبيّ ﷺ ـ كما أنّ للمحدّثين مشايخ مسلسلة إلى من صدر منه الحديث ـ ويجدّدون في كلّ شهر أو أقلّ أو أكثر مرّةً قراءتهم على شيخهم الّذي قرأوا عليه القرآن إلى آخر حياتهم.

وإنّي قد رأيت العلّامة الشّيخ محمّد الغزاليّ ـ وكان رئيس إدارة الدُّعاة في القاهرة، وأكبر خطيب جماعة إخوان المسلمين ـ في مكتبه يقرأ على شيخه الّذي كان متقدّمًا في السّنّ وهو يُوقّع على ما يصل إليه من الأوراق الإداريّة، وشيخه يوافقه بيده.

وقد شاعت في المغرب والجزائر قراءة النّاس جميعًا قراءة آيات من القرآن بعد كلّ صلاة بقراءة إمامهم ويعبّرون عنها «بالقراءة جماعةً» بدل ما عند غيرهم «من القراءة فردًا».

وقد انقطعت مع الأسف على الشّيوخ، وشاعت مكانها القراءة عن المصاحف منذ أمد بعيد عند الشّيعة فحسبوا أنّ الاختلاف في القراءات قديمًا كان ناشئًا عن فقدان الشّكل والنّقط في مُصْحَف عُثمان، مع أنّ عُثمان لم يكتف بإرسال المصاحف إلى البلاد، بل أرسل مع كلّ مصحف إلى البلاد قارئًا أو قاريَيْن ليُقرئُوا النّاس ما قُرئ على النّبيّ ﷺ.

فالقراءات المعروفة والمتواترة كلًّا مستندة إلى القراءة على النّبيّ ﷺ ممّا يحتمله مُصْحَف عُثمان أخذًا عمّن قرأ عليهم. وإنّك تجد في البلاد الإسلاميّة ـ لو سافرت إليها ـ آلافًا من القُرّاء لهم مشايخ مسلسلة محفوظة أسماءهم بل تاريخ حياتهم عند هؤلاء القُرّاء. وقد وجدت قُرّاء المغرب ملتزمين بذلك، كما أنّهم ملتزمون بذكر مشايخهم في الحديث أكثر من غيرهم، فلكلّ محدّث منهم عشرات طُرُق إلى الصّحاح السّتّة وغيرها، وكلّ من كانت

سلسلة مشايخه في الحديث أوفر وأعلى يُعدّ أعلم من غيره . وتسجيلًا على ما ذكرنا من تقيّد القُرّاء با لقراءة على الشّيوخ نذكر قسمًا من نصّ السّعيد لبيب ، قال تحت عنوان :

تحقيق التّلقّي الشّفَويّ: المعتمد عند المسلمين أن يكون تلقّى العلم النّقليّ بعامّة والقرآن بخاصّة من الأفواه. وهذا قديم : فابن مسعود أحد كبار الصّحابة وأعلام رُواة القرآن وتجويده وتحقيقه وترتيله يقول: حَفظتُ من في رسول الله ﷺ بضعة وسبعين سورة [1].

وعن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ لأُبيّ [2]: « إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن » قال: الله سمّاني لك؟ قال: «نعم»... إلى آخر الرّواية . [3]

و كان النّبيّ يقول عن أُبيّ هذا: «أقرأ أُمّتي أُبيّ [4].»

و ليس بعيدًا أن يكون سبب هذه الأفضليّة أنّ النّبيّ نفسه هو الّذي علّمه القراءة .

وأَصبحت قاعدة متّبعة - بالنّسبة لطالب القرآن - أن يتلقّاه من أفواه المشايخ الضّابطين المتقنين، وأن لا يعتدّ أبدًا بالأخذ من المصاحف المكتبوبة بدون معلّم، لما قد يقع في ذلك من تصحيفٍ يتغيّر به وجه الكلام وهم يقولون: لا تأخذوا القرآن من مُصْحَفي، ولا العلم من صَحَفِيّ [5]. **[ثمّ ذكر موارد أخطاء فيها القارئ من المصحف، وقال:]**

و للمسلمين في التّلقّي الشّفَويّ مناهج دقيقة، وكأنّما كانوا يعدوّن أفواه الرّجال أهمّ مستودعات العلم الحقيقيّة، ويروْن أنّ النّقل من الأفواه هو النّقل السّليم الّذي يُظهِر كلّ زَيْف يعتريه [6]. . **[ثمّ ذكر شواهد على ذلك]** .

---

١ ـ انظر: ابن الجزريّ، غاية النّهاية ١: ٤٥٨ ـ ٤٥٩ .

٢ ـ يعني : الصّحابيّ «أُبيّ بن كعب»، وهو من أشهر من حفظوا القرآن على عهد النّبيّ، وكان رأسًا في العلم والعمل . (الذّهبيّ ، سير أعلام النُّبلاء : ٢٨٠ ـ ٢٨٨.

٣ ـ مسلم ، الجامع الصّحيح ٨: ١٥٠ ؛ وانظر: الذّهبيّ، المرجع السّابق: ٢٨١.

٤ ـ الذّهبيّ، المرجع السّابق .

٥ ـ انظر: العسكريّ، شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف : ١٠.

٦ ـ سيأتي نصّه في باب اختلاف القراءات ، مجلّد الثّامن ، من هذا الكتاب .

وقال أيضًا خلال ردّه على طه حسين:

«ج ـ والاستقراء الموضوعيّ يؤدّى إلينا أنّه لم ينقل عَبْر القرون كتاب سماويّ أو غير سماويّ، بالتّواتر القطعيّ، والإسناد الصّحيح، عن العدول الضّابطين، طبقةً بعد طبقةٍ، مثل ما وقع للقرآن، وقد تلقّوه من النّبيّ نفسه حرفًا حرفًا، لم يهملوا منه حركةً ولا سكونًا ولا إثباتًا ولا حذفًا». ثمّ قال:

«كان النّبيّ يصدع بأمر الله، فيُبَلّغ القرآن للنّاس: ﴿يَاءَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ المائدة/ ٦٧، وكان الصّحابة ـ ومكانهم من العدالة والضّبط والثّقة معروفة ـ يسارعون إلى تلقّي القرآن وتجويد وحفظه وتتبّع وجوه قراءاته. وإذن لم يكن ثمّة محلّ ـ أمام التّابعين وتابعيهم ـ للنّظر في قراءة القرآن بقراءات أُخرى غير الّتي تلقّوها عن الصّحابة، وهي نفس ما تلقّاه هؤلاء عن النّبيّ». [1]

أقوال العلماء في القراءات

والآن أُشير إلى بعض الأقوال الّتي جاءت في النّصوص موافقةً للطّبريّ، أو مخالفةً له.

فممّن وافق الطّبريّ «في الفرق بين الأحرُف السّبعة والقراءات السّبعة، وفي تواتر القراءات عن النّبيّ ﷺ» من المعاصرين **العلّامة الشّيخ أبو زُهرة**، فقال: يجب التّنبيه في القراءات إلى أمرين:

الأمر الأوّل ـ أنّ قراءات القرآن المتواترة ليست هي الأحرف السّبعة كما ذكرنا، بل إنّ الرّأي القويم الّذي انتهى إليه الباحثون كابن جرير الطّبريّ وغيره إلى أنّ القرءات كلّها تنتهي إلى حرف واحد، وهو الّذي كتب به المُصْحَف المحفوظ عند أُمّ المؤمنين حَفْصة وهو الّذي جمعه عُثمان بن عفّان رضي الله عنه، وألزم به الأقاليم الإسلاميّة، وهو مطابق تمام المطابقة

---

١ ـ نفس المصدر.

للمُصْحَف الّذي كتب في عهد أبي بكر وعمر ...

الأمر الثّاني ـ أنّ هذه القراءات تنتهي في نهايتها إلى أنّها من ترتيل القرآن الّذي رتّله الله سبحانه وتعالى، و تفضّل بنسبته إلى ذاته الكريمة العليّة، فقال تبارك و تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ الفرقان / ٣٢، فهي الأصوات الّتي أُثِرَت عن النّبيّ ﷺ، و إذا كان فيها موسيقيّ ـ إن صحّ لنا أن نقول عنها هذا التّعبير ـ فهي الأصوات القرآنيّة الّتي اتّبعناها عن النّبيّ ﷺ، فهي في مدّها و غنّها، و إهمازها، و إهمال همزاتها، و إمالتها و إقامتها، أصوات القرآن المأثورة، إذ أنّ القراءة سُنّة متّبعة، و أنّ اختلاف القراءات الصّحيحة و كلّها متواترة عن الصّحابة الّذين أقرأهم النّبيّ ﷺ، و أعلمهم طُرُق الأداء الّتي تَعَلَّمها عن ربّه، كما يشير إلى ذلك ما تلونا من قبل، و هو قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ القيامة / ١٦ ـ ١٩.

فكانت القراءة الّتي وعد الله تعالى، نبيّه عليه السلام، هي التّرتيل، و هي تلك القراءات المأثورة عن صحابة النّبيّ ﷺ الّذين تلقّوها عن النّبيّ ﷺ، و قد رأيت أنّه تلقّاها عن ربّه.

ثمّ ذكر أنّ القراءات مع أنّها تنتهي جميعًا إلى النّبيّ ﷺ ليس فيها اختلاف تضادّ في المعاني، أو اختلاف تباين في الألفاظ بل يكون الاختلاف.

أوّلًا ـ في شكل آخر الكلمات أو بنيتها...

و ثانيًا ـ في المدّ في الحروف، من حيث الطّول و القصر...

و ثالثها ـ من حيث الإمالة، و الإقامة في الحروف...

و رابعها ـ من حيث النّقط و من حيث شكل البُنْية...،

وخامسًا ـ في زيادة بعض الحروف ونقصها» وشرح كلّها، ثمّ ذكر فوائد وجوه القراءات، فلاحظ.[1]

---

١ ـ المعجزة الكبرى: ٤٩ ـ ٥٢.

وممّن وافق الطّبري ّنصًّا: عِزّة دَرْوَزة، حيث نقل عن الإمام الطّحاويّ وغيره من أئمّة الكلام[١] وقال: «إنّ القراءات جميعها كانت رخصةً في أوّل الأمر لتعسّر القراءة بلُغة قريش على كثير من النّاس ثمّ نسخت بزوال العدم وتَيَسُّر الحفظ وكثرة الضّبط وتَعَلُّم الكتابه، وفي هذا من الوجاهة ما فيه».

ولابن قتيبة كلام أيضًا حيث قال: «كان من تيسير الله، أن أمر نبيّه أن يقرئ كلّ قوم بلغتهم يعني بأدائهم الطّبيعيّ في النّطق، فالهُذَيليّ يقرأ الحاء عينًا، والأسديّ يقرأ: (تِعلمون) بكسر أوّله، والتّميمي يهمز، والقرشيّ لا يهمز».

ثمّ قال: وللطّبريّ كلام وَجيه آخر في تقرير معنى كتابة المصاحف العُثمانيّة حيث قال: «إنّ أمير المؤمنين عُثمان بن عفّان، لمّا رأىٰ اختلاف النّاس في القراءة وخاف من تفرّق كلمتهم، جَمَعَهم على حرفٍ واحدٍ وهو هذا المصحف الإمام، واستوثقت له الأُمّة على ذلك بل أطاعت ورأت فيما فعله الرّشد والهداية».

وممّن وافق الطّبريّ هو أحمد خليل، حيث قال: «والمرويّ عن عُثمان في بعض وجوه الرّوايات أنّه أحرق ستّة أحرف، وأبقى حرفًا ومنه تفرّعت هذه القراءات بعد ثبوتها بالسّند الوثيق إلى الرّسول ﷺ، وهذه الرّواية موضع نظر من جانب نقّاد الحديث والأخبار، وتحقيق القول في المنسوب إلي عُثمان يقتضي أوّلًا: أن نحدّد معنى الحرف الوارد في الأثر المرويّ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف»، وقداختلف في تفيسره على نحو أربعين قولًا ـ و ذكر بعضها، ثمّ قال:

«وذهب بعضهم إلى أنّ هذا الأثر من المشكل الّذي لا سبيل إلى العلم به، وعلى أيّة حال فنحن في غير حاجة إلى معرفة ما يدلّ عليه هذا الأثر تفصيلًا، وإنّما يكفي أن نعرف جملة أنّ الرّسول رخّص للنّاس أن يقرأوا القرآن بقراءات مختلفة تيسيرًا عليهم بإذن من الوحي

---

١ ـ الفرقان لابن الخطيب: ١٦٧.

وبتوقيفٍ من الله عزّ وجلّ ...» [إلى أن قال:]

«والّذي يهمّنا أنّ القرآن كانت ولا تزال تقرأ بعض كلماته بصُوَر مختلفة عُبِّر عنها بالقراءات، وأنّ هذه القراءات صادرة عن الوحي و بتوقيفٍ من الله، وإعلام منه وكلّ الّذي صنعه عُثمان أنّه كتب المُصحَف مرّة أُخرى للقضاء على كلّ لحن في القراءة يمكن أن يحدث، وقد اتّسعت الدّولة الإسلاميّة هذا الاتّساع فشملت أجناسًا وشعوبًا مختلفة الألوان والألسنة، ولم يكن به ـ وتلك طبيعة الاجتماع الإنسانيّ ـ من أن يشيع اللّحن ويفشو بين النّاس شأن كلّ مجتمع رحبت جَنَباته، وتباينت أجناسه، وتعدّدت لغاته ولهجاته، واختلف بأهله أجهزة النّطق.

ولم تكن هذه القراءات أو تلك الأحرف إلّا رحمة من الله يسّر بها على عباده قراءة القرآن وفهم إشارته وتدبّر معانيه. وهي كذلك حتّى اليوم تلائم طرائق النّاس في نطق العربيّة ووسائلهم في تحقيق حروفها، أو إدغامها ممّا تشخّص به معالم كلّ قراءة تلقّاها المسلمون الأوّلون عن الرّسول كما تلقّاها الرّسول ﷺ عن ربّه.

ولمّا كانت المصاحف في ذلك الزّمن غير منقوطة ولا مشكولة اشتراط في قبول القراءة والحكم بصحّتها ثلاثة شروط، وهي:

١ ـ صحّة السّند بها إلى الرّسول ﷺ.

٢ ـ وموافقتها للعربيّة ولو بوجهٍ.

٣ ـ ثمّ موافقتها للرّسم العُثمانيّ وهو طريقة الكتابة ورسمها.

وكان النّاس في الأمصار يتّخذون هذه الشّروط الأُصول الّتي يعتمدون عليها في الحكم بتواتر القراءة أو شذوذها..» [ثمّ ذكر إجماع النّاس على القراءات السّبعة والكتب المصنّفة فيها مثل: كتاب ابن المجاهد، وقال:]

«ونلاحظ أنّ القراءات السّبع الّتي جمعها ابن مجاهد غير الحروف السّبعة الّتي ورد بها

الأثر، كما نلاحظ أنّ هذه القراءات لا تختلف فيما بينها اختلاف تناقض، أو تضادّ ممّا يؤدّي إلى تهافت النّصّ واضطراب أمر النّاس به، وقد أشرت من قبل إلى أنّ الخلاف في القراءة يسير يدرك بفضل من التّأمّل والإدراك، وأغلب هذا الاختلاف يرجع إلى طريقة الأداء؛ كالإدغام والإمالة وبعض الاختلاف في النّقط...»[١].

وممّن نصّ على سبب اختلاف القُرّاء استنادًا إلى قُرّاء الصّحابة، هو الكُرديّ، قال: «وسبب اختلاف القراءات السّبع وغيرها كما قال ابن هِشام، أنّ الجهات الّتي وجّهت إليها المصاحف كان بها من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خاليةً من النُّقَط والشّكْل قال: فثبت أهل كلّ ناحيةٍ على ما كانوا تلقّوه سماعًا عن الصّحابة بشرط موافقة الخطّ وتركوا ما يخالف الخطّ امتثالًا لأمر عُثمان الّذي وافقه عليه الصّحابة لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن، فمن ثمّ نشأ الاختلاف بين قراءة الأمصار مع كونهم متمسّكين بحرفٍ واحدٍ من السّبعة». انتهى من «فتح الباري على صحيح البخاريّ»[٢]. [ثمّ ذكر فوائد اختلاف القراءات، فلاحظ].

وممّن نصّ على أنّ جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النّبيّ ﷺ، وأنّ الصّحابة التزموا بلُغة قُريش، ابن عاشور، وقال طيّ كلامه الطّويل حول القراءات: «والظّنّ أنّ الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيرًا للمعاني إذا جزمنا بأنّ جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النّبيّ ﷺ، على أنّه لا مانع من أن يكون مجيئ ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادًا لله تعالى ليقرأ القُرّاء بوجوه، فتكثر من جَرّاء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئًا عن آيتين فأكثر»..

ـ إلى أن قال، نقلًا عن جماعة، قالوا في اختلاف القراءات عن النّبيّ ﷺ ـ:

---

١ ـ دراسات في القرآن: ٩٣ ـ ٩٥.

٢ ـ تاريخ القرآن وغرائب رسمه: ٩٥.

«كان ذلك رُخْصةً في صدر الإسلام أباح الله للعرب أن يقرأوا القرآن بلغاتهم الّتي جرت عادتهم باستعمالها، ثمّ نسخ ذلك بحمل النّاس على لُغة قُرَيش لأنّها الّتي بها نزل القرآن و زال العذر لكثرة الحفظ وتيسير الكتابة. وقال ابن العربيّ: دامت الرّخصة مدّة حياة النّبيّ عليه السلام، وظاهر كلامه أنّ ذلك نسخ بعد وفاة رسول الله ﷺ، فإمّا نسخ بإجماع الصّحابة أو بوصايةٍ من النّبيّ ﷺ، واستدلّوا على ذلك بقول عمر: إنّ القرآن نزل بلسان قريش، وبنَهْيه عبد الله بن مسعود أن يقرأ: (فتَولّ عنهم عَتّىٰ حين)، و هي لغة هُذَيل في «حتّى»، ويقول عُثمان لكُتّاب المصاحف: فإذا اختلفتم في حرفٍ، فاكتبوه بلغة قُريش، فإنّما نزل بلسانهم، يريد أنّ لسان قريش هو الغالب على القرآن، أوأراد أنّه نزل بما نطقوا به من لغتهم وماغلب على لغتهم من لغات القبائل إذ كان عُكاظ بأرض قُرَيش وكانت مكّة مهبط القبائل كلّها..».[1]

ومنهم الدّكتور شوقي ضَيْف في مقدّمته لكتاب «السّبعة في القراءات» لابن مجاهد، فقد نقل الكلام في قراءة النّبيّ ﷺ على الصّحابة بقوله: «و كان الرّسول ﷺ يتلو الآيات على الصّحابة فَوْر نزولها، وكانوا يحفظونها ويتلونها في الصَّلَوات ومختلف العبادات مرارًا وتكرارًا في آناء اللّيل و أطراف النّهار. و تجرّدت منهم طائفة لكتابة القرآن الكريم في حياة الرّسول، و هم كَتَبة الوحي الّذين أرصدهم لذلك ...» ـ وذكر جملةً منهم إلى أن قال: ــ «و تخفيفًا على القبائل و مراعاةً للهجاتها المختلفة كان الرّسول عليه السلام يتلو كلماته بلهجات مختلفة تيسيرًا على أهل تلك القبائل في تلاوته» ـ إلى أن قال: ـ «فالسّماع والمشافهة هما أساس القراءات»... إلى آخر ما قاله شبيهًا بكلام الطّبريّ و غيره.

ومنهم الزُّرقانيّ، حيث قال: «قلنا غير مرّة: «إنّ المعوّل عليه في القرآن الكريم إنّما هو التّلقّي والأخذ، ثقةً عن ثقةٍ، وإمامًا عن إمامٍ إلى النّبيّ ﷺ، وإنّ المصاحف لم تكن ولن تكون

---

١ ـ تفسير التّحرير والتّنوير، المعروف بـ«تفسير ابن عاشور» ١: ٥٤ ـ ٥٦.

هي العمدة في هذا الباب». [١]

وممّن وافق القوم أبو شامة نقلًا عن بعض الشّيوخ أنّه قال: « «أنزل القرآن أوّلًا بلسان قريش و من جاورهم من العرب الفصحاء، ثمّ أبيح للعرب أن يقرأوه بلغاتهم الّتي جرت عادتهم باستعمالها، على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلّف أحدًا منهم الانتقال عن لغته إلى لغة أُخرى..» [٢].

و ممّن وافقهم تمامًا من علماء الشّيعة مستندًا إلى الرّواية عن أئمّتهم، **العلّامة الكبير الشّيخ عبدالكريم الحائريّ اليزديّ** في «كتاب الصّلاة» حيث قال: «إنّه صلّى الله عليه وآله قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها كافٍ شافٍ»، و رُوي هذا الحديث من طريق الخاصّة أيضًا. ففيما رواه [الشّيخ الصّدوق] في «الخصال» بإسناده عن حمّاد، قال: قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام: إنّ الأحاديث تختلف عنكم، فقال عليه السلام: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه، ثمّ قال: ﴿هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ص / ٣٩.

و فيما رواه في الخصال أيضًا بإسناده عن عيسى بن عبدالله الهاشميّ، عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «أتاني آت من الله فقال: إنّ الله عزّوجلّ يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ، فقلت: يا ربّ وسّع على أُمّتي، فقال: إنّ الله عزّوجلّ يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف»، ثمّ قال: «فلا مجال للخدشة في صدور هذه العبارة عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله، بل ادّعي تواترها عنه صلّى الله عليه وآله. لكن دعوى دلالتها على ماهو المُدّعى من جواز قراءة القرآن بالهيئات المختلفة والحركات المختلفة ممنوعة جدًّا إذ «الأحرُف» ظاهرة في اللُّغات، فالمعنى أنّ القرآن نزل على سبعة لُغات، فإنّ لهجات طوائف العرب مختلفة عند

١ــ مناهل العرفان ١: ٤٠٥.

٢ــ المرشد الوجيز: ٩٥.

التّكلّم بكلمة واحدة ...» ، ثمّ بحث في هذين الخبرين ، فلاحظ [١] .

وممّن وافقهم مع اختلاف قليل العلّامة الطّباطبائيّ رحمه‌الله من الشّيعة حيث قال في جملة كلامه : « وأمّا الاختلاف في القراءات ، فالقُرّاء يستندون فيه إلى رواية عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ، كقراءة عاصم الّتي قرأ بها القرآن الّذي بين أيدينا ، فهو رواها عن الإمام عليّ عليه‌السلام بواسطة واحدة . إنّ كلّ قارئ من القرّاء يقرأ القرآن بقراءة تختصّ به ، وهم يختلفون فيما بينهم في كيفيّة القراءة ، فقراءة أُبيّ بن كعب ـ مثلًا ـ تختلف عن قراءة عاصم ، وقضيّة اختلاف القراءات مسألة شهيرة ومرحلة خطيرة في تاريخ القرآن .

وليس ما يقرأه القُرّاء نفسه مأثورًا عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله أو مسموعًا عنه ،بل كان في عهده جماعة يقدّر عددهم بنحو سبعين أو ثمانين أو أكثر من ذلك من حملة القرآن ، فيقرأونه ويحفظونه ، ثمّ ينشرون بين النّاس ، وإذا أشكل عليهم أمر منه ، رجعوا إليه .

فهذه القراءات لم يسمعها القُرّاء من رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله مباشرةً ، فقرأوها كما قرأها ، كما أنّهم لم يبتدعوها أيضًا، بل إنّ المسلمين لمّا سمعوها من حمَلة القرآن الّذين أخذوها عن النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله ، كأن قرأها قارئ أو صحابيّ تبعوهم فيها ، لأنّها مسندة إلى النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله .

وقال المؤرّخون : إنّ سبب الاختلاف في القراءات يرجع إلى الاختلاف في طريقة قراءة رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله نفسه ، لأنّه قرأ قسمين من القرآن أو أكثر . فكان جبرائيل يعرض القرآن على النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله مرّة في العام، فيقرأ له ما نزل من الوحي منذ أوّله إلى آخره ، فيستجدّ وحيه، فيقرأه النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله لكُتّاب الوحي كما قرأه جبرائيل في العرضة الأخيرة ، وهؤلاء يقرأونه للنّاس كما سمعوه منه ، فيحصل الاختلاف بين العرضة الأخيرة وما سبقها ، ومنشأ هذا الاختلاف هو الاختلاف في قراءة جبرائيل خلال سنوات عديدة » [٢] .

---

١ ـ كتاب الصّلاة ص : ٥١٣ . وسيجيئ نصّه أيضًا : في المجلّد التّاسع في باب أحرُف السّبعة من هذ الكتاب .

٢ ـ سيجيئ نصّه : في المجلّد الثّامن في باب اختلاف القراءات من هذ الكتاب .

وقد اعترف الشّيخ معرفة ـ مع مخالفته لماسبق وإصراره كما يأتي على أنّ نشوء الاختلاف في المصحف كان عن اجتهاد القُرّاء ـ بأنّ القُرّاء السّبعة كانوا ملتزمين بخطّ المصحف فقال: «وقد كانت مِيزة القُرّاء السّبعة وغيرهم من المشهورين المعتمدين هو التزامهم بموافقة الرّسم خطًّا، كما يحدّثنا أبو محمّد مكّيّ: بأنّ حفصًا قرأ (كفوًا) بالواو، فخفّف الهمزة واوًا، وكان حقّه أن ينقل حركة الهمزة إلى السّاكن قبلها، فيقول: كُفًا، لكنّه رفض ذلك لئلّا يخالف الخطّ، فأعمل الضّمّة الأصليّة...». [1]

ومنهم الزّنجانيّ ـ وهو من الشّيعة ـ «وكان ﷺ بعد نزول الوحي إليه وحفظه الآية أو السّورة يُبَلِّغها النّاس، ويُقرئ من الفائزين بشرف الصُّحبة من كان يصلح لذلك، ويستحفظهم إيّاها، ودلّ على ذلك استقراء الأحاديث الواردة بطُرُق الثّقاة من رجال الحديث ـ إلى أن قال: ـ وكان الصّحابة إذا تلقّوا آية من النّبيّ ﷺ أو سورة يتردّدون عليه غير مرّة، ويتلونها أمامه حتّى يزداد تثبّتهم من حفظها..». [2]

أسماء الصّحابة الّذين أخذوا القرآن عن النّبيّ ﷺ

وممّن نصّ على أسامي جملة من الصّحابة كانوا يحملون قراءة القرآن: أبو عُبَيد حيث قال فيمن حفظ عنهم من الصّحابة:

«**فمن المهاجرين**: أبو بكر، و عمر بن الخطّاب، و عُثمان بن عفّان، و عليّ بن أبي طالب، وطلحة بن عُبَيدالله، و سعد بن أبي وقّاص، و عبد الله بن مسعود، و سالم مولى أبي حُذَيفة، وحُذَيفة بن اليمان، و عبدالله بن عبّاس، و عبدالله بن عمر، و عبدالله بن عمرو، و عمرو بن العاص، و أبو هريرة، و معاوية بن أبي سُفيان، و عبدالله بن الزُّبَير، و عبدالله بن السّائب قارئ مكّة.

---

١ ـ سيجيئ نصّه: في المجلّد الثّامن في باب اختلاف القراءات من هذا الكتاب.

٢ ـ الفصل الثّاني عشر في باب علم القراءات وتعريفها.. من هذا المجلّد.

و من الأنصار رضي الله عنهم : أُبَيّ بن كعب ، و مُعاذ بن جَبَل ، و أبو الدَّرداء ، و زيد بن ثابت ، و أبومُجَمِّع بن حارثة [١] ، و أنس بن مالك .

و من أزواج النّبيّ ﷺ: عائشة و حَفْصَة و أُمّ سَلَمة» [٢] .

ومنهم السّيوطيّ حيث قال : «المشتهرون بإقراء القرآن من الصّحابة سبعة: عُثمان وعليّ و أُبيّ و زيد بن ثابت وابن مسعود وأبوالدَّرْداء وأبوموسى الأشعريّ. كذا ذكرهم الذّهبيّ في «طبقات القُرّاء»، قال : وقد قرأ على أُبيّ جماعةٌ من الصّحابة، منهم : أبوهريرة وابن عبّاس وعبد الله بن المسيّب ...» .

[ثمّ ذكر أسماء قُرّاء الأمصار ، وأنّ أشهرهم هؤلاء السّبعة : نافع إلى الكسائيّ، وذكر طريق كلّ واحد منهم إلى الصّحابة] . [٣]

ومنهم القَسْطلانيّ حيث قال : وكان قد اشتهر في الزّمن النّبويّ بحفظ القرآن و التّصدّي لتعليمه أربعة : عبدالله بن مسعود ، و سالم بن مَعْقِل ، و مُعاذ بن جَبَل ، و أُبيّ بن كعب ، كما في البخاريّ بلفظ : « خُذُوا القرآن عن أربعة » ، فذكرهم ، أي : تعلّموه منهم : قال في «فتح الباري» : « و لا يلزم من ذلك أن لايكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن ، بل يكون الّذين يحفظونه مثل الّذين حفظوه ، أو أزيد . و قد قُتل في غزوة بئرمعونة جماعة من الصّحابة ، كان يقال لهم : القُرّاء ، و كانوا سبعين » . [٤]

وقد ذكر البروجرديّ في باب علم القراءات (الفصل السّابع) من هذا المجلّد : «أسامي القُرّاء كانوا من أصحاب أئمّة أهل البيت عليهم السلام » ، فلاحظ .

---

١ ـ كذا في الأصل ، و الصّحيح هو « مُجَمِّع بن جارية » (م) .

٢ ـ الفصل الأوّل في باب علم القراءات وتعريفها . . من هذا المجلّد .

٣ ـ الفصل السّادس في باب علم القراءات وتعريفها . . من هذا المجلّد .

٤ ـ الفصل السّابع في باب علم القراءات وتعريفها . . من هذا المجلّد .

أقوال الّذين زعموا أنّ اختلاف القراءات لاتنتهي إلى النّبيّ ﷺ

فمنهم الدّكتور طه حسين حيث قال في كتابه: «إنّ القرآن الّذي تُلِيَ بلغةٍ واحدةٍ، ولهجةٍ واحدةٍ هي لغة قريش، ولهجتها لم يكد يتناوله القُرّاء من القبائل المختلفة حتّى كثرت قراءاته، وتعدّدت اللّهجات فيه، وتباينت تباينًا كثيرًا جدّ القُرّاء والعلماء المتأخّرون في ضبطه و تحقيقه، فأقاموا له علمًا أو علومًا خاصّة»[1]. قال لبيب السّعيد بعد نقل كلامه هذا:

«فهو يرى أنّ القراءات ليس سببها أنّ القرآن هكذا أُنْـزل، أو هكـذا أذن الله في أن يُقـرأ، أو هكذا قرأه النّبيّ ﷺ»[2].

وحَكىٰ عن طه حسين كلامًا آخر: في أنّ مصدر القراءات اللّهجات، وقال في ردّه: إنّما يتابع غالبًا، ولو لم يصرح «تئودور نُولْدِكه» صاحب كتاب «تاريخ القرآن». ثمّ ناقشه بوجوه كما حكى كلام المستشرق «جُولْد تِسيهر» في أنّ قسمًا كبيرًا من الاختلاف في القراءات ترجع إلى خصوصيّة الخطّ العربيّ وإلى الاجتهاد.

وقد ردّ على الدّكتور جواد عليّ أيضًا الّذي تبع المستشرقين، ولولم يصرّح به، فلاحظ.

وممّن نصّ من الشّيعة على أنّ اختلاف القراءات كان عن اجتهاد، هو الشّيخ معرفة، فإنّه بعد أن صرّح بأنّ القراءات مناقضات ومباينات بحيث لاتجتمع على معنى واحد ـ وقد ذكر موارد منها ـ قال: «ويزيدنا وضوحًا ما قدّمناه سابقًا؛ أنّ اختلاف القُرّاء كان عن اجتهاد منهم في تحقيق الكلمة تعبيرًا، في حين وحدة النّصّ الثّابت في المُصْحَف؛ وذلك لأنّ اختلافهم جاء من قِبَل عراء المُصْحَف الأوّل عن أيّ علامة مائزة، وعن الأشكال والنُّقَط، بل وعن الألِفات...»[3].

---

١ ـ في الأدب الجاهليّ: ٩٨.

٢ ـ سيأتي نصّه في باب اختلاف القراءات من مجلّد الثّامن.

٣ ـ نفس المصدر.

ونحن لا نوافقها استنادًا إلى ما تقدّم من النّصوص الكثيرة على أنّ القرّاء كانوا ملتزمين ـ ولايزالون ـ من عصر النّبيّ ﷺ إلى الآن بأخذ القرآن عن الشّيوخ وتلقّيه سماعًا.

وهناك مؤلّفون من الشّيعة المتأخّرين غير الشّيخ معرفة معتدلون، فمنهم: الدّكتور حجّتيّ والدّكتور فضليّ وغيرهما.

وممّن وقف من الشّيعة موضع مخالف للقراءات: المرجع السّيّد الخوئيّ رحمه الله، فإنّه روى جملة من روايات «سبعة أحرُف» وقال: كلّها من طُرُق أهل السّنّة، وهي مخالفة لصحيحة زُرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيئ من قبل الرُّواة». وردّ الرّوايات أيضًا بتهافتها، وأنّها لاقيمة لها إذا كانت مخالفة لمايصحّ عنهم عليهم السلام ولذلك لايهمّنا أن نتكلّم عن أسانيد هذه الرّوايات.. وقد خلط بين الأحرُف السّبعة وبين القراءات واعتقد أنّها نشأت عن اجتهاد القرّاء. **والجواب:**

أوّلًا ـ أنّها جاءت عن طُرُق الشّيعة أيضًا [1]، وقد سبق بعضها.

وثانيًا ـ أنّ رواية زُرارة توافق روايات سبعة أحرُف، فإنّها دلّت على نزول القرآن بلُغة قُريش واحدًا، لكن النّبيّ ﷺ أجاز للعرب أن يقرأوه بلُغاتهم بل أقرأهم النّبيّ ﷺ بتلك اللُّغات تسهيلًا لهم.

وقريب من رأي الخوئيّ آراء الشّيخ معرفة ومرتضى العامليّ وغيرهم من الشّيعة، لكن بعضهم وعلى رأسهم العلّامة الطّباطبائيّ ـ كما تقدّم ـ وافق القوم في اتّكال القراءة دائمًا على السّماع دون الاجتهاد، وأنّ روايات الأحرُف السّبعة مرويّة عن طريق الشّيعة أيضًا، وأنّ القراءات متواترة ـ فلاحظ كلامه ـ.

وثالثًا ـ ما أكّد كثير منهم ـ وقد سبق قول بعضهم ـ على التزام المسلمين دائمًا بالأخذ

---

١ ـ راجع: المجلّد التّاسع من هذا الكتاب في نصّ الشّيخ الصّدوق والشّيخ الطّوسيّ والعلّامة المجلسيّ وغيرهم في باب «أحرُف السّبعة».

عن الألسُن بالقراءة على المشايخ وعدم اتّكالهم على كتابة المصحف إلّا بقدرٍ أن لايخالفوا خطّ مصحف عُثمان .

ورابعًا ـ أنّ الله تعالى قال بشأن القرآن : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ الفرقان/٣٢ ، ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ المزّمّل/٤ ، فالله كان يرتّل القرآن على النّبيّ ﷺ وكذلك النّبيّ ﷺ كان يرتّل النّاس بأمر الله .والتّرتيل : رعاية مخارج الحروف وحفظ الوقوف .

فقد قال ابن الأثير (ج ٢ ص : ١٩٤) في صفة قراءة النّبيّ ﷺ : «كان يرتّل آيةً آيةً» ترتيل القراءة : التّأنّي فيها والتّمهّل وتبيين الحروف والحركات تشبيهًا بالثّغر المرتّل» .

وحكى الطّبرسيّ (في مجمع البيان ج ٤ : ١٧٠) عن النّبيّ ﷺ : يابن عبّاس ! إذا قرأت القرآن فرتّله ترتيلًا قال : وما التّرتيل ؟ قال : بيّنه تبيانًا . .

وحكى الطُّرَيحيّ (في مجمع البحرين ج ٥ : ٣٧١) قال الإمام عليّ عليه السلام : «ترتيل القرآن حفظ الوقوف وبيان الحروف» .

وهذا يدلّ على أنّ تجويد القرآن وترتيله كان مأخوذًا عن النّبيّ ﷺ ومنه شاع بين القرّاء في جميع العُصُور إلى الحال . فلا ينبغي إسناده إلى اجتهاد القُرّاء .

وخامسًا ـ أنّ الله تعالى تعهّد مؤكّدًا بحفظ القرآن فقال : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩ ، والمراد حفظه عن التّحريف فتحديده بقراءات مرويّة تواترًا عن النّبيّ ﷺ لايُعَدّ تحريفًا، فلاحظ: الاستعمال القرآني مادّة «حفظ» في المجلّد ١٢ من كتاب «المعجم في فقه لُغة القرآن» ص : ٧٩٠ . ولاحظ أيضًا المجلّد ٤ من هذه السّلسلة «نصوص في علوم القرآن» .

وسادسًا ـ أنّ القراءات السّبعة متواترة عند فقهاء الشّيعة أيضًا ، فيجوّزون قراءتها في الصّلاة ، بل أوجب بعضهم القراءة لها ، فلاحظ الكتب الفقهيّة المفصّلة . ونكتفي بما جاء

في كتاب «العُروة الوُثقى» وهو المرجع عند الفقهاء، قال في (مسألة ٥٠) من فصل القراءة: «الأحوط القراءة بإحدى القراءات السّبعة وإن كان الأقوى عدم وجوبها ...». وفي بعض الحواشي: «لا يترك الاحتياط».

والعجب من الإمام الخوئيّ! أنّه ردّ تواتر الرّوايات عن القُرّاء السّبعة بأنّ لكلٍّ واحدٍ منهم راويين فقط، ولا يوجب ذلك تواترها. والحقّ: أنّ لهم رواة أكثر ـ كما يبدو من نصّ العلّامة الطّباطبائيّ ـ والاكتفاء بالرّاويين لرعاية سنّة الرّواية والسّماع في القراءات.

وهذا هو الإمام الطّبريّ ـ الّذي يُعَدُّ أُستاذاً لابن مجاهد (المتوفّى عام ٣٢٤)، وقد توفّي الطّبريّ عام ٣١٠، قبل ابن مجاهد بـ ١٤ سنة ـ لا يروي القراءات في تفسيره عن القُرّاء السّبعة الّذين ذكرهم ابن مجاهد في كتابه، بل يقول نظير ما قاله ذيل الآية: ﴿وَاِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى اَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ البقرة / ٥١، في القراءة (واعدنا) و (وَعَدنا): «والصّواب عندنا في ذلك من القول: أنّهما قراءتان قد جاءت بهما الأُمّة، وقد قرأت بها القُرّاء ...»؛ ونظير ما قاله في ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ البقرة / ٨٨، في القراءة: (غُلْفٌ) مخفّفة اللّام ساكنةً: «وهي قراءة عامّة الأمصار وفي جميع الأقطار». وفي الآية: ﴿وَاِنْ كُنْتُمْ عَلٰى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾ البقرة / ٢٨٣، : «فقرأته القَرَأَة في الأمصار جميعًا: (كاتبًا) ... والقراءةُ الّتي لا يجوز غيرها عندنا هي قراءة الأمصار.»، وقال في تفسير الآية / ٢٨٢ من البقرة: ﴿فَتُذَكِّرَ اِحْدَاهُمَا الاُخْرٰى﴾ ... «وإنّما اخترنا ذلك في القراءة، لإجماع الحجّة من قُدماء القرأة والمتأخّرين على ذلك، وانفراد الأعمش ومن قرأ قراءته في ذلك بما انفرد به عنهم، ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بينهم، إلى غيرها».

فيعبّر عن القراءات بما يوجب تواترها، ونظيرها كثير في تفسيره، فلاحظ.

ونُضيف إلى ما سبق من التزام القرّاء بالسّماع والقراءة على الشّيوخ التزامهم بحفظ بعض ما كان كُتّاب مُصْحَف في ضبط بعض الكلمات بالسّين أو بالصّاد مثل: (بسطةً)

في البقرة/٢٤٧ ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾، وفي الأعراف/٦٩: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾، فعاملوا مع الكتابة معاملة القراءة، كما وقعت في كلمة (المصيطرون) في الآية /٣٧ من سورة الطّور: ﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾، والآية/٢٢ الغاشية ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾.

حيث قال الشّيخ الطّبرسيّ: قرأ ابن كثير: (المسيطرون) بالسّين وفي الغاشية (بمصيطر) بالصّاد. وقرأ ابن عامر كليهما بالسّين، وقرأ بإشمام الزّاء فيهما حمزة إلّا العجليّ فإنّه قرأ بالصّاد فيهما، وقرأ الباقون بالصّاد فيهما.[1]

وقال في ﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾: قرأ حمزة: «بإشمام الصّاد والزّاي.. وقرأ الكِسائيّ من طريق أبي حَمْدون بإشمام السّين، ويعقوب من طريق رُويس: بالسّين، والباقون: بالصّاد»[2].

وأخيرًا نقول: ممّن سهّل الأمر في اختلاف القراءات من علماء الشّيعة المتأخّرين، هو **العلّامة الشّيخ الشَّعْرانيّ**، فإنّه وجّه حديث زُرارة كما قلنا: أنّ المراد بها اختلاف اللّهجات الّتي جاءت من قِبَل النّاس وأمضاها النّبيّ ﷺ وقال: «وهذا غاية ما يمكن فيه التّحرّي، ولذا اتّفق المسلمون قاطبة على عدم قبول غير المتواتر..» ثمّ ذكر تواتر القراءات السّبعة عن الأئمّة عليهم السلام وقال: «واعلم! أنّ أمثال هذا الاختلاف في القراءات لو وقعت في غير القرآن من الكتب والأشعار لا يعدّ اختلافًا أصلًا ـ وذكر أمثلة ـ».

وعنه في مقدّمة تفسير «منهج الصّادقين»: « **قال العلماء**: إنّ القراءة سنّة متّبعة، سندها «السّماع والنّقل» ولا يتناولها الاجتهاد... بل كانوا مقيّدين بالسّماع عن النّبيّ ﷺ، وإن أُثر

---

١ ـ مجمع البيان ٩: ٣٠٩.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٤٦.

عنه لفظان مختلفان، اعتمدوا عليهما معًا..». فلاحظ كلامه[۱].

هذا ما أردنا إيراده في القراءات الّتي اختلفت فيها الآراء حتّى لا يشتبه الأمر على العلماء في اختلاف القراءات.

و نختم الكلام بالشّكر و التّقدير للعلّامة مؤلّف هذه السّلسلة الكبيرة من النّصوص في علوم القرآن، فقد أعطانا بما تحمّله من الجهد البالغ و السّعي الكامل هديّةً كبيرةً من أضواء القرآن الكريم و أسرار الكتاب العظيم. و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين و سلام على المرسلين.

محمّد واعظ زادة الخراسانيّ
مدير قسم القرآن بمجمع البحوث الإسلاميّة
۲۹ ذي القعدة الحرام ۱٤۳۱هـ

---

۱ ـ سيأتي نصّه تفصيلًا في باب اختلاف القراءات من المجلّد الثّامن.

القسم الثّالث في «القراءات»

و فيه ستّة أبواب:

الباب الأوّل: علم القراءات و تعريفها و تاريخ نشوءها

و فيه فصول:

الفصل الأوّل

نصّ أبي عُبَيد(م: ٢٢٤) في « كتاب القراءات»[1]

[كيفيّة نشوء القراءات في الأعصار و الأمصار]

من السّلف على منازلهم وتسميتهم وآرائهم، فممّا نبدأ بـذكره في كتابنـا سـيّد المرسـلين و إمام المتّقين محمّد رسول الله ﷺ،الّذي أُنزل عليه القرآن،ثمّ المهاجرون والأنصـار وغيرهـم من أصحاب رسول الله ﷺ مَن حفظ عنه منهم في القراءة شيء، وإن كان ذلك حرفًـا واحـدًا فما فوقه .

فمن المهاجرين : أبوبكر، و عمر بن الخطّاب، و عُثمان بن عَفّان، و علـيّ بـن أبي طالـب، و طلحة بن عُبَيدالله، و سعد بن أبي وقّاص، و عبد الله بن مسعود، و سـالم مـولى أبي حُذَيفـة، و حُذَيفة بن اليمان، و عبدالله بن عبّاس، و عبدالله بن عمر، و عبدالله بن عمرو، و عمـرو بـن العاص، و أبو هريرة، و معاوية بن أبي سُفيان، و عبدالله بن الزُّبَـير، و عبـدالله بـن السّـائب قارئ مكّة .

و من الأنصار رضي الله عنهم : أُبَيّ بن كعب، و مُعاذ بن جَبَل، و أبو الـدَّرداء، و زيـد بـن ثابت، و أبومُجَمِّع بن حارثة [2]، و أنس بن مالك .

و من أزواج النّبيّ ﷺ: عائشة و حَفْصَة و أُمّ سَلَمة .

---

١ ــ لم نعثر على هذا النّصّ في كتاب القراءات لأبي عُبَيد، غير أنّا وجدناه في كتاب « جمال القُرّاء و كمال الإقراء» للسَّخاويّ . (م)

٢ ــ كذا في الأصل، و الصّحيح هو « مُجَمِّع بن جارية » (م).

و قد علمنا أنّ بعض مَن ذكرنا أكثر في القراءة، و أعلى من بعض، غير أنّا سمّيناهم على منازلهم في الفضل و الإسلام. وإنّما خَصَّصنا بالتّسمية كلّ من وُصِف بالقراءة، و حُكي عنه منها شيء، وإن كان يسيرًا، و أمسكنا عن ذكر من لم يبلغنا عنه منها شيء، و إن كانوا أئمّة هُداة في الدّين.

فأمّا سالم الّذي ذكرناه، فإنّه كان مولى لإمرأةٍ من الأنصار، و إنّما نسبناه لأبي حُذَيفة، لأنّه به يُعْرَف. و أمّا حُذَيفة بن اليمان، فإنّ عداده في الأنصار، و إنّما ذكرناه في المهاجرين، لأنّه خرج مع أبيه مهاجرًا إلى رسول الله ﷺ، و لم يكن من ساكني المدينة، فهو مهاجريّ الدّار، أنصاريّ العداد، و نسبه في عبس بن قيس عَيْلان ...

ثمّ التّابعون: **فمنهم من أهل المدينة**: سعيد بن المسيّب، وعُروة بن الزُّبير، وسالم بن عبدالله، و عمر بن عبدالعزيز، قد كان بالمدينة و الشّام، و سُلَيمان بن يَسار، و عبدالرّحمان بن هُرْمُز، الّذي يُعْرَف بالأعرج، و ابن شِهاب، و عطاء بن يَسار، و مُعاذ بن الحارث الّذي يُعْرف بمعاذ القارئ، و زيد بن أسلم.

و من أهل مكّة: عُبَيدالله بن عُمَير اللّيثيّ، و عطاء بن أبي رَباح، و طاووس، و عِكْرِمة مولى ابن عبّاس، و عبدالله بن أبي مُلَيكة.

و من أهل الكوفة: عَلْقمة بن قيس، و الأسود بن يزيد، و مسروق بن الأجدع، و عَبيدة السَّلمانيّ، و عمرو بن شُرَحبيل، و الحارث بن قيس، و الرّبيع بن خُثَيم، و عمرو بن ميمون، و أبوعبدالرّحمان السُّلَميّ، و زرّ بن حُبَيش، و أبوزُرعة بن عمرو بن جَرير، و سعيد بن جُبَير، و إبراهيم بن يزيد النّخعيّ، و عامر الشّعبيّ، و هو عامر بن شراحيل.

و من أهل البَصْرة: عامر بن عبدالله، و هو الّذي يعرف بابن عبدقيس، كان يقرئ النّاس، وأبوالعالية الرِّياحيّ، وأبورجاء العَطارُديّ، ونصر بن عاصم اللّيثيّ، و يحيى بن يَعْمَر ـ ثمّ انتقل إلى خراسان ـ و جابر بن زيد، و الحسن بن أبي الحسن، و محمّد بن سيرين، و قَتادة بن دَعامة.

و من أهل الشّام: المغيرة بن [أبي] شِهاب المخزوميّ صاحب عُثمان بن عَفّان في القراءة.

كذلك حدّثني هِشام بن عَمّار الدِّمَشقيّ، قال: حدّثني عِراك بن خالد المُرّيّ، قال: سمعت يحيى بن الحارث الذِّماريّ، يقول: ختمتُ القرآن على عبدالله بن عامر اليَحْصُبيّ، و قرأ عبدالله بن عامر على المغيرة بن [أبي]شِهاب المخزوميّ، و قرأ المغيرة على عُثمان، ليس بينه و بينه أحد. فهؤلاء الّذين سمّيناهم من الصّحابة و التّابعين هم الّذين يُحْكىٰ عنهم عُظْم القراءة، و إن كان الغالب عليهم الفقه و الحديث.

ثمّ قام من بعدهم بالقرآن قوم ليست لهم أسنان مَنْ ذكرنا، ولا قدمهم،غير أنّهم تجرّدوا للقراءة،واشتدّت بها عنايتهم،ولها طلبهم حتّى صاروا بذلك أئمّة يأخذها النّاس عنهم، ويقتدون بهم فيها،وهم خمسة عشر رجلًا من هذه الأمصار المسمّاة،في كلّ مصر منهم ثلاثة رجال.

فكان من قُرّاء المدينة: أبوجعفر القارئ، و اسمه يزيد بن القَعقاع مولى عبدالله بن عَيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ،وشَيبة بن نصاح مولى أُمّ سَلَمة زوج النّبيّ ﷺ، و نافع بن عبدالرّحمان بن أبي نُعَيم. و كان أقدم هؤلاء الثّلاثة أبوجعفر،قد كان يُقرئ النّاس بالمدينة قبل وقعة الحَرّة،حدّثنا ذلك إسماعيل بن جعفر عنه.ثمّ كان بعده شَيبة على مثل منهاجه و مذهبه،ثمّ ثالثهما نافع بن أبي نعُيَم،وإليه صارت قراءة أهل المدينة،وبها تمسّكوا إلى اليوم،فهؤلاء قُرّاء أهل الحجاز في دهرهم.

و **كان من قُرّاء مكّة:** عبدالله بن كثير، وحُمَيد بن قيس الّذي يقال له: الأعرج، ومحمّد بن مُحَيصن، فكان أقدم هؤلاء الثّلاثة ابن كثير، و إليه صارت قراءة أهل مكّة، و أكثرهم به اقتدوا فيها. و كان حُمَيد بن قيس قرأ على مُجاهد قراءته، فكان يتبعها لايكاد يعدوها إلى غيرها،وكان ابن مُحَيصِن أعلمهم بالعربيّة و أقواهم عليها، فهؤلاء قُرّاء أهل مكّة في زمانهم.

و **كان من قُرّاء الكوفة:** يحيى بن وَثّاب، و عاصم بن أبي النَّجود، و الأعمش، و كان أقدم الثّلاثة و أعلاهم يحيى، و يقال: إنّه قرأ على عُبيدالله بن نُضَيلة، صاحب عبدالله، ثمّ تبعه عاصم، و كان أخذ القراءة عن أبي عبدالرّحمان السُّلَميّ، و زِرّ بن حُبَيش، ثمّ كان الأعمش،

فكان إمام الكوفة المقدّم في زمانه عليهم، حتّى بلغ إلى أن قرأ عليه طلحة بن مُصَرِّف، و كان أقدم من الأعمش، فهؤلاء الثّلاثة هم رؤساء الكوفة في القراءة.

ثمّ تلاهم حمزة بن حبيب الزّيّات رابعًا، و هو الّذي صار عُظم أهل الكوفة إلى قراءته، من غير أن يطيق عليه جماعتهم. و كان ممّن اتّبع حمزة في قراءته سُليم بن عيسى، و ممّن وافقه، و كان ممّن فارقه أبوبكر بن عَيّاش، فإنّه اتّبع عاصمًا و ممّن وافقه.

و أمّا الكسائيّ، فإنّه كان يتخيّر القراءات، فأخذ من قراءة حمزة ببعض و ترك بعضًا، فهؤلاء قُرّاء أهل الكوفة. و كان من قُرّاء أهل البَصْرة: عبدالله بن أبي إسحاق الحَضْرميّ وأبوعمرو بن العَلاء، وعيسى بن عمر الثّقفيّ، و كان أقدم الثّلاثة ابن أبي إسحاق الحَضْرميّ، و كانت قراءته مأخوذة عن يحيى بن يَعْمَر و نصر بن عاصم.

و كان عيسى بن عمر عالمًا بالنّحو، غير أنّه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربيّة يُفارق قراءة العامّة، ويستنكرها النّاس، و كان يغلب عليه حُبّ النّصب ما وجد إلى ذلك سبيلًا، منه قوله: (حَمَّالَةَ الحَطَب) و (الزّانيَةَ و الزّاني) و (السّارقَ و السّارقةَ)، و كذلك قوله: (هؤلاء بَناتي هنّ أطهرَ لكم). الّذي صار إليه أهل البَصْرة في القراءة، فاتّخذوه إمامًا أبوعمرو بن العَلاء، فهؤلاء قُرّاء أهل البَصْرة، و قد كان لهم رابع وهو عاصم الجَحْدريّ، لم يُرو عنه في الكثرة ما رُوي عن هؤلاء الثّلاثة.

و كان من قُرّاء أهل الشّام: عبدالله بن عامر اليَحْصُبيّ، ويحيى بن الحارث الذِّماريّ، و ثالث قد سُمي لي بالشّام و نسيتُ اسمه. فكان أقدم هؤلاء الثّلاثة عبدالله بن عامر، و هو إمام أهل دِمَشق في دهره، و إليه صارت قراءتهم، ثمّ اتّبعه يحيى بن الحارث، و خلفه في القراءة و قام مقامه. قال: و قد ذكروا الثّالث بصفة لاأحفظها، فهؤلاء قُرّاء الأمصار الّذين كانوا بعد التّابعين... (عنه: جمال القُرّاء و كمال الإقراء ٢: ١٨٤ـ١٩٣)

الفصل الثّاني

نصّ مكّيّ القيسيّ (م: ٤٣٧) في «الإبانة عن معاني القراءات»

[السّبب في اشتهار السّبعة القُرّاء دون من هو فوقهم]

فإن سأل سائل فقال: ما العلّة الّتي من أجلها اشتهر هؤلاء السّبعة بالقراءة دون من هو فوقهم، فنُسِبت إليهم السّبعة الأحرف مجازًا، و صاروا في وقتنا أشهر مِن غيرهم ممّن هو أعلى درجةً منهم، و أجلّ قدرًا؟

فالجواب: أنّ الرُّواة عن الأئمّة من القُرّاء كانوا في العصر الثّاني و الثّالث كثيرًا في العدد، كثيرًا في الاختلاف، فأراد النّاس في العصر الرّابع أن يقتصروا من القرأءات الّتي توافق المُصْحَف على ما يسهُل حفظه و تنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثّقة و الأمانة وحُسن الدّين، و كمال العلم، قد طال عمره، و اشتهر أمره، و أجمع أهل مصره على عدالته فيما نقَلَ، و ثقته فيما قرأ و روى، و علمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خطّ مُصْحَفهم المنسوب إليهم فأفردوا من كلّ مصرٍ وجّه إليه عُثمان مُصْحَفًا إمامًا هذه صفته و قراءته على مُصْحَف ذلك المصر.

فكان أبوعمرو من أهل البَصْرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة و سوادها، والكسائيّ من أهل العراق، و ابن كثير من أهل مكّة، و ابن عامر من أهل الشّام، و نافع من أهل المدينة. كلّهم ممّن اشتهرت إمامته، و طال عمره في الإقراء، و ارتحال النّاس إليه من البُلدان. و لم يترك النّاس مع هذا نقل ما كان عليه أئمّة هؤلاء من الاختلاف، و لا القراءة بذلك.

و أوّل من اقتصر على هؤلاء: أبوبكر بن مجاهد، قبل سنة ثلاثمائة أو في نحوها، و تابعه على مَن أتى بعده إلى الآن. و لم تُترك القراءة بقراءة غيرهم، و اختيار من أتى بعدهم إلى الآن. فهذه قراءة يعقوب الحضرميّ غير متروكة.

و كذلك قراءة عاصم الجحدريّ، و قراءة أبي جعفر و شيبة إماما نافع، و كذلك اختيار أبي حاتم و أبي عُبَيد، و اختيار المفضّل. و اختيارات لغير هؤلاء النّاس، على القراءة بذلك في كلّ الأمصار من الشّرق.

و هؤلاء الّذين اختاروا إنّما قرءوا الجماعة، و بروايات فاختار كلّ واحدٍ ممّا قرأ و روى قراءةً تنسب إليه بلفظ الاختيار، و قد اختار الطّبريّ و غيره.

و أكثر اختياراتهم إنّما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء:

[۱] ـ قوّة وجهه في العربيّة.

[۲] ـ و موافقته للمُصْحَف.

[۳] ـ و اجتماع العامّة عليه.

و العامّة عندهم ما اتّفق عليه أهل المدينة و أهل الكوفة، فذلك عندهم حجّة قويّة، فوجب الاختيار. و ربّما جعلوا العامّة ما اجتمع عليه أهل الحرمين [مكّة و المدينة].

و ربّما جعلوا الاختيار على ما اتّفق عليه نافع و عاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات و أصحّها سندًا، و أفصحها في العربيّة، و يتلوهما في الفصاحة خاصّة قراءة أبي عمرو و الكسائيّ عليهما السلام.

[لِمَ جُعِل القُرّاء الّذين اختيروا للقراءة سبعة؟]

فإن سأل سائل فقال: لِمَ جُعِل القُرّاء الّذين اختيروا للقراءة سبعة؟ ألا كانوا أكثر أو أقلّ؟

فالجواب: أنّهم جُعلوا سبعة لعلّتين:

إحداهما ـ أنّ عُثمان رضي الله عنه كتب سبعة مصاحف، و وجّه بها إلى الأمصار، فجعل عدد

القُرّاء على عدد المصاحف.

و الثّانية ـ أنّه جُعِل عددهم على عدد الحروف الّتي نزل بها القرآن، و هي سبعة على أنّه لو جُعِل عددها أكثر أو أقلّ لم يمنع ذلك، إنّ عدد الرُّواة الموثوق بهم أكثر من أن يُحصى.

و قد ألّف ابن جُبَير المقرئ ـ كان قبل ابن مجاهد ـ كتابًا في القراءات و سمّاه: «كتاب الثّمانية» و زاد على هؤلاء السّبعة يعقوب الحَضْرميّ، و هذا بابٌ واسعٌ.

و إنّما الأصل الّذي يُعتمد عليه في هذا: أنّ ما صحّ سنده، و استقام وجهه في العربيّة، و وافق لفظه خطّ المُصْحَف فهو من السّبعة المنصوص عليها، و لو رواه سبعون ألفًا متفرّقين أو مجتمعين. فهذا هو الأصل الّذي بُني عليه من قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف، فاعْرفه و ابْن عليه. (٤٧ـ٥١)

[ثمّ ذكر أقوال في مَن جمع القرآن في عهد النّبيّ ﷺ، و قال:]

و اختلف في الحرف الّذي كتب عليه المُصْحَف:

فقيل: حرفُ زيد بن ثابت.

و قيل: حرف أُبيّ بن كعب، لأنّه على العرضة الآخرة الّتي قرأ بها رسول الله ﷺ.

و على الحرف الأوّل أكثر الرُّواة.

و معنى قولنا: حرف زيد: أي قراءته و روايته و طريقته. و لم يختلف في أنّ ابن مسعود لم يكن على عهد النّبيّ ﷺ جَمَعَ القرآن كلّه. بل قال: إنّي جمعتُ منه على عهد النّبيّ بضعًا و سبعين سورةً، و تلقّيت من فِي رسول الله ﷺ سبعين سورةً.

فإن سأل سائلٌ، فقال: قد روي عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، و أُبيّ بن كعب، و مُعاذ بن جَبَل، و سالم مولى أبي حُذَيفة. و لم يذكر زيدًا، و أنتم تنتمون في القراءة و جمع المُصْحَف إلى أُبيّ و زيد؟

فالجواب: أنّ هذا الأمر من النّبيّ ﷺ عند العلماء إنّما هو تنبيه منه على قوم كانوا لم يشتهروا في ذلك الوقت بما نَسَب إليهم النّبيّ ﷺ، فنبّه النّبيّ عليهم ليُعْلَم ذلك منهم، و ترك ذِكْر من

اشتهر في القرآن، وعُرف فضله، ولم يُجهل قدره وعلمه، كزيد بن ثابت و عليّ بن أبي طالب.

و قيل: إنّ معنى ذلك أنه ﷺ قال ذلك يوم قاله، و لم يكن في القوم أقرأ ممّن ذكَر، ثمّ حدث بعد من هو مثلهم، و أقرأُ منهم كزيد بن [ثابت] و عليّ.

فإن قيل: قد رُوي عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: من أراد أن يقرأ القرآن غضًّا، فليقرأ بقراءة ابن أُمّ عبد يعني ابن مسعود. و عنه أنّه قال: من أراد أن يسمع كلام الله غضًّا كما أُنزل فليَسْمَعْه مِن فِي ابن أُمّ عَبْد. و قد تركت قراءة ابن مسعود اليوم، و منع مالك و غيره أن يُقرأ بالقراءة الّتي تنسب إلى ابن مسعود.

فالجواب: أنّ ما قاله الحسن بن عليّ الجُعْفيّ قال: إنّ معنى ذلك أنّ ابن مسعود كان يرتّل القرآن، فحضّ النّبيّ النّاسَ على ترتيل القرآن بهذا القول. دليله قوله في الحديث: فليسمعه مِن فِي ابن مسعود، فحضّ على سماع ترتيله القرآن.

و كذلك الجواب عن الحديث الّذي رُوي عنه ﷺ أنّه قال: من أراد أن يقرأ القرآن غَضًّا كما أُنزل، فليقرأه كما يَقرأ ابن مسعود.

قال الجُعْفيّ: معناه أنّه ليس يريد به حرفه الّذي يخالف المُصْحَف، إنّما أراد ترتيله إذا قرأ. حضّ النّبيّ ﷺ أُمّته على ترتيل القرآن، و قد أمر الله (تبارك و تعالى) نبيّه بذلك، فقال: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْاٰنَ تَرْتِيلًا﴾ المزّمّل / ٢.

قلت: و لا يُنكَر أن يكون ﷺ أراد حرفه الّذي كان يقرأ به، و نحن نقرأ بذلك من قراءته، و نتولّى ذلك و نرويه، و نرغّب اليوم فيه، ما لم تخالف قراءته المُصْحَف.

فإن خالف المُصْحَف لم نكذّب بها، و لم نقرأ بها؛ لأنّها خارجةٌ عن الإجماع، منقولة بخبر الآحاد، و الإجماع أَوْلى من خبر الآحاد، و لأنّا لا نقطع أنّها قراءة ابن مسعود على الحقيقة إذ لم يصحبها إجماعٌ.

و لذلك قال مالك و غيره: القراءة الّتي تُنْسَب إلى ابن مسعود، فقال: تُنْسَب إليه، و لم يقل قراءة ابن مسعود، و الشّيء قد يُنْسب إلى الإنسان و هو غير صحيح عنه.

و لذلك قال إسماعيل القاضي: ما رُوي من قراءة ابن مسعود و غيره ـ يعني ممّا يخالف خطّ المُصْحَف ـ ليس ينبغي لأحدٍ أن يقرأ به اليوم، لأنّ النّاس لا يعلمون علم يقين أنّها قراءة ابن مسعود، و إنّما هو شيء يرويه بعض مَن يحمل الحديث، و لا يجوز أن يُعدل عن اليقين إلى ما لا يُعْلَم يقينه.

و قد فسّرنا هذا القول فيما مضى، و هو مراد مالك و غيره. و إنّما عَنَوْا من ذلك ما يخالف خطّ المُصْحَف لا يُقْرأ به اليوم. و قد قال عمر رضي الله عنه: عليّ أقضانا و أُبيّ أقرؤنا.

و معناه: أنّه وصفهما بأكثر علمهما، و هما يعلمان غير ذلك من العلوم. و يُروى أنّ أُبيًّا كان أقرب النّاس عهدًا بآخر قراءة النّبيّ صلى الله عليه وسلم و هي العَرْضَة الآخرة. و قد ثبت عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال لأُبيّ: إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، في حديث طويل معناه: أنّه صلى الله عليه وسلم أُمِر أن يقرأ على أُبيّ ليتعلّم أُبيّ منه قراءته، و يسمع ألفاظه و ترتيله، لا ليتعلّم النّبيّ صلى الله عليه وسلم منه شيئًا.

و قد خصّ أبوبكر زيدًا بجمع القرآن في السّعْف و الجريد، و لم يخالفه فيه أحدٌ من الصّحابة. ثمّ خصّه عمر بجمعه في الصّحيفة، و لم يخالفه أحدٌ من الصّحابة. ثمّ خصّه عُثمان بجمع المُصْحَف مع غيره، و لم يخالفه أحدٌ من الصّحابة. و هذا كلّه يدلّ على فضل ظاهر، و علم بارع، و ثقة و أمانة في زيد.

و يقوّي ذلك تخصيص رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابة الوحي، و لذلك خصّه أصحابه بجمع القرآن مع أنّه كان قد جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و قرأه على النّبيّ كأُبَيّ. و لذلك أضاف أكثر القُرّاء القراءة إليهما عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أعني أُبيًّا و زيدًا.

فإن قيل: فإنّك قد ذكرت أوّلًا عن زيد أنّه قال: فَقَدنا آية كذا في عهد أبي بكر، و آية كذا في عهد عُثمان، فوجدنا ذلك مع فلان، و مع فلان فأثبتنا ذلك. و قد رُوي أنّه قال ـ إذ أمره أبوبكر بجمع القرآن ـ: فجمعت القرآن من صدور الرّجال، ومن كذا، و من كذا. و هذا كلّه يدلّ على أنّ زيدًا لم يكن يحفظ القرآن على عهد النّبيّ صلى الله عليه وسلم وإذا لم يحفظ، فكيف قرأ على النّبيّ صلى الله عليه وسلم وهو لا يحفظه.

فالجواب عن ذلك : أنّ من حفظ القرآن من الأوّلين و الآخرين لاينكر أن يشكّ في آية و في أكثر، و أن تسقط عنه الآية و الحرف و الأكثر، و لايخرجه ذلك من أن يُنسَب إليه حفظ القرآن، و أن يقرأه على غيره. و إنّما جرت عادة النّاس فيمن نُسب إليه حفظ القرآن أن يكون ذلك على الأعمّ و الأكثر، و إلّا فليس يسلم أحدٌ من الحُفّاظ من وَهْمٍ أو شكٍّ أو غلطٍ فيه، لكنّ النّاس يتفاضلون في ذلك:

فمنهم: من يقلّ منه ذلك، و هو الممدوح بقوّة الحفظ.

ومنهم: من يكثر ذلك منه، و لايُخرجه ذلك من أن يُنسَب إليه حفظ القرآن، لأنّه يحفظ الأكثر و الأعمّ بلا شكّ.

و قد صحّ أن النّبيّ ﷺ أسقط في قراءته في صلاته شيئًا من القرآن. فهل يقول أحدٌ: إنّ النّبيّ ﷺ كان لايحفظ القرآن ؟!

و أمّا قول زيد بن ثابت: «جمعتُ القرآن من صُدور الرّجال» فإنّما معنى ذلك أنّه استوثق فيما نقل بحفظ غيره مع حفظه. و يجوز أن يكون أراد جمع ما وَهَم فيه أو نَسِي من صدور الرّجال، فلمّا ذكّره غيره بما نَسِي من حفظه تذكّره وتيقّنه، لأنّه كان يحفظه، فأثبته على يقين منه به، و لم يخالفه أحدٌ فيما أثبت، فصار إجماعًا، لا أنّه قبل فيه خبر الواحد. و قد بيّنّا هذا المعنى فيما تقدّم.

فإن قيل: فإنّ بعض القُرّاء السّبعة المشهورين و من تقدّمهم مِن أُمّتهم يسندون قراءتهم إلى ابن مسعود عن النّبيّ، و إلى عليّ عن النّبيّ، و إلى عُثمان عن النّبيّ. و هؤلاء لم يكونوا يحفظون القرآن على عهد النّبيّ ﷺ فكيف قرأوا على النّبيّ، و نقلوا عنه القراءة، وهم لايحفظون القرآن ؟

فالجواب: أنّ عُثمان رضي الله عنه قد رُوي أنّه كان يحفظ القرآن على عهد النّبيّ ﷺ. و أمّا ابن مسعود، فإنّه قال: قرأت من لسان رسول الله ﷺ سبعين سورة، قال: و قد كنتُ أعلم أنّه

يُعْرَض عليه القرآن في كلّ رمضان حتّى كان عام قُبض ، فعُرِض عليه القرآن مرّتين ، فكان إذا فرغ النّبيّ أقرأ عليه فيخبرني أنّي محسنٌ. فأمّا ما بقي عليه من القرآن فيجوز أن يكون قرأه بعد موت النّبيّ ﷺ على من قرأ على النّبيّ فأسنده إلى النّبيّ.

ويجوز أن يكون قرأه على النّبيّ تلقينًا ، ولم يَكمُل له إتقان حفظه إلّا بعد موت النّبيّ ﷺ .

و يجوز أن يكون سمعه من النّبيّ ، فيقوم سماعه منه مقام قراءته عليه. وكذلك تأويلنا في عليّ وعُثمان . إن كانا لم يكمل لهما حفظ القرآن على عهد النّبيّ ﷺ. على أنّ القُرّاء إنّما يسندون قراءتهم في الأكثر إلى أُبَيّ و زيد ، و النّبيّ ﷺ. و قد صحّت قراءتهم على النّبيّ ﷺ.

(٥٥ـ٦١)

الفصل الثّالث

نصّ ابن شهراشوب (م: ٥٥٨) في «مناقب آل أبي طالب»

[الدَّوْر الأساسيّ لإمام عليّ عليه السلام في علم القراءات]

ومنهم العلماء بالقراءات: أحمد بن حنبل، وابن بَطَّة، وأبو يعلى في مصنّفاتهم عن الأعمش، عن أبي بكر بن عَيَّاش في خبر طويل، أنّه قرأ رجلان ثلاثين آية من الأحقاف، فاختلفا في قراءتهما فقال ابن مسعود: هذا بخلاف ما أقرأه، فذهب بهما إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله، فغضب وعليّ عليه السلام عنده فقال عليّ عليه السلام: رسول الله يأمركم: «أن تقرأوا كما عُلِّمتم». وهذا دليل على عِلْم عليّ عليه السلام بوجوه القراءات المختلفة.

ورُوي أنّ زيدًا لما قرأ «التّابوة» قال عليّ عليه السلام: اُكتبه «التّابوت» فكتبه كذلك.

والقُرّاء السّبعة إلى قراءته يرجعون، فأمّا حمزة والكِسائيّ فيعوّلان على قراءة عليّ عليه السلام وابن مسعود وليس مصحفهما مُصْحَف ابن مسعود، فهما إنّما يرجعان إلى عليّ عليه السلام ويوافقان ابن مسعود فيما يجري مجرى الإعراب، وقد قال ابن مسعود: «ما رأيت أحدا أقرا من عليّ ابن أبي طالب للقرآن».

وأمّا نافع وابن كثير وأبو عمرو، فمعظم قراءاتهم ترجع إلى ابن عبّاس وابن عبّاس قرأ على أُبيّ بن كعب وعليّ عليه السلام، والّذي قرأه هؤلاء القُرّاء يخالف قراءة أُبيّ، فهو إذا مأخوذ عن عليّ عليه السلام.

وأمّا عاصم فقرأ على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وقال أبو عبد الرّحمان: قرأت القرآن كلّه

على عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقالوا: أفصح القراءات قراءة عاصم، لأنّه أتى بالأصل، وذلك أنّه يظهر ما أدغمه غيره، ويحقّق من الهمز ما ليّنه غيره ويفتح من الألفات ما أماله غيره.

والعدد الكوفيّ في القرآن منسوب إلى عليّ عليه السلام، وليس في الصّحابة من ينسب إليه العدد غيره، وإنّما كتب عدد ذلك كلّ مصر عن بعض التّابعين. (٢: ٤٢ـ٤٣)

الفصل الرّابع

نصّ السَّخاويّ (م: ٦٤٣) في «جمال القُرّاء و كمال الإقراء»

[كيفيّة نشوء القراءات في الأعصار و الأمصار]

[ثمّ ذكر قول أبي عُبَيد كما تقدّم عنه، و قال:]

وهذا الّذي ذكره أبو عُبَيد رحمه الله يعرفك كيف كان هذا الشّأن من أوّل الإسلام إلى آخر ما ذكره.

فلمّا كان العصر الرّابع سنة ثلاثمائة و ما قاربها كان أبو بكر بن مجاهد رحمه الله قد انتهت إليه الرّئاسة في علم القراءة، و تقدّم في ذلك على أهل ذلك العصر، اختار من القراءات ما وافق خطّ المُصْحَف، و من القُرّاء بها مَن[1] اشتهرت عدالته، و فاقت[2] معرفته، و تقدّم أهل زمانه في الدّين و الأمانة و المعرفة و الصّيانة، و اختاره أهل عصره في هذا الشّأن، و أطبقوا على قراءته، و قصد من سائر الأقطار، و طالت ممارسته للقراءة و الإقراء، و خُصّ في ذلك بطول البقاء.

و رأى أن يكونوا سبعةً تأ سّيًا بعدّة المصاحف الأئمّة، و يقول النّبيّ صلى الله عليه و آله: «إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرفٍ من سبعة أبواب»[3]، فاختار هؤلاء القُرّاء السّبعة أئمّة الأمصار، فكان أبو بكر رحمه الله أوّل من اقتصر على هؤلاء السّبعة، و صنّف كتابه في قراءتهم، و اتّبعه النّاس على

---

١ ـ في الأصل: «ما» و ما أثبته من ظ.

٢ ـ في ظ: «و قامت».

٣ ـ فضائل القرآن، للنّسائيّ: ٥٣.

ذلك، و لم يسبقه أحد إلى تصنيف قراءة هؤلاء السّبعة.

و قد تكلّم محمّد بن جَرير الطّبريّ في قراءة ابن عامر رحمه الله، فقال: « و قد زعم بعضهم أنّ عبدالله بن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزوميّ، و عليه قرأ القرآن، و أنّ المغيرة قرأ على عُثمان بن عَفّان ».

قال : « و هذا غير معروف عن عُثمان، و ذلك أنّا لانعلم أحدًا ادّعى أنّ عُثمان أقرأه القرآن، بل لانحفظ عنه من حروف القرآن إلّا أحرُفًا يسيرةً ...».

قال: « و حدّثني بقراءة عبدالله بن عامر كلّها العبّاس بن الوليد البيروتيّ، و قال : حدّثني عبدالحميد بن بَكّار، عن أيّوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث، عن عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ: أنّ هذه حروف أهل الشّام الّتي يقرأونها، قال : فنسب عبدالله بن عامر قراءته إلى أنّها حروف أهل الشّام في هذه الرّواية الّتي رواها لي العبّاس بن الوليد، و لم يضفها إلى أحدٍ منهم بعينه ».

و لعلّه أراد بقوله : إنّها حروف أهل الشّام : أنّه قد أخذ ذلك عن جماعة من قُرّائها، فقد كان أدرك منهم من الصّحابة و قُدماء السَّلَف خلقًا كثيرًا.

و لو كانت قراءته أخذها ـ كما ذكر عِراك بن خالد ـ عن يحيى بن الحارث، عنه عن المغيرة ابن أبي شِهاب، عن عُثمان بن عَفّان، لم يكن ليترك بيان ذلك إن شاء الله مع جلالة قدر عُثمان و مكانه عند أهل الشّام، ليعرفهم بذلك فضل حروفه على غيرها من حروف القُرّاء.

و هذا قول ظاهر السّقوط، أمّا قوله : « إنّا لانعلم أحدًا ادّعى أنّ عُثمان أقرأه القرآن »، (فهذا غير صحيح)[1]، فإنّ أبا عبدالرّحمان[2] السُّلَميّ رحمه الله قرأ على عُثمان رضي الله عنه، و رُوي أنّه علّمه القرآن، و قرأ أيضًا على عُثمان أبوالأسود الدُّؤليّ.

و روى الأعمش عن يحيى بن وَثّاب عن زِرّبن حُبَيش الأسديّ عن أبي عُمَر وعُثمان بن

١ ـ ما بين القوسين ساقط في ظ.

٢ ـ في ظ : « أباعُثمان».

عَفّان، و ذكر حروفًا من القرآن تكون أربعين حرفًا.

و قال لي شيخنا أبوالقاسم الشّاطبيّ رحمه الله :«إيّاك وطَعْن الطّبريّ على ابن عامر».

ثمّ إنّ هذا لايلزم، إذ لايمتنع أن يكون أقرأ المغيرة وحده، لرغبة المغيرة في ذلك، أو لأنّ عُثمان أراد أن يخصّه بذلك، وقد رأينا من العلماء المشهورين من لم يأخذ عنه إلّا النّفر اليسير، بل منهم مَن لم يأخذ عنه إلّا رجل واحد.

هذا لو انفرد المغيرة بالأخذ عنه، و قد أخذ عنه أبوعبدالرّحمان، و أبوالأسود الدُّؤليّ [1]، و زرّبن حُبَيش، كما تقدّم. و ما ذكره من أنّ عُثمان ما انتصب لإقراء القرآن، فقد تبيّن بقراءة من ذكرناه عليه خلاف ذلك.

و أمّا قوله: «فقد كان له من أقاربه مَن هو أوجب حقًّا من المغيرة»، فهذا لايلزم أيضًا، إنّما يكون قادحًا لو كان غير المغيرة من أقاربه. قد سأله ذلك فأبى أن يُقرئه.

فأمّا كون أقاربه لم يقرأوا عليه، فكثير من العلماء قد أخذ عنهم الأجانب و الأباعد دون الأقارب، وعن قَتادة: «أزهد النّاس في العالم أهلُهُ». وعن الحسن: «أزهد النّاس في العالم جيرانُهُ».

وأمّا قوله في عِراك:«إنّه مجهول لايُعْرَف بالنّقل في أهل النّقل ولابالقرآن في أهل القرآن»، فكفى به تعريفًا و تعديلًا أخْذُ هِشام عنه، و هِشام ثقةٌ أمينٌ عند أئمّة الحديث، و ما كان هِشام ليقدم على هذه العظيمة، فيسند كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ عن رجلٍ مجهولٍ غيرِ عدلٍ، فإن كان الطّبريّ لم يعرفه فلايضرّه ذلك، و قد عرفه هِشام.

[و أمّا ما رواه عن ابن عامر في القراءة و منشأها]

و أمّا ما رواه عن ابن عامر أنّه قال: «هذه حروف أهل الشّام الّتي يقرأونها»، فليس في ذلك ما يناقض رواية هِشام عن عِراك، بل في ذلك تأييدٌ لروايته و تقويةٌ لها، إذ كان أهل

---

١ ـ في الأصل: «الدُّيليّ»، و قد تقدّم التّعليق عليه.

الشّام قد أجمعوا عليها ، و لا يلزمه أن يذكر الإسناد في كلّ وقتٍ . و من أين للطّبريّ أنّه كان يقول ذلك في كلّ وقتٍ ، و لا يذكر إسنادًا ؟ و فساد قوله ظاهر لمن تأمّله .

وقد تابعه على ذلك عبدالواحد بن أبي هاشم ، صاحب مجاهد ﷺ ، قال : « و كان ممّن حفظتُ عنه تضعيف إسناد قراءة ابن عامر أبوبكر شيخنا ، و محمّد بن جَرير » .

قال : « و هذان[1] كانا عَلَمَي زمانهما » ، و ذكر عن الطّبريّ نحوًا ممّا ذكرته ، ثمّ قال : « و أمّا أبوبكر شيخنا، فإنّي سمعته يقول: إنّما قراءة ابن عامر شيء جاءنا من الشّام، ثمّ قال : يعني بذلك ـ و الله أعلم ـ أنّها لم تجيئ مجيئ القراءة عن الأئمّة الّتي تقوم بأسانيدها الحجّة » .

ثمّ قال بعد ذلك : « و لولا أنّ أبابكر شيخنا جعله سابعًا لأئمّة القُرّاء ، فاقتدينا بفعله بما كان إسناد قراءته مرضيًّا ، و لكان أبومحمّد سليمان بن مِهران الأعمش بذلك أَوْلى منه ، إذ كانت قراءته منقولة عن الأئمّة المرضيّين ، و موافقة للمُصْحَف المأمور باتّباع ما فيه ».

فأمّا قول ابن مجاهد : « إنّما قراءة ابن عامر شيء جاءنا من الشّام » ، فلا يدلّ ذلك على ما تأوّله ابن أبي هاشم ، و من أين تكون قراءة ابن عامر إلّا من تلك الجهة ؟ و كيف يريد ذلك و يطعن على رُواتها و هم أئمّة ثِقات ؟!

و أمّا قوله : إنّه كان يُبْدل منه قراءة الأعمش ، فما عرف غرض ابن مجاهد ﷺ ، إنّما قصد ابن مجاهد أمرين :

أحدهما ـ يأتي بسبعة أئمّة للمعنى الّذي قدّمتُ ذكره .

و **الثّاني** ـ أن يكونوا من البُقاع الّتي سيّر إليها عُثمان المصاحف ؛ لأنّ كلّ مَن في تلك البُقاع إنّما قرأ أهلها[2] بما في تلك المصاحف ، فأراد ﷺ أن يأتي بقراءة أهل الشّام الّتي في مُصْحَفهم ،و لو جعل الأعمش و غيره سابعًا لم يحصل الغرض ، فذكر الأمصار الخمس لهذا

١ ـ في ظ : « و هذا » .

٢ ـ «أهلها» ساقطة في ظ .

المعنى، و ذكر ثلاثة من أهل الكوفة للمعنى الآخر، و هو مراعاة عدد السّبعة الأحرف الّتي نزل بها القرآن، و السّبعة الأبواب الّتي نزل منها.

و الدّليل على أنّ ابن مجاهد لم يرد ما تأوّله عبد الواحد أنّه قال في كتابه: «و على قراءة ابن عامر أهل الشّام، و بلاد الجزيرة إلّا نفرًا من أهل مصر، فإنّهم ينتحلون قراءة نافع، و الغالب على أهل الشّام قراءة عبدالله بن عامر اليَحْصُبيّ».

ثمّ قال: «فهؤلاء السّبعة من أهل الحجاز و العراق و الشّام خلّفوا في القراءة التّابعين ...

[و ذكر كما تقدّم عن ابن مجاهد تفصيلًا في باب «أئمّة القراءات»، ثمّ قال:]

[منشأ قراءة يعقوب الحضرميّ]

و قد أضاف قوم بعد ابن مجاهد إلى هؤلاء السّبعة يعقوب الحَضْرميّ، كأنّ فاعل ذلك نسبَ ابن مجاهد إلى التّقصير في اقتصاره على السّبعة و لم يكن عالمًا بغرض ابن مجاهد.

و قراءة يعقوب خارجة عن غرض ابن مجاهد، لنزول الإسناد؛ لأنّه قرأ على سَلّام بن سليمان و قرأ على عاصم، لما في قراءته من الخروج عن قراءة العامّة، و كذلك مَن صنّف العشرة [1].

[معنى قول النّبيّ صلّى الله عليه و آله في قراءة ابن مسعود]

فإن قيل: فما معنى قول النّبيّ صلّى الله عليه و آله: «من أراد أن يقرأ القرآن غضًّا، فليقرأ بقراءة ابن أُمّ عبد يعني ابن مسعود رحمه الله»؟

قيل: معنى ذلك أنّ ابن مسعود كان يرتّل القرآن إذا قرأ، فأراد النّبيّ صلّى الله عليه و آله ترتيل القراءة لا غير. و هذا قول الحسين بن عليّ الجُعْفيّ.

١ـ و قد أسند ابن الجَزَريّ في (النّشر ١: ١٨٦) قراءة يعقوب إلى أبي موسى الأشعريّ، إلى رسول الله صلّى الله عليه و آله، وقال: «و هذا سند في غاية من الصّحّة و العُلوّ». و قال ابن الجَزَريّ في (غاية النّهاية: ٣٨٨): و من أعجب العجب، بل من أكبر الخطأ جعل قراءة يعقوب من الشّواذّ ...».

و قراءة الكوفيّين هي قراءة عبدالله ؛ لأنّ عمر رضي الله عنه بعث به إلى الكوفة ليعلّمهم ، فأخذت عنه قراءته، و لم تزل قراءته معروفة ينقلها النّاس عن أصحابه ، مثل : عَلْقمة ، و الأسود بن يزيد ، و مَسروق بن الأجدع ، و أبي وائل ، و أبي عمرو الشَّيبانيّ ، و زرّ بن حُبَيش ، و عَبيدة .

فلمّا جمع عُثمان رضي الله عنه النّاس على حرفٍ ، كان أوّل مَن قرأ به بالكوفة أبوعبدالرّحمان عبدالله بن حبيب السُّلَميّ ، فاقْرأ بجامع الكوفة أربعين سنة ، إلى أن مات في زمن الحَجّاج . و كان قد أخذ القراءة عن عُثمان و عليّ و ابن مسعود ، و زيد ، و أُبيّ ، و قرأ على عليّ رضي الله عنه ، و قرأ عليه عليّ و هو يمسك المُصْحَف ، و أقرأ الحسن و الحسين ...

و عن عطاء [بن] السّائب ، قال : كنّا نقرأ على أبي عبدالرّحمان و هو يمشي . و قال ابن عَوْن الثّقفيّ : كنت أقرأ على أبي عبدالرّحمان السُّلَميّ ، كان الحسن بن عليّ يقرأ عليه . و قال أبو الحصين : كنّا نذهب بأبي عبدالرّحمان من مجلسه ، و كان أعمى ، فلمّا مات أبوعبدالرّحمان خلّفه عاصم . و كان عاصم ممّن أخذ عنه و عن زرّ بن حُبَيش ، و انتهت قراءة ابن مسعود إلى الأعمش ، و قرأ عليه حمزة ، و على جماعة قد ذكرناهم في « فتح الوصيد» .[1]

[منشأ قراءة حمزة بن حبيب الزَّيّات]

و ممّن قرأ عليه حمزة جعفر بن محمّد الصّادق ، و قرأ جعفر عليه السلام على أبي الأسود الدُّؤليّ[2] و قرأ أبوالأسود على عليّ عليه السلام ، و قرأ عليّ على النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

فقراءة حمزة رحمه الله ترجع إلى عبدالله بن مسعود ، و إلى عليّ عليه السلام ، فكان إذا حقّق روى ذلك عن ابن أبي ليلى ، عن عليّ عليه السلام ، و كان إذا حَدَر روى ذلك عن ابي محمّد الأعمش ، عن عبد الله بن مسعود .

---

١ ـ و هو شرح القصيدة الشّاطبيّة في القراءات ، الموسومة بـ « حِرز الأمانيّ و وجه التّهاني في القراءات السّبع المثاني » للشّاطبيّ.
انظر : غاية النّهاية ١ : ٥٧٠ ، و كشف الظّنون : ٦٤٧.

٢ ـ في الأصل : « الدُّيليّ ».

و حدّثني الشّيخ أبوالبركات داود بن أحمد البغداديّ رحمه الله: حدّثنا الشّيخ أبوالكَرَم المبارك ابن الحسن بن أحمد الشّهرزوريّ رحمه الله، قال: قرأتُ على الشّريف أبي محمّد أحمد بن عليّ بن محمّد الهاشميّ، قال: قرأتُ على أبي عليّ الأهوازيّ، ثنا أبوعبدالله بن زاذان الكرخيّ، ثنا أبوالعبّاس محمّد بن الحسن بن يونس، قال: قرأتُ على جعفر بن محمّد الوزّان، قال: قرأتُ على سُلَيم، قال: قرأتُ على حمزة بن حبيب، قال: قرأتُ على جعفر بن محمّد الصّادق بالمدينة، فقال: «ما قرأ عليّ أقرأ منك، و لستُ أُخالفك في شيء من قراءتك إلّا في عشرة أحرف، فإنّي لستُ أقرأ بها، و هي جيّدة في العربيّة».

قال: قلتُ: جُعِلْتُ فِداك فيمَ تخالفني؟ قال: أنا أقرأ في سورة النّساء: ﴿وَالْاَرْحَامَ﴾ [١] نصبًا، و أقرأ: ﴿يُبَشِّرُ﴾ [٢]، و أقرأ ﴿تُفَجِّرُ﴾ [٣] بالتّشديد، و أقرأ: ﴿وَحَرَامٌ عَلٰى قَرْيَةٍ﴾ [٤]، و أقرأ: ﴿وَيَتَنَاجَوْنَ﴾ [٥] بألف، و أقرأ: ﴿وَمَا اَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ [٦] بفتح الياء، و أقرأ: ﴿سَلَامٌ عَلٰى اِلْ يَاسِينَ﴾ [٧] مقطوعًا، و أقرأ: ﴿مَكْرَالسَّيِّءِ﴾ [٨] بالخَفْض، و أظهر اللّام عند التّاء و الثّاء و السّين، نحو: ﴿بَلْ تَاْتِيهِمْ﴾ [٩]، و ﴿هَلْ تَنْقِمُونَ﴾ [١٠]، و ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ [١١]، و ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾

١ـ النّساء / ١.
٢ـ الشّورى / ٢٣.
٣ـ الإسراء / ٩١.
٤ـ الأنبياء / ٩٥.
٥ـ المجادلة / ٨.
٦ـ إبراهيم / ٢٢.
٧ـ الصّافّات / ١٣٠.
٨ـ فاطر / ٤٣.
٩ـ الأنبياء / ٤٠.
١٠ـ المائدة / ٥٩.
١١ـ المطفّفين / ٣٦.

يوسف / ١٨ ، و أفتح الواو من قوله تعالى : ﴿وَلَدًا﴾ و ﴿وَلَـدَهُ﴾ في جميع القرآن . هكذا قراءة عليّ بن أبي طالب ، و في طريق أُخرى : هكذا كان يقرأ عليّ بن أبي طالب .

قال حمزة : فهممت أن أرجع عنها ، و خيّرت أصحابي فيها .

فتبيّن أنّ هذه المواضع المذكورة جاءت في قراءة حمزة ﷺ من قراءة ابن مسعود ﷺ . قال الوَزّان : و أنا إذا قرأت لنفسي لا أقرأ إلّا بها . و كذا وقع في أصل السّماع ، و أظنّه : لاأقرأ بها .

و قد قال سَليم : سمعت حمزة يقول : « ما قرأتُ حرفًا إلّا بأثرٍ » ، و قال حمزة لشُعَيب بن حرب و قد قرأ عليه : «يا أباصالح الْزم هذه القراءة ، فما منها حرفٌ إلّا و لو شئتَ رويتُ لك فيه حديثًا » . و قال حسين الجُعْفيّ ، و قد ذكر له هذا عن حمزة : «و هل يجوز إلّا ذاك ؟ و هل يتوهّم عليه إلّا ذاك ؟» .

قال ابوبكر بن عَيّاش ﷺ : و ذُكِر حمزة عند الأعمش فقال : « ذاك تُفاحة القُرّاء ، أو سيّد القُرّاء » . و قال فيه أيضًا : «ما قرأ حرفًا إلّا بأثرٍ » ، و قال سُفيان الثَّوريّ ﷺ : «ما أراه حرفًا إلّا بأثرٍ» .

[منشأ قراءة عاصم و نافع]

و قد اختار قوم قراءة عاصم و نافع فيما اتّفقا عليه ، و قالوا : قراءة هذين الإماميْن أصحّ القراءات سندًا، و أفصحها في العربيّة ، و بَعدها في الفصاحة قراءة أبي عمرو و الكسائيّ ، و إذا اجتمع للحرف قوّته في العربيّة ،و موافقة المُصْحَف ، و اجتماع العامّة عليه فهو المختار عند أكثرهم .

و إذا قالوا : قراءة العامّة ، فإنّما يريدون ما اتّفق عليه أهل المدينة و أهل الكوفة ، فهو عندهم سببٌ قويٌّ يوجب الاختيار ، و ربّما اختاروا ما اجتمع عليه أهل الحَرَميْن ، و سمّوه أيضًا بالعامّة . و أدرك عاصم من أصحاب رسول الله ﷺ أربعة و عشرين، و هو أكثر السّبعة روايةً للحديث و الآثار ، و روى عن أبي رمثه [هو رِفاعة بن يثربيّ التّميميّ] عن النّبيّ ﷺ.

و ممّن روى عن عاصم: عطاء بن أبي رَباح، و مات عاصم رحمه الله سنة سبع و عشرين و مائة.

[منشأ قراءة الكسائيّ]

و أمّا الكسائيّ، فإنّ قراءته راجعة إلى حمزة، و إلى حروف رُويت عن رسول الله ﷺ، و عن عليّ رضي الله عنه، و عن عبدالله بن عبّاس، و عن الحسن بن عليّ عليهما السلام.

و حدّثنا أبو البركات داود بن أحمد البغداديّ، ثنا أبوالكَرَم الشّهرزوريّ، أنا أبوالقاسم عليّ بن أحمد، عن أبي الحسن الحَمّاميّ، عن أبي طاهر عبدالواحد بن أبي هاشم، ثنا أحمد بن فرج، قال: سمعت محمّد بن أبي عُمَر المقرئ، يقول: سمعت يحيى بن مَعين يقول: «ما رأيتُ بعينَيّ هاتين أصدق لهجةٍ من الكسائيّ».

و كان الكسائيّ يجلس في مجلس حمزة متشحًّا بكساءٍ، فإذا أراد حمزة القيام، قال: اعرضوا على صاحب الكساء، فسمّي لذلك «الكسائيّ». و ممّا يؤيّد هذا أنّه أحرم في كساءٍ.

و قيل له: لِمَ سُمِّيتَ بالكسائيّ؟ فقال: لأنّني أُحرمتُ في كساءٍ.

[منشأ قراءة ابن كثير]

و أمّا ابن كثير، فكان إمام النّاس في القراءة بمكّة، إلى أن مات سنة عشرين و مائة، و هو ينقل قراءته عن مجاهد بن جَبْر، عن عبدالله بن عَبّاس، عن أُبيّ بن كعب. و قرأ على رسول الله ﷺ.

قال أبو طاهر عبدالواحد: «و قرأ رسول الله ﷺ على أُبيٍّ أيضًا». فإن كان أراد أنّ رسول الله ﷺ قرأ على أُبيٍّ، كما نقول: قرأ ابن عبّاس على أُبيٍّ، فذلك غلطٌ عظيمٌ، و خطأ في دين الله عَزَّ و جَلَّ، إنّما كان المعلّم في ذلك الوقت يقرأ على المتعلّم ليأخذ عنه قراءته، فأمره الله عَزَّ و جَلَّ أن يقرأ على أُبيّ ليأخذ عنه القراءة عنايةً من الله عَزَّ و جَلَّ بأُبيّ، ألا ترى أنّ النّبيّ ﷺ لمّا قال لعبدالله بن مسعود: اقْرأ عليّ، قال: أقرأ عليك، و عليك أُنْزِل؟ فقال ﷺ:

«إنّي أُريد أن أسمعه من غيري » ، فأعظم عبدالله قولَ النّبيّ ﷺ : «اقرأ عليّ» لما ألِفَه من قراءة المعلّم على المتعلّم .

و قرأ مجاهد بن جَبْر أيضًا على عبدالله بن السّائب ، و قرأ ابن السّائب على أُبيّ . و قال مجاهد بن جَبْر : كنّا نفخر على النّاس بقراءتنا على عبد الله بن السّائب . و قال مجاهد : ختمتُ القرآن على ابن عبّاس سبع [أو تسع] عشرة ختمةً .

و لو لم يكن لابن كثير إلّا الشّافعيّ ﵀ قرأ بقراءته. قال محمّد بن عبدالله بن عبدالحَكَم : أخبرنا الشّافعيّ ﵀، قال : قرأتُ على ابن قُسْطنطين ، وأخبرني ابن قُسطنطين أنّه قرأ على شِبْل بن عَبّاد ، و أخبره شِبْل أنّه قرأ على عبدالله بن كثير، وأخبره عبدالله أنّه قرأ على مجاهد ، و أخبره مجاهد أنّه قرأ على ابن عبّاس ، و أخبره ابن عبّاس أنّه قرأ على أُبيّ بن كعب ، و قرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ.

قال ابن عبد الحَكَم : و أخبرنا الشّافعيّ ﵀ أنّه قرأ على إسماعيل بن عبدالله بن قُسطنطين ، و قرأ إسماعيل على شِبْل ، و قرأ شِبْل على ابن كثير ، و قرأ ابن كثير على مجاهد ، و قرأ مجاهد على عبدالله بن السّائب ، و قرأ عبدالله بن السّائب على أُبيّ ، و قرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ.

و قد روى جماعة من الأئمّة عن ابن كثير الحروف اليسيرة من قراءته ، مثل أبي عمرو بن العلاء ، و الخليل بن أحمد ، و حمّاد بن سَلَمة ، و ابن جُرَيج ، و غيرهم .

[منشأ قراءة نافع]

و أمّا نافع ﵀، فإنّه أدرك جماعة من الأئمّة المقتدٰى بهم في القرآن : عبدالرّحمان بن هُرْمُز الأعرج مولى محمّد بن ربيعة بن الحَرْث بن عبدالمُطّلب ، و أبوجعفر يزيد بن القَعْقاع القارئ مولى عبدالله بن عَيّاش بن أبي ربيعة ، و شَيبة بن نِصاح مولى أُمّ سَلَمة زوج النّبيّ ﷺ، و سالم ابن جُنْدب ، و يزيد بن رُومان ، و غيرهم .

قال نافع : فنظرتُ إلى ما اجتمع عليه أكثر من واحد ، فأخذت به، و ما شذّ فيه واحدٌ

تركته، حتّى ألّفتُ هذه القراءة في هذه الحروف الّتي اجتمعوا عليها.

قال قالون: و كان نافع أكثر اتّباعًا لشَيبة من اتّباعه لأبي جعفر. و قال الأصمعيّ: قال لي نافع: تركتُ من قراءة أبي جعفر سبعين حرفًا.

قال سليمان بن مسلم: سمعت أباجعفر يحكي لنا قراءة أبي هُرَيرة في ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ يحزّنها شبه الرّثاء. قال سُلَيمان: و رجع شيبة إلى قراءة أبي جعفر بعدما مات أبوجعفر. قال نافع: لمّا غُسِّل أبو جعفر رحمه الله، نظر فإذا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المُصْحَف، قال: فما شكّ مَن حضر أنّه نور القرآن.

و قال اللّيث بن سعد رحمه الله: حججتُ سنة ثلاث عشرة و مائة، و إمام النّاس في القراءة نافع ابن أبي نُعَيم.

و قال أبو عبدالله محمّد بن إسحاق المسيّبيّ: سأل الكسائيّ أمير المؤمنين أن يجمع بينه وبين أبي فسأله عن ﴿مَا لِيَ لَا أَعْبُدُ﴾، و ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾، و ﴿لِي نَعْجَةٌ﴾، فقال الكسائيّ: هذا لاأعلمه بعلمي، و لايعلمه أحد إلّا بالتّعلّم.

ثمّ سأله عن حروف كيف كان أبوجعفر يقرأها؟ و كيف كان شَيْبة يقرأها؟ فقال له: قراءة نافع فيها كذا و كذا وهي قراءتنا، و إنّه قد كفانا المؤونة حتّى لو أدركنا مَن أدرك ما عَدَوْنا نافعًا، إنّه أخبرنا أنّه أدرك هؤلاء القوم، فنظر إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذه، و ما شذّ فيه واحد فتركه.

قال: فإنّي على حال أحبّ أن تعلّمني فأبى، فكلّم الكسائيّ الفضل، و ذكر أنّه إنّما سأل أمير المؤمنين هارون هذا المجلس لهذا المعنى، فقال له الفضل: أُحبّ أن تجيبه إن خفّ عليك، فإنّ له من أمير المؤمنين و منّا مكانًا، فقال: [ما] يثقل عليّ أن أكون أُعلّمه إلّا أنّه شيء قد أمتناه بالمدينة، و اجتمعوا على قراءة نافع، قال فإنّي أُحبّ أن تفعل، قال: سَلْ عمّا بدا لك، قال: فأخذ يسأله و هو يجيبه، قال فيها أبوجعفر و شَيبة و فلان.

و قال محمّد بن إسحاق: أخبرني أبي أنّه لمّا صلّى بالنّاس بالمدينة جهر بـ ﴿بِسْمِ اللهِ

﴿الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ قال : فأتاني الأعشى [١] أبوبكر ابن أُخت مالك بن أنس رحمه الله، فقال : إنّ أباعبدالله يقرأ عليك السّلام و رحمة الله ، و يقول لك : مَن خِفْتَه على خلاف أهل المدينة ؟ فإنّك ممّن لم أخَفْ، و قد كان منك شيء . قلتُ : ما هو ؟ قال : الجهر بـ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

قلتُ : فأبْلِغْه عنّي السّلام كما أبلغتَني و قُلْ له : إنّي كثيرًا ممّا سمعتك تقول : لا تأخذوا عن أهل العراق ، فإنّي لم أدرك أحدًا من أصحابنا يأخذ عنهم و إنّما جئتَ في تركها عن حُميد الطّويل ، فإن أحببتَ أخذنا عن أهل العراق ، و أخذنا هذا و غيره من قولهم ، و إلّا تركنا حُميدًا مع غيره، فلم يكن عليّ به حجّة. و قد سمعتك كثيرًا ممّا تقول : خذوا كلّ علم من أهله ، وعلم القرآن بالمدينة عن نافع، فسألته عن قراءة : ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فأقرأني بها ، و قال : «أشهد أنّها من السّبع المثاني و أنّ الله عزّ و جلّ أنزلها » .

و حدّثني عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر أنّه كان يبتدئ بها و يفتتح كلّ سورة و حدّثني ابن أبي ذيب ، عن ابن شِهاب ، قال : مَضَت السُّنّة بقراءة : ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

و قال ابن وَهْب : قال مالك: استشارني نافع بن أبي نُعَيم في الإمامة، فأشرت عليه ألّا يفعل ، و قلتُ له : إنّك إمام و تَزِلّ ، فتُحمل زلّتك في الآفاق .

وقال أبوقُرّة موسى بن طارق: قرأتُ على نافع بن عبدالرّحمان بن أبي نُعَيم المدنيّ بالمدينة ، و قال نافع ـ حين قرأتُ عليه ـ : إنّه قرأ على سبعين من التّابعين .

و قال ابن وَهْب رحمه الله : قراءة أهل المدينة سُنّة ، فقيل له : قراءة نافع ؟ قال : نعم .

و قال ابن أبي أُوَيس : قال لي مالك : قرأتُ على نافع بن أبي نُعَيم .

(٢ : ١٩٣ـ٢١٣)

١ ـ هو عبدالحميد بن أبي أُوَيس . أُنظر : غاية النّهاية ١ : ٣٦٠.

الفصل الخامس

نصّ أبي شامة (م: ٦٦٥) في «المرشد الوجيز...»

في معنى القراءات المشهورة الآن وتعريف الأمر في ذلك كيف كان

...إنّ الرُّواة عن الأئمّة من القُرّاء كانوا في العصر الثّاني والثّالث كثيرًا في العدد...[وذكر كما تقدّم عن مكّيّ القيسيّ، ثمّ قال:].

قال أبوعليّ الأهوازيّ: إنّما كانوا من هذه الأمصار الخمسة دون غيرها ،لأجل أنّ عُثمان جعل لكلّ مصر من هذه الأمصار مُصْحَفًا، وأمر باتّباعه، ووجّه بمُصْحَفٍ إلى اليمن، وبمُصْحَفٍ إلى البحرين، فلم نسمع لهما خبرًا ولا رأينا لهما أثرًا.

قال: وهؤلاء السّبعة لزموا القيام بمُصْحَفهم، وانتصبوا لقراءته، وتجرّدوا لروايته، ولم يشتهروا بغيره، واتّبعوا ولم يبتدعوا. قال: وقد كان في وقتهم جماعة في مصر كلّ واحد منهم من القَرَأة ولم يجمعوا عليهم لأجل مخالفتهم للمُصْحَف في يسير من الحروف.

قال: ولسنا نقول: إنّ ما قرأه هؤلاء السّبعة يشتمل على جميع ما أنزله الله عَزَّوجَلَّ من الأحرف السّبعة الّتي أباح رسول الله ﷺ أن يُقْرأ بها، ولا معنى ما ورد عنهم معنى ذلك.

قال: وقد ظنّ بعض من لا معرفة له بالآثار أنّه إذا أتقن عن هؤلاء السّبعة قراءتهم أنّه قد قرأ بالسّبعة الأحرف الّتي جاء بها جبريل إلى النّبيّ ﷺ. قال: وهوخطأ بيّن وغلط ظاهر عند جميع أهل البصر بالتّأويل...[ثمّ ذكر قول السّخاويّ في ظهور ابن مجاهد وجُهده لجمع القراءات في القرن الرّابع للهجريّ، وقوله في إضافة يعقوب الحَضْرميّ إلى القُرّاء السّبعة، كما،

تقدّم عنه، وقال:]

قلت: و وقع في كتاب «البيان» لأبي طاهر بن أبي هاشم كلام لأبي جعفر الطّبريّ، ظنّ منه أنّه طعن على قراءة ابن عامر، وإنّما حاصله أنّه استبعد قراءته على عُثمان بن عفّان ﷺ على ما جاء في بعض الرّوايات عنه على ما نقلناه في «الكتاب الكبير من إبراز المعاني» وذلك غير ضائر. فهَبْ أنّه لم يصحّ أنّه قرأ على عُثمان، فقد قرأ على غيره من الصّحابة، وكان يقول: هذه حروف أهل الشّام الّتي يقرأونها.

قال أبو جعفر: ولعلّه أراد أنّه أخذ ذلك عن جماعة من قُرّائها، فقد كان أدرك منهم من الصّحابة وقُدَماء السّلف خَلْقًا كثيرًا.

ثمّ قال أبو طاهر: وأحسن الوجوه عندي أن يقال: إنّ قراءة ابن عامر قراءة اتّفق عليها أهل الشّام، وإنّها مسندة إلى أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ.

قال: ولم يتّفقوا إن شاء الله عليها، إلّا ولها مادّة صحيحة من بعض الصّحابة تتّصل برسول الله ﷺ، وإن كنّا لانعلمها كعلمنا بمادّة قراءة أهل الحَرَمَيْن والعراقيْن. قال: ولولا أنّ أبا بكر شيخنا جعله سابعًا لأئمّة القراءة... [وذكر كما تقدّم عن السَّخاويّ، ثمّ قال:]

قلت: وكان غرض ابن مجاهد أن يأتي بسبعة من القُرّاء من الأمصار الّتي نفدت إليها المصاحف، ولم يمكنه ذلك في البحرين واليمن لإعواز أئمّة القراءة منهما، فأخذ بَدَلهما من الكوفة لكثرة القُرّاء بها، وإذا كان هذا غرضه فلم يكن له بُدٌّ من ذكر إمام من أهل الشّام، ولم يكن فيهم من انتصب لذلك من التّابعين مثل ابن عامر، فذكره.

وقال في كتابه: وعلى قراءة ابن عامر أهل الشّام.. [وذكر كما تقدّم عن السّخاويّ، وقال:]

قال: ولاينبغي لذي لُبّ أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمّة والسّلف بوجهٍ يراه جائزًا في العربيّة، أو ممّا قرأ به قارئ غير مجمع عليه ... [ثمّ ذكر قول أبي عُبَيد في كتابه «القراءات»، كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: الّذي نسبه أبوعُبَيد، قيل: هو خُلَيد بن سعد صاحب أبي الدَّرداء، وعندي أنّه عطيّة ابن قيس الكلابيّ أو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر. فإنّ كلّ واحد منهما كان قارئًا للجند، وكان عطيّة بن قيس تصلح المصاحف على قراءته بدِمَشق على ما نقلناه في ترجمتهما في التّاريخ.

ثمّ إنّ القُرّاء بعد هؤلاء كثروا، وتفرّقوا في البلاد، وانتشروا، وخلفهم أُممٌ بعد أُممٍ، عرفت طبقاتهم واختلفت صفاتهم، فمنهم المحكم للتّلاوة المعروف بالرّواية والدّراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثُر سبب ذلك بينهم الاختلاف، وقلّ الضّبط، واتّسع الخرق، والتبس الباطل بالحقّ، فميّز جهابذة العلماء ذلك بتصانيفهم، وحرّروه وضبطوه في تواليفهم على ما سيأتي شرحه في الباب الخامس إن شاء الله تعالى.

وقد قال القاضي أبوبكر الأشعريّ ﵀: جميع ما قرأ به قُرّاء الأمصار ممّا اشتهر عنهم واستفاض نقله ولم يدخل في حكم الشّذوذ، ولم يقع بين القُرّاء تناكر له، ولا تخطئة لقارئه، بل رواه سائغًا جائزًا من هَمْز وإدغام ومدٍّ وتشديدٍ وحذفٍ وإمالةٍ، أو ترك كلّ ذلك، أو شيء منه، أو تقديمٍ وتأخيرٍ، فإنّه كلّه مُنْزَل من عند الله تعالى وممّا وقف الرّسول ﷺ على صحّته وخيّر بينه وبين غيره وصَوَّب جميع القراءة به. ولو سَوَّغنا لبعض القُرّاء إمالة مالم يُمْلِه الرّسول ﷺ والصّحابة أو غير ذلك، لسَوَّغنا لهم مخالفة جميع قراءة الرّسول ﷺ.

وأطال الكلام في تقرير ذلك، وجوّز أن يكون الرّسول ﷺ يقرئ واحدًا بعض القرآن بحرفٍ، وبعضه بحرفٍ آخر على قدر ما يراه أيسر على القارئ.

فظهر لي من هذا: أنّ اختلاف القُرّاء في الشّيء الواحد مع اختلاف المواضع من هذا على قدر ما رووا، وأنّ ذلك المتلقّن له من النّبيّ ﷺ على ذلك الوجه أقرأ غيره كما سمعه، ثمّ من بعده كذلك إلى أن اتّصل بالسّبعة، ومثاله قراءة نافع «يُحْزِنُ» بضمّ الياء وكسر الزّاي في جميع القرآن، إلّا حرف الأنبياء، وقراءة ابن عامر «إبْراهَام» بالألف في بعض السُّوَر دون بعض، ونحو ذلك ممّا يقال فيه: إنّه جمع بين اللّغتين، والله أعلم. (١٥٥-١٦٧)

الفصل السّادس

نصّ ابن الجَزَريّ (م: ٨٣٣) في «مُنْجد المـُقْرِئين و مُرْشِد الطّالبين»

في القراءات و المُقرئ و القارئ و مايلزمهما و ما يتعلّق بذلك

القراءات: علمٌ بكيفيّة أداء كلمات القرآن، و اختلافها معزوًّا لناقله. خرج [بهذا التّعريف]: النّحو و اللّغة و التّفسير و ما أشبه ذلك.

و المقرئ: العالم بها، رواها مشافهةً، فلو حفظ «التّيسير»[1] مثلًا ليس له أن يُقرئ بما فيه إن لم يشافهه مَنْ شُوفِه به مسلسلًا، لأنّ في القراءات أشياء لاتُحْكَم إلّا بالسّماع و المشافهة.

و القارئ المبتدئ: مَن شرَع في الإفراد إلى أن يُفرد ثلاثًا من القراءات.

والمنتهي: مَن نَقَل من القراءات أكثرها و أشهرها.

و أوّل ما يجب على كلّ مسلم أن يُخلص لله في كلّ عمل يُقرّبه إليه، و هو أن يقصد به رضى الله تعالى لا غير، قال تعالى: ﴿وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ البيّنة / ٥. و ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ المائدة / ٢٧، و علامة صدق المخلِص ما قاله السّيّد ذوالنّون المصريّ: «ثلاث من علامات الإخلاص: استواء المدح و الذّمّ من العامّة، ونسيان رؤية الأعمال في الأعمال، و اقتضاء ثواب الأعمال في الآخرة».

و الّذي يلزم المقرئ أن يتخلّق به من العلوم قبل أن ينصب نفسه للإشغال: أن يعلم من

---

١ ـ «التّيسير في القراءات السّبع» للإمام أبي عمرو عُثمان بن سعيد الدّانيّ (م ٤٤٤)، و هو أشهر كُتُب الدّانيّ، طُبع مرّات.

الفقه ما يصلح به أمر دينه ، و لا بأس من الزّيادة في الفقه ، بحيث إنّه يُرشد طلبته و غيرهم إذا وقع لهم شيء . و يعلم من الأُصول قَدْر ما يدفع به شُبهة مَن يطعن في بعض القراءات . و أن يحصّل جانبًا من النّحو و الصّرف ، بحيث إنّه يوجّه ما يقع له من القراءات ، و هذان من أهمّ ما يحتاج إليه ، و إلّا يُخطئ في كثير ممّا يقع في وقف حمزة ، و الإمالة ، و نحو ذلك من الوقف والابتداء و غيره . و ما أحسن قول الإمام أبي الحسن الحُصْريّ في تيك [١] القصيدة :

لقد يدّعي علم القراءات مَعْشَرٌ و باعُهُم في النّحو أقصر مِنْ شِبْرِ
فإن قيل : ما إعراب هذا و وزنه ؟ رأيتَ طويل الباعِ يقصر عن فِتْرِ [٢]

و ليُحصّل طرفًا من اللّغة و التّفسير ، و لا يشترط أن يعلم النّاسخ و المنسوخ ، كما اشترطه الإمام الجَعْبَريّ .

و يلزمُه ـ أيضًا ـ أن يحفظ كتابًا مشتملًا على ما يُقرئ به من القراءات أُصولًا و فرشًا [٣] ، و إلّا داخَلَهُ الوهم و الغلط في كثير ، و إن أقرأ بكتاب و هو غير حافظ له ، فلابدّ أن يكون ذاكرًا كيفيّة تلاوته به حالَ تلقّيه من شيخه ، مستصْحبًا ذلك ، فإن شكّ في شيء ؛ فلايستنكف أن يسأل رفيقه أو غيره ممّن قرأ بذلك الكتاب ، حتّى يتحقّق بطريق القطع أو غلبة الظّنّ .

فإن لم [٤] ؛ و إلّا فَلْيُنبّه على ذلك بخطّه في الإجازة ، و أمّا من نسي أو ترك ، فلايعدل إليه إلّا لضرورة كونه انفرد بسندٍ عالٍ ، أو طريق لاتوجد عند غيره ، و عند ذلك و الحالة هذه؛لايخلو : إمّا أن يكون القارئ عليه مستحضرًا ذاكرًا عالمًا بما يقرأ ، أو لا .

---

١ ـ (ب) : « تلك » ، و له قصيدة رائيّة في قراءة نافع .

٢ ـ الفِتْر : ما بين طرف الإبهام و طرف المشيرة إذا فُتِحتا . انظر : القاموس : ٥٨٤ ، و المعجم الوسيط .

٣ ـ الأُصول : هي القراءات المنضبطة تحت أصلٍ واحدٍ ، و الفرش : القراءات الّتي لاتندرج تحت أصلٍ واحدٍ يجمعها . (انظر : سُنن القُرّاء : ٤١)

٤ ـ أي : فإن لم يتحقّق ذلك .

فإن كان، فسائغٌ جائزٌ، و إلّا، فحرامٌ ممنوعٌ.

و أن يحذر الإقراء بما يحسُن في رأيه دون النّقل، أو وجه إعراب أو لغة دون رواية.

و نقل أبو القاسم الهُذَليّ عن أبي بكر بن مُجاهد أنّه قال: «لا تغترّوا بكلّ مُقرئٍ، إذ النّاس على طبقات:

فمنهم: مَنْ حفظ الآية والآيتين، و السّورة و السّورتين، و لا علم له غير ذلك، فلا تؤخذ عنه القراءة، و لا تُنقل عنه الرّواية، و لا يُقرأ عليه.

فمنهم: مَنْ حفظ الرّوايات، و لم يعلم معانيها، و لا استنباطها من لغات العرب و نحوها، فلا تؤخذ عنه، لأنّه ربّما يُصحّف،

و منهم: مَنْ عَلِم العربيّة، و لا يتبع الأثر و المشايخ في القراءة، فلا تُنقل عنه الرّواية، لأنّه ربّما حسّنت له العربيّة حَرْفًا، و لم يُقرأ به، و الرّواية متّبعة و القراءة سُنّة يأخذها الآخر عن الأوّل.

و منهم: مَنْ فَهِم التّلاوة، و عَلِم الرّواية، و أخذ حظًّا من الدّراية من النّحو و اللّغة، فتؤخذ عنه الرّواية، و يُقصد للقراءة، و ليس الشّرط أن تجتمع فيه جميع العلوم، إذ الشّريعة واسعة، و العمر قصير، و فنون العلم كثيرة، و دواعيه قليلة، و العوائق معلومة تُشغل كلّ فريقٍ بما يعنيه».

قلتُ: فحسبك تمسّكًا بقول هذا الإمام في المُقرئ الّذي يؤخذ عنه و يُقصَد. و لا يجوز له أن يُقرئ إلّا بما قرأ أو سمع، فإن قرأ الحروف المختلف فيها أو سمعها؛ فلا خلاف في جواز إقرائه القرآنَ العظيم بها، بالشّرط المتقدّم، و هو: أن يكون ذاكرًا و ما بعده ... [ثمّ ذكر مباحث نحو: «هل يجوز للمقرئ أن يقول: قرأتُ بها القرآن كلّه؟» و «هل يجوز أن يُقرئ القرآن بما أُجيز له على أنواع الإجازة؟» تفصيلًا، إن شئت فراجع، ثمّ قال:]

و لا بدّ للمقرئ من أنسَة[١] بحال الرّجال و الأسانيد، مؤتلفها و مختلفها، و جرحها و تعديلها، و مُتْقِنها و مُغفَّلِها، و هذا من أهمّ ما يحتاج إليه، و قد وقع لكثير من المتقدّمين في أسانيد كُتُبهم أوهام كثيرة، و غلطات عديدة، من إسقاط رجال، و تسمية آخرين بغير أسمائهم، و تصاحيف، و غير ذلك.

و قد نبّهتُ على ذلك في كتابي «طبقات القُرّاء»، و عقدتُ له أوّله فصلًا مشتملًا على ما اشتبه في الاسم و النّسبة.

[شرط المقرئ و صفته]

شرط المُقرئ و صفته: أن يكون ـ مع ما ذكرناه ـ حُرًّا عاقلا، مُسلِمًا مكلَّفًا، ثقةً مأمونًا، ضابطًا متنزّهًا من أسباب الفِسْق و مسقطات المروءة. أمّا إذا كان مستورًا، و هو أن يكون ظاهره العدالة، و لم تعرف عدالته الباطنة، فيحتمل أنّه يضرّه، كالشّهادة، و الظّاهر أنّه لايضرّه، لأنّ العدالة الباطنة يعسُر معرفتها على غير الحُكّام، ففي اشتراطها حرج على الطّلبة و العوامّ.

و ينبغي للمُقرئ أن لايحرم نفسه من الخِلال الحميدة المرضيّه، من الزّهد في الدّنيا، و التّقلّل منها، و عدم المبالاة بها و بأهلها، و السّخاء و الحلم و الصّبر، و مكارم الأخلاق، و طلاقة الوجه ـ من غير خروج إلى حدّ الخلاعة ـ و ملازمة الورع و الخشوع، و السّكينة و الوقار، و التّواضع و الخضوع. و ليتجنّب الملابسَ المكروهةَ، و غير ذلك ممّا لايليق به، و ليحذر كلّ الحَذَر من الرّياء و الحسد، و الحِقْد و الغِيْبة، و احتقار غيره ـ و إن كان دونه ـ و العُجْب و قَلّ من يسلم منه!!

رُوّينا عن الإمام أبي الحسن الكِسائيّ أنّه قال: صلّيتُ بالرّشيد، فأعجبتني قراءتي،

١ـ (ت) و (ب): «نسبة»!. و المعنى: معرفة و دراية.

فغلطت في آيةٍ ما أخطأ فيها صبيٌّ قطّ!! أردتُ أن أقول: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ الرّوم / ٤١، فقلتُ: (لعلّهم يرجعين)!، قال: فوالله ما اجترأ هارون أن يقول لي: أخطأتَ، ولكنّه لما سلّمتُ قال: يا كسائيّ! أيّ لغة هذه؟ قلتُ: ياأمير المؤمنين! قد يعثُر الجواد. قال: أمّاهذا فَنَعم!

و ينبغي له ـ أيضًا ـ أن لا يقصد بذلك توسّلًا إلى غرض من أغراض الدّنيا، من مال أو رئاسةٍ أو وجاهةٍ أو ثناءٍ عند النّاس، أو صرف وجوه النّاس إليه، أو نحو ذلك...

[ثمّ ذكر مباحث حول أخذ الأُجرة على الإقراء و قبول الهديّة ممّن يقرأ عليه، و كيفيّة جلوسه وقيامه في مجلس القراءة، وهل يمتنع من تعليم أحدٍ لكونه غير صحيح النّيّة؟ وجواز الإقراء في الطّريق، وصفات القارئ وآدابه، و إن شئتُ فراجع]. (٤٩ ـ ٧٢)

نصّه أيضًا في «النّشر في القراءات العشر»

[نشوء القراءات]

... إنّ الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصّدور، لا على حفظ المصاحف والكُتُب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأُمّة.

ففي الحديث الصّحيح الّذي رواه مسلم أنّ النّبيّ ﷺ قال: «إنّ ربّي قال لي: قُمْ في قريش، فأنذرهم، فقلت له: ربّ إذًا يثلغوا رأسي حتّى يدعوه خبزة، فقال: مُبتليك ومُبتلى بك ومُنزل عليك كتابًا لا يغسله الماء تقرأه نائمًا ويقظان، فابْعث جُنْدًا أبعث مثلهم وقاتل بمن أطاعك مَن عصاك، وأنفق ينفق عليك»، فأخبر تعالى: أنّ القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء بل يقرأوه في كلّ حال كما جاء في صفة أُمّته: «أناجيلهم في صدورهم».

وذلك بخلاف أهل الكتاب الّذين لا يحفظونه لا في الكُتُب ولا يقرأونه كلّه إلّا نظرًا لا عن ظَهْر قلب، ولما خصّ الله تعالى بحفظه مَنْ شاء مِنْ أهله أقام له أئمّةً ثقاتٍ تجرّدوا لتصحيحه، وبذلوا أنفسهم في إتقانه، وتلقّوه من النّبيّ ﷺ حرفًا حرفًا لم يهملوا منه حركةً

ولا سكونًا ولا إثباتًا ولا حذفًا ولا دخل عليهم في شيء منه شَكٌّ ولا وَهمٌ، وكان منهم مَن حفظه كلّه، ومنهم مَن حفظ أكثره، ومنهم مَن حفظ بعضه، كلّ ذلك في زمن النّبيّ ﷺ.

وقد ذكر الإمام أبو عُبَيد القاسم بن سَلّام في أوّل كتابه في «القراءات»: مَنْ نقل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصّحابة وغيرهم. فذكر من الصّحابة أبا بكر، وعمر، وعُثمان، وعليًّا، وطلحة، وسعدًا، وابن مسعود، وحُذَيفة، وسالمًا، وأبا هُرَيرة، وابن عمر، وابن عبّاس، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، ومعاوية، وابن الزُّبَير، وعبد الله بن السّائب، وعائشة، وحفصة، وأُمّ سَلَمة، وهؤلاء كلّهم من المهاجرين، وذكر من الأنصار أُبيّ بن كعب. ومُعاذ بن جَبَل. وأبا الدَّرداء، وزيد بن ثابت، وأبا زيد، ومُجَمِّع بن جارية، وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين ... [ثمّ أشار بجمع القرآن في زمن أبي بكر كما تقدّم نحوه في بابه، وقال:]

ولمّا كان في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة عُثمان رضي الله عنه حضر حُذَيفة بن اليمان فتح أرمينيّة وأذربيجان فرأى النّاس يختلفون في القرآن، ويقول أحدهم للآخر: قراءتي أصحّ من قراءتك ... [وذكر كما تقدّم نحوه في باب «جمع القرآن»، وقال:]

وأجمعت الأُمّة المعصومة من الخطأ على ما تضمّنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادةٍ ونقص وإبدال كلمةٍ بأُخرى ممّا كان مأذونًا فيه توسعةً عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتًا مستفيضًا أنّه من القرآن. وجرّدت هذه المصاحف جميعها من النَّقْط والشَّكْل ليحتملها ما صحّ نقله، وثبت تلاوته عن النّبيّ ﷺ إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرّد الخطّ، وكان من جملة الأحرف الّتي أشار إليها النّبيّ ﷺ بقوله: «أُنْزِل القرآن على سبعة أحرف»، فكُتِبت المصاحف على اللّفظ الّذي استقرّ عليه في العَرْضة الأخيرة عن رسول الله ﷺ كما صرّح به غير واحدٍ من أئمّة السّلف كمحمّد بن سيرين وعَبيدة السّلمانيّ وعامر الشّعبيّ، قال عليّ ابن أبي طالب رضي الله عنه: «لو وُلِّيتُ في المصاحف ما وُلّي عُثمان لفعلتُ كما فعل».

وقرأ كلّ أهل مصر بما في مُصْحَفهم وتلقّوا ما فيه عن الصّحابة الّذين تلقّوه من في رسول الله ﷺ، ثمّ قاموا بذلك مقام الصّحابة الّذين تلقّوه عن النّبيّ ﷺ: فممّن كان:

(بالمدينة): ابن المسيّب، وعُرْوة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان وعطاء ابنا يَسار، ومُعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ، وعبد الرّحمان بن هُرْمُز الأعرج، وابن شِهاب الزُّهْريّ، ومسلم بن جُنْدَب، وزيد بن أسلم.

(وبمكّة): عُبَيد بن عمير، وعطاء، وطاووس، ومجاهد، وعِكْرمة، وابن أبي مُلَيكة.

(وبالكوفة): عَلْقمة، والأسود، ومسروق، وعُبَيدة وعمرو بن شُرَحْبيل، والحارث بن قيس، والرّبيع بن خُثَيم، وعمرو بن ميمون، وأبوعبدالرّحمان السُّلَميّ، وزرّ بن حُبَيش، وعُبَيد ابن نَضيلة، وأبوزُرعة ابن عمرو بن جَرير، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النّخعيّ، والشّعبيّ.

(وبالبَصْرة): عامر بن عبد قيس، وأبوالعالية، وأبو رَجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يَعْمَر، ومُعاذ، وجابر بن زيد، والحسن، وابن سيرين، وقَتادة.

(وبالشّام): المغيرة بن أبي شِهاب المخزوميّ صاحب عُثمان بن عَفّان في القراءة، وخُلَيد ابن سعد صاحب أبي الدَّرداء.

ثمّ تجرّد قوم للقراءة والأخذ، واعتنوا بضبط القراءة، أتمّ عناية حتّى صاروا في ذلك أئمّة يُقْتدى بهم، ويُرْحَل إليهم، ويُؤْخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقّي قراءتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصدّيهم للقراءة نُسِبت إليهم:

(فكان بالمدينة): أبوجعفر يزيد بن القَعْقاع ثمّ شَيْبة بن نِصاح ثمّ نافع بن أبي نُعَيم.

(وكان بمكّة): عبد الله بن كثير وحميد بن قيس الأعرج ومحمّد بن مُحَيصن.

(وكان بالكوفة): يحيى بن وَثّاب وعاصم بن أبي النَّجود وسُلَيمان الأعمش، ثمّ حمزة، ثمّ الكسائيّ.

(وكان بالبَصْرة): عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ثمّ عاصم الجَحْدريّ، ثمّ يعقوب الحَضْرميّ.

(وكان بالشّام): عبد الله بن عامر وعطيّة بن قيس الكلابيّ وإسماعيل بن عبد الله بن

المهاجر، ثمّ يحيى بن الحارث الذّماريّ، ثمّ شُرَيح بن يزيد الحَضْرميّ.

ثمّ إنّ القُرّاء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرّقوا...[كما تقدّم عن أبي شامة، ثمّ قال:]

فقام جهابذة علماء الأُمّة، وصناديد الأئمّة، فبالغوا في الاجتهاد، وبيّنوا الحقّ المراد وجمعوا الحروف والقراءات، وعَزَوا الوجوه والرّوايات، وميّزوا بين المشهور والشّاذّ، والصّحيح والفاذّ، بأُصول أصّلوها، وأركان فصّلوها. (١:٦-٩)

[ثمّ ذكر مباحث حول الأحرف السّبعة وأركان القراءة الصّحيحة، وقال:]

وأنت ترى ما في هذا القول، فإنّ القراءات المشهورة اليوم عن السّبعة والعشرة والثّلاثة عشرة بالنّسبة إلى ما كان مشهورًا في الأعصار الأُوَل قُلٌّ مِن كُثْر ونَزْرٌ من بحر، فإنّ مَن له اطّلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين، وذلك أنّ القُرّاء الّذين أخذوا عن أُولئك الأئمّة المتقدّمين من السّبعة وغيرهم كانوا أُممًا لاتحصى، وطوائف لاتستقصى، والّذين أخذوا عنهم أيضًا أكثر وهلمّ جرًّا.

فلمّا كانت المائة الثّالثة واتّسع الخَرْق وقلّ الضّبط، وكان علم الكتاب والسُّنّة أوفر ما كان من ذلك العصر، تصدّى بعض الأئمّة لضبط ما رواه من القراءات.

فكان أوّل إمام معتبر جَمَعَ القراءات في كتاب، أبو عُبَيد القاسم بن سَلّام وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئًا مع هؤلاء السّبعة، وتُوفّي سنة أربع وعشرين ومائتين.

وكان بعده أحمد بن جُبَير بن محمّد الكوفيّ نَزيل أنطاكية، جَمَعَ كتابًا في قراءات الخمسة من كلّ مصر واحدٍ، وتُوفّي سنة ثمانٍ وخمسين ومائتين.

وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكيّ صاحب قالون ألّف كتابًا في القراءات جَمَعَ فيه قراءة عشرين إمامًا، منهم: هؤلاء السّبعة، تُوفّي سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

وكان بعده الإمام أبو جعفر محمّد بن جَرير الطّبريّ جَمَعَ كتابًا حافلًا سمّاه «الجامع»، فيه نيّف وعشرون قراءةً، تُوفّي سنة عشر وثلاثمائة.

وكان بُعَيده أبوبكر محمّد بن أحمد بن عمر الدّاجونيّ جمَعَ كتابًا في القراءات وأدخل معهم أبوجعفر أحد العشرة، وتُوفّي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

وكان في أثره أبوبكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد، أوّل مَن اقتصر على قراءات هؤلاء السّبعة فقط. وروى فيه عن هذا الدّاجونيّ وعن ابن جَرير أيضًا، وتُوفّي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

وقام النّاس في زمانه وبعده، فألّفوا في القراءات أنواع التّواليف كأبي بكر أحمد بن نصر الشّذائيّ تُوفّي سنة سبعين وثلاثمائة، وأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران مؤلّف كتاب «الشّامل» و«الغاية» وغير ذلك في قراءات العشرة، وتُوفّي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، والإمام الأُستاذ أبي الفضل محمّدبن جعفر الخُزاعيّ مؤلّف «المنتهى» جمَعَ فيه ما لم يجمعه مَنْ قبله، وتُوفّي سنة ثمانٍ وأربعمائة.

وانتدب النّاس لتأليف الكُتُب في القراءات بحسب ما وصل إليهم وصحّ لديهم، كلّ ذلك ولم يكن بالأنْدَلُس ولا ببلاد الغرب شيء من هذه القراءات إلى أواخر المائة الرّابعة، فرَحَلَ منهم مَنْ روى القراءات بمصر ودخل بها. وكان أبوعمر أحمد بن محمّد بن عبد الله الطّلمنكيّ مؤلّف «الرّوضة» أوّل مَن أدخل القراءات إلى الأنْدَلُس،وتُوفّي سنة تسع وعشرين وأربعمائة، ثمّ تبعه أبومحمّد مكّيّ بن أبي طالب القَيْسيّ مؤلّف «التّبصرة» و«الكشف» وغير ذلك، وتُوفّي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ثمّ الحافظ أبوعمرو عُثمان بن سعيد الدّانيّ مؤلّف «التّيسير» و«جامع البيان» وغير ذلك، تُوفّي سنة أربع وأربعين وأربعمائة، وهذا كتاب «جامع البيان» له في قراءات السّبعة فيه عنهم أكثر من خمسمائة روايةٍ وطريق، وكان بدمشق الأُستاذ أبو عليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم الأهوازيّ مؤلّف «الوجيز» و«الإيجاز» و«الإيضاح» و«الاتّضاح» و«جامع المشهور والشّاذّ» ومَن لم يلحقه أحد في هذا الشّأن، وتُوفّي سنة ستّ وأربعين وأربعمائة.

وفي هذه الحدود رحل من المغرب أبوالقاسم يوسف بن عليّ بن جَبّارة الهُذَليّ إلى المشرق

وطاف البلاد، وروى عن أئمّة القراءة حتّى انتهى إلى ما وراء النّهر، وقرأ بغَزْنة وغيرها، وألّف كتابه «الكامل» جمع فيه خمسين قراءةً عن الأئمّة وألفًا وأربعمائة وتسعة وخمسين روايةً وطريقًا، قال فيه: فجملة مَن لقيتُ في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستّون شيخًا من آخر المغرب إلى باب فَرْغانة يمينًا وشمالًا وجبلًا وبحرًا، وتُوفّي سنة خمس وستّين وأربعمائة.

وفي هذا العصر كان أبو معشر عبدالكريم بن عبدالصّمد الطّبريّ بمكّة مؤلّف كتاب «التّلخيص في القراءات الثّمان» و«سوق العروس»، فيه ألف وخمسمائة وخمسون روايةً وطريقًا، وتُوفّي سنة ثمانٍ وسبعين وأربعمائة، وهذان الرّجلان أكثر من علمنا جميعًا في القراءات لانعلم أحدًا بعدهما جمعَ أكثر منهما إلّا أبا القاسم عيسى بن عبدالعزيز الإسكندريّ، فإنّه ألّف كتابًا سمّاه «الجامع الأكبر والبحر الأزخر» يحتوي على سبعة آلاف روايةٍ وطريق، وتُوفّي سنة تسع وعشرين وستّمائة.

ولا زال النّاس يؤلّفون في كثير القراءات وقليلها، ويروون شاذّها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صحّ لديهم، ولاينكر أحد عليهم بل هم في ذلك متّبعون سبيل السّلف حيث قالوا: القراءة سُنّة متّبعة يأخذها الآخر عن الأوّل وما علمنا أحدًا أنكر شيئًا قرأ به الآخر إلّا ما قدّمنا عن ابن شَنَبوذ، لكنّه خرج عن المُصْحَف العُثمانيّ، وللنّاس في ذلك خلاف كما قدّمناه، وكذا ما أنكر عليّ بن مِقْسَم مِن كونه أجاز القراءة بما وافق المُصْحَف من غير أثر كما قدّمنا.

أمّا مَن قرأ بالكامل للهُذَليّ، أو «سوق العروس» للطّبريّ، أو «إقناع» الأهوازيّ، أو «كفاية» أبي العزّ، أو «مُبْهج» سِبْط الخيّاط، أو «روضة» المالكيّ ونحو ذلك على ما فيه من ضعيفٍ وشاذٍّ عن السّبعة والعشرة وغيرهم، فلانعلم أحدًا أنكر ذلك، ولا زعم أنّه مخالف لشيء من الأحرف السّبعة بل ما زالت علماء الأُمّة وقُضاة المسلمين يكتبون خطوطهم ويثبتون شهادتهم في إجازاتنا بمثل هذه الكُتُب والقراءات. (١: ٣٣ـ٣٦)

الفصل السّابع

نصّ السّيوطيّ (م: ٩١١) في «الإتقان في علوم القرآن»

[المشتهرون بإقراء القرآن]

المشتهرون بإقراء القرآن من الصّحابة سبعة: عُثمان وعليّ و أُبيّ و زيد بن ثابت وابن مسعود وأبو الدَّرْداء وأبو موسى الأشعريّ. كذا ذكرهم الذّهبيّ في «طبقات القُرّاء»، قال: وقد قرأ على أُبيّ جماعةٌ من الصّحابة، منهم: أبو هريرة وابن عبّاس وعبد الله بن المسيّب ...[ثمّ ذكر أسماء قُرّاء الأمصار، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:]

واشتهر مِن هؤلاء في الآفاق الأئمّة السّبعة:

نافع: وقد أخذ من التّابعين، منهم: أبو جعفر وابن كثير وأخذ عن عبدالله بن السّائب الصّحابيّ.

وأبو عمرو: وأخذ عن التّابعين.

وابن عامر: وأخذ عن أبي الدَّرداء وأصحاب عُثمان.

وعاصم: و أخذ عن التّابعين.

وحمزة: أخذ عن عاصم والأعمش والسّبيعيّ ومنصور بن المعتمر وغيره.

الكسائيّ: وأخذ عن حمزة وأبي بكر بن عَيّاش.

ثمّ انتشرت القراءات في الأقطار وتفرّقوا أُممًا بعد أُمم. واشتهر مِن رُواة كلّ طريقٍ من طُرُق السّبعة راويان... [ثمّ ذكر طُرُقهم كما تقدّم في مواضع متعدّدة، وقال:]

ثمّ لمـّا اتّسع الخَرْق و كاد الباطل يلتبس بالحقّ، قام جهابذة الأُمّة، وبالغوا في الاجتهاد،

وجمعوا الحروف والقراءات، وعزَوا الوجوه والرّوايات، وميّزوا الصّحيح والمشهور والشّاذّ بأُصول أُصَّلوها وأركان فصَّلوها.

فأوّل مَن صنّف في القراءات أبو عُبَيد القاسم بن سَلّام، ثمّ أحمد بن جُبَير الكوفيّ، ثمّ إسماعيل ابن إسحاق المالكيّ صاحب قالون، ثمّ أبو جعفر بن جَرير الطّبريّ، ثمّ أبو بكر محمّد بن أحمد بن عمر الدّاجونيّ، ثمّ أبو بكر مُجاهد، ثمّ قام النّاس في عصره وبعده بالتّأليف في أنواعها جامعًا ومفردًا وموجزًا ومسهبًا. وأئمّة القراءات لاتحصى. وقد صنّف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذّهبيّ، ثمّ حافظ القُرّاء أبو الخير بن الجَزَريّ.

(١: ٢٥١ـ٢٥٣)

الفصل الثّامن

نصّ القَسْطلانيّ (م: ٩٢٣) في «لطائف الإشارات لفنون القراءات»

[تعريف علم القراءات]

و إذا علم هذا، فليعلم أنّ علم القراءات هو علمٌ يُعْرف منه اتّفـاق النّـاقلين لكتـاب الله، و اختلافهم في [اللّغة و الإعراب]، و الحذف و الإثبات، و التّحريك و الإسـكان، و الفصـل و الاتّصال، و غير ذلك من هيئة النّطق و الإبدال، من حيث السّماع.

أو يقال: علمٌ يُعْرف منه اتّفاقهم و اختلافهم في اللّغة، و الإعراب، و الحـذف و الإثبـات، و الفصل و الوصل، من حيث النّقل ... [ثمّ ذكر تعريفًا آخر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:]

ثمّ إنّ ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض إنّما هو باعتبار موافقة الأفصح، أو الأشهر، أو الأكثر [من] كلام العرب، و إلّا فالقرآن واحد بالذّات متّفقه و مختلفه، لا تفاضل فيه.

[موضوع علم القراءات و فائدته]

و موضوع علم القراءات: كلمات الكتاب العزيز من الجهة المذكورة.

و فائدته: صيانته عن التّحريف و التّغيير، مع ما فيه من فوائد كثيرة، عليها الأحكام تبنى. و لم تزل العلماء تستنبط من كلّ حرفٍ يقرأ به قارئ معنًى، لا يوجد في قـراءة الآخـر ذلـك المعنى. [فالقراءات حجّة الفقهاء في الاستنباط، و محجّتهم في الاهتداء إلى سواء الصّراط] مع ما في ذلك من التّسهيل على الأُمّة وإظهار شرفها، و إعظام أجرها، من حيث إنّهم يُفرغـون

جهدهم في تحقيق ذلك وضبطه،حتّى مقادير المدّات،إلى غير ذلك ممّا سيأتي إن شاء الله تعالى.

وحفظ القرآن فرضُ كفايةٌ على الأُمّة كما صرّح به الجُرجانيّ في «شافيته»، والمعنى فيه أن لاينقطع عدد التّواتر، فلايتطرّق إليه التّبديل والتّحريف، فإن قام بذلك قوم يبلغون هذا العدد سقط عن الباقين، و إلّا أثِمَ الكلّ، و كذلك تعليمه أيضًا فرض كفاية.

و تعليم القراءات أيضًا فرضُ كفايةٌ،فإن لم يكن مَن يصلح له إلّا واحد تَعيَّنَ، و إن كان جماعة يحصل المقصود ببعضهم، فإن امتنعوا كلّهم أثمُوا، و إن قام به بعضهم سقط الحرج عن الباقين،و إن طلب من أحدهم و امتنع فأظهر الوجهين أنّه لا يأثم،لكن يكره له ذلك لم يكن عذر... [ثمّ ذكر معنى المقرئ والقارئ المبتدئ و المنتهى، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:]

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هوالوحي المُنْزَل للإعجاز و البيان، والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيّتها، من تخفيفٍ و تشديدٍ و غيرهما. ثمّ إنّ هذا العلم -كما قاله «صاحب الضّوابط و الإشارات»- ينحصر القول فيه [في وسائل و مقاصد] الأوّل في الوسائل، و تنحصر في سبعة أجزاء: الأسانيد، و علم العربيّة، و منه مخارج الحروف و صفاتها، و في الوقف و الابتداء، و الفواصل، و هو من عدد الآيات، و مرسوم الخطّ، و الاستعاذة، و التّكبير، لأنّ الكلام في هذا الفنّ إمّا أن يكون راجعًا إلى نفس النّطق، أو لا، و ما كان راجعًا إلى نفس النّطق [إمّا أن يكون بحسب تصحيحه، أو لا، و ما كان بحسب تصحيحه]، فإمّا أن يكون بالنّظر إلى الحرف من حيث الذّات، أو من حيث الوصف، الأوّل: فنّ المخارج، و الثّاني: فنّ الصّفات. (١: ١٧٠-١٧٢)

[تاريخ القراءات و نشوءها]

و كان قد اشتهر في الزّمن النّبويّ بحفظ القرآن و التّصدّي لتعليمه أربعة: عبدالله بن مسعود، و سالم بن مَعْقِل، و مُعاذ بن جَبَل، و أُبيّ بن كعب، كما في البخاريّ بلفظ: «خُذُوا القرآن عن أربعة»، فذكرهم، أي: تعلّموه منهم: قال في «فتح الباري»: «و لايلزم من ذلك

أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن ، بل يكون الّذين يحفظونه مثل الّذين حفظوه ، أو أزيد . و قد قُتل في غزوة بئرمعونة جماعة من الصّحابة ، كان يقال لهم : القُرّاء ، و كانوا سبعين » .

و قال الكَرْمانيّ : «يحتمل أنّه عليه الصّلاة و السّلام أراد الإعلام بما يكون بعده ، أي أنّ هؤلاء الأربعة يبقون حتّى ينفردوا بذلك ، و تعقّب : بأنّهم لم ينفردوا ، بل الّذين مَهَروا في تجويد القرآن بعد العصر النّبويّ أضعاف المذكورين . والله أعلم

و خطب عبدالله بن مسعود، فقال : «والله لقد أخذت من [في] رسول الله ﷺ بضعًا و سبعين سورةً ، و الله لقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أنّي أعلمهم بكتاب الله ، وما أنا بخيرهم » ، رواه البخاريّ . و روى عنه مسروق أنّه قال : «والّذي لا إله غيره ما أُنزلت سورة من كتاب الله إلّا أنا أعلم [أين أُنزلت ، و لا أُنزلت من كتاب الله إلّا أنا أعلم] فيم أُنزلت ، و لو أعلم أحدًا أعلم منّي بكتاب الله تبلغه الإبل لركبتُ إليه » ، رواه البخاريّ ... [ثمّ ذكر روايات في جمع القرآن ، كما تقدّم عنه في بابه ، وقال :]

قال الحافظ عماد الدّين بن كثير كما عزاه له ابن الجَزَريّ في « طبقاته» : أنا لا أشكّ أنّ الصّدّيق رضي الله عنه قرأ القرآن ، ثمّ قال : و قد رأيتُ نصّ الإمام أبي الحسن الأشعريّ رحمه الله تعالى على حفظه القرآن ، و استدلّ على ذلك بدليل لا يردّ ، و هو أنّه صحّ عنه ﷺ بلا نظر أنّه قال : يَؤُمُّ القومَ أقرؤهم لكتاب الله تعالى ، و أكثرقرآنًا ، وتواتر عنه ﷺ أنّه قدّمه للإمامة ، و لم يكن ﷺ ليأمر بأمر، ثمّ يخالفه بلا سبب ، فلولا أنّ أبابكر رضي الله عنه كان متّصفًا بما يقدّمه في الإمامة على سائر الصّحابة، و هو القراءة لما قدّمه ، و ذلك على كلّ تقدير، سواء قلنا: المراد بالأقرأ الأكثر قراءةً ، كما هو ظاهر اللّفظ. و ذهب إليه الإمام أحمد و غيره ، أو الأعلم ، كما ذهب إليه الإمام الشّافعيّ و غيره ، [لأنّ زيادة العلم في ذلك العصر كان ناشئًا عن زيادة القراءة ، كما فسّر الإمام الشّافعيّ] بقولهم : « كنّا إذا قرأنا الآية لانجاوزها حتّى نعلم : فيم أُنزِلَت » .

قلتُ : و هذا يدلّ على أنّه أقرأ الصّحابة ، و ليس ذلك بمنكرٍ ؛ فإنّه أفضل الصّحابة مطلقًا .

و إن كنّا لا ندّعي له الأفضليّة في كلّ فردٍ فردٍ من سائر الفضائل، كما ادّعاه غيرنا، بل نقول: كما قال إمامنا الشّافعيّ رحمه الله: إنّ الأفضليّة في القراءة تستلزم الأفضليّة في العلم، و كذلك الأفضليّة في العلم، إذ كان عندهم الأقرأ هو الأعلم، [و كيف يسوغ لأحدٍ نفي حفظ القرآن عن أبي بكر رضي الله عنه، بغير دليلٍ و لا حجّةٍ، بل بمجرّد] الظّنّ، مع أنّه لا يسوغ لنا ذلك في آحاد النّاس؟ انتهى.

و أخرج النّسائيّ بإسناد صحيح عن عبدالله بن عمرو، قال: جمعت القرآن فقرأت به كلّ ليلة فبلغ النّبيّ صلى الله عليه وسلم، فقال: اقْرأه في شهر، و تقدّم في البحث الماضي ذكر ابن مسعود، وسالم مولى أبي حُذَيفة، وكلّ هؤلاء من المهاجرين ... **[ثمّ ذكر قول أبي عُبَيد في أسماء القُرّاء، كما تقدّم عنه، وقال:]**

ثمّ لمّا كثر الاختلاف فيما يحتمله الرّسم، و قرأ أهل البدَع و الأهواء بما لا يحلّ لأحدٍ تلاوته، وفاقًا لبدعتهم، كمن قال من المعتزلة: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسٰى تَكْلِيمًا﴾ النّساء / ١٦٤، بنصب الهاء، و من الرّافضة: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ﴾ الكهف / ٥١، بفتح اللّام، يعنون أبابكر و عمر، رأى المسلمون أن يجمعوا على قراءات أئمّة ثقات تجرّدوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من كلّ مصر وُجِّه إليه مُصْحَف أئمّة مشهورين بالثّقة، والأمانة في النّقل و حُسْن الدّراية، و كمال العلم، أَفْنَوا عمرهم في القراءة و الإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا، و الثّقة بهم فيما قرأوا، و لم تخرج قراءتهم عن خطّ مُصْحَفهم... **[ثمّ ذكر أسمائهم، كما تقدّم عن السَّخاويّ و ابن الجَزَريّ، وقال:]**

ثمّ إنّ القُرّاء بعد ذلك تفرّقوا في البلاد، و خلّفهم أُمم بعد أُممٍ، إلّا أنّه كان فيهم المتقن وغيره، فلذا كَثُر الاختلاف، وعَسُر الضّبط، وشقّ الائتلاف، وظهر التّخليط، وانتشر التّفريط، واشتبه متواتر القراءات بفاذّها، ومشهورها بشاذّها، فمِنْ ثَمّ وضع الأئمّة لذلك ميزانًا يُرْجَع إليه، ومعيارًا يُعوّل عليه، و هو السّند و الرّسم و العربيّة، فكلّ ما صحّ سنده، و استقام وجهه في العربيّة، و وافق لفظه خطّ المُصْحَف الإمام، فهو من السّبعة المنصوصة، فعلى هذا الأصل

بنى قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف ، و متى فقد شرط من هذه الثّلاثة فهو شاذّ . هذا لفظ الكواشيّ كما رأيته في أوّل تفسيره .

و مراده باستقامة وجهه في العربيّة ، سواء كان راجحًا أو مرجوحًا ، كقراءة حمزة : « و الأرحام»[1] بالجرّ ، و قراءة أبي جعفر : « لِيُجْزٰى قَوْمًا»[2] ، و الفصل بين المضافين في قوله تعالى : ﴿وَكَذٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ الآية بالأنعام / ١٣٧، و غير ذلك ممّا سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ... (١ : ٤٥ـ ٦٧)

و لمّا كان الصّدر الأوّل لايدوّنون علومهم في دفاتر ، و لا كُتُب ، ثقةً منهم بضبطهم ، و اتّكالًا على حفظهم ، و بدا في كثير من ألفاظ القرآن التّفريط ، و فشا في جملة من طُرُق الرّوايات التّخليط ، قَيَّض الله تعالى ـ لكتابه المجيد الّذي : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ فصّلت / ٤٢ ـ مَن دوّن وجوه قراءاته ، و ضبط طُرُق رواياته ، فاجتهدوا في ذلك حقّ الاجتهاد ، و بذلوا النُّصح في ذلك لله و رسوله و العباد ، فأخذوا في جمع ذلك وتدوينه ، فاستفرغوا فيه وُسْعهم ، وبذلوا جُهدهم ، فكان أوّل إمام معتبر جمع القراءات في كتاب ، أبو عُبَيد القاسم بن سَلّام ، و جعلهم خمسة و عشرين قارئًا ، مع هؤلاء السّبعة ، و تُوفّي سنة أربعٍ و عشرين و مائتين.

ثمّ تلاه الجماعة ، سالكين سُنّته ، متقلّدين منّته ، فكَثُرت التّآليف ، و انتشرت التّصانيف ، و اختلفت أغراضهم بحسب الإيجاز و التّطويل ، و التّكثير و التّقليل ، و كلٌّ له مقصد سَنيٌّ ، و مذهب مَرْضيٌّ ...[ثمّ ذكر أسماء المؤلّفين بعد ابن سَلّام ، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ ، وقال:]

ثمّ في أثره الإمام أبوبكر أحمد بن العبّاس بن مجاهد ، أوّل من اقتصر على هؤلاء السّبعة ، فإنّه أحبّ أن يجمع المشهور من قراءات الحَرَمين (مكّة و المدينة) و العراقَين (البصرة

١ـ والقراءة المشهورة بنصب الرّاء : ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ ، النّساء / ١ .

٢ـ والقراءة المشهورة هي : ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ ، الجاثية / ١٤ .

و الكوفة) و الشّام، إذ هذه الأمصار الخمسة هي الّتي خرج منها عِلْم النّبوّة، من القرآن و تفسيره، و الحديث، و الفقه في الأعمال الباطنة و الظّاهرة، و سائر العلوم الدّينيّة. فلمّا أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمّة قُرّاء هذه الأمصار، ليكون ذلك موافقًا لعدد الحروف الّتي أُنزل عليها القرآن لا لاعتقاده، أو اعتقاد غيره من العلماء، أنّ هؤلاء السّبعة المعيّنين هم الّذين لا يجوز أن يُقرأ بغير قراءاتهم.

و قد ألّف النّاس في زمانه و بعده في القراءات أنواع التّآليف... [ثمّ ذكر أساميها و موضوعاتها و أوصافها و ترجمة مؤلّفيها، و إن شئت فراجع]. (١: ٨٥-٩١)

الفصل التّاسع

نصّ الشّيخ البَنّا (م: ١١١٧) في «إتحاف فُضَلاء البشر ...»

[مبادئ علم القراءات]

و هذه مقدّمة، ذِكْرها مهمّ قبل الخوض في المقصود... [و ذكر تعريف علم القراءة و فائدته، كما تقدّم عن القَسْطلانيّ، وقال:]

وموضوعه: كلمات القرآن من حيث يبحث فيه عن أحوالها كالمدّ والقَصْر والنّقل.

واستمداده: من السُّنّة والإجماع.

وغايته: معرفة ما يقرأ به كلّ من أئمّة القُرّاء.

والمقرئ: من علم بها أداءً، ورواها مشافهةً، فلو حفظ كتابًا امتنع عليه إقراؤه بما فيه إن لم يشافهه مَنْ شُوفِه به مسلسلًا، لأنّ في القراءة شيئًا لايحكم إلّا بالسّماع والمشافهة، بل لم يكتفوا بالسّماع من لفظ الشّيخ فقط في التّحمّل وإن اكتفوا به في الحديث؛ قالوا: لأنّ المقصود هنا كيفيّة الأداء، و ليس كلّ من سمع من لفظ الشّيخ يقدر على الأداء، أي: فلا بدّ من قراءة الطّالب على الشّيخ بخلاف الحديث، فإنّ المقصود المعنى أو اللّفظ لا بالهيّآت المعتبرة في أداء القرآن، وأمّا الصّحابة فكانت (طباعهم السّليمة و فصاحتهم) تقتضي قدرتهم على الأداء كما سمعوه منه ﷺ، لأنّه نزل بلغتهم.

وأمّا الإجازة المجرّدة عن السّماع والقراءة، فالّذي استقرّ عليه عمل أهل الحديث قاطبة العمل بها حتّى صار إجماعًا، وهل يلتحق بها الإجازة بالقراءات؟

قال الشّهاب القَسْطلانيّ: الظّاهر نعم، ولكن مَنَعَه الحافظ الهمدانيّ، وكأنّه حيث لم يكن الطّالب أهلًا، لأنّ في القراءة أُمورًا لاتحكمها إلّا المشافهة، وإلّا فما المانع منه على سبيل المتابعة، إذا كان المُجاز قد أحكم القرآن وصحّحه ـ كما فعل أبو العلاء نفسه ـ يذكر سنده بالتّلاوة، ثمّ يردفه بالإجازة، إمّا للعلوّ أو المتابعة، وأبلغ من ذلك رواية الكمال الضّرير ـ شيخ القُرّاء بالدّيار المصريّة ـ القراءات من المستنير لابن سِوار عن الحافظ السّلفيّ بالإجازة العامّة، وتلقّاه النّاس خَلَفًا عن سَلَفٍ.

والقارئ المبتدئ من إفراد إلى ثلاث روايات، والمتوسّط إلى أربع أو خمس، والمنتهي مَنْ عرف من القراءات أكثرها وأشهرها.

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان... [وذكر كما تقدّم عن القَسْطلانيّ، وقال:]

وحفظ القرآن فرض كفاية على الأُمّة، ومعناه: أن لاينقطع عدد التّواتر، فلايتطرّق إليه التّبديل والتّحريف، وكذا تعليمه ـ أيضًا ـ فرض كفاية، وتعلّم القراءات أيضًا وتعليمها.

(٦٧ـ٦٨)

الفصل العاشر

نصّ البروجِرْديّ (م: ١٢٧٧) في «تفسير الصّراط المستقيم»

[علم القراءات في عصر الأئمّة عليهم السلام]

نعم؛ قد يقال: إنّ علم القراءة كان متداولاً في زمان الأئمّة عليهم السلام، حتّى أنّ بعض أعاظم أصحابهم و ثقاتهم، و المقرّبين عندهم كانوا عارفين ماهرين بهذا العلم، مثل حُمْران بن أعين، الّذي هو في غاية الجلالة عندهم، و في نهاية الإخلاص و الإطاعة لهم، و كان ماهرًا في علم القراءة على قراءة حمزة القارئ، والإمام الصّادق عليه السلام أمره بمناظرة الشّاميّ في علم القراءة، و الشّاميّ كان مريدًا للمناظرة مع الإمام عليه السلام في هذا العلم، فقال: إنّما أُريدك لا حُمْران، فقال عليه السلام: إن غلبتَ حُمْرانَ فقد غلبتَني مناظرةً، فغلب حُمْران عليه. و مثله أبان بن تَغْلِب الثّقة الجليل، فقد ذكروا في ترجمته: أنّ له قراءةً مفردةً مشهورةً عند القُرّاء.

و ثَعْلبة بن ميمون الّذي قالوا في ترجمته: إنّه كان وجهًا في أصحابنا، قارئًا، فقيهًا، نحويًّا، لغويًّا، راويةً، حسن العمل، كثير العبادة و الزّهد، و غيرهم، من الأجلّة الّذين كانوا ماهرين في هذا العلم، و في غاية المتابعة و الإطاعة للأئمّة الّذين هم عليهم السلام قرّروهم عليه، و لم يتأمّلوا في علمهم، ولا في عملهم.

و من المعلوم أنّ مراعاة هذا العلم لأجل العمل في مقام القراءة، فلو لم يكن مشروعًا لكانوا يمنعون أمثال هؤلاء الأجلّة، و خصوصًا مع منعهم الجُهّال عمّا لا يضرّ و لا ينفع، فضلًا عن مثل هؤلاء الأعلام المقرّبين عندهم.

فعلى هذا يمكن أن يقال: محسّنات القراءة لعلّها كانت محسّنات عند الأئمّة عليهم السلام أيضًا، فضلًا من أن يكون ممّا يلزم ارتكابه عند القُرّاء، مثل مدّ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، و نحوه ممّا أُمِروا به، و كذا ما منع القُرّاء منه و لم يكن ممنوعًا من جهة لغة العرب، و لا من الشّارع، و لا من العقل.

و يؤيّد ما ذكرناه من كون هذا العلم متداولًا عند أصحاب الأئمّة عليهم السلام على وجهٍ يشعر بتقريرهم إيّاهم على ذلك ما رواه الكَشّيّ من حمزة الطّيّار، قال: سألني أبوعبد الله عليه السلام عن قراءة القرآن، فقلت: ما أنا بذلك، فقال عليه السلام: لكن أبوك، قال: ثمّ قال: إنّ رجلًا من قريش كان لي صديقًا، و كان عالمًا قارئًا، فاجتمع هو وأبوك عند أبي جعفر عليه السلام، فقال: ليقبل كلّ منكما على صاحبه و يسأل كلّ منكما صاحبه، ففعلا، فقال القُرَشيّ لأبي جعفر عليه السلام: قد علمتُ ما أردتَ، أردتَ أن تعلّمني أنّ في أصحابك مثل هذا، قال عليه السلام: هو ذاك، فكيف رأيت ذلك ؟

و في ترجمة حُمْران بن أعين عن رسالة أبي غالب الزُّراريّ أنّ حُمْران بن أعين من أكبر مشايخ الشّيعة المفضّلين الّذين لا يشكّ فيهم، و كان أحد حَمَلة القرآن، و من بعده يذكر اسمه في القراءات، و رُوي أنّه قرأ على أبي جعفر، وكان مع ذلك عالمًا بالنّحو و اللّغة.

و في ترجمة أبان بن تَغْلب، عن النّجاشيّ: أنّه كان قارئًا من وجوه القُرّاء، فقيهًا، لغويًّا، سمع من العرب و حكى عنهم، و كان مقدّمًا في كلّ فنٍّ من العلم، في القرآن، و الفقه، و الحديث ... إلى أن قال: و لأبان قراءةٌ مفردةٌ مشهورةٌ عند القُرّاء.

أخبرنا بها أبوالحسن التّميميّ عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن محمّد بن يوسف الرّازيّ المقرئ بالقادسيّة سنة إحدى وثمانين ومأتين، عن أبي نُعَيم الفضل بن عبد الله بن العبّاس بن مَعْمر الأزديّ الطّالقانيّ، ساكن سواد البَصْرة سنة خمس وخمسين و مأتين، قال: حدّثنا محمّد ابن موسى بن أبي مريم صاحب اللّؤلؤ، قال: سمعت أبان بن تَغْلِب ، وما رأيتُ أحدًا أقرأ منه قطّ، يقول: إنّما الهَمْز رياضة، و ذكر قراءته إلى آخرها. وذكر الشّيخ في «الفهرست» مثله. و ستسمع أنّ حُمْران بن أعين كان من مشايخ حمزة القارئ.

و في «التّيسير» و «المجمع» أنّ حمزة قرأ على الصّادق عليه السلام، و أنّ الكسائيّ و هو أحد القُرّاء

السّبعة قرأ على أبان بن تَغْلِب، و أنّ الأعمش، و أبا إسحاق السّبيعيّ، و أبا الأسود الـدُّئِلـيّ كانوا ممّن يؤخذ عنهم القراءة.

و ذكر الشّيخ في «الفهرست» في ترجمة عمر بن موسى: أنّ له كتاب قراءة زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، ثمّ ذكر الإسناد إليه و قال: هذا قراءة أمير المـؤمنين عليه السلام، قال: و ما رأيتُ أعلم بالكتاب، و ناسخه، و منسوخه، و مشكله، و إعرابه منه.

و في ترجمة محمّد بن عبّـاس: أنّ لـه كتـاب قـراءة أمـير المـؤمنين عليه السلام، و كتـاب قـراءة أهل البيت عليهم السلام. (٢: ٣١٩ـ٣٢٢)

الفصل الحادي عشر

نصّ القاسميّ (م: ١٣٣٢) في «محاسن التّأويل...»

ذكر مَن ذهب إلى أنّ مرجع القراءات ليس هو السّماع بل الاجتهاد

يُفْهم من مواضع من «الكشّاف» اعتماده أنّ مرجع القراءات اجتهاد الأئمّة القارئين. و لذلك جاء في سورة الكهف عند آية ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلّٰهِ الْحَقِّ﴾ الكهف / ٤٤، ما مثاله: و قرأ عمرو بن عَبيد بالنّصب على التّأكيد كقولك: هذا عبد الله الحقّ لا الباطل. و هي قراءة حسنة فصيحة، و كان عمرو بن عَبيد من أفصح النّاس و أنصحهم. فكتب النّاصر في «الانتصاف» يتعقّبه ما مثاله: قد تقدّم الإنكار عليه في مثل هذا القول، فإنّه يوهم أنّ القراءات موكولة إلى رأي الفُصَحاء و اجتهاد البُلَغاء، فتتفاوت في الفصاحة لتفاوتهم فيها، و هذا منكر شنيع.

و الحقّ؛ أنّه لا يجوز لأحدٍ أن يقرأ إلّا بما سمعه، فوعاه متّصلًا بفَلْق فيه ﷺ، مُنْزَلًا كذلك من السّماء، فلا وقع لفصاحة الفصيح. و إنّما هو ناقل كغيره. و لكنّ الزّمخشريّ لا يفوته الثّناء على رأس البدعة و معدن الفتنة. فإنّ عمرو بن عَبيد أوّل مصمّم على إنكار القَدَر و هلمّ جَرًّا إلى سائر البدَع الاعتزاليّة. فمِنْ ثَمّ أثنى عليه. يعني بما تقدّم له، ما ذكره في سورة الأنعام في آية: ﴿وَكَذٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ اَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ الأنعام / ١٣٧، و ذلك أنّ الزّمخشريّ قال هناك: و أمّا قراءة ابن عامر: «قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ». برفع القتل و نصب الأولاد و جرّ الشُّرَكاء على إضافة القتل إلى الشّركاء، و الفصل بينهما بغير الظّرف، فشيء

لو كان في مكان الضّرورات، و هو الشّعر، لكان سمجًا مردودًا كما سمج و ردّ: زجّ القلوص أبي مزادة فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه و جزالته؟ و الّذي حمله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف(شُرَكائِهِمْ) مكتوبًا بالياء.

فكتب النّاصر عليه ما ملخّصه: إنّ الزّمخشريّ ركّب متن عَمياء، فإنّه تخيّل أنّ القُرّاء، أئمّة الوجوه السّبعة، اختار كلّ منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا، لا نقلًا و سماعًا.

فلذلك غلّط ابن عامر في قراءته هذه. و أخذ يبيّن أنّ وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في (شركائهم)، فاستدلّ بذلك على أنّه مجرور، و تعيّن عنده نصب أولادهم بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معًا. فقرأه منصوبًا ـ إلى أن قال ـ: فهذا كلّه كما ترى ظنّ من الزّمخشريّ: أنّ ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيًا منه، و كان الصّواب خلافه، والفصيح سواه.

و لم يعلم الزّمخشريّ أنّ هذه القراءة، بنصب الأولاد، و الفصل بين المضاف و المضاف إليه، بها يعلم ضرورةً أنّ النّبيّ ﷺ قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك ثمّ تلاها النّبيّ ﷺ على عدد التّواتر من الأئمّة، و لم يزل عدد التّواتر يتناقلونها و يقرأون بها خَلفًا عن سَلَفٍ، إلى أن انتهت إلى ابن عامر، فقرأها أيضًا كما سمعها.

فهذا معتقد أهل الحقّ في جميع الوجوه السّبعة أنّها متواترة، جملةً و تفصيلًا، عن أفصح من نَطَق بالضّاد ﷺ. فإذا علمت العقيدة الصّحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزّمخشريّ و لا بقول أمثاله، ممّن لحَّن ابن عامر، و ظنّ أنّ القراءة تثبت بالرّأي، غير موقوفة على النّقل. و الحامل هو التّغالي في اعتقاد اطّراد الأقيسة النّحويّة. فظنّها قطعيّة حتّى يرد ما خالفها، انتهى.

فتأمّل، و الأمر يحتاج إلى كلام من خالف بحروفه و تمحيص بالنّظر في أطرافه و ما برهنوا عليه. ثمّ رأيت في «مفاتيح الأُصول في علم الأصول» للسيّد الطّباطبائيّ بحثًا مسهبًا في بيان تواتر القراءات و عدمه... [وسنذكر نصّه في باب «تواتر القراءات» إن شاءالله].

(١: ٣٠٢ـ٣٠٣)

الفصل الثّاني عشر

نصّ الرّافعيّ (م: ١٣٥٦) في «إعجاز القرآن»

[تعريف القراءة]

و منذ بدأت القراءة تتميّز بأنّها علم يتدارس و يتلقّى، بدأت فيها الصّناعة العلميّة، فحُصرت وجوهها و عُيِّنت مذاهبها؛ و من شأن كلّ علمٍ أن يكون ضبط الصّحيح فيه حدًّا لغير الصّحيح، و قد تكون الأمثلة الّتي تُنزع من العلم للتّمثيل بها على صحيحه ممّا يقتضي التّمثيل بضدّها على فاسده، فتُقلب القاعدة أو الكلمة على وجوهها المتباينة ممّا اطّرد أو شذّ؛ و بهذا يُدَلّ على المذاهب الضّعيفة و يُطرّق إلى معرفتها.

فعسى أن يكون فيمن يقفون عليها من تنقطع به المعرفة عندها، أو يقف به الهوى على حدّها، أو يعجبه منها إن كان له أن يكون صاحب غريب، و أمره عند العامّة و الجمهور ما عرفت في باب الرّواية [1]، و أن يتدافعه النّاس من رادّ معه و رادّ عليه، أن يكون هو ضعيف البصر بهذا الأمر قليلَ التّمييز فيه، أو يكون خبيث الدّخلة مُستجمّ الباطل، أو من أصحاب العِلَل و المِراء أو شيء ممّا يجري هذا المجرى. فلايلبث أن يأخذ بها دون الصّحيح، و يتقلّد أمرها على وَهْنه و اضطرابه، فيعتسر الكلام فيها [2]، و يبالغ في النّضح عنها و الدّفع لما عداها، و يتكلّف لتصحيح هذا الفساد كما يتكلّف لإفساد الصّحيح و توهينه؛ و من ثَمّ ينشأ من العلم علمٌ آخر لم يكن قبل إلّا حاجةً من التّمثيل به لغيره؛ فاتّسع حتّى صار في حاجة إلى التّمثيل

---

١ ـ الجزء الأوّل من تاريخ آداب العربيّة.

٢ ـ أن يتكلّم به من غير أن يروي فيه و يقدّر صوابه من خطئه.

له بغيره . كذلك نشأت القراءات الغريبة في رأينا ، فإنّ هذا الشّاذّ و هذا الضّعيف و هذا المنكر ممّا لاتحسبه كان معروفًا متلقّى بالإسناد الّذي لا مَغْمز فيه و إن لم يقرأ به أصحابه إلّا على أنّه معروف مُوثّق الأسانيد . (ص : ٥٤)

[رجوع القراءات إلى عهد الصّحابة]

يرجع عهد القُرّاء الّذين أقاموا النّاسَ على طرائقهم في التّلاوة إلى عهد الصّحابة رضي الله عنهم ، فقد اشتهر بالإقراء منهم . . . [و ذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ ، ثمّ قال :] ، و عنهم أخذ كثير من الصّحابة و التّابعين في الأمصار ، و كلّهم يُسند إلى رسول الله ﷺ.

فلمّا كانت أواخر عهد التّابعين في المائة الأُولى تجرّد قومٌ و اعتنوا بضبط القراءة أتمّ عناية ، لما رأوا من المساس إلى ذلك بعد اضطراب السّلائق ، و جعلوها علمًا ، كما فعلوا يومئذٍ بالحديث و التّفسير ، فكانوا فيها الأئمّة الّذين يُرحل إليهم و يُؤخذ عنهم ؛ ثمّ اشتهر منهم و من الطّبقة الّتي تَلَتْهم أولئك الأئمّة السّبعة الّذين تُنسب إليهم القراءات إلى اليوم . . . [ثمّ ذكر أسماءهم ، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ و السّيوطيّ ، وقال :]

و قراءات هؤلاء السّبع هي المتّفق عليها إجماعًا ، و لكلّ منهم سندٌ في روايته ، و طريق الرّواية عنه ؛ و كلّ ذلك محفوظ مُثْبَت في كُتُب هذا العلم[1] .

ثمّ اختاروا من أئمّة القراءة غير من ذكرناهم ثلاثةً صحّت قراءتهم و تواترت و هم : أبي جعفر يزيد بن القَعْقاع المَدَنيّ المتوفّى سنة ١٣٢ ، و يعقوب بن إسحاق الحَضْرميّ المتوفّى سنة ١٨٥ ، و خَلَف بن هِشام بن طالب (و لم نقف على تاريخ وفاته) .

و هؤلاء و أُولئك هم أصحاب القراءات العَشْر ، و ما عداها فشاذّ ، كقراءة اليزيديّ ، و الحسن ، و أعمش ، وغيرهم[2] .

---

١ ـ انظر : معجم الأدباء ١ : ٤١٢ .

٢ ـ لاتخلو إحدى القراءات من شواذّ فيها حتّى السّبع المشهورة ، فإنّ فيها من ذلك أشياء .

و لا يذهبنّ عنك أنّ هذا الاختيار إنّما هو للعلماء المتأخّرين في المائة الثّالثة، و إلّا فقد كان الأئمّة الموثوق بعلمهم كثيرين، و كان النّاس على رأس المائتين بالبَصْرة، على قراءة أبي عمرو ويعقوب؛ وبالكوفة، على قراءة حمزة و عاصم؛ وبالشّام، على قراءة ابن عامر؛ و بمكّة، على قراءة ابن كثير؛ و بالمدينة، على قراءة نافع، وكان هؤلاء هم السّبعة؛ فلمّا كان على رأس المائة الثّالثة، أثبت أبوبكر بن مُجاهد [١] اسم الكسائيّ وحذف منهم اسم يعقوب.

قال بعضهم: و السّبب في الاقتصار على السّبعة، مع أنّ في أئمّة القُرّاء مَن هو أجلّ منهم قدرًا، أو مثلهم إلى عدد أكثر من السّبعة؛ هو أنّ الرُّواة عن الأئمّة كانوا كثيرًا جدًّا، فلمّا تقاصرت الهِمَم اقتصروا ممّا يوافق خطّ المُصْحَف على ما يسهل حفظه و تنضبط القراءة به، فنظروا إلى ما اشتهر بالثّقة و الأمانة و طول العمر [٢] في ملازمة القراءة به و الاتّفاق على الأخذ عنه، فأفردوا من كلّ مصر إمامًا واحدًا. و لم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمّة غير هؤلاء من القراءات و لا القراءة به كقراءة يعقوب، و أبي جعفر، و شيبة، و غيرهم.

قال: و قد صنّف ابن جَبْر المكّيّ مثل ابن مُجاهد كتابًا في القراءات، فاقتصر على خمسة، اختار من كلّ مصر إمامًا، و إنّما اقتصر على ذلك، لأنّ المصاحف الّتي أرسلها عُثمان كانت خمسة، إلى هذه الأمصار، و يقال: إنّه وجّه بسبعة: هذه الخمسة و مُصْحَف إلى اليمن، و مُصْحَف إلى البحرين، لكن لمّا لم يسمع لهذين المُصْحَفين خبر و أراد ابن مُجاهد و غيره «مراعات عدد المصاحف» استبدلوا من مُصْحَف البحرين و اليمن قارئيْن كمل بهما العدد [٣].

و أوّل مَن تتبّع وجوه القراءات و ألّفها و تقصّى الأنواع الشّاذّة فيها، و بحث عن أسانيدها

---

١ ـ هو مُقرئ أهل العراق و ممّن ألّفوا في هذا الفنّ، و كان من الأثبات المتقنين.

٢ ـ تأمّل حكمه هذا الشّرط، ففيه معانٍ كثيرة.

٣ ـ و قال بعض العلماء: التّمسّك بقراءة سبعة من القُرّاء دون غيرهم ليس فيه أثر و لا سُنّة، و إنّما هو من جمع بعض المتأخّرين فانتشر، و أوهم أنّه لايجوز الزّيادة على ذلك، و ذلك لم يقل به أحد. و عندهم أنّ أصحّ القراءات من توثيق جهة سندها: نافع، و عاصم، و أكثرها توخّيًا للوجوه الّتي هي أفصح: أبوعمرو، و الكسائيّ.

من صحيحٍ و مصنوعٍ، هارون بن موسى القارئ النّحويّ المتوفّى سنة ١٧٠. و كان رأسًا في القراءة و النّحو، و لكنّ أوّل مَن صنّف فيها إنّما هو أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام الرّاوية المتوفّى سنة ٢٢٤، و كان أوّل من استقصاها في كتابٍ. و يقال: إنّه أحصى منها خمسًا و عشرين قراءةً مع السّبع المشهورة. (٥١ـ٥٣)

الفصل الثّالث عشر

نصّ الزّنجانيّ (م: ١٣٦٠) في «تاريخ القرآن»

في إقراء النّبيّ ﷺ و الصّحابة الكِرام القرآن

و كان النّبيّ ﷺ أُمّيًّا لا يقرأ و لا يكتب، دلّ على ذلك نصّ القرآن: ﴿اَلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرٰيةِ وَالْاِنْجِيلِ﴾ الأعراف/ ١٥٧، ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ العنكبوت/ ٤٨.

و كان ﷺ بعد نزول الوحي إليه وحفظه الآية أو السّورة يبلغها النّاس، و يُقرئ من الفائزين بشرف الصُّحبة من كان يصلح لذلك، ويستحفظهم إيّاها، و دلّ على ذلك استقراء الأحاديث الواردة بطُرُق الثّقات من رجال الحديث، الّذين أصبحت كُتُبهم معوّلًا عليها عند المسلمين... [ثمّ ذكر روايات أحرف السّبعة و معناها، كما سيجيئ عنه في بابه].

و كان الصّحابة إذا تلقّوا آية من النّبيّ ﷺ أو سورة يتردّدون عليه غير مرّة، و يتلونها أمامه حتّى يزداد تثبّتهم من حفظها، و يسألونه: هل حَفِظتَ كما أُنزلت؟ حتّى يقرّهم عليها. ذكر الحافظ الذّهبيّ في «تذكرة الحُفّاظ»: روى خارجة بن زيد عن أبيه قال: أتى النّبيّ ﷺ المدينة، و قد قرأتُ سبعة عشر سورة، فقرأتُ على رسول الله ﷺ، فأعجبه ذلك و قال: «يا زيد تعلّمْ لي كتابة يهود، فإنّي ما آمنهم على كتابي». قال: فحذّقتُه في نصف شهر.

و بعد الحفظ و الإتقان كان كلّ حافظ ينشر ما حفظه، و يعلّمه للأولاد و الصّبيان و الّذين لم يشهدوا التّزول ساعة الوحي من أهل مكّة و المدينة و مَن حولهم من النّاس، فلا يمضي يوم

أو يومان إلّا و ما نزل محفوظ في صدور كثيرين من الصّحابة، وكان الحَفَظة و القُرّاء يعرضون على النّبيّ ﷺ القرآن و يختمونه عنده و قد كانوا يقرأون بعض القرآن بأمره ﷺ.

عن ابن مسعود قال: قال لي رسول الله ﷺ: «اقْرأ عليّ، ففتحتُ سورة النّساء، فلمّا بَلَغتُ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ النّساء / ٤١، رأيتُ عينَيْه تذرفان من الدّمع، فقال: حسبك الآن».

قال الآمِديّ[1] في كتابه «الأفكار الأبكار»: إنّ المصاحف المشهورة في زمن الصّحابة كانت مقروءةً عليه ﷺ ومعروضةً، وكان مُصْحَف عُثمان بن عفّان آخر ما عُرِض على النّبيّ ﷺ، وكان يُصَلّى به إلى أن قُبض.

خرج ابن أشتة في «المصاحف» و ابن أبي شيبة في «الفضائل» من طريق ابن سيرين عن عَبيدة السّلمانيّ، قال: القراءة الّتي عُرِضت على النّبيّ ﷺ في العام الّذي قُبض فيه هي القراءة الّتي يقرأها النّاس اليوم.

قال البَغويّ[2] في «شرح السُّنّة»: إنّ زيد بن ثابت شهد العَرضة الأخيرة الّتي بيّن فيها ما نُسِخ و ما بقي، و كتبها له ﷺ و قرأها عليه، و كان يُقرئ النّاس بها حتّى مات، و لذلك اعتمده عمر و أبوبكر و جمعه، و ولّاه عُثمان كَتْب المصاحف.

أرسل رسول الله ﷺ جماعةً من القُرّاء إلى المدينة لتعليم القرآن، روى البخاريّ بإسناده عن أبي إسحاق عن البَراء قال: أوّل من قدم علينا من أصحاب النّبيّ ﷺ مُصْعب بن عُمَير وابن أُمّ مكتوم، فجعلا يُقرئاننا القرآن، ثمّ جاء عَمّار و بلال، و لمّا فتح ﷺ مكّة ترك مُعاذ ابن جَبَل للتّعليم، و كان الرّجل إذا هاجر إلى المدينة دفعه النّبيّ ﷺ إلى رجل من الحَفَظة

١ـ هو أبوالحسن عليّ بن أبي عليّ محمّد بن سالم التّغلبيّ الفقيه الأُصوليّ المتكلّم المتوفّى سنة ٦١٧.

٢ـ هو أبومحمّد الحسين بن مسعود بن محمّد بن الفرّاء الشّافعيّ صاحب «معالم التّنزيل» و «شرح السُّنّة» و «المصابيح»، كان ذا تعبّدٍ و نُسُكٍ و قناعة باليسير، توفّي بمرو سنة ٥١٦ هـ.

ليعلّمه القرآن. و كَثُر عدد الحَفَظة في عهد رسول الله ﷺ، و قُتِل في عهده ﷺ في بئر معونة زهاء سبعين من القُرّاء.

قال الكَرْمانيّ كما في الإتقان في الصّحيح: إنّ الّذين قُتِلوا في غزوة بئر معونة من الصّحابة ـ وكان يقال لهم القُرّاء ـ كانوا سبعين رجلًا. و في كثير من الأحاديث أنّ أبابكر حفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ ...[ثمّ ذكر أسامي القُرّاء من أصحاب النّبيّ ﷺ، كما تقدّم عن أبي عُبَيد، وقال:]

و صرّح أنّ بعض هؤلاء كمل القرآن بعد النّبيّ ﷺ، و عدّ ابن أبي داود منهم تميمًا الدّاريّ، و عُقبة بن عامر. خرج ابن سعد في «الطّبقات»: أنبأنا الفضل بن دُكَين، حدّثنا الوليد بن عبدالله بن جميع، قال: حدّثتني جدّتي عن أُمّ وَرَقة بنت عبدالله بن الحارث، وكان رسول الله ﷺ يزورها و يسمّيها «الشّهيدة»، و كانت قد جمعتِ القرآن، و كان رسول الله ﷺ قد أمرها أن تؤمّ أهل دارها. (١٦-١٩)

الفصل الرّابع عشر

نصّ الزُّرقانيّ (م: ١٣٦٨) في «مناهل العرفان في علوم القرآن»

[تعريف القراءات]

القراءات جمع قراءة، وهي في اللّغة مصدر سماعيّ لـ«قرأ». وفي الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمامٌ من أئمّة القُرّاء مخالفًا به غيره في النّطق بالقرآن الكريم، مع اتّفاق الرّوايات والطُّرُق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نُطْق الحروف أم في نُطْق هيئاتها.

قال السّيوطيّ عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى عال ونازل ما نصّه: وممّا يشبه هذا التّقسيم الّذي لأهل الحديث، تقسيم القُرّاء أحوال الإسناد إلى قراءةٍ وروايةٍ وطريق ووجهٍ. فالخلاف إن كان لأحد الأئمّة السّبعة أو العشرة أو نحوهم؛ واتّفقت عليه الرّوايات والطُّرُق عنه، فهو قراءة. وإن كان للرّاوي عنه، فرواية. أو لمن بعده فنازلًا، فطريق. أو لا على هذه الصّفة ممّا هو راجع إلى تخيير القارئ فيه، فوجه... [ثمّ ذكر قول ابن الجَزَريّ في تعريف علم القراءات، والمُقرئ، والقارئ المبتدئ، كما تقدّم عنه، وقال:].

نشأة علم القراءات

قلنا غير مرّة: إنّ المعوّل عليه في القرآن الكريم إنّما هو التّلقّي والأخذ، ثقةً عن ثقةٍ، وإمامًا عن إمامٍ إلى النّبيّ ﷺ، وإنّ المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب. إنّما

هي مرجع جامع للمسلمين على كتاب ربّهم، ولكن في حدود ما تدلّ عليه وتعيّنه ،دون ما لاتدلّ عليه ولا تعيّنه ، وقد عرفت أنّ المصاحف لم تكن منقوطةً ولا مشكولةً وأنّ صورة الكلمة فيها كانت محتملةً لكلّ ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة، وإذالم تحتملها كتبت الكلمة بأحد الوجوه في مُصْحَف، ثمّ كتبت في مُصْحَف آخر بوجهٍ آخر وهلمّ جرًّا . فلا غَرْو أن كان التّعويل على الرّواية والتّلقّي هو العمدة في باب القراءة والقرآن .

وقلنا : إنّ عُثمان رضي الله عنه حين بعث المصاحف إلى الآفاق أرسل مع كلّ مُصْحَف مَن يوافق قراءته في الأكثر الأغلب، وهذه القراءة قد تخالف الذّائع الشّائع في القُطْر الآخر عن طريق المبعوث الآخر بالمُصْحَف الآخر .

ثمّ إنّ الصّحابة رضوان الله عليهم، قد اختلف أخذهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرفٍ واحدٍ، ومنهم من أخذه عنه بحرفيْن، ومنهم من زاد . ثمّ تفرّقوا في البلاد وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك أخذ التّابعين عنهم، وأخذ تابع التّابعين عن التّابعين، وهَلُمّ جَرًّا حتّى وصل الأمر على هذا النّحو إلى الأئمّة القُرّاء المشهورين الّذين تخصّصوا وانقطعوا للقراءات يضْبطونها ويُعْنَون بها وينشرونها كما يأتي .

هذا منشأ علم القراءات واختلافها ، وإن كان الاختلاف يرجع في الواقع إلى أُمور يسيرة بالنّسبة إلى مواضع الاتّفاق الكثيرة كما هو معلوم .لكنّه على كلّ حال اختلاف في حدود السّبعة الأحرف الّتي نزل عليها القرآن كلّها من عند الله، لا من عند الرّسول ولا أحدٍ من القُرّاء أو غيرهم .

وللنُّوَيريّ كتاب مخطوط بدار الكُتُب في مصر ، وضعه شرحًا للطِّيبة في القراءات العشر ، يجمل بي أن أنقل إليك منه هنا الكلمة الآتية :« والاعتماد في نقل القرآن على الحُفّاظ . ولذلك أرسل (أي عثمان رضي الله عنه) كلّ مُصْحَفٍ مع مَنْ يوافق قراءته في الأكثر وليس بلازم. وقرأ كلّ مصر بما في مُصْحَفهم وتلقّوا ما فيه من الصّحابة الّذين تلقّوه عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم، ثمّ تجرّد للأخذ عن هؤلاء قومٌ أسهروا ليلهم في ضبطها، وأتعبوا نهارهم في نقلها، حتّى صاروا في ذلك أئمّة

للاقتداء، وأنجُمًا للاهتداء، وأجمع أهل بلدهم على قبول قراءتهم، ولم يختلف عليهم اثنان في صحّة روايتهم ودرايتهم. ولتصدّيهم للقراءة نُسبَت إليهم وكان المعوَّل فيها عليهم.

ثمّ إنّ القُرّاء بعد هؤلاء كثروا، و في البلاد انتشروا... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ]

طبقات الحُفّاظ المقرئين الأوائل

ولقد اشتهر في كلّ طبقة من طبقات الأُمّة جماعة بحفظ القرآن وإقرائه... [ثمّ ذكر أسماء القُرّاء المشهورين من الصّحابة والتّابعين والقُرّاء السّبعة، كما تقدّم عن السَّخاويّ والسّيوطيّ وغيرهما، وقال:]

وقد لمع في سماء هؤلاء القُرّاء نجومٌ عدّة مهروا في القراءة والضّبط حتّى صاروا في هذا الباب أئمّة يُرْحل إليهم ويُؤْخذ عنهم.

أعداد القراءات

ثمّ اشتهرت عبارات تَحمِل أعداد القراءات، فقيل: القراءات السّبع، والقراءات العشر، والقراءات الأربع عشرة.

وأحْظَى الجميع بالشّهرة ونباهة الشّأن القراءاتُ السّبعُ، وهي القراءات المنسوبة إلى الأئمّة السّبعة المعروفين، و هم: نافع، وعاصم، وحمزة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن كثير، وأبوعمرو بن العَلاء، وعليّ الكسائيّ، والقراءات العشر هي هذه السّبع وزيادة قراءات هؤلاء الثّلاثة: أبي جعفر، ويعقوب، وخَلَف.

وعلم القراءات أتى عليه حين من الدّهر لم يكن شيئًا مذكورًا، ثمّ أهَلَّ عهد التّدوين للقراءات ولم يكن لهذه السّبعة بهذا العنوان وجود أيضًا، بل كان أوّل مَن صنّف في القراءات أمثال أبي عُبَيد القاسم بن سَلّام، وأبي حاتم السِّجِسْتانيّ، وأبي جعفر الطّبريّ، وإسماعيل القاضي. وقد ذكروا في القراءات شيئًا كثيرًا، وعرضوا روايات تُرْبي على أضعاف قراءة

هؤلاء السّبعة.

ثمّ اشتهرت قراءات هؤلاء السّبعة بعد ذلك على رأس المائتين في الأمصار الإسلاميّة، فكان النّاس في البصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشّام على قراءة ابن عامر، وبمكّة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع.

ومكثت القراءات السّبع على هذه الحال دون أن تأخذ مكانها من التّدوين حين خاتمة القرن الثّالث، إذ نهض ببغداد الإمام ابن مُجاهد أحمد بن موسى بن عبّاس، فجمع قراءات هؤلاء الأئمّة السّبعة غير أنّه أثبت اسم الكسائيّ وحذف يعقوب.

وجاء اقتصاره على هؤلاء السّبعة مصادفةً واتّفاقًا من غير قصدٍ ولا عمدٍ. ذلك أنّه أخذ على نفسه ألّا يروي إلّا عمّن اشتهر بالضّبط والأمان وطول العمر في ملازمة القراءة، واتّفاق الآراء على الأخذ عنه والتّلقّي منه، فلم يتمّ له ما أراده هذا إلّا عن هؤلاء السّبعة وحدهم. وإلّا فأئمّة القُرّاء لايحصون كثرة، وفيهم مَن هو أجلّ مِن هؤلاء قدرًا وأعظم شأنًا.

وإذن، فليس اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السّبعة بحاصر للقُرّاء فيهم، ولا بملزم أحدًا أن يقف عند حدود قراءاتهم، بل كلّ قراءةٍ توافرت فيها الأركان الثّلاثة للضّابط المشهور وجب قبولها.[1]

ومن هنا كانت القراءات العشر بزيادة قراءات يعقوب، وأبي جعفر، وخَلَف على قراءات أولئك السّبعة. وكانت القراءات الأربع عشرة بزيادة أربع على قراءات هؤلاء العشرة وهي قراءات الحسن البَصْريّ، وابن مُحَيصن، ويحيى اليزيديّ، والشَّنَبوذيّ. (١: ٤٠٥ـ ٤١٠)

---

١ ـ أي إن وجدت الآن. ولكن هيهات أن توجد، بعد أن استقرّ الأمر في الواقع وعرف أنّه ليس بعد القراءات العشر الّتي بين أيدينا قراءة أُخرى متواترة، وسيستقبلك تحقيقه فيما بعد، فانتظره.

الفصل الخامس عشر

نصّ أبي زُهرة (م: ١٣٩٣) في «المعجزة الكبرى»

رُواة القراءات

كانت القراءات معروفةً في عصر الصّحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين، و قد تلقّوها جميعًا عن النّبيّ ﷺ، و قد ذكرنا أنّ مُصْحَف الإمام عُثمان و الإمامين من قبله، و ما كُتِب في عصر النّبيّ ﷺ، كان غير منقوطٍ و لا مشكول لكي يحتمل القراءات كلّها، و لكيلا يعتمد القارئ على المكتوب، بل يتلقّى المقروء بالتّلقّي ليصل السّند إلى رسول الله ﷺ، و قد قال بعضهم: إنّ الخطّ في عصر النّبيّ ﷺ كان غير منقوطٍ و لا مشكول، لأنّ العربيّة لغة بيان و إفصاح و تعبير، و انسجام بين ألفاظها، و تآخٍ بين أساليبها، فلا تعتمد على المكتوب بل على المقروء و نغماته، و تآخي عباراته من غير تجافٍ في اللّفظ عن المعنى، و لا المعنى عن اللّفظ.

و لمّا أخذت العُجْمة تغزو اللّسان العربيّ ابتدءوا بنَقْط القرآن و شَكْله في عهد عبد الملك ابن المروان من غير بُعْدٍ عن القراءات، و من غير اعتمادٍ على المكتوب، بل يكون مع المكتوب ضرورة الإقراء من حافظٍ، و بذلك أمكن اجتماع الشَّكْل و النَّقْط مع الرّواية و تواتر القراءة، و تعرف أوجه القراءات المنقولة عن النّبيّ ﷺ، و كان في الصّحابة مَن يُقرئ النّاس، و يعلّمهم وجوه القراءات.

و قد اشتهر بإقراء النّاس للقرآن، و تعريفهم أوجه قراءاته، طائفة من الصّحابة قد احتجزوا عن الخروج إلى ميادين الفتح، ليعلّموا النّاس و يفقّهوهم في دينهم، و يُقرئوهم

القرآن الكريم.

و من هؤلاء: عُثمان بن عفّان، و عليّ بن أبي طالب فارس الإسلام احتجز عن الجهاد بالسّيف، ليكون له جهاد العلم و القرآن، و أُبيّ بن كعب، و زيد بن ثابت، و عبد الله بن مسعود، و أبو الدَّرداء. وعن هؤلاء أخذ كثيرون من الصّحابة والتّابعين، وأقرأوهم القرآن بوجوه القراءات، و كلّها يتّفق مع المكتوب عن النّبيّ ﷺ. و لمّا أخذ المُقرئون للقرآن من الصّحابة ينقرضون، حمل التّابعون ذلك العبء الكريم، فقاموا بحقّه، و يظهر أنّ المُقرئ كان يُقرئ طالب القرآن القراءات كلّها، و يختار منها ما يطوّع له لسانه، من غير اعوجاج، فكان الصّحابة و كبار التّابعين يُقرئون بالأوجه كلّها ولكن يختار المستحفظ ما يقوى عليه لسانه.

و في آخر عصر التّابعين خَلَف من بعد قُرّاء الصّحابة و التّابعين خَلَفٌ طيّبٌ، وجد التّخصّص في قراءة من القراءات أولى من حفظ جميعها، فإنّه إذا كان ذلك في طاقة الصّحابة، و من داناهم من كبار التّابعين، فمن وراءهم دون ذلك، إذ أخذت الطّبيعة العربيّة تضعف عن حمل العبء كاملًا، فعني من أفاضل القُرّاء من صغار التّابعين، و تابعي التّابعين برواية كلّ واحد منهم قراءة واحدة ليسهل عليه نطقها و رووها متواترة، فكانت الرِّحال تشدّ إليهم يتلقّون عنهم، و يأخذون بما يُقرئه كلّ واحد. واشتهر من هؤلاء الّذين خلّفوا عهد الحُفّاظ من الصّحابة الّذين كانوا يُقرئون النّاس من صحابةٍ وتابعين ـ اشتهر سبعة كانوا من بعد أئمّة القُرّاء ...[ثمّ ذكر أسماءهم كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ و السّيوطيّ، وقال:]

و قراءات هؤلاء السّبعة هي المتّفق عليها الّتي نالت الإجماع، ولكلّ واحدة منها سندها المتّصل المتواتر، و طريقه وهو محفوظ في علم القراءات، وأجمع المسلمون على التّواتر فيها.

و قد ألحق علماء القراءات و أهل الخبرة فيها ثلاثة غيرهم صحّت قراءتهم، و ثبت تواترها و هم: أبو جعفر بن يزيد القَعْقاع المتوفّى سنة ١٣٢ هـ، و يعقوب بن إسحاق الحَضْرميّ المتوفّى سنة ١٨٥ هـ، و خَلَف بن هِشام. و قراءات هؤلاء بإضافتها إلى القراءات السّبع تكون عشرةً كاملةً. (٥٢ ـ ٥٤)

الفصل السّادس عشر

نصّ العلّامة الطّباطبائيّ (م: ١٤٠٢) في «القرآن في الإسلام»

العلوم الباحثة في ألفاظ القرآن

هي فنون التّجويد والقراءة وهي: فنّ في كيفيّة تلفّظ الحروف والعوارض الّتي تطرأها عند الإفراد والتّركيب، كالإدغام والإبدال وأحكام الوقف والابتداء ونظائرها. وفنّ في ضبط وتوجيه القراءات السّبع والقراءات الثّلاث الأُخرى وقراءات الصّحابة وشواذّ القراءات الأُخرى. (١٤٢ـ١٤٣)

قراءة القرآن وحفظه وروايته

سبق القول منّا مكرّرًا أنّ جماعة خاصّة في حياة الرّسول اشتغلوا بقراءة القرآن وتعليمه وتعلّمه، كانوا يستمعون إلى الآيات الّتي تنزل على النّبيّ ﷺ تدريجًا فيحفظونها، وفي بعض الأحيان كانوا يقرأونها عنده ليستمع إليهم.

كان بعضهم مصدرًا للتّعلّم، وكان الّذين يأخذون منهم القراءة يروونها عنهم بصورةٍ مُسْنَدةٍ، وكثيرًا ما كانوا يحفظون القراءة المرويّة عن الأُستاذ.

كان مثل هذا الحفظ والرّواية هو مقتضى طبع العصر، لأنّ الخطّ المعمول في ذلك الزّمن هو الخطّ الكوفيّ الّذي كانت الكلمة تقرأ فيه بعدّة وجوهٍ، فكان لا بدّ من التّلقّي من الأُستاذ والحفظ والرّواية عنه.

ومنه جهة أُخرى كانت العامّة تعيش في أُمّيّة لاتقرأ ولاتكتب، وليس لهم طريق للضّبط إلّا الحفظ والرّواية، وبقيت هذه السُّنّة متّبعة في العصور التّالية أيضًا.

طبقات القُرّاء

الطّبقة الأُولى من القُرّاء: هم قُرّاء الصّحابة الّذين اشتغلوا بالتّعليم والتّعلّم في حياة الرّسول ﷺ، وكان جماعة منهم قد جمع القرآن كلّه، ومنهم امرأة تسمّى بأُمّ وَرَقة بنت عبد الله ابن حارث[١]. (يراد بالجمع المنسوب في الأحاديث إلى أربعة من الأنصار أو خمسة أو ستّة أو أكثر أنّهم تعلّموا وحفظوا القرآن كلّه لا التّأليف وترتيب السُّوَر والآيات في مُصْحَف، وإلّا لم يبق مجالٌ للتّأليف والتّرتيب في زمن الخليفة الأوّل والثّالث. وما نراه في بعض الأحاديث من أنّ النّبيّ كان بنفسه يعيّن ويشخّص موضع الآيات والسُّوَر ومكان وضعها، فهذا شيء تكذبه عامّة الأحاديث المرويّة عن الرّسول ﷺ.

وعلى ما يقوله بعض العلماء اشتهر جماعة من هذه الطّبقة بتعليم قراءة القرآن، وهم: عُثمان وعليّ عليه السلام و أُبيّ بن كعب و زيد بن ثابت و عبد الله بن مسعود، و أبوموسى الأشعريّ[٢].

الطّبقة الثّانية: تلامذة الطّبقة الأُولى، و هم من التّابعين والمعروفين منهم، الّذين كانت لهم حَلَقات تعليم القرآن في مكّة والمدينة والكوفة والبَصْرة والشّام، وهي المـُدُن الّتي أُرْسِل إليها مُصْحَف الإمام كما ذكرنا سابقاً... **[ثمّ ذكر أسماء القُرّاء في الأمصار، كما تقدّم عن السّخاويّ و ابن الجَزَريّ، وقال:]**

الطّبقة الثّالثة: الّتي تنطبق تقريبًا على النّصف الأوّل من القرن الثّاني، وهم جماعة من مشاهير أئمّة القُرّاء أخذوا من الطّبقة الثّانية... **[ثمّ ذكر أسماء القُرّاء المشهورين في الأمصار،**

---

١ ـ الإتقان ١: ٧٤.

٢ ـ الطّبقات المذكورة في هذا الفصل هي الّتي ذكرها السّيوطيّ في كتابه: «الإتقان»، و يراجع في الكُتُب الرّجاليّة لمعرفة تراجم هؤلاء تفصيلًا.

كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ و السّيوطيّ، وقال:]

الطّبقة الرّابعة: تلامذة الطّبقة الثّالثة والرُّواة عنهم كابن عَيّاش وحَفْص وخَلَف، وسنذكر المشهورين منهم في الفصل الآتي.

الطّبقة الخامسة: طبقة أهل البحث والتّأليف، وهم كما قيل: أوّل مَن ألّف في القراءة أبو عُبَيد قاسم بن سَلّام، ثمّ أحمد بن جُبَير الكوفيّ، ثمّ إسماعيل بن إسحاق المالكيّ من أصحاب قالون الرّاوي، ثمّ أبو جعفر بن جَرير الطّبريّ، ثمّ مُجاهد. وبعد هؤلاء اتّسعت دائرة البحوث والتّحقيقات حتّى كتب أمثال الدّانيّ والشّاطبيّ رسائل كثيرة نظمًا ونثرًا.

(١٧٩ـ١٨٣)

الفصل السّابع عشر

نصّ سعيد الأفغانيّ (م: ١٤١٧) في مقدّمة كتاب «حجّة القراءات»[1]

[نشوء القراءات]

مضت المأئة الأُولى للهجرة، و النّاس على ما قدّمنا لايقرأون المصاحف إلّا بما أقرأهم به الصّحابة و التّابعون، و المقرئون الثّقات الّذين يرجع إليهم في الأمصار كثيرون مشهورون، و انحصرت وجوه القراءات بما تواتر موافقًا للمُصْحَف العُثماني، و نُسيت قراءات لاشكّ في صحّتها و تواترها، لأنّها لاتطابق الرّسم العُثمانيّ، إلّا أنّ ناشئة نشأت لم ترجع في قراءتها إلى المقرئين الأئمّة، و إنّما اكتفت بما ينطبق على الرّسم المذكور «فصار أهل البدع و الأهواء يقرأون بما لايحلّ تلاوته وفاقًا لبدعتهم...[وذكر كما تقدّم عن القَسْطلانيّ، ثمّ ذكر شروطًا ثلاثة في القراءة، كما سيجيء في باب «أقسام القراءات و أركانها و شرائط صحّتها»، وقال:]

لم يكن كَتَبة الوحي الّذين كان النّبيّ ﷺ يملي عليهم كلّما أُوحي إليه شيء، من قبيلةٍ واحدةٍ، بل كانوا من قبائل عدّة فيهم القُرشيّ و غيره. و كان النّاس ـ على اختلاف قبائلهم و لهجاتهم ـ في سعة من أمرهم في قراءة القرآن، كلّ يقرأه بلحن قومه، حتّى إذا آنس أحدهم اختلافًا في قراءة سمعها من إنسان عمّا أقرأه الرّسول، هرع إليه شاكيًا، لسمع الرّسول من كلّ قراءته فأقرّه عليها قائلًا: «هكذا أُنزلت».

---

١ ـ لأبي زُرعة، عبدالرّحمان بن محمّد بن زنجلة (م: ٤٠٣). (م)

و كان التّغيير لا يعلو تنوّع أداء أحيانًا من حيث الإمالة و التّرقيق لبعض الحروف أو التّفخيم، أو ضبط المضارع الرّباعيّ مثل: «نُنْزِلُ» أو «نُنزِّلُ» تخفيفًا أو تشديدًا، أو تغاير لفظين والمعنى واحد ... إلى آخر ما أحصوا من أحوال أطلقوا عليها (خلافًا) و ما هي بخلاف، إذ لم تكن تؤدّي إلى نقض معنًى أو تغيير حكمٍ. و كلّها مسنَدة إسنادًا صحيحًا إلى رسول الله ﷺ تعدّد السّامعوها منه، و عرفوا من أمر هذه الرّخصة ما لم يكونوا على علم به. و اندرجت هذه الوجوه الكثيرة في القراءة في تعبير «الأحرف السّبعة» الواردة في الحديث، أُريد بها التّعدّد و الكثرة لا تحديد العدد سبعة.

كثرت الوجوه المتواترة عن رسول الله ﷺ في القراءة [1]، و تفرّق الصّحابة في الأمصار، كلّ يقرئ أهل مصره بما سمع على لهجته، و تعارف النّاس هذه الوجوه و اللّهجات، و لم ينكر أحد على أخيه قراءته، حتّى إذا امتدّ الزّمان قليلًا و كَثُر الآخذون عن الصّحابة، وقع بين أتباعهم شيء من خلاف أو تنافس أو إنكار، فخشي الأجلّاء من الصّحابة مغبّته مع الزّمن، فحملوا الخليفة الثّالث عُثمان بن عَفّان على معالجة الأمر ففعل، و كان من رأيه المبارك كتابة مصاحف يجتمع عليها قُرّاء الصّحابة و كَتَبة الوحي، و هؤلاء و أولئك كثيرون متوافرون. حتّى إذا وقع خلاف كتبوه على لغة قريش ... [**ثمّ ذكر جمع القرآن على عهد عُثمان و إجماع الأُمّة في بعض المُصْحَف، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:**]

كانت تلك المصاحف الّتي وزّعها عُثمان على الأمصار مرجع النّاس، إليها يَسيرون في قراءتهم وخلافهم. وبذلك قضي على احتمالات الفُرْقة في الأجيال القادمة. وترك النّاس قراءات كثيرة صحيحة لا يحتملها الرّسم العُثمانيّ إيثارًا للعافية ووحدة الكلمة، فكان من ذلك بعد التّيسير تناقل التّابعون قراءات الصّحابة بالتّواتر، و ذهبت قراءات كثيرة صحيحة

١ ـ قال ابن الجَزَريّ: و قول من قال: «إنّ القراءات المتواترة لا حدّ لها»، إن أراد في زماننا فغير صحيح، لأنّه لا يوجد قراءة متواترة وراء العشر؛ و إن أراد في الصّدر الأوّل فمحتمل. (غيث النّفع في القراءات السّبع: ٧).

بسبب أخذ النّاس باتّباع المصاحف العُثمانيّة.

و أخذ عن أعلام التّابعين خلقٌ كثيرٌ لايحصون، فذهبت بذلك أيضًا قراءات صحيحة لسبب يسير هو عدم بلوغها بالتّواتر إلى التّابعيّ مع صحّتها في نفسها، و هكذا دَوَالَيْك، حتّى ساغ لابن الجَزَريّ و هو يؤرّخ لحركة التّدوين هذا الفنّ أن يقول: «القراءات المشهورة اليوم عن السّبعة ...[و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

يعنينا من كلّ أولئك المؤلّفين الآن أبعدهم أثرًا و أوسعهم شهرةً: أبوبكر أحمد بن موسى ابن مجاهد المتوفّى سنة ٣٢٤هـ بعد أبي عُبيد بمائة عام. إذ كان أوّل من اختار سبعة من أئمّة القُرّاء الكثيرين، فألّف في قراءاتهم. و اختار لكلّ منهم اثنين ممّن روى عنه على ما سيأتي تفصيله. و اشتهر اختياره هذا حتّى صارت «القراءات السّبع» الّتي اختارها علمًا في فنّ القراءة. و عناوين لكُتُب عدّة و منظومات شتّى مشهورة هي إلى الآن المراجع الّتي تستظهر و تشرح و تدرّس في حلقات الإقراء.

وُلد ابن مجاهد بسوق العطش ببغداد سنة ٢٤٥هـ و قرأ على شيوخ كثيرين، عدّ منهم ابن الجَزَريّ في كتابه: «غاية النّهاية في طبقات القُرّاء» (١: ١٣٩ ـ ١٤٢) نحوًا من مائة شيخ قرأ على أحدهم عبدالرّحمان بن عبدوس عشرين ختمةً، و نَعَتَه ابن الجَزَريّ بـ«شيخ الصّنعة و أوّل من سبّع السّبعة». و هو في شهادة ابن النّديم صاحب «الفهرست» واحد عصره غير مدافع و كان مع فضله و علمه و ديانته و معرفته بالقراءات و علم القرآن، حسن الأدب، رقيق الخُلُق، كثير المداعبة، ثاقب الفطْنة جوادًا. و«بَعُد صيته واشتهر أمره وفاق نُظراءه مع الدّين والحفظ والخير. ولاأعلم أحدًا من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، ولابلغنا ازدحام الطّلبة على أحدٍ كازدحامهم عليه. حكى ابن الأخرم أنّه وصل إلى بغداد فرأى في حلقة ابن مجاهد نحوًا من ثلاثمائة مصدَّر.

وقال عليّ بن عمر المـُقرئ: «كان ابن مجاهد له في حلقته أربعة وثمانون خليفة يأخذون

على النّاس»[١]. وعدّ له ابن النّديم الكُتُب الآتية...[ثمّ ذكر أسماءها، كماسيجيئ عنه في باب«أئمّة القراءات»، وقال:]

وعرف هؤلاء الّذين ألّف فيهم كتبه بالقُرّاء السّبعة. ولعلّه جمع السّبعة في كتابه: «القراءات السّبعة» على ما في «كشف الظّنون» ٢: ١٤٤٨.

وينبغي أن ألْفِتُ النّظر هنا إلى أنّ اختيار ابن مجاهد هذا لا يعني أنّ هؤلاء السّبعة هم أفضل الأئمّة، فقد انتقده في ذلك غير واحد،إنّ كثيرًا من الأئمّة هم أفضل من بعض هؤلاء مثل يعقوب الحَضْرميّ و أبي جعفر يزيد بن القَعقاع وعبدالله بن أبي إسحاق الحَضْرميّ وغيرهم، بل نقدوه لاختياره العدد سبعة لا أقلّ و لا أكثر. فدخل بذلك على العوامّ وأشباههم وهمٌ بأنّ هذه القراءات لهؤلاء السّبعة هي المقصودة بالحديث الشّريف: «أُنْزِل القرآن على سبعة أحرفٍ»، و انبرى النُّقّاد للومه و لإزالة هذا الوهم من النّفوس. و صار بعض القُرّاء يزيد في تأليفه عن السّبعة و ينقص...[ثمّ ذكر قول الرّازيّ، كما سيجيئ عن ابن الجَزَريّ في باب «الأحرف السّبعة»].

الاحتجاج للقراءات و التّأليف فيه

قدّمتُ كلّ هذا من تاريخ القراءة و المُقرئين لأُؤيّد ما كنت ذهبت إليه منذ أكثر من عشرين سنة من أنّ تأليف المؤلّفين القُدامى يحتجّون القراءات المتواترة بالنّحو و شواهده عكسٌ للوضع الصّحيح، و أنّ السّلامة في المنهج والسّداد في المنطق العلميّ التّاريخيّ يقضيان بأن يُحتَجّ للنّحو ومذاهبه وقواعده وشواهده بهذه القراءات المتواترة، لما توافر لها من الضّبط والوثوق والدّقّة والتّحرّي.. شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النّحو.

ولاأُفيض هنا في شرح مذهبيّ فقد كنتُ شرحتُه واستدللتُ له في كتابي: «في أُصول

١ـ غاية النّهاية: ١٤٢.

النّحو»[١]. ولم أكن بدعًا في ذلك فقد سبقني من العلماء الجهابذة ذوي الفكر الحُرّ المستقلّ عدد استشهدت بأقوال بعضهم.

وأيّ كان فهذا ما وقع، وعليّ الإشارة إلى شيء من تاريخ التّأليف في الاحتجاج للقراءات:

بين علوم القرآن الكريم وعلوم اللّغة العربيّة ترابط محكم، فمهما تتقن من علوم العربيّة وأنت خاوي الوفاض من علوم القرآن فعلمك بها ناقص واهي الأساس، وقدمك فيها غير ثابتة، وتصوّرك للُغة غامض يعرضك لمزالق تشرف منها على السّقوط كلّ لحظة، وسبب ذلك واضح لكلّ من ألّم بتاريخ العربيّة: فهو يعلم حقّ العلم أنّها جميعًا نشأت حول القرآن وخدمةً له، فمتن اللّغة اهتمّ قبل كلّ شيء بشرح مفردات القرآن. وتجد غير واحد من المؤلّفين الأوّلين ألّف في «غريب القرآن»، «غريب الحديث»، و النّحو و الصّرف أنشأ لعصمة اللّسان عن الخطأ في التّلاوة أوّل الأمر، وكان الحافز على التّفكير في وضعهما أخطاء في التّلاوة بلغت مسامع المسؤولين فتنادوا لتدارك الأمر، و علوم البلاغة أهمّها جلاء روعة البيان القرآنيّ لأذهان النّاس ليتذوّقوا حلاوته وتتلقّح ملكاتهم بفصاحته.

لذا كان أمرًا طبيعيًّا قيام أئمّة القُرّاء بعلوم العربيّة، و كان كبارهم أئمّة العربيّة الفحول كأبي عمرو بن العلاء و يعقوب الحَضْرميّ و ابن مُحيصن و اليزيديّ و قبله الخليل بن أحمد، حتّى الكسائيّ في كوفته على ضعف ملكته، و كذلك الرُّواة عنهم. و هذا الإمام ابن مجاهد مُسَبِّع السّبعة يقول: «لا يقوم بالتّمام إلّا نحويّ عالم بالقراءات، عالم بالتّفسير، عالم بالقصص

---

١ ـ الطّبعة الثّالثة: ٣٠ ـ ٤٥ من بحث الاحتجاج. وقرأت أخيرًا لعلّامة تونس الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور ما يفيد اعتراضه على ذلك التّحكيم الخطأ، فقد قال في مقدّمة تفسيره: «التّحرير والتّنوير» بصدد كلامه على القراءات: «وأمّا ما خالف الوجوه الصّحيحة في العربيّة ففيه نظرٌ قويّ، لأنّا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نُحاة البَصْرة والكوفة. وبهذا نبطل كثيرًا ممّا زيّفه الزّمخشريّ من القراءات بعلّة أنّها جرت على وجوه ضعيفة في العربيّة». ١: ٥٥ تفسير التّحرير والتّنوير ١٩٦٤م.

و تلخيص بعضها من بعض، عالم باللّغة الّتي نزل بها القرآن».

في المائة الثّالثة عصر التّاليف في القراءات و ما قبلها بقليل، كانت قراءات النّاس متعدّدة كثيرة، جميعها صحيحة بالتّواتر، وكلّ من القُرّاء كان يفاضل بين القراءة الّتي تلقّاها والقراءات المستفيضة، وتعدّدت وجوه المفاضلة من حيث وفرة التّواتر وعدمها، ومن حيث جلالة الإمام القارئ و قدمه، ومن حيث البلدة الّتي استفاضت القراءة فيها مكّيّة أو المدنيّة أوبَصْريّة أوكوفيّة أو شاميّة. وكان من جملة ما حكّموا في المفاضلة الوجوه النّحويّة الّتي توافق القراءة أو تقترب منها. وعلم العربيّة آنذاك متّسع اتّساع القراءات و انتشارها.

تجد الاستشهاد بالقراءات و لها مالئًا كتاب سيبويه(١٤٨ـ ١٨٠ هـ)، و تستطيع أن تعدّ ذلك مذهب أستاذه الخليل إذ كان سيبويه كثير النّقل عنه والتّأثّر به، ولو وصل إلينا كُتُب من قبله لرأينا الأمر مقاربًا. و من المحتمل أن يكون أُلّف في المائة الثّالثة رسائل في الاحتجاج للقراءات وإن لم يصل إلينا علم شيء منها.

حتّى إذا بلغنا المائة الرّابعة وجدنا ابن النّديم ينصّ على أنّ لأبي بكر بن السّرّاج (م:٣١٦هـ) كتاب «احتجاج القراءة»[1]، وأنّ للقارئ النّحويّ أبي طاهر عبد الواحد البَزّار (م:٣٤٩هـ) «كتاب الفصل بين أبي عمرو والكسائيّ»[2]، فيسبق إلى الذّهن أنّه لا بدّ أن يستعين في فصله بينهما بالنّحو، فإذا بلغ ابن مِقْسم أحد القُرّاء بمدينة السّلام سرد لنا كتبه في اللّغة والنّحو والقراءات فكان من بينها كتاب «احتجاج القراءات» وذلك بعد وفاة ابن مجاهد واشتهار تسبيعه.

ثمّ جاء أبوعليّ الفارسيّ فألّف كتابه المشهور:«الحجّة في علل القراءات السّبع»[3]، وهو تلميذ ابن مجاهد وعليه قرأ، وتلميذ ابن السّرّاج سابقه إلى التّأليف في هذا الفنّ، وجعل كتابه

١ـ الفهرست: ٩٢؛ و بُغية الوعاة: ٤٤.

٢ـ الفهرست: ٤٩.

٣ـ صدر منه جزء صغير في القاهرة (دار الكاتب العربيّ للطّباعة و النّشر) بغير تاريخ.

شرحًا لكتاب القراءات السّبع لابن مجاهد على ما قال صاحب كشف الظّنون ٢ : ١٤٤٨ ...

و يأتي في الخامسة مكّيّ بن أبي طالب المغربيّ الأنْدَلُسيّ في كتابه : «الكشف عن وجوه القراءات وعِلَلها وحُجَجها» يشرح فيه مختصرًا كان ألّفه في المشرق ، و في إشارته إلى ذلك و وصفه عمله فيه ، تاريخ لمرحلة هامّة من مراحل التّصنيف في هذا الفنّ . و (ردّ فعل) كما يقولون لعمل أبي عليّ الفارسيّ الّذي طوّل و استطرد و أغمض و ترك غصّة في قلب مطالعه ، وحسرة حافزة على استئناف تأليف يقرّب الفنّ إلى القارئ و يبعد عنه ما تورّط فيه أبو عليّ . و إليك جُمَلًا من مقدّمة مكّيّ بعبارته : «كنتُ قد ألّفت بالشّرق كتابًا مختصرًا في القراءات السّبع في سنة ٣٩١ ﻫ ، و سمّيته« كتاب التّبصرة فيما اختلف فيه القُرّاء السّبعة المشهورون» . و أضربتُ فيه عن الحُجَج و العلل و مقاييس النّحو في القراءات و اللّغات ، طلبًا للتّسهيل و حرصًا على التّخفيف ، و وعدت في صدره أنّي سأُؤلّف كتابًا في علل القراءات الّتي ذكرتها في ذلك الكتاب «كتاب التّبصرة» أذكر فيه حُجَج القراءات ...ثمّ إذا صِرْنا إلى فُرُش الحروف ، ذكرنا كلّ حرفٍ و من قرأ به ، وعلّته وحجّة كلّ فريق ، ثمّ أذكر اختياري في كلّ حرف ، و أُنبّه على علّة اختياري لذلك كما فعل من تقدّمنا من أئمّة المُقرئين .

... و ذكرت في كتاب التّبصرة أسماء القُرّاء و رُواتهم و أسانيدهم و جُمَلًا من أخبارهم و أسمائهم و تاريخ موتهم و طبقاتها و إسنادي إليهم ، و أسانيدهم إلى النّبيّ ﷺ.

...فهذا الكتاب كتاب فهم و علم و دراية ، و الكتاب الأوّل كتاب نقل و رواية ...»[١] .

و لمكّيّ هذا فضل كبير في توسيع نشر هذا الفنّ في الأنْدَلُس و المغرب ، و قد شاعت مؤلّفاته فيهما ، و أُسلوب هذا الكتاب مرتّب على السّؤال و الجواب ، هكذا اختار لنفسه . و قد وجدتُ كتاب «المختار» الآنف الذّكر أقوى طبعًا من كتاب مكّيّ و أمتن تأليفًا و أرضى

---

١ ـ تفضّل بإعارتي مصوّرات «المختار» ، و«التّبصرة» و «الكشف» الأُستاذ محيي الدّين رمضان .

طريقةً. و هناك كتب أُخرى صُنِّفت في العصر نفسه[١].

و أزمنة تأليف هذه الكتب بدءاً من ابن السّراج متقاربةً، و مؤلّفوها إلى تحكيم مذاهب النّحو في القراءات أقرب منهم إلى الوجه الأمثل، سمة اتّسم بها هذا النّوع من التّأليف في العهد العبّاسيّ[٢]، و بدعة نسج فيها الآخر على منوال الأوّل، و قد عرفت أنّ المنهج السّليم يقضي بتحكيم القراءات في مذاهب النّحو، و تعديل هذه لتساوق تلك حين يكون بينهما تخالف.

و قد آن لنا بعد هذا العرض التّاريخيّ لفنّ القراءة و التّصنيف فيه و تقويم هذا التّصنيف، أن نسوق الكلام على كتابنا الّذي ننشره و على صاحبه. (١١ـ٢٤)

[معنى القراءة و الرّواية و...]

جرى اصطلاح المؤلّفين في فنّ القراءات على إطلاق كلمة «قراءة» على ماينسب إلى إمام من أئمّة القُرّاء ممّا اجتمعت عليه الرّوايات والطُّرق عنه، وكلمة «رواية» على ما ينسبب إلى الآخذعن هذا الإمام ولو بوساطة، وكلمة «طريق» على ماينسب للآخذ عن الرّاوي ولوسَفَل[٣]. ولكلّ إمام صاحب قراءة رُواة كثيرون رووا عنه، ولكلّ راوٍ طُرُق متعدّدة.

(ص: ٥٠)

١ـ اطّلعت أخيرًا على كتاب نُشِر في بيروت بعنوان: «الحجّة في القراءات السّبع» و نُسب لابن خالَوَيه، فلمّا تصفّحته وجدته يعرض قراءات بقوله: «وقُرِئ بكذا» ولا ينسب القراءة غالبًا إلى صاحبها ولا يدعمها بسندها، و هذا فنّ عُمْدته النّقل والسّند، ولذا لا يدخل مثل هذا الكتاب في تصنيفنا للتّأليف في الاحتجاج للقراءات. ثمّ قرأتُ عنه في مجلّة اللّسان العربيّ الّتي تصدرها إدارة التّعريب في الرّباط (المجلّد الثّامن، الجزء الأوّل ص ٥٢١) بحثًا قيّمًا عنوانه: «نسبة الحجّة إلى ابن خالَوَيه لا تصحّ» للأُستاذ العالم محمّد العابد الفاسيّ فَنّد فيه هذه النّسبة، و كان محقّق الكتاب تقدّم به إلى «مسابقة المكتب الدّائم»، فكان تقرير الأُستاذ الفاسيّ هذا عذرًا لعدم قبول اللّجنة هذا العمل (ص ٥٠٢) من الجزء نفسه. على أنّه ـ و لو صحّت النّسبة ـ لا يرقى هذا الكتاب إلى مستوى الكتب الّتي ذكرناها لعدم الفائدة من ذكر قراءات غير مسندة إلى أئمّتها...

٢ـ باستثناء سيبويه الّذي كان يستشهد بها و يستشهد لها معًا.

٣ـ انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٨٨؛ و غيث النّفع بذيل شرح ابن القاصح على الشّاطبيّة: ١٤.

الفصل الثّامن عشر

نصّ سالم مِحَيْسن (م: ١٤٢٢) في «المهذّب في القراءات العشر»[١]

في مبادئ علم القراءات

تعريفه: هو علم يعرف به كيفيّة النّطق بالكلمات القرآنيّة، و طريق أدائها اتّفاقًا واختلافًا مع عَزْوِ كُلّ وجه لناقله.

موضوعه: كلمات القرآن الكريم من حيث أحوال النّطق بها، و كيفيّة أدائها.

ثمرته و فائدته: العصمة من الخطأ في النّطق بالكلمات القرآنيّة، وصيانتها من التّحريف و التّغيير، و العلم بما يقرأ به كلّ إمام من أئمّة القراءة، و التّمييز بين ما يُقرأ به و ما لايُقرأ به.

فضله: هو من أشرف العلوم الشّرعيّة، لتعلّقه بالقرآن الكريم، نسبته إلى غيره من العلوم: التّباين.

واضعه: أئمّة القراءة، و قيل: أبوعمر حَفْص بن عمر الدُّوريّ، وأوّل من دوّن فيه أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام ...

استمداده: من النّقول الصّحيحة و المتواترة عن علماء القراءات الموصولة السّند إلى رسول الله ﷺ.

---

١ ـ مثله في كتابه الآخر: «الإرشادات الجليّة في القراءات السّبع». (م)

حكم الشّارع فيه: الوجوب الكفائيّ تعلّمًا و تعليمًا.

مسائلـه: قواعده الكلّيّة كقولهم كلّ ألف منقلبة عن ياء يميلها حمزة والكسائيّ و خَلف، ويقلّلها وَرْش يَخْلِف عنه وهكذا. (١: ٦)

الفصل التّاسع عشر

نصّ شَوْقي ضَيْف (م: ١٤٢٦) في مقدّمة «كتاب السّبعة»

[تاريخ القراءات و نشوءها]

و كان الرّسول ﷺ يتلو الآيات على الصّحابة فَوْر نزولها، و كانوا يحفظونها و يتلونها في الصَّلَوات و مختلف العبادات مرارًا و تكرارًا في آناء اللّيل و أطراف النّهار. و تجرّدت منهم طائفة لكتابة القرآن الكريم في حياة الرّسول، و هم كَتَبة الوحي الّذين أرصدهم لذلك. و في مقدّمتهم عُثمان بن عَفّان و عليّ بن أبي طالب و زيد بن ثابت و أُبيّ بن كعب و عبدالله بن مسعود و أنس بن مالك. و ثبت ثبوتًا قاطعًا أنّ الرّسول كان يعرض ما معه من القرآن على جبريل كلّ عام مرّة؛ و في آخر عام عرضه مرّتين، و قرأه على أصحابه بنفس التّرتيب آيةً آيةً وسورةً سورةً، فتلقّوه عنه حرفًا حرفًا. و كان منهم من حفظه كلّه، ومنهم من حفظ أكثره، و منهم من حفظ بعضه، كلّ ذلك في عهد الرّسول، و هو بين ظهرانيهم.

و تخفيفًا على القبائل و مراعاةً للهجاتها المختلفة كان الرّسول عليه السلام يتلو كلماته بلهجات مختلفة تيسيرًا على أهل تلك القبائل في تلاوته، و كان يحدّث أن يتلو بعض الصّحابة آيات بلهجةٍ سمعها من الرّسول شفاهًا، في حين قد سمع نفس الآيات ـ وربّما كانت سورةً ـ بعض الصّحابة بلهجة أُخرى، تغاير اللّهجة الأُولى، على نحو ما رُوي عن عمر بن الخَطّاب، إذ ذُكر أنّه سمع هِشام بن حكيم بن حِزام القُرَشيّ يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها له الرّسول، فأخذ بتلابيبه، حتّى وقف به بين يدي الرّسول، و قصّ عليه الخبر، فلم ينكر على هِشام.

و لمّا كَثُر من الصّحابة ذلك، قال عليه السلام: «إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ماتيسّر منه»، و هو لا يريد بالسّبعة عددًا معيّنًا إنّما يريد كثرة الحروف و اللّهجات الّتي نزل بها تسهيلًا على العرب أن ينطقوا من كلماته بلهجاتهم ما لا يمكنهم أن ينطقوه بلغة قريش و لهجتها الخاصّة، و أخذ هو نفسه يصنع تيسيرًا و تسهيلًا ... **[و ذكر مراحل الجمع للقرآن في عصر الخُلفاء، كما تقدّم في مواضع متعدّدة من المجلّد الثّالث، ثمّ قال:]**

و مع أنّ القرآن دُوِّن في مُصْحَف عُثمان لم يتحوّل الأساس في تلاوته يومًا إلى الاعتماد على المُصْحَف المكتوب، بل ظلّ الاعتماد منذ وجود الرّسول عليه السلام على الرّواية بالسّند الصّحيح المتواتر عنه. فالأساس دائمًا هو الرّواية عن الرّسول،و قد تلقّاه شفويًّا عنه صحابته، و عنهم تلقّاه التّابعون و توالي ذلك بالسّند المتواتر جيلًا بعد جيل. و منذ الصّدر الأوّل تجرّد قوم في كلّ مِصْر من الأمصار العربيّة لتلاوة القرآن و ضبطها و العناية بها و بتلقّيها الشّفويّ المرويّ بالتّواتر عن الرّسول عليه السلام. و معنى ذلك أنّ قراءات القرآن سُنّة يتبع فيها الخالف السّالف، و سنرى ابن مجاهد يتوقّف في صدر كتابه، ليؤكّد هذا المعنى ناقلًا له عن عمر بن الخطّاب و زيد بن ثابت و مَن تلاهما من بعض كِبار التّابعين.

و معروف أنّ الكتابة في مُصْحَف عُثمان تخلو من النَّقْط و الشّكْل، و هو خلوّ جعل خطّ هذا المُصْحَف يستوعب جميع القراءات المتواترة عن الرّسول عليه السلام. و قد تبادر إلى أذهان بعض المستشرقين و الطّاعنين على القرآن أنّ هذه القراءات إنّما ترجع إلى طبيعة خطّ المُصْحَف العُثمانيّ المجرّد من الإعجام و الشّكْل، فإذًا من القُرّاء مثلًا من يقرأ: (فَتَبَيَّنوا) أو (فَتَثَبّتوا) في الآية رقم ٩٤ من سورة النّساء، أو يقرأ (بُشْرًا) أو (نَشْرًا) في الآية رقم ٥٧ من سورة الأعراف، أو يقرأ: (مَا نُنَزِّلُ) أو (ماتَنَزَّلُ) أو (مَا تُنَزَّلُ) في الآية رقم ٨ من سورة الحِجْر.

و هذه القراءات و ما يماثلها ليست اجتهادًا في قراءة خطّ المُصْحَف العُثمانيّ، إنّما هي روايات نُقِلت بالتّواتر عن الرّسول صلّى الله عليه و آله. و معنى ذلك أنّ نشأتها أقدم من هذا الخطّ، و أنّه لا عبرة له فيها و لا صلة لها به. و يوضح ذلك ما رواه المؤلّف في صدر كتابه عن أبي

عمرو بن العَلاء أحد أئمّة القراءات السّبعة وأحد أساتذة النّحو النّابهين في البَصْرة، إذ كان يقول: «لولا أنّه ليس لي أن أقرأ إلّا بما قد قرئ به لقرأتُ حرف كذا كذا، وحرف كذا و كذا»؛ و سأله الأصمعيّ عن آيتين متماثلتين في الخطّ وردتا في قصّة إبراهيم بسورة الصّافّات هما: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ﴾ الصّافّات/ ١٠٨، ﴿وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ﴾ الصّافّات/ ١١٣، كيف يعرف نطقهما و الفرق بينهما و هما في مُصْحَف عُثمان بهيئة واحدة؟ فأجابه ما يُعْرف ذلك إلّا أن يُسْمع من المشايخ الأوّلين.

فالسّماع و المشافهة هما أساس القراءات، و قد مضى الصّحابة يتلون القرآن كما سمعوه من الرّسول في أثناء صُحْبتهم له، و تتردّد في كُتُب القراءات و التّفسير أسماء عشرات منهم... **[ثمّ ذكر أسماء القُرّاء من المهاجرين و الأنصار و أُمّهات المؤمنين، كما تقدّم عن أبي عُبَيد، وقال:]**

و عن هؤلاء الصّحابة الأجلّاء و أمثالهم من الحَفَظة، حَمَلة القرآن رواه بقراءاته التّابعون و نُصْب أعينهم المُصْحَف العُثْمانيّ، و قاموا في ذلك مقام الصّحابة الّذين تلقّوه شفاهًا عن الرّسول ﷺ، فهم يتقيّدون بما أقرأوهم به حرفًا حرفًا و حركةً و سكونًا.

و اشتهر منهم في كلّ بلدٍ و مصر جماعة كانوا يُقرئون النّاس ويأخذون القراءة عنهم عَرْضًا، آيةً آيةً و كلمةً كلمةً و شكلةً شكلةً و مَدّةً مَدّةً... **[ثمّ ذكر أسماء قُرّاء البلاد تفصيلًا، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:]**

و ممّن لمعت أسماؤهم في أوائل القرن الثّالث الهجريّ خَلَف بن هِشام ببغداد، أخذ القراءة عن تلامذة حمزة، و روى الحروف عن تلامذة عاصم بن أبي النَّجود و أبي عمرو بن العلاء و غيرهما، و اختار له حرفًا أو قراءة، يتّفق فيها مع حمزة إلّا قليلًا، و هو أحد القُرّاء العشرة، أو قل تكملة عدّتهم.

و لم يكن علماء القراءات قد تواضعوا حتّى عصر خَلَف بن هِشام على أئمّة بأعيانهم يحملون عنهم وَحْدَهم القرآن، و ظَلّ ذلك إلى أن ظهر ابن مجاهد على نحو ما سنعرض لذلك

عمّا قليل. و قد مضى كثيرون يحملون عن كلّ قارئ ثقة قراءته و يعلّمونها النّاس في زمنه، ومن بعده، وحاول نفر من علماء اللّغة و النّحو أن يتميّزوا بقراءة خاصّة، على نحو ما حاول الفَرّاء، ممّا جعل هؤلاء الأئمّة يتكاثرون، حتّى لنرى أباعُبَيد القاسم بن سَلّام يصنّف كتابًا ...[و ذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَري و السّيوطيّ، ثمّ قال:]

و لا بدّ أن نذكر الجهود العظيمة الّتي نهض بها علماء القراءات منذ القرن الثّاني للهجرة، فقد أخذوا يؤلّفون مصنّفات مختلفة في قراءة كلّ إمام نابه أو في قراءات الأئمّة المختلفين محاولين بكلّ ما أُوتوا من قوّة أن يضبطوا قراءة كلّ إمام و أن يميّزوها بجميع إشاراتها و خصائصها من حيث الإدغام و الإمالة و الاختلاس و تحقيق الهَمْز و تسهيله و الإشمام و غير الإشمام.

و نشطت البصرة في ذلك كما نشطت في النّحو نشاطًا واسعًا، فألّف هارون بن موسى تلميذ أبي عمرو بن العلاء كتابًا تعقّب فيه الشّاذّ من القراءات باحثًا عن أسانيده، و ألّف يعقوب بن إسحاق الحَضْرميّ المذكور آنفًا ـ وهو أحد القُرّاء العشرة ـ كتابًا سمّاه «الجامع»، جمع فيه قراءات الأئمّة و نسب كلّ قراءة إلى صاحبها. و كلّما تقدّمنا مع الزّمن في القرن الثّالث كَثُر التّأليف في القراءات على نحو ما نجد عند يحيى بن آدم المتوفّى سنة ٢٠٣، و الواقديّ المتوفّى سنة ٢٠٩، و محمّد بن سعدان المتوفّى سنة ٢٣٠، و أبي عمرو الدُّوريّ المتوفّى سنة ٢٤٦، وهارون بن حاتم المتوفّى سنة ٢٤٩، وعليّ ابن نصر الجَهْضَميّ المتوفّى سنة ٢٥٠، وأبي حاتم السِّجِسْتانيّ المتوفّى سنة ٢٥٥، وأحمد بن جُبَير الأنطاكيّ المتوفّى سنة ٢٥٨، و غيرهم كثيرون.

غير أنّ هذه المؤلّفات المتتابعة في القراءات و القُرّاء لم تستطع أن تقف السّيل، فقد كان الأئمّة يتكاثرون كما كان يتكاثر حَمَلة القراءات عن أئمّة القرن الثّاني الهجريّ بحيث أخذت الطُّرُق إليهم تتعدّد تعدّدًا واسعًا. و كان منهم المتقن للتّلاوة و الرّواية و الدّراية بها دراية علميّة، و منهم من ينقص إتقانه من بعض الوجوه، فتفاوتت القراءات و كَثُرت فيها

الاختلافات بين القُرّاء، و اتّسع الخرق، و صوّر ابن مجاهد ذلك من بعض الوجوه في مقدّمة كتابه، إذ لاحظ أنّ من القُرّاء الحاذق العالِم بوجوه الإعراب و القراءات و اللّغات و أسانيد الرّوايات، و ذلك هو الإمام المُتقن، مَفْزع الحُفّاظ، و مَهْوى أفئدتهم و بجانبه مَنْ يُعْرِب، و لكنّ لا علم له باختلاف القُرّاء، فربّما سمع قراءة و ظنّها خطأ، مثله مثل الرّواية الّذي ليس لديه بصر بالعربيّة، فربّما نسي بعض حفظه فدخل الخطأ على لسانه، و أدهى منهما من يحسن العربيّة و معرفة النّحو و اللّغات، و لكنّ لا علم له بالقراءات، فربّما أدّته معرفته بالعربيّة إلى أن يقرأ بحرفٍ لم يقرأ به أحد في الماضين، فيكون بذلك مبتدعًا.

و كلّ ذلك جعل من الضّروريّ أن يتجرّد عالم من عُلماء القراءات أو طائفة من جهابذتها، ليقابلوا بين القراءات الكثيرة الّتي شاعت في العالم الإسلاميّ، و يستخلصوا منها للنّاس قراءات يحملونهم عليها حتّى لا يتفاقم الأمر و يلتبس الباطل بالحقّ، و تصبح قراءة القرآن فَوْضى، لكلّ أن يقرأ حسب معرفته، بدون بصر تامٍّ بوجوه القراءات و بدون تمييز بين المتواتر المشهور منها و غير المتواتر.

و لم يلبث ابن مجاهد أن نهض بهذا العبء الرّائع الّذي تنوء به جماعات العلماء من القُرّاء الأفذاذ، فاختار بعد البحث و الفحص الطّويل سبعة من أئمّة القراءات حَمَل عليهم المسلمين في جميع أقطارهم و أمصارهم، و بذلك لمّ الشَّعْث، و أدرك الأُمّة قبل أن يتّسع بينها الخلاف في قراءات كتابها السّماويّ العظيم. على أنّه عاد فألّف كتابًا في ذكر الشّواذّ من القراءات، كما صرّح بذلك ابن جنّيّ في مقدّمة كتابه: «المحتسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات و الإيضاح عنها»، و قد جعله ابن جنّيّ مرجعه الأساسيّ في معرفة هذه الشّواذّ، يقول: «إذ هو أثبت في النّفس من كثير من الشّواذّ المحكيّة عمّن ليست له روايته و لا توفيقه و لا هدايته».

و بذلك يكون ابن مجاهد قام بعملَيْن كبيرَيْن: اصطفاء قراءات سبعة، و بيان القراءات الشّاذّة الوثيقة الرّواية، و سنزيد العملين إيضاحًا فيما يلي من حديثنا عنه و عن كتابه: «السّبعة».

الفصل العشرون

نصّ الشّيخ معرفة (م: ١٤٢٧) في « تلخيص التّمهيد»

القراءات في نشأتها الأُولى

القراءة ـ وتعني وجهًا من محتملات النّصّ القرآنيّ ـ مصطلحٌ قديمٌ يرجع عهدها إلى عهد الصّحابة الأوّلين، حيث عمد جماعة من كبار صحابة رسول الله ﷺ بعد وفاته، إلى جمع القرآن في مصاحف، كعبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب ومُعاذ بن جَبَل والمقداد بن الأسود وأضرابهم، وربّما اختلفوا في ثبت النّصّ، أو في كيفيّة قراءته ومن ثَمّ اختلفت مصاحف الصّحابة الأُولى، وكان كلّ قُطْرٍ من أقطار البلاد الإسلاميّة تقرأ حسب المُصْحَف الّذي جمعه الصّحابيّ النّازل عندهم.

كان أهل الكوفة يقرأون على قراءة ابن مسعود. وأهل البَصْرة على قراءة أبي موسى الأشعريّ. وأهل الشّام على قراءة أُبيّ بن كعب، وهكذا حسبما تقدّم تفصيله.

واستمرّ الحال إلى عهد عُثمان، حيث تفاقم أمر الاختلاف، ففزع لذلك لفيف من نُبَهاء الأُمّة أمثال حُذَيفة بن اليمان، فأشاروا على عُثمان أن يقوم بتوحيد المصاحف قبل أن يذهب كتاب الله عُرْضة الاختلاف والتّمزيق.

فالّذي كان من عُثمان أن أمر جماعة بنُسَخ مصاحف موحّدة وإرسالها إلى الأمصار وإلجاء المسلمين على قراءتها ونبذ ما سواها من مصاحف وقراءات أُخرى.

لكنّ الجماعة الّذين انتدبهم عُثمان كانت تَعُوزهم كفاءة هذا الأمر الخطير، ومن ثَمّ وقعت في نفس تلك المصاحف أخطاء إملائيّة ومناقضات وبعض الاختلاف، الأمر الّذي أعاد على المسلمين اختلافهم في قراءة القرآن.

كان عُثمان قد بعث مع كلّ مُصْحَف مَنْ يُقرئ النّاس على الثّبت الموحّد في تلك المصاحف ـ على حساب أنّها موحّدة ـ فبعث مع المُصْحَف المكّيّ عبد الله بن السّائب، ومع الشّاميّ المغيرة بن شِهاب، ومع الكوفيّ أباعبد الرّحمان السُّلَميّ، ومع البَصْريّ عامر بن قيس... وهكذا[1].

وكان هؤلاء المبعوثون يُقرئون النّاس في كلّ قُطْر على حسب المُصْحَف المُرْسَل إليهم. ومن ثَمّ عاد محذور الاختلاف، نظرًا لوجود اختلافٍ في ثبت تلكم المصاحف مضافًا إلى عوامل أُخرى ساعدت على هذا الاختلاف. فكان أهل كلّ قُطْر يلتزمون بما في مُصْحَفهم من ثبت، ومن هنا نشأ اختلاف قراءة الأمصار، بدلًا من اختلاف القُرّاء، الّذي كان قبل ذاك. كانت القراءة قبل هذا الحادث تنسب إلى جامعي المصاحف، أمّا الآن فتنسب إلى المصر الّذي بعث إليه المُصْحَف العُثمانيّ ـ غير الموحّد تمامًا ـ فكانوا يقولون: قراءة مكّة، قراءة الشّام، قراءة المدينة، قراءة الكوفة، قراءة البصرة، وهكذا.

ومن ثَمّ، فإنّ الغاية الّتي بذلت من أجلها جهودٌ، وثارت في سبيل تحقّقها ضجّة جماعات كأصحاب عبد الله بن مسعود وغيره، إنّها لم تنجح تمامًا، وبقيت عوامل التّفرقة والاختلاف تتفشّى مع طول الزّمان. كلّ ذلك مغبّة تساهل الخليفة في أمر توحيد المصاحف، ولم يأخذ بساق الجدّ في هكذا أمر خطير يمسّ ركيزة حياة المسلمين في طول تاريخهم الخالد.

وقد لمس الخليفة نفسه هذا الخلل في المُصْحَف الّذي رفع إليه لكنّه لم يكترث به، وأبدى

---

١ ـ راجع: تهذيب الأسماء للنّوويّ ١: ٢٥٧، وشرح مورد الظّمآن للمارغنيّ: ١٦.

تساهله بشأن الإصلاح الأمر الّذي يؤخذ عليه شديدًا. هذا فضلًا عن دلالة الأمر على عدم كفاءة الأشخاص الّذين انتدبهم عُثمان لهذا الأمر الجلل، وعدم جدارتهم للقيام بهكذا عمل خطير. ومع ذلك فإنّ الخليفة لم يعد النّظر في أمر القرآن، ولعلّه كان تسرّعًا في الأمر بلا مبرّر معقول.

يحدّثنا ابن أبي داود: أنّهم بعد ما أكملوا نُسَخ المصاحف، رفعوا إلى عُثمان مُصْحَفًا فنظر فيه فقال: «قد أحسنتم وأجملتم، أرى فيه شيئًا من لَحْن ستقيمه العرب بألسنتها. ثمّ قال: أمّا لو كان المُمْليّ من هُذَيل والكاتب من ثَقيف لم يوجد فيه هذا»[1]، ما ندري لِمَ هذا التّساهل بشأن الكتاب الله العزيز الحميد!

ولعلّ معترضًا يقول: هَبْ أنّ الخليفة عُثمان تساهل بشأن الخلل الّذي لمسه في مرسوم خطّ المُصْحَف، فلماذا تساهل الخلفاء من بعده بهذا الشّأن، ولا سيّما مثل الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام الّذي كان أعلم الصّحابة بالقرآن وأحرصهم على حفظه وجمعه؟

قلنا: سبق منّا الإجابة على ذلك، وأنّه لم يكن من مصلحة الأُمّة مساس القرآن بعد ذلك بيد إصلاح قطّ. وإلّا لاتّخذها أهل الأهواء والبدَع ذريعةً إلى تحريف القرآن والتّلاعب بنصّه الكريم، بحجّة إصلاح خطائه، فكان يقع القرآن الكريم عُرْضة الأطماع والسّياسات المتبدّلة حسب تطوّر الزّمان.

وأوّل مَن أحسّ بهذا الخطر الرّهيب، هو الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فقام في وجه هذا الباب وأغلقه غلقًا مع الأبد. ذكروا أنّ رجلًا قرأ بمسمع الإمام عليه السلام: ﴿وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾ الواقعة / ٢٩، فجعل الإمام يترنّم لدى نفسه: ما شأن الطّلح؟ إنّما هو طلع، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ ق / ١٠. ولم يكن ذلك من الإمام اعتراضًا على القارئ، ولا دعوة إلى تغيير الكلمة، بل كان مجرّد حديث نفس ترنّم عليه السلام به. لكنّ أُناسًا سمعوا كلامه، فهبّوا

---

١ ـ المصاحف لابن أبي داود: ٣٢ ـ ٣٣.

يسألونه: ألا تغيّره؟ فانبرى الإمام، مستغربًا هذا الاقتراح الخطير، وقال كلمته الخالدة: «لا يُهاج القرآن بعد اليوم ولا يحوّل»[١].

وأصبح موقف الإمام عليه السلام هذا مرسومًا إسلاميًّا مع الأبد: لا يحقّ لمسلم أن يمدّ يد إصلاح إلى أخطاء القرآن، مهما كانت نيّته صادقةً أم كاذبةً، وبذلك حلّ القرآن الكريم وسط إطار من التّحفّظ الكامل على نصّه الأصيل، وسلم من التّحريف والتّبديل أبديًّا.

ملحوظة: لأبي بكر بن الأنباريّ ـ هنا ـ تعليقة، أظنّها قد فرطت منه لا شعوريًّا. قال بعد أن نقل الحديث عن الإمام عليه السلام: «ومعنى هذا أنّه رجع إلى ما في المُصْحَف وعلم أنّه الصّواب وأبطل الّذي كان فرط من قوله»[٢].

ولا شكّ أنّ مثل هذا الاحتمال بالنّسبة إلى مثل الإمام عليه السلام فضول ينمّ عن جهل قائله بموضع الإمام من القرآن، الّذي كان أعلم الصّحابة بمواقع آي القرآن متى نزلت وأين نزلت وفيم نزلت[٣].

وكان يرى نور الوحي ويشمّ ريح النّبوّة. وقال له الرّسول صلى الله عليه وآله: «إنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ وتَرى مَا أرى إلَّا أنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ»[٤]، فكان باب مدينة علمه الّذي منه يؤتى[٥]. ومن ثمّ كان الصّحابة يرجعون إليه فيما أشكل عليهم ولا يرجع إلى أحد منهم[٦]. «يَنْحَدِرُ عَنْهُ السَّيْل وَلَا يَرْقىٰ إلَيْهِ الطَّيْر»[٧].

---

١ ـ تفسير الطّبريّ ١٧: ٩٣، مجمع البيان ٩: ٢١٨.

٢ ـ تفسير القرطبيّ ١٧: ٢٠٩، نقلًا عن كتابه «المصاحف» الّذي وضعه للرّدّ على من خالف مُصْحَف عُثمان. انظر: الإتقان ١: ٧.

٣ ـ انظر: البرهان للبحرانيّ ١: ١٦، حديث ١٣.

٤ ـ نهج البلاغة ١: ٣٩٢ ـ ٣٩٣ الخطبة القاصعة.

٥ ـ مستدرك الحاكم ٣: ١٢٦، قال: حديث صحيح الإسناد.

٦ ـ انظر: فضائل الخمسة للفيروزاباديّ ٢: ٢٧١ ـ ٣٠٨.

٧ ـ نهج البلاغة ١: ٣١، الخطبة الشّقشقيّة.

أفي شأن مثل هذه الشّخصيّة اللّامعة في أُفق العلم والإسلام يحتمل هكذا احتمالات ساقطة؟! اللّهمّ إلّا أن يكون في قلوبهم مرض ﴿فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ﴾ محمّد/ ٢٣. ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ الحجّ/ ٤٦ .

(١: ٢١٣-٢١٧)

تدوين القراءات المشهورة

كان المسلمون في العهد الأوّل يقرأون القرآن كما يتلقّونه من صحابة الرّسول ﷺ ومَنْ بعدهم من التّابعين، ممّن حلّ في بلدهم من الأئمّة الكبار... [ثم ذكر أسماء القُرّاء في الأمصار، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:]

هؤلاء وأضرابهم، كانوا علماء الأُمّة في البلاد، ومراجع المسلمين في شتّى نواحي المعارف الإسلاميّة آنذاك. ولكن من غير ما اختصاص بفنٍّ أو بثقافةٍ خاصّةٍ من أنحاء الثّقافات المعروفة ذلك العهد. ثمّ تجرّد قومٌ لفنّ القراءة، والأخذ والتّلقّي والإقراء، سِمَة اختصاصيّة، واعتنوا بذلك أتمّ عناية واشتهروا في قراءة القرآن وإقرائه، حتّى صاروا في ذلك أئمّة يُقْتَدى بهم ويُرْحل إليهم ويُؤْخذ عنهم.

وهكذا أجمع المسلمون من أهل البلاد، وكان أهل كلّ بلدٍ يأخذون من القارئ الّذي حلّ بينهم، ويتلقّون قراءتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم اثنان، ولتصدّيهم للقراءة نسبت إليهم..[ثمّ ذكر أسماء القُرّاء المشهور للأمصار، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ والسّيوطيّ، وقال:]

والقُرّاء بعد هؤلاء كثروا وتفرّقوا في البلاد وانتشروا، وخلّفهم أُممٌ بعد أُمم، واختلفت صفاتهم وسيرتهم في الأخذ والتّلقّي والقراءة والإقراء، فكان منهم المُتْقِن للتّلاوة، مشهورًا بالرّواية والدّراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف. وكَثُر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضّبط، واتّسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحقّ ـ على حدّ تعبير ابن الجَزَريّ ـ فقام جهابذة عُلماء الأُمّة، وكبار الأئمّة، فبالغوا جهدهم في التّمحيص وتمييز

الصّحيح عن السّقيم، والمشهور عن الشّاذّ، بأُصول أصّلوها وقواعد رصفوها، وأصبحت القراءة بذلك فنًّا من الفنون، له قواعد متقنة وأُصول محكمة، وفيه الاجتهاد والاختيار. وقد شرحنا طرفًا من ذلك في فصل سابق.

وأوّل إمام معتبر تصدّى لضبط ما صحّ من القراءات، وجمعها في كتاب بشكل مبسّطٍ وبتفصيل، هو أبو عُبَيد القاسم بن سَلّام الأنصاريّ (م ٢٢٤) تلميذ الكسائيّ. قال ابن الجَزَرَي: «وجعلهم ـ فيما أحسب ـ خمسة وعشرين قارئًا... [وذكر كما تقدّم عنه].

حصر القراءات في السّبع

كان العرض المتقدّم نموذجًا كافيًا عن اعتناء المسلمين، في عامّة أدوارهم، بالقراءات المعروفة عن الأئمّة الكبار، وحفظها وتدوينها والقراءة بها أجمع، غير أنّ أهل كلّ بلدٍ كانت عنايتهم بمن حلّ في بلدهم من الأئمّة أكثر من غيرهم. ولم يكن من أحدٍ من العامّة والخاصّة نكير على هذه السّيرة المستمرّة، كما تقدّم في كلام ابن الجَزَريّ أخيرًا.

وهكذا كانت اختيارات القُرّاء واجتهاداتهم في الأخذ والتّمحيص، موضع عناية كافّة المسلمين، يتلقّونها ويقرأون بها. نعم في إطار من محدوديّة شروط خاصّة تقدّمت أيضًا.

لقد جرت هذه السّيرة المستمرّة في كِلا جانبي القراءة والإقراء، حتّى مطالع القرن الرّابع، حيث نبغ نابغة بغداد ـ في اجتلاب قلوب العامّة والنّفوذ في عقول الأُمراء ـ أبو بكر «ابن مجاهد». كان قد تصدّر كرسيّ شيخ القُرّاء ـ رسميًّا ـ من قِبَل الدّولة، واجتمعت عليه عامّة النّاس في غَوْغاء وضَوْضاء، وكان له منافسون أفضل نُبْلًا وقِدمًا في القرآن، وكانوا يستصغرونه لضآلة علمه وقلّة روايته عن الشّيوخ، وعدم رحلته في طلب العلم، وضعف مَقْدرته في فنون القراءة وأنواعها المأثورة عن الأئمّة الكبار.

يقول المعافي أبو الفرج: «دخلت يومًا على ابن شَنَبوذ، وهو جالس بين يديه خزانة الكتب، فقال لي: يا معافي، افْتَح الخزانة، ففتحتها وفيها رفوف عليها كتب، وكلّ رفّ في فنّ من

العلم، فما كنتُ آخذ مجلّدًا وأفتحه إلّا وابن شَنَبوذ يَهُذّه[١] كما يقرأ الفاتحة ثمّ قال: يا معافي، والله ما أغلقتُها حتّى دخلت معي إلى الحمّام هذا، والسّوق للعَطَشيّ[٢].

قال ابن الجَزَري: «وكان قد وقع بين ابن شَنَبوذ وابن مُجاهد تنافس على عادة الأقران، حتّى كان ابن شَنَبوذ لايُقرئ من يقرأ على ابن مجاهد، وكان يقول: هذا العَطَشيّ يعني ابن مجاهد لم تغبَّر قَدَماه في هذا العلم.

قال العَلّاف: سألت أبا طاهر، أيّ الرّجلين أفضل، أبو بكر بن مجاهد، أو أبو الحسن بن شَنَبوذ؟ قال: فقال لي أبو طاهر: أبو بكر بن مجاهد عَقْله فوق عِلْمه، وأبو الحسن بن شَنَبوذ علمه فوق عقله»[٣].

كان ابن مجاهد حريصًا على التّزمّت، والأخذ بتقليد السَّلَف فيما قرأوا. قال عبد الواحد ابن أبي هاشم: «سأل رجل ابن مجاهد، لِمَ لايختار الشّيخ لنفسه حرفًا يحمل عليه؟ فقال: نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمّتنا، أحوج منّا إلى اختيار حرفٍ يقرأ به مَن بعدنا»[٤].

وهو الّذي أشار على الوزير ابن مُقْلة بإحضار ابن شَنَبُوذ[٥] وابن مِقْسم[٦] في مجلسين ومحاكمة كلّ واحدٍ منهما بملأٍ من الفقهاء، للضّرب على يد الاختيار رأسًا.

قال الدّكتور صُبْحيّ الصّالح: «وقد انعقد المجلسان بأمر شيخ القُرّاء ابن مجاهد ...[وذكر كما سيجيئ عنه في باب «أقسام القراءات»، ثمّ قال:]

١ـ يقال: هذّ الحديث يهذّه ـ بتشديد الذّال ـ أي قرأه سريعًا.

٢ـ السّوق كناية عن رواج الأمر. والعطشي: لقب ابن مجاهد، لأنّه ولد بحارّة سوق العطش في بغداد، فنُسب إليها.

٣ـ غاية النّهاية في طبقات القُرّاء ٢: ٥٤ـ٥٦.

٤ـ معرفة القُرّاء الكبار، للذّهبيّ ١: ٢١٧.

٥ـ محمّد بن أحمد بن أيّوب بن شَنَبوذ. راجع: غاية النّهاية ٢: ٥٢.

٦ـ محمّد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مِقْسَم. راجع: غاية النّهاية ٢: ١٢٣.

وكان اعتراض ابن شَنَبوذ لموقف ابن مجاهد هذا شديدًا حسبما ذكرنا بعض كلامه. وهكذا اعترض ابن مِقْسَم على سدّ باب الاختيار في القراءة، قال: «لمّا كان لخَلَف بن هِشام وأبي عُبَيد وابن سَعْدان،أن يختاروا، وكان ذلك مباحًا لهم غير منكر، كان لمن بعدهم أيضًا مباحًا»[1].

وهكذا جاهد ابن مجاهد قُصارى جهده في سدّ باب الاختيار في القراءة، وقد توفّق لذلك نسبيًّا، حيث وافقته الظُّروف القاسية الّتي كانت تمرّ بركْب الإسلام ذلك القرن المضطرب، بالشّغب والدّسائس وتفشّي الفساد في أرجاء البلاد. أمّا قضيّة حصر القراءات في السّبع المشهورة، فهو أيضًا من صنع ابن مجاهد، ويعود أكثر لَوْمه عليه.

قال الدّكتور صُبْحيّ الصّالح: « ويقع أكبر قسط من اللَّوْم في هذا الإيهام ...[وذكر كما سيجيئ عنه في باب « أقسام القراءات »، ثمّ قال:]

هذا.. وعبارة «القراءات السّبع»لم تكن معروفةً في الأمصار الإسلاميّة،حين بدأ العلماء يؤلّفون في القراءات، كأبي عُبَيد القاسم بن سَلّام، وأبي جعفر الطّبريّ، وأبي حاتم السِّجستانيّ، وغيرهم، فقد ذكروا في مؤلّفاتهم أضعاف تلك القراءات وإنّما بدأت هذه العبارة تشتهر على رأس المائة الرّابعة،من لدن «ابن مجاهد» ولم يكن متّسع الرّواية والرّحلة[2]، وتوهّم الكثير من عوامّ النّاس وغوغائهم أنّها هي المرادة من الأحرف السّبعة الّتي جاءت في الحديث النّبويّ.

ومن ثمّ هبّ الأئمّة النّقّاد في توجيه ملامتهم الحادّة إلى موقف ابن مجاهد هذا الموهم. الأمر الّذي حطّ من كرامة أئمّة آخرين هم أكبر شأنًا وأعظم قدرًا من هؤلاء السّبعة.

استنكارات لموقف ابن مجاهد

هذا الإمام ـ المُقرئ المفسّر ـ أبو العبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ يلوم ابن مجاهد في عبارة

---

١ ـ معرفة القُرّاء ١: ٢٤٩.

٢ ـ راجع: البرهان للزّركشيّ ١: ٣٢٧.

قاسية جدًّا، يقول: «لقد فعل مُسبِّع هذه السّبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامّة ... [و ذكر كما سيجيئ عن السّيوطيّ في باب «اختلاف القراءات»، وقال:]

وقال أبو بكر بن العربيّ: ليست هذه السّبعة متعيّنة للجواز، حتّى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشَيْبة والأعمش ونحوهم، فإنّ هؤلاء مثلهم أو فوقهم.

قال جلال الدّين السّيوطيّ: «وكذا قال غير واحد، منهم أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب وأبو العلاء الهَمْذانيّ وآخرون من أئمّة القُرّاء»[١].

وقال أثير الدّين أبو حيّان الأندَلُسيّ: ليس في كتاب ابن مجاهد ومَن تبعه، من القراءات المشهورة، إلّا النَّزر اليسير. فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر راويًا ـ ثمّ ساق أسماءهم ـ واقتصر في كتاب ابن مجاهد على اليزيديّ. واشتهر عن اليزيديّ عشرة أنفس، فكيف يقتصر على السُّوسيّ والدُّوريّ، وليس لهما مزيّة على غيرهما! لأنّ الجميع مشتركون في الضّبط والإتقان والاشتراك في الأخذ. قال: ولا أعرف لهذا سببًا إلّا ما قضى من نقص العلم ...[ثمّ ذكر قول ابن القِراب من كتابه: «الشّافي»، كما سيجيئ في باب «حجّيّة تواتر القراءات» عن ابن الجَزَريّ، وقال:]

وقال أبو الحسن عليّ بن محمّد السَّخاويّ ـ شيخ أبي شامة ـ: «لمّا كان العصر الرّابع سنة ثلاثمأة وما قاربها ...[و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وقال أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب: «وهذه القراءات كلّها جزء من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن... [و ذكر كما سيجيئ عنه في باب «أحرف السّبعة»، وقال:]

وقال الحافظ ابن الجَزَريّ: «بلغنا عن بعض من لا عِلْم له أنّ القراءات الصّحيحة هي الّتي عن هؤلاء السّبعة...[و ذكر كما سيجيئ عنه في باب «أحرف السّبعة»، وقال:]

قال جلال الدّين السّيوطيّ: وقد اشتدّ إنكار أئمّة هذا الشّأن على من ظنّ انحصار

---

١ ـ الإتقان ١: ٨٠.

القراءات المشهورة في مثل ما في «التّيسير» و«الشّاطبيّة». وآخر من صرّح بذلك هو الشّيخ تقي الدّين السُّبْكيّ... »[١].

تلك استنكارات الأئمّة موجّهة إلى ابن مجاهد، باعتباره أوّل من جمع القراءات في السّبع واقتصر عليها. أمّا وهل أثّرت تلكم الاستنكارات؟

أمّا العامّة فجروا على سيرتهم الأُولى منذ مطلع القرن الرّابع، مقتصرين على القُرّاء السّبعة في تقليدأعمى محض. وأمّا العلماء والمصنّفون الّذين جاؤوا بعد، فلم يستطيعوا الحِياد عن مجرى العامّة، فنسجوا على منوالهم القصير، وجروا معهم في مهبط المسيل.

فهذا أبو محمّد مكّيّ(م ٤٣٧) ـ أشدّ المشنِّعين على الحصر في السّبع ـ صنّف كتابه: «الكشف عن وجوه القراءات السّبع» فحسب. وهذا الإمام أبوعمرو عُثمان بن سعيد الدّانيّ (م ٤٤٤) ألّف كتابه: «التّيسير في القراءات السّبع». والإمام أبوعبد الله محمّد بن شُرَيح الإشبيليّ(م ٤٧٦) ألّف كتابه: «الكافي في السّبعة ورُواتهم». وكذا الإمام أبو حَفْص عمر بن القاسم الأنصاريّ الأنْدَلُسيّ صنّف كتابه: «المكرَّر فيما تواتر من القراءات السّبع وتحرّر».

والإمام أبو محمّد القاسم بن فَيّرة الشّاطبيّ(م ٥٩٠) نظّم قصيدته «الشّاطبيّة» المسمّاة بـ «حِرْز الأمانيّ ووجه التّهانيّ»، في قراءات السّبعة، وذكر لكلّ قارئ راويين، كما جرت عليه العامّة تقليدًا إلزاميًّا لابن مجاهد. وهكذا غيرهم من مؤلّفين وغيرها من مؤلّفات، جَروا و جَرَتْ على نفس المنوال في حصر محصور.

نعم؛ زاد بعض المتأخّرين ثلاثة تتميمًا للعشرة، وذكر لكلّ واحدٍ منهم راويَيْن أيضًا، تقليدًا لما فعله ابن مجاهد في السّبعة. من هؤلاء: شمس الدّين أبوالخير ابن الجَزَريّ، صنّف كتابه الكبير «النّشر في القراءات العشر». ثمّ «التّحبير في قراءات الأئمّة العشرة»، ونظّم قصيدةً على نفس النّمط، أسماها «طيبة النّشر في القراءات العشر». وجرى مجراه من جاء بعده، حتّى

١ ـ نفس المصدر.

العصر الأخير كالمهذّب في القراءات العشر، تأليف المعاصر محمد سالم مُحَيْسن.

واختار بعضهم من قارئي الشّواذّ أربعة، ليضيفوهم على العشرة، ليصبح عدد القُـرّاء المعتمدين حسب تقديرهم أربعة عشر. وجاء كتاب «إتحاف فُضَلاء البشر في قراءات الأربعة عشر» تأليف أحمد بن محمّد الدِّمياطيّ (ت ١١١٧) على هذا النّمط المبتدع.

أمّا نحن معاشر الإماميّة أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام فلا نملك دليلًا يسعنا في هذا الشّطط من الرّأي والاختيار غير المستند، سوى ما ثبتت لنا صحّته وفْق الشّروط الّتي تقدّمت، وهي قراءة واحدة، لأنّ القرآن واحد نزل من عند الواحد. والاختلاف إنّما جاء من قِبَل الرُّواة، أي القُـرّاء حسب اجتهاداتهم الخاصّة. ولا عبرة بهم ذاتيًّا، سوى الكشف عن القراءة الصّحيحة الّتي هي الأصل، وذلك إذا اتّفق القُرّاء عليها، أو كانت الأغلبيّة معها، مع توفّر باقي الشّروط.

(١: ٣٠٩-٣٢٢)

الفصل الحادي والعشرون

نصّ الآصفيّ (معاصر) في «دراسات في القرآن الكريم»

إقراء القرآن

امتاز القرآن الكريم عن غيره من كُتُب السّماويّة المقدّسة بخصائص هامّة، منها: إنّ غير القرآن من الكُتُب السّماويّة كان عند المُنزَل عليه، النّبيّ المرسل، و لم يكن في أيدي الأُمّة من عين المنزل شيء[1] غير أنّ النّبيّ كان يبلغهم ما فيه.

و أمّا القرآن، فكان يكتب و يحفظ، و يدرس كلّما ما نزل منه، و ربّما كان مَهْر المرأة في زواجها سورة أو سورتين يعلّمها زوجها إيّاها، لأنّ النّبيّ ﷺ كان يتلو الآيات على أصحابه آن نزولها، و يعيّن لهم موضع كلّ آية من سُوَرها، فيكتبها قوم و يحفظها الآخرون، و كانوا يتنافسون في حفظه و مدارسته، و يتفاضلون فيما بينهم على مقدار ما يحفظون منه ويهجرون لذّة النّوم إيثارًا للذّة تلاوته في آناء اللّيل.

و كان ﷺ قد عيّن جماعةً لكتابته، و جماعةً لتعليمه و إقراءه بقوله: «خذوا القرآن» من فلان و فلان، مصرّحًا بأسمائهم، على ما في بعض الأحاديث المتقدّمة، فقاموا بإقراءه في حياة

١ـ جاء في الإصحاح ٣٠ من سِفْر التّثنية آية ٩: أنّ موسى عليه السلام كتب التّوراة و وضعها في تابوت عهد الرّبّ، وسَلَّمها للكَهَنة بني لاوي حاملي تابوت، و أوصى شيوخ بني إسرائيل أن يخرجوها في كلّ سبع سنين ميعاد سنة الأبرار في عيد المظالّ ليقرأوها على الأُمّة، و جاء في الإصحاح ٨ من سِفْر الملوك الأوّل الآية ٨: أنّ سُلَيمان عليه السلام فتح التّابوت، و لم يجد فيه إلّا لوحا الحَجَر اللّذان وضعهما موسى عليه السلام فيه في حوريب.

النّبيّ ﷺ، و بعد وفاته، واشتهر بإقراءه سبعة منهم: عليّ بن أبي طالب عليه السلام، و عُثمان، و أُبيّ بن كعب، و زيدبن ثابت، و ابن مسعود، و أبوالدّرداء، و أبوموسى الأشعريّ على ما حُكي عن «طبقات» الحافظ أبي عبدالله الذّهبيّ.

و قد قرأ عليهم جمع من الصّحابة و أخذ عنهم و عن غيرهم أيضًا خلق من التّابعين، و تفرّقوا في البلاد الإسلاميّة، و قاموا بإقراء الأُمّة ...[**ثمّ ذكر أسماء هؤلاء القُرّاء، كما تقدّم عن أبي عُبَيد، وقال:**]

و قرأ على هؤلاء خلق كثير، و قاموا مقامهم ثمّ تجرّد منهم قوم للقراءة، و اشتدّت بها عنايتهم، و اجتهدوا في تحسينها و تجويدها حتّى صاروا أئمّة في الأمصار الخمسة، يُقتدى بهم، و يشدّ إليهم الرِّحال للقراءة عليهم، و اشتهر من هؤلاء عشرة، و من العشرة سبعة، و هم أصحاب القراءات السّبع، و إليك أسماء الكلّ مع تعيين كلّ الأئمّة العشرة و السّبعة من بينهم و ذكر المشهور من رُواتهم ...[**ثمّ ذكر أسماء القُرّاء السّبعة، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ**].

(٢٣٤-٢٣٦)

الفصل الثّاني والعشرون

نصّ مَنّاع القَطّان (معاصر) في « مباحث في علوم القرآن»

[القراءات و القُرّاء]

القراءات : جمع قراءة ، مصدر قرأ في اللّغة ، و لكنّها في الاصطلاح العلميّ : مذهب من مذاهب النّطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمّة القُرّاء مذهبًا يخالف غيره .

و هي ثابتة بأسانيدها إلى رسول الله ﷺ ، و يرجع عهد القُرّاء الّذين أقاموا النّاس على طرائقهم في التّلاوة إلى عهد الصّحابة ، فقد اشتهر بالإقراء منهم : أُبيّ ، و عليّ و زيد بن ثابت ، و ابن مسعود ، و أبوموسى الأشعريّ ، و غيرهم ، و عنهم أخذ كثير من الصّحابة و التّابعين في الأمصار . و كلّهم يُسْنَد إلى رسول الله ﷺ .

و قد ذكر الذّهبيّ في «طبقات القُرّاء» : أنّ المشتهرين بإقراء القرآن من الصّحابة سبعة : عُثمان ، و عليّ ، وأُبيّ ، و زيد بن ثابت ، و أبوالدَّرداء ، و أبوموسى الأشعريّ ، قال : و قد قرأ على أُبيّ جماعة من الصّحابة ، منهم : أبوهُرَيرة ، و ابن عبّاس ، و عبدالله بن السّائب ، و أخذ ابن عبّاس عن زيد أيضًا .

و أخذ عن هؤلاء الصّحابة خلق كثير من التّابعين في كلّ مصرٍ من الأمصار ...[ثمّ ذكر أسماءهم نقلًا عن أبي عُبَيد ، كما تقدّم عنه ، وقال :] .

و في عهد التّابعين على رأس المائة الأُولى تجرّد قوم و اعتنوا بضبط القراءة عنايةً تامّةً ، حين دعتِ الحاجة إلى ذلك ، و جعلوها علمًا كما فعلوا بعلوم الشّريعة الأُخرى ، و صاروا

أئمّة يُقتدى بهم و يُرْحل إليهم، و اشتهر منهم و من الطّبقة الّتي تَلَتهم الأئمّة السّبعة الّذين تنسب إليهم القراءات إلى اليوم...[**ثمّ ذكر أسماء القُرّاء المشهورين بالأمصار كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ و السّيوطيّ، وقال:**]

و القراءات غير الأحرف السّبعة ـ على أصحّ الآراء ـ وإن أوهم التّوافق العدديّ الوحدة بينهما، لأنّ القراءات مذاهب أئمّة، و هي باقية إجماعًا يقرأ بها النّاس، و مُنشئوها اختلاف في اللّهجات و كيفيّة النّطق و طُرُق الأداء من تفخيم و ترقيق، و إمالةٍ، و إدغام، و إظهار، و إشباع، و مدٍّ، و قَصْر، و تشديدٍ، و تخفيفٍ...إلخ، و جميعها في حرفٍ واحدٍ هو حرف قريش.

أمّا الأحرف السّبعة فهي بخلاف ذلك على نحو ما سبق لك، و قد انتهى الأمر بها إلى ما كانت عليه العَرْضة الأخيرة حين اتّسعت الفتوحات، و لم يعدّ للاختلاف في الأحرف وجه خشية الفتنة و الفساد، فحمل الصّحابة النّاس في عهد عُثمان على حرفٍ واحدٍ هو حرف قريش، و كتبوا به المصاحف كما تقدّم.

كثرة القُرّاء و السّبب في الاقتصار على السّبعة

قراءات أولئك السّبع هي المتّفق عليها، و قد اختار العلماء من أئمّة القراءة غيرهم ثلاثة صحّت قراءتهم و تواترت، و هم: أبوجعفر يزيد بن القَعْقاع المدنيّ، و يعقوب بن إسحاق الحَضْرميّ، و خَلَف بن هِشام. و هؤلاء و أولئك هم أصحاب القراءات العشر، و ما عداها فشاذّ، كقراءة: اليزيديّ، و الحسن، و الأعمش، و ابن جُبَير، و غيرهم. و لاتخلو إحدى القراءات العشر حتّى السّبع المشهورة من شواذّ، فإنّ فيها من ذلك أشياء، و اختيار القُرّاء السّبع إنّما هو للعلماء المتأخّرين في المائة الثّالثة، وإلّا فقد كان الأئمّة الموثوق بعلمهم كثيرين، وكان النّاس على رأس المائتين بالبَصْرة على قراءة ابن عامر، و بمكّة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، وكان هؤلاء هم السّبعة. فلمّا كان على رأس المائة الثّالثة، أثبت أبوبكر بن مجاهد اسم الكسائيّ، وحذف منهم اسم يعقوب...[**ثمّ ذكر أوّل مَن صنّف**

في القراءات نقلًا عن ابن الجَزَريّ و السّيوطيّ، كما تقدّم عنهما، وقال:]

و السّبب في الاقتصار على السّبعة مع أنّه في أئمّة القُرّاء مَن هو أجلّ منهم قدرًا ... [كما تقدّم عن الرّافعيّ، ثمّ قال:]

و قد أسهم المؤلّفون في القراءات في الاقتصار على عدد معيّن، لأنّهم إذ يؤلّفون مقتصرين على عدد مخصوص من أئمّة القُرّاء يكون ذلك من دواعي شهرتهم و إن كان غيرهم أجلّ منهم قَدْرًا، فيتوهّم النّاس بعد أنّ هؤلاء الّذين اقتصر التّأليف على قراءاتهم هم الأئمّة المعتبرون في القراءات.

و قد صنّف ابن جَبْر المكّيّ كتابًا في القراءات، فاقتصر على خمسة، اختار من كلّ مصر إمامًا، و إنّما اقتصر على ذلك، لأنّ المصاحف الّتي أرسلها عُثمان كانت خمسةً إلى هذه الأمصار. و يقال: إنّه وجّه سبعة، هذه الخمسة و مُصْحَفًا إلى اليمن و مُصْحَفًا إلى البحرين. لكن لمّا لم يسمع لهذين المُصْحَفين خبر، و أراد ابن مجاهد و غيره مراعاة عدد المصاحف استبدلوا من مُصْحَف البحرين و مُصْحَف اليمن قارئين كمل بهما العدد، و لذا قال العلماء: إنّ التّمسّك بقراءة سبعة من القُرّاء دون غيرهم ليس فيه أثر و سُنّة. و إنّما هو مِنْ جمع بعض المتأخّرين فانتشر، فلو أنّ ابن مجاهد مثلًا كتب عن غير هؤلاء السّبعة بالإضافة إليهم لاشتهروا ...[ثمّ ذكر قول ابن العربيّ و أبي حيّان، كما تقدّم عن الشّيخ معرفة].

(١٥١_١٤٧)

الفصل الثّالث والعشرون

نصّ الرّاجحيّ (معاصر) في «اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة»

القراءات نشأتها وتطوّرها

في بحث مثل هذا البحث يتّخذ من القراءات القرآنيّة مصدرًا لدراسة اللّهجات العربيّة، نرى أن نعرض لحياة هذا المصدر، متى نشأت القراءة، ولماذا اختلفت القراءات، وكيف استقرّت علمًا ثابت الأُصول، وما هي هذه الشّواذّ ولماذا كانت كذلك؟

ودون أن نخوض كثيرًا في مسائل فرعيّة، نقول: إنّ رسول الله ﷺ كان ـ باعتبار متلقّي الوحي ـ أوّل قارئ للقرآن، بل إنّه كان يعجّل بقراءته حين تلقّيه حتّى نزلت: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ القيامة/١٦. ومنذ البداية اتّخذ النّصّ القرآنيّ ـ بقراءة الرّسول ـ سَمْتَه نحو الوثائق، فهو صلوات الله عليه كان يعود إلى جبرئيل يدارسه القرآن ويعرضه عليه كلّ عام مرّةً حتّى وفاته، فعرضه عليه مرّتين، «قال ابن عبّاس: كان رسول الله ﷺ أجود النّاس، وكان أجود مايكون في رمضان حين يلقاه جبرئيل في كلّ ليلة من رمضان، فيدارسه القرآن، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الرّيح المرسلة»[١].

وفي خبر فاطمة: «أسَرَّ إليّ النّبيّ ﷺ أنّ جبرئيل كان يعارضني بالقرآن كلّ سنة، وأنّه

---

١ ـ فتح الباري ١: ٢٦.

عارضني العام مرّتين و لا أراه إلّاحضور أجَلي » [١].

و على هذا المنهج من توثيق النّصّ ـ خلال التّلقّي و العَرْض ـ سار رسول الله ﷺ مع صحابته يقرأ عليهم ، و يقرأون عليه، «قال أنس : قال النّبيّ ﷺ لأُبيّ : إنّ الله تبارك و تعالى أمرني أن أقرأ عليك ، قال : الله سمّاني لك ؟ قال : الله سمّاك لي ، قال : فجعل أُبيّ يبكي » [٢]...

[ثمّ ذكر قول ابن مسعود ، كما تقدّم عن الزّنجانيّ ، وقال :]

لكنّ مع هذا المنهج الدّقيق في توثيق النّصّ ، اختلف الصّحابة في قراءة القرآن ، و الرّسول بين ظهرانيهم ، و الأخبار في ذلك كثيرة ، و أقرّ الرّسول اختلافهم ، و كان الحديث الّذي يبلغ مرتبة التّواتر : «إنّ هذا القرآن أُنْزِل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسّر منها » [٣].

و مهما يختلف شُرّاح هذا الحديث ، و مهما يكثر من حوله الجدل و تتعدّد أوجه القول على ما نعرفه في مصادره ، فإنّ الجانب الّذي يهمّنا هنا هو أنّنا نرجّح أنّ الحديث لم يقل إلّا بعد الهجرة ، يؤكّد ذلك أنّ بعض الطُّرق الّتي رُوي بها الحديث تذكر أنّ الرّسول كان «عند أحجار المراء بالمدينة» [٤] ، أو «عند أضاة بني غِفار» [٥] ؛ و هما موضعان بالمدينة ، و أنّ اختلاف الصّحابة في القراءة كان يحدث في المسجد ... **[ثمّ ذكر اختلاف القراءات كما سيجيئ عنه في بابه تفصيلاً ، وقال:]**

و على هذا الأساس سارت الحال مع القراءات ، اختلف الصّحابة أوّل الأمر في القراءة أيّام الرّسول ﷺ على ما عرفنا من أسباب ، و خرجوا مع الفتوح يقرأون النّاس ، فتختلف قراءاتهم ، و كانت المصاحف العُثمانيّة المجموعة على حرفٍ و بعد إحراق ما عداها من

---

١ ـ نفس المصدر ٩ : ٣٥ ، و البرهان ١ : ٢٣٢ .

٢ ـ الطّبقات الكبرى ٣ : ٦٠ .

٣ ـ فتح الباري ٩ : ٢١ ، و نقل ابن الجَزَريّ أنّ أباعُبَيد القاسم بن سَلّام نصّ على تواتره . النّشر ١ : ٢١ .

٤ ـ تفسير الطّبريّ ١ : ٣٥ . و هو موضع بالمدينة . النّهاية لابن الأثير ١ : ٢٠٣ .

٥ ـ تفسير الطّبريّ ١ : ٣٩ ـ ٤٦ ؛ معجم ما استعجم : ١٦٤ .

مصاحف محتملة لكثير من هذا الاختلاف، فكَثُر القُرّاء الأئمّة، و تعدّدت القراءات المأخوذة عنهم، و يبدو أنّ «القراءات السّبع» لم تكن قد اشتهرت في الوقت الّذي بدأ العلماء فيه يُؤلّفون في القراءات كأبي عُبيد القاسم بن سَلّام، و أبي حاتم السِّجستانيّ، و أبي جعفر الطّبريّ، و إسماعيل بن إسحاق القاضي، فقد ذكروا في كتبهم أضعاف تلك القراءات، ثمّ جاء وقت بدأ النّاس فيه يقبلون على قراءات بعض الأئمّة دون بعض، و بدأت تظهر عبارة «القراءات السّبع» على رأس المائتين لسبعة من القُرّاء اشتهروا بالثّقة و الأمانة و الضّبط وملازمة القراءة... [ثمّ ذكر أسماء القُرّاء السّبعة كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ و السّيوطيّ، وقال:]

و تستمرّ شهرة هؤلاء الأئمّة حتّى يأتي أبوبكر بن مُجاهد على رأس الثّلاثمائة للهجرة، فيسبّع السّبع و يشذّذ ما عداها، و لكنّه يحذف اسم يعقوب قارئ البَصْرة و يثبت مكانه عليّ ابن حمزة الكسائيّ إمام أهل الكوفة، فيكون بذلك للكوفة ثلاثة قُرّاء، و لكلّ من مكّة و المدينة و البَصْرة و الشّام قارئ واحد.

و اشتهرت إلى هذه السّبع قراءات أُخرى تمّت بها عشرًا و هي قراءة يعقوب الّذي سبقت الإشارة إليه و قراءة خَلَف بن هِشام الّذي قرأ على سُلَيم بن عيسى عن حمزة بن حبيب الزّيّات، و قراءة يزيدبن القَعْقاع المشهور بأبي جعفر. (٦٧-٧٥)

الفصل الرّابع والعشرون

نصّ القَدُّوريّ الحَمَد (معاصر) في «محاضرات في علوم القرآن»

أصل القراءات القرآنيّة

القراءات القرآنيّة من أهمّ علوم القرآن، صَرَفَ إليها العلماء كثيرًا من عنايتهم وجهودهم من لدن عصر الصّحابة، رضوان الله عليهم، إلى عصرنا هذا، روايةً وتعليقًا وتأليفًا، وموضوع القراءات شديد الصّلة بنصّ القرآن الكريم، لأنّه يُعْنَى بكيفيّة النّطق بألفاظ القرآن، وتحقيق الرّوايات المنقولة في ذلك عن أئمّة القراءة.

وقد صار كثير من مباحث هذا العلم أقرب إلى دائرة البحث التّاريخيّ بعد أن انتشرت في معظم بلدان العالم الإسلاميّ قراءة واحدة من القراءات القديمة المشهورة، وهي قراءة عاصم ابن أبي النَّجُود الكوفيّ، المتوفّى سنة ١٢٧ هـ، الّتي تُضْبَط عليها أكثر المصاحف المطبوعة في عصرنا، وزالت القراءات الأُخرى من ميادين التّلاوة والتّعبّد بقراءة القرآن، إلى ميادين البحث والدّراسة والرّواية في دُور العلم ومعاهد الإقراء. وهناك سببان، في الأقلّ، يحملان الدّارس على النّظر في موضوع القراءات والبحث في أصلها:

الأوّل ـ انتشار التّسجيل الصّوتيّ لقراءاتٍ قرآنيّةٍ غير قراءة عاصم، يعجز كثير من النّاس في زماننا عن فهم حقيقتها ومعرفة أصلها، فتكون لذلك موضع تساؤل وتشويش لا يُزيلُهُ إلّا الوقوف على تاريخ هذا الموضوع وتفصيلاته.

والثّاني ـ إنّ علم القراءات من أكثر علوم القرآن الكريم بحثًا وتأليفًا، ولا بدّ لدارس علوم

القرآن من الوقوف على المعالم البارزة لهذا العلم الّذي يتعلّق بضبط النّصّ القرآنيّ والمحافظة عليه.

أوّلًا ـ سبب تعدّد القراءات وحديث الأحرف السّبعة

والحديث عن أصل القراءات القرآنيّة يستدعي بحث قضيّتين: الأُولى: تحديد مصدر القراءات، والثّاني: تحديد السّبب الّذي أدّى إلى ظهورها، ومناقشة هاتين القضيّتين مرتبط بالظّروف الّتي ظهرت فيها الدّعوة الإسلاميّة، وطبيعة المجتمع العربيّ في تلك الحُقْبة، وما كان بين أجزائه من تباين لغويّ ظاهر، لأنّ قراءة القرآن هي في جانب منها نشاط لغويّ، ومن جانب آخر هي نشاط فكريّ ينعكس على سلوك الفرد والجماعة.

كان العرب في جزيرتهم قبائل وجماعات، تفصل بين قبيلة وأُخرى فواصل طبيعيّة أوعوامل نفسيّة، فالجزيرة بطبيعة أرضها ومناخها تفرض على النّاس نوعًا من العُزْلة والتّنقّل المستمرّ وراء مساقط المياه ومنابت الكَلَأ، ولم يكن هناك سلطان سياسيّ يشمل تلك القبائل والجماعات، بل إنّ المنازعات كثيرًا ما كانت تزيدها تشتّتًا وعزلةً، ومن ثَمّ فإنّ عوامل الافتراق كانت أكثر فاعليّة في المجتمع العربيّ قبل الإسلام من عوامل التّقارب والتّوحّد، وقد انعكس ذلك على الوضع اللّغويّ الّذي كان يتميّز بتعدّد اللّهجات و تباين صُوَر النّطق للعربيّة لاسيّما في وقت كانت تسود فيه الأُمّيّة، و يصعب التّنقّل و الامتزاج، ما عدا فُرَصًا محدودة يلتقي فيها أفراد معدودون في مواسم الحجّ و التّجارة لأيّام معدودة ثمّ يمضي كلّ واحد منهم لينخرط في حياة قبيلته أو بلدته ...[ثمّ ذكر قول في الأحرف السّبعة و اتّجاهيْن في تفسيرها، وقال:]

فأصل القراءات القرآنيّة يرجع ـ إذن ـ إلى رخصة الأحرف السّبعة الّتي يسّر الله تعالى بها على الصّحابة في قراءاتهم للقرآن، فكلّ القراءات القرآنيّة تُرجع إلى قراءات الصّحابة، وكان رسول الله ﷺ قد علّم الصّحابة القرآن، وسمع منهم قراءتهم وأقرّهم اختلافهم في النّطق، كما

جاء في عدد من روايات حديث الأحرف السّبعة، وكما ورد في رواية أبي العالية الرِّياحيّ (رفيع بن مِهْران ت ٩٢ هـ) الّتي نقلها الطّبريّ، وقال فيها: «قرأ على رسول الله ﷺ من كلّ خمس رجلٌ، فاختلفوا في اللّغة، فرضي قراءاتهم كلّهم»[١]. ورُوي عن مُعاذ بن جَبَل أنّه قال: عرضنًا على رسول الله ﷺ فلم يَعِبْ أحدًا منّا[٢]. وكان ﷺ يقول للصّحابة: «اقرؤوا كما عُلِّمتم» وينهاهم عن الجدال في القرآن وقراءته[٣].

نشأة مدارس القراءة

أوّلًا ـ قراءة القرآن في عصر النّبوّة:

إنّ هدف النّبوّات والرّسالات هو هداية النّاس وتعليمهم، وكان رسول الله ﷺ خاتم النّبيّين، ورسالته خاتمة الرّسالات الإلهيّة، وكان إيصال هذه الرّسالة إلى النّاس يستلزم التّبليغ والتّعليم، وقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِى الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ...﴾[٤]، وقال سبحانه: ﴿اُتْلُ مَا اُوحِىَ اِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ﴾[٥]، وقال عزّ مِن قائل: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَاَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾[٦]. وقال رسول الله ﷺ: «إنّما بُعثتُ معلّمًا»[٧]. فكان رسول الله ﷺ معلّم هذه الأُمّة الأوّل، علّمها القرآن وتلاوته، وبيّن لها الأحكام والسُّنَن والآداب. وكانت قراءة القرآن أوّل شيء يأمر به رسول الله ﷺ كلّ مَن يدخل في الإسلام.

١ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١: ١٩، ويُنْظَر: المرشد الوجيز: ١٣٠.

٢ـ عَلَم الدّين السَّخاويّ، الوسيلة: ١١٩.

٣ـ ينظر: جامع البيان ١: ١٢، و المرشد الوجيز: ٨٤ـ ٨٥.

٤ـ الجمعة / ٢.

٥ـ العنكبوت / ٤٥.

٦ـ الإسراء / ١٠٦.

٧ـ سُنَن ابن ماجة ١: ٨٣.

قال علم الدّين السَّخاويّ: كان ﷺ إذا أسلم الرّجل يأمره بقراءة القرآن قبل كلّ شيء[١].

وكان يتولّى تعليم أصحابه ما يُنْزَل عليه من الوحي، ويتدارس معهم ما نزل من القرآن، ويعلّم مَن يدخل في الدّين القرآنَ والفرائض، وكانت البيوت في أوّل عهد الدّعوة أماكن للتّعليم، وكانت دار الأرقم بن أبي الأرقم المخزوميّ في مكّة مركزًا للدّعوة وتعليم الصّحابة القرآن[٢].

وازدادت الحاجة إلى تعليم القرآن بانتشار الإسلام وصار رسول الله ﷺ لا يجد ما يكفي من الوقت لتعليم كلّ مَن يدخل في الدّين، لاسيّما أهل القُرى والبوادي خارج المدينة المنوّرة، فكان يَكِل تعليمَ القرآن إلى عدد من أصحابه الّذين تميّزوا بحفظ القرآن وضبط قراءته، وكان يرسل المعلّمين إلى مَن نأىٰ عنه من المسلمين، فكان رسول الله ﷺ إذا دخل رجل في الإسلام قال: «فَقِّهوا أخاكم في دينه، وأقرئوه وعلّموه القرآن»[٣]. وقال عُبادة بن الصّامت، وكان أحد علماء الصّحابة بالقرآن: «كان رسول الله ﷺ يُشْغَل، فإذا قدم رجلٌ مهاجرٌ على رسول الله ﷺ دفعه إلى رجل منّا يعلّمه القرآن، فدفع إليّ رسول الله ﷺ رجلًا، وكان معي في البيت، أُعَشّيه عشاء أهل البيت، فكنت أُقرئه القرآن»[٤].

وكان أُبيّ بن كعب أحد فقهاء الصّحابة وأقرأهم لكتاب الله، رُوي عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «أقرأ أُمّتي أُبيٌّ»[٥]. فلمّا قدمت وفود العرب إلى المدينة بعد فتح مكّة، كان أُبيّ بن كعب يُعلّمهم القرآن، وممّن ذكرت الرّوايات أنّهم تعلّموا القرآن من أُبيّ وَفْد أهل البحرين، ووَفْد بني

١ـ الوسيلة: ١١٩.

٢ـ ينظر: ابن عبدالبرّ، الاستيعاب ١: ١٣١.

٣ـ تاريخ الطّبريّ ٢: ٤٧٤.

٤ـ السّاعاتيّ، الفتح الرّبّانيّ ١٨: ٩، وقال: أخرجه أبو داود في سُنَنه، وابن ماجة، والحاكم في المستدرك، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقرّه الذّهبيّ.

٥ـ ينظر: الطّبقات الكُبرىٰ ٢: ٣٤١، و الاستيعاب ١: ٦٦.

حنيفة، ووَفْد قبيلة غامد[١].

أمّا المعلّمون الّذين بعث بهم رسول الله ﷺ لتعليم القرآن، فكان أوّلهم مُصْعب بن عُمَير الّذي بعثه رسول الله ﷺ إلى المدينة قبل الهجرة بعد العَقَبة الثّانية، يُقرئهم القرآن ويفقّههم في الدّين، وكان يُدْعى القارئ أو المقرئ[٢].

وكان مُعاذ بن جَبَل الأنصاريّ أحد فقهاء الصّحابة وعُلمائهم بالقرآن، وقد ذكر ابن سعد: أنّ رسول الله ﷺ خَلَّف مُعاذ بن جبل بمكّة بعد الفتح حين توجّه إلى الطّائف، يُفقّه أهل مكّة ويُقرئهم القرآن[٣]. وبعد دخول أهل اليمن في الإسلام بعثه رسول الله ﷺ إلى هناك، يعلّم القرآن وشرائع الإسلام، كما بعث إلى بعض أنحاء اليمن الأُخرى أبا موسى الأشعريّ للغاية ذاتها[٤].

وبذلك اشتهر عدد من الصّحابة في عصر النّبوّة بحفظ القرآن وإجادة قراءته، وكان رسول الله ﷺ يحثّ الصّحابة على تعلّم القرآن منهم، حيث قال: «خُذُوا القرآن من أربعة: مِن عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حُذَيفة، ومُعاذ بن جَبَل، وأُبيّ بن كعب». وقد ظلّ عدد منهم يؤدّي دَوْر معلّم القرآن بعد عهد النّبوّة.

ثانيًا ـ قراءة القرآن في عصر الخلافة الرّاشدة:

إنّ تعليم قراءة القرآن للمسلمين كان قد استأثر باهتمام كبير من لدن رسول الله ﷺ كما استأثر باهتمام الخلفاء الرّاشدين من بعده، ويحدّثنا التّاريخ عن وقائع كثيرة تعكس جانبًا من ذلك الاهتمام، وقد مرّ الحديث عن جمع القرآن في الصُّحُف بعد أن استمرّ القتل بقُرّاء القرآن في معركة اليمامة في خلافة الصِّدّيق رضي الله عنه.

---

١ ـ ينظر: الطّبقات الكبرى ١: ٣٣٦ و ٣٤٥، و ٥: ٥٥٧.

٢ ـ ينظر: ابن هِشام، السّيرة النّبويّة ١: ٤٣٤، وصحيح البخاريّ (فتح الباري) ٨: ٦٩٩، والاستيعاب ٤: ١٤٧٣.

٣ ـ الطّبقات الكبرى ٢: ٣٤٨، والخُزاعيّ، تخريج الدّلالات السّمعيّة: ٨١.

٤ ـ الطّبقات الكبرى ٣: ٥٨٥ و ٤: ١٠٨، والاستيعاب ٣: ١٤٠٣.

و في خلافة عمر بن الخطّاب تضاعفت الحاجة إلى تعليم القرآن الكريم، بعد حركة الفتوح الواسعة، وكان عمر رضي الله عنه قد عمل على تحقيق متطلّبات المسلمين في الأمصار الجديدة، حيث جعل من وُلاة الأمصار معلّمين للنّاس، فقال في إحدى خُطَبه: «اللّهمّ إنّي أُشهدُك على أُمراء الأمصار أنّي إنّما بعثتُهم ليعلّموا النّاس دينهم وسنّة نبيِّهم»[١]. وكان قد أرسل أباموسى الأشعريّ واليًا على البَصْرة[٢]، فكان يعلّم النّاس هناك القرآن[٣].

وبعث عمر إلى الكوفة عبدَ الله بن مسعود مع عَمّار بن ياسر، وكتب إليهم: «إنّي قد بَعَثْتُ إليكم بعمّار بن ياسر أميرًا، وعبد الله بن مسعود معلّمًا ووزيرًا، وهما من النُّجَباء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل بدر، فاقْتدوا بهما، واسمعوا من قولهما، وقد آثرتكم بعبد الله بن مسعود على نفسي»[٤].

فكان عبدالله بن مسعود يُعلِّم القرآن في المسجد، قال تلميذه مَسروق بن الأجدع: «كان عبدالله يُقرئنا في المسجد، ثمّ نجلس بعده نثبّت النّاس»[٥]. وقال ابن مُجاهد: «وأمّا أهل الكوفة فكان الغالب على المتقدّمين من أهلها قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، لأنّه الّذي بعث به إليهم عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، ليعلّمهم»[٦].

وكان وُلاة الأمصار قد أوْلَوْا هذا الأمر اهتمامهم، فبعد فتح بلاد الشّام كتب يزيد بن أبي سفيان والي الشّام رسالةً إلى عمر بن الخطّاب جاء فيها: إنّ أهل الشّام قد كثروا ومَلَؤُوا المدائن، واحتاجوا من يعلّمهم القرآن ويفقّههم، فأعنّي يا أمير المؤمنين برجالٍ يعلّمونهم، فدعا

١ـ تاريخ الطّبريّ ٤: ٢٠٤.

٢ ـ الاستيعاب ٤: ١٧٦٣.

٣ ـ الطّبقات الكبرى ٢: ٣٤٥.

٤ـ نفس المصدر ٦: ٧، والاستيعاب ٣: ٩٩٢.

٥ ـ كتاب السّبعة: ٦٨، غاية النّهاية ١: ٤٥٩.

٦ ـ كتاب السّبعة: ٦٦.

عمر أولئك الخمسة (مُعاذ بن جبل، وعُبادة بن الصّامت، وأُبيّ بن كعب، وأبو الدَّرداء، وأبو أيّوب)، فقال لهم: إنّ إخوانكم من أهل الشّام قد استعانوني بمن يعلّمهم القرآن ويفقّههم في الدّين، فأعينوني، رحمكم الله، بثلاثة منكم، إن أجبتم فاستهمّوا، وان انتدب ثلاثة منكم فليخرجوا، فقالوا: ما كنّا لنتساهم، هذا شيخ كبير لأبي أيّوب، وأمّا هذا فسقيم لأُبيّ بن كعب، فخرج مُعاذ وعُبادة وأبو الدَّرداء، فقال عمر: ابدؤوا بحِمْص فإنّكم ستجدون النّاس على وجوهٍ مختلفةٍ، منهم من يَلْقَن، فإذا رأيتم ذلك فوجِّهوا إليه طائفة من النّاس، فإذا رضيتم منهم فلْيُقِمْ بها واحد، وليَخْرُجْ واحدٌ إلى دمشق والآخر إلى فلسطين. وقدموا حِمْص فكانوا بها حتّى إذا رَضُوا من النّاس أقام بها عبادة، وخرج أبو الدَّرداء إلى دمشق، ومُعاذ إلى فلسطين، وأمّا مُعاذ فمات عام طاعون عَمْواس (سنة ١٨هـ)، وأمّا عُبادة فصار بعد إلى فلسطين فمات بها (سنة ٣٤هـ)، وأمّا أبو الدّرداء فلم يزل بدِمَشق حتّى مات (سنة ٣٢هـ)[١].

وفي خلافة عُثمان رضي الله عنه، تمّ نَسْخ المصاحف وإرسالها إلى الأمصار، فتوحّدت المصاحف الّتي يقرأ فيها المسلمون جميعًا، ورافق إرسال المصاحف تعيين معلّمين للقراءة في تلك المصاحف، وقد روى الجَعْبري أنّ عُثمان أمر زيد بن ثابت (ت ٤٥ هـ) أن يقرأ في المُصْحَف المدنيّ، وبعث عبدالله بن السّائب (ت في حدود ٧٠هـ) مع المُصْحَف المكّيّ، والمغيرة بن أبي شِهاب (ت ٩١هـ) مع المُصْحَف الشّاميّ، وأبا عبدالرّحمان (ت ٧٣هـ) مع المُصْحَف الكوفيّ، وعامر بن عبد قيس (ت ٥٥ هـ) مع المُصْحَف البَصْريّ[٢].

وكانت جهود الصّحابة الأوائل الّذين تصدّوا لتعليم القرآن، وجهود من سار على نهجهم من الصّحابة والتّابعين، قد حقّقت أكبر حَمَلة عرفتها البشريّة لتعليم القراءة، فصار يلهج بالقرآن ملايين النّاس آناء اللّيل وأطراف النّهار، وكانت تلك الجهود قد أرست أُسُس مدارس القراءة

---

١ ـ الطّبقات الكبرى ٢: ٣٥٦؛ والذّهبيّ، سير أعلام النُّبلاء ٢: ٢٤٨.

٢ ـ جميلة أرباب المراصد: ٦٧ ظ؛ و ينظر: المارغنيّ، دليل الحيران: ١٧.

في الأمصار الإسلاميّة، خاصّة المُدُن الخمس الكبيرة: مكّة والمدينة والكوفة والبَصْرة والشّام (دِمَشق)، حيث واصل تلامذة الصّحابة من التّابعين ومَن جاء بعدهم مِن تابعي التّابعين عملهم في تعليم قراءة القرآن الكريم.

ثالثًا ـ بروز ملامح مدارس القراءة:

وبرزت في عصر الصّحابة والتّابعين بصورةٍ واضحةٍ معالم مدارس الإقراء في الأمصار الإسلاميّة، وترسّخت آداب تعلّم القرآن وقراءته، وقد كانت ظروف الدّعوة في عصر النّبوّة تقتضي السّرعة في الحركة واستغلال كلّ الإمكانات، فكان علماء الصّحابة يعلّمون في البيوت إضافةً إلى المسجد، وكان الواحد يتنقّل من بلدٍ إلى آخر كما فعل مُعاذ بن جَبَل حيث خرج من المدينة، وعلّم في مكّة، وذهب إلى اليمن، ثمّ رجع إلى المدينة ليخرج بعدها إلى الشّام.

لكنّ تعليم القراءة بعد عصر النّبوّة صار يأخذ شكل التّعليم المنظّم، في المكان والطّريقة، وصار المعلّمون أكثر استقرارًا، على نحو يجعل من كلّ واحد منهم مدرسة لها تميّزها وأثرها بعد ذلك في رواية القراءات وتعليمها. فكان أبو الدَّرداء، قاضي دمشق وسيّد القُرّاء فيها، يجعل النّاس حين يجتمعون عليه بعد صلاة الغداة للقراءة عشرةً عشرةً، وعلى كلّ عشرة عريفٌ أو مُلْقِنٌ، حتّى بلغ الّذين يقرأون القرآن عنده أزيد من ألف رجل، وهو يقف في المحراب يرمقهم ببصره، وقد يطوف عليهم قائمًا، فإذا أحكم الرّجل منهم تحوّل إلى أبي الدّرداء يعرض عليه، وكان عبد الله بن عامر عريفًا على عشرة، فلمّا مات أبو الدّرداء خلّفه ابن عامر[١]. وكان أبو الدَّرداء هو الّذي سَنّ الحَلَق للقراءة[٢].

وكان أبو موسى الأشعريّ يعلّم النّاس القرآن في مسجد البَصْرة وكان يجلسون إليه حَلَقًا

---

١ ـ جمال القُرّاء ٢: ٤٥٤.

٢ ـ سير أعلام النُّبلاء ٢: ٢٤٩، والحَلَق بفتحتين، أو بكسر وفتح، جمع حَلْقة.

حَلَقًا[١]، وكان يعلّم القرآن خمس آيات خمس آيات[٢].

وجاء أبو عبد الرّحمان السُّلَميّ إلى الكوفة مع المـُصْحَف الّذي أرسله عُثمان إلى أهلـها، فجلس في المسجد الأعظم فيها لتعليم النّاس القرآن، ولم يزل يُقرئ بها أربعين سـنة[٣]. فكـان يُقرئهم عشرين آيةً بالغداة وعشرين آيةً بالعشيّ، ويخبرهم بموضع العشور والخموس، وكان يقرأ خمس آيات خمس آيات[٤].

وكان أبو عبد الرّحمان يبدأ بأهل السُّوق لئلّايحتبسوا عن معايشهم[٥]، واقتدى به عاصـم في ذلك[٦]. ولكنّ حمزة كان يقدّم الفقهاء من طلبة العلم[٧].

ولا شكّ في أنّ عدد الّذين قرأوا القرآن من التّابعين على علمـاء الصّـحابة كـبير جـدًّا، لا يأتي عليهم الحصر، لكنّ الّذين تخصّصوا بالقراءة من ذلك العدد الكبير، وخَلَفوا الصّـحابة في تعليم القرآن، كانوا معدودين، فقد اشتهر منهم في كلّ مصر جماعة، تصدروا للإقراء، فعَلَّموا تابعي التّابعين قراءة القرآن، ثمّ خَلَفهم تلامذتهم من تابعي التّابعين الّذين كان من بينهم القُرّاء السّبعة المشهورون الّذين سنتحدّث عنهم وعن قراءاتهم في المبحث الآتي، إن شاء الله تعالى.

القُرّاء السّبعة وأُصول قراءاتهم

كانت الأمصار الخمسة: مكّة، والمدينة، والكوفة، والبَصْرة، والشّام (دِمَشق)، هي المراكز العلميّة الّتي نبتت فيها العلوم الإسلاميّة في عصر الصّحابةوالتّابعين. وكان علماء القراءة مـن

١ـ المستدرك ٢: ٢٢٠.

٢ـ غاية النّهاية ١: ٦٠٤.

٣ـ كتاب السّبعة: ٦٨

٤ـ الطّبقات الكبرى ٦: ١٧٢، والذّهبيّ، معرفة القُرّاء ١: ٤٦.

٥ـ مُنْجد المـُقرئين: ٨.

٦ـ غاية النّهاية ١: ٣٤٧.

٧ـ منجد المقرئين: ٨.

التّابعين قد خلفوا الصّحابة في تعليم النّاس القرآن في تلك الأمصار، وما عداها من البلدان الّتي استنارت بنور الدّعوة الجديدة، و واصل تلامذتهم الاضطلاع بواجب التّعليم الّذي لم ينقطع عبر أجيال الأُمّة،لأنّ القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأوّل.

وأخذت القراءات القرآنيّة تتحدّد معالمها في عصر التّابعين وتابعيهم، وتتشكّل اتّجاهاتها الرّئيسيّة، مستمدّة مادّتها من قراءات الصّحابة الّذين تشرّفوا بصحبة النّبيّ ﷺ وتلقّي القرآن منه، والّذين خصّهم الله تعالى برخصة التّيسير في القراءة.

وكانت القراءات في القرن الأوّل تُنسب إلى عدد من الصّحابة، أو إلى المُدُن الّتي كانوا يسكنونها، فيقال: قراءة عبد الله بن مسعود، أو قراءة أهل الكوفة، ويقال: قراءة زيد بن ثابت أوقراءة أهل المدينة، وهكذا في القراءات الأُخرى، لكنّ القراءات صارت تنسب بعد عصر الصّحابة إلى علماء القراءة من التّابعين وتابعيهم، ليس لأنّهم تركوا قراءات الصّحابة وابتدعوا قراءات جديدة، بل لأنّ القارئ من التّابعين أو من تابعيهم صار يدرّس القراءات القرآنيّة في الأمصار، ثمّ يختار من مجموع ما درّسه قراءةً يقرأ بها ويُعلّمها، وعناصرها مستمدّة من قراءات الصّحابة، وإن صارت تنسب إلى القارئ الّذي اختارها، وكان القُرّاء السّبعة من بين عدد من قُرّاء التّابعين وتابعي التّابعين الّذين اختار كلّ واحد منهم قراءة نُسِبَت إليه، مستمدًّا مادّتها من القراءات الّتي تلقّاها عن شيوخه. وسوف نعرض هذا الموضوع في فقرتين:

الأُولى ـ عن الاختيار في القراءة، **والثّانية** ـ عن القُرّاء السّبعة.

أوّلًا ـ الاختيار في القراءة:

إنّ الاستجابة لحاجات المجتمع الإسلاميّ في عصر الصّحابة والتّابعين كانت تقتضي السّرعة في إنجاز الأعمال وتثبيتها في الواقع العمليّ من غير أن يتطلّب ذلك تدوينها في شكل دراسات نظريّة، أو توثيقها بعد ذلك في سجلّات تاريخيّة، ومن ثمّ فإنّ الحديث عن القراءات القرآنيّة في تلك وتطوّرها قد لا يغطّي كلّ تفصيلات ما قام به علماء القراءة آنذاك

في كلّ الأمصار، ولذلك سوف أُرَكّز على تتبّع الموضوع في المدينة والكوفة اللّتين كانتا أكثر الأمصار الخمسة نشاطًا علميًّا في ذلك الوقت، مع الإشارة إلى بعض الرّوايات الأُخرى الموضّحة للموضوع.

كانت المدينة المنوّرة عاصمة الدّولة الإسلاميّة الأُولى، وكانت قراءة القرآن فيها تُعرف بقراءة العامّة[1]، وقراءة الجماعة[2]، وقد تُعْرَف بقراءة زيدبن ثابت[3]، لأنّه كان معلّم أهل المدينة. ونقل أبو شامة عن أبي عبدالرّحمان السُّلَميّ أنّه قال: كانت قراءة أبي بكر وعمر وعُثمان وزيد ابن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرأون قراءة العامّة، وهي القراءة الّتي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرّتين في العام الّذي قُبِض فيه، وكان عليّ رضي الله عنه طول أيّامه يقرأ في مُصْحَف عُثمان، ويتّخذه إمامًا!»[4].

وكانت إلى جانب قراءة الجماعة قراءات أُخرى، تُنْسَب إلى بعض الصّحابة، ولكنّ بعد أن أُرسلت المصاحف في خلافة عُثمان إلى الأمصار «قرأ أهل كلّ مصر من قراءاتهم الّتي كانوا عليها بما يوافق خطّ المُصْحَف، وتركوا من قراءتهم ما خالف خطّ المُصْحَف»[5].

وكانت قراءة عبد الله بن مسعود، أو قراءة أهل الكوفة الأُولى أشهر القراءات بعد قراءة الجماعة. قال ابن مجاهد: «وأمّا أهل الكوفة فكان الغالب على المتقدّمين من أهلها قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، لأنّه الّذي بعث به إليهم عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، ليعلّمهم، فأُخِذَت عنه قراءته قبل أن يجمع عُثمان النّاس على حرفٍ واحدٍ، ثمّ لم تزل في صحابته من بعده يأخذها النّاس عنهم، كعَلْقمة، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، وفي زرّ بن حُبَيش،

١ـ البرهان ١: ٢٣٧.

٢ـ نُكَت الانتصار: ١٤٧.

٣ـ المرشد الوجيز: ٦٩.

٤ـ المرشد الوجيز: ٦٨.

٥ـ الإبانة: ٢٩.

وأبي وائل، وأبي عمرو الشّيبانيّ، وعَبيدة السّلمانيّ وغيرهم...

فلم تزل قراءة عبد الله بالكوفة لا يعرف النّاس غيرها، وأوّل من أقرأ بالكوفة القراءة الّتي جمع عُثمان النّاس عليها أبوعبدالرّحمان السُّلَميّ، واسمه عبد الله بن حبيب، فجلس في المسجد الأعظم، ونَصَب نفسه لتعليم النّاس القرآن، ولم يزل يُقرئ بها أربعين سنة»[١].

وانتشرت قراءة أهل المدينة في الكوفة، لا سيّما بعد انتقال الإمام عليّ رضي الله عنه إليها، لكنّ أهل الكوفة لم يتركوا قراءة ابن مسعود دفعةً واحدةً، فقد ظلّوا (متمسّكين بما يوافق خطّ المُصْحَف منها، حتّى كان سعيد بن جُبَير (ت ٩٥ هـ) يَؤُمّ النّاس في شهر رمضان، فيقرأ ليلة بقراءة عبد الله بن مسعود، و ليلة بقراءة زيد بن ثابت[٢]، لكنّ معالم قراءة ابن مسعود كانت في طريقها إلى الاضمحلال، فقد قال سُلَيمان بن مِهْران الأعمش (ت ١٤٨ هـ): «أدركتُ الكوفة وما قراءة زيد فيهم إلّا كقراءة عبد الله فيكم اليوم، ما يقرأها إلّا الرّجل والرّجلان»[٣].

وإذا كنّا نلاحظ أنّ قراءة ابن مسعود قد أخذت تختفي معالمها في أوائل القرن الثّاني الهجريّ، فإنّ عناصر من تلك القراءة كانت قد دخلت في عدد من قراءات القُرّاء المشهورين، خاصّةً ما يوافق خطّ المُصْحَف منها، وهي تشكل أحد مصادر قراءة عاصم الّذي قال: «ما أقرأني أحد حرفًا إلّا أبوعبد الرّحمان السُّلَميّ، وكان أبوعبد الرّحمان قد قرأ على عليّ رضي الله عنه، وكنت أرجع من عند أبي عبد الرّحمان فأعرض على زِرّ بن حُبَيش، وكان زرّ قد قرأ على عبدالله»[٤]. فكانت قراءة عاصم إذن مختارة من قراءات شيوخه من التّابعين.

وقد عُرفت ظاهرة تأليف القراءة على ذلك النّحو بظاهرة الاختيار، فكان أئمّة الإقراء في القرون الأُولى يختارون قراءة من مجموع القراءات الّتي يروونها عن شيوخهم، ويعلّمون بها

١ـ كتاب السّبعة: ٦٦.

٢ـ معرفة القُرّاء ١: ٥٧، و غاية النّهاية ١: ٣٠٥.

٣ـ كتاب السّبعة: ٦٧.

٤ـ نفس المصدر: ٧٠.

تلامذتهم. وهذه الظّاهرة قديمة ترجع جُذورها إلى عصر الصّحابة، فقد ذكر ابـن الجَـزَري ّأنّ ابن عبّاس «كان يقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت، إلّا ثمانية عشر حرفًا أخذها من قـراءة ابن مسعود» [١].

وتسمية القراءة القرآنيّة باسم القارئ ليس مبنيًّا على أساس أنّه اخترع تلك القراءة بـل لأنّه اختارها وداوم عليها وعلّمها، قال الدّاني ّ: «إنّ معنى إضافة ما أنـزل الله تعـالى إلى مَـن أُضيف إليه من الصّحابة، كأُبيّ وعبد الله وزيد وغيرهم، مِن قِبَل أنّه كان أضـبط لـه وأكثـر قراءة وإقراء به، وملازمةً له ومَيْلًا إليه، لا غير ذلك. وكذا إضـافة أنّ ذلـك القـارئ وذلـك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللّغة، وآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه، حتّى اشتهر به، وعُرف به، وقُصِد فيه، وأُخِذ عنه، فلذلك أُضيف إليه دون غيره من القُرّاء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد» [٢].

وقد كان لمعظم علماء الإقراء في القرن الثّاني الهجريّ اختيار في القـراءة فكـان نـافع بـن عبد الرّحمان، إمام أهل المدينة، قد قـال: «قـرأتُ علـى سـبعين مـن التّـابعين» [٣]، وقـال: «فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته وما شذّ فيه واحد تركته، حـتّى ألّفـت هـذه القراءة في هذه الحروف» [٤].

وكان عليّ بن حمزة الكسائيّ «قد قرأ على حمزة ونظر في وجوه القراءات، وكانت العربيّة علمه وصناعته، واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسّطة، غير خارجة عن آثار من تقدّم من الأئمّة، وكان إمام النّاس في القراءة في عصره» [١]. وقال ابن النّديم: «وكان الكسائيّ

---

١ ـ غاية النّهاية ١: ٤٢٦.

٢ ـ جامع البيان ورقة ٩ ظ، والنّشر ١: ٥٢.

٣ ـ كتاب السّبعة: ٦٢.

٤ ـ نفس المصدر، والإبانة: ١٧.

١ ـ كتاب السّبعة: ٧٨.

من قُرّاء مدينة السّلام، وكان أوّلًا يُقْرئ بقراءة حمزة، ثمّ اختار لنفسه قراءة، فأقرأ بها النّاس في خلافة هارون»[1].

وصارت كلمة «اختيار» تساوي كلمة «قراءة»، فإذا قيل: اختيار حمزة فإنّما ذلك يعني قراءته، لكنّ قراءات الصّحابة لم تستخدم فيها كلمة اختيار، فكان يقال دائمًا قراءة ابن مسعود، وقراءة زيد وهكذا. وذكر ابن الجَزَريّ في كتابه: «غاية النّهاية في طبقات القُرّاء» عشرات من اختيارات القُرّاء، منها من غير اختيارات القُرّاء السّبعة اختيار خَلَف بن هِشام، واختيار يحيى بن مبارك اليزيديّ، واختيار أبي حاتم السِّجستانيّ، واختيار أبي عُبَيد القاسم ابن سَلّام. وذكر لبعض القُرّاء اختيارَيْن مثل محمّد بن عيسى الأصبهانيّ.

ولم تستمرّ ظاهرة الاختيار إلى أبعد من القرن الثّالث، فقد ذكر الذّهبيّ أنّه «سأل رجل ابن مجاهد: لِمَ لايختار الشّيخ حرفًا...[وذكر كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، ثمّ قال:]

إذا كانت ظاهرة الاختيار في القراءة قد توقّفت عند عصر ابن مجاهد، فإنّها أدّت إلى ظهور عدد من القراءات الّتي صارت تُنْسَب إلى علماء القراءة الّذين عاشوا في القرن الثّاني الهجريّ خاصّة، كما أنّها أدّت إلى اختفاء قراءات الصّحابة مثل: قراءة زيد، أو قراءة عبد الله، أو ما كان يُعْرف بقراءة أهل المدينة أو قراءة أهل الكوفة، لأنّ عناصر هذه القراءات قد دخلت في اختيارات القُرّاء مختلطة بعضها ببعض، وأوضح مثال على ذلك قراءة عاصم الّذي جمعت قراءته عناصر من قراءة زيد بن ثابت عن طريق أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وعناصر من قراءة ابن مسعود عن طريق زرّ بن حُبَيش، فكانت ظاهرة الاختيار سبب اختفاء تلك القراءات بصورتها الأُولى، وظهورَها في قراءات القُرّاء من تابعي التّابعين...[ثمّ ذكر الموضوع الثّاني من الفقرتين، كما سيجيئ عنه في بابه]. (١٠٥ـ١٢٦)

١ـ الفهرست: ٣٠.

نصّه أيضًا في «رسم المُصْحَف دراسةٌ لغويّةٌ تاريخيّةٌ»

تاريخ القراءات في القرون الثّلاثة الأُولى

إنّ المعرفة الصّحيحة لتاريخ القراءات وبيان علاقتها بالرّسم تقتضي الرّجوع إلى العصر الأوّل للدّعوة الإسلاميّة حين تلقّى رسول الله ﷺ أمر السّماء لأوّل مرّة: ﴿اِقْرَاْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذى خَلَقَ * خَلَقَ الْاِنْسَانَ مِنْ عَلَق * اِقْرَاْ وَرَبُّكَ الْاَكْرَمُ * اَلَّذى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْاِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ العلق / ١ ـ ٥، ثمّ تتبّع الكيفيّة الّتي تلا بها رسول الله القرآن على أسماع النّاس امتثالًا لأمر الله: ﴿يا ءَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا اُنْزِلَ اِلَيْكَ مِن رَبِّكَ وَاِن لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ المائدة / ٦٧، ثمّ كيف كان الصّحابة يقرأونه ويُقْرئونه للأجيال المتتالية منذ عصر الخلافة الرّاشدة وما تلاها حتّى ظهرت اختيارات القُرّاء الّتي اقترنت شهرتها بأسماء معيّنة مثل قراءات السّبعة أو غيرهم.

إلّا أنّ الأمر ليس من السّهولة بحيث يمكن الإحاطة بكلّ جوانب ذلك التّاريخ، بسبب قصور الهِمَم في محاولات البحث عن تاريخ هذا الموضوع، خاصّةً أنّ مصادر القراءات الأُولى لم يزل أكثرها مخطوطًا، وأقدم ما طُبِع فيها لا يرجع إلى أبعد من أواخر المائة الثّالثة، وهو كتاب «السّبعة» القيّم لابن مجاهد، وقد لا يكون هناك أقدم منه، قد بقي من المؤلّفات الأساسيّة الأُولى في القراءات من مثل كتاب أبي عُبَيد وأبي حاتم وابن جَرير الطّبريّ وغيرها من المؤلّفات الّتي يرجع أقدمها إلى أواخر القرن الهجريّ الأوّل.

وليس الهدف هنا تفصيل ذلك التّاريخ أو استقصاء كلّ ما تقدّمه المصادر المُتاحة في هذا المجال، إذ إنّ ذلك يحتاج إلى مكان أوسع ممّا تسمح به طبيعة هذا البحث، وإنّما اكتفي بما يحقّق القصد الّذي أشرت إليه وهو معرفة العلاقة بين القراءات وبين الرّسم العُثمانيّ، وما سأذكره إمّا هو نتيجة للمعلومات الّتي توصّلت إليها ولا أدري ما ستكون عليه صورة ذلك العرض إذا ما توفّرت روايات وأخبار جديدة تؤيّد أو تصحّح ما سأذكره، ولستُ بوقافٍ عند رأي

يظهر خطأه ولا معرض عن رأي جديد تظهر صحّته إن شاء الله.

أوّلًا ـ قراءة القرآن في حياة النّبيّ ﷺ وفترة الخلافة الرّاشدة

إنّ بداية ذلك التّاريخ مرتبط ببداية نزول الوحي على رسول الله ﷺ وتلاوته القرآن على النّاس بمكّة، فكانت تلاوة القرآن أُولى وسائل الدّعوة الّتي كان يلقّى بها النّبيّ ﷺ النّاس في المواسم، فكان يدعوهم ويقرأ عليهم القرآن [1]، وكان الدّاخلون في الإسلام يقرأون القرآن أو يُتْلى عليهم لمعرفة أركان الإسلام ومتطلّبات الإيمان من جانب، ويتلونه للتّعبّد من جانب آخر، وكان رسول الله يحثّهم على ذلك بمثل قوله: «تعاهدوا هذا القرآن فوالّذي نفس محمّد بيده لهو أشدّ تفلّتًا من الإبل في عقلها» [2]، أو مثل قوله الّذي ورد في حديث عُثمان «أفضلكم (وفي لفظ خيركم) من تعلّم القرآن وعلّمه» [3].

وقد كان النّبيّ ﷺ يوجّه الصّحابة الّذين أتقنوا القرآن عنه أن يُقرئوا الدّاخلين في الإسلام، إذ لم يكن يجد الفرصة دائمًا ليتلو هو على كلّ المسلمين خاصّة بعد أن كثروا، فقد أرسل مُصْعب بن عُمَير إلى المدينة بعد بيعة العَقَبة قبل الهجرة: «وأمره أن يُقْرئهم القرآن، ويعلّمهم الإسلام، ويفقّههم في الدّين، فكان يسمّى المقرئ بالمدينة، مصعب» [4]، وإذا دخل رجل في الإسلام... [وذكر كما تقدّم عنه آنفًا، ثمّ قال:]

ولعلّ ممّا يصوّر جانبًا من ذلك الحرص على أن يتعلّم كلّ مسلم القرآن، حديث الصّحابيّ عُبادة بن الصّامت... [وذكر كما تقدّم عنه آنفًا، ثمّ قال:]

وتضع هذه الرّوايات اللّبنات الأُولى في مجال قراءة القرآن، وتصدّق قول عَلَم الدّين

---

١ ـ انظر مثلًا: ابن هشام: ٤٣٣.

٢ ـ مسلم ١: ٥٤٥.

٣ ـ البنّا السّاعاتيّ ١٨: ٥، وتخريجه ثمّة، وانظر أيضًا: البحر المحيط ١: ١٢.

٤ ـ ابن هِشام: ٤٣٤، وانظر: عَلَم الدّين السّخاويّ، الوسيلة ورقة ٦ أ.

السَّخاويّ: «ولم يزل المسلمون يدينون بتلاوة القرآن، ويرون ذلك من أفضل الأعمال في أوّل الإسلام، وهَلُمّ جرًّا»[١].

وكان قارئ القرآن يقدّم في كثير من مجالات الحياة، فقد رُوي عن ابن عمر: أنّ سالمًا مولى أبي حُذيفة، كان يؤمّ المهاجرين بقُباء فيهم عمر بن الخطّاب وأبو سَلَمة قبل أن يقدّم رسول الله ﷺ لأنّه كان أقرأهم وأكثرهم قرآنًا[٢]، وحين دفن المسلمون شهداء أُحُد كان في القبر الواحد الاثنين والثّلاثة، وقال لهم رسول الله ﷺ: «قَدِّموا أكثرهم قرآنًا»[٣]، وكان النّبيّ ﷺ قد امتدح بعض الصّحابة لحُسْن قراءتهم مثل: أبي موسى الأشعريّ، وأُبيّ بن كعب، وابن مسعود، وكان عدد من الصّحابة قد حفظوا القرآن في حياة النّبيّ ﷺ. ذكرت أسماء بعضهم في فصل سابق. وكانت طريقة قراءة القرآن في هذه الفترة تشير إلى حرص كبير على الإتقان وتحرّي الدّقّة والضّبط، فقد كان رسول الله ﷺ لا يقرأ القرآن في أقلّ من ثلاث[٤]، ولعلّ هذا بعد اكتمال نزول القرآن. وكان أُبيّ بن كعب يختم القرآن في ثماني ليال، وكان تَميم الدّاريّ يختمه في سبع[٥]، وسُئِلت أُمّ سَلَمة (رضي الله عنها) عن قراءة رسول الله ﷺ، فوصفت حرفًا حرفًا، وسُئِل أنس بن مالك عنها، فقال: كان يمدّ صوته مدًّا[٦].

وتشير طريقة تلقّي الصّحابة للقرآن من النّبيّ ﷺ إلى تلك المعاني من الحرص على الإتقان وتحرّي الدّقّة والضّبط، فقد رُوي عن أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ حديثًا مشهورًا يبيّن فيه تلك الطّريقة، قال ابن مجاهد: وحدّثونا عن يحيى بن أبي كثير، عن عطاء بن السّائب قال: أخبرني

---

١ ـ الوسيلة ورقة ٦ أ.

٢ ـ ابن سعد ٣: ٨٥؛ وانظر: سير أعلام النُّبلاء ١: ١٢١ ـ ١٢٢.

٣ ـ أبو عُبَيد، فضائل القرآن لوحة ٧؛ وانظر في تقديم القارئ أيضًا: ابن سعد ٧: ٣٣٥.

٤ ـ ابن سعد ١: ٣٧٦.

٥ ـ نفس المصدر ٣: ٥٠٠.

٦ ـ نفس المصدر ١: ٣٧٦.

أبوعبدالرّحمان، قال: حدّثني الّذين كانوا يُقرئوننا: عُثمان بن عَفّان، وعبد الله بن مسعود، وأُبيّ ابن كعب (رضي الله عنهم): «أنّ رسول الله ﷺ كان يُقرئهم العشر فلايجاوزونها إلى عشر أُخرى حتّى يتعلّموا ما فيها من العمل، فتعلّموا القرآن والعمل جميعًا». والعشر المذكورة في هذه الرّواية يقصد بها عشر آيات كما توضح ذلك روايات المصادر الأُخرى لهذا الخبر [١].

وقد مرّ في فصل سبق أنّ قراءة القرآن في حياة النّبيّ ﷺ كانت تتمّ في ظلال رخصة الأحرف السّبعة، حتّى أنّ بعض الصّحابة أنكر قراءات سمعها، لكنّ النّبيّ ﷺ صوّب الجميع بقوله: «إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسّر منه أو منها». وقصّة عمر بن الخطّاب وهِشام بن حَكيم وغيرهما مشهورة.

وفي عهد الخلافة الرّاشدة ازدادت الحاجة إلى تعليم القرآن لكثرة مَن دخل في الإسلام من العرب وغيرهم من الأُمَم، وقد تمّ في هذه الفترة جمع القرآن في خلافة الصّدّيق بين اللَّوحَيْن، ثمّ توحيد المصاحف في خلافة عُثمان، ويبدوأنّ تعليم القرآن لم يكن متروكًا للجهود الفرديّة، بل كان منظّمًا وخاضعًا لرقابة الوُلاة في الأمصار الإسلاميّة، فقد كتب يزيد ابن أبي سُفيان ـ أحد قادة الجيوش الإسلاميّة الّتي فتحت الشّام وأحد وُلاتها ـ إلى عمر بن الخطّاب أيام خلافته ...[وذكر كما تقدّم عن الرّاجحيّ، ثمّ قال:]

وعلى هذا النّحو الّذي تصوّره الرّواية بدأت تنشأ مدارس القراءة في الأمصار الإسلاميّة حين راح الصّحابة يعلّمون النّاس في الأمصار الّتي نزلوا فيها ويُقرئونهم القرآن على النّحو الّذي حفظوه، وهو حفظ لايخلو من وجوه رخصة الأحرف السّبعة، وقد أدّى ذلك بمُضِيّ الزّمن إلى تفاقم الخلاف والتّراجع في القرآن، ممّا دفع الخليفة الثّالث عُثمان بن عفّان إلى توحيد المصاحف وبثّها في الأمصار الإسلاميّة قطعًا للخلاف وحفاظًا على نصّ القرآن.

ويبدو أنّه كما كان الهدف توحيد المصاحف كان أيضًا توحيد القراءة في الأمصار، وقد

---

١ ـ كتاب السّبعة: ٦٩.

أورد الجَعْبريّ عن أبي عليّ أنّه قال: أمر عُثمان زيد بن ثابت... [و ذكر كما تقدّم آنفًا، ثمّ قال:]

لكنّ هجاء الكلمات في المصاحف ظلّت كما رُسِمت في المصاحف العُثمانيّة، وقرأ النّاس بما رووه و تعلّموه من الصّحابة الّذين نزلوا بين أظهرهم، ولا شكّ أنّ بعضًا من تلك الرّوايات كان خارجًا عن رسم المُصْحَف، ولكنّ تلك الرّوايات قلّ نقلها واعتمد النّاس تدريجيًّا نقل الرّوايات الّتي لاتخرج عن الرّسم.

وفي فترة الخلافة الرّاشدة بَرَزَت مدارس القراءة وترسّخت آداب تعلّم القرآن وقراءته...[ثمّ ذكر آداب تعلّم القرآن عند أبي الدّرداء و ابن عامر وأبي موسى الأشعريّ وأبي عبدالرّحمان السُّلَميّ ويحيى بن وَثّاب، كما تقدّم آنفًا، وقال:]

ويبدو أنّ القراءة العامّة الّتي كتب عليها المُصْحَف العُثمانيّ لم تزل متميّزة عن غيرها طوال القرن الأوّل، وكانت القراءات الأُخرى لاتزال متميّزة، وقد كانت الكوفة من أكثر الأمصار الإسلاميّة الّتي شهدت تنافسًا شديدًا بين القراءات، فقد كانت قراءة الكوفيّين هي قراءة عبد الله بن مسعود...[ثمّ ذكر قول ابن مجاهد كما تقدّم آنفًا، وقال:]

وذكر صاحب كتاب «المباني» في مقدّمته: أنّ السُّلَميّ أقام على زيد بن ثابت ثلاث عشرة سنة يقرأ عليه القرآن، وكان قد أخذ القراءة إضافةً إلى زيد عن عُثمان وابن مسعود وأُبيّ، وقرأ على عليّ وقرأ عليه وهو يُمسك المُصْحَف[1].

ولم تختف قراءة ابن مسعود من الكوفة بسهولة رغم إقامة أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ الطّويلة فيها، فقد كان له تلامذة حملوا عنه قراءته...[ثمّ ذكر قول الأعمش (سُلَيمان بن مِهران) و قول الذّهبيّ في قراءة سعيدبن جُبَير كما تقدّم آنفًا، وقال:]

وهناك ما يشير إلى أنّ قراءة ابن مسعود ممّا وافق خطّ المُصْحَف رواها القُرّاء ضمن قراءاتهم، فقد قال عاصم بن أبي النَّجود: ما أقرأني...[و ذكر كما تقدّم آنفًا، ثمّ قال:]

---

١ ـ جمال القُرّاء ورقة ١٥٣ ب؛ وانظر: سِيَر أعلام النُّبلاء ٢: ٣١٦؛ و غاية النّهاية ١: ٤١٣.

ويذكر ابن قُتَيبة أنّ بين روايتَي أبي بكربن عَيّاش وأبي عمر حَفْص بن سُلَيمان عن عاصم اختلافًا في حروف كثيرة [١]، ونجد تعليلًا لهذا الاختلاف في قول عاصم نفسه لحَفْص [٢]: القراءة الّتي أقرأتك بها فهي الّتي قرأتها عرضًا على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ عن عليّ، والّتي أقرأتها أبا بكر بن عَيّاش فهي الّتي كنت أعرضها على زرِّبن حُبَيش عن ابن مسعود.

ثانيًا ـ الاختيار وأثره في القراءات

كان المُصْحَف العُثمانيّ قد كُتِب على قراءةٍ واحدةٍ ـ كما بيّـنّا ذلك في المبحث الثّالث من الفصل الثّاني ـ وخطّه محتمل لأكثر من قراءة إذ لم يكن منقوطًا ولا مضبوطًا [٣]، وبعد أن أُرسلت المصاحف العُثمانيّة إلى الأمصار...[وذكر كما تقدّم آنفًا، ثمّ قال:]

ويبدو أنّ الّذين أرسلهم عُثمان مع المصاحف لم يحاولوا حمل النّاس على القراءة الّتي يقرأونها، وقد قال أبوطاهربن أبي هاشم تلميذ ابن مجاهد [٤]: «إنّ السّبب في اختلاف القراءات السّبع وغيرها أنّ الجهات الّتي وجّهت إليها المصاحف كان بها من الصّحابة مَن حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خاليةً من النَّقْط والشَّكْل، قال: فثبت أهل كلّ ناحية على ما كان تلقّوه سماعًا عن الصّحابة بشرط موافقة الخطّ، وتركوا ما يخالف الخطّ، امتثالًا لأمر عُثمان الّذي وافقه عليه الصّحابة لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن».

وإذا كان المُصْحَف العُثمانيّ قد كتب على قراءة بعينها فلماذا لانجدها متمثّلة بقراءة قارئ أو مصر من الأمصار إذن؟ يمكن القول بناءً على ما تقدّم إنّ قراءة أهل المدينة كانت في القرن الهجريّ الأوّل أقرب إلى أن تكون تلك القراءة، وهي الّتي كانت تعرف بقراءة

---

١ ـ المعارف: ٢٣١، قال ابن مجاهد: (غاية النّهاية ١: ٢٥٤): بين حفص وأبي بكر من الخلاف في الحروف خمس مائة وعشرين حرفًا في المشهور عنهما.

٢ ـ ياقوت، معجم الأُدباء ١: ٢١٦؛ وغاية النّهاية ١: ٢٥٤.

٣ ـ الإبانة: ٤.

٤ ـ فتح الباري ١٠: ٤٠٦؛ وانظر: الإبانة: ١٤ ـ ١٥.

العامّة[١]، وقراءة الجماعة[٢].

ويبدو أنّ معالم تلك القراءة أخذت تختفي شيئًا فشيئًا، لأنّ أئمّة القراءة كانوا قد قرأوا على شيوخ كثيرين، فكانوا ينتخبون من قراءات أولئك الشّيوخ قراءة يستمرّون عليها، وقد حدثت هذه الظّاهرة منذ وقت مبكّر، فينقل ابن الجَزَريّ: أنّ ابن عبّاس «كان يقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت إلّا ثمانية عشر حرفًا أخذها من قراءة ابن مسعود»[٣].

وقد عرفت ظاهرة تأليف قارئ قراءة من مرويّاته عن أكثر من شيخ بالاختيار، فكان أئمّة الإقراء في القرون الأُولى ينتخبون قراءة من مجموع ما يرونه عن شيوخهم، وكان نافع بن أبي نُعَيم إمام أهل المدينة... **[ثمّ ذكر أقوال من نافع في منشأ قراءته، كما تقدّم عن السَّخاويّ]**.

وهناك أمثلة كثيرة لهذه الظّاهرة، فعليّ بن حمزة الكسائيّ قرأ على حمزة وهو يخالفه في نحو ثلاث مائة حرفٍ[٤]، لأنّه كان يتخيّر القراءات فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضًا ... **[ثمّ ذكر قول ابن النّديم كما تقدّم آنفًا، وقال:]**

وقال عنه الأزهريّ: واختياراته في حروف القرآن حسنة[٥]، وكذلك قرأ أبو عمرو بن العلاء على ابن كثير، وهو يخالفه في حروف كثيرة لأنّه قرأ على غيره، واختار من قراءته ومن قراءة غير قراءة[١]، وكان لكثير من علماء القراءات اختيار في القراءة، فلأبي عُبَيد اختيار في القراءة وافق فيه العربيّة والأثر[٢]، ولأبي حاتم السِّجستانيّ اختيار لم يخالف مشهور السّبعة

١ـ انظر: الزّركشيّ ١: ٢٣٧.

٢ـ أبو بكر الباقِلّانيّ: ٤١٧.

٣ـ غاية النّهاية ١: ٤٢٦.

٤ـ الإبانة: ١٧.

٥ـ تهذيب اللّغة ١: ١٧.

١ـ الإبانة: ١٧.

٢ـ غاية النّهاية ٢: ١٨.

إلّا في حرفٍ واحدٍ[١]، وكذلك ليحيي بن المبارك اليزيديّ اختيار خالف فيه أبا عمرو في حروفٍ يسيرةٍ[٢]، واختيارات القُرّاء أكثر من أن نحصرها هنا،وقد كان لكثير من القُرّاء اختياران أو أكثر[٣].

ويقول أبوعمرو الدّانيّ: إنّ معنى إضافة ما أنزل الله تعالى إلى من أُضيف إليه من الصّحابة كأُبيّ وعبد الله وزيد... [و ذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

ولم تستمرّ ظاهرة الاختيار طويلًا، فقد وجد الأئمّة بعد فترة أن تكاثر اختيارات الأئمّة بلغ حدًّا يحتاج إلى جهود كبيرة، ورأوا أن يقصروا نشاطهم على ضبط الرّواية عمّن تقدّمهم. ولعلّ خير مَن يمثّل هذا الاتّجاه الجديد أبوبكربن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) شيخ الصّنعة الّذي قال عنه ابن الجَزَريّ: «وبعد صَيْته واشتهر أمره و فاق نُظَراءه مع الدّين والحفظ والخير، ولاأعلم أحدًا من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه»، وقد كان من اليسير على ابن مجاهد أن يختار له قراءة يحملها عنه تلاميذه، لكنّه لم يفعل ذلك وأبىٰ حين طلب منه، على نحو ما ينقل تلميذه أبوطاهر بن أبي هاشم (م: ٣٤٩هـ) حين يقول:« سأل رجل ابن مجاهد...[و ذكر كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، ثمّ قال]

وإذا كان أبو بكر بن مجاهد قد امتنع أن يختار حرفًا يُنْسب إليه، فإنّه قد عمل على حفظ اختيارات أئمّة القراءة، فاختار من كلّ مصر من الأمصار قراءة قارئ اشتهر بالحفظ والأمانة، وأطبق عليه أهل بلده، فعمل من ذلك كتاب السّبعة، وقد كان لعمل ابن مجاهد هذا أثره في تاريخ القراءات إلى اليوم، على نحوما سنشير إلى ذلك بعد قليل.

وتدفع ظاهرة الاختيار إلى البحث عن المسوّغات الّتي تجعل قارئًا ما يرجح قراءة معيّنة من مرويّاته عن شيوخه،فالّذين اختاروا من القُرّاء إنّما قرأوا الجماعة و بروايات، فاختار كلّ

١ـ نفس المصدر ١: ٣٢٠.

٢ـ نفس المصدر ٢: ٣٧٦.

٣ـ الجامع لأحكام القرآن ١: ٤٦؛ و البرهان في علوم القرآن ١: ٢٢٧.

واحد ممّا قرأ وروى قراءة تُنْسب إليه بلفظ الاختيار [١]، فالاختيار لا يكون إلّا ممّا رواه الأئمّة، وقد كان عيسى بن عمر الثّقفيّ (ت ١٤٩ هـ) عالمًا بالنّحو غير أنّه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربيّة يفارق العامّة ويستنكرها النّاس لذلك [٢].

ولعلّ أهمّ تلك المسوّغات بعد ثبوت الرّواية هو موافقة خطّ المصاحف العُثمانيّة، خاصّةً بعد أن صارت هي معتمد الأُمّة، فما كان مخالفًا للخطّ خارجًا عليه قلّت روايته، واتّجه أئمّة القُرّاء رواية ما وافق الخطّ والاختيار منه، يروي ابن مجاهد أنّ الكسائيّ قال: السّين في «الصّراط» أسْيَر في كلام العرب، ولكن أقرأ بالصّاد أتّبع الكتاب، الكتاب بالصّاد [٣]، والمقصود بالكتاب هنا خطّ المُصْحَف، وقد جاءت كلمة (سَلْ) في قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ يوسف / ٨٤، بالهمز وتركه، لكنّ يحيى بن زياد الفَرّاء يرجح قراءة ترك الهمز، فيقول: «ولستُ أشتهي ذلك، لأنّها لو كانت مهموزةً لكتبت فيها الألف كما كتبوها في قوله: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا﴾ طه / ٧٧، و ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا﴾ يس / ١٣، بالألف» [٤].

وقال أبو عُبَيد في الوقف على «الظّنونا»، «الرّسولا»، «السّبيلا»: «اختياري تعهّد الوقف على هذه الحروف الثّلاثة، وأن يسكت عليها بالألف، ليوافق خطّ المُصْحَف، ولا يخرج بها عن مذهب من مذاهب العرب، ولغة من لغاتهم» [١]، وردّد العلماء هذا المعنى كثيرًا [٢]، حتّى قال مكّيّ: إنّك تنظر ما يوافق الخطّ فتؤثّره على الآخر [٣].

---

١ ـ الإبانة: ٤٩.

٢ ـ جمال القُرّاء ورقة ١٥٠ ب.

٣ ـ كتاب السّبعة: ١٠٧.

٤ ـ معاني القرآن ١: ١٣٤؛ وانظر أيضًا: ٢: ٣٥ و ١٨٣.

١ ـ مقدّمة كتاب المباني: ١٦٥.

٢ ـ انظر: أبو بكر الأنباريّ ١: ٨٠١؛ والكشّاف ٣: ٣٦٤.

وبعد أن انتشر النّحو ودرسه القُرّاء صار أداة في أيديهم للتّرجيح بين القراءات المرويّة الّتي توافق الخطّ في الاختيار، فقد كان الغالب على الكسائيّ اللّغات والعلل والإعراب [٢]، وكان قد قرأ على حمزة الزّيّات ثمّ اختار لنفسه قراءة غير خارجة عمّا قرأ به السّلف، وكان وَرْش عثمان بن سعيد (ت ١٩٧ هـ) قد أخذ القراءة عن نافع إمام المدينة ثمّ اشتغل بالعربيّة ومَهَر فيها [٣]، و«لمّا تعمّق في النّحو اتّخذ لنفسه مقرأ يسمّى مقرأ وَرْش [٤].

ونجد روايات كثيرة تشير إلى ترجيح بعض الرّوايات على بعض استنادًا إلى القواعد الّتي قعدها علماء العربيّة [٥]، لكنّ الاستعانة بالنّحو لم تدفع أحدًا من القُرّاء إلى الخروج عن روايات الأئمّة، وإذا حدث ذلك أنكره علماء القراءة والنّاس، ولم يقرأوا به كما مرّ عيسى بن عمر الثّقفيّ، وكما سنلاحظ ما حدث لابن مِقْسم بعد قليل. (٦١٥ـ ٦٣٠)

١ـ الكشف ١: ١١٣.

٢ـ تهذيب اللّغة ١: ١٧.

٣ـ غاية النّهاية ١: ٥٠٢.

٤ـ معرفة القُرّاء ١: ١٥٠.

٥ـ انظر: معاني القرآن ١: ٤٣، و ٣: ٣٨٥ و ٤٠٧؛ وانظر أيضًا: أبو بكر الأنباريّ ١: ٢٤٠.

الفصل الخامس و العشرون

نصّ الصّابونيّ (معاصر) في «التّبيان في علوم القرآن»

[تعريف القراءات و كيفيّة نشوءها]

في نهاية البحث نرى إلزامًا علينا أن نتكلّم على نبذة مختصرة عن القراءات و كيف نشات؟ و مَن هم القُرّاء المشهورون؟

تعريف القراءات

القراءات جمع القراءة: مصدر قرأ يقرأ قراءةً ... [ثمّ ذكر معنى القراءة، وأسماء القُرّاء المشهورين كما تقدّم عن القطّان والسّيوطيّ، وقال:]

و نعود و نقول: كيف نشأت القراءات؟

عرفنا آنفًا أنّ عهد القُرّاء من عهد الصّحابة إلى عهد التّابعين، و أنّ المعوّل عليه في القرآن الكريم إنّما هو التّلقّي و الأخذ ثقةً عن ثقةٍ و إمامًا عن إمامٍ إلى النّبيّ ﷺ. و كانت المصاحف غير منقوطة و لا مشكولة. و أنّ صورة الكلمة فيها كانت محتملةً لكلّ ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة، و إذا لم تحتملها كتبت الكلمة بأحد الوجوه في مُصْحَفٍ، ثمّ كتبت في مُصْحَفٍ آخر بوجهٍ آخر، و هَلُمّ جرًّا.

فلا غَرْو أن كان التّعويل على الرّواية و التّلقّي... [كما تقدّم عن الزُّرقانيّ، ثمّ قال:]

هذا منشأ علم القراءات و اختلافها و إن كان هذا الاختلاف يرجع في الواقع إلى أُمور يسيرة بالنّسبة لمواضع الاتّفاق الكثيرة كما هو معلوم و هذا الاختلاف في حدود الأحرف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن الكريم كلّها من عند الله. (٢٤٩ـ٢٥١)

الفصل السّادس و العشرون

نصّ الأبياريّ (معاصر) في «تاريخ القرآن» [1]

[نشوء القراءات]

و لقد كانت كتابة المُصْحَف بلغة قريش، أو بحرف قريش، بذلك أمر عُثمان زيدَ بن ثابت، و عبدالله بن الزّبير، و سعيد بن العاص، و عبدالرّحمان بن الحارث بن هِشام، و هم ينسخون المصاحف، و قال لهم: إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت فى شيء، فاكتبوه بلسان قريش فإنّما نزل بلسانهم.

و أرسل عُثمان المصاحف إلى الأمصار، و أخذ كلّ أهل مصر يقرأون بما في مُصْحَفهم، يتلقّون ما فيه عن الصّحابة الّذين تلقّوا عن رسول الله ﷺ، ثمّ قاموا بذلك مقام الصّحابة الّذين تلقّوه عن النّبيّ ﷺ، فكان بالمدينة نفر، منهم: ابن المسيّب، و مُعاذ بن الحارث، و شِهاب الزُّهْريّ، و كان بمكّة نفر، منهم: عطاء، و طاووس، و عِكْرمة. و بالكوفة نفر، منهم: عَلْقمة و الشّعبيّ، و سعيد بن جُبَير. و بالبَصْرة نفر، منهم: الحسن، و ابن سيرين، و قَتادة. و بالشّام نفر، منهم: المغيرة بن أبي شِهاب المخزوميّ صاحب عُثمان بن عَفّان.

ثمّ تجرّد قوم للقراءة و اعتنوا بضبطها أتمّ عنايةً حتّى صاروا في ذلك أئمّة... [و ذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ ذكر القُرّاء المشهورين في البلاد كما تقدّم عنه أيضًا، و قال:]

---

١ ـ طُبِع هذا الكتاب ضمن كتاب «الموسوعة القرآنيّة» للمؤلّف، المجلّد الأوّل. (م)

غير أنّ القُرّاء بعد هذا كَثُروا و تفرّقوا في البلاد و انتشروا في الأقطار، و كاد يدخل على هذا العلم ما ليس فيه، فشَمَّـرَ لضبطه و تنقيته أئمّة مشهود لهم، منهم:

١ـ الإمام الحافظ الكبير أبوعمرو عُثمان بن سعيد بن عُثمان بن سعيد الدّانيّ، من أهل دانية بالأنْدَلُس. و كانت وفاته سنة أربع و أربعين و أربعمائة، و كتابه في هذا الباب هو: «التّيسير».

٢ـ الإمام المقرئ المفسّر أبوالعبّاس أحمد بن عُمارة بن أبي العبّاس المهدويّ، المتوفّى بعد الثّلاثين و أربعمائة، و له كتاب: «الهداية».

٣ـ الإمام أبوالحسن طاهر بن أبي الطّيّب بن أبي غَلْبُون الحلبيّ، نزيل مصر، و تُوفّي بها سنة تسع و تسعين و ثلاثمائة، و له كتاب: «التّذكرة».

٤ـ الإمام أبومحمّد مكّيّ بن أبي طالب القيروانيّ. و كانت وفاته سنة سبع و ثلاثين و أربعمائة بقُرْطُبة، و له كتاب: «التّبصرة».

٥ ـ الإمام أبوالقاسم عبدالرّحمان بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة: و له كتاب: «المرشد الوجيز».

و لقد كان رائد هؤلاء جميعًا فيما أخذوا فيه أنّ كلّ قراءة وافقت العربيّة و لو بوجهٍ، و وافقت المُصْحَف الإمام، و صحّ سندها، فهي قراءة صحيحة لايجوز ردّها و لايحلّ إنكارها. و إذا اختلّ ركن من هذه الأركان كانت تلك القراءة ضعيفةً أو شاذّةً أو باطلةً. و في ظلّ هذه القيود الّتي أجمع عليها القُرّاء:

١ـ الموافقة للعربيّة و لو بوجهٍ.

٢ـ الموافقة للمُصْحَف و لو بوجهٍ.

٣ـ أو يصحّ سندها.

قام الأئمّة بتأليف كُتُب في القراءات، و كان أوّل إمام جمع القراءات في كتاب هو أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام، المتوفّى سنة أربع و عشرين و مائتين. و قد جعل القراءات نحوًا من خمس

وعشرين قراءةً، وتوالى بعده أئمّة مؤلّفون جمعوا القراءات في كُتُب، منهم من جعلها عشـرين، و منهم من زاد ومنهم من نقص، إلى أن كان الأمر إلى أبي بكرأحمد بن موسى بن العبّـاس بـن مجاهد، فاقتصر على قراءات سبع لقُرّاء سبع، هم: عبد الله بن كثير، في مكّة، و نافع بن أبي رُوَيم في المدينة، وأبوعمرو بن العلاء في البصرة، و عاصم بن أبي النَّجود، و حمزة بن حبيب الزَّيّات، و عليّ الكسائيّ في الكوفة، و عبد اللّه بن عامر في الشّام.

ثمّ جاء بعده مَن رفعها إلى عشر، نذكر منهم إمامًا متأخّرًا، و هو: ابـن الجَـزَريّ أبـو الخير محمّد بن محمّد، المتوفّى سنة ٨٣٣هـ، و كتابه هو: «النّشر في القراءات العشر». والقُرّاء الثّلاثة الّذين زادوا على السّبعة، هم: يزيد بن القَعْقاع في المدينة، و يعقـوب الحَضْـرميّ في البَصْـرة، و خَلَف البَزّار في الكوفة.

هذا غير قُرّاء جاءوا بقراءات شاذّة، كان على رأسهم ابن شَنَبوذ، المتـوفّى سـنة ٣٢٨، ثمّ أبو بكر العطّار النّحويّ، المتوفّى سنة ٣٥٤هـ. (١٢٣-١٢٦)

الفصل السّابع و العشرون

نصّ عليّ الصّغير (معاصر) في «دراسات قرآنيّة »

[نشوء القراءات القرآنيّة و مصادرها]

هناك اتّجاهان رئيسيّان في شأن نشوء القراءات القرآنيّة ومصادرها :

اتّجاه الأوّل ـ أنّ المُصْحَف العُثمانيّ قد كُتِب مجرّدًا عن الشّكْل والنَّقْط والإعجام ، فبدا محتمل النّطق بأحد الحروف المتشابهة في وجوهٍ مختلفةٍ ، فنشأت نتيجة ذلك القراءات المتعدّدة للوصول إلى حقيقة التّلفّظ بتلك الألفاظ المكتوبة، ضبطًا لقراءة القرآن على وجه الصّحّة و كما نزل.

و في هذا الضّوء تكون القراءات القرآنيّة اجتهاديّةً فيما احتمل موافقته للصّحّة من جهة الرّسم القرآنيّ أو العربيّة، وقد تكون روائيّةً في إيصال النّصّ القرآنيّ مشافهةً عن طريق الإسناد ، فيصحّح الرّسم القرآنيّ في ضوء الإسناد الرّوائيّ .

اتّجاه الثّاني ـ أنّ منشأ ذلك هو التّوصّل بالرّواية المسندة القطعيّة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ في كيفيّة القراءة القرآنيّة إلى النّطق بآيات القرآن الكريم كما نطقها ، وكما نزلت عليه وحيًا من الله تعالى ، بغضّ النّظر عن كتابة المُصْحَف الشّريف، وفي هذا الضّوء فهي الطُّرُق المؤدّية بأسانيدها المختلفة حتّى تتّصل بالنّبيّ ﷺ ، وإذا كان الأمر كذلك ، وتحقّقت هذه الطُّرُق بالأسانيد الصّحيحة الثّابتة ، فالقراءات متواترة و ليس اجتهاديّة .

وقد ادّعى المستشرق المَجَري جُولْدتِسهير: «أنّ نشأة القراءات كانت بسبب تجرّد الخطّ العربيّ من علامات الحركات، وخلوّه من نَقْط الإعجام»[١].

وتابعه على هذا المستشرق الألمانيّ الأُستاذ كارل بُروكِلْمان فقال: «حقًّا فتحت الكتابة الّتي لم تكن قد وصلت بعد إلى درجة الكمال، مجالًا لبعض الاختلاف في القراءة، لاسيّما إذا كانت غير كاملة النَّقْط، ولامشتملة على رسوم الحركات، فاشتغل القُرّاء على هذا الأساس بتصحيح القراءات واختلافها»[٢].

وقد أكّد بُروكِلْمان هذا المعنى فيما بعد وقال: «جمع عُثمان المسلمين على نصّ قرآنيّ موحّد، وهذا النّصّ الّذي لم يكن كاملًا في شَكْله ونَقْطه، كان سببًا في إيجاد اختلافات كثيرة، ولذلك ظهرت عدّة مدارس في بعض مُدُن الدّولة الإسلاميّة، وبخاصّة في مكّة والمدينة والبَصْرة والكوفة، استمرّت كلّ منها في رواية طريقة للقراءة والنّطق، معتمدة في ذلك على أحد الشّيوخ... ولقد تبيّن على مرّ الزّمن أنّ الدّقّة في الرّواية الشّفويّة، الّتي كانت مرعيّة في بادئ الأمر، لايمكن اتّباعها دائمًا بسبب عدد من الأشياء الصّغيرة الّتي وجب المحافظة عليها»[٣].

ومع أنّ هذا الرّأي قد لقي نقدًا وتجريحًا من قِبَل بعض الدّارسين العرب[٤]. إلّا أنّه لقي بالوقت نفسه تأييدًا من قِبَل آخرين أمثال الدّكتور جواد عليّ، والدّكتور صلاح الدّين المنجد[٥]. لما يحمله في طيّاته من بعض وجوه الصّحّة. (٩٩ـ١٠٠)

١ـ ظ: جولد تسهير، مذاهب التّفسير الإسلاميّ: ٨ وما بعدها.

٢ـ بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ ١: ١٤٠.

٣ـ نفس المصدر ٤: ١ وما بعدها.

٤ـ ظ: عبد الوهّاب حَمودة، القراءات واللّهجات؛ عبد الصّبور شاهين، تاريخ القرآن.

٥ـ ظ: جواد عليّ، لهجة القرآن الكريم، مجلّة المجمع العلميّ العراقي ٩٥٥؛ صلاح الدّين المنجد، دراسات في تاريخ الخطّ العربيّ: ٤٢.

الفصل الثّامن و العشرون

نصّ الفضليّ (معاصر) في «القراءات القرآنيّة تاريخٌ و تعريفٌ»

التّعريف بالقراءات

[ذكر تعريف الزّركشيّ وابن الجَزَريّ و الدِّمياطيّ البَنّا للقراءات، كما تقدّم عن القَسطلانيّ و ابن الجَزَريّ والشّيخ البنّا، ثمّ قال:]

وفي تعريف زكريّا الأنصاريّ المتوفّى ٩٢٥ ه نقف على شرط آخر تطبيق المنقول أوالمسموع على القرآن الكريم تلاوةً أوأداءً، يقول: «القراءة هي عند الفَرّاء: أن يقرأ القرآن سواء كانت القراءة تلاوة بأن يقرأ متتابعًا، أوأداءً بأن يأخذ من المشايخ ويقرأ»[١].

وفي ضوء هذه التّعريفات نخلّص إلى أنّ القراءة: هي النّطق بألفاظ القرآن كما نطقها النّبيّ صلّى الله عليه وآله، أو كما نطقت أمامه عليه السّلام، فأقرّها، سواء كان النّطق باللّفظ المنقول عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله فعلًا أو تقريرًا، واحدًا أم متعدّدًا.

ويعني التّعريف هنا: أنّ القراءة قد تأتي سماعًا لقراءة النّبيّ صلّى الله عليه وآله بفعله، أو نقلًا لقراءة قُرئت أمامه صلّى الله عليه وآله فأقرّها.

وإنّ القراءة قد تُروىٰ لفظًا واحدًا، وهوما يعبّر عنه بالمتّفق عليه بين القُرّاء، وقد تُروىٰ أكثر من لفظٍ واحدٍ، وهو ما يعبّر عنه بالمختلف فيه بين القُرّاء. (٥٥ـ٥٦)

١ـ كشّاف اصطلاحات الفنون ٥: ١١٥٨.

نشأة القراءات و تطوّرها

مرّت القراءات القرآنيّة بأدوار مختلفة قطعتها ضمن مراحل شتّى، متداخل بعضها في بعض، حتّى استقرّت علمًا من علوم القرآن الكريم، ومجالًا من مجالات الدّراسات النّحويّة، واللّغويّة بشكل عامّ.

وتمثّلت تلكم الأدوار التّاريخيّة للقراءات في نشوئها تعليمًا لتلاوة آي القرآن الكريم وسُوَره، فكان القرآن يقرأ للتّعلّم، ثمّ تطوّرت إلى تلاوة الآية وسُوَره، فكان يقرأ لأجل التّلاوة توخّيًا للثّواب، ثمّ إلى حفظ القرآن كلّه أو بعضه عن ظَهْر قلب، ومن بعد إلى رواية تسند القراءة إلى الرّسول الأعظم ﷺ، فمجال تخصّص تجرّد له أساتذة وتلامذة، ومنه إلى علم ذي قواعد وأُصول، ومؤلّفات وأبحاث، قدّمته مستويًا على ساقه.

المرحلة الأُولى ـ وتمثّلت المرحلة الأُولى الّتي هي بمثابة نشوء للقراءة القرآنيّة بتعليم جبريل القرآن الكريم للنّبيّ العظيم ﷺ، وذلك في بَدْء نزوله وبأوّل آية منه، وبخاصّة إذا كانت الآيات الأوّل هي الخمس الأوّل من سورة «العلق»، كما يذهب إلى ذلك معظم المفسّرين، حيث أعربت بوضوح عن إقراء وتعليم جبريل القرآن للنّبيّ ﷺ بقوله تعالى: ﴿اِقْرَاْ﴾ قال في مقدّمة كتاب «المباني»: «وقدانتشرت الأخبار أنّ أوّل ما نزل على النّبيّ ﷺ: ﴿اِقْرَاْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[1].

ويقول القُرطبيّ في تفسيره: «إنّ هذه السّورة (يعني العلق) أوّل ما نزل من القرآن في قول معظم المفسّرين، نزل بها جبريل على النّبيّ ﷺ وهو قائم على حِراء فعلّمه خمس آيات من هذه السّورة[2]. [إلى أن قال:]

ومن الواضح أنّها كانت قراءة تعليم بُغْية حفظ النّبيّ ﷺ القرآن متلقّيًا بذلك الرّسالة

---

١ ـ مقدّمتان في علوم القرآن: ٤٦.

٢ ـ الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ١١٧.

الإلهيّة إلى البشريّة، وفي دلالة قوله تعالى: ﴿اِقْرَأْ﴾ على ذلك غنًى عن ذكر أقوال المفسّرين.

المرحلة الثّانية ـ أمّا المرحلة الثّانية فتمثّلت في تطوّر القراءة من تعلّم النّبيّ ﷺ للقرآن وحفظه بعد إقراء جبريل إيّاه، إلى تعليم النّبيّ ﷺ وإقرائه للمسلمين، وقراءته أمام من يدعوهم إلى الإسلام امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً﴾ الإسراء/١٠٦.

وتعليم النّبيّ ﷺ وإقراؤه المسلمين وقراءته لمن يدعوهم إلى الإسلام من الثّبوت بمكان لاتفتقر معه إلى أيّ استدلال، فقد ورد في هذا أحاديث كثيرة توفّرت على ذكرها جوامع الحديث الشّريف وتفاسير القرآن الكريم ...**[ثمّ ذكر روايتين نقلاً عن عُثمان وابن مسعود وأُبيّ وأبي عبدالرّحمان السُّلَميّ، كما تقدّم عن القَدّوريّ الحَمَد، وقال:]**

وقال في مقدّمة كتاب «المباني»: إنّه ﷺ لمّا وعده الله عَزَّ وَجَلَّ أن يحفظ القرآن له وعليه ويثبته في قلبه، أمِنَ نسيانه، فعمل على أنّه يحفظه على أُمّته، ولايزال يقرأه عليهم ويُقْرئهم إيّاه، ويعظهم به أحيانًا، ويعرفهم الفرائض والأحكام، والمناسب من تأويله الّذي يعرف بعد تلاوته»[١].

المرحلة الثّالثة ـ وتمثّلت المرحلة الثّالثة في تعليم بعض المسلمين البعض آي القرآن وسُوَره، وإقراءهم كذلك، وكان يقع هذا بأمر النّبيّ ﷺ وإرشاده، وبقيامه بنفسه به أيضًا ...**[ثمّ ذكر رواية عن البَراء كما تقدّم عن الزّنجانيّ، وقال:]**

وجاء في خبر نزول مُصْعب بن عُمير المدينة: أنّه نزل (دار القُرّاء[٢]) والإشارة إليها بهذا الاسم تعطينا صورة عن تميّز القُرّاء في مجتمع المسلمين آنذاك، وتكوينهم ما يشبه المدرسة

١ـ مقدّمتان في علوم القرآن: ٢٣، وفي المقدّمة المذكورة يروى حديثًا مُسندًا إلى أُبيّ بن كعب عن النّبيّ ﷺ يحثّ فيه على قراءة سُوَر القرآن الكريم واحدةً واحدةً، ممّا يلقي الضّوء على إرشاد النّبيّ ﷺ المسلمين إلى القراءة ... راجعه من ص ٦٤ إلى ٧٤.

٢ـ فجر الإسلام: ١٤٢.

أو المعهد، وإن كنت أخال أنّ التّسمية جاءتها بعد اشتهار الإقراء ومعلّميه.

وقد سبقها تسمية مُصْعب بـ«المقرئ»، قال الحافظ مَغْلطاي هو (يعني مصعب) أوّل من سُمّي المقرئ حين بعثه النّبيّ ﷺ يعلّم الأوس والخزرج القرآن في العَقَبة الأُولى[١].

وجاء في حديث إسلام عمر رضي الله عنه: «وكان خَبّاب بن الأرَتّ يختلف إلى فاطمة بنت الخطّاب يُقرئها القرآن»[٢].

المرحلة الرّابعة ـ والمرحلة الرّابعة كانت بوجود جماعة عرفوا بتعاهدهم القرآن الكريم بتلاوته، وتدارسهم آيَه وسُوَره بينهم، وكانوا يُسمّون «القُرّاء». وهي ـ فيما أخال ـ بداية التّسمية وبدء نشوء هذا المصطلح، ممّا يعطينا صورة جليّة عن مَدى انتشار القراءة في هذه المرحلة من تاريخ نشوئها، وعن تحوّلها إلى ظاهرة دينيّة تعني «التّلاوة» بعد أن كانت تعني تعلّم القرآن لحفظه فتلاوته.

جاء في كتاب «المغازي» للواقِديّ: «وكان من الأنصار سبعون رجلًا شَبَبَة يسمّون «القُرّاء» كانوا إذا أمسوا أتوا ناحية المدينة فتدارسوا و صلّوا»[٣].

وهم الّذين قُتِلوا في غزوة «بئر معونة» الّتي وقعت في شهر صفر على رأس ستّة وثلاثين شهرًا من مهاجرة النّبيّ ﷺ.

وجاء في «طبقات الذّهبيّ»: قال أيّوب: سمعت أبا قِلابة عن أبي المُهَلَّب قال: كان أُبيّ يختم القرآن في ثمانٍ. إسناده صحيح»[٤].

وممّا يؤكّد أيضًا شيوع التّسمية كمصطلح أو ما يشبه المصطلح وجود قارئين عرفوا بالقراءة وبتعاهدهم القرآن بها، أمثال الأحاديث التّالية الّتي رواها الذّهبيّ في «معرفة

١ـ غاية النّهاية ٢: ٢٩٩.

٢ـ سيرة النّبيّ ﷺ لابن هشام ١: ٣٦٦ (محيي الدّين).

٣ـ ٢: ٣٤٧ مطبعة جامعة آكسفورد.

٤ـ معرفة القُرّاء ١: ٣٣.

القُرّاء» ١: ٣٣.

١ـ ما رواه حَمّاد بن مَسْلمة عن عاصم الأحول عن أبي قِلابة: أنّ رسول الله ﷺ قال: «أقرؤهم أُبيّ بن كعب»[١].

٢ـ ما رواه أبووائل عن مَسروق عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ كان يقول: «استقرئوا القرآن من أربعة: عبدالله بن مسعود وسالم مَوْلى أبي حُذَيفة ومُعاذ بن جَبَل وأُبيّ بن كعب»[٢].

٣ـ قول عمر رضي الله عنه: «أقضانا عليّ وأقرؤنا أُبيّ».

٤ ـ وحديث مقدّمة «المباني»: وهو: قوله ﷺ: «مَن سَرّه أن يقرأ القرآن رطبًا كما أُنزل فليقرأه على قراءة ابن أُمّ عَبْد»[٣]. (يعني عبد الله بن مسعود).

المرحلة الخامسة ـ وتتمثّل المرحلة الخامسة في تصدّي بعض الصّحابة لحفظ القرآن الكريم عن ظَهْر قلب وقيامهم بذلك.

ففي كثير من الأحاديث أنّ أبابكر رضي الله عنه حفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ[٤].

ويعدّ الذّهبيّ في كتابه: «معرفة القُرّاء» سبعة ممّن حفظوا القرآن في حياة النّبيّ ﷺ وهم: أُبيّ بن كعب، وعبد لله بن مسعود، وأبوالدّرداء عُوَيمر بن زيد، وعُثمان بن عَفّان، وعليّ بن أبي طالب، وأبوموسى الأشعريّ، وزيدبن ثابت. معقّبًابقوله: «فهؤلاءالّذين بلغنا أنّهم حفظوا القرآن في حياة النّبيّ ﷺ وأخذ عنهم عرضًا، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمّة العشرة».

المرحلة السّادسة ـ وفيها تحوّلت القراءة إلى تَلْمذة أو رجوع إلى حَفَظة القرآن أمثال الصّحابة الّذين تقدّم ذكر أسمائهم، أو إلى من عرفوا بها، للقراءة عليهم، ولأخذ عنهم.

١ـ وفي رواية: أقرؤكم أُبيّ بن كعب.

٢ـ في صحيح البخاريّ ٦: ٢٢٩. خُذوا القرآن... إلخ.

٣ـ مقدّمتان في علوم القرآن: ٣٦.

٤ـ تاريخ القرآن للزّنجانيّ: ٤٠.

والطّبقة الثّانية في تصنيف وترتيب الذّهبيّ توقّفنا على ذلك بوضوح، ففيها يذكر أنّ أباهُرَيرة وابن عبّاس وعبدالله بن السّائب وعبد الله بن عَيّاش وأبا العالية الرّياحيّ قرأوا على أُبيّ بن كعب، وأنّ المغيرة بن أبي شِهاب المخزوميّ قرأ على عُثمان، وأنّ الأسود بن يزيد النّخعيّ أخذ القراءة عرضًا عن ابن مسعود، وكذلك علقمة بن قيس أخذها عن ابن مسعود، وأنّ أباعبد الرّحمان السُّلَميّ عرض على عُثمان وعليّ وابن مسعود [١].

وكانت الكوفة من أشهر المُدُن الإسلاميّة بعد المدينة المنوّرة عنايةً بالقرآن الكريم وقراءاته، فقد «شغل أهل الكوفة منذ وقت مبكّر من تأسيسها بالقرآن الكريم: قراءته وإقرائه، تفسيره، وقد وصفهم عمر بن الخطّاب بأنّ لهم دَويًّا بالقرآن كدَويّ النّحل» [٢].

وكانت أُوليات تلمذتهم على ابن مسعود الّذي بعث به عمر إليهم كماستأتي الإشارة إليه.

والمرحلة هذه لم تتعدّ النّصف الأوّل من القرن الأوّل الهجريّ، فآخرمَن توفّي من الصّحابة الحَفَظة الّذين مرّ ذكرهم زيد بن ثابت الّذي كانت وفاته عام ٤٥ هـ.

المرحلة السّابعة ـ ويبدو أنّه بعد أن استقرّت القراءة القرآنيّة مادّة تتلقّى وتدرّس وفي مجال مَن ذكرت أسماؤهم من حَفَظَة وقارئين عليهم، وأمثالهم، بدأت وجوه القراءة المختلفة تأخذ طُرُقها في الرّواية ومساراتها في النّقل.

ويدلّنا على هذا ما جاء في أوّل كتاب «القراءات» لأبي عُبَيد القاسم بن سَلّام في ذكر أسماء مَن نُقِل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصّحابة، وهم ...[**وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:**]

والمرحلة هذه لم تتعدّ القرن الأوّل الهجريّ، وكان شيوع ظاهرة اختلاف القراءات فيها، في النّصف الأوّل من القرن الأوّل، كما يفهم هذامن وَفَيات المذكورين من الصّحابة.

المرحلة الثّامنة ـ والمرحلة الثّامنة تتمثّل في تعيين الخليفة عُثمان بن عفّان رضي الله عنه مُقْرِئًا

---

١ ـ راجع: معرفة القُرّاء ١/الطّبعة الثّانية.

٢ ـ حياة الشّعر في الكوفة: ٢٤٥.

خاصًّا لكلّ مِصْر من الأمصار الّتي بعث إليها بمُصْحَف بعد توحيده المصاحف وذلك ليقرأ النّاس بمُصْحَفه...[ثمّ ذكر أسماء المبعوثين، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ والشّيخ معرفة و القَدّوريّ الحَمَد، وقال:]

وكان هذا في سنة خمس وعشرين من الهجرة كما يقول الحافظ العَسْقلانيّ أو في حدود سنة ثلاثين من الهجرة كما يذكر ابن الجَزَريّ [١].

وقد توخّى عُثمان في اختيار هؤلاء الموفدين أن يكون مع كلّ مُصْحَف قارئ توافق قراءته أهل ذلك المصر في الأكثر الأغلب [٢].

وذلك لأنّ عُثمان أمر أن تكتب المصاحف الأئمّة مختلفة الرّسم وفْق اختلاف القراءات المعتبرة في بعض الحروف كما في «قال موسى» في القصص حيث كُتِبَتْ بلاواو في مُصْحَف مكّة و بواو في سائر المصاحف وأن تُكْتَب في بعض الحروف الأُخرى بصورة تحتمل الكلمة معها وجوه القراءة المختلفة فيها كما في «يخدعون» في البقرة ـ حيث كُتِبتْ بغير ألف لتحتمل قراءة «يخادعون»، بالألف، وكما في الياءات الزّوائد [٣].

ونصّ المهدويّ التّالي يشير إلى ذلك أيضًا قال: وإنّما أقرّ عُثمان و مَن اجتمع على رأيه مِن سَلَف الأُمّة هذا الاختلاف في النُّسَخ الّتي اكتُتِبَتْ وبُعِثتْ إلى الأمصار لعلمهم أنّ ذلك من جملة ما أُنزل عليه القرآن فأقرّ ليقرأه كلّ قوم على روايتهم [٤] ومن هنا كانت قراءة كلّ أهل قُطْر تابعةً لرسم مُصْحَفهم [٥]، وقد اختلف في عَدد المصاحف الّتي كتبها عُثمان، والمشهور أنّها خمسة وهي المذكورة هنا، كما عَزاه السّيوطيّ إلى السَّخاويّ في «الوسيلة شرح الرّائيّة

١ـ لطائف الإشارات ١: ٥٨.

٢ـ مناهل العرفان ١: ٤٠٦.

٣ـ لياءات الزّوائد. هي الياءات المحذوفة رسمًا.

٤ـ هجاء مصاحف الأمصار: ١٢١.

٥ـ غيث النّفع: ٢١٨.

المسمّاة بالعقليّة»[١].

وفي هذه المرحلة وبسبب ما هدف إليه عُثمان من جمع المسلمين في تلاوتهم للقرآن على القراءات المعتبرة الّتي وزّعها على مواضعها باختلاف المرسوم أو بتحمّله لها كما أشرت اليه.

أقول: في هذه المرحلة كان بدء التّفرقة بين القراءات المعتبرة والقراءات الآحاديّة والشّاذّة وبدأ دخول شرط مطابقة الرّسم في اعتداد القراءة المعتبرة، قال القاضي أبو بكر في «الانتصار»: لم يقصد عُثمان مقصد أبي بكر ... **[و ذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ في باب «جمع القرآن»، ثمّ قال:]**

ومن المظنون قويًّا أنّ الاختلافات الّتي وقعت بين أهل العراق وأهل الشّام وغيرهم والّتي كانت سببًا في توحيد المصاحف وجمع المسلمين عن القراءات المعتبرة كانت بدءاً أيضًا لانتشار القراءات الشّاذّة، وقد نلمس هذا في خبر حُذَيفة بن اليمان فقد«أخرج ابن أبي داود من طريق يزيد بن معاوية النّخعيّ قال... **[و ذكر كما تقدّم عنه في باب «جمع القرآن»، ثمّ قال:]**

وذلك لأنّ فيه ذكر لقراءة ابن مسعود الّتي انطوت على كثير من نصوص القراءات الشّاذّة والّتي شذذت بسبب مخالفتها ـ في الغالب ـ للرّسم.

المرحلة التّاسعة ـ وتأتي المرحلة التّاسعة في إقبال نفر من كلّ مِصْر على المُصْحَف العُثمانيّ وقراءته وفْق ما تلقّوه من الصّحابة عن النّبيّ ﷺ، فكان في كلّ مِصْرٍ قُرّاء، كما كان الصّحابة في عهد رسول الله ﷺ... **[ثمّ ذكر أسماء قُرّاء الأمصار نقلًا عن ابن الجزريّ، كما تقدّم عنه، وقال:]**

وفي هذه المرحلة كان ما يعرف عند القُرّاء بالاختيار، ويأتي التّعريف به في موضعه. وقد شملت هذه المرحلة النّصف الثّاني من القرن الأوّل الهجريّ والنّصف الأوّل من القرن الثّاني الهجريّ، كما هو بيّن من التّواريخ المذكورة.

---

١ ـ نثر المرجان ١: ٧.

المرحلة العاشرة: وهي الّتي يقول فيها ابن الجَزَريّ: ثمّ (أي بعد أولئك الّذين تقدّم ذكرهم في أعلاه) تجرّد قوم للقراءة و الأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتمّ عنايةً...[و ذكر ذلك مع أسماء القُرّاء، كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

و هذا التّخصّص من هؤلاء القُرّاء وأمثالهم وَفَّر المادّة لوضع علم القراءات وتدوينها والتّأليف فيه. وقد بدأت هذه المرحلة في أواخر القرن الأوّل الهجريّ وأوائل القرن الثّاني.

المرحلة الحادية عشرة ـ وهي مرحلة بدء التّأليف في القراءات وتدوينها. ويختلف المؤرّخون في أوّل مَن ألّف فيها، فذهب الأكثر إلى أنّه أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام، وحسب ابن الجَزَريّ في «غاية النّهاية» أنّه أبوحاتم السِّجِسْتانيّ (ت ٢٥٥ هـ)، وذهب السّيّد حسن الصّدر في كتابه: «تأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام» إلى أنّه أبان بن تَغْلِب الكوفيّ (ت ١٤١ هـ).

وبعد تتبّعي للمسألة ـ في ما وقفتُ عليه من مصادر ومراجع ـ رأيتُ أنّ أوّل مَن ألّف في القراءات هو يحيى بن يَعْمَر (ت ٩٥ هـ) ثمّ تتابع التّأليف بعده. وقد حاولتُ فهرسة أسماء من ألّف في القراءات حتّى تسبيع ابن مجاهد للقراءات السّبع، ووفق تاريخ التّأليف فكانت كالآتي ...[ثمّ ذكر أربع وأربعين اسمًا من أسماء مَن ألّف في القراءات،و إن شئت فراجع، وقال:]

ويلاحظ في هذه الكُتُب المذكورة: أنّها لم تؤلّف في قراءات السّبعة فقط وبخاصّة أنّ فيها ما هوسابق على بعض القُرّاء السّبعة كمؤلّف يحيى بن يَعْمَر وأبان بن تَغْلِب وكذلك مؤلّف أبي عمرو بن العَلاء وحمزة بن حبيب الزّيّات حيث تُوفّي آخر القُرّاء السّبعة وهو عليّ بن حمزة الكسائيّ سنة ١٨٩ هـ. وكان بدء هذه المرحلة في النّصف الثّاني من القرن الأوّل الهجريّ، وعلى يد يحيى بن يَعْمَر المتوفّى سنة ٩٥ هـ، كما رأينا، وكما أشار إليه المستشرق فؤاد سِزكين، غير أنّه (أعني سِزْكين) ثنّى كتاب يحيى بن يَعْمَر بكتاب آخر لابن عامر المقرئ المتوفّى سنة ١١٨ هـ وموضوعه «اختلاف المصاحف»، كما سمّاه هو باسمه الدّالّ عليه وهو «اختلاف

مصاحف الشّام والحجاز والعراق»[١] وفرق بين القراءات ورسم المصاحف لأنّهما فنّان أو عِلْمان متمايزان من علوم القرآن الكريم.

ومن الغريب ما وقع فيه سِزْكين من وهم وهو يؤرّخ للتّأليف في القراءات ـ وهو اعتباره اختيار ابن مُحَيصِن المتوفّى سنة ١٢٣هـ ـ القراءة على مذهب العربيّة ،واختيار عيسى بن عمر الثّقفيّ المتوفّى سنة ١٤٩هـ كتابين في القراءات. وربّما عاد هذا ـ فيما أخاله ـ إلى عدم معرفته التّامّة بتعابير ومصطلحات القراءة.

المرحلة الثّانية عشرة ـ في هذه المرحلة كان تسبيع السّبعة والاقتصار على جمع قراءاتهم في مؤلَّفٍ خاصّ،وكان ذلك من قبل أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد التّميميّ البغداديّ المتوفّى سنة ٣٢٤هـ في كتابه: الموسوم بـ «قراءات السّبعة».

ويعلّل مكّيّ بن أبي طالب ذلك الاقتصار على القراءات السّبع بقوله: «فإن سأل سائل فقال: ما العلّة الّتي من أجْلها اشتهر هؤلاء السّبعة ...[وذكر كما سيجيئ عنه في باب «اختلاف القراءات»، ثمّ ذكر بعدها قول الطّبرسيّ، كما سيجيئ عنه في باب«تواتر القراءات»، وقال:]

وجاء في «إتحاف فُضَلاء البشر» للدِّمياطيّ: «ثمّ ليعلم أنّ السّبب الدّاعي إلى أخذ القراءة عن القُرّاء المشهورين دون غيرهم...[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول العامليّ، كما سيجيئ عنه في باب«تواتر القراءات»، وقال:]

وإذا عُدْنا نلتمس ذلك من ابن مجاهد نفسه، وجدناه يقول في مقدّمته لكتاب السّبعة ما يشير إلى ذلك، قال: فمن حملة القرآن ...[وذكر كما سيجيئ عنه في باب«اختلاف القراءات»، ثمّ قال:]

وفي التّعليلات المذكورة، ومن تقسيم ابن مجاهد الرّباعيّ لمن يقرؤون القرآن ندرك أنّ هناك أمرًا مهمًّا دعا إلى ما قام به ابن مجاهد من تسبيعه السّبعة، وهو: الحِفاظ على منهج

---

١ ـ تاريخ التّراث العربيّ ـ القراءات.

القراءات القرآنيّة، لئلّاتخرج عن طريق النّقل الموثوق إلى النّقل المشكوك فيه، أو عن طريق الرّواية والنّقل عن الرّسول الأعظم ﷺ إلى طريق الاجتهادات الشّخصيّة.

ويؤيّده هذه الشّهرة العلميّة الّتي يتمتّع بها السّبعة والاتّفاق على الاعتماد قراءاتهم. يضاف إليه: وثاقة ابن مجاهد وعلوّكعبه في العلم أصالةً وعمقًا، يقول الذّهبيّ: «وكان (يعني ابن مجاهد) ثقةً حجّةً، قال أبوعمرو الدّانيّ: فاق ابن مجاهد في عصره سائر نُظَرائه من أهل صناعته، مع اتّساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نُسُكه [1]...[ثمّ ذكر قول ابن الجَزَريّ وابن النّديم في ابن مجاهد كما تقدّم عن القَدّوريّ الحَمَد وسعيد الأفغانيّ، وقال:]

فإنّنا ندرك أيضًا ممّا يتمتّع به ابن مجاهد من شخصيّة دينيّة وعلميّة الدّافع الّذي حفزه إلى القيام بعمله هذا. وأخال أنّنا نفهم هذا أيضًا ممّا رُوي عنه في أنّه سأله رجل: «لِمَ لا يختار الشّيخ لنفسه حرفًا...[وذكر كما تقدّم عن الشّيخ معرفة، ثمّ قال:]

ويؤيّد ما ذكرت مايقوله أبوالفتح ابن جنّي في «شواذّ القراءات»: وأرد القراءات في متوجّهاتها، فأتى ذلك على طهارة جميعه، وغزارة ينبوعه، ضربين:

١ـ ضربًا اجتمع عليه أكثر قُرّاء الأمصار وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم بـ «قراءات السّبعة»، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده.

٢ـ وضربًا تعدّى ذلك، فسمّاه أهل زماننا شاذًّا، أي خارجًا عن قراءة القُرّاء السّبعة المقدّم ذكرها [2]. ثمّ يقول: «ولم نقرأ بالشّاذّ في التّلاوة لئلّا ينتشر» [3].

وهناك عامل آخر ـ فيما يبدو لي ـ كان ذا أثر بعيدٍ في شهرة القراءات السّبع هذه الشّهرة العلميّة ـ مضافًا إلى ما تقدّم ـ هو إفراد ابن مجاهد شواذّ القراءات بمؤلَّف خاصّ.

وأحسب أنّ دوافع قيامه باختيار القراءات السّبع وإفرادها بمؤلَّف هي الّتي دفعته إلى أن

١ـ الفهرست: ٣١، خياط.

٢ـ المحتسب ١: ٣٢ـ٣٣.

٣ـ نفس المصدر، بتصرّف.

يعتبر ما سواها شواذّ. وهكذا كانت هذه المرحلة المنطلق في وضع نظام القراءات السّبع، وفي تشذيذ القراءات الشّاذّة.

و إلى هذا يشير المستشرق نُولْدِكِه بقوله: «وتبدأ مراجع القراءات الشّاذّة حقيقيّة بالرّجل الّذي أسّس نظام القراءات السّبع المشهورة (ابن مجاهد) وقد ألّف إلى جانب «كتاب السّبعة» كتابًا آخر اسمه: «كتاب الشّواذّ» وقد ضاع [١].

أمّا المقياس الّذي اتّبعه ابن مجاهد في اختياره قراءات السّبعة فهو:

١ ـ أن يكون القارئ مجمعًا على قراءته من قِبَل أهل مصره.

قال في «كتاب السّبعة»: فهؤلاء سبعة نفرًا يعني (القُرّاء السّبعة) من أهل الحجاز والعراق والشّام خلّفوا في القراءة التّابعين وأجمعت على قراءتهم العوامّ من أهل كلّ مصر من هذه الأمصار الّتي سمّيتُ وغيرها من البلدان الّتي تقرب من هذه الأمصار، إلّا أن يستحسن رجل لنفسه حرفًا شاذًّا فيقرأ به من الحروف الّتي رُويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوامّ [٢].

٢ ـ وأن يكون إجماع أهل مصره على قراءته قائمًا على أساس من توفّره على العلم بالقراءة واللّغة توفّرًا يدلّ على أصالةٍ وعُمْق.

قال: «فمِنْ حَمَلَة القرآن؛ المـُعْرِب العالم بوجوهٍ كالإعراب والقراءات، العارف باللّغات ومعاني الكلام، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الإمام الّذي يفزع إليه حُفّاظ القرآن في كلّ مِصْر من أمصار المسلمين» [٣].

والملاحظ في مقياس ابن مجاهد هذا أنّه مُنْصَبّ على تقويم شخصيّة القارئ بينما نجد

---

١ ـ الدّكتور عبدالصّبور شاهين، تاريخ القرآن: ٢٢٠، نقلًا عن: نُولْدِكِه، تاريخ القرآن؛ طبعة عام ١٩٦١، ج ٢ ص ٢٢٨ من تكملة برِتْسل و برِاجشْتِرْسِر.

٢ ـ كتاب السّبعة: ٨٧.

٣ ـ نفس المصدر: ٤٥.

تلميذه ابن خالَوَيْه يعطينا مقياسًا يقوّم فيه القراءة وهو :

١ ـ أن يكون الاختلاف في اللّفظ القرآنيّ غير مخالف للمُصْحَف .

٢ ـ أن يكون الاختلاف في اللّفظ القرآنيّ غير مخالف للإعراب .

٣ ـ أن يكون الاختلاف في اللّفظ القرآنيّ ممّا توارثَته الأئمّة [١] .

وفي عهد ابن مجاهد وُلِد مقياسان آخران ، وماتا في مهدهما لعدم تلقّي المسلمين لهما بالقبول، و لرفضهما لها، وهما: مقياس ابن شَنَبوذ الّذي اكتفى فيه بصحّة السّند وموافقة العربيّة، ومقياس ابن مِقْسَم (ت ٣٥٤ هـ) الّذي اكتفى فيه بمطابقة المُصْحَف وموافقة العربيّة [٢] .

المرحلة الثّالثة عشرة ـ وبعد تسبيع ابن مجاهد القراءات السّبع، وتشذيذه القراءات الشّواذّ، كانت مرحلة الاحتجاج للقراءات في جوانبها اللّغويّة من صوتيّة وصرفيّة ونحويّة وما إليها . وكان كتابَا ابن مجاهد مثار الدّراسات ومدارها .

١ـ وكان أوّل مَن ألّف في الاحتجاج للقراءات السّبع: أبوبكر محمّد بن السَّريّ المتوفّى سنة ٣١٦هـ والمعاصر لابن مجاهد، إلّا أنّه لم يتمّ كتابه، فقد صدر منه سورة الفاتحة وجزءٌ من سورة البقرة [٣]. ثمّ كان من بعده كلّ من :

٢ ـ محمّد بن الحسن الأنصاريّ (ت ٣٥١ هـ)، ألّف «كتاب السّبعة بعلل الكبير» [٤] .

٣ ـ أبي بكر محمّد بن الحسن بن مِقْسَم العطّار (م ٣٦٢هـ) ذكر له ابن النّديم في «الفهرست» [٥] : كتاب احتجاج القراءات ، كتاب السّبعة بعللها الكبير، كتاب السّبعة الأوسط ، كتاب الأوسط (آخر)، كتاب الأصغر، ويعرف بـ «شفاء الصُّدُور» .

---

١ ـ القراءات لابن خالَوَيه. مصوّرة معهد المخطوطات العربيّة بالقاهرة ، ورقة ١٨.

٢ ـ انظر: غاية النّهاية ٢: ١٢٤.

٣ ـ راجع : مفتاح السّعادة ١ : ١٦٥؛ ط: دار الكُتُب الحديثة وتقديم «كتاب حُجّة» للفارسيّ.

٤ ـ الفهرست : ٣٣.

٥ ـ نفس المصدر : ٥٩ .

٤ ـ الحسين بن أحمد بن خالَوَيْه (ت ٣٧٠ هـ) ألّف كتابه: «الحجّة في علل القراءات السّبع».

٥ ـ أبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، ألّف كتابه: «الحجّة» في الاحتجاج للقراءات السّبع. وقداختصره مكّيّ بن أبي طالب، وإسماعيل بن خلف الأنصاريّ (ت ٤٥٥ هـ)، و محمّد بن شُرَيح الإشبيليّ (ت ٤٧٦ هـ) وكان الفارسيّ قد نوى أن يؤلّف في الاحتجاج للقراءات الشّاذّة، «فاعترضت خوالج هذا الدّهر دونه وحالت كبواته بينه وبينه» كما يقول تلميذه أبو الفتح ابن جنّيّ (ت ٣٩٢ هـ) في مقدّمة كتابه: «المحتسب» الّذي ذكر فيه أحوال ما شذّ عن السّبعة ـ كما قال في مقدّمته أيضًا ـ والّذي حقّق فيه ما نوى أن يقوم به أُستاذه أبوعليّ الفارسيّ.

و ليس يعني هذا أنّ الاحتجاج بدأ في هذه المرحلة، فقد ذكر ابن النّديم أنّ محمّد بن يزيد المبرّد المتوفّى سنة ٢٨٥ هـ، كان قد ألّف «كتاب احتجاج القراءة» [١]. وكذلك تلميذه ابن السّراج (ت ٣١٣ هـ) الّذي ألّف ـ هوالآخر ـ كتابًا في احتجاج القراءة كما ذكر ابن النّديم [٢]. وتلميذه الآخر ابن دُرُسْتَوَيْه (ت نيّف و ٣٣٠ هـ) الّذي ألّف أيضًا في «الاحتجاج للقُرّاء» كما ذكر ابن النّديم أيضًا [٣]. وإنّما يعني أنّ الاحتجاج في هذة المرحلة صار ظاهرةً من ظواهر التّأليف في القراءات.

المرحلة الرّابعة عشرة ـ وبعد تسبيع ابن مجاهد القراءات السّبع توالت التّواليف في القراءات السّبع، وكان مِن أهمّها وأشهرها:

١ ـ مؤلّفات أبي عمرو عُثمان بن سعيد الدّانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، أمثال: «التّيسير في القراءات السّبع»، الّذي يعدّه ابن الجَزَريّ: من أصحّ كُتُب القراءات، وأوضح ما ألّف عن السّبعة

---

١ ـ الفهرست: ٥٩.

٢ ـ نفس المصدر: ٦٣.

٣ ـ نفس المصدر: ٣٥.

من الرّوايات[١]. والّذي يقول فيه الزّركشيّ: « وأحسن الموضوع للقراءات السّبع: كتاب التّيسير لأبي عمرو الدّانيّ »[٢].

وكتاب «جامع البيان في القراءات السّبع»، الّذي اشتمل على نيّف وخمسمائة رواية وطريق عن الأئمّة السّبعة. قال فيه ابن الجزريّ: «كتاب جليل في هذا العلم لم يؤلّف مثله»[٣].

وكتاب «المفردات السّبع» الّذي أفرد فيه قراءة كلّ واحد من القُرّاء السّبعة على حدة. وكتاب «التّهذيب» لما تفرّد به كلّ واحدٍ من القُرّاء السّبعة.

٢ـ منظومة أبي القاسم بن فِيُّرة الأندلسيّ الشّاطبيّ (ت ٥٩٠ هـ) المسمّاة بـ «حِرْز الأماني ووجه التّهاني» والمعروفة بـ «الشّاطبيّة»، وهي نظم لكتاب التّيسير للدّانيّ، وعدّتها ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتًا[٤]. وقد كانت ـ كما يقول ابن الجزريّ ـ من أعظم أسباب شهرة كتاب التّيسير[٥].

ولأنّ التّيسير والشّاطبيّة سيطرا سيطرة كبيرة على الجوّ الدّراسيّ للقراءة القرآنيّة، ولأنّ الشّاطبيّة حظيت بشروح عدّة كانت القراءات السّبع ـ ولا تزال ـ مثار الدّراسة والبحث ومدارهما، والمسيطرة على الدّرس القُرّائيّ، مضافًا هذا إلى العوامل الأُخرى المتقدّمة...

[ثمّ ذكر أشهر من شروح الشّاطبيّة ومن أشهر مختصراتها وتَكْملاتها، وإن شئت فراجع]

ويبدو لي: أنّ مؤلّفات الدّانيّ ومعاصريه من علماء القراءات في القرن الخامس الهجريّ أمثال: البغداديّ صاحب الرّوضة، والرّعينيّ صاحب الكافي، ومكّيّ صاحب التّبصرة والطّبريّ صاحب التّلخيص، والأهوازيّ صاحب الموجز وغيرهم، كانت الحدّ الفاصل

---

١ ـ تحبير التّيسير، مخطوطة المكتبة المحموديّة بالمدينة المنوّرة، ورقة ١.

٢ ـ البرهان ١: ٣١٨.

٣ ـ النّشر ١: ٦١.

٤ ـ أحمد بدويّ، الرّسالة، العدد ٩٦٦ ص ٣٣.

٥ ـ تحبير التّيسير، ورقة ١.

في التّفرقة بين القراءات الصّحاح والقراءات الشّواذّ، وبخاصّة مؤلّفات الدّاني بما لقيته من شهرة وإقبال دراسيّ عليها وبما حظيت به الشّاطبيّة «نظم التّيسير» من شرح ودرس.

ذلك لأنّنا نرى في مؤلّفات القرن الرّابع أمثال «السّبعة» لابن مجاهد قراءات متواترة عند ابن مجاهد وتلميذه ابن خالَوَيْه[1] شذّذها رجال القرن الخامس ومَن بعدهم، كقراءة ابن كثير «غير المغضوب» ـ في الفاتحة ـ بنصب «غير» وقراءته: «لإحدى الكُبَر» ـ في المدّثّر ـ بغير همز «لِحَدَى». وقراءات شواذّ وردت في «مختصر البديع» لابن خالَوَيه، مثل قراءة ابن كثير برواية البَزّيّ «سحابُ ظلماتٍ» في النّور ـ بالإضافة ـ عندها متواترة مُقْرئو القرن الخامس ومَن بعدهم[2]. و في ضوئه، قد نستطيع أن نعتبر عصر الدّانيّ العصر الّذي استقرّت فيه الحدود بين القراءات الصّحاح والقراءات الشّواذّ.

المرحلة الخامسة عشرة ـ وهي مرحلة تفريد القراءات وتسديسها وتثمينها وتعشيرها، دفعًا لما علّق في كثير من الأذهان من أنّ الأحرف السّبعة الوارد ذكرها في الحديث الشّريف «أُنزل القرآن على سبعة أحرف»[3] هي القراءات السّبع الّتي اختارها ابن مجاهد واعتبرها الصّحاح وما عداها شواذّ.

قال في النّشر ١ : ٤٣ : «قال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبدالرّحمان بن أحمد الرّازيّ (ت ٤٥٤ هـ) ـ بعد أن ذكر الشّبهة الّتي من أجلها وقع العوامّ الأغبياء في أنّ أحرف هؤلاء الأئمّة السّبعة هي المشار إليها بقوله ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف»: إنّ النّاس إنّما ثمّنوا القراءات وعشّروها وزادوا على عدد السّبعة الّذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشّبهة. ثمّ قال: «وإنّي لم أقتف أثرهم تثمينًا في التّصنيف أو تعشيرًا أو تفريدًا إلّا ما ذكرته من الشّبهة».

---

١ ـ لطائف الإشارات ١ : ٨٩.

٢ ـ عرفت بهذه القراءات في رسالتي : «قراءة ابن كثير و أثرها في الدّراسات النّحويّة» فراجع.

٣ ـ مقدّمتان في علوم القرآن : ٢٠٧.

ويقصد بالتّفريد ـ هنا ـ إفراد قراءة واحدة بالتّأليف، والتّسديس ذكر ستّ قراءات فقط، وهكذا.. ليعلم من هذا أنّ القراءات السّبع ليست هي السّبعة كما توهّم. وليعلم ـ في رأي آخرين ـ أنّ القراءات السّبع ليست هي وحدها المتواترة أو الصّحاح.

وقد ذكر ابن الجزريّ جملة من هذه الكُتُب في قائمة مصادر كتابه: «النّشر في القراءات العشر»، أمثال: «مفردة يعقوب» لعبدالباري الصّعيديّ المتوفى سنة نيّف وخمسين وستّمائة. و«الكفاية في القراءات السّتّ» لهبة الله بن أحمد الحريريّ (ت ٥٣١ هـ)، و«التّذكرة في القراءات الثّماني» لابن غَلْبون الحَلَبيّ (ت ٣٩٩ هـ)، و«التّلخيص في القراءات الثّماني» لأبي معشر الطّبريّ (ت ٤٧٨ هـ)، و«الجامع في القراءات العشر» لنصر بن عبد العزيز الفارسيّ (ت ٤٦١ هـ)، و«الرّوضة في القراءات الإحدى عشرة» للحسن بن محمّد البغداديّ (ت ٤٣٨ هـ) و«البُستان في القراءات الثّلاث عشرة» لابن الجُنْديّ (ت ٧٦٩ هـ)، و«الكامل» ليوسف بن عليّ الهُذَليّ (٤٦٥ هـ) الّذي جمع فيه خمسين قراءة من الأئمّة في ألف وأربعمائة وتسعة وطريقًا.

ومتأخّرًا نفرًا «إتحاف فُضَلاء البشر في القراءات الأربع عشر» للدِّمياطيّ المتوفّى سنة ١١١٧ هـ. وامتدّت هذه الفترة من القرن الرّابع الهجريّ حتّى القرن الثّاني عشر.

والملاحظ هنا أنّ هذه المؤلّفات لم تؤثّر في القراءات السّبع، وبقيت السّبع هي المشهورة، والمعروفة، وعليها مدار البحث والدّراسة. وقد اعتمد هؤلاء المؤلّفون وأمثالهم في اختياراتهم القراءات الّتي اختاروها أن تتوافر فيها الأركان التّالية:

١ ـ قوّة وجهها في العربيّة.

٢ ـ موافقتها لرسم المُصْحَف العُثمانيّ.

٣ ـ اجتماع العامّة عليها.

ويلخّص ذلك مكّيّ بن أبي طالب فيقول: «ولم تترك القراءة بقراءة غيرهم «يعني السّبعة»،

واختيار مَن أتى بعدهم إلى الآن...[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال :]

وإذا أردنا معرفة التّطوّر الّذي حدث لمقياس القراءة المتواترة منذ القرن الرّابع و الّذي ذكره ابن خالَوَيْه في كتابه : «القراءات» ، فإنّا نجده في الوصف الثّالث فبدل أن يشترط في القراءة المتواترة أن تكون ممّا توارثته الأئمّة، اشترط فيها أن تكون ممّا اجتمع عليه العامّة. و ربّما عاد هذا التّطوّر إلى وضع القيود الضّابطة والواقية أكثر من أن تصاب القراءة بما يخرجها عن أداء مهمّتها في حفظ لفظ القرآن و نصّه .

المرحلة السّادسة عشرة ـ وفيها تطوّر المقياس الضّابط للتّفرقة بين القراءة الصّحيحة وغيرها ممّا ذكره ابن أبي طالب إلى آخر، أُريد به الوقاية من أن يدخل القراءة القرآنيّة ما ليس منها ممّا هو غير مستند، أوضعيف الرّواية، أوممّا هو ليس بمتواتر أومستفيض ، أوممّا تفرّد به راو واحدٍ عن السّبعة ، فلايستطاع اعتباره قرآنًا لأنّه ليس بقطعيّ السّند ...[وذكر كما سيجيئ عنه في باب «أقسام القراءات»]. (١٣ـ٥٢)

الفصل التّاسع و العشرون

نصّ مختار عمر و سالم مُكْرِم (معاصِرِيْن) في «معجم القراءات القرآنيّة»

مصطلحات في علم القراءات

أ ـ مصطلحات عامّة:

١ـ القراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف، وكيفيّتها من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرهما.

٢ ـ المقرئ: هو العالم بالقراءات، رواها مشافهةً، فلو حَفِظ الشّاطبيّة مثلًا فليس له أن يقرأ بما فيها، إن لم يشافهه مَن شُوفِه به مسلسلًا، لأنّ في القراءات شيئًا لا يحكم إلّا بالسّماع والمشافهة.

٣ـ القارئ:

أ ـ المبتدئ: هو مَن شرع في الإفراد إلى أن يفرد ثلاثًا من القراءات.

ب ـ المتوسّط: إلى أربع أو خمس.

ج ـ القارئ المنتهي: هو مَن عرف من القراءات أكثرها وأشهرها.

٤ ـ الإسناد: وهو الطّريق الموصلة إلى القرآن وله ثلاثة أقسام:

أ ـ صحيح: وهو المتّصل الإسناد بنقل عدلٍ، ضابطٍ، ثقةٍ، مُتْقنٍ عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذٍ ولا علّةٍ قادحةٍ.

ب ـ **ضعيف**: وهو الّذي فَقَد شرطًا من الشّروط الخمسة للإسناد الصّحيح.

ج ـ **حَسَــن**: وهو ما عرف مخرجه من كونه شاميًّا، عراقيًّا، مكّيًّا، كوفيًّا، واشتهرت رجاله بالعدالة، الضّبط المتوسط بين الصّحيح والضّعيف، وألّا يكون شاذًّا ولا معلًّلا.

٥ ـ أعلى الأسانيد: أعلى الأسانيد متمثّل في القرب من رسول الله ﷺ من جهة العدد بإسناد صحيح سالم من الضّعف.

تــنــبــيه: إزالة شبهة في أسانيد القراءة.

قال في «الإتحاف»: فإن قيل: الأسانيد إلى الأئمّة، وأسانيدهم إليه ﷺ على ما كتب في القراءات لاتبلغ حدّ التّواتر. أُجيب بأنّ انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لايمنع مجيئ القراءات عن غيرهم وإنّما نسبت القراءات إليهم لتصدّيهم لضبط الحروف، وحفظ شيوخهم فيها، ومع كلّ واحد منهم في طبقته ما يبلغها عدد التّواتر [1].

٦ ـ الرّسم:

أ ـ **قياسيّ**: وهو موافقة الخطّ اللّفظ.

ب ـ **اصطلاحيّ**: وهو مخالفته ببدل أو زيادة أو حذف أو فصل أو وصل للدّلالة على ذات الحرف، أو أصله، أو رَفْع لَبْس.

والخطّ تارةً يحصر جهة اللّفظ فمخالفه مناقض. وتارةً لايحصرها بل يرسم على أحد التّقادير، فاللّافظ به موافق تحقيقًا وبغيره موافق تقديرًا لتعدّد الجهة إذ البدل في حكم المبدّل، وما زيد في حكم العدم، وما حذف في حكم الثّابت. ومن الأمثلة على ذلك:

أ ـ الحرف يدلّ في الرّسم ويلفظ به اتّفاقًا كاصطبر.

ب ـ الحرف يرسم ولايلفظ به اتّفاقًا كالصّلٰوة.

ج ـ الحرف يرسم ويختلف في اللّفظ به كالغَدٰوة.

---

١ ـ الإتحاف: ٧.

د ـ الحرف يزاد ويلفظ به اتّفاقًا كحسابيَهْ.

هـ ـ الحرف يزاد ولا يلفظ به اتّفاقًا كأولئك ومائة.

و ـ الحرف يزاد ويختلف فيه كسلطانيه.

ثمّ عقّب صاحب الإتحاف بعد هذه الأمثلة بقوله: «وأكثر رسم المُصْحَف موافق لقواعد العربيّة إلّا أنّه قد خرجت أشياء عنها يجب علينا اتّباع مرسومها. فمنها ما عرف حكمه، ومنها ما غاب عنّا علمه، ولم يكن ذلك من الصّحابة كيف اتّفق بل عن أمر عندهم قد تحقّق»[١].

٧ـ القراءة، الرّواية، الطّريق، الوجه:

الخلاف في القراءة إمّا أن يكون للشّيخ كنافع أو للرّاوي عنه كقالون أو للرّاوي عن الرّاوي وإن سفل كأبي نَشيط[٢] عن قالون، والقَزّاز[٣] عن أبي نشيط أو لم يكن كذلك.

فإن كان للشّيخ بكماله أي ممّا اجتمعت عليه الرّوايات والطُّرُق عنه: فقراءة.

وإن كان للرّاوي عن الشّيخ: فرواية.

وإن كان لمن بعد الرُّواة وإن سفل: فطريق.

وما كان على غير هذه الصّفة ممّا هو راجع إلى تخيير القارئ: فهو وجه[٤].

٨ ـ الاختيار:

معناه: أنّ القارئ اختار قراءة «بذلك الوجه من اللّغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره وداوم عليه، ولزمه حتّى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أُضيف إليه دون غيره من القُرّاء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي

١ـ الإتحاف: ١٠.

٢ـ محمّد بن هارون أبو جعفر الرّبعيّ يعرف بـ«أبي نشيط»، تُوفّي ٢٥٨. (انظر: غاية النّهاية ٢: ٢٧٢).

٣ـ عليّ بن سعيد بن الحسن بن ذؤابة البغداديّ القَزّاز تُوفّي قبل الأربعين وثلاثمائة فيما أظنّ. (غاية النّهاية ١: ٥٤٣ ـ ٥٤٤).

٤ـ الإتحاف: ١٧ـ ١٨.

واجتهاد»[١].

٩ـ الحرف:

معنى الحرف في القراءة وضّحه ابن سِنان الخفاجيّ فقال:« فأمّا قولهم في القراءة : حرف أبي عمرو من القُرّاء وغيره، فقد قيل فيه: إنّ المراد: أنّ الحرف كالحدّ ما بين القراءتين . وقيل أيضًا: إنّ الحرف في هذا القول : المراد به الحروف كما قال الله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾ الحاقّة / ١٧ ، أي والملائكة، وقولهم: أهلك النّاس الدّينار والدّرهم أي الدّنانير والدّراهم، والمعنى أن القارئ يؤدّي حروف أبي عمرو بأعيانها من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ[٢].

١٠ ـ مصطلحات القُرّاء في ضوء كتاب: «غيث النّفع»[٣]:

أ ـ مكّيّ: علماء مكّة كابن كثير و مجاهد .

ب ـ مدنيّ: علماء المدينة، كيزيد و نافع، وشيبة وإسماعيل .

١ـ مدنيّ أوّل في حالة موافقة يزيد لأصحابه .

٢ـ مدنيّ آخر في حالة موافقة انفرادهم عنه .

ج ـ بَصْريّ: كعاصم الجَحْدَريّ.

د ـ شاميّ: كابن عامر والذِّماريّ، وشريح .

هـ ـ كوفيّ: عبدالله بن حبيب السُّلَميّ، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ.

و ـ حَرَميّ: عند اتّفاق المكّيّ والمدنيّ.

ز ـ عراقيّ: عند اتّفاق البصريّ والكوفيّ.

١ـ النّشر ١ : ٥٢.

٢ـ سرّ الفصاحة : ١٥ لأبي محمّد عبدالله بن محمّد بن سعيد بن سنان الخفاجيّ المتوفّى ٤٦٦ هـ تصحيح عبد المتعال الصّعيديّ، طبع صبيح .

٣ـ مؤلّفه : عليّ النّوريّ الصّفاقسيّ، المتوفّى ١١١٨ هـ . (م)

ح ـ دِمَشْقيّ: عند مخالفة شريح لصاحبيه.

ط ـ حِمْصيّ: عند انفراد شُرَيح عن صاحبيه.

ى ـ الحَرَميان: نافع وابن كثير.

ك ـ الإبنان: ابن كثير وعبدالله بن عامر.

ل ـ الأخوان: حمزة بن حبيب، وأبو الحسن الكسائيّ.

م ـ عليّ: عند انفراد الكسائيّ.

ن ـ النّحويان: الكسائيّ وأبو عمرو.

س ـ الكوفيّون: الأخوان وعاصم.

ع ـ الدُّوريّ: من روايته عن أبي عمرو.

ف ـ دوريّ عليّ: من روايته عن الكسائيّ.

ب ـ مصطلحات فنّيّة:

...[ثمّ ذكر مصطلحات من قبيل: فرش الحروف، هاء الكناية، الإدغام الكبير و الصّغير، الوقف الرَّوْم، الإدغام الاختلاس، و غيرها الّتي لايحتاج ذكرها هنا، و إن شئت فراجع].

(١: ١٢٧ـ١٣١)

المؤلّفات في القراءات

أ ـ أوّل مؤلِّف في القراءات: في ترجمة هارون بن موسى أبي عبدالله الأعور البَصْريّ، الأزديّ مولاهم يطالعنا ابن الجَزَريّ في «غاية النّهاية» بهذا النّصّ: قال أبو حاتم السِّجِسْتانيّ: كان أوّل مَن سمع بالبَصْرة وجوه القراءات، وألّفها، وتتبّع الشّاذّ منها فبحث عن إسناده، هارون بن موسى الأعور، و كان من القُرّاء. قال ابن الجَزَريّ: مات هارون فيما أحسب قبل

المائتين»[١].

من هذا النّصّ نرى أنّ هارون الأعور وضع البذرة الأُولى في حَقْل تأليف القراءات القرآنيّة. ويعتبر أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام أوّل إمام معتبر جَمَعَ القراءات في كتاب، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئًا مع هؤلاء السّبعة، وتُوفّي سنة أربع وعشرين ومائتين.

ب ـ مؤلّفات في القراءات العشر وما فوقها: ذكر ابن الجَزَريّ في كتابه: «النّشر في القراءات العشر» ما يقرب من ستّين مرجعًا في هذا الفنّ استفاد بها ـ إلى جانب كثير غيرها ـ في تأليف كتابه. ومن أهمّ هذه الكُتُب ...[ثمّ ذكر المؤلّفين في القراءات خلال القرن الرّابع إلى القرن الثّامن، و إن شئت فراجع]. (١: ١١٩ـ١٢٣)

١ـ غاية النّهاية ٢: ٣٤٨.

الفصل الثّلاثون

نصّ الحجّتيّ (معاصر) في «مختصر تاريخ القرآن الكريم»

المعنى الاصطلاحيّ للقراءة

القراءة في اصطلاح علوم القرآن هي طريقة تلاوة القرآن وكتابته بالاستناد إلى رواية متواترةً كانت أو مشهورةً، أو آحادًا أو شاذّةً أو موضوعةً.

نفهم ممّا تقدّم أنّ الاجتهاد لا سبيل له إلى قراءة القرآن، ولا يستطيع أحد أن يقرأ القرآن استنادًا إلى ما يفهمه من قواعد اللّغة العربيّة، بل القراءة تتوقّف على الرّواية لا غير.

وقد أقرّ أكثر علماء النّحو أيضًا عدم جواز فرض قواعدهم على القرآن. فهذا أبو العبّاس المبرّد يقول: «لو كنتُ من القُرّاء لقرأت «البرّ» في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ اَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِق وَالْمَغْرِب وَلٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اٰمَنَ بِالله﴾ البقرة / ١٧٧، بفتح الباء، مع أنّ الإجماع في قراءتها بالكسر[١]. وهو اعتراف ضمنيّ من هذا النّحويّ اللّغويّ الكبير بعدم جواز الاجتهاد في القراءة.

ولكن رُوي عن أبي عمر عيسى بن عمر الثّقفيّ النّحويّ أنّه قال: إنّ قراءة القرآن ينبغي أن تكون قائمة على أساس قواعد اللّغة العربيّة المعروفة بين النّحويّين واللّغويّين، وقال: بجواز النّصب في السّارق والزّانية على المفعوليّة من قوله تعالى: ﴿السَّارِقُ

---

١ ـ راجع: طبقات القُرّاء لابن الجَزَريّ.

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة / ٣٨، و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا...﴾ النّور / ٢، وحدثت لذلك ضجّة في أوساط علماء البَصْرة [١]. ونُقِل أيضًا عن أبي بكر محمّد حسن بن مِقْسَم البغداديّ المُقرئ النّحويّ (ت ٣٥٤هـ) جواز القراءة في الصّلاة بأيّ نحوٍ ينطبق مع قواعد اللّغة العربيّة.

العلاقة بين القراءة والكتابة:

يمكن إطلاق القراءة توسّعًا على طريقة كتابة القرآن، وقديمًا كان يقال: إنّ هذا المُصْحَف كتب على قراءة نافع. وهنا لا بدّ من التّأكيد على أنّ القراءة تعتمد على الرّواية والسّماع، لا على الإملاء القرآنيّ، لأنّ الإملاء قد يؤدّي إلى اختلاف في القراءة. فالأساس في قراءة القرآن هو الرّواية والكتابة تعتمد على القراءة وليس العكس.

ومن الجدير بالذّكر،أنّ المستشرق «جُولْدتِسيهر» ذهب إلى أنّ الاختلاف في القراءات يعود إلى اختلاف إملاء المصاحف [٢]. وهذا الرّأي ـ وإن كان يبدو للوهلة الأُولى رأيًا موضوعيًّا ـ لايخلو من غرض مَشبوهٍ، لأنّه يفتح الطّريق أمام ما لا حَصْرَ له من الاختلافات بسبب التّطوّر الإملائيّ للقرآن الكريم.

وانحصار القراءات في سبع أو عشر أو أقلّ أو أكثر يردّ قول هذا المستشرق، كما أنّ العلماء ردّوا بعض القراءات الشّاذّة النّاتجة عن تصحيف في قراءة المُصْحَف، كقراءة «أباه» بدلًا من «إيّاه» في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ التّوبة / ١١٤. وما نسب إلى بعضهم من أنّه قرأ: «لا زَيْت فيه» بدلًا من «لا ريب فيه». ولو كان اختلاف القراءات قائمًا على أساس اختلاف الكتابة القرآنيّة لكانت مثل هذه القراءات صحيحة. (١٠٧ـ١٠٩)

---

١ ـ النّشر في القراءات العشر ١: ١٧؛ ومجمع البيان ٣: ١٩٠، و٧: ١١٣.

٢ ـ مذاهب التفسير الإسلاميّ لجولْدتِسيهر: ٨ ـ ٩.

الفصل الحادي و الثّلاثون

نصّ البوطيّ (معاصر) في «من روائع القرآن»

منشأ القراءات

اعلم! أنّ «القرآن» و«القراءات» حقيقتان متغايرتان، كما قال الزّركشيّ في كتابه: «البرهان» ...[و ذكر كما تقدّم عن القَسْطلانيّ، ثمّ قال:]

وبيان ذلك، أنّه لمّا كتب عُثمان المصاحف ووجّهها إلى الأمصار وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها من الأحرف الأُخرى الّتي لاتتّفق معها ترك النّاس من قراءاتهم الّتي كانوا يقرأون بها كلّ ما خالف خطّ المُصْحَف، واستمرّوا يُقرئون بسائرها ممّا لايخالف الخطّ وثبتت روايته بالسّند المتواتر عن رسول الله ﷺ.

فهذه الأوجه الّتي استمرّ الصّحابة والتّابعون على القراءة بها، بهذا الضّابط الّذي ذكرنا، هو الجزء الّذي بقي من الأحرف السّبعة، وهو الّذي يسمّى بـ«القراءات»[1].

الحكمة من مشروعيّتها

هي تسهيل واتّساع في تلاوة القرآن، اقتضتهما حكمة باهرة أطال في بيانها علماء هذا الشّأن، ومردّ ذلك إلى أمريْن اثنين:

الأوّل ـ التّسهيل على القبائل العربيّة المختلفة أن تجد الوسيلة إلى قراءة القرآن قراءة صحيحة كما أُنزل دون أيّ تحريفٍ أو تأثّمٍ.

---

١ ـ انظر: الإبانة لمكّيّ بن طالب: ١٨؛ وارجع إلى ص ٥٩ من هذا الكتاب.

الثّاني ـ أن تقف عامّة قبائل العرب وفئاتهم على المعجزة القرآنيّة من الوجوه المختلفة الّتي يعرفونها ويمارسون لغتهم بها، وأن ينتصب معنى التّحدّي أمامهم من هذه الوجوه كلّها، فعلى أيّ الأشكال وبأيّ وجوه النّطق والأداء أمكنهم أن ينهضوا لمعارضته والإتيان بمثله فلينهضوا ويقدموا.. وبذلك يكون القرآن حجّة على أخلاط العرب وفئاتهم كلّهم، ويكون معنى التّحدّي به قد لزمهم جميعهم.

ما معنى تحديدها بالسّبعة؟ ومتى حدّدت بهذا العدد؟

ولم تكن وجوه القراءات الّتي يقرأ بها النّبيّ ﷺ، ويتلقّاها منه أصحابه، محصورةً في سبع أو عشر قراءات، بل ربّما بلغت أوجه القراءات في مجموعها أكثر من ذلك. وما كان يخطر في بال أحدٍ من الصّحابة أن يحصر هذه الوجوه ويجمعها ليحصيها ويقرأ بها كلّها ولتكون بذلك فنًّا من فنون القرآن وعلمًا مستقلًّا من علومه. ولكنّ الصّحابة ـ وخاصّةً مَن اشتهروا بالقراءة منهم ـ كانوا يتلقّون القرآن من فَم النّبيّ ﷺ بالأوجه والطُّرُق الّتي يؤدّي بها، فيأخذون عنه ذلك، ثمّ يقرأ كلّ منهم بما تيسّر له أو اختاره من هذه الوجوه، كما دلّت على ذلك الأحاديث الثّابتة الصّحيحة ...**[ثمّ ذكر أسماء القُرّاء المشهورين من المهاجرين، كما تقدّم عن أبي عُبَيد، وقال:]**

فعنهم أخذ كثير من الصّحابة والتّابعين الأمصار، وقد اشتهر كلّ واحد منهم بوجهٍ من أوجه القراءة اختاره ولازمه وأقرأه النّاس، فكان يقال: هذه قراءة عبد الله، وهذه قراءة أُبيّ، وهذه قراءة زيد.. إلخ، والكلّ موقن أنّ سائر الوجوه الأُخرى ممّا لم يأخذ نفسه به ثابت ومنقول عن رسول الله ﷺ[1].

وقد ظلّ الأمر هكذا إلى أواسط عهد التّابعين: يتلقّى النّاس القرآن بطريقي الكتابة والمشافهة معًا، ويتلقّون من الصّحابة الأوجه المختلفة من القراءات الثّابتة عن

---

١ ـ انظر: الإتقان ١: ٨٣، والبرهان للزّركشيّ ١: ٣٢٠.

رسول الله ﷺ، فيقرأ كلّ بالقراءة الّتي يريدها ممّا تلقّاه بطريق الثّابت الصّحيح.

وفي أواخر عهد التّابعين، انتبه كثير من علماء القرآن إلى ما أخذ يتسلّل إلى النّاس من اضطراب السّلائق ومظاهر العُجْمة وبوادر اللّحن، كما أوضحنا فيما سبق، فتجرّد قوم منهم ونهضوا بأمر القراءات يضبطونها ويحصرونها ويعنون بأسانيدها، كما فعلوا مثل ذلك بالحديث وعلم التّفسير. وقد اشتهر ممّن نهض بذلك أئمّة سبعة حازوا ثقة العلماء والقُرّاء في مختلف الأمصار، وإليهم تنسب القراءات السّبع اليوم ...[ثمّ ذكر أسماء القُرّاء السّبعة، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ والسّيوطيّ، وقال:]

وليس انحصار الأئمّة الّذين اعتمدوا إذ ذاك في ضبط القراءات في السّبع، دليلًا على أنّ القراءات المتعدّدة فيما تعدّدت القراءة فيه من ألفاظ القرآن لاتزيد على سبع قراءات. بل القراءات والأوجه الّتي قرأ بها النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام وتابعه فيها الصّحابة ليست محصورةً في سبع ولا في عشر كماقدعلمت.

ولكنّ سبب اشتهار هؤلاء السّبعة دون غيرهم ـ كما يقول أبومحمّد مكّيّ وغيره ـ أنّ عُثمان رضي الله عنه، كتب المصاحف ووجّهها إلى الأمصار، وكان القُرّاء في العصر الثّاني والثّالث كثيري العدد، فأراد النّاس أن يقتصروا في العصر الرّابع على ما وافق المُصْحَف، فنظروا إلى إمام مشهور بالفقه والأمانة في النّقل وحُسْن الدّين وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره وأجمع أهل مصر على عدالته، فأفردوا من كلّ مصر وجّه إليه عُثمان مُصْحفًا، إمامًا هذه صفة قراءته على مُصْحَف ذلك المصر، فكان أبوعمرو من أهل البَصْرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائيّ من أهل العراق، وابن كثيرمن أهل مكّة، وابن عامر من أهل الشّام، ونافع من أهل المدينة، كلّهم ممّن اشتهرت إمامتهم وطال عمرهم في الإقراء وارتحال النّاس إليهم من البلدان[1]. (١٠١ـ١٠٤)

١ـ البرهان ١: ٨٢٩ و ٣٣٠.

الفصل الثّاني والثّلاثون

نصّ الحسينيّ الجلاليّ (معاصر) في «دراسة حول القرآن الكريم»

القراءة الحُرّة

القراءة الحُرّة: يجد الباحث المنصف أنّ قراءة القرآن الكريم قبل جمع عُثمان كانت حُـرّة لم تتقيّد بقراءة رسميّة ممّا دعاه إلى اختيار قراءة رسميّة، واستمرّت هذه القـراءات الحـرّة حـتّى القرن الرّابع الهجريّ حيث قام ابن مجاهد بحصرها في القراءات السّبع. ونعني بالقراءة الحُـرّة القراءة من دون تعلّم وتعليم.

كما ينبغي التّنبيه على أنّ لفظة «القارئ» في عصر الرّسالة لم تكـن تعـني قـارئ القـرآن بالتّلاوة بل العالم بالمفاهيم القرآنيّة والقائم بالقراءة لنفسه وعلى النّاس بـالتّعليم أو الإقـراء بتحفيظهم وبذلك لم يعرّف من الألفاظ «القارئ» أو «المقرئ» أو «الحافظ»، كما هـو المفهـوم اليوم.

وقد نبّه على ذلك القسطلانيّ في «شرح البخاريّ» بقوله: باب ذكر القُرّاء الّذين اشتهروا بحفظ القرآن والتّصدّي لتعليمه من أصحاب النّبيّ ﷺ على عهده [1].

فلفظة «القارئ» في عصر الرّسالة كانت ترادف العالم الدّينيّ المهتمّ برسالة الإسلام بحكم قرب الصّحابة من الرّسول لم تكن لهم حاجة إلى أكثر من النّصّ القرآنيّ ومـا شـاهدوه كمـا

---

١ ـ إرشاد السّاري ٧: ٤٥٦.

سيرته وما رووه من أخباره.

روى مسلم عن أنس بن مالك قال: «جاء ناس إلى النّبيّ ﷺ، فقالوا: ابْعث معنا رجالًا يعلّمونا القرآن والسّنّة، فبعث إليهم سبعين رجلًا من الأنصار، يقال لهم: القُرّاء، فيهم خالي حرام، يقرأون القرآن ويتدارسون باللّيل يتعلّمون وكانوا بالنّهار يجيئون بالماء فيضعونه في المسجد ويحتطبون فيبيعونه ويشترون به الطّعام لأهل الصُّفّة وللفقراء، فبعثهم النّبيّ ﷺ إليهم فعرضوا لهم فقتلوهم قبل أن يبلغوا المكان، فقالوا: اللّهمّ بلّغ عنّا نبيّنا أنّا قد لقيناك فرضينا عنك ورضيتَ عنّا».

قال: وأتى رجل حرامًا خال أنس من خلفه فطعنه برُمْح حتّى أنفذه، فقال حرام «فُزْتُ وربّ الكعبة»، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه: «إنّ إخوانكم قد قُتِلوا وإنّهم قالوا: اللّهمّ بلّغ عنّا نبيّنا أنّا قد لقيناك فرضينا عنك ورضيت عنّا»[1].

ونعني بالقراءة قراءة النّصّ القرآنيّ شفويًّا وهذه لم تتحدّد معالمها في عصر الرّسالة وكَثُرت الرّوايات المتضاربة في شأنها حتّى حصل الخلاف بين الصّحابة وتنازع فيها كبار الصّحابة مثل الخليفة الثّاني عمر وأُبيّ بن كعب في رواية أُخرى ...[ثمّ ذكر رواية عن الطّبريّ كما سيجيئ عنه في باب «أحرف السّبعة» الرّقم ٨، وقال:]

وهذه الرّواية وأمثالها لاترفع الشّكّ إلّا بضربةٍ نبويّةٍ. وللطّبريّ أيضًا رواية أُخرى قدتلقي بعض الضّوءعلى ذلك...[وذكر كماسيجيئ عنه في باب «أحرف السّبعة» الرّقم ٥، وقال:]

فإنّ قوله ﷺ: «أن تقرأوا كما عُلِّمتم» يشير إلى أنّ هناك طريقة خاصّة في نقل القرآن وهي التّعليم. كان النّبيّ وأصحابه يعلّمون الآخرين قراءة النّصّ القرآنيّ وفي مقابل تلك

١ـ صحيح مسلم ٦: ٢٤٥.

طريقة أُخرى هي القراءة من دون تعليم، وهذا ما نعنيه بالقراءة الحُرّة الّتي لاتتقيّد بالتّعلّم والتّعليم. ويظهر أنّ النّبيّ ﷺ أجاز هذه القراءة الحُرّة في مناسبات خاصّة لاتضرّ بسلامة النّصّ القرآنيّ كما تدلّ عليه الرّوايات المتقدّمة.

ولم تختلف الحال بعد جمع عُثمان القرآن، فإنّ الملاحظ في القراءات الحرّة منذ جمع عُثمان حتّى القرن الرّابع الاعتماد على الرّواية في القراءات شأنها شأن الرّوايات في تسلسل الإسناد طبقة عن طبقة.

ولم تحدّد شروط خاصّة في هذه الرّوايات سوى القراءة على الأُستاذ في آيات معيّنة أو سُوَر وربّما القرآن كلّه، وكانت الحُرّيّة في انتقاء قراءة خاصّة تتبّع رغبة القارئ الشّخصيّة.

ويدلّ على ذلك ما ذكره الذّهبيّ (ت ٧٤٨) في ترجمة سعيد بن جُبَير قال ما لفظه: ابن هِشام الإمام العلم أبوعبدالله الأسديّ الوالبيّ، مولاهم، الكوفيّ. وعن ابن عبّاس رضي الله عنه: يا أهل الكوفة، تسألوني وفيكم سعيد بن جُبَير. قال رَبيعة الرّأي: كان سعيد بن جُبَير من العلماء العُبّاد.

قلت: استشهد بواسط في شعبان، سنة خمس وتسعين. وروى عمرو بن ميمون بن مِهْران عن أبيه قال: مات سعيد بن جُبَير وما على وجه الأرض أحد إلّا وهو محتاج إلى علمه.

وقال إسماعيل بن عبد الملك: كان سعيد بن جُبَير يؤمّنا في رمضان، فيقرأ ليلة بقراءة ابن مسعود، وليلة بقراءة زيد[١]. وهذه تعني أنّ القراءة الحُرّة كانت معمولةً في حدود سنة ٩٥ للهجرة.

تحديد القراءات

حاول جمع من القُرّاء تحديد القراءات وانتقاء المختار منها، منهم:

١ ـ أحمد بن جُبَير بن محمّد بن جعفر الكوفيّ الأنطاكيّ نَزيل أنطاكية (ت ٢٥٨) أصله من

---

١ ـ معرفة القُرّاء ١: ٦٩.

خراسان سافر إلى الحجاز والعراق والشّام ومصر ثمّ أقام بأنطاكية فنسب إليها. كان من أئمّة القراءة [١]. وقال في «النّشر»: جمع كتابًا في الحجّة من كلّ مصر واحد [٢].

٢ـ إسماعيل بن إسحاق المالكيّ الأزديّ البغداديّ (ت ٢٨٢)، قال الذّهبيّ: وصنّف كتابًا في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إمامًا [٣].

٣ـ هارون الأخفش (ت ٢٩٢ هـ)؛ قال السّيوطيّ ما لفظه: «هارون بن موسى بن شريك القارئ النّحويّ أبو عبد الله يعرف بالأخفش وهو خاتمة الأخفشيّين في أهل دمشق ولد سنة إحدى ومائتين وقرأ بقراءات كثيرة وروايات غريبة وكان قيّمًا بالقراءات السّبع عارفًا بالتّفسير والنّحو والمعاني والغريب والشّعر طيب الصّوت، وعنه اشتهرت قراءة أهل الشّام ولولا ضبطه ارتفعت.

قرأ على عبد الله بن ذَكْوان وغيره وعليه أبو الحسن بن الأخرم وحدّث عن أبي مُسْهِر الغَسّانيّ وعنه أبو بكر بن فُطَيس وكان من أهل الأدب والفضل صنّف كُتُبًا كثيرة في القراءات والعربيّة ومات سنة إحدى، وقيل: اثنتين وتسعين ومائتين [٤].

ولم يكن لأحدٍ منهم دَوْر قياديّ كما قام به ابن مجاهد بتحديدها بالقراءات السّبع.

والقراءات السّبع ودَوْر ابن مجاهد

ذكر ابن الجزريّ أنّ ابن مجاهد هو أوّل مَن سبّع [٥]. وهو أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس

١ـ غاية النّهاية ١: ٤٢.

٢ـ النّشر ١: ٣٤.

٣ـ نفس المصدر، وغاية النّهاية ١: ١٦٢.

٤ـ بُغية الوُعاة: ٤٠، ط: ١٣٢٦ هـ.

٥ـ غاية النّهاية ١: ١٤٢.

ابن مجاهد التّميميّ البغداديّ العطشيّ وُلِد ببغداد سنة ٢٤٥ هـ وتُوفّي سنة ٣٣٤ هـ يعني أنّه عاش ٦٩ عامًا.

وطبيعيّ أنّه تعلّم شأن معاصريه العلوم العربيّة وحفظ القرآن وقد انتهت إليه شيخوخة القراءة في عصره واشتهر كتابه: «السّبعة في القراءات» الّذي حاول فيه حصرها في السّبعة ...[ثمّ ذكر قول ابن النّديم في ترجمة ابن مجاهد كما سيجيئ عنه في باب «أئمّة القراءات»، وقال:]

وترجمه الخطيب (ت ٤٦٣ هـ) بقوله: كان شيخ القُرّاء في وقته والمقدّم فيهم على عصره كان ثقةً مأمونًا. وعن أحمد بن يحيى أنّه قال: في سنة ٢٨٦ هـ ما بقي في عصرنا هذا أحد أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد وروى في حياته أمرين لايجتمعان عادة في شخص واحدٍ:

الرّواية الأُولى ـ عن أبي الفضل الزُّهْريّ قال: حدّثنا أبوالفتح محمّد بن عمر الرّفا قال: سمعت أبا بكر المحبريّ بالنّهروان. قال: صلّيت خلف أبي بكر بن مجاهد صلاة الغداة فاستفتح بقراءة الحمد ثمّ سكت، ثمّ استفتح ثانية ثمّ سكت، ثمّ ابتدأ بالقراءة. فقلت: أيّها الشّيخ رأيت اليوم منك عجبًا! فقال لي: شهدت المكان؟ فقلت: نعم. فقال: أشهدتك الله إن حدّثت به عنّي إلى أن أُوارٰى تحت أطباق الثّرٰى. فقال لي: يا بنيّ ما هو إلّا أن كبّرت تكبيرة الإحرام حتّى كأنّي بالحُجُب قد انكشفت ما بيني وبين ربّ العزّة تعالى، سِرًّا بسِرٍّ، ثمّ استفتحت بقراءة الحمد فاستجمع كلّ حمد لله في كتابه ما بين عيني، فلم أدر بأيّ الحمد أبتدئ [1].

الرّواية الثّانية ـ في مجلس طعام بعد أن ينتهي عن الأكل يسأل المحدّث عن ابن غريب المغني ونصّها: فقلت له: أين ابن غريب؟ فقال لي: عند بعض الرّؤساء وقد حال بيننا وبينه، فشقّ عليّ وتبيّن أبوبكر بن مجاهد ذلك منّي، فقال لي: هاهنا من ينوب عن ابن غريب. فتحدّثنا ساعة. فقلت له: لا أرى للنّائب عن ابن غريب خبرًا ولا أثرًا، فدافعني فصبرت

---

١ ـ تاريخ بغداد ٥: ١٤٥.

ساعة، ثمّ كرّرت الخطاب عليه وألْحَحْتُ، ولست أعلم من هو التّائب بالحقيقة عن ابن غريب. فقال للفتى: هاتِ قَضيبًا، فأتاه به، فأخذه أبو بكر ووقع واندفع يغني، فغناني نيّفًا وأربعين صوتًا في غاية الحُسْن والطّيبة والإطراب، فأشجاني وحيّرني فقلت له: يا أُستاذ متى تعلّمت هذا وكيف تعلّمته؟ فقال: يا بارد تعلّمته لبغيض مثلك لايحضر الدّعوة إلّا بمُغنٍ، ومضى لنا يوم طيب[1].

ولعلّ الرّواية الأُولى من ديانته ـ كما وصفه ابن النّديم ـ والثّانية من رقيق خُلُقه وكثرة المداعبة كما وصفه بذلك أيضًا، وهذه الصّفة انعدمت تجاه مناوئه ابن شَنَبُوذ (ت ٣٢٨ هـ) الّذي كان يناوئ ابن مجاهد ولايعاشره ـ كما يقول ابن النّديم ـ وجرت هذه المناوئة الويل على ابن شَنَبُوذ الّذي سعى ابن مجاهد ضدّه حتّى ضرب أسواطًا ومات في محبس السّلطان كما تشير إلى ذلك مصادر ترجمته... [ثمّ ذكر ترجمته نقلًا عن الذّهبيّ في «معرفة القُرّاء ١: ٢٦٩ـ ٢٧١» وابن الجَزَريّ في «غاية النّهاية ١: ١٤٢»، وإن شئت فراجع، وقال:]

وترجمة الذّهبي له تكشف عن همّة عالية له حيث «سمع القراءات من طائفة كبيرة» ثمّ هو نفسه كان تواقًا لهذا العلم «وتصدّر للإقراء» ولا شكّ لعوامل كبيرة أهمّها كفاءته الذّاتيّة «ورحل إليه من الأقطار وبعد صَيْته» ومن الطّبيعيّ لمن سمع القراءات الكثيرة أن يتصدّر بقراءة واختيار ولايعرف ما هي العشر الأحرف الّتي قرأ بها عن قُنْبل ثمّ «لم يتابع عليها»؟ وإذا تحاشى أن يختار لنفسه حرفًا فلماذا انفرد بهذه العشر أحرف؟ وما هي؟ وطبيعيّ أنّ من يحظى بهذه الدّرجة من الشّهرة بحيث أن يكون له ٨٤ خليفة «أي مُعيدين لدروسه لا بدّ وأن يكثر حُسّاده ومُناوئوه ومعاملته مع المناوئين تكشف عن شخصيّته الفريدة».

فقد ضبط التّاريخ من مناوئيه اثنان هما:

---

١ ـ تاريخ الطّبريّ ٥: ١٤٧.

١ ـ أبوالحسن بن شَنَبُوذ .

٢ ـ محمّد بن يعقوب بن مِقْسَم . وإليك لمحة عنهما :

ابن شَنَبُوذ (م ٣٢٨)

قال ابن النّديم في ترجمة ابن شَنَبُوذ : «هو محمّد بن أحمد بن أيّوب بن شَنَبُوذ ...[وذكر كما سيجيئ عنه في باب «أئمّة القراءات» ثمّ قال:]

وممّا قال الذّهبيّ (ت ٧٤٨هـ) في ترجمته: «أبوالحسن بن شَنَبُوذ هو محمّد بن أحمد بن أيّوب بن الصّلت ،ومنهم من يقول: ابن الصّلت بن أيّوب بن شَنَبُوذ البغداديّ. شيخ الإقراء بالعراق، مع ابن مجاهد. قرأ القرآن على عدد كثير بالأمصار، منهم : قنبل، وعدّ جمعًا .

ثمّ قال: «وتهيّأ له من لقاء الكبار ما لم يتهيّأ لابن مجاهد، وقرأ بالمشهور والشّاذّ، قرأ عليه عدد كثير، منهم أحمد ابن نصر الشّذائيّ، وعَدّ جمعًا .

ثمّ قال : « واعتمد أبوعمرو الدّانيّ والكبار على أسانيده في كُتُبهم. وروى عنه أبو بكر بن شاذان، وعمر بن شاهين، وأحمد بن محمّد بن إبراهيم النّيسابوريّ، وأبوطاهر بن أبي هاشم، وأبو الشّيخ بن حيّان .

وكان يرى جواز الصّلاة بما جاء في مُصْحَف أُبيّ، ومُصْحَف ابن مسعود، وبما صحّ في الأحاديث ـ مع أنّ الاختلاف في جوازه معروف بين العلماء قديمًا وحديثًا ـ ويتعاطى ذلك .

وكان ثقةً في نفسه، صالحًا دينًا، متبحّرًا في هذا الشّأن، لكنّه كان يحطّ على ابن مجاهد، ويقول: هذا العطشيّ لم تغبر قَدَماه في طلب العلم، يعني أنّه لم يرحل من بغداد، وليس الأمر كذلك ، قد حجّ وقرأ على قُنْبُل بمكّة .

قال محمّد بن يوسف الحافظ: كان ابن شَنَبُوذ إذا أتاه رجل من القُرّاء، قال: هل قرأتَ على ابن مجاهد، فإن قال: نعم. لم يُقرئه .

قال أبو بكر الجلاء المقرئ: كان ابن شَنَبُوذ رجلًا صالحًا .

قال أبو عمرو الدّاني: سمت عبد الرّحمان بن عبد الله الفرائضيّ، يقول: استتيب ابن شَنَبُوذ على هذه الآية: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ المائدة / ١١٨ . قال لنا عبد الرّحمان: فسمعت أبا بكر الأبهريّ يقول: أنا كنت ذلك اليوم الّذي نوظر فيه ابن شَنَبُوذ، حاضرًا مع جملة الفقهاء، وابن مجاهد بالحضرة.

قال الدّاني: حُدِّثتُ عن إسماعيل بن عبد الله الأشعريّ، حدّثنا أبو القاسم بن زنجيّ الكاتب الأنباريّ، قال: حضرت مجلس الوزير أبي عليّ بن مُقْلة وزير الرّاضي، وقد أحضر ابن شَنَبُوذ، وجرت معه مناظرات في حروف، حُكِي عنه أنّه يقرأ بها، وهي شواذّ، فاعترف منها بما عُمِل به محضر بحضرة أبي عليّ بن مُقْلة، وأبي بكر بن مجاهد، ومحمّد بن موسى الهاشميّ، وأبي أيّوب محمّد بن أحمد، وهما يومئذٍ شاهدان مقبولان.

نسخة المحضر: سُئِل محمّد بن أحمد بن أيّوب المعروف بابن شَنَبُوذ، عمّا حُكي عنه أنّه يقرأه، وهو: «فامضوا إلى ذكر الله» فاعترف به، وعن «وتجعلون شكركم أنّكم تكذّبون»، وعن «كلّ سفينةٍ صالحةٍ غصبًا» فاعترف به، وعن «كالصّوف المنفوش» فاعترف به، وعن «فاليوم ننجّيك ببدنك» فاعترف به، وعن «تبّت يدا أبي لهب وقد تبّ» فاعترف به، عن «فلمّا خرّ تبيّنت الإنس أنّ الجنّ لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولًا في العذاب المهين» فاعترف به، وعن «والذَّكَر والأنثى» فاعترف به، وعن «فقد كذب الكافرون فسوف يكون لزامًا» وعن «وينهون عن المنكر ويستغيثون الله على ما أصابهم، وأُولئك هم المفلحون» وعن «وفساد عريض» فاعترف بذلك.

وفيه اعترف ابن شَنَبُوذ بما في هذه الرّقعة بحضرتي، وكتب ابن مجاهد بيده يوم السّبت لست خَلون من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثلاث مائة.

ونقل ابن الجوزيّ وغير واحد، في حوادث سنة ثلاث هذه أنّ ابن شَنَبُوذ أحضر، وأحضر عمر بن محمّد بن يوسف القاضي، وابن مجاهد، وجماعة من القُرّاء، ونوظر فأغلظ للوزير

في الخطاب، و للقاضي، ولابن مجاهد، ونسبهم إلى قلّة المعرفة، وأنّهم ما سافروا في طلب العلم كما سافر.

فأمر الوزير بضربه سبع دُرَر، وهو يدعو على الوزير، بأن يقطع الله يده، ويشتّت شَمْله، ثمّ أوقف على الحروف الّتي يقرأ بها، فأهدر منها ما كان شُنعًا، وتوبوه عن التّلاوة لها غصبًا. وقيل: إنّه أخرج من بغداد، فذهب إلى البصرة، وقيل: إنّه لمّا ضرب بالدّرة جرّد و أقيم بين الهنبارين، وضرب نحو العشر، فتألّم وصاح، وأذعن بالرّجوع.

وقد استجيب دعاؤه على الوزير، وقطعت يده، وذاق الذُّلّ. تُوفّي ابن شَنَبُوذ في صفر سنة ثمانٍ وعشرين و ثلاث مئة، وفيها هلك ابن مُقْلة[1].

لم يؤثر عن ابن شَنَبُوذ رأي بأخباره سوى الاتّهام بالقراءة المخالفة لمُصْحَف عُثمان، وذكر ابن النّديم شيئًا ممّا قرأ به ابن شَنَبوذ قائلًا: «إذا نودي للصّلاة من يوم الجمعة ...[و ذكر **كما سيجيئ عنه في باب « أئمّة القراءات » ثمّ قال:**]

وهذه الحروف لم تتجاوز العشرة وهي المرويّة في قراءة ابن مسعود وغيره وابن شَنَبوذ ـ كما تنبّئنا ترجمته ـ لم يكن بالنّكرة من القُرّاء و كما يقول الذّهبيّ: قد تهيّأ له من لقاء الكبار ما لم يتهيّألابن مجاهد ويظهر أنّ ابن مجاهد لم يعبأ بعلم الرجل ولابلقائه الكبار ولا لاختياراته.

وممّا كتبه ابن شَنَبُوذ على رواية ابن النّديم يظهر أنّ الاتّهام ضدّه خاصّة بأنّه كان يخالف مُصْحَف عُثمان وأنّه يجّوز خلافه لم يكن أمرًا خاصًّا به.

فإنّ هذه الموارد ليست إلّا اختيارات شخصيّة كسائر القُرّاء في عصره. ولم تكن معاملة ابن مجاهد إيّاه بحدود الأدب بل كان من منظار سياسيّ. وبالقضاء على شخصيّة ابن شَنَبُوذ. أخذت القراءات الأُخرى بالأفول. ولكن لم يعدّ ابن شَنَبُوذ من مناصرين له في الفكر.

---

١ ـ معرفة القُرّاء ٢: ٢٧٩.

ابن مِقْسَم (ت ٣٣٢ هـ)

ترجمه ابن النّديم بقوله: «أبوبكر محمّد بن الحسن بن مِقْسَم ...[و ذكر كما سيجيئ عنه في باب «أئمّة القراءات»، ثمّ قال:]

وقال الذّهبيّ ما نصّه: «ابن الحسن بن مِقْسَم الإمام أبوبكر البغداديّ، المقرئ النّحويّ العطّار. أخذ القراءة عرضًا عن إدريس الحدّاد، و داود بن سليمان صاحب ـ وعدّه جمعًا ـ ثمّ قال: كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيّين، وأعرفهم بالقراءات، مشهورها وغريبها وشاذّها.

قال أبوعمرو الدّانيّ: هو مشهور بالضّبط والإتقان، عالم بالعربيّة، حافظ للغة، حُسْن التّصنيف في علوم القرآن، وكان قد سلك مذهب ابن شَنَبُوذ الّذي أنكر عليه، فحمل النّاس عليه لذلك. قال: وسمعت عبد العزيز بن جعفر يقول: سمعت منه أمالي ثَعْلب، واختار حروفًا خالف فيها العامّة، فنُوظر عليها فلم يكن عنده حجّة، فاستتيب، فرجع عن اختياره بعد أن وقّف للضّرب، وسأل ابن مجاهد أن يدرأ عنه ذلك، فدُرِئ عنه، فكان يقول: ما لأحدٍ عليّ منّة كمنّة ابن مجاهد ثمّ رجع بعد موت ابن مجاهد إلى قوله، فكان ينسب إلى أنّ كلّ قراءة توافق خطّ المُصْحَف، فالقراءة بها جائزة، وإن لم يكن لها مادّة.

قال أبو بكر الخطيب: لابن مقسم كتاب جليل في التّفسير، ومعاني القرآن سمّاه «كتاب الأنوار»، وله تصانيف عدّة، وممّا طُعِن عليه أنّه عَمَد إلى حروف من القرآن فخالف الإجماع فيها، فقرأها وأقرأها على وجوهٍ، ذكر أنّها تجوز في اللّغة العربيّة، وشاع ذلك عنه، فأنكر عليه، فارتفع الأمر إلى السّلطان، فأحضره واستتابه بحضرة الفقهاء والقُرّاء، فأذعن بالتّوبة، وكتب محضر توبته.

وقيل: إنّه لم ينزع عن تلك الحروف، وكان يقرئ بها إلى آخر وفاته...

[و ذكر قول ابن أبي هاشم في كتابه: «البيان» كما سيجيئ عن أبي شامة في باب «أقسام

القراءات»، ثمّ قال:]

قال الخطيب: حدّثني أبو بكر أحمد بن محمّد الغزّال، سمعت أبا أحمد الفرضيّ غير مرّة يقول: رأيت في المنام كأنّي في الجامع أُصلّي مع النّاس، وكان محمّد بن الحسن بن مِقْسم قد ولّى ظهره القبلة، وهو يصلّي مستدبرها، فأوّلت ذلك بمخالفته للأئمّة، فيما اختاره لنفسه.

وُلِد ابن مِقْسَم سنة خمس وستّين ومئتين، وتوفّي في ثامن ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وثلاث مائة، توفّي على ساعات من النّهار ودُفِن بعد صلاة الظهر من يومه[1].

وعلى العكس ممّا فعله ابن شَنَبُوذ من القراءات المخالفة لمُصْحَف عُثمان من دون بيان الأوجه لذلك جاء دَوْر محمّد بن الحسن بن مقسم من وجهة لغويّة، وتلخّصت دعواه بأنّ «كلّ قراءة توافق خطّ المُصْحَف فالقراءة بها جائزة وإن لم تكن لها مادّة.

وذكر ـ كما في روايات الخطيب ـ: أنّها تجوز في اللّغة والعربيّة. وسترى فيما بعد أنّ هذا ممّا اتّفق عليه في صحّة القراءات اليوم.

وحجّة ابن مِقْسَم ـ على ما حكاه مُناوئوه ـ لما كان من يخلف ابن هِشام وأبي عُبَيد وابن سعدان أن يختاروا وكان ذلك لهم مباحًا غير منكر كان لمن بعدهم مباحًا.

وهذه الحجّة تعني أنّ الاختيارات ليست توقيفيّة فحال القُرّاء فيها واحد سواء من تأخّر زمنًا أو تقدّم بشرطين هما: موافقة خطّ المُصْحَف وموافقة اللّغة العربيّة.

ورأى أبوطاهر ابن هِشام تلميذ ابن مجاهد ذلك منه «غفلة وغباوة وابتداعًا واستغواءً ا لأنّه تتّخذ القراءات من جهة البحث والاستخراج بالآراء دون الاعتصام والتّمسّك بالأثر».

ومن ذكاء ابن مِقْسَم أنّه لمّا أُخِذ للمحاكمة ونُوظر ووُقِف للضّرب أن تصرف بما يثبت براءته حيث سأل ابن مجاهد أن يدرأ عنه ذلك فدرأ عنه، وهذا موقف يعاكس تمامًا موقف ابن

---

١ ـ معرفة القُرّاء ١: ٣٠٦ ـ ٣٠٩.

شَنَبُوذ (فكيف) يدرأ الحدّ عمّن يستحقّه؟ ودَوْر ابن مِقْسَم هذا يثبت براءة ابن مِقْسَم، وأنّ الأمر من ابن مجاهد كان شخصيًّا أوسياسيًّا.

ومن هنا ـ كما في رواية ـ «لم يدع من تلك الحروف وكان يقرأ بها إلى آخر وفاته» من دون مزاحمة من ابن مجاهد مجاراة له في حياته وخوفًا منه وعاد إلى إعلان رأيه بعد وفاته من دون خوف.

ولم تؤرّخ حادثة ابن مِقْسَم (المولود ٢٦٥ والمتوفّى: ٣٥٤هـ) ومن المظنون أنّها في نفس العام الّذي حدث لشيخه ابن شَنَبُوذ أي سنة (٣٢٣هـ) فلم يطّلع على الأمر حيث توفّي ابن مجاهد سنة (٣٢٤هـ) وبذلك ارتفع عنه الحظر عن القراءة، وقرأ حسب ما يراه من موافقة المُصْحَف والعربيّة. أي حوالي ٣١ عامًا بعد وفاة ابن مجاهد.

وهذا يختلف عن موقف شيخه ابن شَنَبُوذ الّذي لم يرضخ لابن مجاهد فضرب سبع درّات واستتيب وحبس و ـ على رواية ابن النّديم ـ مات في حبس السّلطان سنة (٣٢٨هـ) أي خمسة أعوام بعد وفاة ابن مجاهد، فكيف يدرأ للتّلميذ ولم يدرأ للشّيخ مع أنّهما معًا على خطّ واحد؟ ممّا يظهر أنّ السّلطة لم تكن تخشى من مخالفة ابن مِقْسَم خشيتها من ابن شَنَبُوذ.

فالخلاف بين ابن شَنَبُوذ وابن مِقْسَم لم يكن إلّا فيما لا يوافق عليه ابن مجاهد الممثّل لحكم السّلطة آنذاك.

وقد حصل كلّ ذلك في خلافة الرّضيّ بالله أبي العبّاس محمّد بن المقتدر بالله العبّاسيّ الّذي حكم بين (٣٢٢ ـ ٣٢٩هـ)، وقد جاء في «البداية والنّهاية» في حوادث ٣٢٢، وفيها عظم أمر مرداويج بأصبهان وتحدّث النّاس أنّه يريد أخذ بغداد، وأنّه ممالئ لصاحب أمير القرامطة وقد اتّفقا على ردّ الدّولة من العرب إلى العجم[1].

---

١ ـ البداية والنّهاية ١١: ١٧٨ ـ ١٧٩.

فلعلّ هناك صلة بين هذه الحوادث السّياسيّة وعجمة ابن شَنَبُوذ كما ينبئ عن ذلك اسمه، وموقف الوزير عليّ بن مُقْلة الّذي خلع القاهر وأصبح وزيرًا للرّاضي بعده وأنّ ابن شَنَبُوذ (أغلظ للوزير في الخطاب) - كما رواه ابن الجوزيّ.

وبالنّتيجة أنّ طريقة كلّ من ابن شَنَبُوذ وابن مِقْسم قد ماتت مهما كانت الأسباب وكان النّصر بجانب ابن مجاهد. فما هي إذًا طريقة ابن مجاهد.

طريقة ابن مجاهد

اختار ابن مجاهد قراءات سبع مشهورة في عصره، وحاول فرضها على المجتمع الإسلاميّ ومن حسن الحظّ أن حدّد طريقته في كتابه: «كتاب السّبعة» بما يرفع اللّبْس. قال في المقدّمة: «اختلف النّاس في القراءة كما اختلفوا في الأحكام...[وذكر كما سيجيئ عنه في باب «اختلاف القراءات»، ثمّ قال:]

فالهدف هو إذًا ذكر أئمّة القراءة الّتي عليها النّاس بالحجاز والعراق والشّام، وبيان خلافهم والتّرتيب في هذه المُدُن مقصود كما سيتبيّن. وأوضح أنّ السّبب في هذا الاختيار اختلاف القراءات بقوله: «وأمّا الآثار الّتي رُوِيت في الحروف ...[وذكر كما سيجيئ عنه في باب «اختلاف القراءات»، ثمّ قال:]

وبعد أن ذكر القُرّاء السّبع وتراجمهم وطُرُقهم قال: «فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز ... [وذكر كما سيجيئ عنه في باب «أئمّة القراءات»، ثمّ قال:]

وقد ابتدأ بقراءة المدينة ثمّ مكّة فالعراق (الكوفة والبَصْرة) والشّام وأغلب الظّنّ أنّه في اختارها على التّرتيب حيث إنّ المصاحف العُثمانيّة أُرسلت كذلك إلى هذه المُدُن.

ولعلّ ابن مجاهد كان يرى وجود تلك المصاحف فيها سببًا في شهرة القراءة في تلك المُدُن. وكما سترى أنّ اختياره لهذه القراءات لم يكن على مستوًى واحدٍ، ففيها ما قرأه نحو عشرين

مرّة كقراءة نافع ـ خاصّة ـ وما لم يقرأه قطّ بل رواه رواية كقراءة عاصم ...[ثمّ ذكر جدول القراءات السّبعة حسب اختيار ابن مجاهد، و إن شئت فراجع].

انتقاد ابن مجاهد

ولم يقتصر مُنتَقِدُو ابن مجاهد في حصره للقراءات بالسّبع على المعاصرين الّذين اتّهموا بالحسد والمنافسة بل عارضه وانتقده قُرّاء معروفون من بعده وبعد أن أفنى الدّهر عوامل الحسد والمنافسة منهم:

١ ـ أبوالعبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ الّذي كان رأسًا في القراءات والعربيّة[1].

٢ ـ أبومحمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ الّذي كان من أهل التّبحّر في علوم القرآن والعربيّة[2].

٣ـ ابن الجَزَريّ، قال بتفصيل ما لفظه: «كره كثير من الأئمّة المتقدّمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القُرّاء وخطأوه في ذلك وقالوا: ألّا اقتصر على دون هذا العدد أو زاده أوبين مراده ليُخَلِّص من لا يعلم من هذه الشّبهة (قال الإمام أبوالعبّاس أحمد بن عَمّار المهدويّ ...[وذكر كما سيجيئ عن ابن الجَزَريّ في باب «أحرف السّبعة»، وقال:]

وقال الإمام أبو محمّد المكّيّ: «وقد ذكر النّاس من الأئمّة في كُتُبهم أكثر من سبعين ممّن هو أعلى رتبةً ...[و ذكر كما سيجيئ عن ابن الجزريّ في باب «أحرف السّبعة»، ثمّ قال:]

وعلى العكس يرى الدّكتور شَوْقي ضيف محقّق كتاب السّبعة لابن مجاهد بعد أن استعرض اختلاف القراءات أنّ ما قام به ابن مجاهد كان ضروريًّا، فقال: و كلّ ذلك جعل من الضّروريّ أن يتجرّد عالم من علماء القراءات ...[و ذكر كما تقدّم عنه، وقال:]

أقول: وهذه بلاشكّ نظرة إلى علم القراءات من ناحية سياسيّة بحتة. ولانظنّ الأمر بهذه

---

١ ـ معرفة القُرّاء ١: ٣٩٩.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٣٩٤.

الدّرجة من التّهويل الّذي ذكر. فإنّ ابن مجاهد صرّح أنّه اختار القراءات المشهورة بين العوامّ. فإذا كانت مشهورة ـ كما هو الواقع ـ فإنّ شهرتها كانت كافية في العمل بها، ولم تستلزم وجود قراءات غير مشهورة أيّة فَوْضٰى في الأُمّة ـ كما يراه القائل ـ بل وحتّى اليوم توجد قراءات كقراءات عاصم المشهورة وقراءات غير مشهورة إمّا في بطون الكُتُب أو الصّدور، و ليس لها أيّة فوضٰى مع أنّ الّذين قاموا بتلك القراءات الغير المشهورة كانوا ذوي بصيرة تامّة بوجوه القراءات ومع تمييز كامل بين المتواتر المشهور وغير المتواتر.

و ممّا لا شكّ فيه أنّه كان لابن مجاهد دَوْر إيجابيّ في تفضيل هذه القراءات والتّأكيد على شهرتها بين العوامّ ـ حسب تعبيره ـ ويشبه دَوْره دَوْر الخليفة عُثمان ـ غير أنّه لم يكن خليفة ـ فكلاهما كاد له دَوْر تاريخيّ عن تاريخ القرآن ومعاقبة من لم يتّبع رأيه.

فالخليفة عُثمان ـ كما في رواية المسعوديّ ـ وقف موقفًا متشدّدًا لقراءة عبد الله بن مسعود بالمدينة وعبّر عنه «بالدّابة السّوداء» وجرّ من رِجْله حتّى كسر ضلعه ومات.

وابن مجاهد وقف موقفًا متشدّدًا لقراءة محمّد بن شَنَبُوذ بالعراق، فأمر الوزير بضربه سبع دُرَر وضرب و نحو العشر فتألّم وصاح وادّعى الرّجوع عن رأيه، ومات في سجن السّلطان كما ذكره ابن النّديم. و لايزال لدَوْر ابن مجاهد أثرًا في تفضيل القراءات السّبع على غيرها.

والملاحظ أنّ ابن مجاهد ركز على القراءات المشهورة بين العوامّ ـ حسب تعبيره ـ في المُدُن: مكّة، الكوفة، البَصْرة، و الشّام دون غيرها مع أنّ القُرّاء لم ينحصروا فيها و مع أنّ منهم مَن هاجر منها و إليها و لم يكن من أهلها، فالكسائيّ كان ينتقل بين البلاد [1]، أبوعمرو بن العلاء قرأ على أهل الحجاز و سلك في القراءة طريقهم [2]، و إلى قراءته صار أهل البَصْرة

---

١ ـ كتاب السّبعة: ٧٩.

٢ ـ كتاب السّبعة: ٨٢.

أو أكثرهم [1].

فاختيار ابن مجاهد هذه المُدُن خاصّة دون غيرها لم يقم على حجّة شرعيّة، و إن كان أغلب الظّنّ أنّ السّبب هو أنّ عُثمان أرسل المصاحف إليها فهي خمسة ،فكان ينبغي التّخميس لا التّسبيع و لماذا أهل البحرين ؟ و هي منها على بعض الرّوايات.

قال العامليّ (ت ۱۲۲٦ ﻫ): «إنّ ابن جُبَير قد صنّف قبل ابن مجاهد كتابًا في القراءات، و اقتصر على خمسة أخبار ...[و ذكر كما سيجيئ عنه في باب «تواتر القراءات»، ثمّ قال:]

و يرى **القَسْطلانيّ** المتأخّر توجيهًا لعمل ابن مجاهد لم يدّعه ابن مجاهد نفسه، فقال: «ابن مجاهد أوّل من اقتصر على هؤلاء السّبعة ... [وذكر كما تقدّم عنه، وقال:]

و هذا التّوجيه في تحديد القراءات بالسّبع أغرب من اختيار ابن مجاهد نفسه، فإنّ موافقة العدد للحروف السّبعة فيه من التّلبيس ما لاينبغي للعالم أن يفعله بل يجب أن يتجنّبه خشية الالتباس بأنّ المراد السّبعة هذه هي السّبعة المذكورة في الأحاديث السّبعة.

والظّاهر أنّ ابن مجاهد تأثّر في ذلك بشيخه الطّبريّ (ت ۳۱۰) حيث مغرمًا بقراءته فقد نقل الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣ ﻫ) عن أبي عليّ الطّوماريّ قال: كنت أحمل القنديل في شهر رمضان بين يدي أبي بكر بن مجاهد إلى المسجد لصلاة التّراويح، فخرج ليلة من ليالي العشر الأواخر من داره واجتاز على مسجده، فلم يدخله وأنا معه، وسار حتّى انتهى إلى آخر سوق العطش، فوقف بباب مسجد محمّد بن جرير ـ الطّبريّ ـ ومحمّد يقرأ سورة الرّحمن، فاستمع قراءته طويلًا ثمّ انصرف. فقلت له: يا أُستاذ تركت النّاس ينتظرونك وجئت تسمع قراءة هذا؟ فقال: يا أبا عليّ دَعْ هذا عنك، ما ظننت أنّ الله تعالى خلق بشرًا يحسن يقرأ

---

۱ ـ نفس المصدر: ۸۵.

هذه القراءة[١].

والطّبريّ قال ما لفظه: «فغير جائز لأحدٍ تغيير رسم مصاحف المسلمين، وإذا لم يجز ذلك لم يكن الصّحاح من القراءة إلّا ما عليه قُرّاء الأمصار دون من شذّ بقراءته عنهم»[٢].

فيرى الطّبريّ إجماع القُرّاء حجّة القراءة، وكان ابن مجاهد يرى في هؤلاء السّبعة إجماعًا منهم وفيها كفاية على صحّتها وغيرها ـ حسب اجتهاده ـ ولكنّ تفضيله بعضها كقراءة نافع على غيرها ينافي هذا التّحديد.

و بالرّغم من هذا الاهتمام المتزايد من ابن مجاهد في قراءة نافع ليس اليوم في سنة ١٣٨٥هـ في العراق ـ موطن ابن مجاهد ـ قارئ لقراءة نافع ولا قارئ واحد بل على العكس أصبح ما دعى إليه مُناوئه ابن مِقْسم من موافقة خطّ المُصْحَف وموافقة اللّغة العربيّة أصلين من أُصول صحّة القراءة اليوم في العالم الإسلاميّ كلّه.

وقد ظهرت في القرن الرّابع طائفة كُتُب في علل القراءات السّبع والاحتجاج بها والانتصار لها... [ثمّ ذكر أسماءها كما تقدّم عن الفضليّ، وقال:]

وهذه الكتب بالرّغم مِن ضِياع بعضها تعطي فكرة واضحة عن أثر ابن مجاهد في نشر القراءات السّبع في المجتمع الإسلاميّ.

وكلّ مَن جاء بعدهم توسّع على مبناهم وسار على خطاهم وأشهرهم:

١ ـ مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧ هـ).

٢ ـ عُثمان بن سعيد الدّانيّ (ت ٤٤٤ هـ).

٣ ـ القاسم بن فيروز الشّاطبيّ (ت ٥٩٠ هـ).

---

١ ـ تاريخ بغداد ٢: ١٦٤.

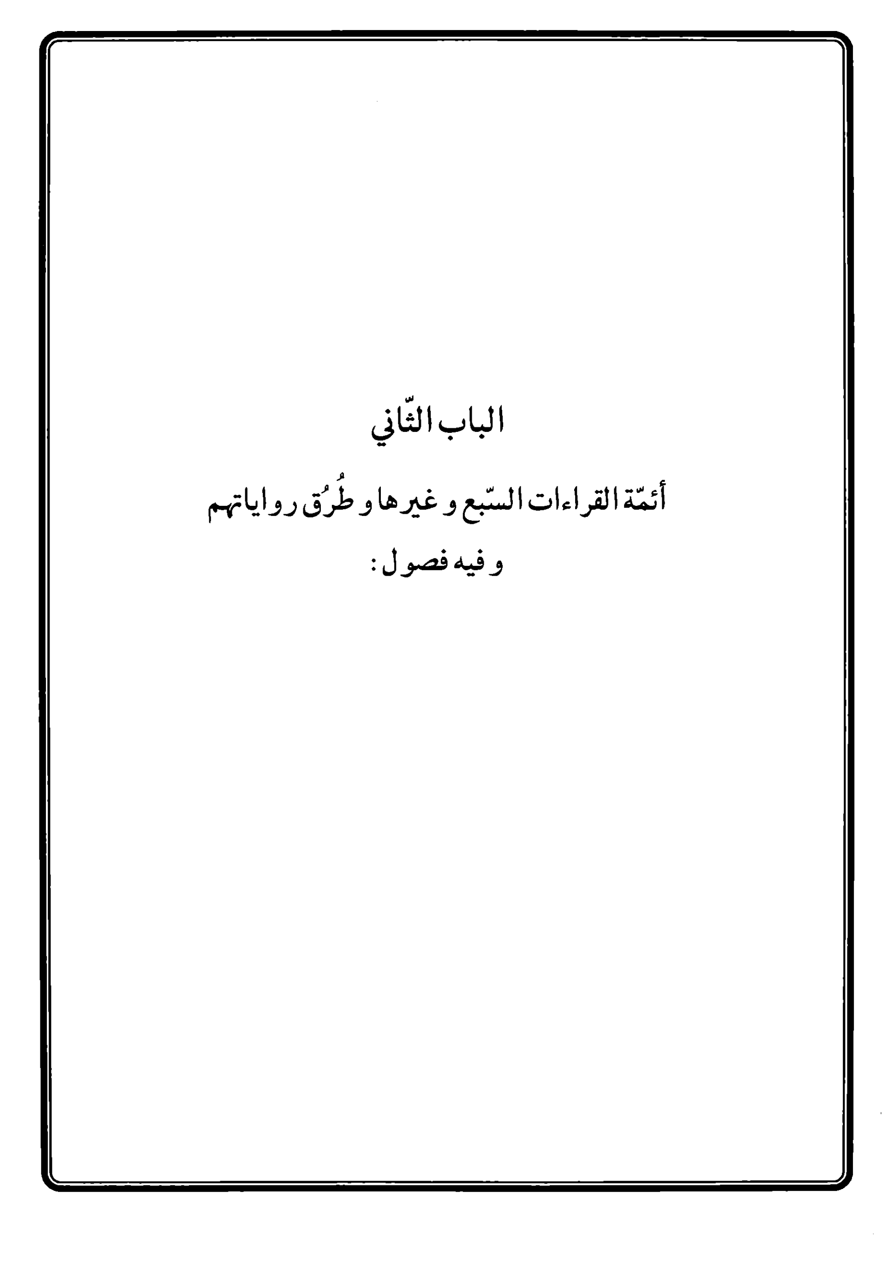
٢ ـ تفسير الطّبريّ ٣٣: ٦٦٣. ط: ١٣٢٧هـ.

وقد ساهم كلّ منهم مساهمة فعّالة في القراءات السّبع دراسةً وقراءةً وحفظًا. وإليك لمحة عن هؤلاء القُرّاء السّبع:

جدول تواريخ القُرّاء السّبعة

القارئ	الأصل	المكان	الحاكم	نوع الحكم	المعارضة	أئمّة أهل البيت
ابن عامر (ت ١١٨ هـ)	؟	دمشق	هشام بن عبد الملك	أمويّ	زيد (ت ١٢٣ هـ)	الباقر (ت ١١٤ هـ)
ابن كثير (ت ١٢٠ هـ)	مولى	مكّة	عبدالملك	أمويّ	زيد (ت ١٢٣ هـ)	الصّادق (ت ١٤٨ هـ)
عاصم (ت ١٢٧ هـ)	مولى	الكوفة	عبدالملك	عبّاسيّ	النّفس الزّكيّة (١٥٤ هـ)	الصّادق (ت ١٤٨ هـ)
عمرو (ت ١٥٤ هـ)	مولى	البصرة	المنصور الدّوانيقيّ	عبّاسيّ	إبراهيم (ت ١٥٤ هـ)	الكاظم (ت ١٨٣ هـ)
الزّيّات (ت ١٥٦ هـ)	مولى	الكوفة	الهادي	عبّاسيّ	شهيد فخّ (ت ١٦٩ هـ)	الكاظم (ت ١٨٣ هـ)
نافع (ت ١٦٩ هـ)	مولى	المدينة	الهادي	عبّاسيّ	شهيد فخّ (ت ١٦٩ هـ)	الكاظم (ت ١٨٣ هـ)
الكسائيّ (ت ١٨١ هـ)	مولى	الكوفة	الرّشيد	عبّاسيّ	الكاظم (ت ١٨٣ هـ)	الكاظم (ت ١٨٣ هـ)

(٢٥٠ ـ ٢٦٨)



الباب الثّاني

أئمّة القراءات السّبع وغيرها وطُرُق رواياتهم

وفيه فصول:

الفصل الأوّل

نصّ ابن مجاهد (م: ٣٢٤) في « كتاب السّبعة في القراءات »

أئمّة القراءات وأنسابهم وأساتذتهم وتلاميذتهم

[المدينة]

نافع بن عبد الرّحمان: قال أبوبكر: فأوّل من ابتدئ بذكره من أئمّة الأمصار من قام بالقراءة بمدينة رسول الله ﷺ. وإنّما بدأت بذكر أهل المدينة لأنّها مُهاجَر رسول الله ﷺ ومعدن الأكابر من صحابته، وبها حُفظ عنه الآخر من أمره. فكان الإمام الّذي قام بالقراءة بمدينة رسول الله ﷺ بعد التّابعين: أبو عبد الرّحمان نافع بن أبوعبد الرّحمان بن أبي نُعَيم، مولى جَعْوَنة بن شَعُوب اللَّيثيّ، حليف حمزة بن عبد المطّلب. أخبرني بنسبه أبوبكر محمّدبن الفرج المقرئ، قال: حدّثنا محمّد بن إسحاق بن محمّد بن عبد الله المسيِّبيّ عن أبيه [بذلك].

١ـ حدّثني محمّد بن عيسى العبّاسيّ، قال: حدّثنا أبو حاتم سهل بن محمّد السِّجِسْتانيّ، قال: حدّثنا الأصمعيّ، قال: قال لي نافع بن أبي نُعَيم: أصلي من أصبهان ...

[أساتذة نافع]

وكان عالمـًا بوجوه القراءات متّبعًا لآثار الأئمّة الماضين ببلده، أخذ القراءة عن جماعة من التّابعين:

منهم : عبد الرّحمان بن هُرْمُز الأعرج ، وكان عبد الرّحمان قد قرأ على أبي هُرَيرة وابن عبّاس رضي الله عنه .

٢ ـ حدّثني أحمدبن محمّد بن صدقة، قال: حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن إسحاق المدنيّ بقورس[1]، قال: حدّثنا عُبَيدبن ميمون التَّبَّان، قال: قال لي هارون بن المسيِّب: قراءة من تقرأ ؟ قال: قلت له : قراءة نافع بن أبي نُعَيم ، قال : فعَلى مَن قرأ نافع ؟ قال: قلت: أخبرنا نافع أنّه قرأ على الأعرج ، وأنّ الأعرج قال: قرأتُ على أبي هُرَيرة ، وقال أبو هُرَيرة : قرأتُ على أُبيّ بن كعب ، وقال أُبيّ : عَرَض عليّ رسول الله ﷺ القرآن ، وقال: أمرني جبريل أن أعرض عليك القرآن ...[ثمّ ذكر ثلاث روايات ، وإن شئت فراجع]

ومنهم : **أبو جعفريزيد بن القَعْقاع** ، مولى عبد الله [بن عَيّاش] بن أبي ربيعة المخزوميّ. وكان أبوجعفر لايتقدّمه أحدٌ في عصره، أخذ القراءة عن ابن عبّاس وعن أبي هُرَيرة وعن مولاه عبدالله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ ، وكان عبدالله بن عيّاش قد قرأ على أُبيّ بن كعب رضي الله عنه ، وقرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ.

٣ـ أخبرني محمّد بن أحمدبن يوسف بن شاهين ، قال: سمعتُ روح بن الفرج يقول: سمعتُ أحمد بن صالح يقول: قرأ أبوجعفر على عبدالله بن عَيّاش، وقرأ عبد الله بن عَيّاش على أُبيّ بن كعب رضي الله عنه ، وقرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ.

٤ـ وحدّثوني عن الأصمعيّ ، عن ابن أبي الزّناد ، قال: لم يكن أحد أقرأ للسّنّة من أبي جعفر، وكان يقدّم في زمانه على عبد الرّحمان بن هُرْمُز .

٥ـ حدّثني محمّد بن أحمد بن واصل ، قال: حدّثنا محمّد بن سَعدان ، قال: أخبرنا يعقوب ابن جعفر بن أبي كثيرالأنصاريّ، قال: كان إمام النّاس بالمدينة؛ أبوجعفر يزيد بن القَعْقاع مولى عبد الله بن عَيّاش.. وكان أخذ القراءة عن عبد الله بن عبّاس وعن مولاه عبد الله

١ ـ قورس: كورة بنواحي حَلَب .

ابن عَيّاش . . .

٦ـ حدّثني محمّدبن الجَهْم قال: حدّثنا سُلَيمان بن داود الهاشميّ، قال: حدّثنا إسماعيل بن جعفر، قال: قال سُلَيمان بن مسلم بن جَمّاز: أخبرني أبوجعفر أنّه كان يقرئ القرآن في مسجد النّبيّ ﷺ قبل الحَرَّة[1]، وكانت الحَرَّة على رأس ثلاث وستّين سنة من مَقْدم رسول الله ﷺ المدينة.

وقال سُلَيمان: أخبرني أبوجعفر: أنّه كان يمسك على مولاه عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ المُصْحَف، وكان مِنْ أقرأ النّاس، قال: فكنتُ أروي كلّ ما يقرأ، وأخذت عنه قراءته. قال سُلَيمان: وأخبرني [أبوجعفر[2]] أنّه أُتي به إلى أُمّ سَلَمة زوج النّبيّ ﷺ وهو صغير، فمسَحَتْ على رأسه ودعتْ له بالبركة. قال سُلَيمان: وسألت أباجعفر، فقلت: متى أقرأتَ؟ قال: أقرأتُ أوقرأت؟، قال: قلت: لا، بل أقرأتَ النّاس؟ قال: هيهات قبل الحَرَّة في زمن يزيد ابن معاوية. وكانت الحَرَّة بعد وفاة رسول الله ﷺ بثلاث وخمسين سنة . . .

ومنهم: شَيْبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب مولى أُمّ سلمة (رضي الله تعالى) عنها زوج النّبيّ ﷺ؛ وكان قد أدرك عائشة وأُمّ سلمة، وكان خَتَن أبي جعفر على ابنته.

٧ـ حدّثني محمّد بن أحمد بن واصل، قال: حدّثنا محمّد بن سَعدان، قال: حدّثنا يعقوب بن جعفر بن أبي كثير الأنصاريّ، قال: كان شَيبة وأبوجعفر يُقرئان في مسجد رسول الله ﷺ قبل الحَرَّة. قال يعقوب: وكان شيبة قد أدرك عائشة. وزعم أنّها دعتْ له بأن يعلّمه الله القرآن.

٨ـ حدّثني محمّد بن الجَهم، قال: حدّثنا سُلَيمان بن داود الهاشميّ، قال: حدّثنا إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، قال: أخبرني سُلَيمان بن مسلم: أنّ شيبة أخبره أنّه أُتِيَ به ـ و هو صغير ـ إلى أُمّ سلمة (رضي الله تعالى عنها) فمسحتْ على رأسه وباركَتْ عليه . . .

ومنهم: مسلم بن جُنْدَب الهُذَليّ؛ رَوى عن الزُّبَير بن العَوّام وابن عُمَر، وكان من

١ ـ موقعة الحَرَّة كانت في عهد يزيد بن معاوية، حين أوقع بأهل المدينة لثورتهم عليه سنة ٦٣ هـ.

٢ ـ اسمها ميمونة كما في غاية النّهاية.

فُصَحاء النّاس، وكان يقصّ بالمدينة ...

٩ـ حدّثني الحسن بن أبي مِهران، قال: حدّثنا أحمد بن يزيد، عن عيسى بن مينا، قال: كان أهل المدينة لا يهمزون حتّى هَمَز ابن جُنْدَب، فهمزوا «مستهزئون واستُهْزِئ» ...

ومنهم: يزيد بن رَوْمان؛ وكان يزيد من فقهاء أهل المدينة وهو مولى لآل الزُّبَير بن العَوّام، وكان الغالب عليه القرآن.

١٠ـ حدّثنا إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، قال: حدّثنا إسماعيل بن أبي أُوَيس، قال: حدّثني أبي، قال: أخبرني يزيد بن رَوْمان مولى آل الزُّبَير: «أنّه أخذ القراءة عَرْضًا عن عبد الله ابن عَيّاش بن أبي ربيعة»، وقد روى أيضًا عن ابن عبّاس رضي الله عنه.

فهؤلاء الّذين ذكر نافع، أنّه أدركهم بالمدينة من الأئمّة في القرآن: عبد الرّحمان بن هُرْمُز، وأبو جعفر يزيد بن القَعْقاع، وشَيْبة بن نصاح، ومُسلم بن جُنْدَب، ويزيد بن رَوْمان ...

١١ـ وحدّثني أبو سعيد المفضّل بن محمّد بن أبي خَديج بمكّة، قال: حدّثنا أبو جمّة محمّد بن يوسف الزَّبَديّ، قال أبو بكر: فقلت له: الزُّبيديّ؛ فقال الزَّبَديّ، قال: حدّثنا أبو قُرّة: سمعت نافعًا يقول: قرأتُ على سبعين من التّابعين.

١٢ـ حدّثني محمّد بن الفرج، قال: حدّثنا محمّد بن إسحاق المسيّبيّ [عن أبيه] عن نافع أنّه [قال:] أدركت هؤلاء الأئمّة الخمسة وغيرهم ـ ممّن سمّى فلم يحفظ أبي أسماءهم ـ قال نافع: فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذّ فيه واحد تركته، حتّى ألّفت هذه القراءة في هذه الحروف.

١٣ـ حدّثني الحسن بن عليّ بن مالك، قال: حدّثنا أحمد بن صالح المصريّ، قال: سمعت ابن وهب يقول: قراءة نافع السُّنّة.

١٤ـ حدّثني الحسن بن أبي مِهران، قال: حدّثنا أحمد بن يزيد، قال: سمعت سعيد بن منصور، يقول: سمعت مالكًا يقول: قراءة نافع سُنّة.

١٥ـ حدّثني محمّد بن أحمد بن محمّد بن شاهين، قال: حدّثنا رَوْح بن الفرج، قال: حدّثنا

عبد الغنيّ بن عبد العزيز المعروف بالعَسّال، قال: سمعت عبد الله بن وَهْب يقول: قراءة أهل المدينة سُنّة. قيل: له قراءة نافع؟ قال: نعم. وعلى قراءة نافع اجتمع النّاس بالمدينة العامّة منهم والخاصّة.

١٦ـ حدّثني محمّد بن أحمد بن شاهين، قال: سمعت أبا الزّنباع روح بن الفرج يقول: سمعت محمّد بن رُمح، يقول: سمعت اللَّيث بن سَعد، يقول: حَجَجتُ سنة عشر ومائة، وإمام النّاس بالمدينة في القراءة، نافع بن أبي نُعَيم ...

١٧ـ أخبرني سُلَيمان بن يزيد أبوعبد الله البَصْريّ، عن أبي حاتم[1]، عن الأصمعيّ، قال: أدركتُ المدينة سنة مائة، ونافع رئيس القُرّاء بها، وعاش عمرًا طويلًا.

١٨ـ وحدّثني عبد الله بن أبي بكر، قال: حدّثني أبي، قال: حدّثنا محمّد بن إسحاق المسيِّبيّ عن أبيه، قال: لمّا حَضَرت الوفاة نافعًا، قال له ابناه: أوصِنَا، قال: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ وَاَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنَكُمْ وَاَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ اِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[2]. قال: ومات سنة تسع وستّين ومائة.

١٩ـ حدّثنا ابن أبي بكر بن حَمّاد، قال: حدّثني أبي عن محمّد بن إسحاق [قال]: قال أبي: قراءة نافع قراءتنا، ذلك أنّه كفانا المئونة ممّا لو أدركنا مَن أدرك ما عَدَوْنا ما فعل.

٢٠ـ حدّثني عبدالله بن الصَّقر، قال: سمعت المسيّبيّ يقول: تُوفّي نافع سنة تسع و ستّين و مائة. قال أبوبكر: و على قراءته أهل المدينة إلى اليوم.

[تلامذة نافع]

وأخذ القراءة عنه سُلَيمان بن مُسلم بن جَمَّاز الزُّهْريّ، وإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير وأخوه يعقوب بن جعفر، وإسحاق بن محمّد بن عبد الله المُسَيِّبيّ، وإسماعيل وأبو بكر ابنا أبي أُوَيْس، وعيسى بن مينا قالون، ومحمّد بن عمر الواقِديّ... [ثمّ ذكر سائر تلاميذه ترتيبًا،

١ـ وهو سهل بن محمّد السِّجستانيّ.

٢ـ الأنفال/ ١.

وإن شئت فراجع].

[مكّة]

عبد الله بن كثير: وكان الإمام الّذي انتهت إليه القراءة بمكّة، وأمَّ بها أهلها في عصره: عبد الله بن كثير مولى عمرو بن عَلْقَمة الكنانيّ، ويقال له: الدّاريّ، وكان مقدّمًا، قرأ على مجاهد بن جَبْر، وقرأ مجاهد على ابن عبّاس رضي الله عنه، وقرأ ابن عبّاس على أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، ولم يخالف ابن كثير مجاهدًا في شيءٍ من قراءته.

وكان في عصر عبد الله بن كثير بمكّة ممّن تجرّد للقراءة وقام بها محمّد بن عبد الرّحمان بن مُحَيْصِن السَّهْميّ، ويقال له: محمّد بن عبد الله بن مُحَيْصِن، ويقال: عبد الرّحمان بن محمّد بن مُحَيْصِن. وكان قرأ على دِرْباس مولى ابن عبّاس رضي الله عنه، وقرأ دِرباس على ابن عبّاس، وقد قرأ ابن كثير أيضًا على دِرباس. وكان ابن مُحَيْصِن عالمًا بالعربيّة، وكان له اختيار لم يتّبع فيه أصحابه، وأخذ عن مجاهد أيضًا. ويُرْوىٰ عن مجاهد أنّه كان يقول: ابن مُحَيْصِن يبني ويرصّص في العربيّة، يمدحه بذلك. حدّثنا ابن أبي خَيْثَمة، قال: حدّثنا خَلَف، قال: حدّثنا عُبَيد ابن عقيل عن شِبْل عن حُمَيد عن مجاهد أنّه قال ذلك، ولم يُجْمع أهل مكّة على قراءته كما أجمعوا على قراءة ابن كثير.

وكان حُمَيد بن قيس أخو عُمَر بن قيس سندل أيضًا بمكّة، قرأ على مجاهد، ولم يخالف في قراءته. والّذي أجمع أهل مكّة على قراءته إلى اليوم ابن كثير.

[تلامذة ابن كثير]

روى القراءة[1] عنه شِبْل بن عَبّاد مولى عبد الله بن عامر الأُمويّ، وإسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنطِين مولى بني مَيسرة موالي العاص بن هِشام المَخزوميّ، ومعروف بن مُشْكان، وقد

١ـ أهمّ رُواة قراءة ابن كثير بالواسطة بينه وبين تلاميذه: قُنْبُل محمّد بن عبد الرّحمان، المتوفّى بمكّة سنة ٢٨٠، والبِزّيّ أحمد بن محمّد بن أبي بَزّة المكّيّ مولى بني مخزوم المتوفّى بمكّة بعد سنة ٢٤٠ هـ.

رَوى عنه حَمّاد بن سَلَمة حروفًا ليست بالكثيرة. و روى عنه أيضًا أبو عمرو بن العَلاء والخليل بن أحمد، و قُرّة بن خالد، وجَرير بن حازم. وصدقة بن عبد الله بن كثير، وأبو بكر مُطَرِّف بن مَعْقَل النَّهْديّ.

وتوفّي عبد الله بن كثير فيما زعم ابن عُيَينة سنة عشرين ومائة، قال أبو بكر: وجدت في كتابي عن بِشر بن موسى عن الحُمَيديّ عن ابن عُيَينة قال: حدّثني قاسم الرَّحّال في جنازة عبد الله بن كثير سنة عشرين ومائة، وأنا يومئذٍ ابن ثلاث عشرة سنة.

[الكوفة]

[عبد الله بن مسعود وأبو عبد الرّحمان السُّلَميّ:] و أمّا أهل الكوفة فكان الغالب على المتقدّمين من أهلها قراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه لأنّه[هو] الّذي بعث به إليهم عُمَر بن الخطّاب رضي الله عنه ليعلّمهم، فأُخِذَتْ عنه قراءته قبل أن يجمع عُثمان رضي الله عنه النّاس على حرفٍ واحدٍ، ثمّ لم تزل في صحابته من بعده يأخذها النّاس عنهم كعَلْقَمة والأسود بن يزيد ومسروق ابن الأجدع، وزِرّ بن حُبَيش وأبي وائل وأبي عمرو الشَّيبانيّ، وعَبيدة السَّلمانيّ وغيرهم...

٢١ـ حدّثني عليّ بن عبدالصّمد، قال: حدّثنا محمّد بن الهيثم المقرئ، قال: أدركت الكوفة و ما قراءة زيد فيهم إلّا كقراءة عبدالله فيكم اليوم ما يقرؤها إلّا الرّجل و الرّجلان.

٢٢ـ حدّثني أبو بكر الأنصاريّ، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد، قال: حدّثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مسلم، عن مَسْرُوق، قال: كان عبد الله يُقْرِئنا في المسجد، ثمّ نجلس بعده نُثبِّت النّاس.

فلم تزل قراءة عبدالله بالكوفة لا يعرف النّاس غيرها، وأوّل من أقرأ بالكوفة القراءة الّتي جمع عُثمان رضي الله عنه النّاس عليها أبو عبد الرّحمان السُّلَميّ، واسمه عبد الله بن حبيب، فجلس في المسجد الأعظم ونصب نفسه لتعليم النّاس القرآن...

٢٣ـ حدّثنا أحمد بن منصور الرّماديّ، قال: حدّثنا أبو داود الطّيالسيّ، قال: حدّثنا شعبة،

عن علقمة بن مَرْثد، عن سعد بن عُبَيدة أنّ أباعبدالرّحمان أقرأ [النّاس] في خلافة عُثمان رضي الله عنه إلى أن توفّي في إمارة الحَجّاج.

وكان [السُّلَميّ] أخذ القراءة عن عُثمان وعن عليّ بن أبي طالب وزيد بن ثابت وعبد الله ابن مسعود وأُبيّ بن كعب (رضي الله تعالى عنهم) وكان يقول: قرأت على أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه القرآن كثيرًا، وأمسكتُ عليه المُصْحَف، فقرأ عليّ، وأقرأتُ الحسن والحسين (رضي الله تعالى عنهما) حتّى قرءا عليّ القرآن، وكانا يَدرُسان على أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه فربّما أخذا عليّ الحرف بعد الحرف.

٢٤ ـ حدّثني إبراهيم بن أحمد بن عمر الوَكيعيّ، عن أبيه، عن الحسين بن عليّ الجُعْفيّ، عن محمّد بن أبان، عن عَلْقَمة بن مَرْثَد، أنّ أبا عبد الرّحمان تعلَّم القرآن من عُثمان، وعرض على أمير المؤمنين عليّ (رضي الله عنهما) ...

٢٥ـ و حدّثني أبوالفضل زُرَيق الوَرّاق، قال: حدّثنا أبويوسف القلوسيّ، قال: حدّثنا شهاب بن عبّاد، قال: حدّثنا إبراهيم بن حميد، عن ابن أبي خالد، قال: كان أبوعبدالرّحمان يُقرئ عشرين بالغداة، و عشرين بالعشيّ، و يعلّمهم، و كان يُقرئنا خمسًا خمسًا. فلمّا مات أبوعبدالرّحمان رحمه الله خلفه في موضعه: أبوبكر بن أبي النَّجود.

أبو بكر عاصم بن أبي النَّجود: وكان أخذ القراءة عن أبي عبد الرّحمان، وعَرَض على زرِّبن حُبَيش، فيما حدّثني به عبد الله بن محمّد بن شاكر، قال: حدّثنا يحيى بن آدم، قال: حدّثنا أبو بكر بن عَيّاش، قال: قال لي عاصم: ما أقرأني أحد حرفًا إلّا أبوعبد الرّحمان السُّلَميّ، وكان أبوعبد الرّحمان قد قرأ على عليّ رضي الله عنه، وكنت أرجع من عند أبي عبد الرّحمان، فأعرض على زرِّبن حُبَيش، وكان زرّ قد قرأ على عبد الله [بن مسعود].

قال أبو بكر بن عَيّاش: فقلت لعاصم لقد استوثقت. وكان عاصم متقدّمًا في زمانه، مشهورًا بالفصاحة، معروفًا بالإتقان.

٢٦ــ حدّثني ابن شاكر، قال: حدّثنا يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عَيّاش، قال: لا أحصي ما سمعت أبا إسحاق السّبيعيّ يقول: ما رأيت أحدًا أقرأ للقرآن من عاصم بن أبي النَّجود، ما أستثني أحدًا من أصحاب عبدالله. قال أبوبكر بن عيّاش: وكان أبوإسحاق أحد الفُصَحاء.

٢٧ـ وحدّثني أبوالبَختريّ، قال: حدّثنا يحيى بن آدم، قال: حدّثنا حسن بن صالح، قال: ما رأيت أحدًا كان أفصح من عاصم بن أبي النَّجود، إذا تكلّم كاد يدخله خيلاء.

وإلى قراءة عاصم صار بعض أهل الكوفة، وليست بالغالبة عليهم، لأنّ أضبط مَنْ أخذ عن عاصم أبو بكر بن عيّاش ـ فيما يقال ـ لأنّه تعلّمها منه تعلّمًا: خمسًا خمسًا، وكان أهل الكوفة لا يأتمّون في قراءة عاصم بأحدٍ ممّن يثبتونه في القراءة عليه إلّا بأبي بكر بن عيّاش. وكان لا يكاد يمكن من نفسه مَن أرادها منه، فقَلَّت بالكوفة من أجل ذلك وعَزّ مَنْ يحسنها. وصار الغالب على أهل الكوفة إلى اليوم قراءة حمزة بن حبيب الزَّيّات.

حمزة بن حبيب الزَّيّات: وكان حمزة ممّن تجرّد للقراءة ونصب نفسه لها، وكان ينحو نحو أصحاب عبد الله، لأنّ قراءة عبد الله انتهت بالكوفة إلى الأعمش.

[أساتذة حمزة]

وكان حمزة قد قرأ على الأعمش بها، ويقال: إنّه لم يقرأ عليه، ولكنّه سمع قراءته، وقرأ على ابن أبي لَيْلىٰ، وقرأ ابن أبي ليلى على المِنْهال بن عمرو، وقرأ المِنهال على سَعيد بن جُبَير، وقرأ سعيد على ابن عبّاس رضي الله عنه، وقرأ ابن عبّاس على أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، وقرأ أُبيّ بن كعب على النّبيّ صلى الله عليه وسلم.

٢٨ـ وحدّثني موسى بن موسى وأبوطالب قالا: حدّثنا هارون، قال: حدّثنا عليّ بن حمزة الكِسائيّ قال: قلت لحمزة: على مَن قرأتَ؟ فقال: على ابن أبي ليلى وحُمران بن أعيَن، قلت: فحُمْران على مَن قرأ؟ قال: على عُبَيد بن نُضَيْلة الخُزاعيّ، وقرأ عُبَيد على عَلْقَمة، وقرأ عَلْقَمة على عبد الله، وقرأ عبد الله على النّبيّ صلى الله عليه وسلم.

٢٩ـ حدّثني ابن صدقة، قال: حدّثنا ابن جُبَير، قال: حدّثنا حَجّاج، قال: قلت لحمزة: قرأتَ على الأعمش؟ قال: لا، ولكنّي سألته عن هذه الحروف حرفًا حرفًا.

٣٠ـ حدّثني أحمد بن الحسن، قال: حدّثني سوادة بن عليّ ابن أُخت بزغين، قال: حدّثني الحسن بن محمّد بن سعيد بن محمّد بن عُمارة بن عُقبة، قال: قرأت على سَليم بن عيسى الحنفيّ، وقرأ سَليم على حمزة الزّيّات، وقرأ حمزة على حُمران بن أعيَن، وقرأ حُمران على أبي الأسود الدُّؤليّ، وقرأ أبو الأسود على عليّ وعُثمان (رضي الله تعالى عنهما).

وقرأ حمزة أيضًا على ابن أبي ليلى، وقرأ ابن أبي ليلى على أخيه، وقرأ أخوه على أبيه عبد الرّحمن، وقرأ عبد الرّحمان على عليّ رضي الله عنه.

قال: وقرأ حمزة أيضًا على سُلَيمان بن مِهران الأعمش، وقرأ سُلَيمان على يحيى بن وَثّاب، وقرأ يحيى على أصحاب عبد الله، وقرأ يحيى أيضًا على زرّ بن حُبَيش، وزرّ قرأ على عليّ وعُثمان وعبد الله (رضي الله تعالى عنهم). وقرأ حمزة أيضًا على جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، وقرأ جعفر على آبائه، وقرأوا على أهل المدينة. وكان حمزة يعتبر قراءة عبد الله فيما لم يوافق خطّ مُصْحَف عُثمان بن عفّان رضي الله عنه.

قال سَليم بن عيسى الكوفيّ: قرأ حمزة على الأعمش وابن أبي ليلى، فما كان من قراءة الأعمش فهو عن ابن مسعود رضي الله عنه، وما كان من قراءة ابن أبي ليلى فهو عن عليّ رضي الله عنه. ولم يخالف حمزة الأعمش فيما وافق قراءة زيد بن ثابت الّتي جمع عُثمان رضي الله عنه النّاس عليها إلّا في أحرفٍ يسيرةٍ. أخبرني بذلك أحمد بن زُهَير وإدريس جميعًا عن خَلَف عن سَليم.

[تلامذة حمزة]

وكان حمزة إمام أهل الكوفة في عصره، أخذ القراءة عنه سُفيان الثَّوْريّ، وقرأ عليه أجلّة أهل الكوفة: شريك بن عبد الله، وأبو الأحوص سَلّام بن سَليم، ويوسف بن أسباط، وعُثمان بن زائدة، ومحمّد بن فضل، وحسين الجُعْفيّ، وشُعَيب بن حَرْب، وجَرير بن

عبد الحميد، وعليّ بن حمزة الكسائيّ، وأبو إسحاق الفَزاريّ، ويحيى بن اليمان وغيرهم [١].

٣١- حدّثني ابن أبي الدّنيا قال: قال محمّد بن الهيثم المقرئ، أخبرني الحسن بن بَكّار أنّه سمع شُعَيب بن حَرْب يقول: أَمَّ حمزة النّاس سنة مائة، وإنّ سُفيان الثَّوْريّ درس على حمزة القرآن أربع درسات...

٣٢- حدّثني ابن أبي الدّنيا قال: قال محمّد بن الهيثم، سمعت خَلَف بن تميم يقول: حدّثني حمزة الزَّيَّات أنّ سُفيان الثَّوريّ عرض عليه القرآن أربع عَرَضات، قال: و قال حمزة: أتاني عليّ بن صالح فسألني أن أُقرئه.

٣٣ - أخبرني هارون بن يوسف عن أبي هِشام، قال: كان أقرأ مَن قرأ على حمزة في الزَّمَن الأوّل أربعة: إبراهيم الأزرق، وكان كثير من النّاس يقدّمونه على سَليم ولم يكن بالحافظ، وخالد الطّبيب، وخَلّاد الأحول، وكان عبد الرّحمان بن أبي حَمّاد أكبرهم وأعلمهم بعلل القرآن، كان خَلّاد قد قرأ عليه. وكان آخر ولم يكن مثلهم يقال له: سلم الأبرش.

قال أبو هِشام: ضبط الكسائيّ القراءة على حمزة، وعبد الرّحمان بن أبي حَمَّاد قرأ عليه يعني على الكسائيّ.

٣٤- حدّثني ابن أبي الدّنيا قال: حدّثنا الطَّيّب بن إسماعيل، عن شُعَيب بن حَرْب، قال: سمعت حمزة يقول: ما قرأت حرفًا قطّ إلّا بأثر. وكان حمزة متّبعًا لآثار مَن أدرك من أئمّة القُرّاء عالمًا بالقراءة ومذاهبها... [ونحوها عن ابن عُقبة عن أبيه، عن سُفيان الثَّوريّ]

٣٥- حدّثني عليّ بن الحسن الطّيالسيّ، قال: سمعت محمّد بن الهيثم المقرئ يقول: أدركتُ الكوفة ومسجدها الغالب عليه قراءة حمزة، ولا أعلمني أدركت حلقة من حِلَق المسجد الجامع يقرأون قراءة عاصم.

٣٦ - حدّثني عليّ بن الحسن، قال: سمعت محمّد بن الهيثم يقول: حدّثني عبد الرّحمان بن

---

١ - انظر: في بقيّة تلامذة حمزة، ترجمته في «طبقات القُرّاء» لابن الجَزَريّ.

أبي حَمّاد، قال: سمعت حمزة يقول: إنّ لهذا التّحقيق[١] منتهًى ينتهي إليه، ثمّ يكون قبيحًا، مثل البياض له منتهًى ينتهي إليه، وإذا زاد صار بَرَصًا ،ومثل الجعودة لها منتهًى تنتهي إليه ، فـإذا زادت صارت قَطَطًا،[٢] ويُرْوى عنه أنّه قال: إنّما الهَمْز رياضة، فإذا أحسنها الرّجل سَهّلها... [ثمّ ذكر روايتين حول كراهية بعض النّاس في قراءة حمزة، وإن شئت فراجع].

٣٧ـ حدّثني أبو بكر بن أبي الدّنيا ، قال: حدّثني محمّد بن نصر البَجليّ المقرئ، قال: مات حمزة سنة ستّ وخمسين ومائة .

وكان ممّن روى القراءة عن حمزة وخلفه في القيام بها: سَليم بن عيسى ، وابـن أبي حَمّـاد عبد الرّحمان، وخَلّاد بن خالد الأحول، وغالب بن فائد، وخالد الطّبيب ، ومحمّد بـن جعفـر الحنفيّ، وإبراهيم بن الأزرق، وسَلْم المجدر، وجعفرالخشكيّ، وأبوعُمَارة حمـزة بـن القاسـم الأحول، وعُبَيد الله بن موسى سمع كتاب قراءة حمزة من حمزة ولم يقرأ عليه ، وحسين الجُعْفيّ. وكلّ هؤلاء متقاربون لايكادون يختلفون في أصل من أُصول قراءة حمزة ، غـير أنّهـم كـانوا يتفاضلون في الألفاظ و رقّة الألسن ، ويختلفون في الإفراط في المدّ والتّوسّط فيه و في شيء من الإدغام أيضًا اختلفوا وقد بيَّنتُ ذلك في كتابي هذا .

٣٨ـ وحدّثني ابن أبي الدّنيا، قال : قال محمّد بن الهيثم : حـدّثني إبـراهيم بـن الأزرق ، قال:كان حمزة يقرأ في الصّلاة كما يقرأ، لايدع شيئًا من قراءته ، يذكر المدّ والهمز والإدغام .

عليّ بن حمزة الكسائيّ : وكان عليّ بن حمزة الكِسائيّ قد قرأ على حمزة ونظر في وجـوه القراءات ، وكانت العربيّة علمه وصناعته، واختار مـن قـراءة حمـزة وقـراءة غـيره قـراءةً متوسّطةً غير خارجةٍ عن آثار مَنْ تقدّم من الأئمّة . وكان إمام النّاس في القـراءة في عصـره ، وكان يأخذ النّاس عنه ألفاظه بقراءته عليهم .

---

١ ـ يريد تحقيق الهمزة و النّطق بها واضحًا ، و هو ضدّ التّسهيل على نحو ما يقال في« سأل سائل» بدون همزة .

٢ ـ القطط : شدّة جعودة الشّعْر .

٣٩ ـ حدّثني أحمد بن القاسم البُرَنيّ، قال: حدّثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: سمعت الكِسائيّ، وهو يقرأ على النّاس القرآن مرّتين.

وقال خَلَف: كنتُ أحضر بين يدي الكِسائيّ وهو يقرأ على النّاس وينقطون مصاحفهم بقراءته عليهم، ولم يُقم بالكوفة كان ينتقل في البلاد وتوفّي بـ «رَنْبَوَيْه» قَرية من قُرى الرَّي [بإيران] سنة تسع وثمانين ومائة.

٤٠ ـ حدّثنا محمّد بن عبدالرّحيم المقرئ، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى المقرئ الأصبهانيّ، قال: حدّثنا محمّد بن سُفيان، قال: قال الكِسائيّ: أدركتُ أشياخ أهل الكوفة القُرّاء والفقهاء: ابن أبي لَيْلىٰ، وأبان بن تَغْلِب، والحَجّاج بن أرطاة، وعيسى بن عمر الهمدانيّ، وحمزة الزَّيَّات.

٤١ ـ حدّثنا ابن أبي الدّنيا، قال: حدّثنا محمّد بن خالد المقرئ، قال: حدّثنا عبد الله بن صالح العِجْليّ عن الكِسائيّ، قال: قال لي هارون أمير المؤمنين: أقرِئ محمّدًا قراءة حمزة، فقلت: هو أُستاذي يا أمير المؤمنين!

[البَصْرة]

وأمّا البَصْرة؛ فقام بالقراءة بها بعد التّابعين جماعة، منهم:

أبو عَمرو بن العلاء بن عَمّار بن العُريان بن عبد الله بن الحُصَين بن الحارث بن جلهمة بن خُزاعة بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وقيل: ابن جلهمة بن حُجر بن خزاعيّ.

٤٢ ـ أخبرني بنسبه الفضل بن الحسن بن عبدالله، قال: حدّثنا روح بن عبد المؤمن، قال: حدّثنا العُريان بن أبي سُفيان ابن أخي أبي عمرو بن العَلاء بذلك. وقال أيضًا: اسم أبي عمرو زَبّان. وكان أبو عمرو رأسًا في حياة الحسن بن أبي الحسن، قال ضَمْرَة عن ابن شَوْذَب: تُوفّي الحسن سنة عشر ومائة.

٤٣ـ حدّثني محمّد بن الفرج الخرابيّ المقرئ[١]، قال: حدّثنا محمّد بن الفرج الدَّوْرَقيّ، قال: حدّثنا الأصمعيّ، قال: سألت أباعمرو ما اسمك؟ فقال: زَبّان، وقال عبد الوارث: اسم أبي عمرو العُريان... [ثمّ ذكر خمس روايات في اسم أبي عمرو وكُنيته، وإن شئت فراجع].

٤٤ـ حدّثنا أبو العبّاس البلخيّ، قال: حدّثنا شُرَيح بن يونس، قال: حدّثنا شجاع بن أبي نصر، عن أبي عمرو، قال: رآني سعيد بن جُبَير وأنا جالس مع الشّباب، فقال: ما يحبسك مع الشّباب، عليك بالشّيوخ.

قال أبو بكر: وكان مقدّمًا في عصره، عالمًا بالقراءة ووجوهها، قُدْوةً في العلم باللّغة، إمامَ النّاس في العربيّة، وكان مع علمه وفقهه بالعربيّة متمسّكًا بالآثار، لا يكاد يخرج اختياره عمّا جاء عن الأئمّة قبله، متواضعًا في علمه، قرأ على أهل الحجاز، وسَلَك في القراءة طريقهم، ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له تقدّمه، وتقرُّ له بفضله، وتأتمُّ في القراءة بمذاهبه.

٤٥ ـ ولقد حدّثني جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا محمّد بن بشر، قال: حدّثنا ابن عُيَينة سُفيان، قال: رأيت رسول الله ﷺ في المنام، فقلت: يا رسول الله قد اختلفت عليّ القراءات، فبقراءة مَن تأمرني أن أقرأ؟ قال: اقْرأ بقراءة أبي عمرو بن العَلاء.

٤٦ـ وحدّثنا أحمد بن يوسف، قال: حدّثنا أبو عُبَيد، قال: حدّثني شجاع بن أبي نصر وكان صَدوقًا مأمونًا، قال: رأيتُ النّبيّ ﷺ في المنام، فعرضت عليه أشياء مِن قراءة أبي عمرو، فما ردّ عليّ إلّا حرفين. قال أبو بكر: والحرفان: (وأرْنا مناسكنا)[٢] ساكنة الرّاء، وقوله تعالى: (أو نُنْسَأها)[٣] مهموزة.

٤٧ـ وحدّثونا عن وهب بن جرير، قال: قال لي شُعْبة: تمسَّكْ بقراءة أبي عمرو، فإنّها ستصير للنّاس إسنادًا.

---

١ ـ هو أحد أساتذة ابن مجاهد، كان قيّمًا بقراءة نافع.

٢ ـ الآية / ١٢٨ من سورة البقرة: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا اُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَاَرِنَا مَنَاسِكَنَا...﴾.

٣ ـ الآية / ١٠٦ من سورة البقرة: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ اٰيَةٍ اَوْ نُنْسِهَا نَاْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾.

٤٨ ـ حدّثني محمّد بن عيسى بن حَيّان، قال: حدّثنا نصر بن عليّ، قال: قال لي أبي: قال لي شعبة: انْظر ما يقرأ به أبوعمرو ممّا يختار لنفسه فاكتبه، فإنّه سيصير للنّاس إسنادًا. قال نصر: قلت لأبي: كيف تقرأ؟ قال: على قراءة أبي عمرو... [ثمّ ذكر روايتين بإسناده عن الأصمعيّ، وإن شئت فراجع].

٤٩ ـ حدّثنا عُبَيدالله، قال: حدّثنا ابن أخي الأصمعيّ عن عمّه، قال أبوعمرو: نظرت في هذا العلم قبل أن أُخْتَنَ، وهو يومئذٍ ابن أربع وثمانين. وحدّثونا عن الأصمعيّ، قال: توفّي أبو عمرو وهو ابن ستّ وثمانين.

[أساتذته]

قرأ على مجاهد وسعيد بن جُبَير ويحيى بن يَعْمَر وابن كثير وحُمَيْد بن قيس، حدّثني الحسن بن مخلّد، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثنا ابن المبارك، قال: قرأت على أبي عمرو بن العَلاء.

قرأ أبوعمرو على مجاهد، و قرأ مجاهد على ابن عبّاس رضي الله تعالى عنهما، و قرأ ابن عبّاس على أُبَيّ ﷺ، و قرأ أُبَيّ على النّبيّ ﷺ.

٥٠ ـ حدّثني أبو بكر موسى بن إسحاق، قال: حدّثنا هارون بن حاتم، قال: حدّثنا أبو العبّاس خَتَنُ ليث، قال: سألت أبا عمرو على مَن قرأتَ؟ فقال: على مجاهد وسعيد بن جُبَير وغيرهما.

٥١ ـ وحدّثني فَضلان المقرئ، قال: حدّثني أبوحَمْدُون عن اليزيديّ عن أبي عمرو، قال: سمع سعيد بن جُبَير قراءتي، فقال: اِلزم قراءتك هذه.

٥٢ ـ حدّثنا ابن يوسف عن أبي عُبَيد عن حَجّاج، عن هارون، عن أبي إسحاق، قال: قال أبوعمرو بن العلاء: أخذنا عن الأشياخ: نصر بن عاصم وأصحابه، قال هارون: فذكرت ذلك لأبي عمرو، فقال: لكنّي لا آخذ قراءتي عن نصر بن عاصم ولا عن أصحابه، ولكن عن

أهل الحجاز ...

وكان أبوعمرو حَسَن الاختيار، سَهْل القراءة، غيرمتكلّف، يُؤثِر التّخفيف ما وجد إليه السّبيل. وكان في عصره [بالبَصْرة] جماعة من أهل العلم بالقراءة لم يبلغوه، منهم: عبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي الصَّباح الجَحْدَريّ، وعيسى بن عمر الثّقفيّ النّحويّ. وكان هؤلاء أهل فصاحة أيضًا، ولم يُحْفَظ عنهم في القراءة ما حُفِظ عن أبي عمرو، وإلى قراءته صار أهل البَصْرة أو أكثرهم.

ثمّ دخل أبوعمرو الكوفة، فتوفّي بها عند محمّد بن سُلَيمان. حدّثني بعض أصحابنا عن أبي بكر بن خَلّاد عن وَكيع بن الجرّاح، قال: قرأت بالكوفة على قبر أبي عمرو بن العَلاء: هذا قبر أبي عمرو بن العَلاء مولى بني حنيفة.

[تلاميذه]

روى عنه القراءة عليّ بن نصر، وحَمّاد بن يزيد، وعبد الوارث بن سعيد... [ثمّ ذكر أسماء كثيرة من سائر تلامذته، وإن شئت فراجع].

[الشّام]

عبد الله بن عامر: وأمّا أهل الشّام؛ فيسندون قراءتهم إلى عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ، وكان عبد الله قد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المَخْزوميّ، وأخذها المغيرة عن عُثمان بن عَفان رضي الله عنه.

٥٣ ـ حدّثني أحمد بن محمّد بن بَكر مولى بني سَليم، قال: حدّثنا هِشام بن عَمّار، قال: حدّثنا عِراك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح المُرّيّ، قال: سمعت يحيى بن الحارث الذِّماريّ، قال: قرأت على عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ، وقرأ عبد الله على المغيرة بن أبي شِهاب المخزوميّ، وقرأ المغيرة على عُثمان بن عَفّان رضي الله عنه. قال هِشام: وحديث عِراك هذا عندنا أصحّ، لأنّ الوليد بن مسلم حدّثنا عن يحيى بن الحارث عن عبدالله بن عامر أنّه

قرأ على عُثمان...

٥٤ ـ وحدّثني بها أحمد بن يوسف التَّغْلِبيّ، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد بن ذَكْوان، قال: حدّثنا أيّوب بن تميم عن يحيى بن الحارث الذِّماريّ [بها] عن عبد الله بن عامر.

وعلى قراءة ابن عامر أهل الشّام وبلاد الجزيرة إلّا نفرًا من أهل مصر، فإنّهم ينتحلون قراءة نافع، والغالب على أهل الشّام قراءة ابن عامر.

فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشّام، خَلَفُوا في القراءة التّابعين، وأجمعت على قراءتهم العَوّام من أهل كلّ مصر من هذه الأمصار الّتي سمّيتُ وغيرها من البلدان الّتي تقرب من هذه الأمصار، إلّا أن يستحسن رجل لنفسه حرفًا شاذًّا، فيقرأ به من الحروف الّتي رُويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العَوّام. ولا ينبغي لذي لُبٍّ أن يتجاوز ما مَضَت عليه الأئمّة والسّلف بوجهٍ يراه جائزًا في العربيّة، أو ممّا قرأ به قارئ غير مجمع عليه.

ذكر الأسانيد الّتي نقلت إلينا القراءة عن أئمّة أهل كلّ مصر من هذه الأمصار

أسانيد قراءة نافع: فأمّا قراءة نافع؛ فإنّي قرأت بها على عبد الرّحمان بن عَبْدُوس من أوّل القرآن إلى خاتمته نحوًا من عشرين مرّة، وأخبرني أنّه قرأ بها على أبي عمر حَفْص بن عمر بن عبد العزيز الدُّوريّ الأزديّ، وأخبره أبو عمر أنّه قرأ بها على إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاريّ، وأخبره إسماعيل أنّه قرأ بها على نافع.

٥٥ ـ وأخبرني بها عبد الله بن سُلَيمان عن أبي بشر يونس بن حبيب، عن أبي عبد الرّحمان قُتَيبة بن مِهران، عن سُلَيمان بن مسلم بن جَمّاز، عن نافع.

وأخبرني إسماعيل بن إسحاق، القاضي عن قالون عن نافع.

وأخبرني الأشْنانيّ الحسن بن عليّ بن مالك، عن أحمد بن صالح، عن قالون، عن نافع.

وأخبرني بها الحسن بن أبي مِهران عن الحَلوانيّ، عن قالون، عن نافع... [ثمّ ذكر أسانيد أُخرى إلى قراءة نافع، وإن شئت فراجع].

وقد روى اللَّيث بن سَعد عن نافع حروفًا ليست بالكثيرة، وروى أبو الرّبيع[1] الزّهرانيّ عن نافع حروفًا يسيرةً، وروى عبد الله بن إدريس عنه أنّه قرأ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

وإذا اتّفق هؤلاء قلت في الكتاب: قرأ نافع، وإذا اختلفوا بيّنت اختلافهم.

أسانيد قراءة ابن كثير: وأمّا قراءة ابن كثير؛ فإنّي قرأت بها على أبي عمر محمّد بن عبد الرّحمان بن محمّد بن خالد بن سعيد بن جُرْجة المخزوميّ المكّيّ، ويلقّب قُنْبلًا سنة ثمانٍ وسبعين ومائتين.

٥٦ ـ وأخبرني أنّه قرأ على أحمد بن محمّد بن عون النّبال القَوّاس، وأخبره أنّه قرأ على أبي الإخريط وَهْب بن واضح، قال: وأخبرني وَهْب أنّه قرأ على إسماعيل بن عبد الله بن القُسْط، وأخبره إسماعيل أنّه قرأ على شِبْل بن عَبّاد ومعروف بن مُشْكان، وأخبراه أنّهما قرآ على ابن كثير رحمه الله.

قال النّبال: وأخبرني وَهْب أنّه لقي مَعْروف بن مُشكان وشِبل بن عَبّاد فقرأ عليهما، وأخبراه بهذا الإسناد.

٥٧ ـ وأخبرني مُضَر بن محمّد الأسديّ، قال: حدّثني أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عبد الله ابن القاسم بن نافع بن أبي بَزّة سنة ستّ وثلاثين ومائتين، قال: قرأت على عِكرمة بن سُلَيمان بن كثير بن عامر مولى جُبَير بن شَيبة الحجبيّ، قال: وأخبرني أنّه قرأ على شِبْل بن عَبّاد وعلى إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطين مولى بني مَيْسَرة، وأخبراه أنّهما قرءا على ابن كثير مولى عمرو بن عَلْقَمة الكِنانيّ، قال ابن أبي بَزّة: وقرأت على عبد الله بن زياد بن عبد الله

---

١ ـ هو أبو الرّبيع سُلَيمان بن داود الزّهرانيّ سمع من نافع حروفًا، توفّي ٢٣٤ هـ.

ابن يَسار مولى عُبَيد بن عُمَير بن قَتادة اللّيثيّ .

٥٨ـ وقال: وأخبرني بهذا الإسناد أحمد بن محمّد ، قال : وقرأت على أبي الإخريط وَهْب ابن واضح مولى عبد العزيز بن أبي رَوّاد، وخَبّرني أنّه قرأ على إسماعيل بن عبد الله،عن عبدالله بن كثير عن مجاهد..[ثمّ ذكر أسانيد أُخرى إلى قراءة ابن كثير ، وإن شئت فراجع] .

وقد بيّنت في كتابي هذا الاختلاف عن عبد الله بن كثير عمّن روى عنه من هؤلاء وغيرهم في مواضع الاختلاف .

أسانيد قراءة عاصم : وما كان من قراءة عاصم بن أبي النَّجود عن أبي بكر بن عيّاش فإنّ عبد الله بن محمّد بن شاكر، أخبرني بها عن يحيى بن آدم ، عن أبي بكر بن عَيّاش ، عن عاصم من أوّل القرآن إلى خاتمة الكهف .

٥٩ـ وأخبرني إبراهيم بن أحمد بن عمر الوَكيعيّ عن أبيه ، عن يحيى بن آدم ، عن أبي بكر عن عاصم ، بذلك من أوّل القرآن إلى آخره ...

قال : وحدّثني ابن الجَهْم أيضًا ، قال : حدّثنا أبو توبة ميمون بن حَفْص النّحويّ ، عن الكِسائيّ ،عن أبي بكر ، عن عاصم ...[ثمّ ذكر أسانيد أُخرى إلى قراءة عاصم ، وإن شئت فراجع ، ثمّ قال :]

وقد ذكرتُ ما روى غير هؤلاء عن عاصم في المواضع الّتي رُويت عن الّذي رواه وأوصله إليّ ، كحَمّاد بن سَلَمة ، والضَّحّاك بن ميمون ، وحَمّاد بن عمرو الأسديّ ، وشَيْبان ابن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم بن مَيْسَرة النّحويّ ، والحَكَم بن ظَهير ، والمغيرة بن مِقْسَم الضّبّيّ ، وحَمّاد بن شُعَيب ، وغير هؤلاء ، إذا خالفوا غيرهم ممّن رُوي عنه الحرف والحرفان والأكثر في مواضعها .

أسانيد قراءة حمزة : وما كان من قراءة حمزة بن حبيب فإنّي قرأت بها غير مرّة على ابن عَبْدوس، وأخبرني أنّه قرأ على أبي عمر حَفْص بن عمر، وأخبره أبوعمر أنّه قرأ على سَليم

ابن عيسى ، وأخبره سَليم أنّه قرأ على حمزة رحمه الله تعالى رحمة واسعة .

وأخبرني محمّد بن الجَهْم ، قال: حدّثني خَلَف بن هِشام ،عن سَليم ، عن حمزة .

وقال محمّد بن الجَهْم ، وقرأت على عائذ بن أبي عائذ ، وقرأ عائذ على حمزة .

وأخبرني إدريس بن عبد الكريم ، عن خَلَف ، عن سَليم ، عن حمزة .

وأخبرني موسى بن إسحاق، عن أبي هِشام، عن سَليم، عن حمزة .

وما أتى من رواية غير سَليم عن حمزة ، ممّا يخالف رواية سَليم ، فقد ذكرته في موضعه عن الشّيخ الّذي رواه بإسناده ...

أسانيد قراءة الكِسائيّ: وما كان من قراءة أبي الحسن عليّ بن حمزة، فإنّي قرأت بها القرآن غير مرّة على ابن عَبْدُوس ، وأخبرني أنّه قرأ بها على أبي عمر، وقرأ أبو عمر على الكِسائيّ . وأخبرني محمّد بن يحيى الكِسائيّ، عن أبي الحارث اللَّيث بن خالد عن الكِسائيّ. وأخبرني أحمد بن يوسف عن أبي عُبَيد عن الكِسائيّ .

وحدّثني حَسَن الجَمّال عن محمّدبن عيسى الأصبهانيّ عن نصيربن يوسف،عن الكِسائيّ. وأخبرني أحمد بن يحيى ثَعْلَب النّحويّ، قال: حدّثنا سَلَمة بن عاصم، عن أبي الحارث اللَّيث بن خالد ، عن الكِسائيّ .

أسانيد قراءة أبي عمرو بن العَلاء : وما كان من قراءة أبي عمرو بن العَلاء، فإنّي قرأت بها على ابن عَبْدُوس القرآن مرّات، وأخبرني أنّه قرأ على أبي عمر، وقرأ أبوعُمَرعلى اليزيديّ، وقرأ اليزيديّ على أبي عَمرو .

وقرأت أيضًا على جماعة ممّن قرأ على أبي أيّوب سُلَيمان الخيّاط ، وقرأ أبوأيّوب على اليزيديّ . وقرأت على رجل من أصحاب أبي أيّوب الخيّاط شيخ صدوق يقال له : عبد الله ابن كثير ، قرأ على أبي أيّوبٍ ، ومنه تعلّمت عامّة القرآن .

وأخبرني أبوالقاسم بن اليزيديّ عن أبيه وعمّه عن اليزيديّ، وأخبرني عُبَيد الله بن عليّ الهاشميّ عن نصر بن عليّ الجهضميّ، عن أبيه ، عن أبي عمرو...[ثمّ ذكر أسانيد أُخرى إلى

قراءة أبي عمرو، وإن شئت فراجع].

أسانيد قراءة عبد الله بن عامر: وأمّا ابن عامر، فإنّ أحمد بن يوسف التَّغلِبيّ أخبرنا بقراءته، عن عبدالله بن أحمد بن ذَكْوان الدِّمَشقيّ أبي عمرو، قال: قرأت على أيّوب بن تميم القارئ التّميميّ، وأخبرني أيّوب: أنّه قرأ على يحيى بن الحارث الذِّماريّ، وأنّ يحيى ابن الحارث قرأ على عبد الله بن عامر ... [ثمّ ذكر أسانيد أُخرى إلى قراءة ابن عامر، وإن شئت فراجع]. (٥٣ ـ ١٠١)

الفصل الثّاني

نصّ ابن النّديم (م: ٣٨٠) في «الفهرست»

أخبار القُرّاء السّبعة وأسماء رواياتهم وقراءتهم

أبو عمرو بن العَلاء: واسمه زَبّان بن العَلاء بن عَمّار بن عبد الله بن الحسن بن الحارث ابن جُلْهُم بن خزاعيّ بن مازن مالك بن عمرو المازنيّ من الأعلام في القرآن، وعنه أخذ يونس وغيره من مشايخ البَصْريّين في الطّبقة الرّابعة، منهم.

[تسمية مَن روى عن أبي عمرو قراءته]

كتاب قراءة أبي عمرو تصنيف أحمد بن زيد الحَلْوانيّ، كتاب قراءة أبي عمرو بن العَلاء عن أبي ذُهْل، روى عنه عصمة بن أبي عصمة كتاب قراءة أبي عمرو، رواه اليزيديّ.

نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم المدنيّ: وقيل: أبان، وقيل: أبو الحسن، وروى الأصمعيّ عن نافع له قال: أصلي من أصبهان.

[تسمية مَن روى عن نافع]

عيسى بن مينا قالون، محمّد بن إسحاق المسيّبي، الأصمعيّ، إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاريّ، يعقوب بن إبراهيم ... بن سعيد الزُّهْديّ.

ابن كثير: واسمه عبد الله بن كثير، ويكنّى أبا سعيد، ويقال: أبو بكر؛ من قُرّاء مكّة

في الطّبقة الثّانية، وكان مولى عمرو بن عَلْقمة الكنانيّ، ويقال له: الدّارانيّ، لأنّه كان عطّارًا والعطّار يقال له بالحجاز: الدّارانيّ بل الدّاريّ اللّخميّ، لأنّ بني الدّار بن هاني بن لخم وكان منهم تميم الدّاريّ، وقيل: إنّه من أبناء فارس الّذين بعثهم كَسْرى في السُّفُن إلى اليمن حتّى طردوا الحبشة، ومات عبد الله بن كثير سنة عشرين ومائة بمكّة، وبها دُفِن وإليه صارت الرّئاسة.

[تسمية مَن روى عن ابن كثير]

إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنطين مولى مَيْسرة مولى العاص بن هِشام.

عاصم بن بَهْدَلة: ويكنّى أبا بكر بن أبي النَّجود مولى بني جُذَيمة بن ملك بن نصر بن قعين في الطّبقة الثّالثة من الكوفيّين بعد يحيى بن وَثّاب، ومات عاصم سنة ثمانٍ وعشرين ومائة، وقرأ عاصم على أبي عبد الرّحمان السُّلَمي وزرِّ بن حُبَيش.

[تسمية مَن روى عن عاصم]

روى عنه أبو بكر بن عَيّاش واسمه محمّد، ويقال: شعبة بن سالم الأسديّ، واخْتُلِف في اسمه حتّى قيل: إنّ كُنْيته هي اسمه، فما كان يعرف إلّا بها، وهو مولى واصل بن حَيّان الأحدب، وتوفّي بالكوفة سنة ثلاثٍ وتسعين ومائة في الشّهر الّذي توفّي فيه الرّشيد، وروى عنه حَفْص ابن سَليمان أبو عمرو البَزّار، وكانت القراءة الّتي أخذها عن عاصم مرتفعة إلى عليّ ابن أبي طالب عليه السلام من رواية أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، ومات حَفْص قبل الطّاعون، وكان الطّاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة.

عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ: أحد السّبعة، ويكنّى أبا عمران يقال: إنّه أخذ القرآن عن عُثمان بن عَفّان، وقرأ عليه، وهو في الطّبقة الأُولى من التّابعين من أهل دِمَشق وتُوفّي بها سنة ثمانٍ عشرة ومائة، وروى ابن عامر عن جماعة من الصّحابة منهم: واثلة بن الأسقع، وفَضالة

ابن عُبَيد، ومعاوية بن أبي سُفيان.

[تسمية مَن روى عن ابن عامر]

يحيى بن الحارث الذِّماريّ منسوب إلى ذِمار مِخْلاف من مخاليف اليمن، ومات سنة خمس وأربعين ومائة، وإسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر، وعبد الرّحمان بن عامر أخوه، وسعيد بن عبد العزيز، وهِشام بن عَمّار، وثَوْر بن يزيد. وروى عن يحيى بن الحارث جماعة منهم: أيّوب بن تميم، وسُوَيد بن عبد العزيز، وصدقة بن يحيى، ومحمّد بن سعيد بن سابور، وعمر بن عبد الواحد، وغزال بن خالد، ويحيى بن حمزة وغيرهم.

حمزة بن حبيب الزَّيَّات: أحد السّبعة، وقد قيل: إنّه ابن عُمَارة ويكنّى أبا عُمَارة مولى لآل عِكرمة بن رِبْعيّ التّيميّ، وكان يجلب الزَّيْت من الكوفة إلى حُلْوان ويحمل من حُلْوان الجُبْن والجَوْز إلى الكوفة. في الطّبقة الرّابعة من الكوفيّين، وكان فقيهًا، وتُوفّي سنة ستّ وخمسين ومائة في خلافة أبي جعفر، وله من الكُتُب: كتاب قراءة حمزة، كتاب الفرائض.

[تسمية مَن روى عن حمزة]

خالد بن يزيد، عايذ بن أبي عايذ بن الكِسائيّ، الحسن بن عطيّة، عبد الله بن موسى العبسيّ.

الكسائيّ النّحويّ: عليّ بن حمزة بن عبد الله بن بَهْمن بن فيروز، أصله أعجميّ من القُرّاء السّبعة من أهل الكوفة ومَنْشأه بها، وكان ينتقل في البلدان، ومات بقريةٍ من قُرى الرّي يقال لها: «رَنبَويه» سنة تسع وسبعين ومائة، وقرأ على عبد الرّحمان بن أبي ليلى وحمزة بن حبيب فما خالف فيه الكسائيّ حمزة فهو بقراءة ابن أبي ليلى، وكان ابن أبي ليلى يقرأ بحرف عليّ عليه السلام وكان الكِسائيّ من قُرّاء مدينة السّلام، وكان أوّلًا يقرئ النّاس بقراءة حمزة، ثمّ اختار لنفسه قراءة فأقرأ بها النّاس في خلافة هارون، ونحن نستقصي أخباره فيما بعد إن شاء الله.

[تسمية مَن روى عن الكِسائيّ]

إسحاق بن إبراهيم المَرْوَزيّ، وأبو الحارث اللّيث بن خالد، وأبو عمر وجعفر بن عمر بن

عبد العزيز، وهاشم اليزيديّ ، فأمّا من أخذ عنه وخالفه في حروفٍ يسيرةٍ: فأبو عُبَيد القاسم ابن سَلّام ، ونصير بن يوسف ، وأحمد بن حسن مقرئ الشّام ، وأبو توبة ميمون بن حَفص، وعليّ بن المبارك العجابيّ، وهِشام الضَّرير النّحويّ ، وأبو ذُهْل أحمد بن أبي ذُهْل، وصالح بن عاصم النّاقط أخذ عنه من غير أن يقرأ عليه. روى عنه يحيى بن آدم شيئًا من القراءة ليس بالكثير.

[تسمية الكُتُب الّتي ألّفها العلماء في قراءته]

كتاب ما خالف الكِسائيّ فيه لأبي جعفر بن المغيرة .

كتاب قراءته عن المغيرة بن شُعَيب التّميميّ.

كتاب قراءته على أبي مسلم عبد الرّحمان بن واقِد الواقِديّ.

كتاب حروف الكِسائيّ عن سورة بن المبرّد ، وله كتاب معاني القرآن .

[أسماء قُرّاء الشّوذان وأنساب القُرّاء من أهل المدينة]

[١] ـ عبد الله بن عبّاس بن أبي ربيعة المخزوميّ في الطّبقة الأُولى من أهل المدينة ومن التّابعين، له قراءة .

[٢] ـ أبو سعيد أبان بن عُثمان بن عَفّان من الطّبقة الأُولى من التّابعين، له قراءة .

[٣] ـ مسلم بن حبيب من التّابعين، له قراءة .

[٤] ـ شَيْبة بن نِصاح بن سرجس بن يعقوب من أهل المدينة في الطّبقة الثّانية، وهو مولى أُمّ سلمة، ولانعلم أحدًا روى عن نصاح إلّا ابنه، وكان إمام دهره في القراءة ، وله قراءة .

[٥] ـ أبو جعفر المدنيّ واسمه يزيد بن القَعْقاع مولى عبد الله بن عَيّاش بن أبي ربيعة عِتاقةً، روى عن أبي هُرَيرة وابن عمر وغيرهما ، وتوفّي في خلافة هارون ، وله قراءة .

أهل مكّة: ابن أبي عُمَارة ، روى عنه أبو عمرو بن العَلاء، وله قراءة ابن مُحَيصن، له قراءة

دِرباس، له قراءة حميد بن قيس الأعرج، له قراءة.

أهل البَصْرة: عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرَميّ، له قراءة عاصم الجَحْدَريّ، له قراءة عيسى بن عمر الثّقفيّ، له قراءة يعقوب الحَضْرَميّ، له قراءة أبو المنذر سَلّام، له قراءة.

أهل الكوفة: طَلحة بن مُصَرِّف الأيّاميّ من أهل هَمْدان ويكنّى أباعبدالله من أهل الكوفة، لمّا رأى النّاس كثروا عليه مشى إلى الأعمش، فقرأ عليه، فمال النّاس إلى الأعمش وتركوا طلحة، ومات سنة ثلاث ومائة، وله قراءة عيسى بن عمر الهمدانيّ وليس بالنّحويّ، وله قراءة الأعمش، ونحن نستقصي ذكرهما بعد، وله قراءة ابن أبي ليلى ويمرّ ذكره بعد، وله قراءة.

أهل الشّام: أبو البرّهاشم واسمه عُنْوان بن عُثمان الزُّبَيْديّ وله قراءة؛ يزيد البريديّ وله قراءة؛ خالد بن مَعْدان وله قراءة.

أهل اليمن: محمّد بن السُّمَيفع وأصله من اليمن وسكن البَصْرة في آخر أيّامه، وله قراءة.

أهل بغداد: خَلَف بن هِشام بن ثَعلب البَزّار، وكان من أهل فم الصّلح، وصار بمدينة السّلام كأنّه من أهلها. سمع من شريك وأبي عوانة وحَمّاد بن زيد، وقرأ على سَليم صاحب حمزة وخالف حمزة في أشياء، وتوفّي في سنة تسع وعشرين ومائتين، وله من الكُتُب...

ابن مجاهد: آخر مَن انتهت إليه الرّئاسة بمدينة السّلام في عصر أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد، وكان واحد عصره غير مدافع، وكان مع فضله وعلمه وديانته ومعرفته بالقراءات وعلوم القرآن، حَسَن الأدب، رقيق الخُلُق، كثير المداعبة، ثاقب الفطنة جوادًا. ومولده سنة خمس وأربعين ومائتين، وتوفّي في يوم الأربعاء لليلة بقيتْ من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، ودُفِن في تربةٍ في حريم داره بسُوق العطش ثاني يوم موته، وله من الكُتُب: كتاب القراءات الكبير، كتاب القراءات الصّغير، كتاب الياءات، كتاب الهاءات، كتاب قراءة أبي عمرو، كتاب قراءة ابن كثير، كتاب قراءة عاصم، كتاب قراءة نافع، كتاب قراءة حمزة، كتاب قراءة الكسائيّ، كتاب قراءة ابن عامر، كتاب قراءة النّبيّ ﷺ.

ا بن شَنَبُوذ : واسمه محمّد بن أحمد بن أيّوب بن شَنَبُوذ ، وكان يناوئ أبا بكر ولايفسده وكان دينًا، فيه سلامة وحُمْق ، قال لي الشّيخ أبو محمّد يوسف بن الحسن السّيرافيّ ـ أيّده الله ـ عن أبيه : أ نّه كان كثير اللّحن ، قليل العلم ، وقد روى قراءات كثيرة ، وله كُتُب مصنّفة في ذلك . وتوفّي سنة ثمانٍ وعشرين وثلاثمائة في محبسه بدار السّلطات، وكان الوزير أبوعليّ بن مُقْلة ضربه أسواطًا، فدعا عليه بقطع اليد فاتّفق أن قطعت يده ، وهذا من عجيب الاتّفاق .

[ذكر شيء ممّا قرأ به ابن شَنَبُوذ]

قـرأ : (إذا نُودِي للصّلاة مِن يوم الجُمُعة فَامضوا إلى ذِكر الله) .

وقرأ : (وَكانَ أمَامَهم مَلَك يَأخُذ كلّ سَفينة صَالِحَة غصبًا) .

وقرأ : (اَليَوم نُنَجّيك ببَدنكَ لِتَكُون لِمَن خَلفك آيَة) .

وقرأ:(فَلمّا خَرّ تَبَيّنت النّاس أنّ الجِنّ لَو كانُوا يَعلمونَ الغَيبَ ما لَبثوا حولًا . . .) .

وقرأ : (واللّيل إذا يَغشى *والنّهار إذا تجلّى * وَالذّكر وَالأُنثى) .

وقرأ : (فَقَد كَذّب الكافرون فَسَوف يَكُون لِزامًا) .

وقرأ : (إلّا تَفعَلوه تَكُنْ فِتنةٌ في الأرض وَفسادٌ عَريضٌ) .

وقرأ:(وَلَيكُن مِنكُم أُمّة يَدعُونَ إلَى الخَير وَيَأمُرونَ بالمعروف نَاهُون عَن المنكَر وَيستَعينُونَ الله عَلى مَا أَصابهم أُولئك هُم المفلِحُون وَالله أخرجَكم مِن بُطونِ أُمّهَاتِكُم) .

ويقال : إنّه اعترف بذلك كلّه ثمّ استتيب وأخذ خَطّه بالتّوبة فكتب يقول محمّد بن أحمد ابن أيّوب: قد كنت أقرأ حروفًا تخالف مُصْحَف عُثمان المجْمَع عليه والّذي اتّفق أصحاب رسول الله ﷺ على قراءته، ثمّ بان لي أنّ ذلك خطأ وأنا منه تائب وعنه مُقلع وإلى الله جَلّ اسمه منه برئ ، إذ كان مُصْحَف عُثمان هو الحق الّذي لايجوز خلافه ولا يقرأ غيره ، وله من الكتب: كتاب ما خالف فيه ابنُ كثير أبا عمرو . . .

أبو طاهر: واسمه عبد الواحد بن عمر بن محمّد بن أبي هاشم البَزّار من أهل بغداد ،

قرأ على أبي بكر بن مجاهد، وعلى أبي العبّاس أحمد بن سَهل الأشنانيّ، وأبي عُثمان سعيد بن عبد الرّحمان الضَّرير المقرئ ولزمه، وكان بارعًا في الإلقاء والإقراء، ويعرف قطعة من النّحو حسنة. وتوفّي يوم الخميس لثمانٍ بَقَيْن من شوّال سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. وله من الكتب: كتاب شواذّ السّبعة، كتاب الياءات، كتاب الهاءات، كتاب قراءة الأعمش، كتاب قراءة حمزة الكبير، كتاب قراءة الكِسائيّ الكبير، كتاب الرّسالة في الجهر بـ «بسم الله الرّحمن الرّحيم»، كتاب الفصل بين أبي عمرو والكِسائيّ، كتاب الخلاف بين أبي عمرو والكِسائيّ، كتاب الانتصار لحمزة، كتاب قراءة حَفْص صنعته، كتاب الخلاف بين أصحاب عاصم وحَفْص وسليمان.

النَّقَّاد: أبو عليّ الحسن بن داود، ويعرف بالنّقّاد، قُرَشيّ من بني أُميّة من أهل الكوفة، قرأ على أبي محمّد القاسم المعروف بالخيّاط، وقرأ الخيّاط على الشّموليّ، وقرأ الشّموليّ على الأعشى، وقرأ الأعشى على أبي بكر، وقرأ أبو بكر على عاصم، وقرأ عاصم على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وقرأ السُّلَميّ على عليّ عليه السلام، وقرأ عليّ عليه السلام على النّبيّ ﷺ؛ وتوفّي النّقّاد بالكوفة، وله من الكُتُب: كتاب قراءة الأعشى، كتاب اللّغة ومخارج الحروف وأُصول النّحو.

ابن مِقْسَم: أبو بكر محمّد بن الحسن بن مِقْسَم بن يعقوب أحد القُرّاء بمدينة السّلام، قريب العهد، وكان عالمـًا باللّغة والشّعر وسمع مِن ثَعلب. وتُوفّي سنة اثنتين وستّين وثلاثمائة، وله من الكتب: كتاب الأنوار في علم القرآن، كتاب المدخل إلى علم الشّعر، كتاب احتجاج القراءات، كتاب في النّحو، كتاب مقصور وممدود، كتاب المذكّر والمؤنّث، كتاب الوقف والابتداء، كتاب عدد التّمام، كتاب المصاحف، كتاب اختيار فقه، كتاب السّبعة بعللها الكبير، كتاب السّبعة الأوسط، كتاب الأوسط آخر، كتاب الأصغر ويُعرَف بـ «شفاء الصّدور»، كتاب انفراداته، كتاب مجالس ثَعْلَب.

النـــقّــاش : أبو بكر محمّد بن الحسن الأنصاريّ من أهل الموصل وبها مولده ، وكان أحد القُرّاء بمدينة السّلام ، يُرحَل إليه ويُقرأ عليه ، وله من الكُتُب : كتاب الإشارة في غريب القرآن ، كتاب الموضِح في القرآن ومعانيه ، كتاب ضدّ العقل ، كتاب المناسك ، كتاب فهم المناسك ، كتاب أخبار القصاص ، كتاب ذمّ الحسد ، كتاب دلائل النّبوّة ، كتاب الأبواب في القرآن ، كتاب إرم ذات العماد ، كتاب المعجم الأوسط ، كتاب المعجم الأصغر ، كتاب المعجم الكبير في أسماء القُرّاء وقراءتهم ، كتاب الإشارة في غريب القرآن ، كتاب السّبعة بعللها الكبير ، كتاب السّبعة الأوسط ، كتاب السبّعة الأصغر ، كتاب التّفسير الكبير اثنا عشر ألف ورقة ، وتُوفّي النّقّاش ببغداد سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، وقد سمع منه ابن مجاهد شيئاً من الحديث ، وهذا طريف . (٤٢ ـ ٥٠)

الفصل الثّالث

نصّ الدّانيّ (٤٤٤) في «التّيسير في القراءات السّبع»

ذكر أسماء القُرّاء والنّاقلين عنهم وأنسابهم وبلدانهم وكُناهم وموتهم

[١ـ] نافع المدنيّ: هو نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيْم ... أصله من أصبهان، ويكنّى أبارُوَيم. وقيل: أبا الحسن، وقيل: أبا عبد الرّحمان. وتوفّي بالمدينة سنة ١٦٩ هـ.

[أـ] قالون: هو عيسى بن مينا المدنيّ الزُّرَقيّ مولى الزُّهْريّين ومعلّم العربيّة ويكنّى أبا موسى وقالون لقب له، ويُروى أنّ نافعًا لقّبه به لجودة قراءته لأنّ قالون بلسان الرّوم جيّد. وتوفّي بالمدينة قريبًا من سنة ٢٢٠ هـ.

[ب ـ] وَرْش: هو عُثمان بن سعيد المصريّ، ويكنّى أبا سعيد، ووَرْش لَقَبٌ لُقِّب به فيما يقال لشدّة بياضه. وتوفّي بمصر سنة ١٩٧ هـ.

[٢ـ] ابن كثير المكّيّ: هو عبد الله بن كثير الدّاريّ، مولى عمرو بن عَلقَمة الكنانيّ والدّاريّ العطّار، ويكنّى أبا مَعْبَد وهو من التّابعين. وتوفّي بمكّة سنة ١٢٠ هـ.

[أـ] قُنْبُل: هو محمّد بن عبد الرّحمان بن محمّد بن خالد بن سعيد بن جُرْجة المكّيّ المخزوميّ. ويكنّى أبا عمر، ويُلقّب قُنبلًا، ويقال: هم أهل بيت بمكّة يعرفون بالقنابلة. وتوفّي بمكّة سنة ٢٨٠ هـ.

[ب ـ] البِزّيّ: هو أحمد بن محمّد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بِزّة المؤذّن المكّيّ،

مولى لبني مخزوم، و يكنّى أبا الحسن، ويُعرَف بالبِزّيّ، وتوفّي بعد سنة ٢٤٠هـ. روى قنبل والبزّيّ القراءة عن ابن كثير بإسناد.

[٣ـ] أبو عمرو البَصْريّ: هو أبو عمرو بن العَلاء بن عَمّار بن عبدالله بن الحُصين... وقيل: اسمه زَبّان. وقيل: العُريان. وقيل: يحيى، وقيل: اسمه كُنْيته، وقيل: غير ذلك. وتوفّي بالكوفة سنة ١٥٤هـ.

[أـ] أبو عُمَر: هو حَفْص بن عمر بن عبد العزيز بن صُهْبان الأزديّ الدُّوريّ النّحويّ، والدُّور موضع ببغداد. وتوفّي في حدود سنة ٢٥٠هـ.

[ب ـ] أبو شُعَيب: هو صالح بن زياد بن عبدالله بن إسماعيل الرُّسْتُبيّ السُّوسيّ، رَويا القراءة عن أبي محمّد يحيى بن المبارك العَدَويّ المعروف باليزيديّ عنه، وقيل له: اليزيديّ، لصُحْبته يزيد بن منصور خال المهديّ. وتوفّي بخراسان سنة ٢٠٢هـ.

[٤ـ] ابن عامر الشّاميّ: هو عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ، قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ويكنّى أبا عمران وهو من التّابعين، و ليس في القُرّاء السّبعة من العرب غيره وغير أبي عمرو، والباقون هم موال. وتوفّي بدمشق سنة ١١٨هـ.

[أـ] ابن ذَكْوان: هو عبد الله بن أحمد بن بَشير بن ذَكْوان القُرَشيّ الدِّمَشقيّ، ويكنّى أبا عمرو، وتوفّي بها سنة ٢٤٢هـ.

[ب ـ] هِشام: هو هِشام بن عَمّار بن نصير بن أبان بن مَيسرة السُّلَميّ القاضي الدِّمَشقيّ، ويكنّى أبا الوليد، وتوفّي بها سنة ٢٤٥هـ. رويا [أي ابن ذَكوان وهِشام] القراءة عن ابن عامر بإسناد.

[٥ـ] عاصم الكوفيّ: هو عاصم بن أبي النَّجُود، ويقال له: ابن بَهْدَلة، وقيل: اسم أبي النَّجود عَبدٌ، وبَهْدلة اسم أُمّه، وهو مولى نصر بن قُعين الأسديّ، ويكنّى أبا بكر، وهو من التّابعين... وتوفّي بالكوفة سنة ١٢٨هـ، وقيل: سنة ١٢٧هـ.

[أ ـ] أبو بكر: هو شُعبة بن عَيّاش بن سالم الكوفيّ الأسديّ مولى لهم، وقد قيل: اسمه سالم، وقيل: كنيته، وقيل: غير ذلك. وتوفّي بالكوفة سنة ١٩٤ هـ .

[ب ـ] حَفْص: هو حَفْص بن سُلَيمان بن المغيرة الأسديّ البَزّاز الكوفيّ، ويكنّى أباعمر، ويُعرَف بحُفَيص، قال وكيع: وكان ثقةً، وقال ابن مَعين: هو أقرأ من أبي بكر. وتوفّي قريبًا من سنة ١٩٠هـ .

[٦ـ] حمزة الكوفيّ: هو حمزة بن حبيب بن عُمَارة بن إسماعيل الزَّيّات الفَرَضيّ التّميميّ مولى لهم، ويكنّى أبا عُمَارة. وتوفّي بحُلْوان في خلافة المنصور سنة ١٥٦ هـ .

[أ ـ] خَلَف: هو خلف بن هِشام البَزّار، ويكنّى أبا محمّد، وهو من أهل فم الصِّلح، وتوفّي ببغداد وهو مختفٍ زمان الجهميّة سنة ٢٢٩ هـ .

[ب ـ] خَلّاد: هو خَلّاد بن خالد، ويقال: ابن خُلَيد، ويقال: ابن عيسى الصَّيرُفيّ الكوفيّ، ويكنّى أباعيسى، وتوفّي بها سنة ٢٢٠ هـ . رويا القراءة عن أبي عيسى سَليم بن عيسى الحنفيّ الكوفيّ عن حمزة، وتوفّي سَليم بالكوفة سنة١٨٨هـ ، وقيل:١٨٩هـ .

[٧ـ] الكسائيّ الكوفيّ: هو عليّ بن حمزة النّحويّ مولى لبني أسد، ويكنّى أبا الحسن، وقيل له: الكِسائيّ من أجل أنّه أحْرَم في كساء. وتوفّي بـ « رَنْبَوية» قرية من قُرى الرّي حين توجّه إلى خراسان مع الرّشيد سنة ١٨٩ هـ .

[أ ـ] أبو عُمَر: هو حَفْص بن عُمَر الدُّوريّ النّحويّ صاحب اليزيديّ .

[ب ـ] أبو الحرث: هو اللّيث بن خالد البغداديّ.

قال أبو عمرو: فهذه الأسماء القُرّاء السّبعة والنّاقلين عنهم على وجه الاختصار.

باب ذكر الرّجال

رجال نافع: الّذين سمّاهم خمسة: [١] ـ أبو جعفر يزيد بن القَعْقاع القاريّ. [٢] ـ أبو داود عبدالرّحمان بن هُرْمُز الأعرج. [٣] ـ شَيبة بن نِصاح القاضي. [٤] ـ أبو عبدالله مُسلم

ابن جُنْدَب الهُذَلِيّ القاصّ. [٥] ـ أبو رَوح يزيد بن رَوْمان.

وأخذ هؤلاء القراءة عن أبي هُرَيرة وابن عبّاس وعبد الله بن عَيّاش بن أبي ربيعة عن أُبيّ بن كعب عن النّبيّ ﷺ.

رجال ابن كثير: ثلاثة:

[١] ـ عبد الله بن السّائب المخزوميّ صاحب النّبيّ ﷺ.

[٢] ـ مجاهد بن جَبْر أبو الحَجّاج مولى قيس بن السّائب.

[٣] ـ دِرْباس مولى ابن عبّاس، وأخذ عبد الله عن أُبيّ نفسه، وأخذ مجاهد ودِرباس عن ابن عبّاس عن أُبيّ و زيد بن ثابت عن النّبيّ ﷺ.

رجال أبي عمرو: جماعة من أهل الحجاز ومن أهل البَصْرة، فمن أهل مكّة: مجاهد وسعيد بن جُبَير وعِكرمة بن خالد وعطاء بن رباح وعبدالله بن كثير ومحمّد بن عبد الرّحمان بن مُحَيْصِن وحُمَيد بن قيس الأعرج. ومن أهل المدينة: يزيد بن القَعْقاع ويزيد بن رَوْمان وشَيبة بن نصاح. ومن أهل البَصْرة: الحسن بن الحسن البَصْريّ ويحي بن يَعْمَر وغيرهما. وأخذ هؤلاء القراءة عمّن تقدّم من الصّحابة وغيرهم.

رجال ابن عامر: أبو الدَّرداء عُوَيمِر بن عامر صاحب النّبيّ ﷺ، والمُغِيرة بن أبي شِهاب المخزوميّ، وأخذ أبو الدَّرداء عن النّبيّ ﷺ، وأخذ المُغِيرة عن عُثمان بن عَفّان عن النّبيّ ﷺ. وقد روينا عن الوليد بن مُسلم عن يحي بن الحرث الذِّماريّ: أنّ ابن عامر قرأ على عُثمان نفسه، وليس بصحيح.

رجال عاصم: أبو عبد الرّحمان عبد الله بن حبيب السُّلَميّ، وأبو مريم زرّ بن حُبَيش. وأخذ أبو عبد الرّحمان عن عُثمان بن عَفّان وعليّ بن أبي طالب وأُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وعبد الله (رضي الله عنهم) عن النّبيّ ﷺ. وأخذ زرّ عن عُثمان وابن مسعود (رضي الله عنهما) عن النّبيّ ﷺ.

رجال حمزة: جماعة منهم: أبو محمّد سُلَيمان بن مهران الأعمش، ومحمّد بن عبدالرّحمان ابن أبي ليلى القاضي، وحُمْران بن أعْيَن، وأبوإسحاق السّبيعيّ، ومنصوربن المعتمر، ومُغِيرة ابن مِقْسَم، وجعفربن محمّد الصّادق وغيرهم، وأخذ الأعْمَش عن يحيى بن وَثّاب، وأخذ يحيى عن جماعة من أصحاب ابن مسعود: عَلْقَمة والأسود وعُبَيد بن نُضَيْلة الخزاعيّ وزرّ بن حُبَيْش وأبي عبد الرّحمان السُّلَميّ وغيرهم عن ابن مسعود عن النّبيّ ﷺ.

رجال الكِسائيّ: حمزة بن حبيب الزّيّات، وعيسى بن عمر الهمدانيّ، ومحمّد بن أبي ليلى، وغيرهم من مشيخة الكوفيّين ...

قال أبو عمرو: فهذه تسمية رجال أئمّة القُرّاء السّبعة بالأمصار.

باب ذكر الإسناد الّذي أدّى إلى القراءة عن الأئمّة من الطُّرُق المرسومة عنهم روايةً وتلاوةً

[١] ـ إسناد قراءة نافع:

فأمّا رواية قالون عنه؛ فحدّثنا بها أحمد بن عمربن محمّد الجيزيّ، قال: حدّثنا محمّد بن أحمدبن مُنير، قال: حدّثنا عبد الله بن عيسى المدنيّ، قال: حدّثنا قالون عن نافع وقرأت بها القرآن كلّه على شيخي أبي الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران المقرئ الضّرير؛ وقال لي: قرأت بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن المقرئ؛ وقال: قرأت على إبراهيم بن عمر المقرئ، وقال: قرأت بها على أبي الحسين أحمد بن عُثمان بن جعفر بن بويان، وقال: قرأت على أبي بكر أحمد بن محمّد بن الأشعث، وقال: قرأت على أبي نَشيط محمّد بن هارون، وقال: قرأت على نافع.

وأمّا رواية وَرْش؛ فحدّثنا بها أبو عبد الله أحمد بن محفوظ القاضي بمصر، قال: حدّثنا أحمد بن إبراهيم بن جامع، قال: حدّثنا أبومحمّد بكر بن سَهل، قال: حدّثنا عبد الصّمد بن

عبد الرّحمان، قال: حدّثنا وَرْش عن نافع، وقرأت بها القرآن كلّه على أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن محمّد بن خاقان المقرئ بمصر، وقال لي: قرأت بها على أبي جعفر أحمد بن أُسامة التّجيبيّ، وقال: قرأت على إسماعيل بن عبد الله النّحّاس، وقال: قرأت على أبي يعقوب يوسف بن عمرو بن يَسار الأزرق، وقال: قرأت على وَرْش، وقال: قرأت على نافع.

[٢ـ] إسناد قراءة ابن كثير:

فأمّا رواية قُنْبُل؛ فحدّثنا بها أبومسلم محمّد بن أحمد بن عليّ البغداديّ، قال: حدّثنا ابن مجاهد، قال: قرأت على قُنْبُل، وقال: قرأت على أبي الحسن أحمد بن محمّد بن عَون القَوّاس ...[وذكر كما تقدّم عن ابن مجاهد الرّقم ٥٦، ثمّ قال:]

وقرأت بها القرآن كلّه على فارس بن أحمد الحِمْصيّ المقرئ، وقال: قرأت على عبد الله بن الحسين البغداديّ، وقال: قرأت على ابن مجاهد، وقال: قرأت على قُنْبُل.

وأمّا رواية البزّيّ؛ فحدّثنا بها محمّد بن أحمد الكاتب، قال: حدّثنا أحمد بن موسى، قال: حدّثنا مُضَربن محمّد الضَّبّيّ، قال: حدّثنا ابن أبي بَزّة، قال: قرأت على عِكرمة بن سُلَيمان بن عامر، وقال: قرأت على إسماعيل بن عبد الله القُسْط، وقال: قرأت على ابن كثير نفسه، كذا قال البزّيّ. وقرأت بها القرآن كلّه على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمّد المقرئ الفارسيّ، وقال لي: قرأت بها القرآن على أبي بكر محمّد بن الحسن النّقّاش، وقال لي: قرأت بها على أبي ربيعة محمّد بن إسحاق الرَّبَعيّ، وقال: قرأت على البَزّيّ.

[٣ـ] إسناد قراءة أبي عمرو:

فأمّا رواية أبي عُمرو؛ فحدّثنا بها محمّد بن أحمد بن عليّ، قال: حدّثنا أبوعيسى محمّد ابن أحمد بن قَطَن سنة ثمان عشرة وثلاث مائة، قال: حدّثنا أبو خَلّاد سُلَيمان بن خَلّاد، قال: حدّثنا اليزيديّ عن أبي عمرو، وقرأت بها القرآن كلّه من طريق أبي عُمَر على شيخنا عبدالعزيز بن جعفربن محمّد بن إسحاق البغداديّ المقرئ، وقال لي: قرأت بها على أبي طاهر

عبد الواحد بن عُمَر بن أبي هاشم المقرئ ما لا أُحصيه كثرةً، وقال: قرأت بها على أبي بكر بن مجاهد، وقال: قرأت على أبي الزَّعراء عبد الرّحمان بن عَبْدوس، وقال: قرأت على أبي عُمر، وقال: قرأت على اليزيديّ، وقال: قرأت على أبي عمرو.

وأمّا رواية أبي شُعَيب؛ فحدّثنا بها خَلَف بن إبراهيم بن محمّد المقرئ، قال: حدّثنا أبو محمّد الحسن بن رَشيق المعدّل، قال: حدّثنا أبو عبد الرّحمان أحمد بن شُعَيب النّسائيّ، قال: حدّثنا أبو شُعَيب، قال: حدّثنا اليزيديّ عن أبي عمرو، وقرأت بها القرآن كلّه بإظهار الأوّل من المثلين المتقاربين وبإدغامه على فارس بن أحمد المقرئ، وقال لي: قرأت بها كذلك على عبد الله بن الحسين المقرئ، وقال لي: قرأت بها كذلك على أبي عمران موسى بن جرير النّحويّ، وقال: قرأت على أبي شُعَيب، وقال: قرأت على اليزيديّ، وقال: قرأت على أبي عمرو.

وقال أبو عمرو: وحدّثنا بأُصول الإدغام محمّد بن أحمد عن ابن مجاهد عن عبد الرّحمان ابن عَبْدوس عن الدُّوريّ عن اليزيديّ عن أبي عمرو، وحدّثنا بها أيضًا أبو الحسن شيخنا، قال: حدّثنا عبد الله بن المبارك عن جعفر بن سُلَيمان عن أبي شُعَيب عن اليزيديّ عن أبي عمرو.

[٤ـ] إسناد قراءة ابن عامر:

فأمّا رواية ابن ذَكْوان؛ فحدّثنا بها محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا أحمد بن موسى، قال: حدّثنا أحمد بن يوسف التَّغلبيّ، قال: حدّثنا عبدالله بن ذَكْوان، قال: حدّثنا أيّوب ابن تميم التّميميّ، قال: حدّثنا يحيى بن الحرث الذِّماريّ، قال: قرأت على ابن عامر.

قال أبو عمرو: وقرأت بها القرآن كلّه على عبد العزيز بن جعفر الفارسيّ المقرئ، وقال لي: قرأت بها على أبي بكر محمّد بن الحسن النّقّاش، وقال: قرأت بها بدِمَشق على أبي عبدالله هارون بن موسى بن شريك الأخفش، ورواها الأخفش عن عبد الله بن ذَكْوان.

وأمّا رواية هِشام؛ فحدّثنا بها محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا ابن مجاهد، قال: حدّثنا الحسن ابن أبي مِهران الجَمّال، قال: حدّثنا أحمد بن يزيد الحَلْوانيّ، قال: حدّثنا هِشام بن عَمّار، قال: حدّثنا عِراك بن خالد المُرّيّ، قال: قرأت على يحيى بن الحرث الذِّماريّ، قال: قرأت على عبد الله بن عامر.

قال أبو عمرو: وقرأت بها القرآن كلّه على أبي الفتح شيخنا، وقال لي: قرأت بها على عبد الله بن الحسين المقرئ، وقال: قرأت بها على محمّد بن أحمد بن عِبْدان، وقال: قرأت على الحَلْوانيّ، وقال: قرأت على هِشام.

[٥] ـ إسناد قراءة عاصم:

فأمّا قراءة أبي بكر؛ فحدّثنا بها محمّد بن أحمد بن عليّ الكاتب، قال: حدّثنا ابن مجاهد، قال: حدّثنا إبراهيم بن أحمد بن عمر الوَكيعيّ، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا يحيى بن آدم، قال: حدّثنا أبو بكر عن عاصم.

قال أبو عمرو: وقرأت بها القرآن كلّه على فارس بن أحمد المقرئ، وقال لي: قرأت بها على أبي الحسن عبدالباقي بن الحسن المقرئ، وقال: قرأت على إبراهيم بن عبد الرّحمان بن أحمد المقرئ البغداديّ، وقال: قرأت على يوسف بن يعقوب الواسطيّ، وقال: قرأت على شُعَيب بن أيّوب الصّريفينيّ، وقال: قرأت بها على يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم.

قال أبو عمرو: وقال لي: فارس بن أحمد، وقرأت بها أيضًا على عبد الله بن الحسين، وأخبرني أنّه قرأ على أحمد بن يوسف القافُلانيّ، وقرأ أحمد على الصّريفينيّ، عن يحيى، عن أبي بكر، عن عاصم.

وأمّا رواية حَفْص؛ فحدّثنا بها أبو الحسن طاهر بن غَلْبون المقرئ، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن صالح الهاشميّ الضّرير المقرئ بالبَصْرة، قال: حدّثنا أبو العبّاس أحمد بن سهل الأُشْنانيّ، قال: قرأت على أبي محمّد عُبَيد بن الصّبّاح، وقال: قرأت على

حَفْص، وقال: قرأت على عاصم.

قال أبو عمرو: وقرأت بها القرآن كلّه على شيخنا أبي الحسن، وقال لي: قرأت بها على الهاشميّ، وقال: قرأت على الأشْنانيّ عن عُبَيد عن حَفْص عن عاصم.

[٦] ـ إسناد قراءة حمزة:

فأمّا رواية خَلَف؛ فحدّثنا بها محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا ابن مجاهد، قال: حدّثنا إدريس بن عبد الكريم، قال: حدّثنا خَلَف عن سَليم عن حمزة، وقرأت بها القرآن كلّه على أبي الحسن شيخنا، وقال لي: قرأت بها على أبي الحسن محمّد بن يوسف بن نهار الحِرْتكيّ بالبَصْرة، وقال لي: قرأت بها على أبي الحسين أحمد بن عُثمان بن جعفر بن بويان، وقال: قرأت على إدريس بن عبد الكريم قبل أن يُقرئ باختيار خَلَف، وقال: قرأت على خَلَف، وقال: قرأت على سَليم، وقال: قرأت على حمزة.

وأمّا رواية خَلّاد؛ فحدّثنا بها محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا أحمد بن موسى، قال: حدّثنا يحيى بن أحمد بن هارون المزوّق، عن أحمد بن يزيد الحَلْوانيّ، عن خلّاد، عن سَليم، عن حمزة، وقرأت بها القرآن كلّه على أبي الفتح الضّرير شيخنا، وقال لي: قرأت بها على عبد الله بن الحسين المقرئ، وقال: قرأت بها على محمّد بن أحمد بن شَنَبُوذ، وقال: قرأت على أبي بكر محمّد بن شاذان الجوهريّ المقرئ، وقال: قرأت على خَلّاد، وقال: قرأت على سَليم، وقرأ سَليم على حمزة.

[٧] ـ إسناد قراءة الكِسائيّ:

فأمّا رواية الدُّوريّ؛ فحدّثنا بها أبو محمّد عبدالرّحمان بن عمر بن محمّد المعدّل، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن أسد النّصيبيّ، قال: حدّثنا أبو عمر الدُّوريّ عن الكسائيّ، وقرأت بها القرآن كلّه على أبي الفتح، وقال لي: قرأت بها على عبدالباقي بن الحسن، وقال: قرأت على محمّد بن عليّ بن الجُلُنْديّ الموصليّ، وقال: قرأت

على جعفر بن محمّد، وقال: قرأت على أبي عُمر، وقال: قرأت على الكسائيّ.

وأمّا رواية أبي الحرث؛ فحدّثنا بها محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا ابن مجاهد، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى، عن أبي الحرث، عن الكِسائيّ، وقرأت بها القرآن كلّه على فارس بن أحمد، وقال لي: قرأت بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن، وقال: قرأت على زيد بن عليّ، وقال: قرأت على أحمد بن الحسن المعروف بالبطّيّ، وقال: قرأت على محمّد بن يحيى الكِسائيّ.

وقال أبو عمرو: فهذه بعض الأسانيد الّتي أدّت إلينا الرّوايات روايةً وتلاوةً.

(٤ـ١٦)

الفصل الرّابع

نصّ الأهوازيّ (م: ٤٤٦) في «الوجيز...»

[القُرّاء الثّمانية المشهورون في الأمصار الخمسة]

بعد حمد الله الرّحيم والصّلاة على رسوله الكريم، أبتدئ بذكر شرح ما اختلف فيه القَرَأة الثّمانية المشهورون، الأئمّة الأعلام المُقْتَدون في الأمصار الخمسة، المذكورون، دون ما اتّفقوا عليه ما لا خلاف فيه، وجعلتُه كتابًا وسمّيته مختصرًا وجيزًا يشتمل على ستّ عشرة روايةً عنهم حَسْب: عن كلّ واحدٍ منهم روايتان لا غير، وهم...

[١] ـ قراءة نافع

رواية قالون عنه ـ قال أبوعليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي الحسن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عبد الحُمَيد السُّمَيْساطيّ[١] بالبَصْرة في منزله دار ابن حبيب الصَّيرفيّ أصحاب القماقم سنة ثلاثٍ وثمانين وثلاث مائة.

وأخبرني أنّه قرأ على أبي بكر محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبدالرّحيم المؤدّب بسُمَيْساط سنة عشرين وثلاث مائة، وأخبره أنّه قرأ على أبي عليّ الحسن بن عليّ بن عمران الشَّحاميّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي موسى عيسى بن مينابن وَرْدان قالون، وأخبره أنّه قرأ على أبي

١ـ منسوب إلى سُمَيْساط من بلاد الشّام، ورجح ابن الجَزَريّ أنّه «شمشاطيّ» بالمعجمتين، وذكر أنّ الذّهبيّ شكّ فيه، فرجحت ما أثبته لأنّي وجدته مُتقن التّقييد في النّسخة الخطّيّة. (انظر: غاية النّهاية ١ / التّرجمة ٢١٩٠).

نُعَيم نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم القارئ المدنيّ.

و أمّا رواية وَرْش عنه ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأتُ بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن يعقوب بن عليّ العِجليّ اللّالكائيّ بالبَصْرة في الجامع[1] عند باب الأحنف بن قيس[2] سنة ثلاث وثمانين وثلاث مائة، وأخبرني أنّه قرأ على أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد الشّذائيّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي العبّاس عبدالله بن أحمد بن الهَيْثم البلخيّ ثمّ البُخاريّ الملقّب دُلْبَة، وأخبره أنّه قرأ على أبي موسى يونس بن عبد الأعلى بن مَيْسَرة الصَّدَفي، وأخبره أنّه قرأ على أبي سعيد، ويقال: أبي القاسم عُثمان بن سعيد وَرْش، وأخبره أنّه قرأعلى نافع.

[ترجمة نافع]

وهو أبو نُعَيم، وقيل: أبو رُوَيم، وقيل: أبوعبد الرّحمان، وقيل: أبوالحسن نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم مولى جَعْوَنة بن شَعوب اللَّيثيّ حليف حمزة بن عبد المُطّلب، وكان يقول: أصلي من أصبهان، قرأ على جماعةٍ منهم: مُسلم بن جُنْدَب، ويزيد بن رَوْمان، وصالح بن خوات، وعبد الرّحمن بن هُرْمُز الأعرج، وأبو جعفر يزيد بن القَعْقاع، وقرأ أبوجعفر على مولاه عبد الله بن عَيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ وعلى عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب، وقرأعلى أُبيّ بن كعب، وقرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ، وقرأ الأعرج على أبي هُرَيرة، وقرأ أبو هُرَيرة على أُبيّ بن كعب، وقرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ.

وكان نافع رحمه الله مُحْتسبًا فيه دُعابة، وقيل: كان عريفًا على السُّوق في المدينة قرأ وأقرأ وتصدّر في مسجد رسول الله ﷺ سنة مائة ...[ثمّ ذكر رواية عن اللّيث بن سعد

---

١ ـ يعني: جامع البَصْرة الكبير.

٢ ـ الأحنف بن قيس التّميميّ السّعديّ، أدرك زمان النّبيّ ﷺ ولم يره ونزل البصرة وكان شيخ بني تميم فيها واشتهر بحلمه وشجاعته وقيادته، توفّي سنة ٦٧ هـ في أصحّ الأقوال.

و قول مالك كما تقدّم عن ابن مجاهد الرّقم ١٦ و ١٤، فقال:]

ولم يَزَل يُقرئ في المدينة إلى أن مات سنة تسع و ستّين ومائة في أيّام المهديّ، والأشهر عند أهل النّقل أنّه مات سنة تسع وستّين ومائة في أيّام الها دي ابن المهديّ.

واختُلِف أيضًا في كُنْية وَرْش، فقيل: أبوالقاسم، وقيل: أبوسعيد، وقيل: أبوعمرو. وُلِد بمصر سنة عشر ومائة، وقرأ على نافع سنة خمس وخمسين ومائة، ومات سنة سبع وتسعين ومائة في أيّام المأمون، وله سبعٌ وثمانون سنة.

وأمّاقالون فهو أبوموسى عيسى بن مينا بن وَرْدان بن عيسى بن عبد الصّمد بن عمرو بن عبد الله المدنيّ، وجَدُّه عبد الله سبيٌ من الرّوم في أيّام عمر بن الخطّاب و بيعَ في المدينة فاشتراه بعض الأنصار فأعتقه فهو مولى الأنصاريّ[1]، وكان أصمّ وُلد سنة عشرين ومائة في أيّام هِشام بن عبد الملك، وقرأ على نافع سنة ١٥٠، ومات سنة ٢٠٥[2] في أيّام المأمون. وله ٨٥ سنة.

[٢] ـ قراءة عبد الله بن كثير

رواية قُنْبُل عنه ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأتُ بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن عُبَيد الله بن إسماعيل العِجْليّ، وأخبرني أنّه قرأ على أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد التّميميّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي عُمر محمّد بن عبد الرّحمان بن محمّد بن خالد بن سَعيد بن جرحة المكّيّ، الملقّب قُنْبُلًا، وأخبره أنّه قرأ على أبي الحسن أحمد بن محمّد بن عَوْن النّبّال القَوّاس، وأخبره أنّه قرأ على أبي القاسم وَهْب بن واضح المكّيّ الملقّب أبا الإخريط، وأخبره أنّه قرأ على أبي محمّد إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطين مولى بني مَيْسَرة، وقرأ إسماعيل بن عبد الله على أبي داود شِبْل بن عَبّاد مولى

١ ـ هكذا في النّسخة، فلو قال: مولى الأنصار لكان أحسن، وهو مولى بني زُهرة من الأنصار كما هو معروف مشهور.

٢ ـ أثبت الذّهبيّ وفاته سنة ٢٢٠ هـ، وصحّحها ابن الجَزَريّ، وقال الدّانيّ: توفّي قبل سنة ٢٢٠ هـ.

عبدالله بن عامر ابن كُرَيز، وعلى أبي الوليد معروف ابن مُشْكان، وقرأ على عبد الله بن كثير الدّاريّ.

و أمّا رواية البزّيّ عنه ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأتُ بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي حَفْص عُمَربن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكَتانيّ المعروف بـ «ابن كوجك» ببغداد في مسجد نَهر الدَّجاج في الكَرْخ، وأخبره أنّه قرأ على أبي الحسن عليّ بن سَعيد بن الحسن بن ذؤابة القزّاز، وأخبره أنّه قرأ على أبي عبد الرّحمان عبد الله بن محمّد بن إبراهيم[1] وعلى أبي جعفر محمّد بن محمّد بن أحمد، وعلى أبي العبّاس أحمد بن محمّد: اللّهبيّين، وأخبروه أنّهم قرأوا على أبي الحسن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن القاسم بن نافع أبي بزّة مولى بني مخزوم مؤذّن المسجد الحرام، وأخبرهم أنّه قرأ على أبي القاسم عِكرمة بن سُلَيمان بن كثير بن عامر المكّيّ، وأخبره أنّه قرأ على شِبْل بن عبّاد وعلى إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطين، وأخبراه أنّهما قرءا على عبدالله بن كثير وهو أبوبكر، وقيل: أبوعَبّاد، وقيل: أبو مَعْبَد عبد الله بن كثير الدّاريّ، والدّار بَطْن من لَخْم، وهو مولى عمرو بن عَلْقَمة الكِنانيّ.

وقرأعلى مجاهد بن جَبْرالمخزوميّ، وقرأ مجاهد على عبد الله بن عبّاس، وقرأ ابن عبّاس على أُبيّ بن كَعب، وقرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ.

وقيل أيضًا: وقرأ ابن كثيرعلى دِرْباس مولى عبد الله بن عبّاس، وقرأ على مولاه، وقرأ على أُبيّ، وقرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ.

وكان ابن كثير عطّارًا يَخْضِب بالحِنّاء، وكان يَعِظ النّاس ويَقُصّ عليهم، توفّي بمكّة سنة عشرين ومائة في أيّام هِشام بن عبد الملك.

ومات قُنْبُل سنة ٢٩١ وله ٩٦ سنة، وكان قد قطع الإقراء قبل أن يموت بعشر سنين،

١ـ هكذا سمّاه، وهو وهم، وفي غاية النّهاية ١: ١٨١٩ و ٢٢٢٦. «عبد الله بن عليّ بن عبد الله بن حمزة بن إبراهيم» وهو مقرئ مكّيّ مشهور ثقة.

ومات البزّيّ سنة ٢٥٠ وله ٨٠ سنة.

[٣] ـ قراءة عبد الله بن عامر

رواية عبد الله بن ذَكْوان عنه ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي بكر محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن هلال السُّلَميّ بدمشق في منزله درب الحبّالين ... في سنة ٣٩٣. وأخبرني أنّه قرأ على أبي الحسن محمّد بن النَّضْر ابن مُرّ بن الحُرّ الرَّبَعيّ المعروف بـ «ابن الأخرم»، وعلى أبي الفضل جعفر بن حَمْدان بن سُلَيمان النّيسابوريّ المعروف بـ «ابن أبي داود»، وعلى أبي القاسم عليّ بن الحسين بن أحمد بن محمّد بن السَّفْر الجُرَشيّ البَزّاز، وأخبروه أنّهم قرأوا على أبي عبد الله هارون ابن موسى بن شريك الأخفش بدِمَشق بباب الجابية، وأخبرهم أنّه قرأ على أبي عَمرو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذَكْوان القُرَشيّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي سُلَيمان أيّوب ابن تميم التّميميّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي عُمَر يحيى بن الحارث الذِّماريّ، وأخبره أنّه قرأ على عبد الله بن عامر اليَحصُبيّ، وأخبره أنّه قرأ على رجل قرأ على عُثمان بن عفّان، وقرأ عُثمان على النّبيّ ﷺ.

و **أمّا رواية هِشام بن عَمّار عنه** ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي بكر محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن هِلال السُّلَميّ بدمشق في منزله، وأخبرني أنّه قرأ على أبي الحسن محمّد بن النَّضْر بن مُرّ بن الحُرّ بن الأخرم وعلى أبي عليّ الحسين بن محمّد بن عليّ بن عَتاب، وعلى أبيه أبي الحسن، وأخبروه أنّهم قرأوا على أبي عبد الله هارون بن موسى بن شريك الأخفش، وأخبرهم أنّه قرأ على أبي الوليد هِشام بن عَمّار بن نُصير بن أبان بن مَيْسَرة السُّلَميّ، وأخبره أنّه قرأ على أيّوب بن تميم التّميميّ، وعلى عِراك بن خالد بن يزيد المُرّيّ، وسُوَيد بن عبد العزيز، وأخبروه أنّهم قرأوا على يحيى بن الحارث الذِّماريّ، وأخبرهم أنّه قرأ على عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ.

قال هِشام: قال أيّوب بن تميم: قرأ ابن عامر على رجل، قرأ على عُثمان بن عفّان رضي الله عنه

وقرأ عُثمان على النّبيّ ﷺ.

وقال عِراك وسُوَيد: قرأ عبد الله بن عامر على المغيرة بن أبي شِهاب المخزوميّ، وقرأ المغيرة على عُثمان بن عفّان رضي الله عنه وقرأ عُثمان على النّبيّ ﷺ.

قال هِشام بن عَمّار: وحدّثنا الوليد بن مسلم، عن يحيى بن الحارث، عن عبد الله بن عامر أنّه قرأ على عُثمان بن عَفّان رضي الله عنه ليس بينه وبينه أحد.

قال هِشام: وحديث عِراك عندنا أصحّ.

[ترجمة ابن عامر]

واختُلف في كُنية عبد الله بن عامر، فقيل: أبو عِمران، وقيل: أبو موسى، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو عليم. وكان قاضي الجُند، وقيل: وَلِيَ القضاء بدِمَشق بعد بلال بن أبي الدَّرداء، وكان على بناء مسجد دِمَشق وكان لا يرى فيه بدعة إلّا غيّرها، وقيل: إنّه كان إمام الجامع. ولم يزل مُقيمًا بها إلى أن مات سنة ١١٨ في أيّام هِشام بن عبد الملك.

ومات عبد الله بن ذَكْوان في شوّال سنة ٢٤٢، وكان مولده يوم عاشوراء ١٧٣ عاش ٦٩ سنة. ومات هِشام بن عَمّار سنة ٢٤٥، وله ٩٢ سنة، وقيل: إنّه توفّي سنة ٢٤٦ وله ٨٩ سنة.

[٤-] قراءة عاصم بن أبي النَّجُود

رواية أبي بكر بن عَيّاش عنه - قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي الفرج مخلّد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنَبُوذيّ، وأخبرني أنّه قرأ على أبي عبد الله إبراهيم بن محمّد بن عَرَفَة نفْطَوَيه، وأخبره أنّه قرأ الحروف على القاضي أبي بكر شُعَب بن أيُّوب بن رُزَيق الصَّريفينيّ عن أبي زكريّا يحيى بن آدم بن سُلَيمان القُرَشيّ، وقرأ على أبي بكر بن عَيّاش، وقرأ ابن عَيّاش على عاصم بن أبي النَّجُود.

وأمّا رواية حَفْص بن سُلَيمان عنه - قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمّد بن أحمد الطّبريّ ببغداد، وأخبرني أنّه

قرأ على أبي بكر أحمد بن عبد الرّحمان بن الفضل بن الحسن بن البَخْتريّ الدَّقّاق المعروف بالوليّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي جعفر أحمد بن محمّد بن حُمَيد الفاميّ الملقّب فيلًا، وأخبره أنّه قرأ على أبي حَفْص عمرو بن الصَّبّاح بن صبيح سنة سبع عشرة و ثماني عشرة و تسع عشرة و عشرين و مائتين، وأخبره أنّه قرأ على أبي عمرو حَفْص ابن سُلَيمان بن المُغِيرة الغاضريّ البَزّاز، وأخبره أنّه قرأ على عاصم بن أبي النَّجُود الكوفيّ الأسديّ.

[ترجمة عاصم]

وهو أبو بكر عاصم بن أبي النَّجُود الأسديّ الخَيّاط. واسمه بَهْدَلة، وقيل: عبد الله، وقيل: بَهْدَلة اسم أُمّه ـ والله أعلم ـ قرأ على أبي عبد الرّحمان عبد الله بن حبيب السُّلَميّ، وقرأ السُّلَميّ على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وقرأ عليّ على النّبيّ ﷺ.

وقرأ عاصم أيضًا على أبي مريم زرِّ بن حُبَيش الأسديّ، وقرأ زرّ على عبد الله بن مسعود، وقرأ ابن مسعود على النّبيّ ﷺ.

وكان عاصم ذا علمٍ وفهمٍ وحِفْظ للقرآن كثير الرِّواية للحديث وكان كاتبًا. توفّي في طريق الشّام سنة سبعٍ، ويقال: سنة تسع وعشرين ومائة في أيّام مروان بن محمّد.

واختُلِف في اسم أبي بكر بن عيّاش، فقيل: شُعبة، وقيل: رُؤبة، وقيل: عَنْتَرة، وقيل: مُطَرِّف، وقيل: عتيق، وقيل: حبيب، وقيل: اسمه كُنيته وغير ذلك. مات رحمه الله في جمادي سنة ١٩٣ وله ٩٩ سنة لأنّ مولده كان سنة ٩٤ وكان يقول: أنا شطر الإسلام. ومات حَفْص سنت ١٩٠، وله ٩٣ سنة.

[٥ـ] قراءة حمزة بن حبيب الزَّيّات

رواية سَليم عنه ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الحسين بن إسماعيل الجبيّ. وأخبرني أنّه قرأ على أبي الحسن محمّد بن أحمد بن أيّوب بن الصَّلْت ابن شَنَبُوذ، وأخبره أنّه قرأ على أبي الحسن إدريس بن

عبدالكريم بن أحمد الحدّاد المعروف بابن الخَزّاز، وأخبره أنّه قرأ على أبي محمّد خَلَف بن هِشام بن غالبة البَزّاز، وأخبره أنّه قرأ على أبي عيسى سَليم بن عيسى بن سُليم بن عامر الحنفيّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي عُمَارة حمزة بن حبيب بن عُمَارة الزّيّات .

و **أمّا رواية خَلّاد عن سَليم عنه** ـ قال أبو عليّ: وقرأت أيضًا بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي عُبَيدالله محمّد بن محمّد بن فيروز بن زاذان الكَرَجيّ، وأخبرني أنّه قرأ على أبي الحسن عليّ بن محمّد بن عَمّار الأبزاريّ المعروف بالزُّرَيريّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي عبد الله محمّد بن يحيى الخُنَيسيّ بالكوفة، وأخبره أنّه قرأ على أبي عبد الله خَلّاد بن خالد الصَّيرفيّ، وقرأ خَلّاد على سَليم بن عيسى الحنفيّ، وقرأ سَليم على حمزة .

و **أمّا رواية الضَّبيّ عنه** ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي بكر محمّد بن أحمد بن عليّ الباهليّ بالبَصْرة في مسجد بني لقيط، وأخبرني أنّه قرأ أبي بكر محمّد بن أحمد بن إسماعيل الآدميّ القارئ، وأخبره أنّه قرأ على أبي أيُّوب سَليمان بن أيُّوب ابن يحيى بن الوليد بن أبان الضَّبيّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي المُستنير رَجاء بن عيسى اللّؤلؤيّ، ويقال: الجوهريّ، وأخبره أنّه قرأ على عبد الرّحمان بن قلوقا، وعلى يحيى بن عليّ الخزّاز، وأخبره أنّهما قرآ على حمزة .

وقرأ أبو المُستنير أيضًا على أبي بكر محمّد بن حَرب الحَذّاء المعروف بـ «ترك»، وعلى إبراهيم بن زَرْبيّ، وقرأ على سَليم، وقرأ سَليم على حمزة، وقرأ حمزة على جماعةٍ، منهم سُلَيمان بن مِهران الأعمش، وقرأ الأعمش على جماعة، منهم: يحيى بن وَثّاب الأسديّ وقرأ يحيى بن وَثّاب على جماعةٍ، منهم: أبو عبد الرّحمان السُّلَميّ، وقرأ السُّلَميّ على عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقرأ عليّ على النّبيّ ﷺ .

وقرأ حمزة أيضًا على حُمْران بن أعيَن، وقرأ حُمْران على عُبَيد بن نُضيلة، وقرأ عُبَيد على عَلْقَمة بن قيس، وقرأ عَلْقَمة على عبد الله بن مسعود، وقرأ ابن مسعود على النّبيّ ﷺ.

وكان حمزة رَحِمَهُ اللهُ مُقرئًا تاجرًا يجلب الزَّيْت من العراق إلى حُلْوان ويجلب الجُبْن والجَوْز من

حُلْوان إلى الكوفة، مات بحُلْوان سنة ١٥٦ في أيّام المنصور، وله ٧٦ سنة، وكان مولده سنة ثمانين.

ومات سَليم سنة ١٨٨، وله ٦٧ سنة. ومات خَلَف ٢٢٩، ومات خَلّاد سنة ٢٣٠.

وقال الضَّبيّ: جلست مكان أبي المُستنير في جامع مدينة المنصور بعد وفاته بثلاثة أيّام سنة ثلاثين ومائتين ومات سنة إحدى وتسعين ومائتين، أقرأ إحدى وستّين سنة رحمه الله.

[٦] ـ قراءة الكسائيّ

رواية أبي عُمَر الدُّوريّ عنه ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن يعقوب العِجْليّ بالبَصْرة في الجامع، وأخبرني أنّه قرأ على أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور عبد المجيد الشَّذائيّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي العبّاس عبد الله بن أحمد بن الهيثم البَلْخيّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي عُمر حَفْص بن عُمر بن عبد العزيز الدُّوريّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي الحسن عليّ بن حمزة الكِسائيّ.

و **أمّا رواية أبي الحارث عنه** ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي الحسن محمّد بن عبد الرّحيم بن إسحاق بن عوّاد الأُسَيِّديّ العَلّاف بالبَصْرة في بني بُهْثة، وأخبرني أنّه قرأ على أبي الطّيّب محمّد بن عيسى بن جعفر الاصطَخْريّ، وأخبرني أنّه قرأ على أبي مُزاحم موسى بن عُبَيد الله بن يحيى الخاقانيّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي عبد الله محمّد بن يحيى الكسائيّ الصّغير، وأخبره أنّه قرأ على أبي الحارث اللَّيث بن خالد المَرْوَزيّ الحاجب، وأخبره أنّه قرأ على الكسائيّ، وهو أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبد الله بن بهمن ابن فَيْروز الكِسائيّ من أهل باكسايا، قرية من سواد العراق.

وُلِد بالكوفة، ونشأ بها، وقرأ على جماعة من أهلها، منهم: حمزة بن حبيب الزَّيّات، وقرأ حمزة على جماعة منهم: ابن أبي ليلىٰ، وقرأ ابن أبي ليلىٰ على أخيه، وقرأ أخوه على أبيه، وقرأ أبوه على عليّ بن أبي طالب (صلوات الله عليه) وقرأ عليّ على النّبيّ ﷺ.

وقرأ الكسائيّ أيضًا على عيسى بن عُمر الهمدانيّ، وقرأ عيسى على طلحة بن مُصَرِّف، وقرأ طلحة على إبراهيم النَّخَعيّ، وقرأ النّخعيّ على عَلْقَمة بن قيس، وقرأ عَلْقَمة على عبد الله بن مسعود، وقرأ ابن مسعود على النّبيّ ﷺ.

[ترجمة الكسائيّ]

وكان الكِسائيّ رحمه الله إمامًا في القراءة، عالمـًا في العربيّة، معلّما الأمين والمأمون، خرج مع الرّشيد في خروجه إلى طوس، مات في قريةٍ من قُرى الرّي، يقال لها: أرنَبُويه[1] سنة تسع، ويقال: سنة خمس، ويقال: اثنتين وثمانين ومائة، هكذا أهل القراءة يقولون.

وأمّا أهل التّواريخ، فإنّهم يَزعُمون أنّ خروج الرشّيد إلى طوس كان سنة إحدى وتسعين ومائة. والله أعلم. ومات أبوعمر الدُّوريّ سنة ٢٤٦. و مات أبوالحارث سنة ٢٤٠.
و قال أبوعبدالله الكِسائيّ الصّغير: مات أبوالحسن الكِسائيّ و لي أربع سنين...

[٧] ـ قراءة أبي عَمرو بن العَلاء

رواية أبي محمّد اليزيديّ عنه ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته بالهَمْز والإظهار وبالإدغام وترك الهَمْز، وبترك الهَمْز مع الإظهار على أبي الحسن عليّ بن الحسين بن عُثمان بن سعيد البغداديّ المقرئ بالأهواز سنة ٣٧٨، وأخبرني أنّه قرأ بها كذلك على أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد التّميميّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي الزَّعْراء عبد الرّحمان بن عَبْدوس الهمدانيّ الدَّقاق، وأخبره أنّه قرأ على أبي عُمَر حَفْص بن عُمَر بن عبد العزيز الدُّوريّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي محمّد يحيى بن المبارك بن المـُغِيرة العَدَويّ المعروف باليزيديّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي عَمرو ابن العَلاء.

وأخبرني أبوالحسن البغداديّ أنّه قرأ أيضًا على أبي الحسن محمّد بن أحمد بن أيّوب

---

١ ـ انظر: معجم البلدان ١: ٢٢٣، و يقال فيها: برنبويه ـ بالباء الموحّدة ـ كما في معجم ياقوت.

ابن الصَّلت بن شَنَبُوذ، وأخبره أنّه قرأ على أبي عيسى موسى بن جمهور، وأخبره أنّه قرأ على أبي الفتح عامر بن عُمَر أُوقية، وأخبره أنّه قرأ على أبي محمّد اليزيديّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي عمرو بن العلاء ...

وأمّا رواية شجاع عنه ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته بالهمز والإظهار، وبترك الهمز والإدغام، وبالإظهار وترك الهمز على أبي الحسن عليّ ابن إسماعيل بن الحسن البَصْريّ القَطّان ببغداد، وأخبرني أنّه قرأ على أبي بكر أحمد بن محمّد بن عمرو البزّاز، وأخبره أنّه قرأ على أبي عليّ الحسن بن الحُباب بن مَخْلَد الدَّقّاق، وأخبره أنّه قرأ على أبي جعفر محمّد بن غالب بن حَرْب الضَّبّيّ الأنماطيّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي نُعَيم شُجاع بن أبي نَصْر البَلْخيّ، وقرأ شُجاع على أبي عَمرو بن العَلاء.

[ترجمة أبي عمرو بن العلاء]

وهو أبو عمرو بن العلاء بن عَمّار بن العُرْيان المازنيّ، وكان يقول: أصلي من كازَرون. واختُلِف في اسمه؛ فقيل: زَبان، وقيل: العُريان، وقيل: حُمَيد، وقيل: اسمه كُنيته، وغير ذلك. قرأ على جماعة من أهل الحجاز، منهم: مجاهد بن جَبْر، وسعيد بن جُبَير، وعِكرمة، وقرأوا على عبد الله بن عبّاس، وقرأ ابن عبّاس على أُبيّ بن كعب، وقرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ.

وقرأ أبو عَمرو ـ في قول عبد الوارث عنه ـ على يحيى بن يَعْمَر العُدوانيّ، وقرأ ابن يَعْمَر على أبي الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤليّ، وقرأ أبو الأسود على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وقرأ عليّ على النّبيّ ﷺ.

وكان أبو عَمْرو لُغويًّا، وُلِد بمكّة سنة سبعين، ونشأ بالبَصْرة، ومات بالكوفة عند محمّد بن سُلَيمان الهاشميّ سنة ١٥٤، وله ٨٤ سنة في أيّام المنصور. ومات اليزيديّ سنة ٢٠٢ هـ. ومات شُجاع سنة ١٩٠.

[٨] ـ قراءة يعقوب

رواية رُوَيس عنه ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي الفَرَج محمّد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنَبُوذيّ، وأخبرني أنّه قرأ على أبي بكر محمّد بن هارون بن نافع البَصْريّ التّمّار، وأخبره أنّه قرأ على أبي عبد الله محمّد بن المتوكّل اللُّؤلُؤيّ المعروف بـ «رُوَيس»، وأخبره أنّه قرأ على يعقوب بن إسحاق الحَضْرَميّ.

و أمّا رواية رَوْح عنه ـ قال أبو عليّ: فإنّي قرأت بها القرآن من أوّله إلى خاتمته على أبي عُبَيد الله محمّد بن محمّد بن فَيروز بن زاذان الكَرَجيّ بالبَصْرة سنة ٣٨٣، وأخبرني أنّه قرأ على أبي العبّاس محمّد بن يعقوب بن الحجّاج بن الزِّبْرقان بن صَخْر التّيميّ المُعَدَّل، وأخبره أنّه قرأ على أبي بكر محمّد بن وَهْب بن يحيى بن العَلاء بن الحَكَم الثَّقَفيّ، وأخبره أنّه قرأ على أبي الحسن رَوْح بن عبد المؤمن بن قُرّة بن خالد البَصْريّ، وأخبره أنّه قرأ على يعقوب. وهو أبو محمّد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرَميّ.

قال رُوَيْس: قرأ يعقوب على أبي المُنذِر سَلّام بن أبي سُلَيمان الطّويل، وقرأ سلّام على عاصم بن أبي النَّجُود، وعلى أبي عمرو بن العَلاء، وعلى عاصم بن أبي الصَّبّاح الجَحْدَريّ، وقرأ عاصم بن أبي النَّجُود على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وقرأ السُّلَميّ على عليّ بن أبي طالب ﷺ وقرأ عليّ على النّبيّ ﷺ.

وقرأ أبو عمرو بن العَلاء على مجاهد بن جَبْر وسعيد بن جُبَير، و قَرَءا على عبد الله بن عبّاس، وقرأ ابن عبّاس على أُبيّ بن كعب، وقرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ.

وقرأ عاصم الجَحْدريّ على نَصْر بن عاصم اللَّيثيّ، وقرأ نصر على أبي الأسود الدُّؤليّ، وقرأ أبو الأسود على عليّ بن أبي طالب ﷺ وقرأ عليّ على النّبيّ ﷺ.

وقال رَوْح: قال لي يعقوب: قرأتُ على شِهاب بن شُرنَفة المجاشِعيّ في خمسة أيّام، وقرأ شِهاب على مَسْلَمة بن مُحارب المُحاربيّ في سبعة أيّام، وقرأ مَسْلَمة على أبي الأسود ظالم بن

عمرو الدُّؤلي، وقرأ أبو الأسود على عليّ بن أبي طالب ﵁ وقرأ عليّ على النّبيّ ﷺ .

وقرأ يعقوب أيضًا على يونس بن عُبَيد، وقرأ يونس على الحسن بن أبي الحسن البَصْريّ، وقرأ الحسن على حِطّان بن عبد الله الرَّقاشيّ، وقرأ حِطّان على أبي موسى عبد الله بن قَيْس الأشعريّ، وقرأ أبو موسى على النّبيّ ﷺ .

وأخذ يعقوب أيضًا القراءة عن مهديّ بن ميمون عن شُعَيب بن الحَبْحَاب عن أبي العالية الرِّياحيّ عن زيد بن ثابت، وقرأ زيد على النّبيّ ﷺ .

وأخذ يعقوب أيضًا القراءة عن شِهاب بن شُرْنُفَة ويقال: شُرْنُفَة، وهما لغتان، عن أبي رَجاء العُطارديّ عن أبي موسى الأشعريّ عن النّبيّ ﷺ . وقال رَوْح: وقرأ يعقوب على سَلّام في سنة ونصف.

وقال أبو حاتم السِّجستانيّ: ما رأيتُ أقومَ بالقراءات ولا أعرف برجالها من يعقوب وأخذتُها منه، وكان إمامَ جامع البَصْرة في الصّلوات الخمس، ويُصلّي تَرْويحةً في كلّ ليلةٍ من شهر رمضان، فكان إذا أراد أن يتقدّم إلى المحراب شمّر ثيابه وشال سَراويله وكَشَف عن بعض ساقه كأنّه يخُوض الوَحْل، فقيل له في ذلك، فقال: المحراب مِفعال من الحَرْب، وقيل أيضًا عنه أنّه قال: سُمِّي المحراب محرابًا لأنّه يحارب.

قال أبو حاتِم: سَمِعتُه يقرأ في شهر رمضان في جامع البَصْرة: (يَرْضَهُوا لَكُمْ)[1] بالإشباع، وهذا خلاف قراءته، وكان يَعظُم عليه أن يسمع اللّحن في كتاب الله.

سَمِعتُ أبا عبد الله اللّالكائيّ ﵀ يقول ـ بإسنادٍ لا يحضُرني حفظه ـ: إنّ بعضهم رأى يعقوب مارًّا في شارع من شوارع البَصْرة وهو غضبان، وطَرَفُ ردائه يَنجَرُّ في الأرض والطَّرَف الآخر على كَتِفِه، فقال له: إلى أين يا أبا محمّد؟ فقال: إلى النّار ـ بالإمالة ـ فتعجّبتُ من ذلك لأنّ الإمالة ليست من اختياره في قراءته، فجاء إلى مجلسه

١ـ أصله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ في سورة الزُّمر/٧.

في الجامع وسأل عن خبره، فقيل له: قرأ عليه رجل فلَحَن فغضب وقام وانصرف على تلك الحالة. ولم يزل مُقرئًا ملازمًا للإقراء إلى أن مات في ذي الحجّة سنة ٢٠٥ في أيّام المأمون.

ومات رُوَيس سنة ٢٣٨. ومات رَوْح سنة ٢٣٥. (٦٣-٧٦)

الفصل الخامس

نصّ الطّبرسيّ (م: ٥٤٨) في «مجمع البيان لعلوم القرآن»

في ذكر أسامي القُرّاء المشهورين في الأمصار ورُواتهم

أمّا المدنيّ: فأبو جعفر يزيد بن القَعْقاع، وليس من السّبعة، وذكر أنّه قرأ على عبد الله بن عبّاس، وعلى مولاه عبد الله بن عَيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ، وهما قرءا على أُبيّ بن كعب، وقرأ أُبيّ على النّبيّ صلى الله عليه وآله، وله رواية واحدة.

ونافع بن عبد الرّحمان؛ وقرأ على أبي جعفر، ومنه تعلّم القرآن، وعلى شيبة بن نصاح، وعلى عبد الرّحمان بن هُرمُز الأعرج، وقرأ على ابن عبّاس. وله ثلاث روايات: رواية وَرْش: وهو عُثمان بن سَعيد، ورواية قالون: وهو عيسى بن مينا، ورواية إسماعيل بن جعفر.

وأمّا المكّيّ: فهو عبد الله بن كثير لا غير، وقرأ على مجاهد، وقرأ مجاهد على ابن عبّاس، وله ثلاث روايات: رواية البزّيّ، ورواية ابن فُلَيح، ورواية أبي الحسين القَوّاس. وإذا اجتمع أهل مكّة والمدينة قيل: حجازيّ.

وأمّا الكوفيّ: فأوّلهم عاصم بن أبي النَّجُود بَهْدلة، وله روايتان: رواية حَفْص بن سُلَيمان البَزّاز، ورواية أبي بكر بن عيّاش. ولأبي بكر بن عَيّاش ثلاث روايات: رواية أبي يوسف الأعشى، وأبي صالح البُرْجُميّ، ويحيى بن آدم. ولحَفْص أربع روايات: رواية أبي شُعَيب القَوّاس، وهُبَيرة التَّمّار، وعُبَيد بن الصَّبّاح، وعمرو بن الصَّبّاح.

ثمّ حمزة بن حبيب الزّيّات: وله سبع روايات: رواية العِجْليّ عبد الله بن صالح، ورواية رَجاء بن عيسى، ورواية حمّاد بن أحمد، ورواية خلّاد بن خالد، ورواية أبي عُمَر الدُّوريّ، ورواية محمّد بن سَعدان النّحويّ، ورواية خَلَف بن هِشام.

ثمّ أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ: وله ستّ روايات: رواية قُتيبة بن مِهْران، ورواية نصير بن يوسف النّحويّ، ورواية أبي الحارث، ورواية أبي حَمدون الزّاهد، ورواية حَمدون ابن ميمون الزّجّاج، ورواية أبي عمر الدُّوريّ.

ثمّ خَلَف بن هِشام البَزّاز: وليس من السّبعة، وله اختيار.

فأمّا عاصم: فإنّه قرأ على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وهو قرأ على عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وقرأ أيضًا على زرّ بن حُبَيش، وهو قرأ على عبد الله بن مسعود. وقرأ حمزة على حُمران بن أعْيَن أيضًا، وهو قرأ أيضًا على أبي الأسود الدُّؤليّ.

وأمّا حمزة: فقرأ على جعفر بن محمّد الصّادق عليه السلام، وقرأ أيضًا على الأعمش سُلَيمان بن مِهران، وقرأ الأعمش على يحيى بن وَثّاب، وهو قرأ على عَلْقَمة، ومَسروق، والأسود بن يزيد، وقرأوا على عبد الله بن مسعود. وقرأ حمزة على حُمْران بن أعْيَن أيضًا، وهو قرأ على أبي الأسود الدُّؤَليّ، وهو قرأ على عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

وأمّا الكِسائيّ: فقرأ على حمزة، ولقي من مشايخ حمزة ابنَ أبي ليلى، وقرأ عليه، وعلى أبان بن تَغْلِب، وعيسى بن عُمَر، وغيرهم.

وأمّا البَصْريّ: فأبو عمرو بن العَلاء، وله ثلاث روايات: رواية شُجاع بن أبي نَصير، ورواية العبّاس بن الفضل، ورواية اليزيديّ يحيى بن المبارك. ولليزيديّ ستّ روايات: رواية أبي حَمدون الزّاهد، وأبي عمر الدُّوريّ، وأوقية أبي نُعَيم غلام أبي سجّادة، وأبي أيّوب الخيّاط، وأبي شُعَيب السّوسيّ. ومن البَصْرة: يعقوب بن إسحاق الحَضْرَميّ، وأبو حاتم سهل ابن محمّد السِّجستانيّ، وليسا من السّبعة.

فأمّا يعقوب: فله ثلاث روايات؛ رواية رَوْح، و زيد، ورُوَيْس، وإذا اجتمع أهل البَصْرة والكوفة، قيل: عراقيّ.

وأمّا الشّامي: فهو عبد الله بن عامر اليَحْصبيّ لا غير، وقرأ على المغيرة بن أبي شِهاب المَخزوميّ، وقرأ المغيرة على عُثمان بن عَفّان، وله روايتان: رواية ابن ذَكْوان، ورواية هِشام بن عَمّار. قالوا: وإنّما اجتمع النّاس على قراءة هؤلاء، واقتدوا بهم فيها لسببين:

أحدهما - أنّهم تجرّدوا لقراءة القرآن، واشتدّت بذلك عنايتهم مع كثرة علمهم، ومن كان قبلهم، أو في أزمنتهم، ممّن نسب إليه القراءة من العلماء، وعدّت قراءتهم في الشّواذّ. لم يتجرّد لذلك تجرّدهم، وكان الغالب على أولئك الفقه، أو الحديث، أو غير ذلك من العلوم.

والآخر - أنّ قراءتهم وجدت مسندة لفظًا أو سماعًا، حرفًا حرفًا، من أوّل القرآن إلى آخره، مع ما عرف من فضائلهم، وكثرة علمهم بوجوه القرآن. (١: ١٠-١٢)

الفصل السّادس

نصّ الشّهرستانيّ (م: ٥٤٨) في «مفاتيح الأسرار و مصابيح الأبرار»

[أئمّة القراءات في الأمصار]

اعلم! أنّ القراءات بعد جمع الصّحابة (رضي الله عنهم) المُصْحَف والاتّفاق عليه منسوبةٌ إليهم. والمهاجرون والأنصار والتّابعون لهم بإحسان على طبقاتهم ودرجاتهم في العلم كانوا يُقرئون القرآن على طرائق شتّى من لُغةٍ لُغةٍ، ولا يختلفون كثير اختلافٍ يختلف به المعنى، إلى أن انتهى علمها إلى جماعة من أهل العلم تجرّدوا لها، وقاموا بضَبْطها، فصاروا بذلك أئمّةً يأخذها النّاس عنهم، ويهتدون فيها بهم.

وهم عشرةُ نفر؛ سبعة منها هم المشاهير الّذين إليهم المرجع في علمها، وعليهم الاعتماد في معرفتها؛ وثلاثة منها هم الّذين اختارهم النّاس، ولَحِقُوهم بهم في القراءة والفضل؛ فهذه عشرة أنفسٍ هم قُرّاء الأمصار الثّلاثة؛ حجازها وعراقها، وشامها، ونحن أردنا أساميهم وأنسابهم ومَن تلقّى العلم منهم، ونسب الرّواية إليهم.

الحجازِيُّون: و هم أهل مكّة والمدينة

فمن أهل مكّة:

ابن كثير: أبو محمّد [أو] أبو مَعْبَد [أو] أبو عَبَّاد، عبد الله بن كثير الدّارميّ الكِنانيّ،

مولى عمرو بن عَلْقَمة، مات بمكّة سنة ١٢٠. فالمشهور منه [رواية]:

القَوّاس: وهوأبو الحسن أحمد بن عَون و هوالقَوّاس... [وذكر كما تقدّم عن الأهوازيّ، ثمّ قال:]

البَرقيّ: [وهو] أبوالحسن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن أبي بَزّة البرقيّ، وقرأ هو على عِكرمة بن سُلَيمان، وعِكرمة قرأ على شِبْل والقُسْط، قرءا على ابن كثير، وبطريق أبي عمرو محمّد بن عبد الرّحمان البَرقيّ المكّيّ الملقّب بقُنْبُل عن القَوّاس وبطريق أبي بكر محمّد بن موسى الهاشميّ عن قُنْبُل.

ابن فُلَيح: [وهو] أبوإسحاق عبد الوَهّاب بن فُلَيح المكّيّ، قرأ على داود بن شِبْل، قرأ داود على أبيه وعلى القُسْط، قرأ على ابن كثير بإسناده.

ويَروي عن ابن كثير أيضًا بطريق أبي عبد الرّحمان اللّيثيّ، عن أبي بَدْرَه بإسناده عن ابن كثير. وابن كثير قرأ على مجاهد بن جَبر ودِرْباس مولى ابن عبّاس، قرأ على ابن عبّاس، وابن عبّاس قرأ على أُبيّ، وقرأ أُبيّ على رسول الله ﷺ.

ومن المدينة:

نافع: أبورُوَيم [أو] أبو الحسين [أو] أبوعبد الرّحمان نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم مولى جَعُونة بن شُعُوب اللّيثيّ، أصله من إصفهان، مات بالمدينة ١٧٧، وقيل: سنة ١٦٦. والمذكور منه [رواية]:

قالون: وهو أبو موسى عيسى بن مينا قالون، من طريق أبي النَّشيط محمّد بن هارون المَرْوَزيّ، عن قالون، عن نافع.

و وَرْش: [وهو] أبوالقاسم عُثمان سَعيد الملقّب بـ «وَرْش»، أبوعمرو، أبوسعيد، من طريق أبي الأزهر، عبد الصّمد بن عبد الرّحمان العتيقيّ، عن وَرْش عن نافع.

والمدنيّ: [هو] أبو بِشْر إسماعيل بن جعفر المدنيّ من طريق أبي الزَّعراء عبد الرّحمان

ابن عَبْدُوس عن أبي عُمَر حَفْص بن عُمر الأزديّ عن أبي بشْر عن نافع .

قرأوا جملتهم على نافع، وقال نافع: أدركتُ بالمدينة أئمّةً يُقتدى بهم، فنظرتُ إلى ما اجتمع اثنان منهم فأخذتُه، وما شذّ فيه واحد تركتُه حتّى ألّفتُ قراءتي هذه .

والعراقيّون: أهل البَصْرة والكوفة

فمن البَصْرة:

أبو عمرو: أبوعمرو بن العَلاء بن عَمّار بن عبد الله بن الحُصَين بن الحارث بن جُلهَم بن خزاعة بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وقيل: اسمه عُريان، و قيل: زَبّان، وقيل: يحيى، وقيل: عُيَينة، وقيل: كنيته اسمه .

كان وَرَعًا دَيِّنًا، عالمًا بالقرآن واللّغة، مات بالكوفة عند محمّد بن سُلَيمان سنة أربع وخمسين ومائة، وله ستٌّ وثمانون سنة. ويقال: إنّه كان مسدول الأسنان بالذّهب . والمشهور عنه رواية:

اليزيديّ: أبوعمرو بن يحيى مبارك اليزيديّ من طريق السُّوسيّ وأبي عمر الدُّوريّ، قرءا على اليزيديّ وهو على أبي عمرو، وأبو عمرو على سعيد بن جُبَير ومجاهد بن جَبْر وغيرهما، قرآ على ابن عبّاس، وابن عبّاس على أُبيّ بن كعب .

وشُجاع: أبو نُعَيم شُجاع بن أبي نصر البلخيّ من طريق أبي جعفر محمّد بن غالب، قرأ على شجاع، وشجاع قرأ على أبي عمرو بإسناده .

ومن الكوفة:

عاصم: وهوأبوبكر عاصم بن أبي النَّجُود الكوفيّ، وهومولى بني حَنيفة بن مالك، قيل: اسم أبي النَّجود بَهْدَلة، وقيل: هو اسم أُمّه، مات سنة ١٢٨ . والمذكور منه رواية:

ابن عَيّاش: أبو بكر بن عَيّاش بن سالم الأسديّ الحنّاط من طريق أبي يوسف، يعقوب

ابن خَلَف الأعشى ويحيى بن آدم الكوفيّ، كلاهما عن أبي بكر برواية الشَّمونيّ عن الأعشى عن أبي بكرعن عاصم ورواية شُعَيب بن أيّوب عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم.

وحَفْص: أبوعمرو حَفْص بن سُلَيمان بن مغيرة البَزّاز الأسديّ من طريق عمرو وعُبَيد ابني الصّباح عن حَفْص برواية أبي الحسن رَوْعان بن أحمد الدَّقّاق عن عمرو، وحَفْص عن عاصم. ورواية أبي لَعْيان أحمد بن سَهل بن فيروزعن عُبَيدعن حَفْص عن عاصم.

وقرأ عاصم على زرِّ بن حُبَيش، وقرأ زرّ على عبد الله بن مسعود، وقرأ عاصم أيضًا على أبي عبدالرّحمان السُّلَميّ، وقرأ السُّلَميّ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

حَمْزة: أبوعُمَارة حمزة بن حبيب عُمَارة الزَّيّات مولى بني عجل، من أولاد أكثم بن صيفيّ، كان وَرِعًا ديّنًا، وكان يحمل الزّيت من العراق إلى حُلْوان ويحمل الجَوز والجُبن من حُلْوان إلى الكوفة، مات بحُلْوان سنة ١٥٦. والمشهور عنه رواية:

سَليم: أبومحمّد [أو] أبوعيسى سَليم بن عيسى من طريق أبي محمّد خلف بن هِشام البَزّار، وخَلّاد بن خالد الأحول، قرآ على سَليم، وسَليم قرأ على حمزة عشر مرّات، وقرأ حمزة على عبد الرّحمان بن أبي ليلى وسُلَيمان بن مِهْران الأعمش؛ وأبي عمرو حَفْص بن عُمَر الدُّوريّ عن سَليم عن حمزة. فما كان من طريق [ابن أبي] ليلىٰ فهو إلى عليّ بن أبي طالب، وما كان عن طريق الأعمش فهو عن عبد الله بن مسعود.

الكِسائيّ: أبوالحسن عليّ بن حمزة، كان من العلماء بالعربيّة واللّغة، مات هو ومحمّد بن الحسن الفقيه والأحنف وإبراهيم الموصليّ في يوم واحد، وأمر هارون الرّشيد ابنه المأمون أن صلّى عليهم بقريةٍ من قُرى الرّي، يقال لها: «الزّنبوية» سنة ١٨٩، وقيل: ١٨١، وقيل: ١٨٢. والمعروف عنه رواية:

حَفْص: أبي عمرو حَفْص بن عمر الدُّوريّ، وأبي الحرث ليث بن خالد، قرءا على الكِسائيّ، وقرأ هو على حمزة أربع مرّات.

وكان الكِسائيّ يتخيّر القراءات وأدرك أشياخًا بالكوفة من القُرّاء والفقهاء واعتمد فيما يختاره على حروف رُفِعَت إلى النّبيّ ﷺ، وحروف رُويت عن عليّ بن أبي طالب والحسن بن عليٍّ، وابن عبّاس، وقرأ حرفًا بغير قراءة ابن مسعود وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] وفي مُصْحَف عبد الله بن مسعود: (وَاللهُ لَا يُضِيعُ أجرَ المؤمنين).

والشّاميّون

ابن عامر: أبوعمران [أو] أبو عُثمان [أو] أبو هُشَيم عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ مات بدِمَشق سنة ١١٨. والمذكور منه رواية:

ابن ذَكْوان: أبوعمرو عبد الله بن محمّد بن ذكوان، ويقال: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذَكْوان، قارئ أهل دِمَشق، قرأ على ابن ذَكْوان أبو عبد الله بن موسى بن شريك الأخفش الدّمشقيّ.

هِشام: أبوالوليد هِشام بن عَمّار الدِّمَشقيّ؛ وهما قرءا على أيّوب بن تميم التَّخَعيّ القارئ، وأيُّوب على يحيى بن الحارث الذِّماريّ، ويحيى على ابن عامر. وقرأ على أيّوب أيضًا أبوعمرو بن أحمد بن يوسف التَّغلِبيّ أحد رُواة ابن عامر. قال ابن ذَكْوان: قرأ ابن عامر على رجل، قرأ ذلك الرّجل على عُثمان بن عَفّان.

قال الأخفش: لم يسمّ لنا ابن ذَكْوان الرّجل الّذي قرأ عليه ابن عامر، وسمّاه لنا هِشام، فقال: هو المغيرة بن أبي شِهاب المخزوميّ، قرأ عليه ابن عامر، وقرأ المغيرة على عُثمان ليس بينهما أحد، وقرأ عُثمان على النّبيّ.

فهؤلاء السّبعة هم الّذين تؤثر عنهم القراءات المشهورة، أمّا الثّلاثة الّذين اختارهم النّاس وألحقوهم بدرجاتهم في علمها:

أحدهاـ أبوجعفر يزيد بن القَعقاع المدنيّ، مولى عبد الله بن عبّاس، ابن أبي ربيعة

١ـ آل عمران / ١٧١.

المخزوميّ كان أُستاذ نافع ، وكان يقرأ القرآن في مسجد النّبيّ ﷺ ، قُتِل بالحَرَّة ، وكانت الحَرَّة على رأس ثلاث وستّين من مقدم النّبيّ ﷺ المدينة ، لم يعدّوه من السّبعة لأنّه كانت يقرأ القراءات الشّاذّة الغريبة .

راوياه : عيسى بن وَرْدان الحَذّاء ، وسُلَيمان بن مسلم الجَمّاز. قال سُلَيمان : أخبرني أبو جعفر أنّه أخذ القراءة عن مولاه عبدالله بن عبّاس وأبي هريرة، وقد ذكرنا إسناد ابن عبّاس .

والثّاني ـ وهو أبو محمّد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحَضرميّ البَصْريّ، مات يوم الأحد سنة ٨٥ . اختيار في القراءة اختيارًا حسنًا عن خارج عن الأثر قرأ القراءات على سَلّام بن سُلَيمان ، وقرأ سَلّام على عاصم بإسناده .

راوياه : أبو عبد الله محمّد بن المتوكّل اللّؤلؤيّ المعروف بـ «رُوَيس» ، وروح بن عبد المؤمن المقرئ ، من طريق محمّد بن[وَهْب بن] يحيى بن العَلاء الثّقفيّ، عن روح عن يعقوب . وكذلك يروي محمّد بن الجَهْم بن هارون ، عن الوليد بن حسّان الثُّوريّ عن يعقوب .

والثّالث ـ أبو محمّد خَلَف بن هِشام بن طالب بن غُراب البَزّار الكوفيّ، كان مقدّمًا في الحديث والقرآن ، عالمًا بوجوه القراءات ، مات سنة ٢٢٩ . يروي عنه من طريق أبي إسحاق ، إبراهيم المَرْوَزيّ أخي أبي العبّاس وَرّاق خَلَف . قال : قرأت على خَلَف ، وقرأ خَلَف على سَليم ، وسَليم على حمزة الزّيّات ، وقد ذكرنا إسناد حمزة .

فهذه جملة يُكتفى بها من أسانيد القُرّاء العشرة وأساميهم وإسناد رُواتهم الّذين إليهم المرجع في علم القراءة .

وبعد ، فلا يظُنَّنّ ظانّ أنّ القراءات المنسوبة إلى هؤلاء القُرّاء هي من اختراعاتهم ، بل هي اختياراتهم ، ممّا سمعوها من أوائلهم ، خَلَفًا عن سَلَف حتّى ينتهي إلى النّبيّ ﷺ ، فقراءات أهل الكوفة والبَصْرة وكُور العراق تنتهي إلى أمير المؤمنين عليّ ؓ وعبد الله بن مسعود ؛ وقراءات أهل الحجاز وتِهامة ونواحيها تنتهي إلى عُثمان بن عَفّان وأُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت (رضوان الله عليهم) ، وقراءات أهل الشّام وكُورها تنتهي إلى عُثمان بن عَفّان ؓ .

ومخرج قراءات هؤلاء من قراءة النّبيّ صلى الله عليه وآله .

فليس لأحدٍ من الصّحابة والتّابعين وغيرهم أن يقرأ بحرفٍ من اختراعه لم يُسبق إليه، كما ليس لأحدٍ منهم أن يفسّر القرآن برأيه، وقد قال النّبيّ صلى الله عليه وآله : «مَن فسّر القرآن برأيه، فإن أصاب فقد أخطأ، وإن أخطأ فليتبوّء مقعده من النّار».

وقد قيل: «ليس شيءٌ بأبعد من عقول الرّجال من تفسير القرآن»، اللّهمّ إلّا رجالًا يؤتيهم الله فهمًا في القرآن، هم أوتادُ الأرض وأمانُ أهلها، وورَثة الأنبياء، وأحد الثِّقلين، وصِفْوة الكَوْنيْن والعالمين، أولئك آل الله، وخاصّته وحزبه، ومستودع سرّه، ومعادن حكمته، والحُكّام على خليقته. نسأل الله تعالى أن يجعلنا بهم متمسّكين. ولهم سامعين مطيعين، وفي رضاهم ساعين مجتهدين، وعندهم بالخير مذكورين، وعلى ولايتهم مُقيمين أبد الآبدين. (١: ١٤٢ـ ١٥٥ طبع الجديد)

الفصل السّابع

نصّ الشّاطبيّ (م: ٥٩٠) في «حِرْز الأماني في القراءات السّبع»

[القُرّاء السّبعة ورُواتهم]

بَـدَأْتُ ببِسـم الله في النّظم أوّلًا — تبـارك رحمـانًـا رحيمًا ومَـوْئـلَا

وثَنّيتُ صلّى الله رَبّي على الرِّضَى — محمّـدٍ المُهْـدَى إلى النّـاس مُرْسَـلَا

وعترتـه ثمّ الصّـحابة ثمّ مَـن — تلاهم على الإحسان بـالخـير وُبَّـلَا

وثَلَّثْـتُ أنّ الحَمـد لله دائمًـا — وما لـيس مَبـدوءًا بـه أجْـذَم العَـلَا

وبعـدُ فحبـل الله فينـا كتـابُـه — فجاهـدْ بـه حبـل العَـدا مُتحَـبِّلَا

فيـا أيّهـا القـارئ بـه متمسِّـكًا — مُجـلًّا لـه في كـلّ حـالٍ مُبَجِّـلَا

هنيئًـا مَريئًـا والِـداك عليهمـا — ملابِـسُ أنـوارٍ مـن التّـاج والحُـلَا

فمـا ظـنُّكم بالنَّجـل عنـد جزائـه — أولئـك أهـل الله والصَّـفوةُ المَـلَا

أولو البرّ والإحسانِ والصّبر والتُّقى — حُـلَاهُـم بهـا جـاء القـرآن مفصَّـلَا

عليك بها ما عِشْـتَ فيهـا مُنافِسًـا — وبِـعْ نَفسَـك الـدُّنيا بأنفاسِـها العُـلَا

جَـزَى الله بـالخيرات عنّـا أئمّـةً لنـا نقلـوا القـرآن عَـذْبًا وسَلْسَـلَا
فمنهم بُـدورٌ سَـبعةٌ قـد توسَّـطَتْ سَماء العُلـى والعـدل زُهـرًا وكُمَّـلَا
لها شُهُبٌ عنـها اسـتنارَتْ فنـوَّرَتْ سَـواد الـدُّجى حـتّى تفـرّق وانْجَـلَا
وسوف تَراهم واحِـدًا بعـد واحِـدٍ مـع اثنَـيْن مـن أصـحابه مُتمَثِّـلَا
تخيّـرهم نُقّـادُهم كـلُّ بـارِعٍ ولـيس علـى قـرآنـه مُتأكِّـلَا
فأمّا الكريم السِّـرّ في الطّيـب نـافعٌ فـذاك الّـذي اختـار المدينـة مَنْـزِلَا
وقالون عيسى ثمّ عُثمـان وَرْشُـهم بصُـحبته المَجـد الـرّفيـعَ تأثّـلَا
ومكّـة عبـد الله فيهـا مُقـامُـه هـو ابـن كـثيرٍ كـاثِر القـوم مُعـتَلَا
روى أحمـد البـزّيّ لـه ومُحمّـدٌ علـى سَـندٍ وَهـو المُلقّـبُ قُنْـبُلَا
وأمّـا الإمـام المـازنيُّ صـريحهم أبو عَمـرٍو والبَصْـريّ فوالِـده العَـلَا
أفاض على يحـيى اليَزيـديّ سَـيْبَه فأصـبح بـا لعَـذْب الفُـرات مُعَلّـلَا
أبو عمر الـدُّوريّ وَصـالِحُهُم أبـو شُـعَيبٍ هـو السُّوسـيّ عنـه تقبَّـلَا
وأمّا دِمَشق الشّـام دارُ ابـن عـامِرٍ فتِلـك بعبـد الله طابـت محلّـلَا
هِشـامٌ وعبـدالله وَهـو انتسـابُهُ لـذَكْوان بالإسـناد عنـه تـنقّلَا
وبـا لكوفـة الغَـرّاء منـهم ثلاثـة أذاعوا فقد ضـاعت شَـذًا وقَـرَنْفُـلَا
فأمّـا أبـوبكر وعاصـمٌ اسمـه فشُـعبَةُ راويـهِ المُـبرِّزُ أفضَـلَا
وذاك ابن عيّاشٍ أبو بكـرٍ الرِّضـى وحَفْـصٌ وبالإتقـان كـان مُفَضَّـلَا

وحمزة ما أزكاه من متورِّعٍ إمامًا صبورًا للقرآن مُرَتِّلَا

روى خَلَفٌ عنه وخلَّاد الذي رواهُ سَليم مُتقنًا ومُحصَّلَا

وأمّا عليٌّ فالكِسائيّ نَعْتُهُ لِما كان في الإحرام فيه تَسَرْبَلَا

روى لَيثُهم عنه أبو الحارث الرِّضى وحَفْصٌ هو الدُّوريّ وفي الذّكر قد خَلَا

أبو عمرهم واليَحصُبيّ ابنُ عامرٍ صَريحٌ وباقيهم أحاط به الوَلَا

لهم طُرُقٌ يُهدىٰ بها كُلّ طارقٍ ولَا طارِقٌ يُخشىٰ بها مُتَمَحِّلَا

(٢ ـ ٤)

الفصل الثّامن

نصّ السَّخاويّ (م: ٦٤٣) في «جمال القُرّاء وكمال الإقراء»

ذكر أحوال القُرّاء في إقراءهم وقراءتهم ومايتّصل بذلك

[١ـ نافع]

وكان نافع رحمه الله يُقرئ ثلاثين آية. وكان حمزة يقدّم الفقهاء، فأوّل من يقرأ عليه سُفيان الثَّوريّ، ومندَل بن عليّ، وأبو الأحوص، ووكيع، فيُقرئهم خمسين خمسين، ثمّ يُقرئ بعدهم الكِسائيّ وسَليمًا ونحوهما ثلاثين ثلاثين آية. وكان عبد الله بن صالح واليشكريّ والطّبقة الثّالثة يُقرئهم عشر آيات عشر آيات، وكان إذا جلس طرح له ما يجلس عليه.

وكان أبوعبدالرّحمان السُّلَميّ وعاصم يبدءان بأهل السُّوق لئلّا يُحبَسوا عن معائشهم. وكان نافع يبدأ بمن سبق، ولاينظر إلى حاله، وكذلك كان الكِسائيّ...

وقال نافع رحمه الله لوَرْش لمّا قدم عليه وسأله أن يقرأ عليه: بتّ في المسجد، فلمّا اجتمع إليه أصحابه قال لوَرْش: أبتّ في المسجد؟ قال: نعم، قال: أنتَ أوْلى بالقراءة.

ورُوي أنّه لمّا قرأ استحسن الجماعة قراءته فوهبوه نُوَبَهم واستمرّوا على ذلك حتّى قرأ القرآن كلّه في خمسين يومًا. وفي هذا دليل على أنّ المقرئ له أن يقرأ ما شاء من القرآن لمن يحفظه ويعرضه عليه.

وكان نافع رحمه الله يُقرِئ النّاس بالقراءات كلّها. قال أبو دِحْية المعلّى بن دِحْية: فجئته بكتاب

اللّيث بن سَعد رحمه الله لأقرأ عليه، فوجدته يُقرئ النّاس بجميع القراءات، فقلت له: يا أبا رُوَيم! أتُقرئ النّاس بجميع القراءات؟ فقال: سبحان الله العظيم أأحرّم من نفسي ثواب القرآن؟! أنا أُقرئ النّاس بجميع القراءات، حتّى إذا جاء من يطلب حرفي أقرأته به.

وقال الأعشى: كان نافع يُسهِّل القراءة لمن قرأ عليه، إلّا أن يقول له إنسان: أريد قراءتك، فيأخذه بالنّبْر في مواضعه، وإتمام الميمات. وكانوا يقولون: قراءة نافع بزّ[١] القراءة.

قلت: وذلك ـ والله أعلم ـ لما فيها من الأنواع. وقال صالح بن أحمد بن حنبل: سألت أبي: أيّ القراءة أحبّ إليك؟ قال: قراءة نافع.

[٢ـ ابن كثير]

وكان ابن كثير رحمه الله وهو أبو معبد عبد الله بن كثير إمام أهل مكّة في القرآن، أجمعوا على قراءته لمّا مات مجاهد بن جَبْر سنة ثلاث ومائة، ثمّ مازال النّاس في القراءة بمكّة إلى أن تُوفّي بها سنة عشرين ومائة.

قال الأصمعيّ: قلت لأبي عمرو بن العَلاء: قرأتَ على ابن كثير؟ قال: نعم، ختمتُ على ابن كثير بعد ما ختمتُ على مجاهد، وكان ابن كثير أعلم باللّغة من مجاهد[٢].

وكان ابن كثير يعظ النّاس ويقصّ عليهم، وكان إذا أراد إقراء القرآن وعظ أصحابه، ثمّ أقرأهم، لتكون قراءتهم القرآن على ما أثر فيها الوعظ من الرّقّة. وكان ورعًا، وكانوا يقولون: قراءة ابن كثير خزّ القراءة. وإنّما وصفوها بذلك ـ والله أعلم ـ للينها وحُسْنها وسهولتها.

وكان ابن كثير رحمه الله لا يَقرأ ولا يُقرئ بشيء يبتدعه، لذلك أجمع النّاس على قراءته ورغبوا عن قراءة محمّد بن عبد الرّحمان بن مُحَيْصِن السَّهميّ[٣].

قال ابن مجاهد: ذكر لي أحمد بن أبي خَيْثَمة... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

١ـ قال في «اللّسان»: (بزز ٥: ٣١١): «البَزُّ من الثّياب: أمْتِعَة البزّاز».

٢ـ نقل ذلك ابن الجَزَريّ في غاية النّهاية ١: ٤٤٥.

٣ـ غاية النّهاية ٢: ١٦٧.

وروى ابن مجاهد بإسناده عن ابن أبي بَـزّة [١]، قال: قلت لوَهْب بن واضح [٢]: أخبرني عن ابن مُحَيْصِن على مَن قرأ؟ وقراءة مَن هذه؟ قال: سبق اللّحن، قال: قلت: أيّ شيء تعني بـ «سبق اللّحن»؟ قال: كان رجلًا قُرَشيًّا عربيَّ اللّسان، وكان في عصر مجاهد [٣]، فما زادني عليه.

وكان حُمَيد بن قَيْس أيضًا في عصر ابن كثير، قرأ على مجاهد، وأخذ القراءة عن حُمَيد: سُفيان بن عُيَينة، وعبد الوارث بن سَعيد، وأبو عمرو بن العلاء. قال عبد الوارث: جائني أبوعمروبن العلاء، فقال: انطلق بنا نقرأ على حُمَيد بن قَيْس. قال عبد الوارث: قراءة حُمَيد ابن قيس قراءة مجاهد.

قال أبوبكربن مجاهد: وكان حُمَيد ممّن لزم قراءة مجاهد وتمسّك بها، غير أنّي لم أر أهل مكّة يعدلون بقراءة ابن كثير قراءة أحدٍ ممّن كان في عصره [٤].

قلت: وذلك أنّه اتَّبَع فاتُّبِع، وغيره ترك الاتّباع فتُرِك اتّباعُه. وفي قراءة ابن مُحَيصِن ما ينكره أهل العربيّة، نحو: ﴿فَيَطْمَعَ﴾ [٥] بفتح الياء وكسر الميم [٦]، فأين «يبني ويُرَصِّص»؟ وأين العربيّة؟ و من أصحاب ابن كثير، إسماعيل بن قُسْطنطين، شيخ الشّافعيّ...

[٣ـ أبو عمرو بن العَلاء]

وكان أبو عمروبن العلاء سيّد عصره وأوحد زمانه، وُلِد بمكّة ونشأ بالبَصْرة، ومات رحمه الله بالكوفة عند محمّد بن سُلَيمان الهاشميّ سنة أربع وخمسين ومائة، وله من العمر ستّة وثمانون سنة، وذلك في أيّام المنصور.

---

١ ـ السّبعة في القراءات: ٦٥، وغاية النّهاية ٢: ١٦٧.

٢ ـ هو أحمد بن محمّد بن عبد الله. انظر: غاية النّهاية ١: ١١٩.

٣ ـ نقل ذلك: ابن الجَزَريّ في غاية النّهاية ٢: ١٦٧.

٤ ـ انظر: السّبعة في القراءات: ٦٥.

٥ ـ الأحزاب / ٣٢.

٦ ـ انظر: «مختصر في شواذّ القرآن» لابن خالَوَيه: ١١٩.

وكان اختياره في قراءته التّخفيف والتّسهيل ما وجد إليه سبيلًا، وأطبق النّاس على قراءته، وكانوا يشبهونها بقراءة ابن مسعود، وكان بعضهم يوصي بعضًا بقراءته ... [ثمّ ذكر رواية نصر بن عليّ عن ابن مجاهد كما تقدّم عنه الرّقم ٤٧، فقال:]

وقال عبد الله بن جعفر: قدم علينا أبوعمرو المدينة فتقوّضت إليه الحَلَق[١]، وقرأنا عليه، فما نعدّ من قُرّائنا قارئًا لم يقرأ على أبي عمرو. وقال وكيع: قدم أبوعمرو بن العلاء الكوفة، فاجتمعوا إليه كما اجتمعوا على هِشام بن عُروة ...

وقال أبوعُبَيدة مَعْمَر بن المثنّى: كان أبوعمرو بن العلاء أعلم النّاس بالقرآن والعربيّة، وأيّام العرب والشّعر وأيّام النّاس، وكان ينزل خلف دار جعفر بن سُلَيمان الهاشميّ، وكانت دفاتره ملءَ بيتٍ إلى السّقف، ثمّ تنسّك فأحرقها.

وقال الأصمعيّ: قلتُ لأبي عمرو: مَ، يقول: «مُرْيَة»؟ قال: بنو تميم، قلتُ: أيّهما أكثر في العرب؟ قال: «مُرْية»، قلتُ: فلأيّ شيءٍ قرأتَ «مِرْية»؟ قال: كذلك أُقْرِئتها هناك، يعني بالحجاز[٢].

وقال اليزيديّ: قال أبوعمرو: سمع قراءتي سعيد بن جُبَير، فقال: الزم قراءتك هذه.

وقال الأصمعيّ: سمعت أباعمرو يتكلّم في شيء من القراءة، فاعترض فيه الأعمش، فقال: عُمَيش لوشئت أخبرتك أنّ الله لم يعلِّمْك من هذا إلّا شيئًا يسيرًا. قال الأصمعيّ: وقال أبوعمرو: لقد حفظت من علم القرآن أشياء لو كتبت ما قَدَر الأعمش على حملها[١].

وقال الأخفش: مرّ الحسن بأبي عمرو بن العَلاء وحلقته متوافرة والنّاس عكوف، فقال:

---

١ ـ في ظ: «الخلق» والصّحيح ما أثبته، قال في «اللّسان»: وتقوّضت الحَلَق: انتقضت وتفرّقت، وهي جمع حلقة من النّاس. (قوض: ٧: ٢٢٤).

٢ ـ قال في «اللّسان»: «والمِرْية والمُرْية: الشّكّ والجدل ـ بالكسر والضّمّ ـ وقُرئ بهما عزّ وجلّ: ﴿فَلَاتَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾. (مرا ١٥: ٢٧٧).

١ ـ نقل ذلك ابن الجَزَريّ في «غاية النّهاية» ١: ٢٩٠.

من هذا؟ قالوا: أبوعمرو، فقال: لاإله إلّا الله، كادت العُلماء تكون أربابًا [1]... [إلى أن قال:].

وكان أبوعمرو ﵀ من الطّبقة الرّابعة من التّابعين بالبَصْرة، وقد رَوىٰ عن أنس بن مالك.

قال الأصمعيّ ﵀: ثنا أبوعمرو بن العَلاء عن أنس بن مالك: أنّ النّبيّ ﷺ كانت له خرقة يتنشّف بها بعد الوضوء، ولايعرف له عن أنس سواه.

وقال أبوعبيدة: كان أبوعمرو من التّابعين، رأى أنس بن مالك وسمع منه، وكان رأسًا في أيّام الحَجّاج.

وقال أبو عليّ الأهوازيّ ﵀ [2] في كتاب «الإيضاح وغاية الاشتراح» روى أبوعمرو الحديث عن الحسن البَصْريّ، ومحمّد بن سيرين... [بعدذكر كثير من الأسماء القُرّاء، وإن شئت فراجع، فقال:]

قال أبو عليّ الأهوازيّ: ولولا خشية الإطالة لذكرت عن كلّ واحد منهم حديثًا...

ولم يختلف في اسم ما اختلف في اسم أبي عمرو. قال يعقوب بن إسحاق الحَضْرميّ: كان أبوعمرو يُسمّى العُريان؛ لأنّه كان فقيرًا لا مال له، والعرب تسمّي مَن لا مال له؛ العُريان.

قال الحضرميّ: وسمعت عصمةبن عُروة الفقيميّ يقول: اسم أبي عمرو:عُيَينة ـ بيائين ونون ـ وتصغير عين.

وروى أبوخالد سُلَيمان بن خالد عن اليزيديّ، قال: اسم عمرو بن العَلاء: يحيى ابن العَلاء. وقال عبد الوهّاب بن عَطاء الخَفَّاف: اسمه عُتَيبة، تصغير عُتبة.

وقال أحمد بن يزيد: سمعت من يقول: اسم أبي عمر: عَمّار. وقال اللّيث بن خالد المَرْوَزيّ: سمعت اليزيديّ يقول: اسمه سُفيان. وقال سعيد بن أوس الأنصاريّ: اسمه محمّد. وقال شجاع بن أبي نصر البَلخيّ: اسمه جَبْر. وقال أبوسَعيد الأصمعيّ: اسمه فايد. وقال

---

١ ـ نفس المصدر ١: ٢٩١.

٢ ـ معرفة القُرّاء الكبار ١: ٤٠٢ ـ ٤٠٥؛ غاية النهاية ١: ٢٢٠.

أيضًا: اسمه حُمَيد... [إلى أن قال:].

وكان الحَجّاج طلب العَلاء أباه، فخرج هاربًا منه، وخرج معه أبو عمرو وهما يريدان اليمن، قال أبو عمرو: فإنّا لنسير في صحراء اليمن إذا رجل يُنشِد:

رُبَما تَكْرَه النّفوس من الأمـ ـــر له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقال

قال: فقال له أبي: ما الخبر؟ فقال: مات الحَجّاج. قال أبو عمرو: فأنا بقوله: فَرْجَة ـ بفتح الفاء ـ أشدّ سرورًا منّي بموت الحَجّاج، فقال أبي: هذا والله الرّغبة في العلم، اضرب ركابنا إلى البَصْرة[1].

[٤ ـ ابن عامر]

وكان ابن عامر رحمه الله إمام القراءة بالشّام، وله فضيلة على غيره من القُرّاء السّبعة بتقدّم زمانه، لأنّه وُلِد في حياة رسول الله ﷺ، ولقي من الصّحابة جماعة، وقرأ على غير مَن قدَّمتُ ذكره.

رُوي أنّه قرأ ـ من الصّحابة ـ على أبي الدَّرداء، ومُعاذ بن جَبَل، وكان سنة يوم مات أبو الدَّرداء ثلاثًا وعشرين سنة، وكان له يوم مات رسول الله ﷺ سنتان، ووُلِد في قريةٍ من قُرى البلقاء يقال لها: «رِحاب» وانتقل إلى دِمَشق بعد فتحها وله تسع سنين[2]، وأقام بها إلى أن مات وله مائة وعشر سنين في أيّام هشام بن عبد الملك[3].

قال سُوَيد بن عبد العزيز التّنوخيّ: كان أبو الدَّرداء إذا صلّى الغداة في جامع دِمَشق اجتمع النّاس للقراءة عليه، فكان يجعلهم عشرة عشرة، ويجعل على كلّ عشرة منهم عريفًا، ويقف هو قائمًا في المحراب يرمقهم ببَصَره، وبعضهم يقرأ على بعض، فإذا غلط أحدهم رجع

١ ـ انظر: طبقات النّحويّين واللّغويّين (للزُّبَيديّ): ٣٥.

٢ ـ انظر: معرفة القُرّاء الكبار ١: ٨٢.

٣ ـ انظر: غاية النّهاية ١: ٤٢٥.

إلى عريفهم، فإذا غلط عريفهم رجع إلى أبي الدَّرداء فسأله عن ذلك، وكان ابن عامر عريفًا على عشرة، وكان كبيرًا فيهم، فلمّا مات أبو الدَّرداء خلفه ابنُ عامر، وقام مقامه مكانه، وقرأ عليه جميعهم، فاتّخذه أهل الشّام إمامًا، ورجعوا إلى قراءته...

وروى خالد بن يزيد عن عبد الله بن عامر أنّه قال: بعث عمربن الخطّاب رضي الله عنه إلى كلّ مصر من الأمصار رجلًا من الصّحابة يعلّمهم القرآن والأحكام، فبعث إلى الشّام مُعاذ بن جَبَلٍ وأبا الدَّرداء، قال ابن عامر: وقرأتُ عليهما.

وروى يحيى بن الحارث الذِّماريّ عن عبد الله بن عامر أنّه قرأ على فَضالة بن عُبَيد، وقرأ فَضالة على النّبيّ ﷺ.

و روى خالد بن يزيد و سعيد بن عبدالعزيز أنّ عبدالله بن عامر كان يمسك المُصْحَف على فضالة بن عُبيد في جامع دمشق، عند المحراب العتيق الّذي تسمّيه العامّة مِحْراب بني أُميّة، ابن عامر ينظر في مُصْحَف فضالة، و فضالة يقرأ ظاهرًا، فكانت قراءة فضالة الّتي قرأها على رسول الله ﷺ يسمعها ابن عامر منه مِن فيه.

وروى أيُّوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث وغيره، عن عبد الله بن عامر أنّه قال: قرأت القرآن مرارًا بدِمَشق على معاوية بن أبي سُفيان.

وقال يحيى أيضًا: أخبرنا ابن عامر أنّه قرأ على واثلة بن الأسقع، وأنّ واثلة قرأ على النّبيّ ﷺ.

ومن العجيب! أنّ الطّاعن على قراءة ابن عامر تعلّق في تضعيفها بما هو تقوية لها، وذلك أنّه تعلّق بما روى يحيى بن الحارث عن ابن عامر، أنّه كان يقرأ هذه الحروف ويقول: هي قراءة أهل الشّام.

وليس في هذا ما يدلّ على أنّها موقوفة عليه، وأنّها لا إسناد لها، بل فيها أنّ أهل الشّام أجمعوا كلّهم عليها، ولم يخالفها أحدٌ منهم.

[٥ ـ أبو بحـريّـة]

وكان بحِمْص من القُرّاء يُعَدّ أبو بحريّة عبد الله قَيس السَّكونيّ، وقراءته مشهورة عند علماء هذا الشّأن. وكان بها أيضًا خُلَيد بن سَعد صاحب أبي الدَّرداء. وبعد هذين يزيد بن قُطَيب، وقرني بن أيُّوب، ثمّ بعدهما أبو البَرهَسَم عِمران بن عُثمان الزُّبَيديّ... [ثمّ ذكر سائر الأسماء وإن شئت فراجع].

وكان بدِمَشق بعد أبي الدَّرداء ومُعاذ بن جَبَل، عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ ويحيى بن الحارث الذِّماريّ، وهما من التّابعين، وكان بها بعدهما الوليد بن مسلم وابنه هبة الله بن الوليد، وسُوَيد بن عبد العزيز، ومحمّد بن شُعَيب بن شابور، وأيُّوب بن مدرك الحنفيّ، وعِراك بن خالد المُرّيّ، ويحيى بن حمزة، وأيُّوب بن تميم، ومحمّد بن عبد الواحد. وهؤلاء معروفون بالأمانة، مشهورون عند النَّقَلة... [وذكر بقيّة القُرّاء بدِمَشق، وإن شئت فراجع، ثمّ قال:]

قال أبو عليّ: وما رأيت بها مثل أبي بكر محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن هلال السُّلَميّ، من وُلد أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ إمامًا في القراءة، ضابطًا في الرّواية، قيّمًا بوجوه القراءات، يعرف صدرًا من تفسير القرآن، ومعاني القراءات. قرأ على أبي الحسن بن الأخرم، وعلى سبعةٍ من أصحاب الأخفش، له منزلة في الفضل والعلم والدّراية والأمانة والدّين والورع والتّقشف والفقر والصّيانة، مات بدِمَشق يوم الأحد لسبعٍ خَلون من ربيع الآخر سنة ثمانٍ وأربعمائة [1].

قال أبو عليّ: وكيف يسوغ لقائل أن يقول: إنّ قراءتهم ليست مضافةً إلى أحدٍ؟ وهؤلاء يأخذونها عمّن تقدّمهم، حتّى يتّصل برسول الله ﷺ.

وقال محمّد بن موسى الدِّمَشقيّ: قال إبراهيم بن أدهم رحمه الله: أهل الشّام ليس لهم في القرآن رأي. قال: قلت له: وقد قرأت بها؟ قال: نعم، يعني رحمه الله أنّ قراءتهم راجعة إلى

---

١ ـ وقيل: سنة سبع وأربعمائة. غاية النّهاية ٢: ٨٥.

النّقل لا إلى الرّأي. وكذلك قال محمّد بن موسى: إنّما قراءة أهل الشّام رواية عن الأئمّة.

وقال خالد بن يزيد: وكانوا يُسَمُّون عبد الله بن عامر الإمام، لعلمه بقراءته، وقيامه بها، وبحثه عنها.

وقال يحيى بن الحارث بن عمرو: كان عبدالله بن عامر قاضي الجند، وكان على بناء مسجد دِمَشق، وكان رئيس المسجد لا يرى فيه بدعة إلّا غيّرها، وكان مجلسه من الجامع الموضع المعروف بالرّوضة، وفيه كان يجلس ابن ذَكْوان، وقرأ عليه جماعة من التّابعين، وتابع التّابعين.

وعدّ أبوعليّ ﷺ ممّن قرأ على ابن عامر ستّة وأربعين إمامًا من القراءة... [إلى أن قال:]

قال أبو زَرعة: كان القُرّاء بدِمَشق الّذين يحكمون القراءة الشّاميّة العُثمانيّة ويضبطونها ثلاثة: هِشام بن عَمّار، والوليد بن عُتْبة، وعبد الله بن ذَكْوان. وقال الوليد بن عُتْبة: ما بالعراق أقرأ من عبد الله بن ذَكْوان.

وقال أبوزَرعة: وأنا أقول لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشّام ولا بمصر ولا بخراسان في زمن عبد الله بن ذَكْوان أقرأ من عبد الله بن ذَكْوان عندي.

[٦ ـ الأخفش]

وكان أبوعبد الله هارون بن موسى بن شريك الأخفش إمام الجامع بدِمَشق، وكان حُسْن الصّوت بالقرآن[١]، طيب القراءة، وعاش طويلًا، وكان قيّمًا بقراءة السّبع أئمّة الأمصار، وقرأ بقراءاتٍ كثيرةٍ، وله كُتُب في القراءات مشهورة.

قال أبوعليّ: وقرأ أيضًا باختيار أبي عُبَيد على أبي محمّد البيسانيّ عنه[١]، وكان عالمًا بالتّفاسير والنّحو والغريب والشّعر. قال: وهو الّذي شَهَّرَ قراءة أهل الشّام، فلولا ضبطه لها

---

١ ـ انظر: غاية النّهاية ٢: ٣٤٧.

١ ـ نفس المصدر.

لكانت قد ارتفعت من طريق ابن ذَكْوان . قال ويقال له بدِمَشق : أخفش باب الجابية ، وكان بـ « داريا» أخفش آخر من أهل القرآن والفضل ، إلّا أنّه لم يذكر وذهب اسمه و اندرس علمه . وما رأيت أحدًا روى عنه ولا ذكره في كُتُبه .

[٧ـ ابن الأخرم]

وكان بعد هارون بن موسى بن شريك الأخفش ، أبوالحسن بن الأخرم ، وهو محمّد ابن النّصر بن مُرّ بن الحُرّ بن حَسّان ، أخذ القراءة عن الأخفش ، وتقدّم فيها ، وقرأ عليه ببغداد جماعة منهم : أبوطاهر بن أبي هاشم ، وكان قد رحل إلى بغداد ليقرأ على أبي بكر بن مجاهد .

قال : قدمت بغداد في سنة عشرين وثلاثمائة في وَفْد الدِّمَشقيّين ، فأتيتُ مسجد أبي بكر بن مجاهد ، فحزرتُ أنّ فيه ثلاثمائة متصدّر ، ولم أجد موضعًا ، فجلستُ في أقصى المسجد ، فسمعتُ رجلًا يقرأ على واحدٍ منهم بقراءة ابن عامر ويغلط فيها ، فرَدَدْتُ عليه ، فانتهروني و صاحوا عليّ ، فخرجتُ فإذا بخيّاط على باب المسجد ، فجلستُ إليه والتمستُ منه خيّاطة خرق كان في ذراعي ، فقال لي : من أين أنت ؟ فقلتُ : من الشّام جئتُ إلى أبي بكر بن مجاهد ، فلم أصل إليه ، فقال لي بعد ما خاط الخرق : إنّ للشّيخ أبي بكر امرأة شاميّة فاسألها لعلّك أن تصل بها إلى حاجتك ، فمضيتُ إلى باب داره فخرجتْ إليّ جارية ، وقالت : من أين أنت ؟ قلت : من الشّام ، قالت: من أيّ الشّام ؟ قلتُ: من دِمَشق ، قالت : من أيّ موضع منها ؟ فذَكَرْتُه وكانت قائمةً وراء الباب تسمع ، فلمّا ذكرتُ المكان قالت :كيف مولاي أبوالحسن بن الأخرم وأخوه ، فقلتُ : أنا أبوالحسن بن الأخرم ، ففرحت فرحًا ، حتّى كادت أن تظهر لي وسَرَّت لي ، وجعلت تسألني عن واحدٍ واحدٍ من أهلي وجيراني وإخواني وأصدقائي ، وقالت ألك

حاجة ؟ قلت : نعم ، أُريد أن أقرأ على الشّيخ ، فقالت : كَفَيْتَ المؤونة في ذلك، فاسأل غيرها ، قلت : لا حاجة لي سواها ، قالت إذا كان من غدٍ فاغْدُ إلى المسجد، فإنّك تصل إلى جميع ما تُريده ، فغدوتُ إلى المسجد ، فوقفتُ على الباب ، فإذ الشّيخ قد أمر لي بالدّخول ، وإذا جماعة من أصحابه قد تبادروا إليّ يقولون لي : ادْخل ادْخل ، وقد رمقني الجماعة بأبصارهم ، ووَسَّعوا لي من كلّ موضع ، فلمّا دنوتُ منه ، سلّمتُ عليه وجلست بين يديه ، فقال لي : أنت أبو الحسن بن الأخرم ؟ قلت : نعم ، فأخذ يسألني عن حروف الشّاميّين وأنا أُجيبه عن جميع ما يسألني عنه .

ثمّ سألني عن حروف غير الشّاميّين ، ثمّ سألني عن غرائب حروف القراءة ، ثمّ سألني عن الشّاذّ و عن غرائب الشّواذّ ، ثمّ سألني عن معاني ما سألني عنه من الحروف ، وأنا أُجيبه عن جميع ما يسألني عنه ، فضرب بيده على يدي ، وقبض عليّ وجذبني إلى عنده ، وأقعدني إلى جنبه ، ثمّ قال لأصحابه : هذا صاحب أبي عبد الله هارون بن موسى ابن شريك الأخفش، فلمّا قام عند انقضاء مجلسه اجتمع إليّ جميع أصحابه و قرأوا عليّ.

وأدخلني ابن مجاهد على الوزير عليّ بن عيسى ، فقضى جميع حوائجنا الّتي جئنا من أجلها إلى بغداد ، وألزمني الوزير المقام عنده ، ورجع جميع من كان معي إلى دِمَشق ، فأقمت ببغداد سبع سنين ،كلّما أردت الرّجوع منعني من ذلك ، ثمّ ورد عليّ الخبر بوفاة أخي، فدخلتُ على الوزير، وقلت : لا بدّ لي من الرّحيل إلى دِمَشق ، فقال : نحن نكتب إلى العُمّال بدِمَشق ونأمرهم أن يتولّوا أمر جميع ما لك بها ، قلت : لي أشياء لا يضبطونها وتضيّع عليّ، فأذِن لي بالمسير إلى دِمَشق سنة سبع وعشرين وثلاثمائة .

قال أبوبكر أحمد بن نصربن منصور الشّذاريّ[١] : قرأت ببغداد على أبي الحسن بن الأخرم إلى سورة التّوبة ، ثمّ خرج فخرجت معه ، فكنت أقرأ عليه في الطّريق إلى أن ختمتُ عليه بدِمَشق .

[٨ ـ أبوبكر السُّلَميّ]

ثمّ من بعد الأخرم، أبوبكر السُّلَميّ، وهو محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن هلال ابن عبد العزيز بن عبد الكريم بن عبد الله بن حبيب السُّلَميّ[٢] ، فهو من وُلْد أبي عبد الرّحمان عبد الله بن حبيب السُّلَميّ، وُلِد سنة سبع وعشرين وثلاثمائة ، في أيّام الرّاضي، ومات في يوم الأحد آخر النّهار السّابع من شهر ربيع الآخر ، ودُفِن بباب الصّغير يوم الاثنين الثّامن سنة سبع وأربعمائة ، وله ثمانون سنة رحمه الله .

وأخذ عنه أبوعليّ الأهوازيّ رحمه الله ، قال أبوعليّ : قرأتُ برواية ابن ذَكْوان على أبي بكر محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن هلال السُّلَميّ، من وُلْد أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ بدِمَشق في منزله بدرب الحَبّالين في سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة .

وأخبرني أنّه قرأ بها من أوّله إلى آخره ثلاث ختمات على أبي الحسن بن الأخرم ، وأخبرني أنّه قرأ على أبي عبد الله هارون بن موسى بن شريك الأخفش . . .

وقرأ بها[٣] أيضًا على الأخفش أبو بكر النّقّاش ، وقرأ على النّقّاش بها عبد العزيز ابن جعفر الفارسيّ ، وقرأ على عبد العزيز بن جعفر ، أبوعمرو عُثمان بن سَعيد الدّانيّ ، وقرأ على أبي عمرو ، أبوداود سُلَيمان بن نجاح ، وقرأ على أبي داود ، أبو الحسن بن

---

١ ـ كذا في الأصل . و في «غاية النّهاية» ١ : ١٤٤ : الشّذائيّ .

٢ ـ معرفة القُرّاء الكبار ١ : ٣٧٣ .

٣ ـ في الأصل : قرأتها ، وما أثبته من ظ .

هُذَيل[١]، وقرأ على ابن هُذَيل، شيخنا أبو القاسم الشّاطبيّ رحمه الله، وقرأتُ عليه بها.

[٩ ـ أبو عبد الرّحمان السُّلَميّ]

وقد تقدّم أنّ عاصمًا رحمه الله قرأ على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وقرأ أيضًا على أبي مريم زرِّ بن حُبَيش الأسديّ.

و روى أبو بكر بن عَيّاش رحمه الله عن عاصم أنّه قال: ما أقرأني أحدٌ من النّاس حرفًا إلّا أبوعبد الرّحمان السُّلَميّ. وكان أبوعبد الرّحمان قد قرأ على عليّ عليه السلام.

قال أبوبكر: و ما أقرأني أحدٌ غير عاصم، تعلّمتُ منه القرآن حرفًا حرفًا، و كان يقول لي: تعلّم القرآن آيةً آيةً، كما قرأ يحي بن وَثّاب على عُبَيد بن نَضيلة، قلتُ: لا أطيق، ذلك يطول عليّ، فأخذتُ منه خمسًا خمسًا.

قال عاصم: وكنت أرجع من عند أبي عبد الرّحمان، فأعرض على زرِّ بن حُبَيش، وكان زرّ عربيًّا فصيحًا، وكان قد قرأ على عبد الله بن مسعود.

قال أبوبكر: فقلتُ لعاصم قد استوثقت لنفسك، أخذت القرآن من وجهين، قال: أجل.

قال عاصم: قال أبوعبدالرّحمان: ما رأيت أحدًا أقرأ للقرآن من عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال أبوبكر: وكان عاصم من أفصح النّاس مقدّمًا في زمانه، مشهورًا بالفصاحة، معروفًا بالإتقان، وكان أبو عبد الرّحمان السُّلَميّ رحمه الله مقدّمًا في هذا الشّأن معظمًا في ذلك الزّمان، أقرأ بجامع الكوفة القرآن أربعين سنة، ابتدأ بالإقراء في أيّام عُثمان رضي الله عنه إلى أيّام الحَجّاج، وقيل: بل إلى ولاية بشر بن مروان. ومات في أيّام عبد الملك سنة ثلاث وتسعين.

و كان تعلّم القرآن من عُثمان بن عَفّان، ثمّ عرضه على عليّ رضي الله عنه، و على زيد بن ثابت، و على أُبيّ بن كعب، و على عبدالله بن مسعود.

---

١ ـ وهو عليّ بن محمّد بن عليّ. غاية النّهاية ١: ٥٧٣.

قال أبوعبدالرّحمان: قرأت على عُثمان بن عفّان رضي الله عنه، ثمّ قرأت على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه من بعده، ثمّ قرأت من بعده على زيد بن ثابت. وكانت قراءتهم سواء، وهي قراءة أصحاب رسول الله ﷺ، منهم أبوبكر و عمر، ولم يخالفهم إلّا أربعة: ابن مسعود، وأُبيّ ابن كعب، ومُجَمِّع، و سالم مولى أبي حُذَيفة.

و كان أبو عبدالرّحمان روى عن عُثمان عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه»، قال: فذاك أجلسني هذا المجلس، فلم يزل يقرئ النّاس إلى إمارة الحَجّاج...

قال عبد الأعلى: وكان أبوعبدالرّحمان يؤمُّنا، فيدعو على قَطَريّ[1]، ويسمّيه في الصّلاة، فقال: إنّي سمعت عليًّا عليه السلام يفعله.

قال أبوحَيْوَة: وسأله رجل عن حرفٍ من كتاب الله عَزَّوجَلَّ، له وجهان، فأخبره بهما، فقال له الرّجل: أيّهما أحبُّ إليك؟ فغضب، فقال الرّجل: ما الّذي أغضبك؟ قال: قولك: أحَبُّ إليك، إنّي أُحبّ هذا وهذا، قال: قال: فكيف أقول؟ قال: قُل بأيّهما تأخذ؟

و قال عطاء بن السّائب: كنّا نقرأ على أبي عبد الرّحمان و هو يمشي.

قلت: وقد عاب قوم علينا الإقراء في الطّريق، ولنا في أبي عبد الرّحمان أُسوة، وقد كان لمن هو خير منّا قدوة.

[١٠ ـ زرّ بن حُبَيْش]

قال عاصم: وكان زرٌّ من أعرب النّاس، وكان عبد الله يسأله عن العربيّة[2]، وقال: ما رأيت أقرأ من زرّ، فقال: أبو البلاد: نحن أقرأ منه، نحن أعرف بالألف الطّويلة من الألف القصيرة.

قال عاصم: وأخبرني زرّ، قال: وفدتُ في خلافة عُثمان، وإنّما حملني على الوفادة لُقِيُّ

---

١ ـ في ظ «فطرا»، و الصّحيح ما أثبته، وهو قطريّ بن الفجاءة رأس الخوارج.

٢ ـ انظر: غاية النّهاية ١: ٢٩٤.

أُبيّ بن كعب وأصحاب رسول الله ﷺ، فلقيت صفوان بن عَسال، فقلت له: هل رأيت رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، وغزوتُ معه اثنتي عشرة غزوة.

قال إسماعيل: رأيتُ زرَّ بن حُبَيش وإنّ لَحْيَيْه لَيضطَربان من الكبر، وقد أتى عليه عشرون ومائة سنة، قال: وكان أبوعمرو الشّيبانيّ قد أتى عليه تسعة عشر و مائة سنة.

وقرأ زرّ على عُثمان بن عَفّان، وعليّ بن أبي طالب، وعلى زيد بن ثابت، وأُبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وهو مشهور القراءة على عُثمان وعليّ (رضي الله عنهما).

وقال عاصم: كان زرّ كثير الصُّحبة لعبد الله بن مسعود، قال عاصم: وقرأتُ عليه ﴿رُبَّمَا﴾ في سورة الحِجر / ٢، مشدّدًا، فقال: أنت تشتهي الرُّبَّ، يعني أنّه كان يقرأ بالتّخفيف.

[١١ـ عاصم]

وقال شريك بن عبد الله القاضي: كان عاصم صاحب مدّ وهَمْز وقراءة شديدة. وقال أبو بكر بن عَيّاش: كان عاصم شديد التّنطّع، يعني التّجويد، وقال: وكان إذا سمعته يقرأ كأنّ في صوته الجلاجل.

وقال الحسن بن صالح: ما رأيتُ أفصح من عاصم، وكان إذا تكلّم يكاد يدخله الخيلاء، وكان مع فصاحته و بلاغته يستعمل الغريب في كلامه إذا تحدّث، فربّما سمعه السّامع فلايدري ما يقول، فيسأل عن ذلك أهل الغريب، فيخبرونه.

قال: سمعتُ مِسْعَر بن كِدام يقرأ على عاصم، فلحن، فقال له عاصم: أرْغَلْتَ يا أبا سَلَمة، قال شريك: فسألت عن الإرغال، فلم أر أحدًا يخبرني عنه، حتّى لقيت أعرابيًّا فصيحًا، لم أر أعلم منه باللّغة والعربيّة، فقلت له ما الإرغال فيكم؟ فقال: الجمل يُفطَم ثمّ يرجع فيرضع، فعلمتُ أنّه أراد رجعت صبيًّا لاتفهم.

وقال له رجل: كيف تقرأ: ﴿رُسُلُ اللهِ اللهُ﴾[1]، فقال: الأُولى شَهمة، والثّانية ضَئيلة، يعني

---

١ ـ الأنعام / ١٢٤.

اللاّم الأُولى، والثّانية من اسم الله عزَّ وجَلَّ، أي الأُولى مُفَخَّمة، والثّانية مُرَقّقة.

قال صالح بن أحمد بن حنبل: سألتُ أبي: أيّ القراءة أحبّ إليك؟ فقال: قراءة نافع، قلت: فإن لم توجد، قال: قراءة عاصم، وكان عاصم لايرى أن يُعَلّم القرآن لمن لايفهمه من العَجَم والجهّال. وقال: كانوا يكرهون أن يعلّموا القرآن الرّجل الأعجميّ ومن لايعقل.

قال أبوبكر بن عَيّاش: قال عاصم: قرأ رجل أعجميّ: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا اَنْفُسَكُمْ﴾[1]، فأدركوه ومعه حديدةٌ يريد أن يقتل نفسه، وهو معظَّم في أهل الحديث...

وروى عنه القراءة ثمانية وأربعون من الأئمّة والعلماء، وكان مجلس عاصم وحلقته في مسجد الكوفة، وكانوا يقولون: قراءة عاصم قباطيُّ[2] القراءة.

وكان أبوبكر بن عَيّاش ﵀ من العلماء بقراءة عاصم، واختُلِف في اسمه، فقيل: اسمه أبوبكر، قال يزيد بن مِهران: سألت أبابكر بن عيّاش: ما اسمك؟ فقال: يوم وضعتني أُمّي سمّتني أبا بكر. وقيل: اسمه سالم، وقيل: شُعبة[3]، وقيل: مطرف، قال: ذلك الهيثم بن عديّ، قال: اسم أبي بكر؛ مطرف بن عَيّاش النّهشليّ.

وممّن اشتهر[4] عنه قراءة عاصم أيضًا حَفْص، ويكنّى أبا عمر، وهو ابن أبي داود سُلَيمان البَزّاز، وإنّما كان يُدعى حُفَيصًا، فغُيِّر إلى حَفْص. قال حَفْص: اشتكيتُ فجاءني عَلْقَمة بن مَرْثَد، وقيس بن مُسلم ـ وذكر أصحابه ـ يسألون عن حَفْص، فلم يُعْرَف، فقال بعض أهل الحيّ: لو كان هؤلاء عواد عبد الملك بن عُمَير كان كثيرًا. قال وكيع: وكان ثقة، يعني حَفْصًا،

١ ـ البقرة / ٥٤.

٢ ـ اللّسان (قبط ٧ / ٣٧٣): «القِبْط: الجمع، والقباطيّ: ثياب كتان بيض رقاق تعمل بمصر»؛ ولعلّه أراد أنّ قراءة عاصم تجمع القراءاة كلّها أو أنّها رقيقة سهلة.

٣ ـ ترجم له ابن الجَزَريّ في غاية النّهاية ١: ٣٢٥ باسم «شُعبة بن عَيّاش»، ثمّ قال: اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحّها شُعبة.

٤ ـ في ظ: اشتهرت.

فهذان الإمامان اشتهرت عنهما قراءة عاصم .

فأمّا ما رُوِي عن ابن مجاهد أنّه بلغه عن يحيي بن مَعين أنّه قال : الرّواية الصّحيحة الّتي رُوِيت من قراءة عاصم رواية أبي عمر حَفْص بن سُلَيمان ، فما أظنّ هذا صحيحًا عن يحيي بن مَعِين ، وكيف يقول هذا وأبوبكر بن عيّاش إمام كبير؟ وهو ثقة عند يحيي وغيره فيما يقول وينقل .

قال يحيي بن آدم : قال لي أبو بكر بن عَيّاش : إنّك لتسألني عن شيء من هذه الحروف أعملتُ نفسي فيه زمانًا سنةً بعد سنةٍ ، وسنةً بعد سنةٍ ، في الصّيف والشّتاء والأمطار ، قال : وذكر من اهتمامه بهذه الحروف وطلبه لها من عاصم اهتمامًا وطلبًا شديدًا .

قال : وقال لي : إنّما تعلّمت من عاصم كما يتعلّم الصّبيّ من المعلّم ، فلقي منّي شدّةً ، فما أُحسِن غير قراءة عاصم ، وهذا الّذي أُخبرك به من القرآن إنّما تعلّمته من عاصم تعلّمًا .

قال أبوبكر : وقال لي عاصم حين سمع قرائتي : أحمد الله فإنّك قد جئت وما تحسن شيئًا ، فقلت : إنّما خرجتُ من الكُتّاب ثمّ جئتُ إليك .

وقال : لقد فارقتُ عاصمًا وما أُسقِط من القرآن حرفًا . وقال : تعلّمت القرآن من عاصم خمسًا خمسًا ، ولم أتعلّم من غيره ، ولا قرأت على غيره ، واختلفتُ إليه نحوًا من ثلاث سنين في الحرّ والشّتاء والأمطار ، حتّى ربّما استحييتُ من أهل مسجد بني كاهل .

وكيف يقول يحيي ذلك ؟ وإلى أيّ شيءٍ يسند قوله ؟ وإنّما يعلم هذا مَن قرأ على عاصم وسمع ذلك منه، أوعلمه من حاله إذ كان تخريج أبي بكر لا سبيل إليه .

وقال أبوبكر بن عَيّاش : نظرتُ إلى أقرأ النّاس فلزمته عاصمًا ، ونظرتُ إلى أفقه النّاس فلزمته مغيرة ، فأين تجد مثلي؟[1] قال : وختمتُ على عاصم ثلاث ختمات . . .

وقال عبدالله بن أحمد : قال لي أبي : رأيتُ أبابكربن عَيّاش بالكوفة يوم الجمعة ، جاء إلى

١ ـ السّبعة في القراءات : ٧٢.

المسجد على حمار، فنزل ثمّ جاء إلى سارية من سواري المسجد، فما زال قائمًا يصلّي، ثمّ حَسَرَ عن كُمّ قميصه، فنظرتُ إلى ساعده ما بقي عليه إلّا الجِلْد على العَظْم، فتعجّبتُ من صبره على القيام و ضَعْفه. و قال ابن المبارك: ما رأيتُ أحدًا أشرح للسُّنّة من أبي بكر بن عيّاش...

[١٢ ـ حمزة]

ثمّ إنّ الإمامة رجعت بعد عاصم بالكوفة إلى حمزة.. **[ثمّ ذكر رواية محمّد بن الهيثم كما تقدّم عن ابن مجاهد الرّقم ٣٥، و رجال حمزة كما تقدّم عن الدّانيّ و الأهوازيّ و ذكر قراءة ابن أبي ليلى على المِنهال كما تقدّم عن ابن مجاهد، فقال:]**

قال حمزة ﵀: قرأتُ القرآن على ابن أبي ليلى أربع مرّات. و يقال: إنّه لم يقرأ على الأعمش، إنّما كان يسأله عن حروف القرآن حرفًا حرفًا.

قال ابن نُمَير: حضرتُ حمزة و هو يسأل الأعمش عن حروف القرآن، فكان يقرأ فيقرأ له الأعمش الحرف الّذي بعد ما قرأ. و قيل: بل قرأ عليه...

وعن سَليم أيضًا: رأيت حمزة وعبد الله بن إدريس يقرآن على الأعمش، و كان الأعمش إذا رأى حمزة مقبلًا قال: هذا حِبْر القرآن.

وقال شريك ـ وسُئِل عن الهمز ـ هذا حمزة يهمز، ما علمتُ بالكوفة أقرأ ولا أفضل منه، وقال: ومَن مثل حمزة؟ وقرأ شريك فهمز، فقيل له: أتَهمِز وقريش لا تَهْمِز؟ فقال: هذا سيّدنا حمزة يَهمِز أفلا أهمز أنا؟ وقال جرير: وددت أن أستطيع أصنع مايصنع حمزة سيّدنا وسيّد القُرّاء.

وقال أسود بن سالم: سألتُ الكِسائيّ عن الهمز والإدغام في القرآن: ألكم فيه إمام؟ فقال: نعم يا أبا محمّد، هذا حمزة الزّيّات يهمز ويكسر، وهو إمام من أئمّة المسلمين، وسيّد القُرّاء والزُّهّاد، و لو رأيته لقرّت عينك به من نُسُكه... **[ثمّ ذكر قول الأعمش في كيفيّة قراءة كلمة «الظّنون» و «الرّسول» و «السّبيل» و «سَلفًا» نقلًا عن سَليم، وذكر أيضًا بعدها قول سعيد بن جُبَير نقلًا عن الأزرق وإن شئت فلاحظ].**

وقال رجل لسَليم رحمه الله: جئتُك لأقرأ عليك التّحقيق، فقال سَليم: يابن أخي شهدت حمزة؟ وأتاه رجل في مثل هذا فبكى، وقال: يابن أخي إنّ التّحقيق صون القرآن، فإن صُنْتَه فقد حقّقته، وهذا هو التّشديق.

وقال أبوبكر بن عيّاش: ذُكِر حمزة عند الأعْمَش، فقال: ذاك تفاحة القُرّاء وسيّد القُرّاء ...

وقال حمزة: ما قرأتُ حرفًا إلّا بأثر. وعن شعيب بن حرب: إنّه قرأ على حمزة بالكوفة وبالجبل عليه ختمات، وقال له: يا أبا صالح أكْرِم هذه القراءة، فما منها حرف قرأته إلّا ولو شئت رويت لك فيه حديثًا. وقال شعيب بن حرب: لو أردتُ أن أسند قراءة حمزة حرفًا حرفًا لفعلت.

وقال عبد العزيز بن محمّد: كنّا عند الأعمش [فمرّ حمزة، فقال الأعمش]: ترون هذا الفتى ما قرأ حرفًا إلّا بأثر. وعن الوليد بن بُكَير: أتيت سُفيان الثَّوريّ أعُودُه، فأتاه حمزة، فلمّا ولّى قال سُفيان: ترون هذا، ما أراه قرأ حرفًا إلّا بأثر.

قال سَليم: وذُكِر عند حمزة ولد، فقال: ماقرأت حرفًا إلّا بأثر. وقد عاب قوم قراءة حمزة رحمه الله، وإنّما كان يأخذ المبتدئين بالتّأنّي والتّرتيل، وينهاهم مع ذلك عن تجاوز الحدّ.

وقال محمّد بن الهيثم النّخعيّ: صلّيت خلف حمزة رحمه الله، فكان لايمدّ في الصّلاة ذلك المدّ الشّديد، ولايهمز الهمز الشّديد. وقال سَليم: قال حمزة: ترك الهمز في المحاريب من الأُستاذيّة...

ووقف عليه الثّوريّ رحمه الله، فقال: يا أباعُمَارة ما هذا الهمز والمدّ والقطع الشّديد؟ فقال: يا أباعبد الله هذه رياضة للمتعلّم، قال: صدقت.

وقال خَلَف: سألت سَليمًا عن التّحقيق، فقال لنا حمزة يقول: إنّا جعلنا هذا التّحقيق ليستمرّ عليه المتعلّم، وإنّما اتّخذه النّاس إمامًا في القراءة، لعلمهم بصحّة قراءته، وأنّها مأخوذة عن أئمّة القرآن الّذين تحقّقوا بإقرائه، وكانوا أئمّة يقتدي بهم من التّابعين وتابعي التّابعين.

فمن شيوخ حمزة رحمه الله الأعمش، وحُمران بن أعْيَن، ومحمّد بن عبد الرّحمان بن أبي ليلى،

فقراءة حمزة رحمه الله ترجع إلى عُثمان و ابن مسعود و عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم، لأنّ الأعمش قرأ على يحيى بن وَثّاب الأسديّ، مولى الكاهليّين، وقرأ يحيى بن وَثّاب على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وقرأ أبوعبد الرّحمان على عُثمان وعليّ (رضي الله عنهما)، وقرأ أبوعبد الرّحمان أيضًا على أُبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود و زيدبن ثابت و قرأوا على النّبيّ صلى الله عليه وآله..

وقال الأعمش: مارأيت أحدًا كان أقرأ من يحيى بن وَثّاب. وقرأ الأعمش أيضًا على زرّ و زيد بن وَهْب، و قرءا على عبد الله بن مسعود.

وما يُروى من حمزة رحمه الله من شدّة الأخذ والمطالبة والتّحقيق، فذكر أنّه أخذ ذلك عن حُمران بن أعين، وابن أبي ليلى، وأنّهما أخذا ذلك عن عليّ رضي الله عنه...

وقال حمزة: قرأت على أبي بكر محمّدبن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، وقرأ على المِنهال بن عمرو و على سَعيد بن جُبَير، وقرأ على عبد الله بن عبّاس، وقرأعلى أُبيّ، وقرأعلى النّبيّ صلى الله عليه وآله.

قال حمزة: وقرأتُ على حُمران، وقرأ على عُبَيد بن نَضيلة، وقرأ عُبَيد على عَلْقمة بن قَيْس، وقرأ عَلْقمة على عبد الله بن مسعود، وقرأ حُمران أيضًا على أبي الأسود ظالم بن عمر الدُّؤليّ، وقرأ أبو الأسود على عُثمان وعليّ بن أبي طالب (رضي الله عنهما).

قال حمزة: و قرأ حُمران أيضًا على أبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام. قال حمزة: وقرأتُ أيضًا على أبي عبد الله جعفر بن محمّد، وقد تقدّم ذكر ذلك.

وقد تكلّم قوم في قراءة حمزة: قال هِشام بن عَمّار صاحب ابن عامر: حدّثنا جنادة بن محمّد، سمعتُ سُفيان بن عُيَيْنة يقول: لاتُصلّوا خَلْف مَن يقرأ بقراءة حمزة. و عن أبي بكر بن عيّاش: قراءة حمزة بدعة. وعن عبد الله بن إدريس أنّه لعن مَن قرأ قراءة حمزة، واعتمد مَن مال على حمزة رحمه الله على هذا، وذُكِر أنّ أحمد بن حَنبل كره قراءة حمزة.

فأمّا ما رُوي عن سُفيان بن عُيَينة؛ فإنّ جنادة بن محمّد غير معروف عند أهل الحديث، وقد كان هِشام بن عَمّار يروي عن سُفيان بن عُيَينة، فكيف روى عن هذا الرّجل المجهول عنه؟!

وإن صحّ أنّ سُفيان قال ذلك فهو محمول [١] عند أهل العلم على أنّ سُفيان سمع من غير حمزة قراءة عزاها القارئ إلى حمزة، فأنكر مافيها من الإفراط وتجاوز الحدّ.

وأمّا قول أبي بكر بن عيّاش: «قراءة حمزة بدعة»، فذلك ممّا لا يضرّ، ولا يعدّ طعنًا، فقد يُبتدع الشّيء ويكون حُسنًا، وعلى أنّه لم يبتدع ذلك، ولكنّه رواه عن أئمّته على ما قدّمناه، ولم يكن أبوبكر رحمه الله يعرف غير قراءة عاصم، فلمّا سمع ما لم يعرفه أنكره وسمّاه بدعة.

وأمّا عبد الله بن إدريس؛ فإنّه سمع مَن يقرأ ويتجاوز الحدّ، ويُنسَب ذلك إلى حمزة، وحمزة بريئ منه، فقال ما قال، وكان ينبغي له أن يلعن مَن قرأ تلك القراءة الّتي سمع، ولا يلعن من قرأ بقراءة حمزة.

وقد قال شُعَيب بن حَرب: كنتُ ألوم مَن يقرأ بقراءة حمزة حتّى دخلتُ فقرأتُ عليه، فلمّا رآه شُعَيب وسمع قراءته رضيها وقبلها، وكان يقول بعد ذلك لأصحاب الحديث: تسألوني عن الحديث ولا تسألوني عن الدُّرّ، فقيل له: وما الدُّرّ؟ فقال: قراءة حمزة.

وأمّا أحمد بن حنبل رضي الله عنه؛ فقد قال سُوَيد: مضيتُ أنا وأحمد بن رافع إلى أحمد بن حنبل رحمه الله، فقال: ما حاجتكما؟ قلنا: نحن نقرأ بقراءة حمزة، وبلغنا أنّك تكره قراءته [٢]، فقال أحمد رحمه الله: حمزة قد كان من العلم بموضع، ولكن لو قرأتم بحرف نافع وعاصم، فدعونا له وخرجنا، وخرج معنا الفضل بن زياد، فقال لنا: إنّي لأُصلّي به وأقرأ قراءة حمزة، فما نهاني عن شيء منه قطّ، وكان حمزة رحمه الله أجلّ وأورع مِن أن يبتدع...

وكان حمزة رحمه الله يُقرئ الأوّل فالأوّل، ولا يقدّم أحدًا على أحدٍ، وكان بنو عيسى بن موسى الهاشميّ يأتونه ليقرأوا عليه فلا يقدّمهم، فكانوا يختلفون إليه فلا يتركون القراءة عليه، فقيل له: يا أباعُمارة إنّ هؤلاء الشّبّاب وُلد عيسى، وعيسى مَن عَلِمتَ حاله وقَدْره، شيخ بني هاشم،

---

١ ـ في الأصل «مجهول» وما أثبته من ظ.

٢ ـ في ظ: قراءتها.

يأتون فلاتقرّبهم[١] ؟! فقال: ما ذاك لهم عندي، إن كانوا يريدون يقرأون عندي، فليرسلوا مواليهم ليأخذوا لهم موضعًا...[ثمّ ذكر أسماء كثيرة من أصحاب حمزة الّذين أخذوا عنه القراءة، وكذا أسماء الّذين قرأوا عليه، وإن شئت فلاحظ].

وكان الكسائيّ رحمه الله يفتخر به، وقرأ عليه القرآن أربع مرّات، وكان يُسمّيه أُستاذي، ويُجلُّه ويرفع من قدره. قال الكسائيّ: قال لي هارون الرّشيد، أقْرِئ محمّدًا قراءة حمزة، فقلتُ هو أُستاذي يا أمير المؤمنين.

وقال سَليم: رأيت سُفيان يقرأ على حمزة، وسمعت سُفيان يقول: قرأت على حمزة أربع ختمات. وقال سَليم: وسمعت حمزة يقول: أتاني سُفيان بن سَعيد الثَّوريّ، وسألني أن آخذ عليه، فأقرأته، فقرأ عليّ أربع ختمات[٢].

وقال شُعَيب بن حَرْب: قرأ إبراهيم بن أدهم على حمزة. وقال محمّد بن موسى الدِّمَشقيّ: قلت لإبراهيم بن أدهم: يا أبا إسحاق وقد قرأتَ؟ قال: نعم؛ على حمزة الزّيّات.

وكان الفضيل بن عياض رحمه الله يحبّ قراءة حمزة، قال محمّد بن الفضيل بن عياض: منعني أبي أن أسمع من منصور بن المعتمر، وقال لي: لاتسمع من منصور ولاغيره، حتّى تختم القرآن على حمزة...

[١٣ـ الكِسائيّ]

ثمّ إنّ الإمامة أفضت بعد حمزة إلى أبي الحسن عليّ بن حمزة الكِسائيّ. فختم به قُرّاء الأمصار، وأشرق به عصره واستنار، وأتى عليه الأئمّة، واختاروه قُدْوة للأُمّة.

قال يحي بن مَعين: مارأيت بعيني هاتين أصدق لهجةً من الكِسائيّ. وقيل لأبي عمر الدُّوريّ: لِمَ صَحِبْتم الكسائيّ على الدّعابة الّتي كانت فيه؟ قال: لصدق لسانه.

---

١ ـ في ظ: «تقرئهم».

٢ ـ السّبعة في القراءات: ٧٥.

وقال الفَرّاء : حدّثنا الكسائيّ ـ وكان والله ما علمته صدوقًا ـ عن إسرائيل، والعزرميّ [١]، عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد، قال : قلنا لعبد الله : ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [٢] أو (مُذَّكِرْ)، فقال : أقرأني رسول الله ﷺ : ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ بالدّال .

وقال الفَرّاء : لم يُر مثل الكسائيّ، ولا يُرى مثله أبدًا، كنّا نظنّ أنّا إذا سألناه عن التّفسير لا يجيب عنه ذاك الجواب الثّاقب، فسألناه عنه، فأقبل يرمينا بالشّهبان [٣] .

وكان الرّشيد مُعْجبًا، واختاره لنفسه ولولده، ولا يختار الخليفة لنفسه إلّا الأفضل، وكان الرّشيد يقول : ما رأيت أفضل منه ولا أورع ولا أبصر بالقرآن والعربيّة .

وقال الفرّاء : قال لي رجل من النّحويّين : ما اختلافك إلى الكسائيّ؟ أنت مثله في العلم، فأعجبتني نفسي، فناظرته مناظرة الأكفاء، فكأنّي كنت طائرًا يغرف من البحر بمنقاره..
[ثمّ ذكر قول خَلَف ورواية عن إسحاق بن إبراهيم كما تقدّم عن ابن مجاهد الرّقم ٣٩، فقال:]

وقال أحمد بن الصّبّاح : كان الكِسائيّ يبدأ بمن سبق فيأخذ عليه، وكان متواضعًا في علمه، يأخذ على كلّ إنسان، ولا يفضّل أحدًا على أحدٍ، حتّى كثر النّاس عليه، وكان يقرأ عليهم القرآن ويتّبعون ألفاظه . . .

وأُخذ عن الكسائيّ قراءته، وقرأ عليه جماعة من أئمّة القرآن والحديث والفقه والنّحو والعربيّة . . . [**ثمّ ذكر أسماءهم، وإن شئت فراجع**] .

وقد أُحصي جميع مَن أخذ عنه، فكان ذلك ثمانية وأربعون، كلّهم أئمّةٌ وقُدوةٌ .

وقال نُصَير : دخلت عليه في مرضه الّذي مات فيه بالرّي، فأنشأ يقول :

قدرٌ أحلّك ذا النّخيل وقد أرى ... وأبي مالَكَ ذو النّخيل بدارِ

---

١ ـ في الأصل «إسرائيل العزرميّ» وإسرائيل هو إسرائيل بن يونس أبي إسحاق السّبيعيّ (غاية النّهاية ١ : ١٥٩). والعزرميّ هو محمّد بن عُبَيد الله بن مَيْسَرة، أبو عبد الرّحمان العزرميّ الكوفيّ .(غاية النّهاية ٢ : ١٩٤).

٢ ـ القمر / ١٥ .

٣ ـ في ظ : بالشّهبانيّ .

إلّا كدارِكُم بذي بـَقَـرِ اللّوى هيهات داركم من المـُزدارِ

قال: قلت: كلّا، ويمتّع الله الجميع بك، قال: لئن قلت ذاك، لقد كنت أُقرئ النّاس في مسجد دِمَشق، فأغفيت إغفاءةً في المحراب، فرأيت النّبيّ ﷺ فيما يرى النّائم داخلًا في باب المسجد، فقام إليه رجل، فقال: بحرفٍ من أقرأ؟ فأومأ إليّ[1].

وقال عبد الرّحمان بن موسى: قلت له: لِمَ سمِّيتَ الكسائيّ؟ قال: لأنّي أحرمتُ في كساء.

وقال خَلف بن هِشام البزّار: كان من قريةٍ من قُرى السّواد، يقال لها: كُسّاء، فنسب إليها، وخفّف فقيل له: الكِسائيّ.

وقال أبو عمر الدُّوريّ: سمّي بذلك؛ لأنّه كان يبيع الأكسية، فنسب إليها. وقال الحسن بن عليّ بن نجيح الجُعفيّ: سمّي بذلك؛ لأنّه كان يتّشح بكساءٍ، ويجلس في مجلس حمزة، فيقول حمزة: أعرضوا على صاحب الكِساء، فسمّي الكِسائيّ لذلك.

وقيل: إنّه ارتحل إلى حمزة وعليه كساء جيّد، فجلس بين يديه، فقرأ ثلاثين آية، وكان حمزة لا يقرئ أحدًا أكثر من ذلك، فقال له: اقرأ، فقرأ أربعين آية، ثمّ قال له: اقْرأ، إلى أن قرأ عليه مائة آية، فقال له: قم، ثمّ إنّه افتقده بعد ذلك، فقال: ما صنع صاحب الكساء الجيّد، فسمّي الكسائيّ.

فهذه جملة من أخبار الأئمّة (رحمهم الله) ذكرتُها محذوفة الأسانيد، ميلًا إلى التّخفيف والإيجاز، وكُتُب الأئمّة تشهد بصحّة ما ذكرته وبالله التّوفيق. **(٢: ٢١٥ ـ ٢٦٨)**

---

١ ـ غاية النّهاية ١: ٥٣٧؛ وانظر: معرفة القُرّاء ١: ١٢٧.

الفصل التّاسع

نصّ الزّركشيّ (م: ٧٩٤) في «البرهان في علوم القرآن»

[المراد بالقراءات السّبع المنقولة عن الأئمّة السّبعة]

[ذكر خمس أُمور في مباحث القراءات، كما سيجيئ عنه في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]

السّادس ـ أنّ القراءات لم تكن متميّزة عن غيرها، إلّا في قرن الأربعمائة، جمعها أبو بكر ابن مجاهد؛ ولم يكن متّسع الرّواية والرّحلة كغيره. والمراد بالقراءات السّبع المنقولة عن الأئمة السّبعة ... [ثمّ ذكر أساميهم ونُبذة من تراجمهم، كما تقدّم عن ابن مجاهد وغيره: فقال:]

وليس في هؤلاء السّبعة من العرب إلّا ابن عامر وأبو عمرو.

قال مكّيّ: وإنّما كانوا سبعة لعلّتين...[وذكر كما تقدّم عنه في باب «علم القراءات» ثمّ قال:]

قلت: ومنهم مَن زاد ثلاثة وسمّاه كُتّاب العشرة.

قال مكّيّ: والسّبب في اشتهار هؤلاء السّبعة دون غيرهم؛ أنّ عثمان رضي الله عنه لمّا كتب المصاحف ووجّهها إلى الأمصار وكان القُرّاء في العصر الثّاني والثّالث...[وذكر كما تقدّم عنه في ذيل عنوان: «السّبب في اشتهار السّبعة القُرّاء..» في باب «علم القراءات»، ثمّ قال:]

وقال الإمام أبو محمّد إسماعيل بن إبراهيم الهَرَويّ في كتاب «الكافي» له: فإن قال قائل: فلِمَ أدخلتم قراءة أبي حَفص المدنيّ ويعقوب الحَضْرميّ في جملتهم، وهم خارجون عن السّبعة المتّفق عليهم؟

قلنا: إنّما اتّبعنا قراءتهما كما اتّبعنا السّبعة؛ لأنّا وجدنا قراءتهما على الشّرط الّذي وجدناه في قراءة غيرهما ممّن بعدهما في العلم والثّقة بهما واتّصال إسنادهما، وانتفاء الطّعن عن روايتهما.

ثمّ إنّ التّمسّك بقراءة سبعة فقط ليس له أثر ولا سُنّة؛ وإنّما السّنّة أن تؤخذ القراءة إذا اتّصلت رُواتها نقلًا وقراءةً ولفظًا ولم يوجد طعن على أحدٍ من رُواتها، ولهذا المعنى قدّمنا السّبعة على غيرهم، وكذلك نقدّم أبا جعفر ويعقوب على غيرهما.

ولا يتوهّم أنّ قوله ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» انصرافه إلى قراءة سبعة من القُرّاء يولَدون من بعد عصر الصّحابة بسنين كثيرة؛ لأنّه يؤدّي إلى أن يكون الخبر متعرّيًا عن فائدةٍ إلى أن يحدثوا؛ ويؤدّي إلى أنّه لايجوز لأحدٍ من الصّحابة أن يقرأوا إلّا بما علموا أنّ السّبعة من القُرّاء يختارونه، قال: وإنّما ذكرناه لأنّ قومًا من العامّة يتعلّقون به.

(١: ٣٢٧ـ٣٣٠)

الفصل العاشر

نصّ ابن الجَزَريّ (م: ٨٣٣) في «تحبير التّيسير...»[١]

ذِكر أسماء القُرّاء والنّاقلين عنهم وأنسابهم وبُلدانهم وكُناهم وموتهم

[ذكر بعد هذا العنوان ترجمة القرّاء السّبعة ورُواتهم ورجالهم وطُرُقهم.. كما تقدّم عن الدّانيّ وغيره، ثمّ ذكر رجال القُرّاء الثّلاثة لتكميل القُرّاء العشرة، وهم:]

[١ـ رجال أبي جعفر:]

ورجال أبي جعفر ثلاثة: مولاه عبد الله بن عَيّاش بن أبي ربيعة، وأبوهُرَيرة، وابن عبّاس. وقرأ هؤلاء الثّلاثة على أُبيّ بن كعب، كما تقدّم في رجال نافع، وقرأ أبو هُرَيرة وابن عبّاس أيضًا على زيد بن ثابت، وقيل: إنّ أبا جعفر قرأ على زيد نفسه، والله أعلم.

[٢ـ رجال يعقوب:]

ورجال يعقوب: أبو المنذر سَلّام بن أبي سُلَيمان الطّويل، وشِهاب بن شُرْنُفَة، ومهديّ بن ميمون، وأبو الأسهب جعفر بن حَيّان العَطارُديّ. وقيل: إنّ يعقوب قرأ على أبي عمرو بن العَلاء، وقرأ سَلّام على عاصم وأبي عمرو، وقد تقدّم سندهما، وقرأ شهاب على مروان بن موسى الأعور، وقرأ مروان على أبي عمرو وعلى عاصم بن العَجّاج الجَحْدَريّ، وقرأ عاصم على الحسن البَصْريّ وتقدّم سنده، وعلى سُليمان بن قَتادة، وقرأ على ابن عبّاس، وقرأ

---

١ ـ عنوان الكتاب: «تحبير التّيسير في قراءات الأئمّة العشرة» [النّاشر: دار الوعي بحلب، الطّبعة الأُولى ١٣٩٢ هـ].

مهديّ على شُعَيب الحبحاب، وقرأ على أبي العالية الرّباحيّ، وقرأ على أُبيّ و زيد، وقرأ أبورَجاء الأشهب على أبي رَجاء عمران بن مِلحان العَطارُديّ،[١] وقرأ على رسول الله ﷺ.

[٣ـ رجال خَلَف]

ورجال خَلَف: سَليم صاحب حمزة، كما تقدّم يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبي بكر، وأبو زيد سعيد بن أُويس الأنصاريّ صاحب المفضّل الضبيّ، وأبان العطّار، وقرأ أبوبكر والمفضّل وأبا ن على عاصم، وروى القراءة أيضًا عن الكِسائيّ وعن يحيى بن آدم عن أبي بكر.

ذكر الإسناد الّذي أدّىٰ إلى القراءة عن هؤلاء الأئمّة من الطُّرُق المرسومة عنهم روايةً وتلاوةً

إسناد قراءة نافع:

[ذكر إسناد قراءته، كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة، ثمّ قال:]

قلت: وحدّثنا بها الحسن بن أحمد بن هلال بقراءتي عليه بجامع دِمَشق عن أبي الفضل إبراهيم عليّ الواسطيّ عن أبي محمّد عبد الوهّاب بن عليّ الصّوفيّ، أخبرنا الحسن بن أحمد الحافظ، أخبرنا الحسن بن أحمد الحدّاد، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الفضل، أخبرنا محمّد [بن] إبراهيم بن أحمد، أخبرنا أبو الحسن عليّ بن عمر الحافظ، أخبرنا أبوالحسن عليّ [بن] سعيد، أخبرنا أبوبكر أحمد بن محمّد بن يزيد العتريّ، حدّثنا قالون عن نافع.

قال أبو عمرو [الدّانيّ]: وقرأت بها القرآن كلّه على شيخي أبي الفتح فارس... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه على شيخي أبي محمّد عبدالرّحمان بن أحمد عليّ البغداديّ. وقال لي: قرأت بها على أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عبد الخالق الصّايغ المصريّ. وقال:

---

١ ـ كذا في الأصل ولعلّ فيه سقط.

قرأت بها على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن فارس التّميميّ. وقال: قرأت بها على أبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكِنْديّ.

وأخبرنا الشّيخ أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الحسن البنآ قراءةً منّي عليه، عن أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المَقْدِسيّ، أخبرنا أبو اليمن وقال: قرأت بها على أبي القاسم هبة الله بن أحمد بن الطّبريّ الحريريّ. وقال: قرأت بها على أبي بكر محمّد بن عليّ بن محمّد الخيّاط. وقال: قرأت على أبي أحمد عُبَيد الله بن أحمد بن محمّد بن مِهران الغرضيّ. وقال: قرأت على أبي الحسين أحمد بن عُثمان ابن جعفر بن بويان، وقال: قرأت على أبي بكر بن الأشعث .وقال: قرأت على أبي نشيط. وقال: قرأت على قالون. وقال: قرأت على نافع. وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه، فساوى فيه الشّيخ أبا القاسم الشّاطبيّ من أعلى طُرُقه.

قال أبو عمرو: وأمّا رواية وَرْش فحدّثنا بها أبو عبد الله... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قلت: وحدّثنا بها الفقيه أحمد بن الخضر الحنفيّ بقراءتي بسفح قاسيون.

أخبرنا أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصّالحيّ عن أبي طالب عبد اللّطيف بن محمّد القبيطيّ.

أخبرنا أبو بكر أحمد بن المُقَرَّب الكَرَخيّ، أخبرنا أبو الوليد عُتبة بن عُثمان بن عبد الملك العُثمانيّ، أخبرنا أبو حَفْص عمر بن عِراك، أخبرنا أبو طاهر محمّد بن جعفر العَلّاف.

أخبرنا أبو العبّاس الفضل بن يعقوب الحَمْزاويّ، أخبرنا أبو الأزهر عبد الصّمد بن عبد الرّحمان العُتَقيّ، حدّثنا وَرْش عن نافع.

قال أبو عمرو: وقرأت بها القرآن كلّه على أبي القاسم خَلَف بن إبراهيم بن محمّد بن خاقان المقرئ بمصر... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه على أبي المعالي محمّد بن أحمد بن عليّ بن الحسن المقرئ الدِّمَشقيّ.

وقال لي: قرأت بها القرآن على أبي حَيّان محمّد بن يوسف بن عليّ بن حَيّان النّحويّ. وقال: قرأت بها على أبي محمّد عبد الله النّصير بن عليّ بن يحيى الهمدانيّ. وقال: قرأت بها

على أبي القاسم عبد الرّحمان بن خَلَف الله القرشيّ، وقال: قرأت بها على أبي القاسم عبد الرّحمان بن أبي بكر بن خَلَف الصَّقَليّ.

وقال: قرأت بها القرآن على عبد الباقي بن فارس بن أحمد المقرئ. وقال: قرأت بها على أبي القاسم قسيم بن أحمد الظَّهراويّ. وقال: قرأت بها على أبي محمّد عبد الله بن عبد الرّحمان الظَّهراويّ. وقال: قرأت بها على أبي عُديّ عبد العزيز بن عليّ المصريّ. وقال: قرأت بها على أبي بكر عبد الله بن مالك بن سيف التّجيبيّ. وقال: قرأت بها على أبي يعقوب الأزرق، وقال: قرأت على وَرْش، وقال: قرأت على نافع، وهذا أعلى ما يوجد اليوم في الدّنيا.

[إسناد قراءة ابن كثير:]

[ذكر نُبذة من إسناد قراءة ابن كثير على رواية قُنْبُل نقلًا عن الدّاني، كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: وحدّثنا بها أبو حَفْص عمر بن الحسن بن مزيد المراغيّ بقراءتي عليه بـ «المـَزّة» ظاهر دِمَشق، عن أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المـَقدِسيّ.

أخبرنا أبو اليمن، زيد بن الحسن بن زيد الكِنْديّ اللّغويّ. أخبرنا أبو الحسن بن أحمد بن توبة الأسديّ. أخبرنا أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن هَزار مَرْد الخطيب الصّريفينيّ.

أخبرنا أبو حَفْص عمر بن إبراهيم الكَتانيّ، حدّثنا أبو بكر بن مجاهد، قال: قرأت على قُنْبُل... [ثمّ ذكر قراءة أبي عمرو الدّانيّ على فارس بن أحمد، كما تقدّم عنه، وقال:]

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه على شيخنا أبي عبدالله محمّد بن عبدالرّحمان بن عليّ الحنفيّ بمصر. وقال: قرأت بها على أحمد بن عبد الخالق، وقال: قرأت بها على إبراهيم بن فارس، وقال: قرأت بها على هبة الله بن أحمد، وقال: قرأت بها على ثابت بن بندار، وقال: قرأت بها على أبي الفتح فرج بن عمر الضّرير، وقال: قرأت بها على صالح بن محمّد بن المبارك المؤدّب، وقال: قرأت على ابن مجاهد، وقال: قرأت على قُنْبُل... [ثمّ ذكر رواية البزّيّ نقلًا عن أبي عمرو الدّانيّ، كما تقدّم عنه، وقال:]

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه على عبد الرّحمان بن أحمد، وقال: قرأت بها على أبي إسحاق الإسكندريّ، وقال: قرأت على أبي اليمن اللّغويّ، وقال: قرأت بها على أبي منصور محمّد بن عبدالملك بن خيرون، وقال: قرأت بها على الحسين بن عبد الله بن الحربيّ، وقال: قرأت على عمر بن محمّد بن بنان البداديّ، وقال: قرأت بها على أبي ربيعة، وقال: قرأت على البزّيّ.. **[ثمّ ذكر إسناد قراءة الدّاني، كما تقدّم عنه، فقال:]**

قلت: وحدّثنا بها أحمد بن نعمة الأنجب بن أبي السّعادات الحمّاميّ، أخبرنا أبو بكر بن المقرَّب، أخبرنا الأُستاذ أبو طاهر بن سوار، أخبرني أبو عليّ الشّرمقانيّ.

حدّثنا عمر بن بهتة، حدّثنا أحمد بن قَطَن، حدّثنا سُلَيمان، قال: قرأت على اليزيديّ عن أبي عمر.

قال أبو عمرو: وقرأت بها القرآن كلّه من طريق أبي عمر الدُّوريّ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه على أبي محمّد عبد الوهّاب بن يوسف بن إبراهيم بدِمَشق، وقال لي: قرأت القرآن كلّه على التّقيّ محمّد بن أحمد بن عبد الخالق بمصر، وقال: قرأت بها على زيد بن الحسن، وقال: قرأت بها على عبد الله بن عليّ الأُستاذ، وقال: قرأت بها على أحمد بن عليّ المقرئ، وقال: قرأت بها على أبي الحسن العطّار، وقال: قرأت بها على أبي الحسن الحمّاميّ، وقال: قرأت بها على أبي طاهر بن أبي هاشم، وقال: قرأت بها على ابن مجاهد، وقال قرأت بها على أبي الزّعراء، على أبي عمر، على اليزيديّ، على أبي عمرو.

قال أبو عمرو: وأمّا رواية أبي شُعَيب... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قراءة الدّانيّ على فارس بن أحمد وحديث أُصول الإدغام، كما تقدّم عنه، فقال:]**.

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه بإدغام الأوّل من المثلين المتقاربين وبإظهاره على أبي محمّد عبد الرّحمان الإمام بمصر، وقال لي: قرأت بها كذلك على أبي عبد الله الصّايغ، وقال: قرأت

بها كذلك على الكمال بن فارس، وقال: قرأت بها على الإمام أبي اليمن بن الحسن الكِندي، وقال: قرأت بها كذلك على الخطيب أبي بكر محمّدبن الخضر المُحَوَّليّ، وقال: قرأت بها كذلك على أبي القاسم يحيى بن أحمد السِّبْتيّ، وقال: قرأت بها كذلك على أبي بكر محمّد بن المظفّر بن عليّ بن الدّينوَريّ، وقال: قرأت بها كذلك على أبي الحسن محمّد بن حُبَيش الدّينوَريّ، وقال: قرأت بها كذلك على أبي عمران موسى بن جَرير الرَّقيّ قال: قرأت على السُّوسيّ، وقال: قرأت على اليزيديّ، وقال: قرأت على أبي عمرو.

[إسناد قراءة ابن عامر:]

وقال أبو عمرو: فأمّا رواية ابن ذَكْوان... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: وحدّثنا بها عمر بن الحسن بقراءتي عليه، أخبرنا عليّ بن أحمد شقاها، أخبرنا الكِنْديّ، أخبرنا محمّد الأسديّ، أخبرنا الصّريفينيّ، أخبرنا أحمد بن محمّد، أخبرنا عمر بن محمّد إبراهيم، حدّثنا ابن مجاهد بسنده... [ثمّ ذكر قراءة الدّانيّ عليّ بن جعفر الفارسيّ، كما تقدّم عنه، فقال:]

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه على شيخي قاضي المسلمين أبي العبّاس أحمد بن أبي عبد الله الحسين بن سُلَيمان الكُفريّ بدِمَشق، وقال: قرأت بها القرآن كلّه على والديّ، وقال: قرأت بها على القاسم بن أحمد بن الموفّق الأندَلُسيّ، وقال: قرأت بها على زيد بن الحسن، وقال: قرأت بها على أبي الفضل محمّد بن المهتدى بالله، وقال: قرأت بها على أبي الخطّاب أحمد بن عليّ الصّوفيّ، وقال: قرأت بها على أبي الحسن الحمّاميّ، وقال: قرأت بها على أبي بكر محمّد ابن الحسن النّقّاش، وقال: قرأت على الأخفش بدِمَشق، وقرأ بها الأخفش عن ابن ذَكْوان.

وقال أبو عمرو: وأمّا رواية ابن هِشام... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: وحدّثنا بها أبو حَفص شيخنا، عن أبي الحسن المَقْدِسيّ، أخبرنا أبو اليمن، أخبرنا ابن توبة، أخبرنا ابن هزار مراد، أخبرنا أبو حَفص المقرئ، حدّثنا ابن مجاهد بسنده.. [ثمّ ذكر

قراءة الدّانيّ على أبي الفتح وغيره، كما تقدّم عنه، وقال:]

قلت: قرأت بها القرآن كلّه على محمّد بن أحمد بن عليّ بن الحسن بدِمَشق، وقال: قرأت بها على عبد الله بن عبد المؤمن بدِمَشق، وقال: قرأت بها على أحمد بن غزال، وقال: قرأت بها على الشّريف الدّاعيّ، وقال: قرأت بها على أبي بكر الباقِلّانيّ، وقال: قرأت بها على أبي العزّ القلانسيّ، وقال: قرأت بها على أبي عليّ الواسطيّ، وقال: قرأت بها على ابن نفيس، وقال: قرأت على عبد الله بن الحسين، وقال: قرأت بها على ابن علدان، وقال: قرأت بها على الحَلْوانيّ على هِشام.. [**ثمّ ذكر إسناد قراءة عاصم برواية أبي بكر وقراءة الدّانيّ على فارس بن أحمد.. كما تقدّم عن الدّانيّ، وقال:]**

قلت: وحدّثنا بها ابن مزيد بقراءتي عليه، أخبرنا ابن عبد الواحد عن أبي اليمن البغداديّ، أخبرنا أبو عليّ العُكْبَريّ سماعًا، أخبرنا ابن مُجَمَّع الخطيب، أخبرنا الكَتانيّ، حدّثنا ابن مجاهد بسنده.

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه على عبد الله بن الحسين بن سُلَيمان، وقال لي: قرأت بها على والدي، وقال: قرأت بها على أبي محمّد اللُّورَقيّ، وقال: قرأت بها على أبي محمّد سبط الخيّاط، وقال: قرأت بها على أبي طاهر بن سوار، وقال: قرأت بها على أبي الحسن عليّ بن طلحة بن محمّد البَصْريّ، وقال: قرأت بها على أبي فرج عبد العزيز بن عِصام وقال: وقرأت بها على أبي بكر يوسف بن يعقوب الواسطيّ، وقال: قرأت على شُعَيب الصّريفينيّ، وقال: قرأت بها على يحيى بن آدم اللَّخميّ - حيّ من اليمن، «واللّخم بالضّمّ نوع من سمك البحر» -، قال: قرأت هذا الحرف على أبي بكر بن عَيّاش حرفًا حرفًا. وحدّثني بها كلّها وقيّدتها عنه، وقال: قرأت على عاصم، وقال لي: أحمد بن الحسين، قال لي والدي: وقرأت بها أيضًا على القاسم بن أحمد، وقال: قرأت بها على أبي الجود عَيّاش بن فارس اللَّخميّ بمصر، وقال: قرأت بها على الشّريف الخطيب، وقال: قرأت بها على أبي الحسين الخشاب، وقال: قرأت بها على أبي طاهر بن خَلَف، وقال: قرأت على عبد الجبّار بن أحمد، وقال: قرأت على

عبد الله بن الحسين السّامريّ، وأخبرني أنّه قرأ بها على أحمد بن يوسف القافلانيّ، وقرأ بها على الصّريفينيّ، عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، عن عاصم.

قال أبو عمرو: وأمّا رواية حَفْص... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: وحدّثنا بها أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الحسين الفيروزاباديّ بقراءتي عليه بـ «سفح قاسيون»، أخبرنا عليّ بن أحمد فيما شافهني به، أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن، أخبرنا عبد الله بن عليّ البغداديّ، أخبرنا الإمام أبو الفضل الشّريف، أخبرنا أبو عبد الله الكازرونيّ، أخبرنا الشّريف أبو الحسن عليّ بن محمّد بن صالح الهاشميّ بالبَصْرة، حدّثنا أبو العبّاس أحمد بن سهل الأشنانيّ، قال: قرأت على أبي محمّد عُبَيد بن الصّبّاح، قال: قرأت على حَفْص، قال: قرأت على عاصم... [ثمّ ذكر قراءة الدّانيّ على أبي الحسن الهاشميّ وغيره، كما تقدّم عنه، وقال:].

[إسناد قراءة حمزة:]

قال أبو عمرو: فأمّا رواية خَلَف... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: وحدّثنا بها ابن أميلة المراغيّ بقراءتي عليه عن ابن البخاريّ، أخبرنا زيد بن الحسن، أخبرنا أبو الحسن محمّد بن أحمد بن توبة، أخبرنا عبد الله بن محمّد بن هزار مراد، أخبرنا إبراهيم بن عمر الكتانيّ، حدّثنا ابن مجاهد، حدّثنا إدريس، حدّثنا خَلَف عن سَليم عن حمزة.

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه على أبي المعالي بن أحمد الدِّمَشقيّ، وقال لي: قرأت بها على محمّد بن يوسف الأندَلُسيّ، وقال: قرأت بها على عبد النّصير، وقال: قرأت على جعفر بن عليّ، وقال: قرأت بها [على] عليّ بن خَلَف الله، وقال: قرأت بها على ابن الفَحّام، وقال: قرأت بها على عبد الباقيّ بن فارس بن أحمد، و قال: قرأت بها على عبدالباقي بن الحسن، وقال: قرأت بها على أحمد بن عبد الله بن صالح، وقال: قرأت بها على إدريس، وقال: قرأت

بها على خَلَف، على سَليم على حمزة.

قال أبوعمرو: وأمّا رواية خَلّاد... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: وحدّثنا بها أبو حَفْص شيخنا ابن عليّ بن أحمد الحنبليّ، أخبرنا أبو اليمن، أخبرنا ابن توبة، أخبرنا ابن هزار مراد، أخبرنا الكتانيّ، حدّثنا أحمد بن موسى، حدّثنا يحيى بن أحمد ابن هارون المزوّق، عن أحمد بن يزيد الحَلْوانيّ، عن خَلّاد، عن سَليم، عن حمزة.. [ثمّ ذكر قراءة الدّانيّ على أبي الفتح الضّرير وغيره، كما تقدّم عنه، فقال:].

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه على محمّد بن عبد الرّحمان النّحويّ، وقال لي: قرأت بها على أبي عبد الله الصّائغ، وقال: قرأت بها على الكمال العبّاسيّ، وقال: قرأت بها على أبي الجود، وقال: قرأت بها على الشّريف ناصر بن الحسن، وقال: قرأت على أبي الحسين الخشاب، وقال: قرأت بها على أبي الفتح بن باشاذ، وقال: قرأت بها على أبي الحسن طاهر بن غَلْبون، وقال: قرأت بها على أبي عبد المنعم، وقال: قرأت بها على أبي سهل صالح بن إدريس البغداديّ، وقال: قرأت بها على أبي سَلَمة عبد الرّحمان بن إسحاق الكوفيّ، وقال: قرأت بها على القاسم نصر المازنيّ، وقال: قرأت بها على أبي عبدالله محمّد بن الهيثم الكوفيّ، وقال: قرأت بها على خلّاد، على سَليم، على حمزة.

[إسناد قراءة الكسائيّ:]

قال أبوعمرو: إسناد قراءة الكسائيّ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:].

قلت: وحدّثنا إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم الإسكندريّ بقراءتي عليه عن عمر بن غدير، أخبرنا نهيئة ابن الحسن إذنًا، أخبرنا عبد الله بن عليّ، أخبرنا أبو العزّ القلانسيّ، أخبرنا أبو القاسم الهُذَليّ، قال: قرأت على تاج الأئمّة ابن هاشم، وقال: قرأت بها على عبد الرّحمان بن محمّد بن النَّحّاس، أخبرنا عبد الله بن أحمد بن يزد روايةً، أخبرنا جعفر بن محمّد، حدّثنا الدُّوريّ عن الكسائيّ... [ثمّ ذكر قراءة الدّانيّ على أبي الفتح وغيره، كما تقدّم عنه،

فقال:]

قلت: وقرأت بها القرآن كلّه على محمّد بن أحمد اللّبان، وقال: قرأت بها على أبي حيّان، وقال: قرأت بها على أبي محمّد المريوطيّ، وقال: قرأت على أبي القاسم الصّفراويّ، وقال: قرأت بها على ابن عطيّة، وقال: قرأت بها على الحسن بن خَلَف بن بليمة، قال: قرأت بها على عبد الباقيّ بن فارس بن أحمد، قال: قرأت بها على والدي، وقال: قرأت بها على عبد الباقي بن الحسن، قال: قرأت بها على ابن الجلنديّ، قال: قرأت بها على جعفر، قال: قرأت على الدُّوريّ، عن الكسائيّ.

قال أبو عمرو: وأمّا رواية أبي الحارث... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

قلت: وحدّثنا بها عمر بن الحسن عن عليّ بن أحمد، أخبرنا أبو اليمن، أخبرنا ابن توبة، أخبرنا ابن هزار مراد، أخبرنا عمر بن إبراهيم، أخبرنا ابن مجاهد بسنده ... **[ثمّ ذكر قراءة الدّانيّ على فارس بن أحمد وغيره، كما تقدّم عنه، وقال:]**

وقرأت بها القرآن كلّه على عبد الرّحمان بن أحمد العاقل بمصر، وقال: قرأت بها على أبي عليّ إبراهيم بن فارس، وقال: قرأت بها على زيد بن الحسن، وقال: قرأت بها على عبد الله ابن عليّ، وقال: قرأت بها على محمّد بن بُنْدار، وقال: قرأت بها على يوسف بن جُبارة، وقال: قرأت بها على أبي نصر القهندزيّ، وقال: قرأت بها على أبي الحسين عليّ بن محمّد الخبّازيّ، وقال: قرأت بها على زيد بن عليّ، وقال: قرأت بها على أحمد بن الحسن بن البُطّيّ، وقال: قرأت بها على محمّد بن يحيى، وقال: قرأت بها على أبي الحارث، وقال: قرأت على الكِسائيّ. **قال أبو عمرو**: فهذه بعض الأسانيد الّتي أُدّيت إلينا روايةً وتلاوةً.

[إسناد قراءة أبي جعفر:]

قلت: فأمّا رواية ابن وَرْدان: فحدّثنا بها الشّيخ أبو حَفْص عمر بن الحسن بن مزيد المراغيّ بقراءتي عليه، قال: أخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد السّعديّ مشافهةً

عن الإمام أبي اليمن زيد بن الحسن اللّغويّ... [ثمّ ذكر أسانيد كثيرةً أُخرى لهذه الرّواية، وإن شئت فلاحظ، وقال:]

وأمّا رواية ابن جَمّاز: فحدّثنا بها أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن حاتم الجذاميّ بقراءتي عليه، عن أبي حَفْص عمر بن غدير بن القوّاس الدِّمَشقيّ، أخبرنا أبو اليمن بن الحسن البغداديّ، أخبرنا أبو محمّد سبط الخيّاط... [ثمّ ذكر أسانيد كثيرةً أُخرى لهذه الرّواية، وإن شئت فلاحظ].

[إسناد قراءة يعقوب:]

فأمّا رواية رُوَيس: فحدّثنا بها الشّيخ الإمام أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الخضر الحنفيّ بقراءتي عليه، قال: أخبرنا بها أبو العبّاس أحمد بن أبي طالب بن أبي النّعم الصّالحيّ قراءة عليه، أخبرنا أبو طالب عبداللّطيف بن محمّد القبيطيّ في كتابه... [ثمّ ذكر أسانيد كثيرةً أُخرى لهذه الرّواية، وإن شئت فلاحظ، وقال:]

وأمّا رواية روح: فحدّثنا بها الشّيخ أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الحسن الشّيرازيّ بقراءتي عليه، عن الإمام الحسن عليّ بن أحمد المَقْدِسيّ، أخبرنا أبو اليمن الكِنْديّ شفاهًا، أخبرنا أبو محمّد البغداديّ، أخبرنا أبو الفضل عن الشّريف المكّيّ.... [ثمّ ذكر أسانيد كثيرةً أُخرى لهذه الرّواية، وإن شئت فلاحظ].

[إسناد قراءة خَلَف:]

وأمّا رواية الوَرّاق: فحدّثنا بها أبو الحسن عمر بن الحسن بقراءتي عليه، ظاهر دِمَشق عن شيخه الإمام الخطيب أبي العبّاس أحمد بن إبراهيم بن عمر الفاروقيّ الشّافعيّ، قال: أخبرنا والدي... [ثمّ ذكر أسانيد كثيرةً أُخرى لهذه الرّواية، وإن شئت فلاحظ، وقال:]

وأمّا رواية إدريس: فحدّثنا بها أحمد بن محمّد الحسين الفارسيّ بقراءتي عليه، أخبرنا عليّ بن أحمد فيما شافهني به، عن زيد بن الحسن البغداديّ، أخبرنا أبو القاسم بن أحمد

الحريريّ، أخبرنا أبوبكر محمّد بن عليّ الخيّاط ... [ثمّ ذكر أسانيد كثيرةً أخرى لهذه الرّواية وإن شئت فلاحظ] . (١٦ ـ ٣٩)

نصّه أيضًا في : «النّشر في القراءات العشر»
[قُرّاء العشرة ورُواتهم وطُرُقهم]

وإنّي لمـّا رأيت الهِمَم قد قَصُرَت ، ومعالم هذا العلم الشّريف قد دثرت ، وخَلَت من أئمّته الآفاق ، وأقْوَت من موفّق يوقف على صحيح الاختلاف والاتّفاق ، وترك لذلك أكثر القراءات المشهورة ، ونسي غالب الرّوايات الصّحيحة المذكورة ، حتّى كاد النّاس لم يثبتوا قرآنًا إلّا مافي «الشّاطبيّة» و«التّيسير»، ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من النّذر اليسير ، وكان من الواجب على التّعريف بصحيح القراءات ، والتّوقيف على المقبول من منقول مشهور الرّوايات ، فعمدتُ إلى أثبت ماوصل إليّ من قراءاتهم ، وأوثق ماصحّ لديّ من رواياتهم ، من الأئمّة العشرة قُرّاء الأمصار ، والمُقْتَدٰى بهم في سالف الأعصار ، واقتصرتُ عن كلّ إمام براوييْن ،وعن كلّ راو بطريقيْن ، وعن كلّ طريق بطريقين : مغربيّةٌ ومشرقيّةٌ ، مصريّةٌ وعراقيّةٌ، مع ما يتّصل إليهم من الطُّرُق ، ويتشعّب عنهم من الفِرَق .

[١ـ] فنافع من روايتي ؛ قالون و وَرْش عنه .

[٢ـ] وابن كثير من روايتي ؛ البزّيّ و قُنْبُل عن أصحابهما عنه .

[٣ـ] وأبو عمرو من روايتي ؛ الدُّوريّ والسُّوسيّ عن اليزيديّ عنه .

[٤ـ] وابن عامر من روايتي ؛ هِشام وابن ذَكْوان عن أصحابهما عنه .

[٥ـ] وعاصم من روايتي ؛ أبي بكر شُعبة وحَفْص عنه .

[٦ـ] وحمزة من روايتي ؛ خَلَف وخَلّاد عن سَليم عنه .

[٧ـ] والكسائيّ من روايتي ؛ أبي الحارث والدُّوريّ عنه .

[٨ـ] وأبو جعفر من روايتي ؛ عيسى بن وَرْدان وسُلَيمان بن جَمّاز عنه .

[٩ـ] ويعقوب من روايتي ؛ رُوَيس وروح عنه .

[١٠ـ] وخَلَف من روايتي ؛ إسحاق الورّاق وإدريس الحدّاد عنه .

فأمّا قالون : فمن طريقَي أبي نَشيط والحَلْوانيّ عنه . فأبونَشيط من طريقَي ابن بويان والقَزّاز عن أبي بكر بن الأشعث عنه فعنه . والحَلْوانيّ من طريقَي ابن أبي مِهران وجعفر بن محمّد عنه فعنه .

وأمّا وَرْش : فمن طريقَي الأزرق والأصبهانيّ ، فالأزرق من طريقَي إسماعيل النَّحّاس وابن سيف عنه . والأصبهانيّ من طريقَي ابن جعفر والمطوّعيّ عنه عن أصحابه فعنه .

وأمّا البزّيّ : فمِن طريقَي أبي ربيعة وابن الحباب عنه . فأبوربيعة مِن طريقَي النّقّاش وابن بُنان عنه فعنه . وابن الحباب من طريقَي ابن صالح وعبد الواحد بن عمر عنه فعنه .

وأمّا قُنْبُل : فمِن طريقَي ابن مجاهد وابن شَنَبُوذ عنه . فابن مجاهد من طريقَي السّامريّ وصالح عنه فعنه . وابن شَنَبُوذ من طريقَي القاضي أبي الفرج والشّطويّ عنه فعنه .

وأمّا الدُّوريّ : فمن طريقَي أبي الزَّعراء وابن فرح ـ بالحاء ـ عنه . فأبو الزّعراء من طريقَي ابن مجاهد والمُعَدَّل عنه فعنه . وابن فرح من طريقَي ابن أبي بلال والمُطوّعيّ عنه فعنه .

وأمّا السُّوسيّ : فمن طريقَي ابن جَرير من طريقَي عبد الله بن الحسين وابن حبش عنه فعنه . وابن جمهور عنه . فابن جمهور من طريقَي الشّذائيّ والشَّنَبُوذيّ عنه فعنه .

وأمّا هِشام : فمن طريقَي الحَلْوانيّ عنه ، والدّاجونيّ عن أصحابه عنه . فالحَلْوانيّ من طريقَي ابن عبدان والجمال عنه فعنه . والدّاجونيّ من طريقَي زيدبن عليّ والشّذائيّ عنه فعنه .

وأمّا ابن ذَكْوان : فمِن طريقَي الأخفش والصُّوريّ عنه . فالأخفش من طريقَي النّقّاش وابن الأخرم عنه فعنه . والصّوريّ من طريقَي الرّمليّ والمُطوّعيّ عنه فعنه .

وأمّا أبوبكر : فمِن طريقَي يحيى بن آدم والعليميّ عنه . فابن آدم من طريقَي شُعَيب وأبي

حمدون عنه فعنه. والعليميّ من طريقَي ابن خُلَيع والرَّزّاز عن أبي بكر الواسطيّ عنه فعنه.

وأمّا **حَفْص**: فمِن طريقَي عُبَيد بن الصّباح وعمرو بن الصّباح. فعُبَيد من طريقَي أبي الحسن الهاشميّ وأبي طاهر عن الأشنانيّ عنه فعنه. وعمرو من طريقَي الفيل وزرعان عنه فعنه.

وأمّا **خَلَف**: فمن طُرُق ابن عُثمان، وابن مِقْسَم، وابن صالح، والمُطوّعيّ أربعتهم عن إدريس عن خَلَف.

وأمّا **خَلّاد**: فمِن طُرُق: ابن شاذان، وابن الهيثم، والوزّان، والطّلحيّ، أربعتهم عن خَلّاد.

وأمّا **أبو الحارث**: فمن طريقَي محمّد بن يحيى وسَلَمة بن عاصم عنه. فابن يحيى من طريقَي البُطّيّ والقنطريّ عنه فعنه. وسَلَمة من طريقَي ثَعلب وابن الفرج عنه فعنه.

وأمّا **الدُّوريّ**: فمن طريقَي جعفر النّصيبيّ وأبي عُثمان الضّرير عنه. فالنّصيبيّ من طريقَي ابن الجلندا وابن ديزويه عنه فعنه. وأبو عُثمان من طريقَي ابن أبي هاشم والشّذائيّ عنه فعنه.

وأمّا **عيسى بن وَرْدان**: فمِن طريقَي الفضل بن شاذان و هبة الله بن جعفر عن أصحابهما عنه. فالفضل من طريقَي ابن شَبيب وابن هارون عنه عن أصحابه عنه. و هبة الله من طريقَي الحنبليّ والحمّاميّ عنه.

وأمّا **ابن جَمّاز**: فمن طريقَي أبي أيّوب الهاشميّ والدُّوريّ عن إسماعيل بن جعفر عنه فعنه. فالهاشميّ من طريقَي ابن رَزين والأزرق الجمال عنه فعنه. والدُّوريّ من طريقَي ابن النّفاخ وابن نهشل عنه فعنه.

وأمّا **رُوَيس**: فمن طُرُق النّخاس ــ بالمعجمة ــ وابن الطّيّب وابن مِقْسَم والجوهريّ أربعتهم عن التّمّار عنه.

وأمّا **رَوْح**: فمن طريقَي ابن وَهْب والزُّبَيريّ عنه. فابن وَهْب من طريقَي المعدّل وحمزة

ابن عليّ عنه فعنه. والزُّبَيريّ من طريقَي غلام بن شَنَبُوذ وابن حَبَشان عنه فعنه.

وأمّا الوَرّاق: فمن طريقَي السُّوسَنجرديّ و بكر بن شاذان عن ابن أبي عمر عنه. ومن طريقَي محمّد بن إسحاق الوَرّاق والبرصاطيّ عنه.

وأمّا إدريس الحدّاد: فمن طريق الشّطيّ والمطوّعيّ، وابن بويان والقطيعيّ، الأربعة عنه.

وجمعتُها في كتاب يرجع إليه، وسِفْر يعتمد عليه، لم أدَع عن هؤلاء الثّقات الأثبات حرفًا إلّا ذكرته، ولا خَلَفًا إلّا أُثبتّه، ولا إشكالًا إلّا بيّنتُه وأوضحتُه، ولا بعيدًا إلّا قرّبته، ولا مفرّقًا إلّا جمعتُه ورتّبتُه. منها على ما صحّ عنهم وشذّ ما انفرد به منفردٌ وفذٌّ، ملتزمًا للتّحرير والتّصحيح والتّضعيف والتّرجيح معتبرًا للمتابعات والشّواهد، رافعًا إبهام التّركيب بالعزو المحقّق إلى كلّ واحد جمع طُرُق بين الشّرق والغرب، فروى الوارد والصّادر بالغرب، وانفرد بالإتقان والتّحرير، واشتمل جزء منه على ما في «الشّاطبيّة» و«التّيسير»، لأنّ الّذي فيهما عن السّبعة أربعة عشر طريقًا، وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقًا تحقيقًا، غير ما فيه من فوائد لاتحصى ولاتحصر، وفرائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر؛ فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أنّ هذا العلم قد مات قيل له: حَيَّ بالنّشر. (٥٤ـ٥٧)

[ثمّ ذكر في الصّفحات ١١١ إلى ١٩٢: تراجم القُرّاء السّبعة وطُرُقهم ورُواتهم ووفياتهم وأوصافهم تفصيلًا، كما تقدّم نحوه سابقًا في مواضع متعدّدة، وإن شئت فراجع نفس المصدر].

نصّه أيضًا في «طيبة النّشر في القراءات العشر»

قال محمّدٌ هو ابن الجَزَرَيّ　　　يا ذالجلال ارحَمهُ واسْتُر وَاغْفِر
الحَمْدُ لله على ما يسّره　　　من نَشْر منقول حُروفِ العَشَرَة
ثمّ الصّلاةُ والسّلامُ السَّرْمَديّ　　　على النّبيّ المصطفى محمّدِ
وآلِه وصَحْبه و مَن تَلا　　　كِتابَ ربِّنا على ما أنزلا

وبَعدُ فالإنسان لَيس يَشرَفُ إلّا بما يَحفَظُهُ و يَعرِفُ
لذاك كان حامِلو القُرآنِ أشرافَ الأُمّة أُولي الإحْسانِ
وإنَّهُم في النّاس أهلُ الله و إنّ ربّنا بِهم يُباهي
و لِيَجْتَهِدْ فيه وفي تَصْحيحه على الّذي نُقِل مِن صَحيحه

[الأركان الثّلاثة للقراءات الصّحيحة]

فكلّ ما وافق وَجهَ نَحوِ وكان للرَّسم احْتِمالا يَحْوي
وصَحّ إسنادًا هو القُرآنُ فهذِهِ الثّلاثة الأركانُ
وحَيثُما يَختَلّ رُكنٌ أثبتِ شُذُذَهُ لو أنّه في السَّبعةِ
فكُن على نَهجِ سَبيل السَّلَفِ في مُجمَعٍ عليه أو مُختَلَفِ
وأصلُ الاختلافِ أنّ رَبَّنا أنْزَلَه بسَبعةٍ مُهَوِّنا
وقيل في المُراد منها أوجهُ و كونُهُ اختلافَ لَفظٍ أوجَهُ

[الأئمّة القُرّاء العشرة ورُواتهم وطُرُقهم]

قام بها أئمّةُ القرآنِ ومُحرِزُو التّحقيقِ والإتقانِ
ومِنهُمُ عَشرٌ شُموسٌ ظَهَرا ضِياؤهُم و في الأنام انتَشَرا
حتّى استَمَدَّ نورُ كُلّ بَدرِ مِنهُم وعَنهُم كُلّ نَجم دُرّيّ
وها هُمُو يذكُرْهُمُو بَياني كُلٌّ إمام عَنه راويانِ
فنافعٌ بطَيبَةٍ قد حَظِيا فعنه قالُونٌ و وَرْشٌ رَوَيا
وابنُ كَثيرٍ مكّةٌ له بَلَدْ بَزٍّ و قُنْبُلٌ لَه على سَنَدْ
ثمّ أبو عمرو فيَحيي عنه ونقل الدُّوريّ و سُوسٍ مِنهُ

ثمّ ابن عامِر الدِّمَشقيّ بسَنَدْ		عنه هِشامٌ وابن ذَكْوانَ وَرَدْ
ثلاثةٌ مِن كوفةٍ فعاصمُ		فعنه شُعبَةٌ وحَفْصٌ قائمُ
وحمزة عنه سَليم فَحَلَفْ		مِنه وخَلّادٌ كِلاهُما اغْتَرَفْ
ثمّ الكِسائيّ الفتى عليٌّ		عنه أبو الحارث والدُّوريُّ
ثمّ أبو جعفرٍ الحَبْر الرِّضى		فعنه عيسى وابنُ جَمّاز مَضى
تاسِعُهُم يعقوب وهو الحَضْرَميّ		له رُوَيْسٌ ثمّ رَوْحٌ يَنْتَمي
والعاشِر البَزّارُ وَهْوَ خَلَفُ		إسحاق مَعْ إدريس عنه يُعْرَفُ
وهذه الرُّواةُ عَنهُم طُرُقُ		أصَحُّها في نَشْرِنا يُحَقَّقُ
باثْنَين في اثْنَيْنِ وإلّا أربَعُ		فَهْيَ زُها ألْف طَريقٍ تَجْمَعُ
جَعَلتُ رَمزَهُم على التَّرتيب		مِن نافِعٍ كذا إلى يَعقوب
أبجْ دَهَزْ حُطّي كَلَم نَصَعْ فَضَقْ		رَسَتْ ثَخَذْ ظَغَشْ على هذا النَّسَقْ
والواوُ فاصِلٌ ولَا رَمْزَ يَرِدْ		عَن خَلَفٍ لأنّه لَم يَنْفَرِدْ
وحَيثُ جا رَمْزٌ لِوَرْش فَهْوا		لأزْرَق لَدَى الأُصُول يُروىٰ
والأصْبَهانيّ كقالُونٍ وإنْ		سَمَّيتُ وَرْشًا فالطَّريقان إذَنْ
فمَدنيٌّ ثامِنٌ وَنافِعُ		بَصْريُّهُم ثالثُهُم والتّاسِعُ
وخَلَفٌ في الكُوفِ والرّمزُ كَفى		وَهُم بغَيرِ عاصِمٍ لَهُم شَفَا
وَهُم وَحَفْصٌ صَحْبُ ثمّ صُحْبَهْ		مَعْ شُعْبَةٍ وخَلَفٌ وَشُعْبَهْ
صَفا وحَمْزَةٌ وبَزّارٌ فتَى		حَمْزَةُ مَع عَلِيِّهم رِضًى أتَى
وخَلَفٌ مَعَ الكِسائيّ رَوٰى		وثامِنٌ مَع تاسِعٍ فقُل ثَوٰى

(١٦٨ ـ ١٧٠)

الفصل الحادي عشر

نصّ القَسطلانيّ (م: ٩٢٣) في «لطائف الإشارات لفنون القراءات»

القُرّاء الأربعة عَشَر ورُواتهم وطُرُقهم وطبقاتهم ووفاتهم

١ ـ نافع بن أبي نُعَيم المدنيّ

فأوّلهم: إمام دار الهجرة في القراءات، نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم، يُكنىٰ أبا رُوَيم، أوأبا الحسن، أصله من أصبهان، وكان أسود اللّون حالكًا، فصيحًا عالمًا بالقراءات ووجوهها. وكان إذا تكلّم يُشَمُّ من فيه رائحةُ المِسْك، لأنّ النّبيّ ﷺ تكلّم في فيه في المنام[1]، رواه أحمد بن المِصريّ عن الشّيبانيّ: قال لي رجل ممّن قرأ على نافع فذكره، وإلى ذلك أشار في «الحرز» بقوله: فأمّا الكريم السّرّ في الطّيب نافع. قال الذّهبيّ: «هذه الحكاية لاتثبت من جهة جهالة[2] راويها».

قال المُسَيَّبيّ لنافع: ما أصبح وَجْهَك وأحسن خُلُقَك! قال: كيف لا، وقد صافحني رسول الله ﷺ وقرأتُ عليه القرآن؟!

ويُروىٰ ممّا رأيتُه في «كامل» الهُذَليّ: أنّ الرّشيد سأله أن يُصلّي به لمّا قدم المدينة التّراويح، وله بكلّ ليلةٍ مائةُ دينار، فشاور مالكًا (رحمة الله عليهما) فقال له: إنّ الله تعالى

---

١ ـ انظر: النّشر ١: ١١٢، حيث رواه ابن الجَزريّ على لسان نافع نفسه.

٢ ـ الأصل: رواية.

يُعطيك المائة من فضله وأنت إمام، فربّما يجري على لسانك شيء، لأنّ القرآن معجز، وأنت محترم، فلا تُعَاوَد[1] في ذلك، لاعتماد النّاس عليك، فتسيرَ به الرُّكبان، فتسقط.

وقال اللَّيث بن سَعد: قدمت المدينة ونافعٌ إمام النّاس في القراءة، لايُنازَع، ولمّا قال نافع: السّنّة الجَهر بـ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ لم يَعْدُ مالكٌ أن سَلَّم، وقال: كُلُّ عِلمٍ يُسأَل عنه أهلُهُ. وكان إمام المسجد النّبويّ.

وعن الإمام مالك: قراءة نافع سُنّةٌ. ومثله للشّافعيّ وابن وَهْب، وزاد: فكيف برجل قرأ عليه مالك؟!.

و وُلِد نافع سنة سبعين، وتُوفّي سنة تسع وستّين ومائة، في أواخر أيّام المهديّ. وقُدِّم عند جماعة، كالدّانيّ في «التّيسير» والشّاطبيّ في «الحِرْز» وكابن مجاهد لشرفه، وقيل: لشرف محلّه، وهذا إنّما يتمشّى على القول بتفضيل المدينة، وإلّا فابن كثير المكّيّ أوْلى بالتّقديم، على القول بتفضيل مكّة عليها، و به بدا أبو العزّ...

٢ـ ابن كثير المكّيّ

شيخ مكّة وإمامها في القراءة، أبومعبد أو أبو عباد أو أبوبكر عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هُرْمُز المكّيّ الدّاريّ [نسبة إلى تميم الدّاريّ] الصّحابيّ، أوإلى العطر، قيل: كان عطّارًا، كان فصيحًا بليغًا مفوّهًا، أسمر اللّون، جسيمًا، أشهل [أبيض] اللّحية، يَخْضِبُ بالحناء، ونقل قراءته الأئمّة كأبي عمرو بن العَلاء والخليل بن أحمد والشّافعيّ وغيرهم. ولقي من الصّحابة عبد الله بن الزُّبَير وأبا أيّوب الأنصاريّ وأنس بن مالك (رضي الله عنهم).

وُلِد بمكّة سنة خمس وأربعين في أيّام معاوية، وأقام مدّة بالعراق، ثمّ عاد إليها وتوفّي سنة عشرين ومائة. قال ابن الجَزَريّ: بغير شكٍّ. وقال الحُكْريّ: كالجَعْبَريّ في أيّام هِشام بن

---

١ ـ يريد: لا يفتح أحد عليك، ليراجعك في خطئك في الصّلاة لجلالتك.

عبد الملك. زاد الحُكريّ: وقيل: هذا غلط.

٣ـ أبو عمرو البَصْريّ

إمام البَصْرة ومُقرئها أبو عمرو زبّان بن العَلاء بن عَمّار، أو العريان بن عبد الله بن الحُصين[١] ابن الحارث، المازنيّ البَصْريّ، كازَرونيّ الأصل، أسمر، طوال، كان أعلم النّاس بالقرآن والعربيّة، عدلاً زاهدًا يتصدّق بالجوائز، وينفق من أرض وَرَثَها، أعرف النّاس بالشّعر وأيّام العرب. وكان يلقّب بـ «سيّد القُرّاء» كما رأيته في «الكامل» للهُذَليّ.

وحكي عنه [أنّه] قال: إنّ الله يعلم صدقي، ما رأيت أعلم منّي قطّ.

وقال الأصمعيّ: سألته عن ثمانمائة ألف مسألةٍ في الشّعر والقرآن والعربيّة، فأجاب فيها كأنّه في قلوب العرب، وهو من الطّبقة الثّالثة.

وُلِد بمكّة سنة ثمانٍ أو تسع وستّين، أيّام عبد الملك بن مروان، ونشأ بالبَصْرة، وتوفّي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة، أو سنة سبع وخمسين [ومائة] أو غيرها.

٤ ـ ابن عامر الدِّمَشقيّ

إمام أهل الشّام وقاضيهم، أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصُبيّ، يُكْنى أبا عمرو، أو أبا موسى. كان تابعيًّا جليلًا، إمامًا بالجامع الأُمويّ في أيّام عمر بن عبد العزيز وقَبله وبَعده، جُمِع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدِمَشق. ودِمَشق إذ ذاك دار الخلافة، ومحطّ [رجال] العلماء والتّابعين. وقُدِّم على الكوفيّين لعُلوّ سنده.

مولده سنة إحدى وعشرين، قال ابن الجَزَريّ: أو ثمانٍ وعشرين من الهجرة على اختلاف في ذلك. وتوفّي بدِمَشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة.

٥ـ عاصم الكوفيّ

إمام أهل الكوفة وقارئها أبو بكر عاصم بن أبي النَّجُود ـ قال الحُكْريّ في «النّجوم

---

[١] ـ في الطّبقات: الحسين بن الحارث بن جلهمة، وهو خطأ لأنّه من أجداده في الجاهليّة.

الزّاهرة»: بـ نون مفتوحة وجيم مضمومة. وقال الجَعْبَريّ: من نجّد الثّياب: نضّدها أسديّ، مولاهم الكوفيّ. وكان إمامًا في القرآن والحديث، لُغَويًّا نحويًّا، انتهت إليه رئاسة الإقــراء بالـكوفة بعد أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ. إذا تكلّم تكاد تعجب لفصاحته وحُسْن صوته.

ومولده [1] وتوفّي بالكوفة أوالسَّماوة، قال شُعلة: وهو موضع بالبادية [سنة سبع وعشرين ومائة، أوسنة ثمانٍ وعشرين].

٦ـ حمزة بن حبيب الكوفيّ

إمام الكوفة أيضًا، أبوعُمارة حمزة بن حبيب بن عُمارة بن إسماعيل، الـزّيّـات الكـوفيّ الفرضيّ التّيميّ [2] مولاهم، وهومن تـابعي التّـابعين. كـان عالمـًا بتجويـد كتاب الله، عارفًـا بالفرائض والعربيّة، حافظًا للحديث، ورعًا. عرض عليه تلميذٌ له ماءً في يـوم حـرٍّ فـأبى. وحمل إليه آخر دراهم فردّها قائلًا: أنا لا آخذ أجرًا على القرآن، أرجو بـذلك الفـردوس. وكان يجلب الزّيت من العراق إلى حَلْوان انتهت إليه القراءة بعد عاصم.

ومولده سنة ثمانين أيّام عبد الملك بن مروان. وتوفّي بحَلْوان سنة أربـع، أوثمـانٍ وخمسـين ومائة أيّام المنصور، أو المهديّ، قاله الجَعْبَريّ. و قال ابن الجَزَريّ: سنة ستّ وخمسين ومائة على الصّواب، و قدّم على الكِسائيّ لأنّه شيخه.

٧ ـ الكِسائيّ الكوفيّ

إمام الكوفة أيضًا، أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبـد الله بـن بَهْمَـن بـن فَـيروز الكـوفيّ الكسائيّ، و نَعَتَ به لتسربله وقت الإحرام بكِساءٍ، وهو مولى بني أسد فارسيّ الأصل، مـن تابعي التّابعين، انتهت إليه الرّئاسة في القراءة واللّغة والنّحو، قال نصير: كان إذا قرأ أو تكلّم كأنّ ملكًا ينطق على فيه. وكان يجلس على منبر الكوفة، ويقرأ فتضبط المصاحف بقراءتـه،

---

١ ـ بياض في جميع النُّسَخ، ومولده فعلًا مجهول.

٢ ـ أ: التّميميّ.

وتُؤخذ الألفاظ منه. مولده سنة [1] وتوفّي سنة تسع وثمانين ومائة بأرنَبُوية من قُرى الرّي في توجّهه مع الرّشيد إلى خراسان.

٨ ـ يزيد بن القَعْقاع المدنيّ

إمام المدينة النّبويّة أبو جعفر يزيد بن القَعْقاع المخزوميّ المدنيّ التّابعيّ. وعن أبي الزّناد فيما رواه ابن مجاهد: لم يكن بالمدينة أحدٌ أقرأ للسُّنّة من أبي جعفر. ورُئي بعد وفاته، فقال: بَشِّر أصحابي وكلّ مَن قرأ قراءتي، أنّ الله قد غفر لهم... وتوفّي سنة ثلاثين ومائة على الأصحّ.

٩ ـ يعقوب بن إسحاق البَصْريّ

إمام البَصْرة أبو محمّد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن إسحاق الحَضرميّ مولاهم البَصْريّ. وكان إمامًا كبيرًا، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو، أَمّ بجامع البَصْرة سنين. وروى الدّانيّ عن الخاقانيّ عن محمّد بن محمّد بن عبد الله الأصبهانيّ: أنّ أئمّة المسجد الجامع بالبَصْرة إلى هذا الوقت على قراءة يعقوب، قال: وكذلك أدركناهم.

ووصفه أبو حاتم السِّجستانيّ: بأنّه أعلم من رآه بالحروف، والاختلاف في القرآن [2] وعِلَله، ومذاهب النّحو، وأروى النّاس لحروف القرآن وحديث الفقهاء.

ووُلِد سنة [مائة وسبعة عشر] وتوفّي سنة خمس ومائتين، وله ثمانٍ وثمانون سنة.

١٠ ـ خَلَف بن هِشام الكوفيّ

الإمام أبو محمّد خَلَف بن هِشام البَزّار ـ بالزّاي ثمّ الرّاء ـ الصُّلحيّ، نسبة إلى فم الصُّلح بأعمال واسط، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وقراءته في اختياره لم تخرج عن قراءة الكوفيّين إلّا في حرفٍ واحدٍ وهو قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [3] قرأها بالألف، وروى عنه أبو العزّ القَلانسيّ في «إرشاده»

---

١ ـ بياض في الأصل، أ، ب.

٢ ـ ب: القراءات.

٣ ـ الأنبياء / ٩٥.

السَّكت بين السّورتين، فخالف الكوفيّين. قاله في «النّشر». ومولده سنة خمسين ومائة، ووفاته سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد.

١١ ـ ابن مُحَيصِن المكّيّ

أبوعبد الله محمّد بن عبد الرّحمان بن مُحَيصِن المكّيّ. كان عالمًا في الأثر والعربيّة. وقال دِرْباس ـ فيما رأيته في «كامل» الهُذَليّ ـ مارأيت أعلم من ابن مُحَيصِن بالقرآن والعربيّة... وتوفّي سنة ثلاثة وعشرين ومائة.

١٢ ـ اليزيديّ البَصْريّ

أبو محمّد يحيى بن المبارك اليزيديّ العَدَويّ البَصْريّ. كان فصيحًا مفوّهًا، إمامًا في اللّغات والآداب، وهو أمثل أصحاب أبي عمرو، وقام بعده بالقراءة[1]، ففاق نُظَراءه حتّى قيل: إنّه أملى عشرة آلاف ورقةٍ من صدره عن أبي عمرو خاصّةً، غير ما أخذه عن الخليل وغيره. ولُقِّب باليزيديّ، فيما رأيته في «كامل» الهُذَليّ؛ لأنّه علّم أولاد يزيد بن منصور الحِمْيريّ خال المهديّ، فسمّى اليزيديّ، [فيما قاله البخاريّ].

ومولده سنة ثمانٍ وعشرين ومائة أيّام مروان بن محمّد، وتوفّي سنة اثنتين ومائتين عن أربع وسبعين سنة، وقيل: جاوز التّسعين.

١٣ ـ الحسن البَصْريّ

الإمام أبوسعيد الحسن بن أبي الحسن البَصْريّ مولى الأنصار، إمام زمانه علمًا وعملًا. ورأيت في «الكامل» للهُذَليّ: أنّه كان طرّاز[2] أهل البَصْرة، ولقي عليّ بن أبي طالب، وأخذ عن سَمُرة بن جُنْدَب، وأُتي به أُمّ سَلَمة (رضي الله عنها) فبركت عليه، ومسحت برأسه.

وقيل: من أراد أن يسمع كلام النّبوّة بعد أهل البيت، فليسمع كلام الحسن البَصْريّ.

---

١ ـ ج: في القراءات.

٢ ـ طرّاز أهل البَصْرة: لعلّه يريد به مَن ينسج لهم الثّياب الجياد.

وعن الشّافعيّ أنّه قال: لو أشاء أقول: إنّ القرآن نزل بلغة الحسن لقلت؛ لفصاحته. و مناقبه جليلة و أخباره طويلة. وُلِد في خلافة عمر سنة إحدى وعشرين، وتوفّي سنة عشر و مائة.

١٤ ـ الأعمش الكوفيّ

أبو محمّد سُلَيمان بن مهران الأعمش الأسديّ الكاهليّ مولاهم الكوفيّ، وكان فصيحًا، لم يلحن قطّ، قال وكيع: بقي الأعمش قريبًا من سبعين سنة لم تفتح التّكبيرة الأُولى [مع الإمام]، وكان شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المُصْحَف المُصْحَف سمّاه بذلك لصدقه، وكان يسمّى: سيّد المحدّثين، وكان قد وقف نفسه للتّعليم والتّعلّم.

قال الثّوريّ: منذ وُلِد الأعمش عَزَّ الإسلام. وكان أبو حنيفة يزوره ويقتبس منه. لقي من الصّحابة عبد الله بن أبي أوفى وأنس بن مالك. ولم يثبت له سماع من أحدهما. وسمع أبا وائل، والمعرور، وإبراهيم النّخعيّ، والتّيميّ، والشّعبيّ، وغيرهم. ووُلِد يوم عاشورا سنة ستّين [فيما قاله البخاريّ] يوم قتل الحسين. وتوفّي سنة ثمانٍ وأربعين ومائة.

[رُواة القراءات عن القُرّاء الأربعة عشر]

ثمّ إنّ هؤلاء الأئمّة الأربعة عشر رُواةً كثيرين، اختير منهم لكلّ إمام راويان.

فأمّا نافع؛ فعنه راويان:

الأوّل ـ أبو موسى عيسى قالون ابن مينا المدنيّ النّحويّ الزُّرَقيّ مولى الزُّهريّين[١]، وكان أصمّ يُلقِم[٢] أُذنه فم القارئ. وقيل: إنّه كان لايسمع البوق[٣]، وإذا قُرِئ عليه القرآن يسمعه. واختصّ بنافع كثيرًا، حتّى قيل: إنّه رَبيبه، وهو الّذي لقّبه بـ «قالون»

---

١ ـ الأصل: الزّهرين.

٢ ـ أ، ج: يلقى.

٣ ـ الأصل: البرق.

لجودة قراءته ، وهي لغة الرّوم ؛ قال الجَعْبَريّ : خاطبه بالرّوميّ ، لأنّه من سَبْي[1] الرّوم .

وكان قارئ المدينة ونحويَّها ، ومولده سنة عشرين ومائة ، وتوفّي سنة خمس ومائتين ، فيما ذكره الجَعْبَريّ . وقال الذّهبيّ : سنة عشرين ومائتين ، عن نيف وثمانين سنة ، وقد غلط مَن زعم أنّه مات سنة خمس ومائتين .

والثّاني ـ من رُواة نافع : أبوسعيد عُثمان [بن سعيد المشهور] بالمصريّ القِبطيّ الملقّب بـ «وَرْش» ، لقّبه به نافع لشدّة بياضه ، وقيل : لحُسْن قراءته ، وكان أشقَر ، أزرق العينين ، سمينًا ، مربوعًا ، رحل إلى المدينة فقرأ على نافع أربع خَتَمات في شهر واحدٍ ، سنة خمس وخمسين ومائة ، ورجع إلى مصر فانفرد برئاسة الإقراء ، مع براعته في العربيّة والتّجويد ، مع حُسْن الصّوت ، وجودة القراءة بحيث لا يَمَلُّه سامعُه حتّى قيل : إنّه كان إذا قرأ على نافع أُغْشِي على كثير من الجلساء .

ووُلِد بمصر سنة إحدى عشرة ومائة ، قاله الأهوازيّ . وقيل : عشرين ، وقيل : سنة عشر . وتوفّي بها سنة سبع وتسعين ومائة .

وأمّا ابن كثير ؛ [فعنه أيضًا راويان] :

الأوّل ـ أبوالحسن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزَّة البـزّيّ مولى بني مخزوم ، المكّيّ ، مؤذّن مسجد الحرام وإمامه . انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكّة . مولده سنة سبعين ومائة ، وتوفّي سنة خمس ومائتين بمكّة .

والثّاني ـ أبوعُمَر محمّد الملقّب بـ «قُنْبُل» (لشدّته ، والقُنْبُل : الغليظ الشّديد ، أو نسبةً لبيتٍ بمكّة يعرفون بالقنابلة) ابن عبدالرّحمان بن محمّد ، المكّيّ المخزوميّ . انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ، ورحل [أو ارتحل] إليه النّاس من الأقطار . ومولده سنة خمس وتسعين ومائة .

---

١ ـ أ ، ج : بني .

وتوفّي سنة إحدى وتسعين ومائتين.

وأمّا أبو عمرو؛ [فعنه أيضًا راويان]:

الأوّل ـ أبو عُمَر حَفْص بن عُمَر بن صَهْبان النّحويّ الضّرير الدُّوريّ، نسبة لموضع بقرب بغداد، وُلِد به [أيّام] المنصور سنة خمسين ومائة. كان إمام عصره في القراءة، وشيخ وقته في الإقراء، وهو أوّل من جمع القراءات. وتوفّي سنة ستّ وأربعين ومائتين.

والثّاني ـ أبو شُعَيب صالح بن زياد بن عبد الله السُّوسيّ، نسبة لموضع بالأهواز. وكان ضابطًا محرِّرًا ثقةً... وتوفّي أوّل سنة إحدى وستّين[1] بالرّقّة، وقد قارب التّسعين.

وأمّا ابن عامر؛ [فعنه أيضًا راويان]:

الأوّل ـ أبو[2] الوليد هِشام بن عَمّار بن نُصَير بن أبان السُّلَميّ الدِّمَشقيّ، قاضيها وخطيبها... وقُدِّم لشُهرته بالحديث، خلافًا للتّيسير[3]. وكان فصيحًا واسع الرّواية.. مولده سنة ثلاث وخمسين ومائة، أيّام المنصور. وتوفّي سنة خمس وأربعين ومائتين[4].

والثّاني ـ أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذَكْوان النَرشيّ الفهريّ، كان إمام الجامع الأُمَويّ. قال أبو زرعة الحافظ الدِّمَشقيّ فيما قاله ابن الجَزَريّ: لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشّام ولا بمصر ولا بخراسان، في زمان ابن ذَكْوان أقرأ عندي منه.

مولده يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة، وتوفّي في شوّال سنة اثنتين وأربعين ومائتين. قاله ابن الجَزَريّ: على الصّواب.

---

١ ـ أي بعد المائتين، وفي النّشر: توفّى السُّوسيّ سنة إحدى وستّين ومائتين، وقد قارب التّسعين. فكأنّ ميلاده كان حوالي سنة ١٧٣ هـ.

٢ ـ الأصل: ابن.

٣ ـ أي لأنّ أباعمرو الدّانيّ قدّم عليه في التّيسير ابن ذَكْوان.

٤ ـ في النّشر: أو أربع وأربعين.

وأمّا عاصم [فعنه أيضًا راويان]:

الأوّل ـ أبو بكر شُعبة بن عيّاش بن سالم الأسديّ، وكان عالمًا عاملًا. قال وكيع: هو العالم الّذي أحيا الله به قَرْنه، ختم ثمان عشرة ألف ختمةٍ، أو أربعًا وعشرين ألفًا في زاوية. وخرج في صدره نورٌ ظُنّ أنّه برص حتّى عرف، ومكث خمسين سنة لم يُفرش له فراش. مولده سنة خمس وتسعين، وتوفّي في جمادي الأُولى سنة ثلاث وتسعين ومائة.

والثّاني ـ أبو عمرو أو أبو داود[1]، حفص بن سُلَيمان بن المغيرة البَزّاز[2]، ربيب عاصم الغاضريّ الأسديّ، كان أعلم أهل زمانه وأصحابه بقراءته. قال وكيع: كان ثقة. قال الذّهبيّ: أمّا القراءة فثقة ضابط، بخلاف حاله في الحديث. وقال ابن مَعين: كان أقرأ من ابن عَيّاش[3]. ومولده سنة تسعين أو إحدى وتسعين. وتوفّي سنة ثمانين ومائة... [ثمّ ذكر رُواة قراءة حمزة والكسائيّ كما تقدّم نحوها عن الدّانيّ وابن الجَزَريّ والشّهرستانيّ].

وأمّا أبو جعفر؛ [فعنه أيضًا راويان]:

الأوّل ـ عيسى بن وَرْدان المدنيّ، الحَذّاء، وكان من قُدَماء أصحاب نافع، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر ضابطًا محقّقًا... وتوفّي في حدود سنة ستّين ومائة.

والثّاني ـ أبو الرّبيع سُلَيمان بن مُسلم بن جَمّاز الزُّهريّ مولاهم المدنيّ، وكان مُقْرئًا جليلًا ضابطًا، يقصده النّاس لقراءة نافع وأبي جعفر... وتوفّي سنة سبعين ومائة.

وأمّا يعقوب؛ [فعنه أيضًا راويان]:

الأوّل ـ أبو عبدالله بن المتوكّل اللُّؤلُئيّ البَصْريّ. عرف بـ «رُوَيس»، وهو أحذق

---

١ ـ في الطّبقات ١: ٢٥٤: ابن أبي داود.

٢ ـ والصّحيح: البَزّار، كما في الطّبقات ١: ٢٥٤.

٣ ـ الأصل: عبّاس.

أصحاب يعقوب، كما قاله الدّانيّ، إمامًا في القراءة، ضابطًا مشهورًا... وتوفّي سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين بالبَصْرة.

والثّاني ـ أبوالحسن رَوْح بن عبدالمؤمن [عبدة] بن مسلم الهُذَليّ مولاهم البَصْريّ النّحويّ. وكان ضابطًا مشهورًا من أجلّ أصحاب يعقوب، وأوثقهم. روى عنه البخاريّ... توفّي سنة أربع، أو خمس وثلاثين ومائتين.

وأمّا خَلَف [فعنه أيضًا راويان]:

الأوّل ـ إسحاق بن إبراهيم بن عُثمان بن عبد الله المَرْوَزيّ، ثمّ البغداديّ وَرّاق خَلَف. وكان ثقةً عارفًا بالقراءة، ضابطًا لها، منفردًا برواية اختيار خَلَف... وتوفّي سنة ستّ وثمانين ومائتين.

والثّاني ـ أبوالحسن إدريس بن عبد الكريم، البغداديّ الحدّاد. وكان ثقةً متقنًا ضابطًا. وقال الدّارقطني: فوق الثّقة بدرجةٍ. مولده سنة [تسع وتسعين ومائة] وتوفّي يوم عيد الأضحى سنة اثنين وتسعين ومائتين، عن ثلاث وتسعين سنة.

وأمّا ابن مُحَيصِن؛ فمن روايتَي: البزّيّ السّابق، وأبي الحسن محمّد بن أحمد بن أيُّوب بن الصّلت البغداديّ المعروف بـ «ابن شَنَبُوذ». وكان إمامًا شهيرًا وأُستاذًا كبيرًا صالحًا وكان يرى جواز القراءة بما صحّ سنده، وإن خالف رسم المُصْحَف، وعُقِد له بسبب ذلك مجلس، ولم يعدّ أحدٌ ذلك قادحًا في روايته، ولا وصمة في عدالته... وتوفّي في صفر سنة ثمانٍ وعشرين وثلاثمائة، على الصّواب.

وأمّا اليَزيديّ؛ فمن روايتَي: سُلَيمان بن الحكم، وأحمد بن فَرَح، بالحاء المهملة، وكان ثقةً جليلًا عالمًا بالتّفسير [قرأ على الدُّوريّ بجميع ما عنده من القراءات وعلى عبد الرّحمان ابن واقد] ومِن ثَمّ عُرِف بالمفسِّر... وتوفّي في ذي الحجّة سنة ثلاث وثلاث مائة، وقد قارب التّسعين.

وأمّا الحسن البَصْريّ؛ فمن روايتَي: أبي نُعَيم شجاع بن أبي نصر البَلْخيّ، والدُّوريّ، أبي عُمَر السّابق.

وأمّا الأعمش؛[فعنه أيضًا راويان]:

الأوّل ـ الإمام أبو العبّاس الحسن بن سعيد المطّوّعيّ [وكان] إمامًا في القراءات، عارفًا [بها]، ضابطًا لها، ثقة، رحل فيها إلى الأقطار، وسكن اصطَخْر، وأثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمدانيّ وغيره ... وتوفّي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وقد جاوز المائة سنة.

والثّاني ـ أبو الفرج محمّد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنَبُوذيّ الشَّطَويّ، وكان من كبار أئمّة القراءة، مع العلم بالتّفسير ووجوه القراءات، حتّى كان يحفظ خمسين [ألف] بيت شاهدًا للقراءات. وممّن أثنى عليه الحافظ أبو عمرو الدّانيّ، واختَصَّ بابن شَنَبُوذ حتّى نُسب إليه، وجال في البلاد، وأكثر الأخْذ عن الأئمّة، وطال عمره فانفرد بالعلوّ.

ثمّ إنّ لكلّ واحدٍ من هؤلاء الرُّواة الثّمانية والعشرين طريقَيْن، ولكلّ طريق طريقان: مغربيّة ومشرقيّة، مصريّة وعراقيّة، مع ما يتّصل إليهم من الطُّرُق ويتشعّب عنهم من الفِرَق.

فأمّا قالون؛ فمن طريقين:

الأُولى ـ طريق أبي جعفر محمّد بن هارون الرَّبَعيّ البغداديّ، المعروف بأبي نَشيط، وكان ثقةً ضابطًا محقّقًا، وتوفّي سنة ثمانٍ وخمسين ومائتين.

والثّانية ـطريق أبي الحسن أحمد بن يزيد الحَلْوانيّ، وكان إمامًا في القراءات، ضابطًا متقنًا ثقةً. وتوفّي سنة خمسين ومائتين... (١:٩٣ـ ١٠٦)

الفصل الثّاني عشر

نصّ الشّيخ البَنّاء (م: ١١١٧) في «إتحاف فُضَلاء البشر...»

أسماء الأئمّة القُرّاء الأربعة عشر ورُواتهم وطُرُقهم

[ذكر أسماء القُرّاء ورُواتهم وطُرُقهم، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ وغيره، ثمّ قال:]

فهذه ثمانون طريقًا عن الرُّواة العشرين. والطُّرُق المتشعِّبة عن الثّمانين، استوعبها مفصّلة في «النّشر»، وبها يكمل للأئمّة العشرة تسعمائة طريق، وثمانون طريقًا. وفائدة تفصيلها وذكر كتبها، عدم التّركيب في الوجوه المرويّة عن أصحابها.

وقد حرّر ذلك الإمام الجليل الحافظ شيخ القُرّاء والمحدّثين، في سائر بلاد المسلمين «الشّمس ابن الجَزَريّ» في «نشره» الّذي لم يسبق بمثله، ولذا عوّلنا عليه في كتابنا هذا، كما أخذناه عن شيوخنا قاطبة، وهم عن شيوخهم كذلك، أثابه الله بمنّه وكرمه.

وقد ذكر فيه ﷺ اتّصال سنده بجميع الطُّرُق المذكورة، فلنذكر اتّصال سندنا به، لكونه الرّكن الأعظم، فأقول:

[سند المؤلّف في القراءة]

قرأت القرآن العظيم، من أوّله إلى آخره بالقراءات العشر، بمضمون «طيبة النّشر» المذكور، بعد حفظها على علّامة العصر والأوان، الّذي لم يسمح بنظيره ما تقدّم من الدّهور والأزمان «أبي الضّياء نور عليّ الشّبرَامَلِّسيّ» بمصر المحروسة.

وقرأ شيخنا المذكور: على شيخ القُرّاء بزمانه الشّيخ عبد الرّحمان اليَمنيّ.

وقرأ اليَمنيّ على والده «شَحاذة اليَمنيّ» وعلى الشّهاب أحمد بن عبد الحقّ السّنباطيّ.

وقرأ السّنباطيّ على الشّيخ شحاذة المذكور.

وقرأ الشّيخ شحاذة على الشّيخ أبي النّصر الطّبلاويّ.

وقرأ الطّبلاويّ على شيخ الإسلام زكريّا الأنصاريّ.

وقرأ شيخ الإسلام على الشّيخين: البرهان القلقيليّ، والرّضوان أبي النُّعَيم العقبيّ.

وقرأ كلّ منهما على إمام القُرّاء والمحدّثين محرّر الرّوايات والطُّرُق، أبي الخير محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف الجَزَريّ بأسانيده المذكورة في «نشره».

وأمّا طُرُق القُرّاء الأربعة

فالبزّيّ وابن شَنَبُوذ عن ابن مُحَيصِن، فعن شِبْل عنه من «المبهج»، و«مفردات» الأهوازيّ.

وأمّا سُلَيمان بن الحكم وأحمد بن فرح عن اليزيديّ فمِن «المبهج» و«المستنير».

وأمّا المُطّوّعيّ والشّنَبوذيّ، عن الأعمش فعن قُدامة عنه من «المبهج».

وأمّا البَلخيّ، والدُّوريّ، عن الحسن البَصْريّ، فعن عيسى الثّقفيّ عنه، من «مفردات» الأهوازيّ، والله تعالى أعلم. (١: ٧٥ ـ ٨٠)

الفصل الثّالث عشر

نصّ البُرغانيّ (م: ١٢٧١) في «غنيمة المعاد في شرح الإرشاد»

[القُرّاء السّبعة المشهورون]

اعلم! أنّ القُرّاء السّبعة مشهورون معروفون، فإن اشتهيتَ ذلك فاستمع لما يتلى عليك، فنقول:

الأوّل ـ نافع ... [ثمّ ذكر ترجمته واستشهد بشعر الشّاطبيّ، كما تقدّم عنه وعن غيره].

ويَروي عنه: عيسى الملقّب بـ «قالون»، وعُثمان الملقّب بـ «وَرْش»، مايستفاد من «الحرز الأماني»... [وذكر كما تقدّم عنه].

قيل: ونسبهما عيسى بن ميناء المدنيّ، وعُثمان بن سعيد المصريّ، وكُنْية قالون أبوموسى، وعُثمان أبوسعيد، توفّي قالون سنة ٢٠٥ بالمدينة في أيّام المنصور، و وَرْش سنة تسعين[١] ومائة، بمصر في أيّام هِشام بن عبد الملك.

الثّاني ـ عبد الله بن كثير... [ثمّ استشهد بشعر الشّاطبيّ، كما تقدّم عنه].

قيل: عبد الله غالب القوم، أعني القُرّاء السّبعة بالعلوّ والرّفعة، لما أنّه لزم مجاورة مكّة وأقام بها، وهي أشرف البُقاع عند الأكثرين، ونسبه أبو عبد الله بن كثير الدّاريّ، توفّي بمكّة سنة عشرين ومائة، ووُلِد في أيّام معاوية، أقام بالعراق مدّة، ثمّ عاد إلى مكّة ومات بها في أيّام هِشام.

---

١ ـ تسعين غير صحيح، ولعلّه عشرين، لأنّ الدّولة الأُمويّة انقرضت سنة ١٣٢ هـ.

ويَروي عنه: أحمد البزّيّ، ومحمّد الملقّب بـ «القُنْبُل» بالواسطة، كما يستفاد من «الحرز الأماني»... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قيل: لأنّهما لم يرياه، لأنّ البزّيّ يَروي عن عِكرمة، عن قسط، عن ابن كثير، وقُنْبُلًا يَروي عن القوّاس، عن القسط، عن ابن كثير، ونسبهما: أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عبد الله أبي القاسم بن نافع بن أبي بَزّة مولى لبني مخزوم، مات سنة خمسين ومائتين بمكّة في أيّام الهادي، وأبو عمرو محمّد بن عبد الرّحمان بن محمّد بن خالد بن سعيد بن جُرجة، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين بمكّة.

الثّالث ـ أبو عمرو المازنيّ؛ قال في «حِرْز الأماني»: وأمّا الإمام المازنيّ صريحهم أبو عمرو ... يعني أباعمرو الإمام المازنيّ خالصهم أي خالص العرب، فأبوه العَلاء، الإمام مبتداء، والمازنيّ نعت له.. [إلى أن قال:]،قيل: والمازنيّ نسبة القبيلة أي الفخذ، ونسبة الفخذ ونسبة إلى الجدّ الأعلى، كهاشميّ وأُمويّ منسوب إلى هاشم وأُميّة، انتهى...

ويَروي عنه: يحيى اليزيديّ، على ما يستفاد من «الحِرْز الأماني»، حيث قال... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

يعني أفاض أباعمرو أي صبّ على يحيى بن المبارك اليزيديّ عطاءه، والمراد منه العلم فأصبح اليزيديّ بالعذب الفُرات أي بالعلم والقراءة معلّلًا أي مستقيًا.

قيل: نسبه أبو محمّد يحيى بن المبارك العَدَويّ التّيميّ، مات سنة اثنتين ومائتين بخراسان.

ويظهر من «الحرز الأماني»: أنّ أبا عُمَر الدُّوريّ وأبا شُعَيب السُّوسيّ أخذا القراءة عن اليزيديّ، حيث قال... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر ترجمة أبي عمرو وأبي شُعيب، كما تقدّم سابقًا].

الرّابع ـ ابن عامر... [ثمّ استشهد بشعر الشّاطبيّ وذكر ترجمته، كما تقدّم سابقًا].

ويَروي عنه: هِشام وعبد الله مع الواسطة، كما صرّح به البعض كغيره، وربّما يظهر

من «الحِرْز الأماني» أيضًا حيث قال ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قيل: لأنّ هِشامًا قرأ على أيُّوب التّميم التّميميّ على يحيى بن الحارث الذِّماريّ عليّ بن عامر بن نصيبيّ السُّلَميّ، وعبد الله بن ذَكْوان قرأ على أيُّوب أيضًا.

ونسبهما: أبو الوليد هِشا م بن عامر بن نصير السُّلَميّ، مات سنة خمس أو ستّ وأربعين ومائتين بدِمَشق، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذَكْوان القُرَشيّ، مات سنة اثنين وأربعين ومائتين بدِمَشق أو بالكوفة.

الخامس ـ عاصم بن أبي النَّجود الكوفيّ الأسديّ ... [ثمّ ذكر ترجمته، كما تقدّم سابقًا].

ويَروي عنه: شُعْبة، قيل: وهو المشهور بابن عَيّاش، المكنّى بأبي بكر، كما في «كنز المعاني» وفيه شُعْبة بن عَيّاش بن سالم الكوفيّ الأسديّ مولى لهم، مات سنة أربع [أو ثلاث] وتسعين ومائة بالكوفة.

وكذا يَروي عنه حَفْص، وظهر من «الحِرْز الأماني»: أنّه كان بإتقانه وضبط القراءة على عاصم مرجّحًا على شُعبة، حيث قال ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قيل: وهو أي حَفْص أبو عُمَربن سُلَيمان بن المغيرةالكوفيّ الأسديّ البَزّ از، بايع البزّ، مات سنة ثمانين ومائة.

السّادس ـ حمزة الكوفيّ ... [ثمّ استشهد بشعر الشّاطبيّ وذكر ترجمته، كما تقدّم عنه].

قيل: نسبه أبوعُمَارة حمزة بن حبيب الزَّيّات الفرضيّ، مات سنة ستّ و خمسين و مائة بحَلْوان.

ويَروي عنه: خَلَف وخَلّادبواسطة سَليم ،على مايظهر من الحرز الأماني .. **[وذكر كما تقدّم عنه]**.

قيل في شرح ذلك: روى خَلَف عن حمزة، وكذلك خلّاد عنه الحديث، الّذي رواه سَليم حال كون المنقول محقّقًا حاصلًا بعد سعي واجتهاد، والملخّص: إنّ خَلَفًا وخَلّادًا رَوَيا القراءة عن سَليم، عن حمزة، ثمّ قال: نسب سَليم أبوعيسى، سَليم بن عيسى الحنفيّ الكوفي، مات ثمانٍ أو سبع وثمانين ومائة بالكوفة، ونسبهما أبو محمّد خَلَف بن هِشام البزّ از، مات سنة سبع

وعشرين ومائتين بالكوفة .

السّابع ـ الكِسائيّ . . [و ذكر ترجمته ، كما تقدّم عن الشّاطبيّ ، ثمّ قال :]

قيل : نسبه أبوالحسن عليّ بن حمزة بن عبدالله النّحويّ ، مولى لبني تميم ، مات سنة تسع و ثمانين و مائة بزيتونة من قُرَى الرّي ، في توجّهه مع الرّشيد إلى خراسان .

ويروي عنه : حَفْص الدُّوريّ ، وأبو الحارث على ما يستفاد من «الحِرْز الأماني» . . . [وذكر كما تقدّم عنه] . (٧ : ٢٧٣ـ٢٧٨)

الفصل الرّابع عشر

نصّ البروجرْديّ (م: ١٢٧٧) في «تفسير الصّراط المستقيم»

في نبذ من أحوال القُرّاء العشرة ورُواتهم

الأوّل ـ من القُرّاء السّبعة هو: نافع بن عبد الرّحمان المدنيّ، قرأ على أبي جعفر يزيد بن القَعْقاع، ومنه تعلّم القرآن؛ وعلى شيبة بن نصاح القاضي، وعلى عبد الرّحمان بن الأعرج، وعلى أبي عبد الله بن مسلم بن جُنْدَب الهُذَليّ، وعلى أبي رَوح يزيد بن رَوْمان.

قالوا: وأخذ هؤلاء القراءة عن أبي هُرَيرة و ابن عبّاس وعبد الله بن عَيّاش بن أبي ربيعة، كلّهم عن أُبيّ بن كعب، عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله ... [ثمّ ذكر رُواته، كما تقدّم عن الدّانيّ و غيره].

الثّاني ـ عبد الله بن كثير المكّيّ، أخذ عن عبد الله بن سائب المخزوميّ، صاحب النّبيّ صلّى الله عليه وآله، ومجاهد بن جَبْر أبي الحَجّاج، ودِرْباس مولى ابن عبّاس، وأخذ مجاهد ودِرباس عن ابن عَبّاس، عن أُبيّ و زيد بن ثابت عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله.

ورَوى عن ابن كثير؛ أبو الحسن البزّيّ أحمد بن محمّد بن عبد الله، وقُنْبُل أبو عمرو محمّد بن عبدالرّحمان، يقال: رجل قُنْبُل أي غليظ شديد.

قيل: هم أهل بيت بمكّة المكرّمة، يقال لهم: القنابلة، واختلفوا في تلقّبه به.

روى البزّيّ وقُنْبُل عن ابن كثير بالواسطة، ولم يذكر الطّبرسيّ في «مجمع البيان» رواية قُنْبُل عن ابن كثير، بل قال: له ثلاث روايات: رواية البزّيّ، ورواية ابن فُلَيح، ورواية

أبي الحسين القَوّاس[١].

الثّالث ـ أبوعمروبن العَلاء البَصْريّ، اسمه زبّان أو يحيى أوغيرهما يروي عن جماعةٍ من أهل الحجاز والبَصْرة:

فمن أهل مكّة المكرّمة؛ يروي عن مجاهد، وسعيد بن جُبَير، وعِكرمة بن خالد، وعَطاء بن أبي رباح، وعبد الله بن كثير، ومحمّد بن عبد الرّحمان بن مُحَيصِن، وحُمَيد بن قيس الأعرج.

ومن أهل المدينة؛ يروي عن يزيدبن قَعْقاع القارئ، ويزيد بن رَوْمان، وشيبة بن نصاح.

ومن أهل البَصْرة؛ يروي عن الحسن بن أبي الحسن البَصْريّ، ويحيى بن يَعْمَر وغيرهما، وهؤلاء أخذوا عن الصّحابة.

وروى عن أبي عمرو البَصْريّ يحيى بن المبارك اليزيديّ، وأبوعُمَر حَفْص بن عُمَربن عبد العزيزالدُّوريّ[٢] البغداديّ الضَّرير، وأبوشُعيب صالح بن زياد السُّوسيّ... [**ثمّ ذكر روايتين من أبي عمروبن العَلاء، كما تقدّم عن الطّبرسيّ**].

الرّابع ـ ابن عامر أبوعمران عبد الله بن عامر الدِّمَشقيّ، أخذ عن أبي الدَّرداء عُوَيمربن عامر صاحب النّبيّ ﷺ، والمغيرة بن أبي شِهاب، وأخذ الأوّل عن النّبيّ ﷺ، والثّاني عن عُثمان بن عَفّان. وروى عن ابن عامر؛ هِشام بن عَمّارالدِّمَشقيّ، وابن ذَكوان، رَويا عنه بواسطتين.

الخامس ـ عاصم بن أبي النَّجُود بَهْدَلة الأسديّ الكوفيّ، روى عن أبي عبد الرّحمان عبدالله بن حبيب السُّلَميّ، وأبي مريم زِرّبن حُبَيش. وأخذ الأوّل عن أمير المؤمنين عليه السلام، وعن أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود وعُثمان، والثّاني عن الأخيرَيْن.

وروى عن عاصم؛ حَفْص بن سُلَيمان الأسديّ الكوفيّ البَزّاز، وأبوبكر شُعبة بن عَيّاش.

---

١ ـ مجمع البيان ١/ الفنّ الثّاني: ١١.

٢ ـ هو نزيل سامرّاء توفّي سنة (٢٤٦ هـ)، قيل: إنّه أوّل مَن جَمَع القراءات وألّفها، والدُّوريّ نسبة إلى الدُّور محلّة بالجانب الشّرقيّ من بغداد.

...[ثمّ ذكر أسماء رُواته، كما تقدّم عن الطّبرسيّ وغيره].

السّادس ـ أبو عُمَارة حمزة بن حبيب الكوفيّ الزّيّات. روى عن الإمام جعفر الصّادق عليه السلام، وعن الأعمش، ومحمّد بن عبد الرّحمان بن أبي ليلى القاضي، وحُمران بن أعين، وأبي إسحاق السّبيعيّ، ومنصور بن المعتمر، ومغيرة بن المِقْسَم، وأخذ هؤلاء عن التّابعين عن الصّحابة، هذا على ما في «التّيسير»... [ثمّ ذكر طريق قراءته، كما تقدّم عن الطّبرسيّ، فقال:]

روى عن حمزة: خَلَف بن هِشام البَزّاز، وخَلّاد بن خالد الشّيبانيّ، كلاهما بواسطة سَليم ابن عيسى الحنفيّ.

والسّابع ـ الكِسائيّ، وهو أبو الحسن عليّ بن حمزة الكوفيّ... [ثمّ ذكر رجاله نقلًا عن الدّانيّ والطّبرسيّ، كما تقدّم عنهما، فقال:]

روى عن الكِسائيّ: أبو الحارث اللّيث بن خالد البغداديّ، والدُّوريّ المتقدّم ذكره عن أبي عمرو البَصْريّ.

وفي «المجمع»: أنّ له ستّ روايات... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وهؤلاء هم القُرّاء السّبعة و رُواتهم الأربعة عشر مع ما أُضيف إليها، ومشايخهم حسبما نقله في «التّيسير» وغيره. وفيهم قال أبو مزاحم الخاقانيّ:

وإنّ لنا أخذ القراءة سُنّة ... عن الأوّلين المقرئين ذوي السِّترِ

فللسّبعة القُرّاء حقّ على الورى ... لإقرائهم قرآن ربّهم الوترِ

فبالحَرَمَيْن ابن الكثير ونافع ... وبالبَصْرة ابن للعَلاء أبو عمرِو

وبالشّام عبد الله وهو ابن عامر ... وعاصم الكوفيّ وهو أبو بكرِ

وحمزة أيضًا والكِسائيّ بعده ... أخو الحذق بالقرآن والنّحو والشّعرِ

وأمّا القُرّاء الثّلاثة المكمّلون للعشرة:

أوّلهم ـ أبوجعفر يزيد بن قَعْقاع ... [وذكر كما تقدّم عن الطّبرسيّ، ثمّ قال:] وروى عنه؛ أبوالحارث عيسى بن وَرْدان المدنيّ الحَذّاء، وابن الجَمّاز أبو الرّبيع سُليمان ابن مُسلم بن جَمّاز الزُّهريّ المدنيّ.

وثانيهم ـ يعقوب بن إسحاق الحَضرميّ البَصْريّ، روى عنه؛ رُوَيس محمّد بن المتوكّل اللّؤلؤيّ البَصْريّ، ورَوْح بن عبد المؤمن الهُذَليّ البَصْريّ.

وثالثهم ـ وهو تمام العشرة، خَلَف بن هِشام البَزّاز، ذكروا أنّ له اختيارًا. روى عنه؛ إسحاق بن إبراهيم الورّاق المَروَزيّ، وإدريس بن عبد الكريم الحدّاد.

ثمّ اعلم! أنّ المراد بالمدنيّ حيث أطلق هو نافع، وأبوجعفر القَعْقاع.

والمكّيّ هو عبد الله بن كثير، وإذا اجتمعا قيل: حجازيّ.

والكوفيّ: عاصم، وحمزة، والكِسائيّ، وخَلَف.

والبَصْريّ: أبوعمرو، ويعقوب.

وقد يزاد على ما في «المجمع» وغيره: أبوحاتم السِّجستانيّ سَهل بن محمّد، وليس كيعقوب من السّبعة، وإذا اجتمع أهل الكوفة والبَصْرة قيل: عراقيّ.

والشّاميّ: ابن عامر، لاغير، واعلم أيضًا أنّهم يطلقون القراءة على ما كان عن أحد العشرة أو مَن هو مثلهم. والرّواية على ما كان من أحد رُواتهم، والطُّريق عليها وعلى ما كان عمّن بعدهم، فيقال: هذه قراءة نافع من رواية قالون، من طريق الجَزَريّ أو الشّاطبيّ.

وإن كان قد يُطلق كلّ من الثّلاثة على غيره، سيّما في كلام مَن ليس مِن أهل هذا الاصطلاح. ثمّ إنّ هاهنا جملة من القُرّاء غير مَن سمعت ربّما نسب إليهم شواذّ القراءات لا داعي للتّعرّض لهم. (٢: ٣٢٣ ـ ٣٣٤)

الفصل الخامس عشر

نصّ الزّنجانيّ (م: ١٣٦٠) في «تاريخ القرآن»

في ذكر القُرّاء السّبعة و رُواتهم المشهورين و أسانيدهم و بلادهم و وفاتهم و ميلادهم

١ـ نافع بن عبدالرّحمان بن أبي نُعَيم اللَّيثيّ : قرأ على سبعين من التّابعين، منهم: أبوجعفر، وعبد الرّحمان بن هُرمُز الأعرج، ومُسلم بن جُنْدب، فقرأ الأعرج على عبد الله بن عبّاس و أبي هُرَيرة، وقرأ ابن عبّاس وأبوهُرَيرة على أُبيّ بن كعب، وقرأ أُبيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ و توفّي نافع سنة ١٦٩ على الصّحيح. و مولده في حدود سنة ٧٠ من الهجرة، و أصله من أصبهان، و كان أسود اللّون حالكًا، و كان إمام النّاس في القراءة بالمدينة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، و أجمع النّاس عليه بعد التّابعين إقراء أكثر من سبعين سنة.

قال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سُنّة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألتُ أبي: أيّ القراءة أحبّ إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم يكن، قال: قراءة عاصم... [ثمّ ذكر ترجمة راويَيه: قالون و وَرْش، كما تقدّم نحوها عن الدّانيّ و الأهوازيّ و القَسْطلانيّ].

٢ـ ابن كثير: وهو أبومَعْبَد عبد الله بن كثير بن عمر بن زاذان، قرأ على أبي السّائب عبد الله بن السّائب بن أبي السّائب المخزوميّ، و قرأ عبدالله بن السّائب على أُبيّ بن كعب و عمر بن الخطّاب، و قرأ أُبيّ و عمر على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ و توفّي ابن كثير ١٢٠ بغير شكّ،

و مولده سنة ٤٥، و كان إمام النّاس في القراءة بمكّة لم ينازعه فيها منازع، و كان فصيحًا بليغًا أبيض اللّحية طويلاً أسمر جسيمًا أشهل عليه السّكينة و الوقار، ولقي من الصّحابة عبد الله ابن الزُّبَير، وأبا أيّوب الأنصاريّ، وأنس بن مالك (رضي الله عنهم)... [ثمّ ذكر ترجمة راويَيه: البزّيّ و قُنبُل، كما تقدّم نحوها عن الدّانيّ و الأهوازيّ و القَسْطلانيّ].

٣ـ أبو عمرو بن العَلاء: و هو زبّان بن العلاء بن عَمّار، قرأ على جماعة منهم: أبو جعفر زيد بن القعقاع و الحسن البَصْريّ، و قرأ الحسن على حطّان، و أبي العالية، و قرأ أبو العالية على عمر بن الخطّاب، و أُبيّ بن كعب؛ و كان أبو عمرو أعلم النّاس بالقراءة و العربيّة مع الصّدق و الثّقة والأمانة والدّين، مرّ الحسن به و حلقته متوافرة، و النّاس عكوف عليه، فقال: لا إلـه إلّا الله، لقد كادت العلماء أن يكونوا أربابًا كلّ عِزٍّ لم يؤكّد بعلم فإلى ذُلٍّ يَؤُول... [ثمّ ذكر رواية، كما تقدّم عن ابن مجاهد الرّقم ٤٥، فقال:]

توفّي أبو عمرو في قول الأكثرين سنة ١٥٤، و قيل غير ذلك، و مولده سنة ٦٨، و قيل: سنة ٧٠... [ثمّ ذكر ترجمة راويَيه: الدُّوريّ و السّوسيّ، كما تقدّم نحوها عن القَسْطلانيّ و الدّانيّ و غيرهما].

٤ ـ ابن عامر: هو عبدالله بن عامر اليَحصبيّ، و يحصب فخذ من حمير، و كُنيته أبونعيم، و قيل: أبوعمران، و قيل غير ذلك، إمام مسجد دِمَشق و قاضيها، تابعيّ لقى واثلة بن الأسقع و النّعمان بن بشير، و قال يحيى بن الحارث الذِّماريّ: إنّه قرأ على عُثمان، و قرأ عُثمان على رسول الله ﷺ، و توفّي بدِمَشق يوم عاشوراء سنة ١١٨، و مولده سنة ٢١، و قيل غير ذلك.

و كان إمام المسلمين بالجامع الأُمويّ في أيّام عمر بن عبد العزيز وقَبله وبَعده، و كان يأتمّ به و هو أمير المؤمنين، و ناهيك بذلك منقبة، و جُمِع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدِمَشق. ودِمَشق إذ ذاك دار الخلافة، ومحطّ رجال العلماء والتّابعين... [ثمّ ذكر ترجمة راويَيه: هِشام و ابن ذكوان، كما تقدّم نحوها عن القَسْطلانيّ و الدّانيّ و غيرهما].

٥ـ عاصم: هو أبوبكر عاصم بن أبي النَّجود بن بَهْداة مولى بني خُزَيمة بن مالك بن النّضر، والنَّجود بفتح النّون وضمّ الجيم، مأخوذ من «نجدت الثّياب» إذا سوّيت بعضها ببعض؛ أخذ القراءة عن أبي عبدالرّحمان عبدالله بن حبيب السُّلَميّ، و قرأ أبو عبدالرّحمان على عُثمان و منه تعلّم القرآن، و عليّ بن أبي طالب عليه السلام، و أُبيّ بن كعب، و عبدالله بن مسعود، و زيد بن ثابت، و كان عاصم جمع بين الفصاحة والإتقان و التّحرير والتّجويد، و كان أحسن النّاس صوتًا بالقرآن؛ قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألتُ أبي عن عاصم، فقال: رجل صالح ثقة، و قال ابن عَيّاش: دخلت على عاصم و قد احتضر، فجعل يردّد هذه الآية: (ثُمَّ رُدُّوا اِلَى اللهِ مَوْلٰهُمُ الْحَقُّ)[1]. توفّي آخر سنة ١٢٧، و قيل: سنة ١٢٨، ولا اعتبار بقول من قال غير ذلك... [ثمّ ذكر ترجمة راويَيه: أبو بكر شعبة و حفص، كما تقدّم نحوها عن القَسْطلانيّ و الدّانيّ و غيرهما].

٦ـ حمزة: و هو حمزة بن حبيب بن عُمَارة الزّيّات التّيميّ مولى عِكرمة بن ربعيّ التّيميّ، و كُنيته أبو عُمَارة، قرأ على أبي محمّد سُلَيمان بن مِهران الأعمش، و قرأ الأعمش على أبي محمّد يحيى بن وَثّاب الأسديّ، و قرأ يحيى على أبي شِبْل علقمة بن قيس، و قرأ علقمة على عبدالله بن مسعود، و قرأ عبدالله بن مسعود على رسول الله صلّى الله عليه و آله؛ و توفّي حمزة سنة ١٥٦ على الصّواب، و مولده سنة ٨٠، و كان إمام النّاس في القراءة بالكوفة بعد عاصم و الأعمش، و كان ثقةً كبيرًا حجّةً قيّمًا بكتاب الله، مجوّدًا له، عارفًا بالفرائض و العربيّة حافظًا للحديث، ورعًا عابدًا خاشعًا ناسكًا زاهدًا، قانتًا لله، لم يكن له نظير.

كان يجلب الزّيت من العراق إلى حُلْوان و يجلب الجُبْن والجَوْز منها إلى الكوفة. قال أبو حنيفة: شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك عليهما: القرآن و الفرائض. و كان شيخه الأعمش إذا رآه يقول: هذا حِبْر القرآن؛ و قال حمزة: ما قرأت حرفًا من كتاب الله إلّا بأثر.

١ـ في المُصْحَف: ﴿ثُمَّ رُدُّوا اِلَى اللهِ مَوْلٰهُمُ الْحَقِّ﴾. الأنعام / ٦٢.

و راوياه: خَلَف و خَلّاد عن سليم عنه:

١ـ**خَلَف**: هو أبو محمّد بن خَلَف بن هِشام بن طالب البزّاز، توفّي في جمادي الآخرة ٢٢٩، و مولده سنة ١٥٠، و حفظ القرآن و هو ابن عشرين سنة، و ابتدأ في طلب العلم و هو ابن ثلاث عشر سنة، و كان إمامًا كبيرًا عالمًا ثقةً زاهدًا عابدًا.

٢ـ**خَلّاد**: هو أبو عيسى خَلّاد بن خالد الصّيرفيّ، توفّي سنة ٢٢٠، و كان إمامًا في القراءة ثقةً عارفًا محقّقًا مجوّدًا، قال الدّانيّ: هو أضبط أصحاب سَليم و أجلّهم.

٧ ـ**الكِسائيّ**: هو أبو الحسن عليّ بن حمزة الكِسائيّ النّحويّ من أولاد الفرس من سواد العراق، رُوي عنه أنّه قيل له: لِمَ سُمِّيتَ الكِسائيّ؟ فقال: لأنّي أُحرمتُ في كساء. قرأ على حمزة و عليه اعتماده، قرأ عليه القرآن العظيم أربع مرّاتٍ، و أخذ أيضًا عن محمّد بن أبي ليلى و عيسى بن عمر، و قرأ عيسى بن عمر على عاصم. و توفّي الكِسائيّ سنة ١٨٩ على أشهر الأقوال عن سبعين سنة، و كان إمام النّاس في القراءة في زمانه و أعلمهم بالقرآن.

قال أبو بكر بن الأنباريّ: اجتمعت في الكِسائيّ أُمور: كان أعلم النّاس بالنّحو وأوحدهم بالغريب، وكان أوحد النّاس بالقرآن، فكانوا يكثرون عليه، حتّى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمع في مجلس ويجلس على الكرسيّ ويتلوا القرآن من أوّله إلى آخره؛ يسمعون منه ويضبطون عنه حتّى المقاطع و المبادئ. و قال ابن مَعين: ما رأيتُ بعينَي هاتين أصدق لهجةً من الكِسائيّ... [**ثمّ ذكر ترجمة راويَيه: أبو الحارث و الدُّوريّ، كما تقدّم نحوها في مواضع متعدّدة، فقال:**]

اعتمدنا في تراجم القُرّاء على كتاب «المكرّر فيما تواتر من القراءات السّبع» و تحرّر لمصنّفه سراج الدّين أبي حَفْص عمر بن زين الدّين قاسم بن شمس الدّين محمّد الأنصاريّ المصريّ الشّهير بالنّشار المـُقرئ بالجامع الأتابكيّ[1]. **(٥٨ـ٦٤)**

١ـالنّسخة الخطّيّة في دار الكتب المصريّة تحت رقم ٤٩٣.

الفصل السّادس عشر
نصّ الزُّرقانيّ (م : ١٣٦٨) في «مناهل العرفان...»

القُرّاء السّبعة رحمهم الله

القُرّاء جمع قارئ وهو في اللّغة اسم فاعل مِن قرأ. ويُطلق في الاصطلاح على إمام من الأئمّة المعروفين الّذين تنسب إليهم القراءات السّابقة. وقد سَرَدْنا عليك أسماءهم، ونُتحِفك هنا بنُبذةٍ قصيرةٍ عن كلّ واحدٍ من مشهوريهم وعن بعض مَن اشتهر بالرّواية عنه، لتطّلع على لمحة من فَضْلهم، ولتتّصل اتّصالًا علميًّا بهذه الفئة الكريمة الّتي لها هذا الأثر الرّائع في المحافظة على أداء القرآن الكريم بتلك الطُّرُق المُدَوَّنة في جميع أنحاء العالم الإسلاميّ مدى تلك القرون الطّويلة.

ونحن لانريد بهذه الكلمات استقصاء تاريخهم ولا الأدوار الّتي مَرَّت على قراءاتهم، فذلك شوط واسع، أفرده بالتّأليف جماعة،منهم: الذّهبيّ، وابن الجَزَريّ في «طبقات القُرّاء» [١].

١ ـ ابن عامر

اسمه عبد الله اليَحْصُبيّ نسبة إلى يَحْصُب، وهوفَخِذٌ من حِمْيَر ويكنّى أبا نُعَيم، وأبا عمران

---

١ ـ طبقات القُرّاء لابن الجَزَريّ، عوّلت عليها في تراجم القُرّاء خصوصًا عند الاختلاف بين المراجع، لأنّه هو المعروف بالمحقّق! وبهذه المناسبة أريد أن تقضي العجب أو الأسف معي على أنّ الّذي عُنِي بطبع هذا الكتاب ونشره هو المستشرق الألمانيّ (ج. برْجِستراسِر) كما سمعت أنّه طبع كتابًا بمصر أيضًا في القراءات لابن خالَوَيه، ثمّ نقله إلى بلاده، ومصر كلّها محرومة منه!!

وهو تابعيّ جليل، لقي واثلة بن الأسْقَع والنُّعمان بن بشير، وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شِهاب المخزوميّ، عن عُثمان بن عَفّان، عن رسول الله ﷺ. وقيل: إنّه قرأ على عُثمان نفسه، وقد توفّي بدِمَشق سنة ١١٨، وقد اشتهر برواية قراءته هِشام وابن ذَكْوان، ولكنّ بواسطة أصحابه.

فأمّا هِشام: فقد أخذ القراءة عن عِراك بن خالد المِزِّيّ عن يحيى بن الحارث الذِّماريّ، عن ابن عامر. وكان هِشام قاضيًا فقيهًا محدِّثًا ثقةً ضابطًا، توفّي بدِمَشق سنة ٢٤٥ هـ.

وأمّا ابن ذَكْوان: فهو أبو محمّد عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذَكْوان القُرَشيّ الدِّمَشقيّ. أخذ القراءة عن أيُّوب بن تميم عن يحيى بن الحارث الذّماريّ عن ابن عامر... **[ثمّ ذكر قول أبي زَرعة، كما تقدّم عن السَّخاويّ، واستشهد بعده بشعر الشّاطبيّ عن ابن عامر نقلًا عن راويَيْه، كما تقدّم عنه].**

٢ـ ابن كثير

هو أبو محمّد أو أبو مَعْبَد عبدالله بن كثير الدّاريّ، كان إمام النّاس في القراءة بمكّة تحفّه السّكينة ويَحُوطه الوقار. لقى من الصّحابة عبدالله بن الزُّبَير، وأبا أيّوب الأنصاريّ، وأنَس بن مالك.

وروى عن مجاهد عن ابن عبّاس عن أُبيّ بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ على عبد الله ابن السّائب المخزوميّ. وقرأ عبد الله هذا على أُبيّ بن كعب وعمر بن الخطّاب. وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ. وتوفّي سنة ١٢٠ هـ بمكّة المكرّمة. وقد اشتهر بالرّواية عنه ـ ولكنّ بواسطة أصحابه ـ البزّيّ وقُنْبُل.

أمّا البزّيّ: فهو أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزّة. فالبَزّيّ نسبة إلى بَزّة، هذا وهو جدّه الأعلى، كان إمامًا ضابطًا ثقةً انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكّة. روى عن عِكرمة بن سُلَيمان عن شِبْل بن عَبّاد، وإسماعيل بن عبد الله بن قُسطَنطين عن ابن كثير، وكان إمام المسجد الحرام ومُقْرِئه ومؤذّنه توفّي سنة ٢٥٠ هـ.

وأمّا قُنْبُل: فهو محمّد بن عبد الرّحمان بن خالد بن محمّد المخزوميّ المكّيّ يُكنى أبا عُمَر، ويُلَقّب بـ «قُنْبُل» لشدّته. كان إمامًا في القراءة ضابطًا ثقةً يؤمّه النّاس من أقطار الأرض. أخذ القراءة عن أبي الحسن أحمد القَوَّاس عن وَهْب عن القُسْط عن شِبْل ومَعروف، وكلاهما قرأ على ابن كثير. توفّي سنة ٢٩١ هـ. وفي ابن كثير وراوِيَيْه يقول صاحب الشّاطبيّة... [وذكر كما تقدّم عنه].

٣ـ عاصم

هو أبو بكر عاصم بن أبي النَّجود الأسديّ ـ والنَّجود بفتح النّون وضمّ الجيم مأخوذ من نجدت الثّياب إذا سوّيت بعضها ببعض ـ كان قارئًا متقنًا، آيةً في التّحرير والإتقان والفصاحة وحسن الصّوت بقراءة القرآن، قرأ على زرّ بن حُبَيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ، وقرأ أيضًا على أبي عبد الرّحمان عبد الله بن حبيب السُّلَميّ معلّم الحسن والحسين، وقرأ عبد الرّحمان هذا على الإمام عليّ، وأخذ الإمام عليّ قراءته عن رسول الله ﷺ. توفّي بالكوفة أو بالسَّمَاوَة سنة ١٢٧هـ. روى عنه شُعْبة وحَفْص كلاهما بدون واسطة.

أمّا شُعْبة: فهو المشهور بـ «ابن عيّاش بن سالم الأسديّ». وقيل: اسمه محمّد، وقيل: مطرق، ويُكنّى أبا بكر لأنّ شُعْبة اسم مشترك بينه وبين أبي بسطاط شُعْبة بن الحَجّاج البَصْريّ، كان إمامًا عالمًا كبيرًا، توفّي بالكوفة سنة ١٩٣ هـ.

وأمّا حَفْص: فهو أبو عُمَر حَفْص بن سُلَيمان بن المغيرة البَزّاز، كان رَبيب عاصم تربّى في حِجره، وقرأ عليه وتعلّم منه كما يتعلّم الصّبي من معلّمه فلا جَرَم كان أدقّ إتقانًا من شُعْبة. توفّي سنة ١٨٠ هـ. وفي عاصم وراوِيَيْه يقول صاحب الشّاطبيّة... [وذكر كما تقدّم عنه].

٤ـ أبو عَمْرو

هو أبو عمرو زَبّان بن العَلاء بن عَمّار البَصْريّ، كان من أعلم النّاس بالقراءة مع صدقٍ وأمانةٍ وثقةٍ في الدّين. رَوى عن مجاهد بن جَبْر وسعيد بن جُبَير عن ابن عبّاس عن

أُبيّ بن كعب عن رسول الله ﷺ. وأقرأ على جماعة منهم أبو جعفر و زيد بن القَعْقاع والحسن البَصْريّ، وقرأ الحسن على حِطّان وأبي العالية، وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطّاب. توفّي سنة ١٥٤ هـ.

وممّن اشتهر بالرّواية عنه الدُّوريّ والسُّوسيّ، ولكن بواسطة اليزيديّ أبي محمّد يحيى بن المبارك العَدَويّ المتوفّى سنة ٢٠٢ هـ. وسمّي باليزيديّ نسبة إلى يزيد بن منصور خال الخليفة المهديّ، لأنّه كان يؤدّب ولده.

أمّا الدُّوريّ: فهو أبو عُمَر حَفْص بن عمر المُقْرئ الضَّرير، ولُقِّب بالدُّوريّ نسبة إلى الدُّور وهو موضع بالجانب الشّرقيّ من بغداد، كان ثقةً ضابطًا؛ أوّل من جمع القراءات. روى عن اليزيديّ عن أبي عمرو وتوفّي سنة ٢٤٦ هـ.

وأمّا السُّوسيّ: فهو أبو شُعَيب صالح بن زياد، رَوى عن اليزيديّ عن أبي عَمرو، وكان ثقةً ضابطًا. توفّي سنة ٢٦١ هـ. وفي أبي عَمرو وراويَيْه يقول صاحب الشّاطبيّة ... [وذكر كما تقدّم عنه].

٥ ـ حَمزة

هو أبو عُمَارة حمزة بن حبيب الزّيّات الكوفيّ مولى عِكرمة بن ربيع التّيميّ، قرأ على أبي محمّد سُلَيمان بن مِهران الأعمش، على يحيى بن وَثّاب، على زرِّ بن حُبَيش، على عُثمان وعليّ وابن مسعود، على النّبيّ ﷺ، كان ورعًا عالمًا بكتاب الله، مُجوِّدًا له، عارفًا بالفرائض والعربيّة، حافظًا للحديث. توفّي بحَلْوان سنة ١٥٦ هـ.

وممّن اشتهر بالرّواية عنه خَلَف وخَلّاد، لكنّ بواسطة أبي عيسى سَليم بن عيسى الحَنَفيّ الكوفيّ المتوفّى سنة ١٨٨ هـ.

أمّا خَلَف: فهو أبو محمّد خَلَف بن هِشام بن طالب بن البَزّار كان زاهدًا عابدًا، رَوى عن سَليم بن عيسى الحنفيّ عن حمزة. وتوفّي سنة ٢٢٩ هـ.

وأمّا خَلّاد: فهو أبو عيسى خَلّاد بن خالد الأحول الصَّيرُفيّ، رَوى عن سَليم بن عيسى،

عن حمزة. وكان أضبط أصحاب سَليم وأجلّهم عِرفانًا وتحقيقًا. توفّي بالكوفة سنة ٢٢٠ هـ. وفي ذلك يقول صاحب الشّاطبيّة... [وذكر كما تقدّم عنه].

٦ـ نافع

هو أبو رُوَيم نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم المدنيّ، أخذ القراءة عن أبي جعفر القاريّ وعن سبعين من التّابعين، وهم أخذوا عن عبد الله بن عبّاس وأبي هُريرة، عن أُبيّ بن كعب عن رسول الله ﷺ، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة المنوّرة، توفّي سنة ١٦٩ هـ. وممّن اشتهر بالرّواية عنه: قالون و ورْش.

أمّا قالون: فهو أبو موسى عيسى بن مينا النّحويّ، ولُقّب بـ «قالون» لجودة قراءته، لأنّ قالون معناه الجَيِّد في أصل وضعها، قرأ على نافع واختصّ به كثيرًا، وقال: قرأت على نافع غير مرّة، وكتبت عنه. توفّي سنة ٢٢٠ هـ.

وأمّا وَرْش: فهو عُثمان بن سعيد المِصريّ، يُكنّى أبا سعيد ويُلَقّب بـ «وَرْش» لشدّة بياضه[١]، رحل إلى المدينة فقرأ على نافع خَتَمات سنة ١٥٥ هـ. ثمّ رجع إلى مصر فانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، وكان حُسن الصّوت جيّد القراءة. توفّي سنة ١٩٧ هـ. وفي ذلك يقول صاحب الشّاطبيّة... [وذكر كما تقدّم عنه].

٧ـ الكِسائيّ

هو أبو الحسن عليّ بن حمزة الكِسائيّ النّحويّ، لُقّب بـ «الكِسائيّ» لأنّه كان في الإحرام لابسًا كِساءً... [ثمّ ذكر قول الأنباريّ، كما تقدّم عن الزّنجانيّ، وقال:]

توفّي سنة ١٨٩ هـ. وقد اشتهر بالرّواية عنه أبو الحارث والدُّوريّ.

أمّا أبو الحارث: فهو اللّيث بن خالد المَرْوَزيّ، كان من أجلّاء أصحاب الكِسائيّ ثقةً وضبطًا، توفّي سنة ٢٤٠ هـ.

١ ـ الوَرْش في أصل اللّغة: يطلق على شيء يصنع من اللّبن، فيصحّ أن يضرب به المثل في البياض. انظر القاموس.

وأمّا الـدُّوريّ: فهو أبو عُمَر حَفْص بن عُمَر الدُّوريّ الّـذي ألمـعنا إليـه في الـرّواية عن أبي عمرو. وفي الكِسائيّ وراويَيْه يقول صاحب الشّاطبيّة...[وذكر كما تقدّم عنه].

تمام القُرّاء العشرة

وهاك كلمة عن الثّلاثة الّذين إذا أُضيفوا إلى السّبعة السّابقين، تكمل بهـم عـدّة القُـرّاء العشرة أصحاب القراءات العشر المعروفة، والّتي سبق الكلام عليها قريبًا.

٨ ـ أبو جعفر

هو يزيد بن القَعْقاع القاريّ نسبة إلى موضع بالمدينة يسمّى قارًا، وقد سبق أنّه أخذ عن عبد الله بن عبّاس وأبي هُرَيرة، عن أُبيّ بن كعب عن رسول الله ﷺ. توفّي أبو جعفر سنة ١٣٠هـ، وكان تابعيًّا جليل القدر، رفيع المنزلة.

وقد اشتهر بالرّواية عنه أبو موسى عيسى بن وَرْدان الحَـذّاء، وأبو الرّبيـع سُـلَيمان بـن مسلم بن جَمّاز...[ثمّ ذكر ترجمتهما، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ].

٩ ـ يعقوب

هو أبو محمّد يعقوب بن إسحاق الحَضْرَميّ، قرأ علـى أبي المُـنذِر سَـلّام بـن سُـلَيمان الطّويل، وقرأ سَلّام على عاصم وعلى أبي عمرو، توفّي يعقوب سنة ٢٠٥هـ.

وممّن اشتهر بالرّواية عنه رَوْح بن عبد المؤمن، ومُحمّد بن المتوكّـل اللّـؤلـؤيّ الملقّب بـ «رُوَيس» وغيرهما...[ثمّ ذكر ترجمتهما، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ].

١٠ ـ خَـلَـف

هوأبو محمّد خَلَف بن هِشام بن ثَعْلَب بن خَلَف بن ثَعْلَب، قرأ على سَليم عن حمزة، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ صاحب المفضّل الضّبيّ، وعلى أبان العَطّار، وهم عن عاصم. وتوفّي خَلَف سنة ٢٢٩هـ. كما سبق في ترجمة حمـزة... [ثمّ ذكر ترجمة راويَيْه، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ].

تمام القُرّاء الأربعة عشر

وهاك كلمة مختصرة عن الأربعة الّذين إذا أُضيفوا إلى العشرة السّابقين كملت عدّة القُرّاء الأربعة عشر الّذين تنسب إليهم القراءات المعروفة بالقراءات الأربع عشرة ... [ثمّ ذكر ترجمة موجزة للحسن البَصْريّ وابن مُحَيْصِن ويحيى اليزيديّ وابن الشَّنَبُوذ، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ والقَسْطَلانيّ، وقال:]

هؤلاء الأئمّة وأضرابهم هم الّذين خدموا الأُمّة والمِلّة، وحافظوا على الكتاب والسُّنّة ...[ثمّ ذكر قول السّيوطيّ، كما تقدّم في باب «تاريخ القراءات»].

(١: ٤٤٨ ـ ٤٥٩)

الفصل السّابع عشر

نصّ العلاّمة الطّباطبائيّ (م: ١٤٠٢) في «القرآن في الإسلام»

القُرّاء السّبعة

اشتهر كثيرًا سبعة من قُرّاء الطّبقة الثّالثة، وأصبحوا المرجع في علم القراءة، وغطّوا على القُرّاء الآخرين، وهكذا اشتهر لكلّ واحدٍ من هؤلاء السّبعة راويان من بين الرُّواة الّذين لايُعَدّون حصرًا، والقُرّاء السّبعة مع الرّاويين عنهم هذه أسماؤهم... [ثمّ ذكر أسماء القُرّاء السّبعة ورُواتها، كما تقدّم عن الدّانيّ والطّبرسيّ وغيرهما، وقال:]

ويتلوالقراءات السّبع في الشّهرة القراءات الثّلاث المرويّة عن أبي جعفر ويعقوب وخَلَف.

وهناك قراءات أُخرى غير مشهورة، كالقراءات المذكورة عن بعض الصّحابة والقراءات الشّاذّة الّتي لم يعمل بها، وقراءات متفرّقة توجد في أحاديث مرويّة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، إلّا أنّهم أمَرُوا أصحابهم باتّباع القراءات المشهورة. (١٨٤ ـ ١٨٧)

الفصل الثّامن عشر

نصّ صُبحيّ الصّالح (م: ١٤٠٧) في «مباحث في علوم القرآن»

[القراءات السّبع]

وعبارة «القراءات السّبع» لم تكن قد عرفت في الأمصار الإسلاميّة حين بدأ العلماء يؤلّفون في القراءات، والسّابقون منهم: كأبي عُبَيد القاسم بن سَلّام، وأبي جعفر الطّبريّ، وأبي حاتم السِّجستانيّ، ذكروا في مصنّفاتهم أضعاف تلك القراءات، وإنّما بدأت هذه العبارة تشتهر على رأس المائتين بإقبال النّاس في الأمصار الإسلاميّة على قراءة بعض الأئمّة دون بعض... [ثمّ ذكر ترجمة موجزة للقُرّاء السّبعة و أسماء الّذين أخذوا القراءة منهم، كما تقدّم في مواضع متعدّدة، وقال:]

ويلاحظ قلّة القُرّاء العرب وكثرة الموالي، ولاسيّما الّذين كانوا من أصل فارسيّ، «فليس في هؤلاء السّبعة من العرب إلّا ابن عامر وأبو عمرو»[1].

وحين جمع ابن مجاهد قراءات هؤلاء الأئمّة السّبعة، حَذَف اسم يعقوب وأثبت مكانه الكِسائيّ (عليّ بن حمزة المتوفّى سنة: ١٨٩ هـ)، ونحن نعلم أنّ الكِسائيّ كان كوفيًّا، ويعقوب كان بَصْريًّا، فكأنّ ابن مجاهد اكتفى بذكر مقرئ واحد للبَصْرة هو أبو عمرو، بينما أثبت من أسماء المقرئين الكوفيّين حمزةَ وعاصمًا والكِسائيّ.

---

١ ـ البرهان ١: ٣٢٩، وقارن بـ Blachere,intro,Cor,١١٧

وقد حُظِيت قراءات هؤلاء السّبعة ـ من لدن ابن مجاهد ـ بشهرة واسعة، وتوهّم الكثيرون ـ كما قلنا ـ أنّها هي المراد من الأحرف السّبعة الّتي ذُكِرت في الحديث النّبويّ.

والحقّ! أنّ ثمّة ضابطًا إذا توفّر في قراءة ما وجب قبولها، وبتوفّر هذا الضّابط وجد ما يسمّى بالقراءات العشر، والقراءات الأربع عشرة.

فأمّا العشر: فإنّها تلك السّبع المشهورة مضافًا إليها قراءة يعقوب الّذي سبقت الإشارة إليه، وقراءة خَلَف بن هِشام (م: ٢٢٩) الّذي قرأ على سَليم بن عيسى بن حمزة بن حبيب الزّيّات، وقراءة يزيد بن القَعْقَاع المشهور بأبي جعفر (م: ١٣٠) الّذي أخذ عن عبد الله بن عبّاس وأبي هُرَيرة، عن أُبيّ بن كعب.

وأمّا الأربع عشرة: فبزيادة أربع قراءات على هاتيك العشر... [ثمّ ذكر أسمائهم، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ والقسطلانيّ وغيرهما] (٢٤٨ـ ٢٥٠)

الفصل التّاسع عشر

نصّ السيّد الخوئيّ (م: ١٤١٣) في «البيان في تفسير القرآن»

[ترجمة أئمّة القراءات العشرة وطُرُق رُواتهم]

١ـ عبد الله بن عامر الدِّمَشقيّ

هو أبو عِمران اليَحْصُبيّ، قرأ القرآن على المغيرة بن أبي شِهاب، قال الهيثم بن عِمران: «كان عبد الله بن عامر رئيس أهل المسجد زمان الوليد بن عبد الملك، وكان يزعم أنّه من حِميَر، وكان يغمز في نسبه». وقال العِجْليّ والنّسائيّ: ثقة. وقال أبو عمرو الدّانيّ: «وَلِي قضاء دِمَشق بعد بلال بن أبي الدَّرداء... اتّخذه أهل الشّام إمامًا في قراءته واختياره»[1]. وقال ابن الجَزَريّ: «وقد ورد في أسناده تسعة أقوال، أصحّها أنّه قرأ على المغيرة». ونُقِل عن بعض أنّه قال: «لا يدري على مَن قرأ». وُلِد سنة ثمانٍ من الهجرة، وتوفّي سنة ١١٨[2].

ولعبد الله راويان رَوَيا قراءته ـ بوسائط ـ وهما: هِشام وابن ذَكْوان.

أمّا هِشام: فهو ابن عَمّار بن نصير بن مَيْسَرة، أخذ القراءة عرضًا عن أيُّوب بن تميم، قال يحيى بن مَعين: ثقة. وقال النّسائيّ: لا بأس به. وقال الدّارقُطني: «صدوق كبير المحلّ». وُلِد سنة ١٥٣ وتوفّي سنة ٢٤٥[1].

---

١ ـ تهذيب التّهذيب ٥: ٢٧٤.

٢ ـ طبقات القُرّاء ١: ٤٠٤.

١ ـ نفس المصدر ٢: ٣٥٤ ـ ٣٥٦.

وقال الآجُرِّيّ عن أبي داود: «إنّ أبا أيّوب ـ يعني سُلَيمان بن عبد الرّحمان ـ خير منه، حَدّث هِشام بأربعمائة حديث مُسْنَد ليس لها أصل». وقال ابن وارة: «عزمت زمانًا أن أمسك عن حديث هِشام، لأنّه كان يبيع الحديث». وقال صالح بن محمّد: «كان يأخذ على الحديث، ولا يُحَدِّث ما لم يأخذ...» قال المَروَزيّ: ذكر أحمد هِشامًا، فقال: «طَيّاش خفيف» وذكر له قصّة في اللّفظ بالقرآن أنكر عليه أحمد حتّى أنّه قال: «إنْ صَلّوا خَلْفَه، فَلْيُعيدُوا الصَّلاة»[1].

أقول: فيمن روى القراءة عنه خلاف، فليراجع كتاب «الطّبقات» وغيره.

وأمّا ابن ذَكْوان: فهو عبد الله بن أحمد بن بَشير، ويقال: بَشير بن ذَكْوان، أخذ القراءة عرضًا عن أيّوب بن تميم. قال أبو عمرو الحافظ: «وقرأ على الكِسائيّ حين قدم الشّام». وُلِد يوم عاشوراء سنة ١٧٣، وتوفّي سنة ٢٤٢[2].

أقول: والحال في مَن روى القراءة عنه كما تقدّم.

٢ ـ ابن كثير المكّيّ

هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هُرمُز المكّيّ الدّاريّ، فارسيّ الأصل. أخذ القراءة عرضًا ـ على ما في كتاب «التّيسير» ـ عن عبد الله بن السّائب فيما قطع به الحافظ أبو عمرو الدّانيّ وغيره، وضعّف الحافظ ـ أبو العَلاء الهمدانيّ ـ هذا القول، وقال: «إنّه ليس بمشهور عندنا»، وعرض أيضًا على مجاهد بن جَبر، ودِرباس مولى عبد الله بن عبّاس. وُلِد بمكّة سنة ٤٥ وتوفّي سنة ١٢٠[3].

قال عليّ بن المدينيّ: «كان ثقة». وقال ابن سعد: «ثقة». وذكر أبو عمرو الدّانيّ أنّه:

---

١ ـ تهذيب التّهذيب ١١: ٥٢ ـ ٥٤.

٢ ـ طبقات القُرّاء ١: ٤٠٤.

٣ ـ نفس المصدر ١: ٤٤٣ ـ ٤٤٥.

«أخذ القراءة عن عبد الله بن السّائب المخزوميّ. والمعروف أنّه إنّما أخذها عن مجاهد[١].

ولعبد الله بن كثير راويان ـ بوسائط ـ هما: البزّيّ، وقُنْبُل.

أمّا البزّيّ: فهو أحمد بن محمّد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة، اسمه بَشّار، فارسيّ من أهل همدان، أسلم على يد السّائب بن أبي السّائب المخزوميّ. قال ابن الجَزَريّ: «أُستاذ محقّق ضابط مُتْقن»، وُلِد سنة ١٧٠ وتوفي ٢٥٠[٢]. قرأ البزّيّ على أبي الحسن أحمد بن محمّد بن عَلقَمة المعروف بالقَوّاس، وعلى أبي الإخريط وَهْب بن واضح المكّيّ، وعلى أبي القاسم عِكرمة بن سُلَيمان بن كثير بن عامر المكّيّ، وعلى عبد الله بن زياد بن عبد الله ابن يسار المكّيّ[٣]. قال العقيليّ: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث لاأُحدّث عنه»[٤]. أقول: الكلام في مَن أخذ القراءة عنه كما تقدّم.

وأمّا قُنْبُل: فهو محمّد بن عبد الرّحمان بن خالد بن محمّد أبو عمرو المخزوميّ مولاهم المكّيّ، أخذ القراءة عرضًا عن أحمد بن محمّد بن عَوْن النَّبّال، وهو الّذي خلّفه بالقيام بها بمكّة، وروى القراءة عن البزّيّ. انتهت إلى قُنْبُل رئاسة الإقراء بالحجاز... وكان على الشُّرطة بمكّة، وُلِد سنة ١٩٥ وتوفّي ٢٩١[٥]. وَلِي الشُّرطة فخربت سيرته، وكبر سنّه وهرم، وتغيّر تغيّرًا شديدًا، فقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين[٦]. أقول: الكلام في رُواة قراءته كما تقدّم.

٣ـ عاصم بن بَهْدَلَة الكوفيّ

هو ابن أبي النَّجود أبو بكر الأسديّ مولاهم الكوفيّ. أخذ القراءة عرضًا عن زرّ بن

---

١ ـ تهذيب التّهذيب ٥ : ٣٧.

٢ ـ طبقات القُرّاء ١ : ١١٩.

٣ ـ النّشر في القراءات العشر ١ : ١٢٠.

٤ ـ لسان الميزان ١ :٢٨٣.

٥ ـ طبقات القُرّاء ٢ : ١٠٥.

٦ ـ لسان الميزان ٥ : ٢٤٩.

حُبَيش، وأبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وأبي عَمْرو الشّيبانيّ... [ثمّ ذكر قول أبي بكر بن عَيّاش، كما تقدّم عن ابن مجاهد، وقال:]

وقال حَفْص: «قال لي عاصم: ما كان من القراءة الّتي أقرأتك بها فهي القراءة الّتي قرأتُ بها على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ عن عليّ، وما كان من القراءة الّتي أقرأتها أبا بكر بن عيّاش فهي القراءة الّتي كنت أعرضها على زرِّ بن حُبَيش عن ابن مسعود»[1]. قال ابن سعد: «كان ثقةً إلّا أنّه كان كثير الخطأ في حديثه». وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «كان خيّرًا ثقةً، والأعمش أحفظ منه». وقال العِجْليّ: «كان صاحب سُنّة وقراءة، وكان ثقةً رأسًا في القراءة ... وكان عُثمانيًّا». وقال يعقوب بن سُفيان: «في حديثه اضطراب وهو ثقة». وقد تكلّم فيه ابن عُلَيّة، فقال: «كان كلّ من اسمه عاصم سيئ الحفظ». وقال النّسائيّ: «ليس به بأس». وقال ابن خِراش: «في حديثه نكرة». وقال العقيليّ: «لم يكن فيه إلّا سوء الحفظ». وقال الدّارقُطنيّ: «في حفظه شيء». وقال حَمّاد بن سَلَمة: «خلط عاصم في آخر عمره». مات سنة ١٢٧ أو سنة ١٢٨. ولعاصم (ابن بَهْدَلة) راويان بغير واسطة هما: حفص، وأبو بكر.

أمّا حَفْص: فهو ابن سُلَيمان الأسديّ، كان رَبيب عاصم. قال الذّهبيّ: «أمّا القراءة فثقةٌ ثبتٌ ضابطٌ لها. بخلاف حاله في الحديث». وذكر حَفْص: «أنّه لم يخالف عاصمًا في شيءٍ من قراءته إلّا في حرف الرّوم / ٥٤: ﴿اللهُ الَّذى خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾، قرأه بالضّمّ وقرأ عاصم بالفتح. وُلِد سنة ٩٠، وتوفّي سنة ١٨٠[2].

وقال ابن أبي حاتم عن عبد الله عن أبيه: «متروك الحديث». وقال عُثمان الدّارميّ وغيره عن ابن مَعين: «ليس بثقةٍ». وقال ابن المدينيّ: «ضعيف الحديث، وتركتُه على عمدٍ». وقال البخاريّ: «تركوه». وقال مسلم: «متروك». وقال النّسائيّ: «ليس بثقةٍ، ولا يكتب حديثه». وقال صالح بن محمّد: «لا يكتب حديثه وأحاديثه كلّها مناكير». وقال ابن خِراش:

---

١ ـ طبقات القُرّاء ١: ٣٤٨.

٢ ـ تهذيب التّهذيب ٥: ٣٩.

«كذّابٌ متروكٌ يضع الحديث». وقال ابن حَيّان: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل». وحكى ابن الجَوزيّ في «الموضوعات» عن عبد الرّحمان بن مهديّ، قال: «والله ما تحل الرّواية عنه». وقال الدّارقُطنيّ: «ضعيف» وقال السّاجيّ: «حَفْص ممّن ذهب حديثه، عنده مناكير»[١]. أقول: الحال فيمن روى القراءة عنه كما تقدّم.

وأمّا أبو بكر: فهو شُعبة بن عيّاش بن سالم الحَنّاط الأسديّ الكوفيّ، قال ابن الجَزَريّ: «عَرَض القرآن على عاصم ثلاث مرّاتٍ، وعلى عطاء بن السّائب، وأسلم المنقريّ. وعُمِّرَ دهرًا إلّا أنّه قطع الإقراء قبل موته بسبع سنين»، وقيل: بأكثر، وكان إمامًا كبيرًا عالمًا عاملًا، وكان يقول: «أنا نصف الإسلام». وكان من أئمّة السُّنّة. ولمّا حضرته الوفاة بكت أُخته فقال لها: «مايبكيك؟ انظري إلى تلك الزّاوية فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف ختمةٍ». وُلِد سنة ٩٥ وتوفّي سنة ١٩٣، وقيل: ١٩٤[٢].

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «ثقة وربّما غلط». وقال عُثمان الدّارميّ: «وليس بذاك في الحديث». وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن أبي بكر بن عَيّاش، وأبي الأحوص فقال: ما أُقرِبهما». وقال ابن سعد: «كان ثقةً صدوقًا عارفًا بالحديث والعلم، إلّا أنّه كثير الغلط». وقال يعقوب بن شيبة: «في حديثه اضطراب». وقال أبو نُعَيم: «لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطًا منه». وقال البَزّار: «لم يكن بالحافظ»[٣].

٤ ـ أبو عَمْرو البَصْريّ

هو زَبّان بن العَلاء بن عَمّار المازنيّ البَصْريّ. قيل: إنّه من فارس. توجّه مع أبيه لمّا هرب من الحَجّاج، فقرأ بمكّة والمدينة، وقرأ أيضًا بالكوفة والبَصْرة على جماعةٍ كثيرةٍ، فليس في القُرّاء السّبعة أكثر شيوخًا منه.

---

١ ـ تهذيب التّهذيب ٢: ٤٠١.

٢ ـ طبقات القرّاء ١: ٣٢٥ ـ ٣٢٧.

٣ ـ تهذيب التّهذيب ١٢: ٣٥ ـ ٣٧.

ولقد كانت الشّام تقرأ بحرف ابن عامر إلى حدود الخمسمائة فتركوا ذلك، لأنّ شخصًا قدم من أهل العراق، وكان يلقن النّاس بالجامع الأُمويّ على قراءة أبي عمرو، فاجتمع عليه خلق، واشتهرت هذه القراءة عنه. قال الأصمعيّ: سمعت أبا عمرو يقول: «ما رأيت أحدًا قبلي أعلم منّي». وُلِد سنة ٦٨. قال غير واحد: مات سنة ١٥٤.

قال الدُّوريّ عن ابن مَعين: «ثقة». وقال أبو خيثمة: «كان أبو عمرو بن العَلاء رجلًا لا بأس به ولكنّه لم يحفظ». وقال نصر بن عليّ الجَهْضَميّ عن أبيه: قال لي شُعبة: «انظر ما يقرأ به أبوعمرو، فما يختاره لنفسه فاكتبه، فإنّه سيصير للنّاس أُستاذًا». وقال أبو معاوية الأزهريّ في «التّهذيب»: «كان من أعلم النّاس بوجوه القراءات، وألفاظ العرب، ونوادر كلامهم، وفصيح أشعارهم»[1].

ولقراءة أبي عمرو راويان بواسطة يحيى بن المبارك اليزيديّ، هما: الدُّوريّ والسُّوسيّ.

أمّا يحيى بن المبارك: فقال ابن الجَزَريّ: «نحويّ مقرئ، ثقة، علّامة كبير». نزل بغداد وعُرف باليزيديّ لصُحْبته يزيد بن منصور الحِمْيَريّ خال المهديّ، فكان يؤدّب ولده. أخذ القراءة عرضًا عن أبي عمرو، وهو الّذي خلّفه بالقيام بها، وأخذ أيضًا عن حمزة. روى القراءة عنه أبو عمرو الدُّوريّ، وأبوشُعَيب السُّوسيّ، وله اختيار خالف فيه أبا عمرو في حروف يسيرة. قال ابن مجاهد: «وإنّما عوّلنا على اليزيديّ ـ وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجلّ منه ـ لأجل أنّه انتصب للرّواية عنه، وتجرّد لها، ولم يشتغل بغيرها، وهو أضبطهم». توفّي سنة ٢٠٢ بمرو. وله أربع وسبعون سنة. وقيل: بل جاوز التّسعين، وقارب المائة[2].

وأمّا الدُّوريّ: فهو حَفْص بن عمرو بن عبد العزيز الدُّوريّ الأزديّ البغداديّ. قال

١ ـ نفس المصدر ١٢: ١٧٨ ـ ١٨٠.

٢ ـ طبقات القرّاء ٢: ٣٧٥ ـ ٣٧٧.

ابن الجَزَريّ: «ثقة ثبت كبير ضابط أوّل من جمع القراءات». توفيّ في شوّال سنة ٢٤٦[١]. قال الدّارقُطنيّ: «ضعيف». وقال العقيليّ: «ثقة»[٢]. **أقول**: الكلام فيمن أخذ القراءة عنه كما تقدّم.

وأمّا السُّوسيّ: فهو أبو شُعَيب صالح بن زياد بن عبد الله. قال ابن الجَزَريّ: «ضابط محرّر ثقة». أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن أبي محمّد اليزيديّ، وهو من أجلّ أصحابه. مات أوّل سنة ٢٦١، وقد قارب السّبعين[٣]. قال أبو حاتم: «صدوق». وقال النّسائيّ: «ثقة». وذكره ابن حَبان في «الثّقات». وذكر أبو عمرو الدّانيّ: «أنّ النّسائيّ روى عنه القراءات، وضعّفه مسلم بن قاسم الأندَلُسيّ بلا مستند»[٤]. **أقول**: الكلام فيمن أخذ القراءة عنه كما تقدّم.

٥ ـ حمزة الكوفيّ

هو ابن حبيب بن عُمَارة بن إسماعيل أبو عُمَارة الكوفّي التّميميّ، أدرك الصّحابة بالسّنّ. أخذ القراءة عرضًا عن سُلَيمان الأعمش، وحُمران بن أعْيَن. وفي كتاب «الكفاية الكبرى والتّيسير» عن محمّد بن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، وطلحة بن مُصَرِّف، وفي كتاب «التّيسير» عن مغيرة بن مِقْسَم، ومنصور، وليث بن أبي سَليم.

وفي كتاب «التّيسير والمستنير» عن جعفر بن محمّد الصّادق عليه السلام قالوا: «استفتح حمزة القرآن من حُمران، وعرض على الأعمش وأبي إسحاق وابن أبي ليلى، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش، وكان إمامًا حجّةً ثقةً ثبتًا عديم النّظير».

قال عبد الله العِجْليّ: قال أبو حنيفة لحمزة: «شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك فيهما: القرآن والفرائض». وقال سُفيان الثَّوريّ: «غلب حمزة النّاس على القرآن والفرائض».

---

١ ـ طبقات القُرّاء ١: ٢٥٥.

٢ ـ تهذيب التّهذيب ٢: ٤٠٨.

٣ ـ طبقات القُرّاء ١: ٣٣٢.

٤ ـ تهذيب التّهذيب ٤: ٣٩٢.

وقال عبد الله بن موسى: «وكان شيخه الأعمش إذا رآه قد أقبل يقول: هذا حِبر القرآن». وُلِد سنة ٨٠، وتوفّي سنة ١٥٦[1]. قال ابن مَعين: «ثقة». وقال النّسائيّ: «ليس به بأس». وقال العِجْليّ: «ثقة رجل صالح». وقال ابن سعد: «كان رجلًا صالحًا، عنده أحاديث، وكان صدوقًا صاحب سُنّة».

وقال السّاجيّ: «صدوق سيئ الحفظ ليس بمتقن في الحديث». وقد ذمّه جماعة من أهل الحديث في القراءة. وأبطل بعضهم الصّلاة باختياره من القراءة. وقال السّاجيّ أيضًا والأزديّ: «يتكلّمون في قراءته وينسبونه إلى حالةٍ مذمومةٍ فيه». وقال السّاجيّ أيضًا: «سمعت سَلَمة بن شَبيب يقول: كان أحمد يكره أن يصلّي خَلْف مَن يصلّي بقراءة حمزة». وقال الآجُرّيّ عن أحمد بن سِنان: «كان يزيد ـ يعني ابن هارون يكره قراءة حمزة كراهيّة شديدة». قال أحمد بن سِنان: سمعت ابن مهديّ يقول: «لو كان لي سلطان على من يقرأ قراءة حمزة لأوجعت ظهره وبطنه». وقال أبو بكر بن عَيّاش: «قراءة حمزة عندنا بدعة». وقال ابن دُرَيد: إنّي لأشتهي أن يخرج من الكوفة قراءة حمزة[2].

ولقراءة حمزة راويان بواسطة، هما: خَلَف بن هِشام، وخَلّاد بن خالد.

أمّا خَلَف: فهو أبو محمّد الأسديّ بن هِشام بن ثَعلب البَزّار البغداديّ. قال ابن الجَزَريّ: «أحد القُرّاء العشرة، وأحد الرّواة عن سَليم عن حمزة، حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في الطّلب وهو ابن ثلاث عشر، وكان ثقةً كبيرًا زاهدًا عابدًا عالمًا». قال ابن أشته: «كان خَلَف يأخذ بمذهب حمزة إلّا أنّه خالفه في مائة وعشرين حرفًا». وُلِد سنة ١٥٠، ومات سنة ٢٢٩[3].

قال اللّالكائيّ: «سُئِل عبّاس الدُّوريّ عن حكايةٍ عن أحمد بن حنبل في خَلَف بن هِشام.

---

١ ـ طبقات القرّاء ١: ٢٦١.

٢ ـ تهذيب التّهذيب ٣: ٢٧.

٣ ـ طبقات القُرّاء ١: ٢٧٢

فقال: لم أسمعها ولكن حدّثني أصحابنا أنّهم ذكروه عند أحمد، فقيل: إنّه يشرب. فقال: قد انتهى إلينا علم هذا، ولكنّه ـ والله ـ عندنا الثّقة الأمين».

وقال النّسائيّ: «بغداديّ ثقة». وقال الدّارقُطنيّ: «كان عابدًا فاضلاً». قال: «أعَدْتُ صلاة أربعين سنة كنت أتناول فيها الشّراب على مذهب الكوفيّين». وحكى الخطيب في تاريخه عن محمّد بن حاتم الكِنْديّ قال: «سألت يحيى بن مَعين عن خَلَف البَزّار فقال: لم يكن يدري ايش. الحديث[1]. أقول: وسيجيئ الكلام فيمن روى قراءته.

وأمّا خَلّاد بن خالد: فهو أبو عيسى الشّيبانيّ الكوفيّ. قال ابن الجَزَريّ: «إمام في القراءة ثقة عارف محقّق أُستاذ». أخذ القراءة عرضًا عن سَليم، وهو من أضبط أصحابه وأجَلِّهم. توفّي سنة ٢٢٠[2]. أقول: والكلام في رُواة قراءته كما تقدّم.

٦ـ نافع المدنيّ

هو نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم. قال ابن الجَزَريّ: «أحد القُرّاء السّبعة والأعلام ثقة صالح، أصله من أصبهان». أخذ القراءة عرضًا عن جماعة من تابعي أهل المدينة... [ثمّ ذكر قول سعيد بن منصور و عبد الله بن أحمد، كما تقدّم عن الزّنجانيّ، وقال:] مات سنة ١٦٩[3].

قال أبو طالب عن أحمد: «كان يؤخذ عنه القرآن، وليس في الحديث بشيء». وقال الدُّوريّ عن ابن مَعين: «ثقة». وقال النّسائيّ: «ليس به بأس». وذكر ابن حَيّان في «الثّقات»، وقال السّاجيّ: «صدوق.. اختلف فيه أحمد ويحيى، فقال أحمد: منكر الحديث. وقال يحيى: ثقة»[4]. ولقراءة نافع راويان بلا واسطة. هما: قالون، ووَرْش.

أمّا قالون: فهو عيسى بن ميناء بن وَرْدان أبو موسى، مولى بني زُهرة يقال: إنّه ربيب

---

١ ـ تهذيب التّهذيب ٣: ١٥٦.

٢ ـ طبقات القُرّاء ١: ٢٧٤.

٣ ـ نفس المصدر ٢: ٣٣٠.

٤ ـ تهذيب التّهذيب ١٠: ٤٠٧.

نافع، وهو الّذي سمّاه قالون لجودة قراءته. فإنّ قالون باللّغة الرّوميّة جيّد. قال عبد الله بن عليّ: «إنّما يكلّمه بذلك لأنّ قالون أصله من الرّوم كان جَدُّ جَدّه عبد الله من سَبْي الرّوم، أخذ القراءة عرضًا عن نافع. قال ابن أبي حاتم: «كان أصمّ، يقرئ القرآن ويفهم خطأهم ولحنهم بالشَّفَة». وُلِد سنة ١٢٠، وتوفّي سنة ٢٢٠[1].

قال ابن حَجَر: «أمّا في القراءة فثبت، وأمّا في الحديث فيكتب حديثه في الجملة». سُئِل أحمد بن صالح المِصريّ عن حديثه، فضحك وقال: «تكتبون عن كلّ أحد»[2]. أقول: والكلام فيمن روى القراءة عنه كما تقدّم.

وأمّا وَرْش: فهو عُثمان بن سعيد. قال ابن الجَزَريّ: «انتهت إليه رئاسة الإقراء في الدّيار المصريّة في زمانه، وله اختيار خالف فيه نافعًا، وكان ثقة حجّة في القراءة». وُلِد سنة ١١٠ بمصر، وتوفّي فيها سنة ١٩٧. أقول: الكلام في رُواة قراءته كما تقدّم.

٧ ـ الكِسائيّ الكوفيّ

هو عليّ بن حمزة بن عبد الله بن بَهْمَن بن فيروز الأسديّ، مولاهم من أولاد الفُرس. قال ابن الجَزَريّ: «الإمام الّذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزّيّات. أخذ القراءة عرضًا عن حمزة أربع مرّات وعليه اعتماده». وقال أبو عُبَيد في «كتاب القراءات»: كان الكِسائيّ يتخيّر القراءات، فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضًا».

واختُلِف في تاريخ موته، فالصّحيح الّذي أرّخه غيرُ واحدٍ من العلماء والحُفّاظ سنة ١٨٩[3]. أخذ القراءة عن حمزة الزّيّات مذاكرةً، وعن محمّد بن عبد الرّحمان بن أبي ليلى، وعيسى بن عمرو الأعمش، وأبي بكر بن عَيّاش، وسمع منهم الحديث، ومن سُلَيمان بن

---

١ ـ طبقات القُرّاء ١: ٦١٥.

٢ ـ لسان الميزان ٤: ٤٠٨.

٣ ـ طبقات القُرّاء ١: ٥٣٥.

أرقم، وجعفر الصّادق عليه السلام، والعَزْرَميّ، وابن عُيَينة... وعَلَّم الرّشيد، ثمّ عَلَّم ولده الأمين[1].

وحدّث المَرْزبانيّ فيما رفعه إلى ابن الأعرابيّ، قال: «كان الكِسائيّ أعلم النّاس على رهق فيه، كان يديم شُرب النّبيذ، ويجاهر بـ ... إلّا أنّه كان ضابطًا قارئًا عالمًا بالعربيّة صَدوقًا[2]. وللكِسائيّ راويان بغير واسطة. هما: اللّيث بن خالد، وحَفْص بن عمر.

أمّا اللّيث: فهو أبو الحارث بن خالد البغداديّ. قال ابن الجَزَريّ: «ثقة معروف حاذق ضابط». عرض على الكِسائيّ وهو من أجلّة أصحابه، مات سنة ٢٤٠[3]. **أقول**: الكلام في رُواة قراءته كما تقدّم.

وأمّا حَفْص بن عمر الدُّوريّ: فقد تقدّمت ترجمته عند ترجمة عاصم. هذا ما أردنا نقله من ترجمة القُرّاء السّبعة، ورُواة قراءاتهم، وقد نظّم أسماءهم، وأسماء رُواتهم «القاسم بن فِيرّه» في قصيدته اللّاميّة المعروفة بـ «الشّاطبيّة».

وأمّا الثّلاثة المتمّمة للعشرة؛ فهم: خَلَف، ويعقوب، ويزيد بن القَعْقاع.

٨ ـ خَلَف بن هِشام البَزّار

تقدّمت ترجمته عند ترجمة حمزة، ولقراءته راويان، هما: إسحاق، وإدريس.

أمّا إسحاق: فقال فيه ابن الجَزَريّ: «إسحاق بن إبراهيم بن عُثمان بن عبد الله أبو يعقوب المَرْوَزيّ ثمّ البغداديّ، وَرّاق خَلَف، وراوي اختياره عنه، ثقة». توفّي سنة ٢٨٦[4]. **أقول**: الكلام فيمن قرأ عليه كما تقدّم.

وأمّا إدريس: فقال فيه ابن الجَزَريّ: إدريس بن عبد الكريم الحدّاد أبو الحسن البغداديّ، إمام ضابط، متقن ثقة. قرأ على خَلَف بن هِشام. سُئل عنه الدّارقُطنيّ فقال: «ثقة

---

١ ـ تهذيب التّهذيب ٧: ٣١٣.

٢ ـ معجم الأُدباء ٥: ١٨٥.

٣ ـ طبقات القُرّاء ٢: ٣٤.

٤ ـ نفس المصدر ١: ١٥٥.

وفوق الثّقة بدرجة». توفّي سنة ٢٩٢[1]. أقول: الكلام فيمن روى القراءة عنه كما تقدّم.

٩ـ يعقوب بن إسحاق

هويعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله أبو محمّد الحَضْرَميّ، مولاهم البَصْريّ. قال ابن الجزَريّ: «أحد القُرّاء العشرة». قال يعقوب: قرأت على سَلّام في سنة ونصف، وقرأت على شِهاب بن شُرْنفة المَجاشعيّ في خمسة أيّام، وقرأ شِهاب على مُسلِمة بن محارب المحاربيّ في تسعة أيّام، وقرأ مُسلِمة على أبي الأسود الدُّؤليّ على عليّ عليه السلام». مات في ذي الحجّة سنة ٢٠٥، وله ثمان وثمانون سنة[2]. قال أحمد وأبو حاتم: «صدوق». وذكره ابن حَيّان في «الثّقات». وقال ابن سعد: «ليس هو عندهم بذاك الثّبت»[3]. وليعقوب راويان، هما: رُوَيس، ورَوْح.

أمّا رُوَيس: فهو محمّد بن المتوكّل أبو عبد الله اللُّؤلُؤيّ البَصْريّ. قال ابن الجَزَريّ: «مقرئ حاذق ضابط مشهور أخذ القراءة عرضًا عن يعقوب الحضْرَميّ». قال الدّانيّ: «وهو من أحذق أصحابه». روى القراءة عنه عرضًا محمّد بن هارون التّمّار، والإمام أبو عبد الله الزُّبَير بن أحمد الزُّبَيريّ الشّافعيّ. توفّي سنة ٣٣٨[4].

وأمّا رَوْح: فهو أبوالحسن بن عبد المؤمن الهُذَليّ، مولاهم البَصْريّ النّحويّ. قال ابن الجَزَريّ: «مقرئ جليل، ثقة ضابط مشهور». عرض على يعقوب الحَضْرَميّ، وهو من أجلّة أصحابه، توفّي سنة ٢٣٥ أو ٢٣٤[1].

أقول: الكلام فيمن عرض القراءة عليه كما تقدّم.

١ـ طبقات القُرّاء ١: ١٥٤.

٢ـ نفس المصدر ٢: ٣٨.

٣ـ تهذيب التّهذيب ١١: ٣٨٢.

٤ـ طبقات القُرّاء ٢: ٢٣٤.

١ـ نفس المصدر ١: ٢٨٥.

١٠ ـ يزيد بن القَعْـقاع

قال ابن الجَزَريّ: «يزيد بن القَعْقاع الإمام أبـو جعفر المخزومـيّ المـدنيّ القـارئ. أحـد القُرّاء العشرة تابعيّ مشهور كبير القدر». عرض القرآن على مولاه عبدالله بـن عَـيّاش بـن أبي ربيعة، وعبدالله بن عبّاس، وأبي هُرَيرة. قال يحيى بـن مَعـين: «كـان إمـام أهـل المدينـة في القراءة فسُمّي القارئ بذلك، وكان ثقة قليل الحديث». وقال ابن أبي حـاتم: «سـألت أبي عنه فقال: صالح الحديث». مات بالمدينة سنة ١٣٠[١]. ولأبي جعفر راويان، هما: عيسـى، وابـن جَمَّاز.

أمّا عيسى: فهو أبو الحارث عيسى بن وَرْدان المدنيّ الحذّاء. قال ابن الجَـزَريّ: «إمـام مقرئ حاذق، وراو محقّق ضابط». عرض على أبي جعفر وشَيْبة، ثمّ عرض على نـافع. قـال الدّانيّ: «هو من أجلّة أصحاب نافع وقُدمائهم، وقد شـاركه في الأسـناد». مـات ـ فيمـا أحسب ـ في حدود سنة ١٦٠[٢]. أقول: الكلام فيمن عرض عليه كما تقدّم.

وأمّا ابن جَمَّاز: فهو سُلَيمان بن مسلم بن جَمَّاز أبو الرّبيع الزُّهريّ مولاهم المـدنيّ. قـال ابن الجَزَريّ: «مقرئ جليل ضابط». عرض علـى أبي جعفـر، وشَـيْبة علـى مـا في كتـابي «الكامل والمستنير»، ثمّ عرض على نـافع علـى مـا في «الكامـل». مـات بعـد سـنة ١٧٠ فيما أحسب[٣].

إنّ من ذكرناهم من رُواة القُرّاء العشرة هم المعروفون بين أهل التّـراجم. وأمّـا القـراءة المرويّة بغير ما ذكرناه من الطُّرُق فغير مضبوطة. وقد وقـع الخـلاف بـين المتـرجمين في رُواة أُخرى لهم...

(١٤٠ ـ ١٦١)

---

١ ـ طبقات القُرّاء ٢: ٣٨٢.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٦١٦.

٣ ـ نفس المصدر ١: ٣١٥.

الفصل العشرون

نصّ الأفغانيّ (م: ١٤١٧) في مقدّمة «حجّة القراءات» لأبي زُرعة

مدخل في أعلام القراءات الأربعة عشر ورُواتهم

[بعد ذكر ترجمة القُرّاء السّبعة والعشرة والأربعة عشر، كما تقدّم نحوها عن ابن الجَزَريّ والخوئيّ وغيرهما، قال:]

يفيد في الختام أن أُعيد لفت النّظر إلى أنّ معنى إسناد كلّ حرفٍ من الحروف الاختلاف إلى صاحبه من الصّحابة فمن بعدهم هو: «أنّه كان أضبط له وأكثر قراءةً وإقراءً به، وملازمةً له وميلًا إليه..» [وذكر كما تقدّم عن القَدّوريّ الحَمَد في باب «تاريخ القراءات»، ثمّ قال:]

وتشيّع هذه الكلمة: «الاختيار» في تصانيف المقرئين، وهذا ابن الجَزَريّ نفسه بعد أن نقل عن البغويّ صاحب التّفسير وشرح السُّنّة قوله في أئمّة القُرّاء: «واتّفقت كلمة الأُمّة على اختيارهم [الّذي اختاروه]».

ويعقّب على ذلك بقوله: «وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات مَن اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم»[1].

ومرّ بك في ترجمة أبي عمرو بن العَلاء قول شُعبة: «انظر ما يقرأ أبوعمرو ممّا يختار لنفسه فإنّه سيصير للنّاس إسنادًا»[2].

---

١ ـ النّشر ١: ٣٧.

٢ ـ غاية النّهاية ١: ٢٩٢.

وأُضيف إلى ذلك بعد الإمعان في تاريخ الفنّ وتراجم رجاله، أنّ هذا الاختيار لا يحصل إلّا بعد أن يتقن القارئ المختصّ روايات عدّة من القراءات الصّحيحة المتواترة عن أئمّتها، فيختار لنفسه من بينها واحدة يثبت عليها وتؤخذ عنه ... (ص: ٧٣)

الفصل الحادي و العشرون

نصّ الشّيخ معرفة (م: ١٤٢٧) في «تلخيص التّمهيد»

القُرّاء السّبعة ورُواتهم

ذكرنا أنّ حصر القراءات في الأئمّة السّبعة كان محض مصادفةٍ واتّفاق، على أثر جمع ابن مجاهد واقتصاره على من وصل إليه من القراءات السّبع، ولم يكن متّسع الرّواية والرّحلة ـ كما علّله الإمام الزّركشيّ[1] ـ أو لم يكن له سبب سوى نقص العلم وقلّة معرفته بقراءات الأئمّة الكبار غيرهم ـ كما علّله أبو حيّان الأندلُسيّ[2] ـ أولم يكن قرأ أكثر من السّبع ـ كما عليه الإمام القَرّاب[3] ـ ونحو ذلك من تعاليل تنمّ عن قصور ابن مجاهد في هذا الشّأن.

فكان من ثمّ تقصير و إزراء بحقّ آخرين، ممّن هو أعلى رتبةً وأجلّ قدرًا من هؤلاء السّبعة، كما جاء في كلام أبي محمّد مكّيّ ناقمًا على مسبّع السّبعة.

وذكر مكّيّ في تعليل ذلك: أنّ ابن جُبَير صنّف قبل ابن مجاهد كتابًا في القراءات واقتصر على خمسة، اختار من كلّ مصر إمامًا واحدًا، باعتبار أنّ المصاحف الّتي أرسلها عُثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار الخمسة. ويقال: إنّه وجّه بسبعة، منها اثنان إلى اليمن والبحرين. لكن لمّا لم يسمع لهذين المُصْحَفين خبر، وأراد ابن مجاهد مراعات عدد المصاحف السّبعة،

---

١ ـ البرهان في علوم القرآن ١: ٣٢٧.

٢ ـ الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٢٤.

٣ ـ النّشر في القراءات العشر ١: ٤٦.

استبدل من غير البلدين قارئين ، فاختارهما من الكوفة أيضًا فصادف بذلك موافقة العدد الّذي ورد به حديث الأحرف السّبعة .

قال : وكان أحد السّبعة المعروفين يعقوب الحَضْرَميّ ، فأثبت ابن مجاهد ؛ اسم الكِسائيّ وحذف يعقوب .

قلت : وهو تعليل غريب ، وعلى أيّة حال فإنّ القراءات المعروفة عَبْر العصور بعد حادث ابن مجاهد هي السّبع ، وغيرها هُجرت تدريجيًّا ، وأوشكت أن تذهب أدراج الرّياح . وما ذاك إلّا أثر سيء من تلك المَأْساة الّتي قام بها ابن مجاهد .

ومن ثمّ فإنّا ـ في هذا العصر ـ نجد أنفسنا مضطرّين تَجاه هذه السّبع لا غيرها ، فالواجب هو التّحفّظ عليها ومدارستها وممارستها لئلّا تضيع كما ضاعت أخواتها من قبل .

أمّا القُرّاء السّبعة الّذين قرأوا بهذه القراءات الباقية ، فإليك فهرس أسمائهم وأسماء راويين من رُواتهم ، حسب ما جاء في كتاب «السّبعة» لابن مجاهد ، وإلّا فالرُّواة عنهم أكثر من ذلك ... **[ثمّ ذكر القُرّاء الأربعة عشر ورُواتهم ، كماتقدّم عن الدّانيّ وابن الجَزَريّ والقَسطلانيّ وغيرهم ، فقال :]**

هؤلاء أربعة عشر قارئًا وثمانية وعشرون راويًا ، ذكرناهم تبعًا لما ذكره القوم ، ولمسيس الحاجة إلى معرفتهم بالذّات ، في خصوص القراءات الدّارجة الموجودة اليوم .

ملحوظات قصيرة

١ ـ قال أبو عمرو الدّانيّ: ليس في القُرّاء السّبعة من العرب.. **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال :]**

قلت : أمّا ابن عامر فكان يزعم أنّه من حِمْيَر، غير أنّ ابن حَجَر ذكر أنّه ممّن يغمز في نسبه[١] .

كذا أبو عمرو بن العلاء؛ قيل : إنّه من مازن تميم . لكن حكى القاضي أسد اليزيديّ أنّه من فارس ـ شيراز ـ من قرية يقال لها : «كازِرون» وهي معمورة اليوم .

---

١ ـ غاية النّهاية في طبقات القُرّاء ١ : ٢٨٨ .

٢ـ أربعة من القُرّاء السّبعة هم شيعة آل البيت عليهم السلام بالتّصريح، ومن الحافظين الثّقات: عاصم بن أبي النَّجود، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة بن حبيب، وعليّ بن حمزة الكِسائيّ[١]، وواحد من أشياع معاوية وهو ابن عامر، كان لا يتورّع الكذب والفُسُوق.[٢] واثنان ـ هما: ابن كثير المكّيّ، ونافع المدنيّ ـ مستورَا الحال، لكن نسبتهما إلى «فارس» بالخصوص[٣] ربّما تنمّ عن موقفهما من مذهب أهل البيت عليهم السلام، لأنّهم أسبق مَن عرف الحقّ ولمسه في هذا الاتّجاه.

٣ـ قال أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب: «وأصحّ القراءات سندًا نافع وعاصم، وأفصحها أبو عمرو والكِسائيّ»[٤].

وقال ابن خَلّكان: «كان عاصم المشار إليه في القراءات»[٥].

وقال أحمد بن حنبل: «كان أهل الكوفة يختارون قراءة عاصم هي رواية حَفْص»[٦].

وقال الخوانساريّ: «وظلّت قراءته هي الدّارجة بين المسلمين، وكانت تكتب بالسّواد، وباقي القراءات تكتب بألوان أُخر للتّميّز»[٧].

قال يحيى بن مَعين: «الرّواية الصّحيحة الّتي رُويت من قراءة عاصم هي رواية حَفْص»[١].

قلت: ومن ثمّ فالقراءة المعروفة عن عاصم في جميع الأعصار هي الّتي برواية حَفْص، وهو

---

١ ـ راجع: تأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام: ٣٤٦.

٢ ـ فقد كذب في سنة ولادته، وفي انتسابه إلى حِميَر، وفي إسنادقراءته إلى شيوخ لم يلتق بهم، أو إلى أُناس لم يكونوا مقرئين، كعُثمان ومُعاوية، قال: «قرأت على معاوية..!» (معرفة القُرّاء الكبار ١: ٦٧). ومن ثمّ بعث سُلَيمان بن عبد الملك مهاجرًا ليُنَحّيه عن إمامة المسجد بدِمَشق، ويقول له: «تأخّر فلن يتقدّم منّا دعي!». (نفس المصدر: ٦٨)

٣ ـ فإنّ ابن كثير نسبه إلى زاذان بن فيروزان بن هُرمُز، من أبناء فارس الّذين بعثهم كسرى في اسطول بحريّ لانقاذ صنعاء من الأحباش، فطردوهم عنها وأقاموا هناك مرابطين. وكان نافع أصله من أصبهان. (التّيسير: ٤، غاية النّهاية ٢: ٣٣٠)

٤ ـ الإتقان ١: ٢٢٥.

٥ ـ وفيات الأعيان ٣: ٩.

٦ ـ تهذيب التّهذيب ٥: ٣٩.

٧ ـ روضات الجنّات ٥: ٤. ط: ١٣٩٥.

١ ـ النّشر في القراءات العشر ١: ١٥٦.

موضوع بحثنا في الفصل التّالي .

حَفْص وقراءتنا الحاضرة

كانت ولاتزال القراءة الدّارجة بين المسلمين، منذ العهد الأوّل حتّى عصرنا الحاضر، هي القراءة الّتي تتوافق مع قراءة عاصم برواية حَفْص. وكان لذلك سببان :

الأوّل ـ ما أشرنا إليه سابقًا، أنّ قراءة حَفْص كانت هي قراءة عامّة المسلمين، وأنّ النّسبة مقلوبة، حيث كان حَفْص وشيخه عاصم حريصين على الالتزام بما وافق قراءة العامّة والرّواية الصّحيحة المتواترة بين المسلمين، وهي القراءة الّتي أخذها عاصم عن شيخه : أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ عن الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام، ولم يكن عليّ عليه السلام يقرأ إلّا بما وافق نصّ الوحي الأصل المتواتر بين المسلمين...

وهذه القراءة أقرأها عاصم لتلميذه حَفْص، ومن ثمّ اعتمدها المسلمون في عامّة أدوارهم، نظرًا إلى هذا لتّوافق والوئام، وكانت نسبتها إلى حَفْص نسبة رمزيّة، تعيينًا لهذه القراءة. فمعنى اختيار قراءة حَفْص : اختيار قراءة اختارها حَفْص، لأنّها قراءة متواترة بين المسلمين منذ الأوّل .

الثّاني ـ إنّ عاصمًا بين القُرّاء المعروفين، كان فريدًا بسمات وخصائص، جعلته علمًا يشار إليه بالبنان، فقد كان ضابطًا متقنًا للغاية، شديد الحَذَر والاحتياط فيمن يأخذ عنه القرآن متثبّتًا. ومن ثمّ لم يأخذ القراءة أخذًا إلّا من أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، عن عليّ عليه السلام وكان يعرضها على زرّ بن حُبَيش، عن ابن مسعود.

قال ابن عَيّاش، قال: قال لي عاصم: ما أقرأني أحد حرفًا إلّا أبوعبد الرّحمان ... [**وذكر كما تقدّم عن ابن مجاهد، ثمّ قال:**] ...

الأمر الّذي جعله مشارًا إليه في القراءات، على حدّ تعبير ابن خَلّكان [1] .

---

١ ـ وفيات الأعيان ٣: ٩ و ٣١٥.

وهكذا في جميع أدوار التّاريخ كانت قراءة عاصم هي القراءة المفضّلة الّتي راجت بين عامّة المسلمين، واتّجهوا إليها في صورة جماعيّة.

هذا القاسم بن أحمد الخيّاط الحاذق الثّقة (ت ح: ٢٩٢) كان إمامًا في قراءة عاصم، ومن ثمّ كان إجماع النّاس على تفضيله في قراءته[1].

وكان في حلقة ابن مجاهد ـ مقرئ بغداد على رأس المائة الرّابعة ـ خمسة عشر رجلًا خصّيصًا بقراءة عاصم، فكان الشّيخ يقرئهم بهذه القراءة فقط، دون غيرها من قراءات[2].

وكان نَفْطَويه إبراهيم بن محمّد (ت: ٣٢٣) إذا جلس للإقراء ـ وكان قد جلس أكثر من خمسين عامًا ـ يبتدئ بشيء من القرآن المجيد على قراءة عاصم فحسب، ثمّ يقرئ بغيرها[3].

وهكذا اختار الإمام أحمد بن حنبل قراءة عاصم على قراءة غيره، لأنّ أهل الكوفة ـ وهم أهل علم وفضيلة ـ اختاروا قراءتهم[4]. وفي لفظ الذّهبيّ: قال أحمد بن حنبل: كان عاصم ثقة، أنا أختار قراءته[5].

وقد حاول الأئمّة اتّصال أسانيدهم إلى عاصم برواية حَفْص بالخصوص، قال الإمام شمس الدّين الذّهبيّ: «وأعلى مايقع لنا القرآن العظيم فهو من جهة عاصم، ثمّ ذكر إسناده متّصلًا إلى حَفْص، عن عاصم، عن أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، عن عليّ عليه السلام. وعن زِرّ، عن عبد الله، كلاهما عن النّبيّ صلى الله عليه وآله، عن جبرائيل عليه السلام، عن الله عزَّ وجَلَّ»[1].

هذا من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر كان حَفْص هو الّذي أشاع قراءة عاصم في البلاد، وكان

---

١ ـ الطّبقات لابن الجَزَريّ ٢: ١٧.

٢ ـ معرفة القُرّاء الكبار للذّهبيّ ١: ٢١٧.

٣ ـ لسان الميزان لابن حَجَر ١: ١٠٩.

٤ ـ تهذيب التّهذيب لابن حَجَر ٥: ٣٩.

٥ ـ ميزان الاعتدال للذّهبيّ ٢: ٣٨٥.

١ ـ معرفة القُرّاء الكبار ١: ٧٧.

معروفًا بالضّبط والإتقان، ومن ثمّ أقبل جمهور المسلمين إلى أخذ قراءة عاصم منه بالخصوص.

هذا فضلًا عن أنّ حَفْصًا كان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، ومفضّلًا على زميله أبي بكر ابن عيّاش في الحفظ وضبط حروف عاصم.

قال أبو عمرو الدّانيّ: «حَفْص هو الّذي أخذ قراءة عاصم على النّاس تلاوةً، ونزل بغداد فأقرأ بها، وجاور بمكّة فأقرأ بها».. [ثمّ ذكر قول ابن المنادي وابن مَعين، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ ذيل ترجمة حَفْص، وقال:]

أمّا أهل النّقد والتّمحيص فيرون من رواية حَفْص عن عاصم، هي الرّواية الصّحيحة. ومن ثمّ فإنّ القراءة الّتي راجت بين المسلمين قاطبةً هي قراءة عاصم من طريق حَفْص فقط.

هذا فضلًا عن أنّ إسناد حَفْص إلى شيخه إلى عليّ أمير المؤمنين عليه السلام، إسناد ذهبيّ عالٍ لا نظير له في القراءات:

أوّلًا ـ إنّ عاصمًا لم يقرأ ـ القراءة التّامّة ـ على أحد سوى شيخه: أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ الرّجل العظيم نُبْلًا ووجاهةً. وإنّما كان يعرض قراءته على غيره لغرض الإتقان فحسب.

قال ابن عَيّاش، قال: قال لي عاصم: ما أقرأني أحد حرفًا إلّا أبو عبد الرّحمان ... [وذكر كما تقدّم عن ابن مجاهد، ثمّ قال:]

ثانيًا ـ إنّه لم يُخَطِّئ شيخه السُّلَميّ في شيءٍ من حروفه، علمًا منه أنّ شيخه لم يُخَطِّئ عليًّا عليه السلام في شيءٍ من قراءته. قال: «لم أُخالف أبا عبد الرّحمان السُّلَميّ في شيءٍ من قراءته، فإنّ أبا عبد الرّحمان لم يُخالف عليًّا في شيءٍ من قراءته»[1].

ثالثًا ـ إنّ عاصمًا خصّ بهذا الإسناد الذّهبيّ الرّفيع رَبيبه حَفْصًا دون غيره. وهي فضيلة

---

١ ـ الطّبقات لابن الجَزَريّ ١: ٢٥٤.

كبرى امتاز بها حَفْص على سائر القُرّاء إطلاقًا، هي الّتي أهّلَتْه لإقبال المسلمين على قراءته فحسب، قال حَفْص: «قال لي عاصم: ماكان من القراءة...[وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ، ثمّ قال:] وهل خالف حَفْص شيخه عاصمًا في شيءٍ من قراءته؟...[ثمّ ذكر قول حَفْص، كما تقدّم عن الخوئيّ].

قال أبومحمّد مكّيّ: قرأ أبوبكر وحمزة بفتح الضّاد في الثّلاث[1]، وقد ذكر عن حَفْص أنّه رواه عن عاصم واختار هو الضّمّ لرواية ابن عُمَر، قال: قرأت على رسول الله ﷺ: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ بالفتح، قال: فردّ عليّ النّبيّ ﷺ «مِنْ ضُعْفٍ» بالضّمّ في الثّلاثة.

قال مكّيّ: وروي عن حَفْص أنّه قال: ما خالفتُ عاصمًا في شيء ممّا قرأت به عليه إلّا في ضمّ هذه الثّلاث كلمات[2].

لكنّ الصّحيح؛ أنّ هذه النّسبة غير ثابتة، ومن ثمّ لم يبتّ مكّيّ في إسناد ذلك إلى حَفْص، وإنّما ذكره عن ترديد وشكّ بلفظة المجهول: «ذُكِر عن حَفْص»، «رُوِي عن حَفْص»، كأنّه لم تثبت عنده صحّة ذلك قطعيًّا.

وهذا هو الّذي نرجّحه نحن، نظرًا لأنّ وثوق مثل حَفْص، بابن عمر الهائم في مذاهبه، لم يكن بمرتبةٍ توجب ترجيحه على الوثوق بشيخه الضّابط الأمين، إذ كانت قراءة عاصم ترتفع إلى مثل عليّ عليه السلام في سلسلة إسناد ذهبيّ رفيع، وقد أتقنه عاصم إتقانًا، فأودعه ربيبه وثقته حَفْصًا، الأمر الّذي لاينبغي الارتياب فيه لمجرّد روايةٍ رواها رجل غير موثوق به إطلاقًا.

إذ كيف يخفى مثل هذا الأمر ـ في قراءة آية قرآنيّة ـ على سائر الصّحابة الكبار الأُمناء، ويبديه النّبيّ ﷺ لابن عُمَر اختصاصًا به؟!

وهل يعقل أن يترك حَفْص قراءة ضمن شيخه الثّقة أنّه قراءة عليّ عليه السلام في جميع حروفها

---

١ ـ الكلمة مكرّرة في الآية ثلاث مرّات.

٢ ـ الكشف عن وجوه القراءات ٢: ١٨٦.

كاملة أخذها عن شيخه السُّلَميّ في إخلاص وأمانة، لمجرّد رواية لم تثبت صحّتها؟!

و إذ كنّا نعرف مبلغ تدقيق الكوفيّين و لا سيّما في عصر التّابعين، و مدى ولائهم لآل البيت عليهم السلام واتّهامهم لأمثال ابن عُمَر المتفكّك الشّخصيّة، نقطع بكذب الأسناد المذكور، وأنّ حَفْصًا لم يخالف شيخه عاصمًا في شيءٍ من حروفه إطلاقًا، كما لم يخالف عاصم شيخه السُّلَميّ في شيءٍ من قراءته، لأنّ السُّلَميّ لم يخالف عليًّا أمير المؤمنين عليه السلام، هذا هو الصّحيح عندنا. فالأرجح: أنّ عاصمًا هو الّذي قرأ بالضّمّ فيما أقرأه على حَفْص.

صِلة الشّيعة بالقرآن الوثيقة

لم يبعثنا على عقد هذا الفصل سوى أنّا وجدنا في كلمات بعض من تعوزهم الحرّيّة في التّفكير، ويفضّلون تقليد أسلافهم في الحقد على أُمّة كبيرة من المسلمين لا ذنْب لهم سوى تمسّكهم بولاء آل بيت الرّسول صلّى الله عليه وآله عملًا بوصيّته[1] وإجابة لدعوة القرآن الكريم[2].

فقد وجّهوا إلى الشّيعة تُهَمًا كثيرةً إفكًا وزُورًا هم منها براء، منها: نسبة مُصْحَف خاصّ إليهم أطلقوا عليه اسم: «المُصْحَف الشّيعيّ»[3] في حين أنّ الشّيعة أنفسهم لم يسمعوا بهكذا مُصْحَف في جميع أدوار تاريخهم المجيد.

وقد واجَهَ هذه النّسبة بالإنكار الشّديد، جماعة من الباحثين المتأخّرين[1]، ومن أهمّهم «جُولْد تِسيهر» الّذي عالج علاقة الشّيعة الخاصّة بالنّصّ القرآنيّ الرّسميّ الموجود بأيدينا[2].

---

١ ـ في حديث الثّقلين وحديث السّفينة وغيرهما.

٢ ـ في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ الشّورى/ ٢٣.

٣ ـ راجع: الدّكتور عبدالله خورشيد في كتابه: «القرآن وعلومه في مصر»: ٨١، فإنّه عالج ما بين الشّيعة وهذه النّسبة من صلة، وفنّدها على أساس تاريخيّ.

١ ـ راجع: مصطفى صادق الرّافعيّ، تاريخ آداب العرب ٢: ١٥ ـ ١٦؛ و موير، مقدّمة حياة محمّد: ٣٥ ـ ٣٦؛ و حسن عبد الوهّاب، تاريخ المساجد الأثريّة: ٩٢؛ و هامش فضائل القرآن لابن كثير بقلم رشيد رضا: ٤٨، رقم ٢ و ٣.

٢ ـ راجع: مذاهب التّفسير لجولدتسهير: ٢٩٣.

واستيضاحًا لهذا الجانب ـ مدى صلة الشّيعة بالنّصّ الموجود ـ نعرض ما يلي:

نحن إذ عرضنا تاريخ القرآن المجيد، والأدوار الّتي مرّت عليه جيلًا بعد جيل، وجدنا أنّ هذا النّصّ الموجود بهذا الوضع الرّاهن، هو صنيع جهود الشّيعة بالذّات، وهم الّذين سهروا على حفظه وضبطه وإتقانه، وعملوا في تحسينه وتشكيله وتطويره من جميل إلى أجمل في عمل مستمر، فالحقيقة: ـ إن كان هناك مُصْحَف شيعيّ ـ تقضي بأن يطلق هذا الاسم على المُصْحَف الموجود، نسبة إلى أئمّة الشّيعة وقُرّائهم وحُفّاظهم وفَنّانيهم عَبْر التّاريخ، وإليك بإيجاز:

كان عليّ أمير المؤمنين عليه السلام أوّل مَن أبدى فكرة جمع القرآن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرة، وإن كان جمعه هو رفض، لكنّ فكرة الجمع أثّرت أثرها في نفس الوقت. ولم يكن الاختلاف بين الجمعين في ذات القرآن.

وكانت المصاحف الرّئيسيّة الّتي جمع فيها القرآن كلّه على ذلك العهد ـ قبل توحيدها ـ هي: ماجمعه عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب وأبو الدَّرداء والمقداد بن الأسود، ممّن عرفوا بالولاء الخاصّ للبيت النّبويّ الرّفيع ولم يكن سائر المصاحف بذلك الاعتبار، وكانت صُحُف أبي بكر غير منتظمة بين دفّتين ...

أمّا القراءات؛ فإنّ الشّيعة هم الّذين درسوا أُصولها وأحكموا قواعدها وأبدعوا في فنونها وأطوارها في أمانةٍ وإخلاص.

كان أربعة ـ إن لم نقل ستّة ـ من القُرّاء السّبعة شيعة، فضلًا عن غيرهم من أئمّة قُرّاء كبار، كابن مسعود، وأُبيّ بن كعب، وأبي الدَّرداء، والمقداد، وابن عبّاس، وأبي الأسود، وعَلقمة، وابن السّائب، والسُّلَميّ، وزرّ بن حُبَيش، وسعيد بن جُبَير، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يَعْمَر، وعاصم بن أبي النَّجود، وحُمْران بن أعْيَن، وأبان بن تَغْلِب، والأعمش، وأبي عمرو بن العَلاء، وحمزة، والكِسائيّ، وابن عَيّاش، وحَفْص بن سُلَيمان و نُظَرائهم من أئمّة كِبار هم رؤوس في القراءة والإقراء في الأمصار والأعصار.

أمّا القراءة الحاضرة ـ قراءة حَفْص ـ فهي قراءة شيعيّة خالصة، رواها حَفْص ـ وهو من أصحاب الإمام الصّادق عليه السلام[1] عن شيخه: عاصم ـ وهو من أعيان شيعة الكوفة الأعلام[2] عن شيخه السُّلَميّ ـ[3] وكان من خواصّ عليّ عليه السلام، عن أمير المؤمنين عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، عن الله عَزّ وجَلّ. (١: ٣٢٢ـ٣٣٧)

---

١ ـ ذكره الشّيخ أبو جعفر الطّوسيّ، وقال: أسند عنه. راجع: الرّجال: ١٧٦.

٢ ـ راجع: **التّأسيس للصّدر**: ٣٤٦؛ **والمجالس للقاضي** ١: ٥٤٨.

٣ ـ ذكره ابن قُتَيبة في أصحاب عليّ عليه السلام، وممّن حمل عنه الفقه. (المعارف: ٢٣٠). وعدّه البرقيّ في «رجاله» من خواصّ الإمام عليه السلام من مُضَر. (**التّأسيس**: ٣٤٢).

الفصل الثّاني و العشرون

نصّ الآصفيّ (معاصر) في «دراسات في القرآن»

[القُرّاء في الأمصار]

المدنيّون

١ـ أبوجعفر يزيد بن القَعْقاع... أحد القُرّاء العشرة، ويقال: اسمه جُنْدَب بن فيروز. وقيل: فيروز كان إمام أهل المدينة في القراءة، فسمّي القارئ لذلك.. [ثمّ ذكر ترجمته وترجمة راويَيه، كما تقدّم عن الخوئيّ وغيره].

٢ـ شيبة بن نِصاح.

٣ـ نافع بن عبد الرّحمان بن أبي رُوَيم، ويقال له: أبونُعَيم.. [ثمّ ذكر ترجمته وترجمة راويَيه، كما تقدّم عن الدّانيّ وابن الجَزَريّ والخوئيّ].

المكّيّون

١ـ عبد الله بن كثير بن عمرو.. [ثمّ ذكر ترجمته وترجمة راويَيه، كما تقدّم عن الدّانيّ وابن الجَزَريّ وغيرهما].

٢ـ حُمَيد بن قيس الأعرج. ٣ـ محمّدبن محيص.

الكوفيّون

١ـ يحيى بن وَثّاب.

٢ ـ عاصم بن بَهْدَلة .. [ثمّ ذكر ترجمته وترجمة راويَيه، كما تقدّم نحوها عن الدّانيّ والخوئيّ وغيرهم].

٣ ـ سُلَيمان الأعمش.

٤ ـ حمزة بن حبيب بن عُمَارة ... [ثمّ ذكر ترجمته وترجمة راويَيه، كما تقدّم نحوها عن الدّانيّ وابن الجَزَريّ والخوئيّ وغيرهم].

٥ ـ الكِسائيّ، عليّ بن حمزة ... [ثمّ ذكر ترجمته وترجمة راويَيه، كما تقدّم عن الدّانيّ وابن الجَزَريّ والخوئيّ وغيرهم].

البَصْريّون

١ ـ عبدالله بن أبي إسحاق.

٢ ـ عيسى بن عمر.

٣ ـ أبو عمرو بن العَلاء التّميميّ ... [ثمّ ذكر ترجمته وترجمة راويَيه، كما تقدّم عن الدّانيّ وابن الجَزَريّ والزُّرقانيّ والخوئيّ].

٤ ـ عاصم الجَحْدَريّ.

٥ ـ يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق أبو محمّد الحَضْرَميّ مولاهم البَصْريّ أحد القُرّاء العشرة، إمام أهل البَصْرة ومُقريها.

قال أبو حاتم السِّجستانيّ: أحد غلمان يعقوب هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن وعِلَله ومذاهبه ومذهب النّحو، وأروى النّاس لحروف القرآن وحديث الفقهاء.

وقال الدّانيّ: أئتمّ بيعقوب عامّة البَصْريّين بعد أبي عمرو.

قال الأهوازيّ: أنشدني فيه محمّد بن أحمد:

أبوه من القُرّاء كان وجَدُّه ... ويعقوب في القُرّاء كالكوكب الدُّرّيّ

تفَرُّدُه محض الصّواب ووجهه ... فمن مثله في وقته وإلى الحَشْرِ

قال ابن الجَزَريّ : ومن أعجب العجب، بل من أكبر الخطأ، جعل قراءة يعقوب من الشّواذّ الّذي لايجوز القراءة بها، ولا الصّلاة .

أقول: تقدّم في بحث القراءات؛ أنّ المشهور بين المتأخّرين جواز القراءة بقراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخَلَف، الّتي هي تمام العشر، بل ادّعى الإجماع على تواترها كتواتر السّبع. مات سنة ٢٠٥ وله ٨٨ سنة، وكذلك أبوه وجدّه و جدّ أبيه، أخذ القراءة عرضًا عن سَلّام الطّويل ومهديّ بن ميمون وأبي الأشهب العَطارُديّ.. وشِهاب ومَسْلَمة بن مُحَارب وعصمة بن عُروة ويونس بن عُبَيدة...[ثمّ ذكر ترجمة راوِيَيه، كما تقدّم نحوه عن ابن الجَزَريّ].

الشّاميّون

١ـ عبد الله بن عامر بن يزيدبن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليَحْصُبيّ نسبه إلى يحصُب بن دهمان..[**وذكر كما تقدّم عن ابن مجاهد والأهوازيّ والدّانيّ وابن الجَزَريّ وغيرهم، ثمّ قال:**]

قلت: ذكرنا أثناء البحث عن تواتر القراءات طعن الزّمخشريّ على قراءة ابن عامر ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[١] برفع «قتل» و نصب «الأولاد» وجرّ «شركائهم»، وقد تصدّى ابن منير المالكيّ للدّفاع عنه، ولم يأت بشيءٍ سوى التّذمُّر من الزّمخشريّ والتّبرّئ منه.

له رواية (**هِشام**) **بن عَمّار**... أبو الوليد السُّلَميّ، وقيل: الظّفريّ الدِّمَشقيّ إمام أهل دِمَشق وخطيبهم ومُقرئهم ومحدّثهم ومُفْتيهم، أخذ القراءة عرضًا عن أيّوب بن تميم، وعِراك ابن خالد، وسويد، وصدقة بن خالد، وقرأ أيُّوب وعِراك و سُوَيد و صدقة على الذِّماريّ، وقرأ الذِّماريّ على ابن عامر المترجم مات سنة ٢٤٤ .

ورواية (**ابن ذَكْوان**)؛ عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذَكْوان بن.. فهر بن مالك بن النّضر أبو عمر القُرَشيّ الفهريّ الدِّمَشقيّ الأُستاذ الشَّهير الرّاوي الثّقة وشيخ الإقراء بالشّام وإمام

١ـ الأنعام / ١٣٧ .

جامع دِمَشق ، أخذ القراءة عرضًا عن أيُّوب بن تميم ، وقرأ أيُّوب على الذِّماريّ، وقرأ الذِّماريّ على ابن عامر المترجم .

قال أبو عمرو الحافظ : وقرأ على الكِسائيّ حين قدم دِمَشق .. توفّي سنة ٢٤٢ .

٢ ـ عطيّة بن قيس الكلابيّ .

٣ ـ إسماعيل بن عبد الله المهاجر .

٤ ـ يحيى بن الحارث الذِّماريّ.

٥ ـ شريح بن يزيد الحَضْرَميّ .

ملاحظة : تقدّم ذكر خَلَف بن هِشام أحد القُرّاء العشرة عند ذكر حمزة ، وكان هِشام من رُواته، ويروي عن هِشام (إسحاق) بن إبراهيم بن عُثمان بن عبد الله أبو يعقوب المَرْوَزيّ، ثمّ البغداديّ وَرّاق خَلَف، وراوي اختيار عنه . توفّي سنة ٢٨٦ .

٦ـ و (إدريس) بن عبد الكريم الحدّاد أبو الحسن البغداديّ إمام ، ضابط ، متقن ، ثقة ، قرأ على خَلَف بن هِشام ، توفّي سنة ٢٩٢ . (٢٣٦ ـ ٢٤٥)

الفصل الثّالث و العشرون

نصّ مرتضى العامليّ (معاصر) في «حقائق هامّة حول القرآن الكريم»

قراءة عاصم هي قراءة عليّ عليه السلام والنّبيّ صلى الله عليه وآله

وأخيرًا فقد روى الطّحاويّ عن يحيي بن أكثم، أنّه قال: «إن كانت القراءة بصحّة المخرج؛ فما نعلم القراءة من صحّة المخرج، مايقرأه عاصم؛ لأنّه يقول: قرأت القرآن على أبي عبد الرّحمان، وقرأ أبوعبد الرّحمان على عليّ عليه السلام وقرأ عليّ على النّبيّ صلى الله عليه وآله ...إلى أن قال: «قال أبوجعفر: وصدق، و قد كنّا أخذنا قراءة عاصم حرفًا حرفًا، عن روح بن الفرج، وحدّثنا: أنّه أخذها عن يحيى بن سُلَيمان الجُعْفيّ، وأنّه قال لهم:

حدّثنا أبوبكربن عيّاش، قال: قرأت على عاصم. قال أبوبكر: فقلت لعاصم: على من قرأت؟ قال: على السُّلَميّ، وقرأ على عليّ عليه السلام، وقرأ عليّ على النّبيّ صلى الله عليه وآله، إلى أن قال:

ولقد حدّثني إبراهيم بن أحمد بن مروان الواسطيّ، حدّثنا محمّد بن خالد بن عبد الله الواسطيّ: سمعت حَفْص بن سُلَيمان الكوفيّ، عن عاصم، قال: قال أبو عبد الرّحمان: قرأتُ على عليّ صلى الله عليه وآله، فأكثرتُ، وأمسكتُ عليه، وكَثّرتُ. وأقرأتُ الحسن والحسين حتّى ختما القرآن.

كما أنّ الطّحاويّ قد ذكر هنا: أنّ عاصمًا قرأ على ابن مسعود، الّذي قرأ على النّبيّ أيضًا، وأنّه لقي زيد بن ثابت، فما خالف عليه في حرفٍ. «فلو أضاف مُضيف قراءة عاصم كلّها إلى

النّبيّ ﷺ لما كان معنفًا[١].

ملاحظة لابدّ منها:

ولكنّ لابدّ لنا من تسجيل تحفّظ على هذا الّذي ذكره أخيرًا؛ من أنّ أبا عبد الرّحمان قد أقرأ الحسنين عليهما السلام حتّى ختما القرآن.. فإنّه هو نفسه قد قرأ القرآن على أبيهما عليّ عليه السلام، فَلِم لم يُقرئهما أبوهما نفسه، كما أقرأ أبا عبدالرّحمان؟!

بل.. ولماذا لم يُقرئهما جدّهما رسول الله ﷺ كما أقرأ عليًّا عليه السلام؟! كما أقرأ غيره من الصّحابة حسبما يقولون.. ولماذا لم تقرئهما أُمّها الزّهراء البتول (صلوات الله وسلامه عليها)؟!

بل ولماذا لم يكن نفس أبي عبد الرّحمان، قد قرأ القرآن على الحسنين عليهما السلام حتّى ختمه؟

والحقيقة هي: أنّ الرّاوي قد تصرّف في الرّواية، بما يتلائم مع أهدافه ومَراميه الّتي لاتكاد تخفى..

عود على بدء

ومهما يكن من أمر، فإنّ حديث أخذ عاصم عن أمير المؤمنين عليه السلام قد ذكره غير واحد من المؤرّخين والمؤلّفين[٢]، وأخذ عنه حَفْص خصوص هذه القراءة... **[ثمّ ذكر قول حفص عن عاصم كما تقدّم عن الخوئيّ، فقال:]**

وقد ذكر عاصم: أنّه لم يخالف... **[وذكر كما تقدّم عن الشّيخ معرفة ثمّ قال:]**

ونقل عن الشّيخ عبد الجليل الرّازيّ في كتابه: «نقض الفضائح» أنّ عاصمًا كان إمام الشّيعة في القراءة، على غرار سائر القُرّاء الكوفيّين، قال: وأكثر القُرّاء من الحَرَمين، والعراقين هم شيعة آل البيت، مشهورين بالولاء الخاصّ لهذا البيت الرّفيع[١].

---

١ ـ راجع كلّ ماتقدّم في: مشكل الآثار ١: ١١٤، وفيات الأعيان ٦: ٣٩٠، التّمهيد في علوم القرآن ٢: ٢٤٣.

٢ ـ راجع: التّمهيد في علوم القرآن ٢: ١٩٥، ٢٤٢، ٢٤٦. والكُنىٰ والألقاب ١: ١١١. وتهذيب تاريخ دِمَشق ٧: ١٢٣. وبناء المقالة الفاطميّة: ١٠٠ـ ١٠١، وقراءات القُرّاء المعروفين ٢: ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ١٤٠. والتّيسير في القراءات السّبع: ٩.

١ ـ التّمهيد في علوم القرآن ٢: ١٩٥، وراجع: ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

وجميع المصاحف اليوم على قراءة حَفْص عن عاصم، عن السُّلَميّ، عن عليّ عليه السلام [١].

وقد ذكر العلّامة الشّيخ هادي معرفة نصوصًا كثيرة تثبت ذلك، فراجع [٢].

وقال ابن شهراشوب: «.. وأمّا عاصم فقرأ على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وقال أبو عبد الرّحمان: قرأت القرآن كلّه على عليّ بن أبي طالب عليه السلام؛ فقالوا: أفصح القراءات قراءة عاصم [٣].

وعن محمّد بن عليّ بن الحسين عليهما السلام عن أبيه، قال: قراءة أهل المدينة، قراءة عليّ بن أبي طالب عليه السلام [٤].

وبعد كلّ ماتقدّم نعرف: أنّ الجاحظ لم يكن منصفًا ولاصادقًا حينما ادّعى: أنّ عليًّا عليه السلام لايذكر في باب المخصوصين بحفظ القرآن أيّام حياة رسول الله صلّى الله عليه وآله، ولايذكر مع أصحاب الحروف والقراءات والوجوه، ولايقولون هذا في قراءة عليّ عليه السلام، وهكذا هو في مُصْحَف عليّ عليه السلام [٥]. فلا شكّ في كذب الجاحظ وتجنّيه على أميرالمؤمنين عليه السلام بدافع من حِقده الدّفين، وبغضه له عليه السلام. (١٦٩ ـ ١٧٢)

١ ـ التّمهيد في علوم القرآن ٢: ١٩٦، وراجع: ١٨٤.

٢ ـ نفس المصدر ٢: ٢٤١ ـ ٢٤٦ عن مصادر كثيرة. وراجع: النّشر ١: ١٥٥.

٣ ـ المناقب ٢: ٤٣.

٤ ـ قراءات القُرّاء المعروفين: ٤٨.

٥ ـ العُثمانيّة: ٩٣.

الفصل الرّابع والعشرون

نصّ الصّابونيّ (معاصر) في «التّبيان في علوم القرآن»

متى اشتهرت قراءة السّبعة ؟

اشتهرت قراءة السّبعة على رأس المائتين في الأمصار الإسلاميّة، فكان النّاس:

في البَصْرة على قراءة (أبي عمرو و يعقوب).

وبالكوفة على قراءة (حمزة وعاصم).

وبالشّام على قراءة (ابن عامر).

وبمكّة على قراءة (ابن كثير).

وبالمدينة على قراءة (نافع).

متى دُوِّنت القراءات ؟

دُوِّنت في نهاية القرن الثّالث ببغداد على يد الإمام ابن مجاهد أحمد بن موسى بن عبّاس، فجمع قراءات هؤلاء السّبعة غير أنّه أثبت اسم الكِسائيّ وحَذَف يعقوب.

طريقته: كان آخذاً على نفسه ألّا يروي إلّا عمّن اشتهر بالضّبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة، واتّفاق الآراء على الأخذ عنه والتّلقّي منه. واقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السّبعة، ليس بحاصر للقُرّاء فيهم، ولا يلزم أحدًا أن يقف عند حدود قراءتهم.

القُرّاء السّبعة المشهورون

القراءات المتواترة نُقِلت لنا عن القُرّاء الحَفَظَة، المشهورين بالحفظ والضّبط والإتقان، وهم أئمّة القراءات المشهورة، الّذين نقلوا لنا قراءة الصّحابة عن رسول الله ﷺ، وكان لهم فضل العلم والتّعليم، لكتاب الله العظيم كما قال صلوات الله وسلامه عليه: «خيركم مَن تعلّم القرآن وعلّمه».

وقد جمع الشّيخ أبو اليُسر عابدين هؤلاء القُرّاء في بيتين من الشّعر، فقال:

فنافعٌ وابن كثير وعاصم   وحمزة، ثمّ أبو عمرو هُمُو
مع ابن عامر أتى الكِسائيّ   أئمّة السّبع بلا امتراءٍ

...[ثمّ ذكر ترجمة القُرّاء السّبعة ورُواتهم كما تقدّم نحوها عن الدّانيّ والزّنجانيّ والزُّرقانيّ، ثمّ ذكر بعدها أيضًا نظم الشّاطبيّ حول هذه القُرّاء، كما تقدّم عنه].

(٢٥٣ ـ ٢٥٧)

الفصل الخامس والعشرون

نصّ الحجّتي (معاصر) في «مختصر تاريخ القرآن الكريم»

القُرّاء المشهورون في صدر الإسلام

[ذكر بعد هذا العنوان أسماء القُرّاء المشهورين في الأمصار و في صدر الإسلام والقُرّاء بعد عصر الصّحابة والتّابعين، كما تقدّم عن السّيوطيّ في باب «تاريخ القراءات» ثمّ قال:]

واشتهر من بين هذه المجموعة سبعة قُرّاء، عرفوا بـ«القُرّاء السّبعة»، وهم:

١ ـ نافع بن أبي نُعَيم المدنيّ

...[ثمّ ذكر ترجمته، كما تقدّم عن الخوئيّ نقلاً عن ابن الجَزَريّ، وقال:] أثنى على قراءته ووثّقها مالك بن أنس وعبد الله بن أحمد بن حنبل[1]، واللّيث بن سعد[2]...[ثمّ ذكر أشهر رُواة نافع، كما تقدّم عن الخوئيّ وغيره].

٢ ـ عبد الله بن كثير المكّيّ

هو أبو معد (أو أبو سعيد أو أبو بكر) عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان المكّيّ الدّاريّ... [وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ وغيره، وقال:]

قرأ عليه كبار العلماء، أمثال عمرو بن العَلاء، عيسى بن عمر، الخليل بن أحمد، حمّاد بن

---

١ ـ طبقات القُرّاء ١ : ٣٣٠.

٢ ـ القراءات واللّهجات : ٢١٦.

أبي سَلَمة، وابن زيد...[ثمّ ذكر رُواة ابن كثير، كما تقدّم عن الخوئيّ وغيره].

٣ـ عاصم بن أبي النَّجود الكوفيّ

هو أبوبكر عاصم بن أبي النَّجود بَهْدلة الكوفيّ مولى بني خُزَيمة...[وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ وغيره، ثمّ نقل قول الشّيخ عبد الجليل الرّازيّ المفسّر [١]، كما تقدّم عن مرتضى العامليّ، وقال:]

قيل فيه: إنّه ثقة، واتُّهِم أيضًا بسُوء الحافظة [٢]، ولم يحظّ أحد من القُرّاء بما حَظِي به عاصم من توثيق وإجلال لقراءته...[ثمّ ذكر رُواة قراءة عاصم وترجمة حَفْص، كما تقدّم عن الخوئيّ وغيره، وقال:]

وثقه جماعة واعتبر ابن مَعين قراءته أصحّ قراءة عن عاصم [٣]، وأيّد أبوبكر الخطيب قوّة حافظة حَفْص، وذكر أنّه حفظ كلّ وجوه القراءة عن عاصم [٤]، كما ضعّف روايته جماعة [٥]... [ثمّ ذكر ترجمة ابن عيّاش، كما تقدّم عن الخوئيّ وغيره].

٤ ـ حمزة بن حبيب الكوفيّ

وُلِد سنة ٨٠ وتوفّي سنة ١٥٦ هـ، نحويّ فقيه إيرانيّ الأصل، قرأ على الإمام جعفر بن محمّد الصّادق عليه السلام وعلى آخرين. ومن شيوخه الأعمش الّذي كان إذا رأى حمزة قد أقبل يقول: هذا حَبْر القرآن. وقيل فيه: إنّه ثقة ورجل صالح، وذمّه بعضهم [٦]...[ثمّ ذكر أشهر رُواته، كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة].

١ـ أستاذ ابن شهراشوب و أبي الفتوح الرّازيّ.

٢ـ تهذيب التّهذيب ٥: ٣٩.

٣ ـ تاريخ القرآن (الزّنجاني): ٨٤.

٤ ـ القراءات واللّهجات: ٢٢٣.

٥ ـ تهذيب التّهذيب ٢: ٤٠١.

٦ ـ نفس المصدر ٣: ٢٧.

٥ ـ الكسائيّ الكوفيّ

هو عليّ بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز، فارسيّ الأصل، توفّي سنة ١٨٩ هـ، أخذ القراءة عن الإمام جعفر الصّادق عليه السلام وأخذها عرضًا ومذاكرةً عن حمزة الزّيّات وعن ابن أبي ليلى والأعمش وابن عيّاش، وهو حجّة في النّحو واللّغة ... [ثمّ ذكر أشهر رُواته، كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة].

٥ـ أبو عمرو بن العَلاء

هو زبّان بن العَلاء بن عَمّار المازنيّ البَصْريّ، قيل: إنّه من فارس، (٧٠ ـ ١٥٤) لم يبلغ شأوه أحد من القُرّاء في كثرة أساتذته وشيوخه.

قيل: إنّه شيعيّ، لأنّه أخذ القراءة عن سعيد بن جُبَير، و فرّ بجلده إلى اليمن خوفًا من الحَجّاج.

قيل: إنّه كان أعلم النّاس بوجوه القراءات وألفاظ العرب ونوادر كلامهم وفصيح أشعارهم[١].

وروى الأصمعيّ عن أبي عمرو أنّه سمع أبا عمرو يقول: ما رأيت أحدًا قبلي أعلم منّي.

لقراءة أبي عمرو بن العَلاء راويان بواسطة يحيى بن المبارك اليزيديّ، وهما: الدُّوريّ والسُّوسيّ ... [ثمّ ذكر ترجمتهم، كما تقدّم عن الخوئيّ وغيره].

٧ ـ ابن عامر الدِّمَشقيّ

هو أبو نُعَيم أو أبو عمران اليَحْصُبيّ الدِّمَشقيّ، قرأ على جماعة من الصّحابة، منهم: عُثمان ومعاوية وفَضَالة بن عُبَيد، وواثلة بن الأسقع، وأبو الدَّرداء، وَلِي قضاء دِمَشق بعد بلال بن أبي الدَّرداء، اتّخذه أهل الشّام إمامًا في القراءة. توفّي سنة ١١٨ هـ[٢].

١ ـ تهذيب التّهذيب ١٢ : ١٧٨ ـ ١٨٠.

٢ ـ طبقات القُرّاء ١ : ٤١٤ نقلًا عن البيان.

له راويان، رويا قراءته بوسائط، وهما: هِشام وابن ذَكْوان...[ثمّ ذكر ترجمتهما، كما تقدّم عن الخوئيّ وغيره، وقال:].

وأضاف بعض العلماء إلى هؤلاء السّبعة المشهورين ثلاثة قُرّاء آخرين، فأصبح القُرّاء عشرة. والثّلاثة الّذين...[وذكر كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة، ثمّ قال:].

ومن العلماء مَن أضاف أيضًا إلى القُرّاء العشرة أربعة آخرين، فكانت القراءات الأربع عشرة، وهؤلاء الأربعة الّذين...[وذكر كما تقدّم عن القَسطلانيّ وغيره].

(١١٧ـ١٢٧)

الفصل السّادس والعشرون

نصّ الهيدجيّ (معاصر) في «الحجّة على فصل الخطاب ...»

[في أسانيد القرّاء السّبعة لقراءاتهم]

١ـ نافع: هو أبورُوَيم أو أبوعبد الله أو أبوعبد الرّحمان أوأبوالحسن نافع بن عبد الرّحمان ابن أبي نُعَيم المدنيّ مولى بني ليث الأصفهانيّ الأصل، المتوفّى سنة ١٦٩ أو ١٦٧ أو ١٦٦ في خلافة الهاديّ، يروي عن خمسة، وهم: أبوجعفريزيد بن قَعْقاع ...، وأبو داود عبد الرّحمان بن هُرمُز الأعرج، وشَيْبة بن نصاح القاضي، وأبو عبدالله بن مُسلم بن جُندَب الهُذَليّ القاضي، وأبورَوْح يزيد بن رَوْمان ... والخمسة تروي عن أبي هُرَيرة وعبد الله بن عبّاس وعبد الله بن عيّاش المتقدّم، والثّلاثة تروي عن أُبيّ بن كعب عن رسول الله ﷺ.

وفي تاريخ ابن خلّكان في ترجمة يزيدبن رَوْمان، مكان أبي هُرَيرة عُروة بن زُبَير ...

[ثمّ ذكر قول الطّبرسيّ، كما تقدّم عنه، وقال:]

٢ـ ابن كثير: قال في «فصل الخطاب» وهو أبومَعْبَد عبد الله بن كثير.. قرأ على ثلاثة وهم: عبد الله بن السّائب المخزوميّ من الصّحابة، وأبو الحَجّاج مجاهد بن جَبْر مولى قيس ابن السّائب، ودِرباس مولى ابن عبّاس، والأوّل يروي عن أُبيّ بن كعب، والآخرين عن ابن عبّاس وأُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت.

وفي «مجمع البيان»: وأمّا المكّيّ فهو عبد الله بن كثير لاغير، وقرأ على مجاهد وقرأ مجاهد

على ابن عبّاس.

وقال في «الرّوضات»: وأمّا ابن كثير المكّيّ فقد أخذها من ثلاثةٍ، منهم: عبد الله بن السّائب وهم يوصلون سندهم إلى النّبيّ ﷺ.

٣ـ أبو عمرو: نقل في «الرّوضات» عن «بُغْية الوُعاة» أنّه اختلف في اسمه أحد وعشرين قولًا:

أوّلها ـ أنّ اسمه كُنيته. **والثّاني** ـ اسمه زَبّان وهو الأصح. وقال: سبب الاختلاف في اسمه أنّه كان لجلالته لا يُسْأل عنه، كان إمام أهل البَصْرة في القراءة والنّحو واللّغة؛ أخذ عن جماعةٍ من التّابعين. وقرأ القرآن على سعيد بن جُبَير ومجاهد...

يروي عن أهل مكّة: عن مجاهدبن جَبْر، وسعيد بن جُبَير، وعِكرِمة بن خالد، وعطاء بن رياح، وعبد الله بن كثير، ومحمّد بن عبد الرّحمان بن مُحَيصن، وحُمَيد بن قيس الأعرج. ومن أهل المدينة: عن يزيد بن قَعْقاع، و يزيد بن رَوحان، و شيبة بن نصاح. ومن أهل البَصْرة: الحسن بن أبي الحسن البَصْريّ، ويحيى بن يَعْمَر، قال: ويروون عمّن تقدّم من الصّحابة وغيرهم عنه ﷺ والّذي تقدّم منهم: أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت. ويروي أبوعمرو عن ابن كثير أيضًا. وذكر النّيسابوريّ: أنّه يروي عن مجاهد والسّعيد عن ابن عبّاس وعن أُبيّ بن كعب.

٤ ـ ابن عامر: قال في «فصل الخطاب»: وهو أبوعمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن التّميم اليَحصبيّ الدِّمَشقيّ القاضي، المتوفّى سنة ١١٨.

يروي عن أبي الدّرداء، عن النّبيّ ﷺ، وعن المغيرة بن الشّهاب المخزوميّ، عن عُثمان، عن النّبيّ ﷺ. وقيل: إنّه قرأ على عُثمان أيضًا. وفي «الإتقان»: أخذ ابن عامر عن أبي الدّرداء وأصحاب عُثمان. وفي «مجمع البيان» وأمّا الشّاميّ فهو عبد الله بن عامر... [وذكر كما تقدّم عنه]...

٥ ـ عـاصـم : قال في « فصل الخطاب » : هو أبوبكر عاصم بن أبي النَّجود ، ويقال : ابن بَهْدَلة وهي أُمُّه كما قيل ، أو هو اسم أبي النَّجود مولى جَزيمة بن مالك بن نصربن قُعَين بن أسد ، المتوفّى سنة ١٢٧ و١٢٨ .

أخذ القراءة عن أبي عبد الرّحمان بن أبي عبد الله بن حبيب السُّلَميّ ، وأبي مريم زرّبن حُبَيش ؛ والأوّل : يروي عن زيد بن ثابت وأُبيّ ين كعب وعليّ بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن مسعود وابن عفّان . والثّاني : يروي عن الأخيريْن والخمسة عن رسول الله صلى الله عليه وآله ... **[ثمّ ذكر قول الطّبرسيّ في عاصم، كما تقدّم عنه]**

وقال في **«روضات الجنّات»** : وعاصم بن أبي النَّجود المذكور ، وكان اتّفاق أهل هذه الصّناعة على كون هذا الرّجل أصوب كلّ أولئك المذكورين رأيًا ، وأجملهم سعيًاورعيًا ، وأحسنهم استنباطًا لسياق القرآن ، وأكثرهم استيناسًا بجواهر كلمات الرّحمان ، ولذا أوقعوا رسم جميع المصاحف المجيّدة بالسّواد هوالأصل في الكتابةعلى قراءته .

وقال أيضًا : فأمّا العاصم الكوفيّ الّذي هو صاحب العنوان ، وقد قرأ القراءة ـ بمقتضى ضبطهم المذكورـ على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ ، وزرّ بن حُبَيش وسعد بن إياس الشّيبانيّ . وأخذها أبوعبدالرّحمان المذكور عن مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام ، وهو عن النّبيّ صلى الله عليه وآله .

و في **«البحار»**: و أمّا عاصم ، فقرأ على أبي عبدالرّحمان السُّلَميّ ، و قال أبوعبدالرّحمان : قرأتُ القرآن كلّه على عليّ بن أبي طالب عليه السلام .

٦ ـ حـمـزة : قال في «فصل الخطاب» : هوأبو عُمَارة حمزة بن حبيب بن عُمَارة بن إسماعيل الكوفيّ المعروف بالزّيّات .. المتوفّى سنة ١٥٦ في خلافة المنصور .

أخذ القراءة عن أبي محمّد سُلَيمان بن مِهران الأعمش، ومحمّد بن عبد الرّحمان بن أبي ليلى القاضي ، وحُمران بن أعين ، وأبي إسحاق السّبيعيّ ، ومنصور بن المعتمر ، ومغيرة بن المِقْسَم ، وجعفربن محمّد الصّادق عليه السلام .

وذكر في «الإتقان»: ومن مشايخه عاصم، وهؤلاء يروون عن يحيى بن وَثّاب الكوفيّ، عن عَلْقَمة، والأسود، وعُبَيد بن فضيلة، وزرٍّ بن حُبَيش، وأبي عبد الرّحمان السُّلَميّ جميعًا عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ، وذكر النّيسابوريّ مع ابن مسعود عليّ بن أبي طالب عليه السلام ... [ثمّ ذكر قول الطّبرسيّ في حمزة، كما تقدّم عنه]

وقال في «الرّوضات»: وأمّا حمزة الكوفيّ، فقد أخذها عن جماعةٍ، منهم: مولانا الصّادق عليه السلام.

٧ـ الكِسائيّ: قال في «فصل الخطاب»: هو أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبد الله ... المتوفّى ١٨٩، أخذ القراءة عن حمزة الزّيّات بسنده المتقدّم، وعن عيسى بن عُمَر الهمدانيّ، ومحمّد بن أبي ليلى، و[لكن] لم يذكر أبو اللّيث السّمرقنديّ في كتابيه سندًا لهذين ...

وفي «الإتقان»: أنّه أخذ عن حمزة وأبي بكر بن عيّاش. و زاد في «تاريخ ابن خَلّكان»: سُفيان بن عُيَيْنة. وقال السَّمرقنديّ: إنّ أصل قراءته واعتماده على حمزة بسنده ...

وقال في «الرّوضات»: تَلْمَذ في القراءة على حمزة الزّيّات ثمّ اختار لنفسه قراءة، ولمّا كان هو إذ ذاك يَلِفّ نفسه في كساء ويحضر المجلس، ذكره أصحاب الحمزة بنسبة الكِسائيّ. ونقل عن نصّ نفسه: أنّه أحرَم في كِساءٍ، فانتسب إليه.

وقيل: إنّه أدرك في جملةٍ من الأيّام صحبة مولانا الإمام جعفر بن محمّد الصّادق عليه السلام، وأخذ من الأعمش وسُلَيمان بن أرقم وأبي بكر بن عيّاش وجماعة. وهذا ما ذكروه لهم من الأسانيد إلى أن تصل قراءتهم إلى أهل القراءة وهو رسول الله ﷺ ... [ثمّ ذكر شجرة إسناد القُرّاء ورُواتهم، وإن شئت فلاحظ].

في ذكر بعض التّدليسات في سند القراءات

وقد ذكر في «فصل الخطاب» كثيرًا من قرائن التّدليس:

منها: في طريق نافع وأبي عمرو، أنّ ابن عبّاس يروي القراءة عن أُبيّ بن كعب، وفي طريق

ابن كثير؛ أنّه أخذ قراءته عنه وعن زيدبن ثابت وهو من الغرابة بمكانٍ. فأنّ ابن عبّاس من خصائص أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وكلّما كان عنده خصوصًا ما يتعلّق بالقرآن فهو منسوب إليه عليه السلام.

ومنها: ما في طريق نافع، أنّ أبا هُرَيرة أخذ القراءة عن أُبيّ مع ما ذكروا في حقّه أنّه بعد إسلامه في عام فتح خيبر لازم النّبيّ صلّى الله عليه وآله، وواظب عليه رغبة في العلم، فدعا له رسول الله صلّى الله عليه وآله، وكان يقول: إنّكم تقولون: إنّ أباهُرَيرة يُكثِر الحديث عنه، فكيف لم يأخذ قراءته عنه صلّى الله عليه وآله مع هذه المواظبة الشّديد في تلك المدّة الطّويلة، وأخذها عن أُبيّ.

ومنها: انتهاء طريق قراءة نافع إلى أُبيّ بن كعب مع أنّ عُثمان أجمع النّاس على قراءة زيد وهي الّتي بأيدي النّاس، وأتلف سائر القراءات الّتي منها قراءة أُبيّ، وأنكر لكثير من القراءات الشّائعة الموافقة لقراءة نافع وغيره.

ومنها: مافي طريق أبي عمرو؛ من أنّ الحسن البَصْريّ يروي عن أُبيّ، وقد تولّد الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عُمَر، كما في تاريخ ابن خَلّكان. ويظهر من ابن حَجَر أيضًا لأنّه قال: مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التّسعين. وإنّ الأصحّ: أنّ أُبيًّا مات في خلافة عُمَر، وعلى القول الآخر: كان عمره حين وفاة أُبيّ إحدى عشر سنة، فكيف أخذ القراءة عنه.

ومنها: مافي طريق ابن كثير؛ من أنّه أخذ القراءة عن عبد الله بن السّائب المخزوميّ على ما صرّح به السّيوطيّ في «الإتقان» والسّمرقنديّ مع أنّ ابن عبد البرّ وابن مَنْده وابن نُعَيم صرّحوا على ما في «أُسد الغابة» لابن الأثير الجَزَريّ: أنّ ابن كثير قرأعلى مجاهد، ومجاهد على عبد الله، ثمّ إنّ عبد الله كان شريك النّبيّ صلّى الله عليه وآله في الجاهليّة على ما في الكتاب المذكور عن هِشام بن محمّد الكلبيّ فهوأقدم من أُبيّ، فيبعد أن لايكون أخذ القراءة عنه صلّى الله عليه وآله، وأخذها عن أُبيّ مع أنّهم لم يصرّحوا في ترجمته توسيط أُبيّ.

ومنها: أنّ أبا عمرو يروي عن ابن كثير أيضًا، وكيف يروي عنه ولايجوز أحدهما القراءة

بقراءة الآخر على ما صرّح به محمّد بن البحر الرّهنيّ والشّيخ الرّضيّ.

ومنها: ذكر عليّ بن أبي طالب عليه السلام في طريق عاصم مع زيد وأُبيّ وابن مسعود وابن عفّان، الظّاهر في اتّحاد قراءاتهم مع أنّهم ذكروا قراءة أمير المؤمنين عليه السلام في قبال قراءاتهم. وكذا قراءة عليّ بن الحسين عليه السلام، وقد ذكر في مواضع مخالفته عليه السلام في القراءة عاصمًا.

ومنها: عدّ مولانا الصّادق عليه السلام من مشايخ حمزة في عداد الأعمش والسّبيعيّ وابن أبي ليلى، وأخذه القراءة عن يحيى بن وثّاب، وانتهاء قراءته إلى عبد الله بن مسعود، وفيه أنحاء من الكذب الصّريح. لايخفى على ذي شعور سيّما في أخذه القراءة عن يحيى كتعلّم الحسنين عليهما السلام على السُّلَميّ. و في «الصّحيح» نصّه عليه السلام على أنّ قراءته موافقة لقراءة أُبيّ.

ومنها: أنّ جماعة ممّا ذكروه وأدرجوه في تلك الأسانيد المجعولة كمجاهد وسعيد بن جُبَير والأعمش والحسن تخالف كثيرًا من قراءتهم لقراءة السّبعة، كما لايخفى على مُراجع «الكشّاف» و«مجمع البيان»، بل في الأخير في ذكر أسامي القُرّاء المشهورين.. [إلى أن قال:]

ومنها: أخذ عبد الله بن مسعود تمام القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع أنّه قد روى شيخ الطّائفة في «أماليه» أنّه لم يأخذ عنه إلّا سبعين سورة، وأخذ الباقي عن أمير المؤمنين عليه السلام، فإن أُسند إليه فأسقطوه، فهو تدليس منهم، وإلّا تدليس منه.

ومنها: انتهاء قراءة الكِسائيّ إلى حمزة وهو لايجامع الخلاف بينهما، ومنع كلّ منهما عن قراءة الآخر.

ومنها: أنّ الشّيخ أبا على الطّبرسيّ زاد في طُرُق حمزة: أنّه قرأ على حُمْران بن أعين، وهو قرأ على أبي الأسود الدُّئليّ، وهو قرأ على عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهذا منه في غاية البعد، فإنّ أبا الأسود توفّي سنة سبع أو تسع وستّين.

وحُمْران من أصحاب الباقر والصّادق عليهما السلام على ما صرّح به الشّيخ في «رجاله»

وفي «رسالة» أبي الغالب الزّراريّ، أنّه لقي السّجّاد عليه السلام أيضًا. وهذه العبارة تذكر غالبًا في مقام رآه في آخر عمره مرّة أو مرّات معدودة، وعلى ماذكره فهو من أصحاب أبي عبد الله الحسين عليه السلام، فإن فرض أنّه أخذ القراءة عنه في أوائل بلوغه. فلا بدّ أن يذكر في المعمّرين، وممّن تشرّف بخدمة أربعة من الأئمّة عليهم السلام وإن يكثر روايته عن السّجّاد عليه السلام لطول مدّته، والكلّ كما ترى بل لم نعثر له على رواية واحدة عنه عليه السلام فضلًا عن الكثير منها.

ومنها: أنّه (ره) ذكر في طريق الكِسائيّ أنّه قرأ على أبان بن تغلب، وهو كسابقه في الغرابة، فأنّه ممّا انفرد هو (ره) بذكره. وعن الشّيخ والنّجاشيّ: أنّ له قراءة مفردة وذكرا طريقها وليس فيه الكِسائيّ ولم يذكره أيضًا أحدٌ من رُواته مع شدّة المباينة بين اللّاطي وشارب الخمر وبين حالة من موته أو جع قلب الإمام عليه السلام، والقراءة تحتاج إلى كثرة المراودة والمواظبة.

وهذه جملة من التّدليسات الّتي ذكرها في «فصل الخطاب» وقد لخّصتُ بعضها خوفًا من الإطالة، ونقلت بعضها كما عليه من العبارة حذرًا من الإخلال والضّياعة وإن كان في بعضها تأمّل ونظر. ولعلّ المتتبّع يجد أكثر ممّا وجده، وقدوجدت جملة منها أيضًا غير ما ذكره في ذلك الكتاب.

ومنها: ظاهر الموافقة بين قراءة نافع وأبي عمرو لوقوع يزيد بن قَعْقاع وشَيبة بن نِصاح في طريق قراءتهما وأخذ كلّ منهما القراءة منهما.

ومنها: ظاهر اتّفاق القراءة لابن كثير وأبي عمرو لوقوعه في طريق أبي عمرو واشتراكهما في الأخذ عن مجاهدبن جَبْر.

ومنها: ظاهر الموافقة بين قراءة حمزة وعاصم لأخذه القراءة عن عاصم كما في «الإتقان» واشتراكهما في الأخذ عن زرّبن حُبَيش بأخذ عاصم بلاواسطة، وحمزة بالواسطة وانتهائهما إلى ابن مسعود وعليّ بن أبي طالب عليه السلام أيضًا.

ومنها: ظاهر الموافقة في قراءة الكِسائيّ وحمزة بأخذه القراءة من حمزة أيضًا، واشتراكهما في أخذ قرائتهما عن ابن أبي ليلى والإمام جعفربن محمّد عليه‌السلام.

ومنها: أخذ قراءته عن أبي الدّرداء بلا واسطة، وعن عُثمان بواسطة مغيرة بن شِهاب مع أنّه مات قبل عُثمان بسنة أو أزيد، ثمّ إنّ بين موت أبي الدَّرداء وابن عامر أزيد ثمانين ستّة، فكيف يمكن أخذه القراءة منه إلّا أن يكون ابن عامر من المعمّرين فوق مائة سنة.

ومنها: إنّ الاشتراك في بعض الطُّرُق يوجب اتّفاق أكثرهم مع الآخر بل اتّفاق السّبعة لاشتراك بعضهم مع بعض في بعض الطُّرُق، ومع آخر في بعض آخر والانتهاء إلى صحابة مع بعض وإلى صحابة آخر مع بعض آخر.

والظّاهر خلاف كلّ ذلك، ومنع كلّ قراءة غيره، وأبعد من ذلك كلّه اشتراك حمزة والكِسائيّ في أخذ قراءتهما عن جعفر بن محمّد عليه‌السلام، ثمّ تحريم أحدهما قراءة الآخر، وكلّ ذلك يوجب سلب السّكون والطّمأنينة عن النّفس بالنّسبة إلى تلك القراءات ويسقطها عن الاعتبار كما لايخفى، فعليكم بإمعان النّظر وتدقيق الفكر لعلّكم وجدتم أكثر ممّا عثرنا من أمارات الكذب والتّدليس. (١١٩ـ ١٣٤)

الفصل السّابع والعشرون

نصّ آل قيس (معاصر) في: «الإيرانيّون والأدب العربيّ»

أسماء القرّاء السّبعة وأحوالهم

وإليك أخي القارئ نُبذة عن أسماء القُرّاء السّبعة وترجمة تاريخ حياتهم ورُواتهم والنّاقلين عنهم:

١ ـ نافع المدنيّ: واسمه نافع بن عبد الرّحمان ... وكان أسود شديد السّواد، صبيح الوجه، حَسَن الخُلق، فيه دُعابة، أصله من أصفهان من بلاد فارس... وقد عاش عمرًا طويلًا.. وله رُواة كثيرون، منهم: راويان وهما: قالون و وَرْش.

أمّا قالون: فاسمه عيسى بن ميناء، وقيل: ابن ميناء بن وَردان بن عيسى المدنيّ... وقرأ على نافع وكان ابن زوجته، وقد انتهت إليه الرّياسة في علوم العربيّة والقراءة في زمانه بالحجاز. وكان أصمّ لا يسمع البوق، وإذا قُرئ عليه القرآن يسمعه [1].

أمّا وَرْش: فاسمه عُثمان بن سعيد... وغلب عليه لقب وَرْش لشدّة بياضه، وقيل: سمّي بذلك لقلّة أكله، لأنّ العرب تقول: وَرَش الرّجل من الطّعام، إذا تناول منه شيئًا يسيرًا..

---

١ ـ النّجوم الزّاهرة ٢: ٢٣٥؛ وإرشاد الأريب (معجم الأُدباء) لياقوت ٦: ١٠٣...؛ وغاية النّهاية ١: ٦١٥؛ والأعلام للزّركليّ ٥: ٢٩٧. وعند اليونانيّين القُدماء والمتأخّرين «كالون» بمعنى الجميل الطّيّب.

وكانت ولادته ووفاته في مصر، أمّا أصله، فقد كان من القَيروان[١]...[ثمّ ذكر الرّجال الخمسة لقراءة نافع، كما تقدّم عن ابن مجاهد والدّانيّ].

٢ـ ابن كثير المكّيّ: هو من أبناء الفُرس الّذين بصنعاء، واسمه: عبد الله بن كثير المكّيّ الدّاريّ بالولاء... كان قاضي الجماعة بمكّة.. كان رحمه الله شيخًا كبيرًا، طويلًا جسيمًا، أسمر الشّكل أبيض الرّأس واللّحية، وأجمع أهل مكّة على قراءته بعد وفاة مجاهد بن جبر سنة ثلاث ومائة...[ثمّ ذكر أشعاره في ذمّ نفسه، وإن شئت فلاحظ]. وله راويان وهما: البزّيّ وقُنبُل.

أمّا البزّيّ: فهو أحمد بن محمّد بن قاسم بن نافع... وكان من كبار القُرّاء ويُعتبر إمامًا في القراءة، قال ابن الجَوزيّ فيه: أُستاذ محقّق، وضابط مُتقن، ثمّ أورد بعض أخباره، وعرّفه ابن الأثير في «اللّباب»: بصاحب قراءة ابن كثير[٢].

أمّا قُنبُل: فهو محمّد بن عبد الرّحمان بن خالد.. وأخذ القراءة عرضًا عن أحمد بن محمّد ابن عون النّبّال، وقد انتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز، ورحل النّاس إليه من الأقطار، وكان من أعلام القُرّاء إمامًا متقنًا.

قال أبو الخير ابن الجَزَريّ في «غاية النّهاية»: قال أبو عبد الله القصّاع: وكان قُنبُل على الشُّرطة بمكّة لأنّه كان لا يليها إلّا رجل من أهل الفضل والخير والصّلاح ليكون لما يأتيه من الحدود والأحكام على صواب، فولّوها لقُنبُل لعلمه وفضله عندهم ...[ثمّ ذكر أسماء رجال قراءة ابن كثير، كما تقدّم عن ابن مجاهد و الدّانيّ و غيرهما].

٣ـ أبو عمرو البَصْريّ: هو أبو عمرو بن العَلاء بن عَمّار بن عبد الله البَصْريّ... وكان أعلم النّاس بالقرآن والشّعر والعربيّة.. وله رُواة كثيرة؛ منهم: الدُّوريّ والسُّوسيّ...

١ـ غاية النّهاية ١: ٥٠٢؛ والتّاج ٤: ٣٦٤؛ ومعجم الأُدباء لياقوت ٥: ٣٣.

٢ـ راجع: الأعلام للزّركليّ ١: ١٩٢؛ وغاية النّهاية ١: ١١٩؛ واللّباب في تهذيب الأنساب ١: ١٢١؛ ولسان الميزان لابن حجر ١: ٢٨٣...

[ثمّ ذكر ترجمتهما، كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة].

رجال قراءة أبي عمرو: فهم جماعة من أهل الحجاز والبَصْرة... [ثمّ ذكر أسمائهم كما تقدّم عن ابن مجاهد والدّاني وغيرهما].

٤ ـ ابن عامر الشّاميّ: هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد الشّاميّ اليَحصُبيّ ـ ويَحصُب بطن من بطون حِمْيَرـ.. وكان إمام مسجد دِمَشق ووالي القضاء فيها، وُلِد قبل وفاة رسول الله ﷺ بسنتين في البلقاء بقريةٍ يقال لها: «رِحاب» وانتقل إلى دِمَشق بعد فتحها، وتوفّي فيها سنة ١١٨ هـ.

قال الذّهبيّ: «مقرئ الشّاميّين صدوق في رُواة الحديث، وليس في القُرّاء السّبعة من العرب غيره وغير أبي عمرو»[١]. له راويان وهما: ابن ذَكْوان وهِشام.

أمّا ابن ذَكْوان: فهو عبد الله بن أحمد... وتجد أخباره في «تهذيب التّهذيب ٥ : ١٤٠، وغاية النّهاية ١ : ٤٠٤، وتهذيب ابن عساكر ٧ : ٢٧٦».

وأمّا هِشام: فهو هِشام بن عَمّار بن بصير... قال الذّهبيّ: خطيبها ومُقرئها ومحدّثها وعالمها... كان فصيحًا بليغًا، له كتاب «فضائل القرآن» وأخبار منتشرة في [المصادر المذكورة في الهامش][٢].

٥ ـ عاصم الكوفيّ: هو أبوبكر عاصم بن أبي النَّجود... قيل: وهو أدرك أربعًا وعشرين من الصّحابة، وليس أحدٌ من القُرّاء السّبعة أكثر روايةً للحديث والآثار من عاصم، وكان فصيحًا نحويًّا... [ثمّ ذكر روايتين، كما تقدّم عن ابن مجاهد الرّقم ٢٦ و ٢٧].

ذكر القاضي نور الله الشّوشتريّ في كتابه: «مجالس المؤمنين»: إنّه كان ماهرًا في الصّرف والنّحو والقراءة، وكان وحيدًا في عصره، ويقرأ القرآن بالحزن، وحسن الصّوت، وكان

١ ـ غاية النّهاية ٢ : ٣٥٤؛ ميزان الاعتدال ٢ : ٣٥٤؛ ألفيّة العراقيّ ١ : ٧٧؛ طبقات المفسّرين للدّاوديّ.

٢ ـ تهذيب التّهذيب ٥ : ٢٧٤؛ وميزان الاعتدال ٢ : ٥١؛ وغاية النّهاية ١ : ٤٢٣؛ وأعلام الزّركليّ ٤ : ٢٢٨؛ والفهرست لابن النّديم : ٤٩...

فصيحًا في القراءة والتّلاوة ومن أكابر الكوفة ، ولقي الحارث بن حَسّان ومن التّابعين ومن المحبّين لأهل بيت محمّد ﷺ ، وقد اتّفق أهل هذه الصّناعة على كون هذا الرّجل أصوب كلّ القُرّاء رأيًا وأحسنهم استنباطًا لسياق القرآن . ولعاصم راويان ، هما : أبوبكر وحَفْص [١] .

أمّا أبوبكر : فهو شُعبة بن عَيّاش ... من مشاهير القُرّاء ، كان عالمًا فقيهًا في الدّين ، وتعلّم القرآن من عاصم خمسًا خمسًا كما يتعلّم الصّبيّ من المعلّم، وذلك في نحو من ثلاثين سنةً ... . **[ثمّ ذكر بعض المصادر الّتي جاءت فيها أخباره ، وإن شئت فراجع] .**

وأمّا حَفْص : فهو أبوعمرو بن سُلَيمان .. ويُعرف بـ«حَفْص القارئ» ، كان قارئ الكوفة ، وهو أعلم أصحاب عاصم الكوفيّ بقراءته ،وكان ثقةً ، وقال عنه ابن مَعين : هو أقرأ من أبي بكر ... **[ثمّ ذكر بعض المصادر الّتي جاءت فيها أخباره ، وإن شئت فراجع] .**

رجال قراءة عاصم : قرأ عاصم على أبي عبدالرّحمان بن عبدالله بن حبيب السُّلَميّ ، و زرّ ابن حُبَيش ، و سعد ابن إياس الشّيبانيّ .

وقد أخذ أبو عبد الرّحمان المذكورة ، القراءة عن مولانا أمير المؤمنين وإمام المتّقين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، وهو عن النّبيّ الأكرم ﷺ .

٦ ـ حمزة الكوفيّ : هو أبو عُمَارة حمزة بن حبيب ... من أهالي مدينة حَلوان في عراق العجم «إيران» و هي مدينة «خالمانو» القديمة ، وكان يجلب الجُبن والجَوز من حُلوان إلى الكوفة ويحمل الزّيت من الكوفة إلى حُلوان .. وهو من موالي التّميم فنُسب إليهم ، وكان متورّعًا محترزًا عن أخذ الأُجرة على القرآن ،صبورًا على العبادة ، وأحكم القرآن ، وله خمس عشرة سنة ... قال الثّوريّ : «ما قرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلّا بأثر» .

وعنه أخذ أبو الحسن الكِسائيّ القراءة ، وأخذ عنه الأعمش ، وله راويان هما : خَلَف

---

١ ـ راجع : تهذيب التّهذيب ٥ : ٣٨ ؛ ووفيات الأعيان ١ : ٢٤٣ ؛ وغاية النّهاية ١ : ٣٤٦ ؛ وميزان الاعتدال ٢ : ٥ ؛ وابن عساكر ٧ ١١٩ ؛ وروضات الجنّات للخوانساريّ ٥ : ٤ ؛ والأعلام للزّركليّ ٤ : ١٢ ؛ والفهرست لابن النّديم : ٤٩ .

وخَلّاد، وتجد أخباره في [المصادر المذكورة في الهامش][١].

أمّا خَلَف : فهو خَلَف بن هِشام البَزّاز... وكان يكره أن يقال له: بَزّاز، ويقول: ادعوني المقرئ، وكان عالمًا عابدًا ثقةً، وقال إدريس: سمعت خَلَفًا يقول: حفظتُ القرآن وأنا ابن عشر سنين، وأقرأتُ النّاس وأنا ابن ثلاث عشرة سنة... وتجد أخباره في [المصادر المذكورة في الهامش][٢].

أمّا خَلّاد : فهو خلّاد بن خالد الكوفيّ الشّيبانيّ... كان من كبار القُرّاء، قال ابن الجَزَريّ: «كان إمامًا في القراءة، ثقةً عارفًا، محقّقًا مجوِّدًا أُستاذًا». وتجد أخباره في [المصادر المذكورة في الهامش][٣].

رجال قراءة حمزة :

١ـ قرأ حمزة على إمام الكوفيّين وفخر العالمين جعفر بن محمّد، على أبيه محمّد الباقر، على أبيه عليّ بن الحسين، على أبيه سيّد الشّهداء الحسين، على أبيه أمير المؤمنين وخليفة رسول ربّ العالمين عليّ بن أبي طالب «صلوات الله ورضوانه عليهم أجمعين».

٢ ـ قرأ أيضًا على الأعمش سُلَيمان بن مِهران الأسديّ، وهو على يحيى بن رِقاب، وهو على عَلْقمة ومسروق والأسود بن يزيد، وهم قرأوا على عبد الله بن مسعود.

٣ ـ قرأ أيضًا على حُمران بن أعين، وهو قرأ على أبي الأسود الدُّؤليّ الشّاعر، وهو على إمام المشارق والمغارب الأسد الغالب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام[٤].

٧ ـ **الكِسائيّ** : هو عليّ بن حمزة بن عبد الله... فارسيّ الأصل.. وتعلّم بالكوفة.. وقرأ

١ـ تهذيب التّهذيب ٣ : ٢٧ ؛ ووفيات الأعيان ١ : ١٦٧ ؛ وميزان الاعتدال ١ : ٢٨٤ ...؛ والفهرست: ٥٠.

٢ ـ غاية النّهاية ١ : ٢٣٧ ؛ وتاريخ بغداد ٨ : ٣٢٢؛ والأعلام للزّركليّ ...؛ والتّيسير للدّانيّ.

٣ـ غاية النّهاية ١ : ٢٤٧ ؛ والنّشر ١ : ١٦٥ ـ ١٦٧ ؛ والتّيسير؛ والأعلام؛ وجواهر القرآن لمحمود بن محمّد التّبريزيّ.

٣ ـ وتجد أخباره في: الوفيات ١ : ٢١٣ ؛ وتاريخ بغداد ٩ : ٣ ؛ والأعلام للزّركليّ؛ وتهذيب التّهذيب ١١ : ٢٩٤ ؛ وغاية النّهاية ٢ : ٣٨ ؛ وروضات الجنّات ٥ : ٥ ...

النّحو بعد الكِبَر حتّى صار إمامًا في اللّغة والنّحو والقراءة، وتنقل في البادية وسكن بغداد وتوفّي بالرّي من بلاد فارس سنة ١٨٩ هـ ...

وكان الكسائيّ معلّمًا للأمين والمأمون ولدي الرّشيد...وأخباره مع علماء الأدب في عصره كثيرة، وله عدّة تصانيف منها: «معاني القرآن»، «المصادر»، «القراءات»، «النّوادر»، «الحروف» و«مختصر في النّحو»، «مقطوع القرآن وموصوله».

وله ستّةُ رُواةٍ هم: قُتيبة بن مِهران، ونصير بن يوسف النّحويّ، وأبو الحارث البغداديّ، وأبو حَمدون الزّاهد، وحمدون بن ميمون الزّجّاج، وأبو عمر الدُّوريّ. وأشهر رُواته راويان، هما: الدُّوريّ والبغداديّ. وتجد أخبار الكِسائيّ في [المصادر المذكورة في الهامش] [1].

أمّا الدُّوريّ: فهو حَفْص بن عُمَر عبد العزيز.. إمام القراءة في عصره، كان ثقةً ثبتًا ضابطًا، له كتاب: «ما اتّفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن» و«أجزاء القرآن»...

وأمّا أبو الحارث: فهو ليث بن خالد، وكان من أجلّة أصحاب الكِسائيّ... [**ثمّ ذكر رجال قراءة الكِسائيّ، كما تقدّم عن الدّانيّ وغيره، فقال:**]

وقد ذكر العلّامة آية الله السّيّد حسن الصّدر في كتاب: «تأسيس الشّيعة وفنون الإسلام» ص: ٥١، فقال: «قرأ الكِسائيّ القرآن على حمزة، وقرأ حمزة على أبي عبد الله الصّادق، وقرأ على أبيه، وقرأ على أبيه، وقرأ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (صلوات الله عليهم أجمعين) [2]... [**ثمّ ذكر أسماء القُرّاء العشرة ورُواتهم وترجمتهم، كما تقدّم نحوها سابقًا في مواضع متعدّدة**].

(١: ١٨ ـ ٢٨)

١ـ غاية النّهاية ١: ٣٥؛ والوفيات ١: ٣٣٠؛ وتاريخ بغداد ١١: ٤٠٣؛ وطبقات النّحويّين: ١٣٨؛ وأنباه الرُّواة ٢: ٢٥٦؛ والتّيسير للدّانيّ؛ وتهذيب التّهذيب ١١: ٢٩٤؛ فتوح البُلدان للبَلاذُريّ ٢: ٣٩٢؛ والفهرست: ١٣٨ و١٤٢؛ وطبقات الزُّبَيديّ: ٥٠؛ ومجمع البيان ٢: ١٥٩ ...

٢ ـ راجع أخبار القُرّاء وأسماء رُواتهم وقراءتهم وأسماء قُرّاء الشّواذّ: في «الفهرست» لابن النّديم: ٤٢ ـ ٤٥.

الفصل الثّامن والعشرون

نصّ عليّ الصّغير (معاصر) في «دراسات قرآنيّة»

[القُرّاء وعددهم]

وكما اختلف في مصادر القراءات ومنابعها، فقد اختلف في القُرّاء وعددهم، وتضاربت الآراء في منزلتهم وشهرتهم، فكان منهم السّبعة، والعشرة، والأربعة عشر، وكان اعتبارهم يتردّد بين الأقاليم تارةً، وبين الشّهرة تارةً أُخرى، وبينهما في أغلب الأحيان، وقد تحلّ المنزلة العلميّة مكان الشّهرة حينًا، وقد يكون العكس هو المطّرد، وقد تتحقّق الشّهرة عند باحث، وتنتفي عند باحث غيره، وهكذا...

وقد كان مشاهير القُرّاء قبل ابن مجاهد (ت: ٣٢٤ هـ) على النّحو الآتي... [ثمّ ذكر أسماء القرّاء العشرة، كما تقدّم تفصيلها سابقًا في مواضع متعدّدة، وقال:]

ويبدو أنّ الكِسائي (ت: ١٨٩ هـ) لم يكن معدودًا من القُرّاء السّبعة، وإنّما ألحقه ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة أو نحوها بدل يعقوب الحَضْرميّ وقد كان السّابع [1].

وفي هذا الضّوء نجد القُرّاء عند ابن مجاهد، هم: نافع، ابن كثير، عاصم، حمزة بن حبيب، الكِسائي، أبو عَمرو بن العَلاء، عبد الله بن عامر... [ثمّ ذكر قول ابن مجاهد في هؤلاء السّبعة، كما تقدّم عنه، وقال:]

---

١ ـ المرشد الوجيز: ١٥٣.

وواضح أنّ تقسيم ابن مجاهد تقسيم إقليميّ، نظر فيه إلى اعتبار الأمصار الّتي وجّهت إليها المصاحف في عهد عُثمان لا باعتبار تعصّب إقليميّ من قبله. وابن مجاهد أوّل مَن اقتصر على هؤلاء السّبعة، فإنّه أحبّ أن يجمع المشهور من قراءات الحَرَمين والعراقين والشّام، إذ هذه الأمصار الخمسة هي الّتي خرج منها علم النّبوّة، من القرآن وتفسيره، والحديث، والفقه في الأعمال الباطنة الظّاهرة، وسائر العلوم الدّينيّة [1]. وقد تبعه الفضل بن الحسن الطّبرسيّ بتصنيف القُرّاء في ضوء الأقاليم الإسلاميّة، ولكنّه اختلف معه بالتّعيين، فأسماء القُرّاء المشهورين عنده باعتبار الأمصار كالآتي ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

فالطّبرسيّ عدّ من القُرّاء السّبعة؛ عبدالله بن كثير، وعاصم، وحمزة بن حبيب، والكِسائيّ، وأبوعمرو بن العلاء، وعبد الله بن عامر، بينما أسقط نافع بن عبد الرّحمان، قارئ أهل المدينة. وعدّ من غيرهم: يزيد بن القَعْقاع، وخَلَف بن هِشام، ويعقوب بن إسحاق الحَضرميّ، وسهل بن محمّد السِّجستانيّ. فعدّة القُرّاء المشهورين عنده عشرة. وقد عقّب على تعيينه لهؤلاء بما يلي: «وإنّما اجتمع النّاس على قراءة هؤلاء واقتدوا بهم فيها لسببين... [وذكر كما تقدّم عنه].

والحقّ؛ أنّ القُرّاء الّذين ذكرت قراءاتهم فيما أُلّف من كُتُب القراءات يزيد على هذا العدد كثيرًا، وفيهم مَن هو أسبق منهم تأريخًا. فقد تتبّع الدّكتور الفضليّ مَن ألّف في القراءات قبل اختيار ابن مجاهد للقُرّاء السّبعة، فبلغت عدّتهم عنده أربعة وأربعين مؤلّفًا، ابتداءً من يحيى بن يَعْمَر (ت: ٩٠ هـ) وانتهاءً بأبي بكر محمّد بن أحمد الدّاجُونيّ (ت: ٣٢٤ هـ) [2].

وكان نتيجة لهذا الإحصاء الدّقيق أن ظهر أنّ هذه المؤلّفات لم تختصّ بالقراءات السّبع أو العشر أو الأربع عشرة، وقُرّاء تلك القراءات، بل اتّضح من خلال العرض والتّحليل أنّ فيها من هو متقدّم على بعض القُرّاء المشهورين تأريخًا، حتّى إذا جاء ابن مجاهد التّميميّ

---

١ ـ لطائف الإشارات ١ : ٨٦ .

٢ ـ القراءات القرآنيّة : ٢٧ ـ ٣٢ .

البغداديّ، فاختار من الجميع أولئك. وقد علّل مكّيّ بن أبي طالب وجه الاقتصار على هؤلاء دون غيرهم فقال: «إنّ الرُّواة من الأئمّة من القُرّاء كانوا في العصر الثّاني والثّالث... [وذكر كما تقدّم عنه في باب «تاريخ القراءات ونشوءها»، ثمّ قال:]

وقد أيّد ذلك من المتأخّرين السّيّد محمّد الجواد العامليّ النّجفيّ (ت: ١٢٢٦هـ)، فتحدّث عن وجهة نظره في تحديد القراءات بالسّبع والقُرّاء بالسّبعة، وقال: «وحيث تقاصرت الهِمَم عن ضبط الرُّواة لكثرتهم غاية الكثرة، اقتصروا ممّا يوافق خطّ المُصْحَف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فعمدوا إلى من اشتهر بالضّبط والأمانة وطول العمر في الملازمة للقراءة، والاتّفاق على الأخذ عنه، فأفردوا إمامًا من هؤلاء في كلّ مصر من الأمصار المذكورة، وهم: نافع وابن كثير وأبوعمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ»[1]..

وهذا إنّما يجري في القراءات المتواترة رواية مرفوعة، أو دراية من أصحابها، ولا ينطبق على القراءات الشّاذّة الّتي أصبحت فيما بعد عرضة لزَلَل الأهواء...

ويبدو مضافًا إلى ما تقدّم، أنّ لأئمّة الإقراء أنفسهم تصرّفًا يقوم على حُسْن النّظر وأُصول الاستنباط، يتمثّل باختيارهم للقراءة الّتي تنسب إليهم، فهم يتدارسون القراءات على يد نخبةٍ من التّابعين، ومن ثمّ يقارنون بين هذه القراءات الّتي أخذوها، ويُحْكِمون مداركهم في أسانيدها وأُصولها ومصادرها، فيؤلّفون القراءة الّتي يختارونها بناءً على كثرة الموافقات عند أغلب الشّيوخ المقرئين. فقد قال نافع بن أبي نُعَيم (ت: ١٦٩ هـ) وهو يتحدّث عن مشايخه في الإقراء... «أدركت هؤلاء الخمسة وغيرهم ... فنظرت إلى ما أجمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذّ فيه واحد تركته، حتّى ألّفت هذه القراءة»[2].

وربّما كان المقرئ مخالفًا لأُستاذه في اختياره للقراءة، ناظرًا في وجوه القراءات الأُخرى،

١ـ مفتاح الكرامة ٢: ٣٩١.

٢ـ كتاب السّبعة: ٦٢.

كما هي الحال عند الكِسائيّ حينما اختار من قراءة حمزة وقراءة من سواه، وأسّس لنفسه بذلك اختيارًا[١] ... [ثمّ ذكر قول ابن النّديم في الكِسائيّ، كما تقدّم عنه].

وقد كان لأبي عمرو بن العلاء اختيار من قراءة ابن كثير، وهو شيخه، ومن قراءة غيره، وأسّس بذلك لنفسه قراءة تنسب إليه[٢].

وقد شجّعت ظاهرة الاختيار في القراءة على القضاء على النّزعة الإقليميّة الّتي انتشرت في نسبة القراءات للأمصار، إذ امتزجت هذه القراءات في الأغلب نتيجة للاختيار، فتداخلت قراءة أهل المدينة بقراءة أهل الكوفة، وقراءة الشّام بقراءة العراق، فلم تعدّ القراءة فيما بعد إقليميّة المظهر، بقدر ما هي علميّة المصدر، وفي هذا الضّوء وجدنا القُرّاء السّبعة يمثّلون خلاصة التّجارب الماضية للقرنين الأوّل والثّاني في العطاء العلميّ المشترك بين الأقاليم، لما في ظاهرة الاختيار لدى أئمّة الإقراء من عناصر مختلف القراءات، حتّى وحدت ونسبت منفردة إلى عاصم، أو نافع، أو الكسائيّ، وهي عصارة قراءة لمصرين، أو قراءات لأمصار، تتّفق مع قراءة بوجهٍ، وتختلف مع قراءة بوجهٍ آخر، وتجمع بين هذين بما ألّف قراءة منظورة متميّزة، تعني تجارب السّابقين، وعطاء المتخصّصين. حتّى وقف الاختيار على أعتاب القرن الرّابع، حيث بدأ ابن مجاهد في حفظ القراءات والاختيارات، دون التّفكير بتجديد ظاهرة الاختيار الّتي لم تعدّ من هموم هؤلاء الأعلام أمثال ابن مجاهد، بل اتّجهت هِمَمهم إلى صيانة تلك القراءات، لا إلى الاختيار. فقد روى الذّهبيّ عن عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم، وهو تلميذ ابن مجاهد، قال: «سأل رجل ابن مجاهد، لم لا يختار الشّيخ لنفسه حرفًا يحمل عليه؟ فقال: نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمّتنا، أحوج منّا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا»[٣]. (١١١ ـ ١١٨)

---

١ ـ المصدر نفسه: ٧٨.

٢ ـ غاية النّهاية ٢: ٣٧٦.

٣ ـ معرفة القُرّاء: ١٧١.

الفصل التّاسع والعشرون

نصّ مختار عمر وسالم مُكْرِم (معاصريْن) في «معجم القراءات القرآنيّة»

تراجم موجزة للقُرّاء السّبعة

[ذكر ترجمة القُرّاء السّبعة، كما تقدّم عن القسطلانيّ وغيره، ثمّ ذكر أيضًا أسانيد هؤلاء القُرّاء، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ وغيره، و قال:]

رُواة القُرّاء السّبعة

ويجدر بنا بعد أن عرضنا لأسانيد القراءات السّبع، واتّصالها بالرّسول ﷺ أن نشير في إيجاز إلى الرُّواة الّذين رووا هذه القراءات السّبع حتّى وصلت إلينا.

ونقتصر فقط على ذكر الرُّواة المباشرين الّذين تلقّوا القراءات عن القُرّاء السّبعة مباشرة. والسّبب في ذلك يرجع إلى أنّ مقدّمة هذا المعجم لا تتّسع لهذا العدد الوفير عن الرُّواة المباشرين، ثمّ الرُّواة الّذين رووا عنهم إلى عصر الدّانيّ في «التّيسير»، أو إلى عصر الشّاطبيّ في «الشّاطبيّة»، أو إلى عصر ابن الجَزَريّ في «النّشر». وحسبنا أن نشير هنا إلى أنّه كان لكلّ راويةٍ طريقٌ، ولكلّ طريق طُرُق: «فرواية قالون طريق أبي نَشيط[1]، عن قالون من طريق ابن بويان[2] من سبع طُرُق»[3].

١ـ غاية النّهاية ٢ : ٢٧٢.

٢ـ نفسه ١ : ٧٩.

٣ـ النّشر ١ : ٩٩.

و وصلت على سبيل المثال طُرُق الرّواية عن نافع مائة و أربعين طريقًا[1]، وحيث إنّ كُتُب القراءات استوعبت هذه الطّرق للقراءات السّبع، فليس هناك حاجة إلى ذكر هذه الطُّرُق وذكر رُواتها، لأنّ من أراد أن يقف عليها بالتّفصيل سوف يجد طلبته في هذه المراجع كالنّشر والتّيسير وغيرهما.

ونكتفي هنا فقط بذكر الرُّواة المباشرين للقُرّاء السّبع، لأنّ هؤلاء الرُّواة تطالعنا أسماءهم في كثير من القراءات السّبع. والرُّواة المباشرون للقراءات السّبع كثيرون، ومن هذا العدد الكثير اختار علماء القراءات منهم راويتين لكلّ إمام من الأئمّة السّبعة.

وفي النّقطة التّالية نشير إلى هؤلاء الرُّواة في إيجاز... [وذكر كما تقدّم نحوها عن القَسْطلانيّ، ثمّ ذكر نقل ابن الجَزَريّ في حول الحوار الّذي دار بين شيخ الشّافعيّة أبي الحسن عليّ بن عبد الكافي السُّبكيّ وأحد السّائلين، كما سيجيئ عنه في باب «تواتر القراءات»].

(١: ٧٩ ـ ٩٥)

١ـ النّشر ١: ١١١.

الفصل الثّلاثون

نصّ الحسينيّ الجلاليّ (معاصر) في «دراسة حول القرآن الكريم»

القُرّاء السّبعة

هم من المُدُن الّتي أرسل عُثمان المصاحف إليها وهي: الكوفة والبَصْرة والشّام مضاف إليها مكّة والمدينة، وكلّهم من الموالي ما عدا ابن عامر حيث اختلف فيه أهو عربيّ أم مولى؟ فقد انتخب ابن مجاهد قارئًا واحدًا من كلّ من مكّة والمدينة ودِمَشق والبَصْرة وثلاثة من الكوفة، ويصعب تعليل اختياره ثلاثة من مدينة الكوفة وحدها دون الباقي. وهم حسب وَفَياتهم... [ثمّ ذكر ترجمتهم مختصرة، كما تقدّم عن ابن مجاهد وغيره، فقال:] إليك لمحة عن حياتهم:

١ـ أبو عامر الدِّمَشقي (ت ١١٨هـ)

ظهرت قراءة ابن عامر الدِّمَشقيّ في خلافة هِشام بن عبد الملك الأُمويّ (١٠٦ـ ١١٦هـ) الّذي أخمد ثورة زيد بن عليّ بن الحسين العلويّ، واتخذ دِمَشق عاصمةً لخلافته.

ويذكر المؤرّخ ابن الأثير (٦٣٠هـ) في «الكامل»: حوادث عن دُعاة بني العبّاس في خراسان منها: سنة ١١٧هـ حيث قال: وفي هذه السّنة أخذ عبد الله جماعة من دُعاة بني العبّاس بخراسان فقتل بعضهم، ومثّل ببعض، وحبس بعضهم[١]..

١ـ الكامل ٤: ٤١٥.

ونقف في ترجمته على النّقاط التّالية:

يذكر ابن عامر نفسه أنّه: «قُبض رسول الله ﷺ و لي سنتان وانتقلت إلى دِمَشق و لي تسع سنين»[١]، وهذا يستلزم أنّه وُلِد السّنة ٩ للهجرة، وفي ١٨هـ انتقل إلى دِمَشق ـ ولم يذكر من أين ـ وكان قد بلغ من العمر ١١٧ عامًا لأنّه توفّي ١١٨هـ، وهذا عمر طويل عادة. ورواية الذّماريّ أنّه وُلِد سنة ٢١ للهجرة أقرب إذ يكون عمره حينئذٍ ٩٦ عام.

كان ممّن ولي قضاء دِمَشق وحدّث عن معاوية[٢]، فهو إذًا على صِلَةٍ حسنةٍ بالأمويّين وكان قاضي الجُنْد، وكان رئيس المسجد لا يرى فيه بدعة إلّا غيّرها[٣]، فإذًا كان له دَوْرٌ فعّالٌ في شُرطة الأُمويّين... [إلى أن قال:]

فمن الطّبيعي في مثل هذه الوظائف الحكوميّة الّتي تقلّدها ابن عامر أن تنتشر قراءته في عاصمة الأُمويّين وتساندها الأُمويّة، وأن تموت قراءة زيد بن عليّ المعارض للحكم الأُمويّ والّذي قضى الحكم الأُمويّ ما على ثورته وماتت قراءته بموته حتّى عدت من الشّواذّ[٤]. وقد ماتت قراءة ابن عامر ولا يقرأ بها أحد اليوم سنة ١٣٨٥هـ في دِمَشق ولا في غيرها من البلاد الإسلاميّة وكأنّ زوال الحكم الأُمويّ كان سببًا لزوالها... [ثمّ ذكر قول ابن مجاهد في من أخذ القراءة والرّواية عنه، كما تقدّم عنه، وقال:]

وعلى قراءة ابن عامر أهل الشّام وبلاد الجزيرة إلّا نفرًا من أهل مصر، فإنّهم ينتحلون قراءة نافع، والغالب على أهل الشّام قراءة ابن عامر[٥]... [ثمّ ذكر أسانيد قراءة ابن عامر، كما تقدّم عن ابن مجاهد].

---

١ ـ معرفة القُرّاء ١: ٨٢.

٢ ـ نفس المصدر: ٨٣.

٣ ـ نفس المصدر: ٨٤.

٤ ـ المحتسب (لابن جنّيّ): ١.

٥ ـ كتاب السّبعة: ٨٧.

قال القيسيّ (ت ٤٢٧ هـ) : «ابن عامر هو أكبر القُرّاء سنًّا، روي لنا أنّه قرأ على عُثمان وعلى أبي الدَّرداء، وقيل على المغيرة بن أبي شِهاب المخزوميّ قرأ، وقرأ المغيرة على عُثمان وكلا الطّريقين قد تكلّم فيه، ولذلك أخّرناه، ولم أر أحدًا من الشّيوخ يترك قراءته، ولم يحملها إلّا محمل الصّحيح والسّلامة وعلى ذلك نحن .

وكان ابن عامر من التّابعين، من الطّبقة الثّانية، وتوفّي بدِمَشق سنة ثماني عشرة ومائة، روى البخاريّ: أنّ ابن عامر سمع من معاوية وروى عنه، وقيل: إنّه قرأ على النّعمان بن بشير وعلى واثلة بن الأسقع رحمة الله عليهم [1] .

وممّا قال الذّهبيّ (ت ٧٤٨هـ) في ترجمته: إمام أهل الشّام في القراءة عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، أبو عمران على الأصحّ، وقيل: أبو عامر، وقيل: أبو نُعَيم، وقيل... وقيل: أبو عُثمان الدّمشقيّ، ثابت النّسب إلى يَحْصُب بن دهمان أحد حِمْيَر، وحِمْيَر من قَحطان، وبعضهم يتكلّم في نسبه، والصّحيح أنّه صريح النّسب .

قال خالد بن يزيد المُرّيّ: سمعت عبد الله بن عامر يقول: قُبض رسول الله ﷺ ولي سنتان، وانتقلت إلى دِمَشق، ولي تسع سنين .

أخذ القراءة عرضًا عن أبي الدَّرداء، وعن المغيرة بن أبي شِهاب صاحب عُثمان، وقيل: عرض على عُثمان رضي الله عنه نفسه، ورَوىٰ عنه القراءة عرضًا يحيى الذِّماريّ .

وَلِي قضاء دمشق بعد أبي إدريس الخولانيّ، وحدّث عن معاوية، وفَضالة بن عُبَيد، والنّعمان بن بشير، وواثلة بن الأسقع .

قال الفَسَويّ في «تاريخه»: حدّثنا هِشام بن عَمّار، حدّثنا الهيثم بن عمران، قال: كان رأس المسجد بدِمَشق في زمن عبد الملك وبعده، عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ، وكان يُغْمَز في نسبه، فجاء رمضان، فقالوا: من يؤمّنا، فذكروا المهاجر بن أبي المهاجر، فقيل: ذاك مولى، ولسنا نريد

---

١ ـ التّبصرة : ٥١ .

أن يؤمّنا مولى، فبلغت سُلَيمان بن عبد الملك. فلمّا استخلف، بعث إلى المهاجر، فقال: إذا كان أوّل ليلة من رمضان قِفْ خلف الإمام، فإذا تقدّم ابن عامر، فخُذْ بثيابه واجذبه، و قل: تأخّر فلن يتقدّمنا دعيّ، وصلِّ أنت يا مهاجر، ففعل.

قال أحمد بن عبد الله العِجليّ: «ابن عامر شاميّ ثقة».

عن يحيى بن الحارث، أنّه قرأ على ابن عامر، وأنّه قرأ على المغيرة بن أبي شِهاب، وأنّ المغيرة قرأ على عُثمان. قد ذكرنا رواية هِشام عن الوليد، وفيها إسقاط المغيرة، وأنّ هِشامًا ضعّف ذلك ووهّاه. قال خليفة ومحمّد بن سَعد، وابن جرير: تُوفّي ابن عامر سنة ثماني عشرة ومائة [1].

وذكر عبد الفتّاح القاضي منهج ابن عامر في القراءة كالآتي:

١ ـ له بين كلّ سورتين ما لأبي عمرو، راجع ص: ٢٨٤.

٢ ـ له التّوسّط في المدّين المتّصل والمنفصل.

٣ ـ له في الهمزة الثّانية من الهمزتين الملتقيتين في كلمة التّسهيل والتّحقيق مع الإدخال، إذا كانت مفتوحة، وله التّحقيق مع الإدخال وعدمه إذا كانت مكسورةً أومضمومةً. وهذا كلّه لهشام، أمّا ذَكْوان فيقرأ كحَفْص.

٤ ـ يغيّر الهمز المتطرّف عند الوقف على تفصيل في ذلك يعلم من محلّه، وهذا لهِشام وحده.

٥ ـ يدغم من رواية هِشام ذال إذ في بعض الحروف نحو: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا﴾ [2] ويدغم من الرّوايتين الدّال في الثّاء نحو: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾ [3]، والثّاء في التّاء في ﴿لَبِثْتُ﴾ و ﴿لَبِثْتُمْ﴾ حيث وقعا، والذّال في التّاء في ﴿أَخَذْتُمْ﴾ و ﴿أَخَذْتُ﴾ و ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ كيف وقعت.

---

١ ـ معرفة القرّاء ١: ٨٦.

٢ ـ البقرة / ١٦٦.

٣ ـ آل عمران / ١٤٥.

٦ ـ ويميل من رواية هِشام ألف إناه في ﴿غَيْـرَ نَـاظِرِينَ إِنَـاهُ﴾[١]، وألـف ﴿وَمَشَـارِبُ﴾ في يس، وألف ﴿عَابِدُونَ وَعَابِدٌ﴾ في الكافرون، وألف آنيَة في ﴿تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ﴾[٢].

٧ـ يقرأ من رواية هِشام لفظ إبراهيم في بعض المواضع بفتح الهاء وألف بعدها.

٨ ـ يميل من رواية ابن ذَكْوان، الألف في الألفاظ الآتية: «جاء» «شـاء» «زاد»، «حيـث وقعـت وكيف وردت»، «حمارك»، «المحراب»، «إكراههنّ»، «كمثل الحمار»، و«الإكرام»، «عمران».

٩ـ يقرأ من رواية ابن ذَكْوان: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ في الصّافّات/ ١٢٣ بوصل الهمزة.

٢ـ ابن كثير (ت: ١٢٠هـ)

يشترك عصر ابن كثير وابن عامر فهما كانا في خلافة هِشام بن عبد الملك الأُمـويّ، وإن يفترق ابن كثير في أنّ شهرته كانت في مكّة المكرّمة.

ويذكر ابن الأثير في هذه السّنة (١٢٠هـ) دَوْرًا فعّالًا لشيعة بني العبّاس بخراسان، وعزل خالد بن عبد الله القَسْريّ، وولايـة يوسـف بـن عمـر الثّقفـيّ الحجّـاج مـن قِبَـل هِشـام ابن عبد الملك[٣].

ولم يذكر وفاة ابن كثير ممّا يظهر عدم اشتهاره حينئذٍ كما ذكـر بتفصـيل في سـنة ١٢١هـ ظهور زيد بن عليّ بن الحسين ومقتله ١٢١هـ ...[ثمّ ذكر قول الذّهبيّ، وإن شئت فلاحظ].

وممّن حدّث ابن كثير عنه عبد الله بن الزُّبير، فتظهر صِلَته بحاكم مكّة آنذاك. في هذه الفترة ظهرت ثورة زيد بن عليّ المدنيّ بالولادة والعربيّ بالنّسب، وكانت المدينة آنذاك مركز الفكر الإسلاميّ في الشّرق، والّذي ثار في الكوفة حتّى قُتِل ١٢١هـ. نجد أنّ شهرة ابن كثير المكّـيّ الفارسيّ في هذه الفترة الزّمنيّة لاتخلو من تحويل للأنظار عن المدينة الّتي هي مصدر الثّـورة

---

١ ـ الأحزاب / ٥٣.

٢ ـ الغاشية / ٥.

٣ ـ الكامل ٤ : ٤٣٦.

ضدّ الحكم الأُمويّ فكريًّا إلى مكّة المكرّمة الّتي هي أقدس بقعة للمسلمين... [ثمّ ذكر قول ابن مجاهد حول أسانيد قراءة ابن كثير، كما تقدّم عنه، وقال:]

وذكر القيسيّ (ت ٤٣٧): «وأمّا ابن كثير؛ فإنّه قرأ على مجاهد، وقرأ مجاهد على ابن عبّاس، وقرأ ابن عبّاس على أُبيّ و زيد، وقرأ أُبيّ و زيد على النّبيّ ﷺ».

وقرأ أيضًا على عبد الله بن السّائب المخزوميّ صاحب النّبي ﷺ، وقرأ عبد الله على أُبيّ، وكان من الطّبقة الثّانية من التّابعين، ففضله مشهور، وقراءته قراءة أهل الحجاز مستقيمة السّند، صحيحة الطّريقة، وتوفّي بمكّة سنة عشرين ومائة[1].

وترجمة الذّهبيّ (ت ٧٤٨) بقوله: عبد الله بن كثير (ت ١٢٠هـ) ابن المطّلب الإمام أبو مَعْبد مولى عمرو بن علقمة الكِنانيّ الدّاريّ المكّيّ، إمام المكّيّين في القراءة.

أصله فارسيّ، وكان داريًّا بمكّة، وهو العطّار، مأخوذ من قولهم: عطر دارين، ودارين: موضع بنواحي الهند، وقيل في نسبته الدّاريّ: إنّه قرشيٌّ من بني عبد الدّار، قاله البخاريّ. وقال أبو بكر بن أبي داود: الدّار: بطن من لخم، و هم رهط تميم الدّاريّ. وعن الأصمعيّ، قال: الدّاريّ: الّذي لايبرح في داره ولايطلب معاشًا. وعنه قال: كان عبد الله بن كثير عطّارًا، قلت: هذا هو الحقّ، فلايبطله اشتراك الأنساب، و ابن كثير من أبناء فارس، الّذين بعثهم كسرى إلى صنعاء فطردوا عنها الحبشة.

وتصدّر للإقراء، وصار إمام أهل مكّة في ضبط القرآن، قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وشِبْل بن عباد، ومعروف بن مُشكان، إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنطين وطائفة.

وبلغنا أنّ عبد الله بن كثير كان فصيحًا بليغًا مفوّهًا، أبيض اللّحية طويلًا جسيمًا، أسمر، أشهل العينين، يخضِب بالحناء، عليه سكينة ووقار...

وقد قرأ على أُبيّ بن كعب، وقرأ مجاهد على ابن عبّاس، وحديث ابن كثير مخرج

---

١ ـ التّبصرة: ٤٦.

في الكُتُب السّــتّة [١] .

وذكر [عبد الفتّاح] القاضي منهج ابن كثير في القراءة كالآتي :

١ـ يبسمل بين كلّ سورتين إلّا بين الأنفال والتّوبة كقالون .

٢ـ يضمّ ميم الجمع ويصلها بواو ، إن كان بعدها متحرّك بلا خلف عنه .

٣ـ يصل هاء الضّمير بواو إن كانت مضمومة وقبلها حرف ساكن وبعدها حرف متحرّك نحو: « منه آيات» ويصلها بياء .إن كانت مكسورة وقبلها ساكن وبعدها متحرّك نحو: «فيه هُدًى» .

٤ ـ يقرأ بقصر المنفصل وتوسّط المتّصل قولًا واحدًا .

٥ ـ يسهل الهمزة الثّانية من الهمزتين من كلمة من غير إدخال ألف بينهما .

٦ ـ يختلف راوياه في الهمزتين من كلمتين إذا كانتا متّفقتي الحركة ، فالبزّيّ يقرأ كقالون أعني بإسقاط الأُولى إن كانتا مفتوحتين ، وبتسهيلها إن كانتا مكسورتين أو مضمومتين . وقُنْبُل يقرأ : بتسهيل الثّانية أو إبدالها حرف مدّ كورْش . أمّا إن كانتا مختلفتي الحركة فابن كثير من راويتيه يغيّر الثّانية منهما كما يغيّرها قالون ووَرْش .

٧ـ يفتح ياءات الإضافة إذا كان بعدها همزة قطع مفتوحة ، أوهمزة وصل مقرونة بلام التّعريف ، أو مجرّدة منها على تفصيل يعلم من المؤلّفات .

٨ ـ يثبت بعض الياءات الزّائدة وصلًا ووقفًا ، وقد تكفّل علماء القراءات ببيانها وينبغي أن يعلم أنّ الخلاف بين راويي ابن كثير : البزّيّ وقُنْبُل، إنّما هو في كلمات قليلة مبيّنة في كُتُب القراءات منثورها ومنظومها .

٩ـ يقف على التّاءات المرسومة في المصاحف تاء بالهاء نحو: «رحمت الله وبركاته» و«جنّت نعيم» [٢] .

---

١ ـ معرفة القُرّاء ١ : ٨٦ .

٢ ـ نفس المصدر ١ : ٨٦ ـ ٨٨ .

٣ـ عاصم الكوفيّ (ت ١٢٨ هـ)

اشتهرت قراءة عاصم بن أبي النَّجود بالكوفة في أوج النّشاط العبّاسيّ ضدّ الحكم الأُمويّ ... وقد عاصر عاصم الدُّوَل الأُمويّة، وشاهد صراعات بني مروان على الحكم وخاصّة الوليد بن يزيد الأُمويّ (١٢٠ـ١٢٧) ويزيد بن الوليد (١٢٧ـ١٢٧) الّذي ولي الخلافة خمسة أشهر وليلتين[١].

وفي ظلّ الصّراع القائم بين الأُمويّين بدِمَشق والعبّاسيّين الّذين اتّخذوا الكوفة أوّلًا، ثمّ بغداد عاصمة لهم، ظهرت وانتشرت قراءة عاصم فمن هو عاصم؟ وما هي مؤهّلاته؟ ...

ونقل تلميذه أبو بكر بن عيّاش: «ما رأيت أحدًا أقرأ من عاصم»، «وما رأيت أحدًا قطّ كان أفصح من عاصم بن أبي النَّجود إذا تكلّم كاد يدخله خيلاء»، ولم تكن قراءته المفضّلة على الإطلاق في اعتقاد أحمد بن حنبل حيث يقول: «قراءة أهل المدينة ـ أحبّ ـ فإن لم تكن فقراءة عاصم، وفي اعتقاده السّياسيّ والدّينيّ «كان عُثمانيًّا».

ويظهر أنّ هذه العقيدة لم تؤثّر عليه في انتخاب القراءات، قال عاصم: «ما أقرأني أحد حرفًا إلّا أبو عبد الرّحمان السُّلَميّ، وكان قد قرأ على عليّ عليه السلام»، وقال مدافعًا عن عقيدته العُثمانيّة «ما نضع عليّ بن أبي طالب إلّا أنّه ـ يعني عُثمان ـ كان أفضل من أن يزكّي نفسه»[٢]، وربّما كانت العقيدة العُثمانيّة أثّرت في شهرة عاصم ... [**ثمّ ذكر قول ابن مجاهد حول أهل الكوفة ورواية الأعمش، كما تقدّم عنه، وقال:**]

وكان أخذ القراءة عن أبي عبد الرّحمان، وعرض على زرّ بن حُبَيش ... [**وذكر كما تقدّم عن ابن مجاهد، ثمّ ذكر بعدها أسانيد قراءة عاصم، كما تقدّم عنه أيضًا، وقال:**]

أقول: وظاهر كلام ابن مجاهد أنّه لم يقرأ قراءة عاصم على مشايخه بل اكتفى بالرّواية

١ـ الكامل ٤: ٤٤٩.

٢ـ معرفة القُرّاء ١: ٩٣.

عن مشايخه مع أنّه قرأ غيرها من السّبعة قراءة متعدّدة ممّا يظهر عدم اهتمامه بقراءة عاصم بنفس الدّرجة من الاهتمام بقراءة نافع.

قال القيسيّ: أمّا عاصم، فكان من الطّبقة الثّالثة، وكان أضبط النّاس في عصره لقراءة زيد بن ثابت، وكان قد قرأ على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ، وقرأ أبوعبد الرّحمان على عليّ بن أبي طالب، وقرأ عليّ على زيد، وقرأ زيد على النّبيّ ﷺ، وروي أنّ عليًّا قرأ على النّبيّ ﷺ، وقرأ عاصم أيضًا على ابن مريم زرّ بن حُبَيش، قال: كنت أعرض على زيد بعد قراءتي على أبي عبد الرّحمان، وقرأ زرّ على عليّ وعلى عُثمان وعلى ابن مسعود رضي الله عنهم، وقرأ هؤلاء على النّبيّ ﷺ.

وكان عاصم قد جلس للإقراء في موضع أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ بعد موته، وروى عنه عطاء بن أبي رباح المكّيّ، وهو من جملة التّابعين، فقراءته مختارة عند من رأيت من شيوخ السّبعة، مقدّمة على غيرها لفصاحة عاصم، ولصحّة سندها، وثقة ناقلها، وتوفّي عاصم سنة سبع وعشرين ومائة. وقيل: سنة ثمان[1].

وممّا قال الذّهبيّ: وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة، بعد شيخه أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ أيضًا، قال أبوبكر بن عيّاش: لمّا هلك أبوعبد الرّحمان، جلس عاصم يقرئ النّاس، وكان عاصم أحسن النّاس صوتًا بالقرآن...

وقال أحمد بن عبد الله العِجْليّ: عاصم بن بَهْدَلة، صاحب سُنّةٍ وقراءةٍ، كان رأسًا في القرآن، قدم البَصْرة فأرْهَمَ، قرأ عليه سَلّام أبو المنذر، وكان عُثمانيًّا، قرأ عليه الأعمش في حداثته، ثمّ قرأ على يحيى بن وَثّاب.

وقال أبو بكر بن عَيّاش: كان عاصم نحويًّا فصيحًا إذا تكلّم، مشهور الكلام. وكان الأعمش وعاصم وأبوحُصَين كلّهم لايبصرون، جاء رجل يومًا يقود عاصمًا، فوقع وقعة

١ ـ التّبصرة: ٤٤.

شديدة، فما كَهَرَه ولا قال له شيئًا ... [ثمّ ذكر قول حمّاد بن زيد وإن شئت فراجع، ثمّ ذكر قول عاصم نقلًا عن ابن عَيّاش، كما تقدّم عن ابن مجاهد].

وروى جماعة عن عمرو بن الصَبّاح، عن حَفْص الغاضريّ، عن عاصم، عن أبي عبد الرّحمان، عن عليّ عليه السلام بالقراءة.

وذكر عاصم أنّه لم يخالف أبا عبد الرّحمان في شيءٍ من قراءته، وأنّ أبا عبد الرّحمان لم يخالف عليًّا في شيءٍ من قراءته. وروى أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عَيّاش، قال: كلّ قراءة عاصم قراءة أبي عبد الرّحمان إلّا حرفًا.

وروى أبو بكر، عن عاصم: كان أبو عمرو الشّيبانيّ يقرئ النّاس في المسجد الأعظم، فقرأت عليه، ثمّ سألتُه عن آيةٍ، فاتّهمني بهوًى، فكنت إذا دخلت المسجد يشير إليّ ويحذّر أصحابه منّي، رواها يحيى بن آدم عنه[1]... [ثمّ ذكر قول حَفْص عن عاصم، كما تقدّم عن الخوئيّ، وقال:]

وأعلى ما يضع لنا القرآن العظيم من جهته، فإنّني قرأت القرآن كلّه على أبي القاسم سَحْنون المالكيّ، عن أبي القاسم الصّفراويّ، عن أبي القاسم بن عطيّة، عن ابن الفَحّام، عن ابن نفيس، عن السّامريّ، عن الأشنانيّ، عن عُبَيد بن الصبّاح، عن حَفْص، عن عاصم، عن أبي عبد الرّحمان، عن عليّ عليه السلام، وعن زرّ، عن عبد الله، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله، عن جبريل عليه السلام عن الله عَزَّ وجَلَّ، فنسأل الله أن يجعله شاهدًا لنا وشافعًا[2].

ذكر [عبد الفتّاح] القاضي منهج عاصم في القراءة كالآتي:

١ ـ يبسمل بين كلّ سورتين إلّا بين الأنفال وبراءة، فله الوقف والسّكت والوصل.

٢ ـ يقرأ المدّين المتّصل والمنفصل بالتّوسّط بمقدار أربع حركات.

---

١ ـ معرفة القُرّاء ١: ٨٨.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٨٨ ـ ٩٤.

٣ ـ يميل شُعْبة عنه ألف «رمى» في ﴿وَلَـٰكِنَّ اللهَ رَمَىٰ﴾ بالأنفال، وألف «أعمى» في موضعي الإسراء/ ٧٢ ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ وألف «ونأى» في ﴿وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ﴾ في الإسراء/ ٨٣، وألف «ران» في ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ في المطفّفين/ ١٤، وألف «هار» في ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ في التّوبة/ ١٠٩، ويميل حَفْص عنه الألف بعد الرّاء في ﴿مَجْرَاهَا﴾.

٤ ـ يفتح من رواية شُعبة ياء الإضافة في ﴿مِنْ بَعْدِيَ اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ في الصّفّ/ ٦، ويسكنها من رواية شُعبة أيضًا في ﴿وَأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ﴾ في المائدة و ﴿أَجْرِيَ إِلَّا﴾ في جميع المواضع، و ﴿وَجْهِيَ لِلّٰهِ﴾ في آل عمران والأنعام، و «بيتي» في ﴿وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ﴾ بنوح، ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ في الكافرون.

٥ ـ يحذف الياء الزّائدة وصلًا ووقفًا من رواية شُعبة في «فَمَا آتَانَ اللهُ خَيْر» في النّمل.

٦ ـ يقرأ من رواية شُعبة ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ بالكهف بإسكان الدّال مع إشمامها، ومع كسر النّون والهاء وإشباع حركتها[١].

٤ ـ أبو عمرو البَصْريّ (ت ١٥٤ هـ)

اشتهرت قراءته في ظلّ انتصار العبّاسيّين على الأُمويّين وتأسيس العاصمة الجديدة للعبّاسيّين في بغداد عام ١٤٥هـ، وقد شاهد أُفول الأُمويّين في دِمَشق وظهور العبّاسيّين في الكوفة ثمّ انتقالهم إلى بغداد سنة ١٤٥هـ، والصّراع بين العباسيّين والعلويّين على تسلم الحكم وخاصّة في مدينة البَصْرة، وثورة إبراهيم بن عبد الله بن إسحاق العلويّ في البَصْرة الّتي انتهت إلى مقتله سنة ١٤٥هـ بالكوفة وهذه الثّورة العلويّة استمرّت آثارها حتّى عام ١٥٦ هـ حيث أخذ عامل البَصْرة عمرو بن الشّدّاد الّذي كان عامل إبراهيم بن

---

١ ـ تاريخ القرّاء: ٢٨.

عبد الله على فارس [١].

وذكره ابن الأثير في «الكامل» فيمن توفّي عام ١٥٤هـ، وقال: وفيها مات أبو عمرو بن العَلاء، مات سنة ١٥٤هـ، وكان عمره ستّ وثمانين سنة [٢]... [ثمّ ذكر ترجمته نقلًا عن الذّهبيّ، وإن شئت فراجع].

وتاريخ وفاته بعد أربعة أعوام من وفاة أبي حنيفة النّعمان المتوفّى عام ١٥٠هـ الّذي تعاطف مع ثورة العلويّين في البَصْرة.

قال ابن الأثير في «الكامل» في حوادث سنة ١٥٤هـ: وفيها مات أبو عمرو بن العَلاء، وقيل: مات سنة ١٥٧هـ، وكان عمره ستًّا وثمانين.

قال ابن مجاهد: وكان مقدّمًا في عصره، عالمًا بالقراءة ووجوهها... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر أربع روايات، كما تقدّم عنه أيضًا الرّقم ٤٥، ٥٠، ٥١، ٥٣، وقال:]

وكان في عصره جماعة من أهل العلم بالقراءة لم يبلغوه... [وذكر كما تقدّم عن ابن مجاهد، ثمّ ذكر أسانيد قراءة أبي عمرو، كما تقدّم عن ابن مجاهد أيضًا].

وقال القيسيّ: وأمّا أبو عمرو؛ فإنّه قرأ على ابن كثير على سنده المتقدّم، وقرأ أيضًا على نصر بن عاصم، وقرأ نصر على أبي موسى الأشعريّ، وقرأ أبو موسى على أُبيّ و زيد، وقرأ أُبيّ وزيد على النّبيّ ﷺ، وقرأ أيضًا أبو عمرو على سعيد بن جُبَير، وقرأ سعيد على ابن عبّاس. وقرأ أيضًا على مجاهد، وقرأ مجاهد على ابن عبّاس، وقرأ ابن عبّاس على أُبيّ و زيد، وقرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ، وقرأ أبو عمرو على عِكرمة وعلى عطاء بن أبي رباح وعلى الأعرج، وقرأ أبو عمرو أيضًا على ابن مُحَيْصِن وعلى يزيد بن رَوْمان وعلى شيبة بن نِصاح ويزيد بن القَعْقاع، وقرأ أبو عمرو أيضًا على الحسن بن أبي الحسن وعلى يحيى بن يَعْمَر وعلى غيرهما... [إلى أن قال:]

---

١ ـ الكامل ٥: ٢١١.

٢ ـ نفس المصدر ٥: ٢٠٥.

وُلِد أبو عمرو سنة ثمانٍ وستّين، وقيل: سنة سبعين، وأخذ القراءة عن أهل الحجاز، وأهل البَصْرة، فعرض بمكّة على مجاهد وسعيد بن جُبَير، وعَطاء، وعِكرمة بن خالد، وابن كثير.

قال أبو عمرو الدّانيّ: يقال: إنّه وُلِد بمكّة سنة ثمانٍ وستّين، ونشأ بالبَصْرة، ومات بالكوفة، وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالبَصْرة... **[ثمّ ذكر قول الأصمعيّ وأبي عُبَيدة وابن مَعين في أوصاف أبي عمرو، وإن شئت فراجع]**.

وعن أبي عمرو، قال: نظرتُ في هذا العلم قبل أن أختن، و لي أربع وثمانون سنة... **[وذكر كما تقدّم عن ابن مجاهد الرّقم ٤٩، ثمّ قال:]**

قال ابن دُرَيد: حدّثنا أبو حاتم، عن أبي عُبَيدة، قال: قال أبو عمرو بن العَلاء: أنا زدت هذا البيت في أوّل قصيدة الأعشى، واستغفر الله منه.

وأنكَرَتْني وما كان الّذي نَكِرَت ‏ ‏ ‏ ‏ من الحوادث إلّا الشَّيْبَ والصّلعا

قال الأصمعيّ وغيرهم: توفّي أبو عمرو سنة أربع وخمسين ومائة [1].

وذكر [عبد الفتّاح] القاضي منهج أبي عمرو في القراءة كالآتي:

١ـ له بين كلّ سورتين البَسْمَلة، السّكت، الوصل، سوى بين الأنفال وبراءة، فله القطع، السّكت، الوصل، وكلّ منها بلا بَسْمَلة.

٢ـ له من رواية السُّوسيّ إدغام المتماثلين نحو: «الرّحيم ملك». والمتقاربين نحو: «وشهد شاهد». والمتجانسين نحو: «ربّكم أعلم بكم» بشروط مخصوصة.

٣ـ له في المدّ المتّصل التّوسّط من الرّوايتين، وله في المدّ المنفصل القصر والتّوسّط من رواية الدُّوريّ. والقصر فقط من رواية السُّوسيّ.

٤ـ يسهل الهمزة الثّانية من الهمزتين الواقعتين في كلمة مع إدخال ألف بينهما.

١ـ معرفة القُرّاء ١: ١٠١ـ ١٠٥.

٥ـ يسقط الهمزة الأُولى من الهمزتين الواقعتين في كلمتين متّفقتين في الحركة ويغيّر الهمزة الثّانية من المختلفتين كما يغيّرها ابن كثير وجعفر بن ربيعة.

٦ـ يدغم ذال إذ في حروف مخصوصة نحو: «إذ دخلوا»، ودالّ قد في حروف معيّنة نحو: «فقد ظلم»، وتاء التّأنيث في بعض الحروف نحو: «كذّبَت ثَمُود»، ولام هل في «هل ترى مِنْ فُطُور» بالمُلْك. «فهل ترى لهم مِنْ باقيةٍ» بالحاقّة، ويدغم بعض الحروف السّاكنة في بعض الحروف القريبة منها في المخرج نحو: «فنبذتها»، «عذت»، «ومن يرد ثواب».

٧ـ يقلّل الألفات من ذوات الياء إذا كانت الكلمة الّتي فيها الألف على وزن فَعلى بفتح الفاء نحو: «السَّلوى»، أو كسرها نحو: «سيماهم»، أو ضمّها نحو: «المُثلى». ويميل الألفات من ذوات الياء إذا وقعت بعد راء نحو: «اشترى»، «الذّكرى»، «النّصارى». ويميل الألفات الّتي وقع بعدها راء مكسورة متطرّفة نحو: «على أبصارهم»، «من ديارهم». ويميل الألف الّتي وقعت بين راءين الثّانية منها متطرّفة مكسورة نحو: ﴿اِنَّ كِتٰبَ الْاَبْرَارِ﴾[1]. ﴿مِنَ الْاَشْرَارِ﴾[2]. ويميل ألف لفظ النّاس المجرور من رواية الدُّوريّ.

٨ ـ يقف على التّاءات الّتي رُسمت في المصاحف تاء بالهاء نحو: ﴿بَقِيَّتُ اللهِ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[3]، ﴿اِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾[4].

٩ـ يفتح ياءات الإضافة الّتي بعدها قطع مفتوحة نحو: «إنّي أعلم» أو مكسورة نحو: «فإنّه منّي إلّا من اغْتَرَفَ غُرْفةً بيده»، والّتي بعدها همزة وصل مقرونة بلام التّعريف نحو: «لاينال عهدي الظّالمين»، والّتي بعدها همزة وصل مجرّدة عن لام التّعريف نحو: ﴿هَارُونَ اَخِي اُشْدُدْ﴾. على تفصيل يُعْلم مِن كُتُب الفنّ.

١ـ المطفّفين / ١٨.

٢ ـ ص / ٦٢.

٣ ـ هود / ٨٦.

٤ـ الدّخان / ٤٣.

١٠ ـ يثبت بعض ياءات الزّوائد وصلًا نحو: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[١]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلامِ﴾[٢].[٣]

٥ ـ حمزة الزّيّات (ت ١٥٦ هـ)

يشترك كلّ من حمزة الزّيّات وأبوعمرو بن العَلاء في مسيرة الأحداث في عصرهما، وعاش حمزة ستّين عامًا. عاصر فيها مسيرة المنصور العبّاسيّ إلى الشّام عام ١٥٤ هـ[٤]. ومطاردة عبد الرّحمان الأُمويّ عام ١٥٦ هـ إلى أشبيليّة بالأندَلُس بواسطة اليمانيّين الّذين قاومهم عبد الرّحمان الأُمويّ فلم تقم بعدها لليمانيّة قائمة[٥] ...

كما وذكر في حوادث سنة ١٥٦هـ، وفيها توفّي حمزة بن حبيب الزّيّات المقرئ أحد القُرّاء السّبعة ... [ثمّ ذكر قول الذّهبيّ وغيره في وصف حمزة وترجمته، وإن شئت فراجع، ثمّ ذكر بعد ذلك قول ابن مجاهد في حمزة وأسانيد قراءته ضمن نقل روايتين، كما تقدّم عنه].

وقال القيسيّ: وأمّا حمزة؛ فإنّه قرأ على ابن أبي ليلى، وقرأ ابن أبي ليلى على المِنْهال، وقرأ المنهال على سعيد بن جُبَير، وقرأ سعيد على ابن عبّاس، وقرأ أيضًا على حُمران بن أعين، وقرأ حُمران على أبي الأسود الدُّؤليّ، وقرأ أبو الأسود على عليّ وعلى عُثمان، وقرأ أيضًا حمزة على الأعمش سُلَيمان بن مِهران، وقرأ الأعمش على يحيى بن وَثّاب، وقرأ يحيى على أصحاب ابن مسعود وعلى زرِّ بن حُبَيش، وقرأ زرّ على عليّ وعلى عُثمان وعلى ابن مسعود، ولمّا مات الأعمش خَلَفَه حمزة في موضعه.

قال حمزة: ما كان من قراءتي على ابن أبي ليلى فهو عن عليّ بن أبي طالب، وما كان من

---

١ ـ البقرة / ١٨٦.

٢ ـ الشّورى / ٣٢.

٣ ـ تاريخ القُرّاء: ١٨.

٤ ـ الكامل ٥: ١٤٥.

٥ ـ نفس المصدر ٥: ٢٠٩.

قراءتي عن الأعمش فهو عن ابن مسعود، فدلّ قوله هذا على أنّه قرأ على الأعمش، ودلّ أيضًا أنّ قراءة ابن أبي ليلى تتّصل بعليّ بن أبي طالب وابن عبّاس.

وقرأ حمزة أيضًا على جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين، وقرأ جعفر على آبائه، وكان حمزة من الطّبقة الرّابعة، وتوفّي حمزة سنة ستّ وخمسين ومائة، وكان قد قرأ على سُفيان الثّوريّ القرآن أربع مرّات، وأمّ النّاس بالكوفة سنة مائة، فإمامة حمزة ظاهرة وثيقة مشهورة، وسنده مستقيم[1]... [إلى أن قال:] وتصدّر للإقراء مدّة، وقرأ عليه عدد كثير.

وكان إمامًا حجّة، قيّمًا بكتاب الله تعالى، حافظًا للحديث، بصيرًا بالفرائض والعربيّة، عابدًا خاشعًا قانتًا لله، ثخين الورع، عديم النّظير، قال البخاريّ: حمزة بن حبيب الزّيّات، مولى بني تيم الله بن ربيعة. وقال سليم: حمزة مولى بني تيم الله بن ثعلبة بن عكابة...

وقال أبو عُبَيد: حمزة هو الّذي صار عُظْم أهل الكوفة إلى قراءته، من غير أن تطبق عليه جماعتهم... [ثمّ ذكر الرّوايتين، كما تقدّم عن ابن مجاهد الرّقم ٣٤ و ٣٨ وروايات أُخر، وإن شئت فلاحظ]. وذكر [عبد الفتّاح] القاضي منهج حمزة في القراءة كالآتي:

١ ـ يصل آخر كلّ سورة بأوّل تاليها من غير بَسْمَلَة بينهما.

٢ ـ يضمّ الهاء وصلًا ووقفًا في الألفاظ الثّلاثة: عليهم، إليهم، لديهم.

٣ ـ يسكن الهاء في: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[2] قوله: ﴿مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾[3]، نؤته منها..

٤ ـ يقرأ بالإشباع في المدّين المتّصل والمنفصل بمقدار ستّ حركات.

٥ ـ يقرأ بالسّكت على «أل» و«شيء»، ويقرأ من رواية خَلَف بالسّكت على المفصول نحو: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[4] (البقرة: ١٥).

---

١ ـ التّبصرة: ٤٩.

٢ ـ آل عمران / ٧٥.

٣ ـ النّساء / ١١٥.

٤ ـ البقرة / ١٠.

٦ ـ يُغَيِّر الهمز عند الوقف سواء كان في وسط الكلمة نحو: «يؤمنون» أم في آخرها نحو: «ينشئ» على تفصيل في ذلك .

٧ ـ يدغم من رواية خَلَف ذال إذ في الدّال والتّاء، ومن رواية خلّاد في جميع حروفها ما عدا الجيم، ويدغم من الرّوايتين دال «قد» في جميع حروفها، وتاء التّأنيث في جميع حروفها، ويدغم لام «هل» في التّاء في ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾ في المطفّفين، ولام «بل» في السّين في ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ بيوسف ، وفي التّاء نحو: ﴿بَلْ تَأْتيهِمْ﴾، ويدغم الباء المجزومة في الفاء نحو: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾، وهذا من رواية خَلّاد، ويدغم الذّال في التّاء في «عذت»، «اتّخذتم»، «فنبذتها»، والثّاء في التّاء في «أورثتموها»، وفي «لبثت» كيف وقع .

٨ ـ يميل الألفات من ذوات الياء والألفات المرسومة ياء في المصاحف نحو: «الهدى» «مشترى»، «النّصارى»، ويميل الألفات في «خاب»، «خافوا»، «طاب»، «ضاقت»، و«حاق»، «راع»، «جاء»، «شاء»، «زاد»، ويقلّل الألفات الواقعة بين راءين ثانيهما متطرّفة مكسورة نحو: «إنّ كتاب الأبرار»، من الأشرار .

٩ـ يُسَكِّن ياءات الإضافة في ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذينَ آمَنُوا﴾ بإبراهيم، ﴿يا عِبادِيَ الَّذينَ أَسْرَفُوا﴾ بالزُّمَر ونحو ذلك وقد حصرها العلماء .

١٠ـ يثبت الياء الزّائدة في ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمالٍ﴾ في النّمل، ﴿رَبَّنا وَتَقَبَّلْ دُعاءِ﴾ بإبراهيم [١].

٦ـ نافع (ت ١٦٩ هـ)

اشتهرت قراءة نافع في ظلّ الصّراع بين العبّاسيّين أنفسهم على الحكم، وقد كان المهديّ العبّاسيّ (١٦٩ هـ) قد عزم على خلع ابنه موسى الهادي، والبيعة للرّشيد بولاية العهد وتقديمه على الهادي [١]، فأكل طعامًا فمات بعد عشرة أيّام، واختُلِف في سبب موته، فقيل: شرب من

١ـ تاريخ القرّاء : ٣٣ .

١ ـ الكامل ٥ : ٢٥٩ .

إنـاءٍ فيـه سـمّ، فمـات مـن سـاعته[١]، وبويـع ابنـه موسـى الهـادي في اليـوم الّـذي مات فيه المهديّ[٢] ... [ثمّ ذكر تاريخ خلافة الهادي وابنه جعفر والاختلاف في سبب موته، ثمّ أشار بعدها حركة شهيد فخّ في خلافة الهادي نقلاً عن «الكامل» لابن الأثير، وإن شئت فراجع].

ولم يذكر ابن الأثير لنافع أيّة وجهة نظر في هذه الحركة واكتفى بالقول: «وفيها سنة ١٦٩هـ تُوفّي نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم المقرئ صاحب القراءة أحد القُرّاء السّبعة»[٣]، ولم يشر إلى وفاة نافع في «البداية ١٠ : ١٥٦»، فمن هو نافع ؟

ترجمه الذّهبيّ وممّا قال: نافع بن عبد الرّحمان بن أبي نُعَيم اللّيثيّ مولاهم أبو رُوَيم المقرئ المدنيّ أحد الأعلام هو مولى جعونة. وأصله من أصبهان. وأقرأ النّاس دهرًا طويلًا، فقرأ عليه من القُدَماء مالك. وإنّه قدم المدينة سنة عشر ومائة، فوجد نافعًا إمام النّاس في القراءة لاينازع[٤] .. [ثمّ ذكر قول ابن مجاهد حول نافع مع ذكر روايات، كما تقدّم عنه الرّقم ١ و ١٢، ١٥، ١٦ وغيرها، ثمّ ذكر بعدها أساتذة نافع ورُواته، كما تقدّم عنه].

وقال القيسيّ: «وقرأ نافع على شيبة بن نصاح مولى أُمّ سَلَمة زوج النّبيّ ﷺ، وعلى عبد الرّحمان بن هُرمُز، ومُسلم بن جُنْدَب الهُذَليّ، وعلى يزيد بن رومان. وقرأ هؤلاء على أبي هُرَيرة وابن عبّاس، وقرأ أبو هُرَيرة وابن عبّاس على أُبيّ بن كعب، وقرأ أُبيّ على النّبيّ ﷺ، وقراءته هي السّنّة لكونه في المدينة معدن العلم ومنزل الوحي ولأنّه إمام لحرم رسول الله ﷺ، وثناء مالك عليه وتعديله إيّاه واشتهار فضله، ولقول مالك وابن وَهْب: قراءة نافع هي السُّنّة. يعني بذلك سُنّة أهل المدينة، والقراءات الثّابتة من السّنّة الّتي لامدفع فيها لأحدٍ، وتوفّي نافع بالمدينة سنة تسع وستّين ومائة. وقيل: سنة سبع، وأقرأ النّاس

---

١ ـ نفس المصدر.

٢ ـ نفس المصدر ٥ : ٢٦٣.

٣ ـ نفس المصدر ٥ : ٢٦٩.

٤ ـ معرفة القُرّاء ١ : ١٠٨.

في مسجد النّبيّ ﷺ قبل سنة مائة من الهجرة، وكان من الطّبقة الثّالثة، وكان يقرئ النّاس كلّ ما قُرئ عليه ممّا رواه إلّا أن يسأله إنسان، إلّا في قراءته، فيأخذ عليه، فلذلك كَثُر الاختلاف عنه»[1]...[ثمّ ذكر قول الذّهبيّ في حول اسم نافع وكُنْيته، وإن شئت فراجع].

قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة، وكان أسود اللّون حالكًا وأصله من أصبهان.

قال أبو قرّة موسى بن طارق: سمعته يقول: قرأت على سبعين من التّابعين...[ثمّ ذكر قول سعيد بن منصور كما تقدّم عن الزّنجانيّ، وقال:]

وقال مالك: نافع إمام النّاس في القراءة...

وقال الأصمعيّ: سألت نافعًا عن «الذّئب» و«البئر»، فقال: إن كانت العرب تهمزها فاهْمزها.

وروى الحَلوانيّ عن قالون: أنّ نافعًا كان لا يهمز همزًا شديدًا، ويمدّ ويحقّق في القراءة ولا يشدّد ويقرب بين الممدود وغير الممدود[2].

وذكر [عبد الفتّاح] القاضي منهج نافع في القراءة كالآتي:

لنافع في القراءة اختياران، أو مَنهجان، أقرأ قالون بأوّلها وورشًا بالآخر...[ثمّ ذكر شرح منهجهما، وإن شئت فراجع].

٧ـ الكسائيّ (١٨٩ هـ)

اشتهرت قراءة الكسائيّ في عصر هارون الرّشيد العبّاسيّ (١٧٠ ـ ١٩٤ هـ)، وقد استوطن بغداد، وأدّب الرّشيد وولده الأمين (١٩٤ ـ ١٩٨ هـ)، وقد بلغت خلافة هارون قِمّة القوّة وقضى فيها على كلّ من خاف منهم ومنهم آل بَرْمك (١٧٠ ـ ١٨٨ هـ) ورئيسهم جعفر بن يحيى البرمكيّ (١٨٨ هـ)، ونقل عاصمته من بغداد إلى الرّقة على أثر مقتل البرامكة، وخرج

---

١ ـ التّبصرة: ٤٦.

٢ ـ معرفة القرّاء ١: ١٠٧ ـ ١١١.

في عصره ١٩٤هـ بنفسه إلى قتال رافع بن ليث بخراسان، وبصحبته الكسائيّ هذا ومحمّد بن الحسن ـ الشّيبانيّ ـ وماتا معًا ببلاد الرّي في يوم واحد وكان الرّشيد يقول: «دفنت الفقه والعربيّة بالرّي»[1]... [إلى أن قال:]

فمن هو الكِسائيّ؟

ذكره ابن الأثير في «البداية»(١٠: ٢٠٣) سنة ١٩٥هـ.

وترجمه الذّهبيّ وممّا قال: «الإمام أبو الحسن الأسديّ مولاهم الكوفيّ... وسمع من جعفر الصّادق وآخرين ـ. وقرأ القرآن وجوّده على حمزة الزَّيّات وعليّ بن عمر الحَمْدان»[2]...

وكان في الكِسائيّ تيهٌ وحِشمةٌ لما نال من الرّئاسة بإقراء محمّد الأمين ولد الرّشيد وتأديبه. وتأديبه أيضًا الرّشيد، فنال ما لم ينله أحد من الجاه والمال والإكرام، وحصل له رئاسة العلم والدّنيا[3].

والمحادثة بين الفَرّاء والكسائيّ تكشف عن نفسيّته. قال الفرّاء: «لقيت الكسائيّ يومًا فرأيته كالباكي، فقلت ما يبكيك؟ فقال: هذا المَلِك يحيى بن خالد يحضرني. فيسألني عن الشّيء. فإن أبطأت في الجواب لحقني منه عتب، وإن بادرت لم آمن الزَّلَل فقلت: يا أبا الحسن من يعترض عليك. قل ما شئت فأنت الكسائيّ، فأخذ لسانه بيده، فقال: قطعه الله إذا أنّي قلت ما لا أعلم»[4]... [إلى أن قال:]

وطبيعيّ أن تشتهر قراءة الكسائيّ في ظلّ المساندة الكاملة من هارون الرّشيد فهل كان استصحابهما معه إلى الرّي حُبًّا لهما، أو خوفًا منهما؟ فهذا أمر يجب أن يحقّقه التّاريخ...

[ثمّ ذكر قول ابن مجاهد في الكسائيّ وأسانيد قراءته ورُواته، كما تقدّم عنه الرّقم ٣٩، ٤٠، ٤١].

---

١ ـ البداية والنّهاية ١٠: ٢٠٣.

٢ ـ معرفة القُرّاء ١: ٢٢٠.

٣ ـ نفس المصدر ١: ١٢٣.

٤ ـ نفس المصدر ١: ١٢٦.

وقال القيسيّ: وأمّا الكِسائيّ؛ فإنّه قرأ على حمزة على سنده المستقيم، وقرأ أيضًا على غير حمزة، ولكنّ أكثر قراءاته عن حمزة، فهو مقدّم في قراءاته لبراعته في اللغة، وتقدّمه في علم العربيّة، ولصحّة نقله، لاسيّما عن حمزة، وهو من الطّبقة الرّابعة،لأنّه أدرك أشياخ محمّد ابن أبي ليلى وغيره، وتُوفّي سنة تسع وثمانين ومائة، وقيل: سنة ثلاث وثمانين، ووُلِد بالكوفة، ومات بالرّي إذ خرج مع الرّشيد إلى خراسان، ونُسِب إلى الكِسائيّ لأنّه فيما رُوِي أحْرَم بحجّة في كساء[١].

قال ابن كثير (ت ٧٧٦ هـ) في ترجمة الكسائيّ: أصله من الكوفة، ثمّ استوطن بغداد الرّشيد وولده الأمين، وقد قرأ على حمزة بن حبيب الزّيّات قراءته، وكان يقرئ بها، ثمّ اختار لنفسه قراءة وكان يقرأ بها. وقد روى عن أبي بكر بن عيّاش وسُفيان بن عُيَينة وغيرهما، وعنه يحيى بن زياد الفرّاء وأبو عُبَيد. قال الشّافعيّ: من أراد النّحو فهو عيال على الكسائيّ، أخذ الكسائيّ عن الخليل صناعة النّحو، فسأله يومًا: عمّن أخذتَ هذا العلم؟ قال: من بوادي الحجاز. فرحل الكسائيّ إلى هناك، فكتب عن العرب شيئًا كثيرًا، ثمّ عاد إلى الخليل فإذا هو قد مات وتصدر في موضعه يونس، فجرت بينهما مناظرات أقرّ له فيها يونس بالفضل، وأجلسه في موضعه.. [إلى أن قال:]

تُوفّي الكسائيّ في هذه السّنة على المشهور، عن سبعين سنة. وكان في صحبة الرّشيد ببلاد الرّي، فمات بنواحيها هو ومحمّد بن الحسن في يوم واحد، وكان الرّشيد يقول: دفنت الفقه والعربيّة بالرّي. قال ابن خَلّكان: وقيل: إنّ الكسائيّ توفّي بطوس سنة ثنتين وثمانين ومائة، وقد رأى بعضهم الكسائيّ في المنام ووجهه كالبدر، فقال: ما فعل بك ربّك؟ فقال: غفر لي بالقرآن. فقلت: ما فعل حمزة؟ قال: ذاك في علّيّين، ما نراه إلّا كما نرى الكوكب. وفيها توفّي[١]... [ثمّ ذكر قول الذّهبيّ في ترجمة الكسائيّ نقلًا عن كتابه «معرفة القُرّاء»، وإن

١ـ التّبصرة: ٤٩.

١ـ البداية والنّهاية ١٠: ٢٠١.

شئت فراجع] .

وذكر [عبدالفتّاح] القاضي منهج الكسائيّ في القراءة كا لآتي :

١ـ يُبَسْمِل بين كلّ سورتين إلّا بين الأنفال والتّوبة فيقف أو يسكت أو يصل .

٢ ـ يُوَسِّط المدّين المتّصل والمنفصل بمقدار أربع حركات .

٣ ـ يدغم ذال إذ فيما عدا الجيم، ويدغم دال قد وتاء التّأنيث ولام هل وبل في حروف كلّ منها، ويدغم الباء المجزومة في الفاء نحو: «قال اذهب فمن تبعك منهم» . ويدغم الفاء المجزومة في الباء في ﴿إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بهمُ﴾ في سبأ. ويدغم من رواية اللّيث اللّام المجزومة في الذّال في يفعل ذلك حيث وقع هذا اللّفظ. ويدغم الذّال في التّاء في «عذت» ، «فنبذتها»، «اتّخذتم» ، ويدغم الثّاء في التّاء في «أورثتموها»، «لبثت»، «لبثتم» .

٤ ـ يُميل ما يُميله حمزة من الألفات ويزيد عليه إمالة بعض الألفاظ كما وضّح في كُتُب القراءات .

٥ ـ يُميل ما قبل هاء التّأنيث عند الوقف نحو: «رحمة»، «الملائكة»، بشروط مخصوصة .

٦ـ يقف على التّاءات المفتوحة نحو: «شجرت»، «بقيّت»، «جنّت» بالهاء .

٧ـ يُسَكِّن ياء الإضافة في ﴿ قُلْ لعِبَادِيَ الَّذينَ آمَنُوا﴾ بإبراهيم، ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذينَ﴾، بالعنكبوت والزُّمر .

٨ ـ يثبت الياء الزّائدة في «يوم يأت» في هود، «وما كنّا نبْغ» في الكهف في حال الوصل[1] .

القراءات العشر

وفي القرن التّاسع الهجريّ أخذ محمّد بن الجَزَريّ (ت ٨٣٣هـ) على ابن مجاهد إهماله قراءات لها أهميّتها. فزاد على السّبعة ثلاثة آخرين هم بالمستوى المطلوب في القراءة ، وقد ساعدت ابن الجَزَريّ على هذه الخطوة خبرته في القراءات ورَحَلاته في سبيلها كما تكشف

١ ـ تاريخ القُرّاء : ٢٧ .

ذلك حياته. ولخص كحالة ترجمته من المصادر المختلفة بقوله: محمّد بن الجَزَريّ ابن محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف العمريّ، الدِّمَشقيّ، ثمّ الشّيرازيّ، الشّافعيّ، ويعرف بـ «ابن الجَزَريّ». وُلِد بدِمَشق في ٢٥ رمضان، وتَفَقَّه بها، وطلب الحديث والقراءات، وعَمَر للقُرّاء مدرسة وسمّاها «دار القرآن»، وأقرأ النّاس، وقدم القاهرة مرارًا... وفُوِّض له قضاء شيراز فباشره مدّة طويلة، وأخذ عنه أهل تلك البلاد القراءات والحديث، وأقام بيَنْبع، ثمّ بالمدينة، ثمّ بمكّة فحجّ، ورجع إلى العراق، ثمّ عاد فحجّ، ودخل القاهرة فعظّمه الملك الأشرف وأكرمه، وحجّ، ودخل اليمن تاجرًا، فأسمع الحديث عند صاحبها ووصله.. فدخل القاهرة وأقام بها مدّة، ثمّ سافر على طريق الشّام، ثمّ على طريق البَصْرة إلى أن وصل شيراز، وتُوفّي بها في ٥ ربيع الأوّل [1].

وقال السّيوطيّ في «طبقات الحُفّاظ»: لا نظير له في القراءات في الدّنيا في زمانه، حافظًا للحديث وغيره، أتقن منه ولم يكن له في الفقه معرفة [2].

وسرد البغداديّ في «هدية العارفين» له ٤٨ مؤلَّفًا ممّا تُبيِّن عن سعة باعه في مختلف الفنون الإسلاميّة، ويظهر من الكتّانيّ: أنّ ابن الجَزَريّ استحقر جَدْوى علم القراءات، وهذا ما لا يظهر في جهوده المتواصلة. والحقّ؛ أنّه لم يكن اهتمامه بالحديث إلّا جزءًا مكمّلًا لاهتمامه في القراءات كما يظهر من مقارنة أسانيده في العلمين والمشاركة في غيرها.

قال ابن الجَزَريّ منتقدًا ابن مجاهد ما لفظه: وقال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرّحمان بن أحمد الرّازيّ... [وذكر كما سيجيئ عنه في باب «أحرف السّبعة»، ثمّ قال:]

وألّف في ذلك أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذانيّ العطّار (ت ٥٦٩ هـ) في كتابه: «غاية الاختصار في قراءة العشر أئمّة الأمصار» تحقيق د. أشرف طلعت، ط: سنة ١٤١٤ هـ، ولم يكن لأحدٍ من القُرّاء الأُسلوب الواضح الّذي قام به ابن الجَزَريّ.

---

١ ـ معجم المؤلّفين ١١ : ٢٩٢.

٢ ـ فهرست الفهارس ١ : ٢٢٣.

ولم يكتف ابن الجَزَريّ بانتقاده ابن مجاهد نظريًّا على حصره القراءات المشهورة بالسّبعة بل استدرك عليه عمليًّا في كتابه وزاد عليها فبلغت عشرة. وقال في المقدّمة: إنّي لمـّا رأيت الهِمَم قد قصرت، ومعالم هذا العلم الشّريف قد دثرت، وخلت من أئمّته الآفاق... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] وهؤلاء الثّلاثة الّذين ألحقهم بالسّبعة هم:

٨ ـ أبو جعفر المدنيّ (ت ١٢٧ هـ)

ممّا قاله الذّهبيّ: أبو جعفر القارئ يزيد بن القَعْقاع أحد العشرة، مدنيّ مشهور، رفيع الذّكر. قرأ القرآن على مولاه عبد الله بن عَيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ وفاقًا.

وقال غير واحد: قرأ أيضًا على أبي هُرَيرة، وابن عبّاس رضي الله عنه، عن قراءتهم على أُبيّ بن كعب، وصلّى بابن عمر، وحدّث عن أبي هريرة وابن عبّاس، وهو قليل الحديث.

تصدّى لإقراء القرآن دهرًا، فورد أنّه أقرأ النّاس من قبل وقعة الحرّة، حتّى قيل: إنّه قرأ على زيد بن ثابت ولم يصحّ.

أخبرنا عمر الكتّانيّ، أخبرنا ابن مجاهد، حدّثنا محمّد بن الجَهْم، حدّثنا سُلَيمان بن داود، حدّثنا إسماعيل بن جعفر، قال: قال لي سُلَيمان بن مسلم: أخبرني أبو جعفر أنّه كان يقرئ في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قبل الحَرَّة، وكانت الحَرَّة سنة ثلاث وستّين. وأخبرني أنّه كان يمسك المـُصْحَف على مولاه عبد الله بن عَيّاش بن أبي ربيعة، وكان من أقرأ النّاس، قال: وكنتُ أرى كلّ ما يقرأ، وأخذت عنه قراءته، وأخبرني أبو جعفر أنّه أُتي به إلى أُمّ سَلَمة وهو صغير، فمسحت على رأسه، ودعت له بالبركة.

أحمد بن عبد الرّحمان بن وَهْب عن عمّه، قال: قال لي مالك: كان أبو جعفر القارئ رجلًا صالحًا يفتي النّاس بالمدينة...

فأمّا قراءة أبي جعفر فدارت على أحمد بن زيد الحُلْوانيّ، عن قالون عن عيسى بن وَردان الحذّاء، عن أبي جعفر قرأ بها الفضل بن شاذان الدّاريّ، وجعفر بن الهيثم عن الحُلْوانيّ، وأقرأ

بها الزُّبَير بن محمّد العمريّ، عن قراءته على قالون بإسناده، وأقرأها سُلَيمان بن مسلم، أخبرني أبو جعفر حين كان يمرّ به نافع، يقول: أترى هذا كان يأتيني وهو غلام، فيقرأ عليّ ثمّ كفر بي وهو يضحك. قال سُلَيمان: وشهدت أبا جعفر حين احتضر، جاء أبو حازم وشيخه فأكَبُّوا عليه يصرخون به، فلم يجبهم [1].

وذكر [عبد الفتّاح] القاضي منهج أبي جعفر في القراءة كالآتي:

١ ـ يقرأ بالبَسْمَلة بين كلّ سورتين إلّا بين الأنفال وبراءة فله الأوجه الثّلاثة المعروفة.

٢ ـ يضمّ ميم الجمع ويصلها بواو، إن كان بعدها حرف متحرّك همزًا كان أم غيره.

٣ ـ يقرأ بإسكان الهاء في «يؤدّه»، «نولّه»، «ونصله»، و«نؤته»، «فألقه».

٤ ـ يقرأ بقصر المنفصل وتوسّط المتّصل بقدر أربع حركات.

٥ ـ يسهل الهمزة الثّانية من الهمزتين المتلاقيتين في كلمة مع إدخال ألف بينهما، سواء كانت الهمزة مفتوحة أم مكسورة أم مضمومة.

٦ ـ يسهل الهمزة الثّانية من الهمزتين المتلاقيتين في كلمتين المتّفقتين في الحركة أمّا المختلفتان فيها فيغيّر ثانيتهما كما يغيّرها نافع وابن كثير وأبو عمرو.

٧ ـ يبدّل الهمز السّاكن مطلقًا سواءً كان فاء للكلمة أو عينها أو لامها.

٨ ـ يدغم الذّال في التّاء في «أخذتم» وبابه، ويدغم الثّاء في التّاء في «لبثت» و«لبثتم»، والذّال في التّاء في «عذت».

٩ ـ يقرأ بإخفاء النّون السّاكنة والتّنوين عند الخاء والغين مع الغُنّة نحو: «من خير»، «من غفور»، «عليم خبير»، «عزيز غفور».

١٠ ـ يقف على كلمت «أبت» بالهاء حيث وردت.

١١ ـ يفتح ما يفتحه قالون من ياءات الإضافة ويسكن ما يسكنه منها إلّا ما استُثنِي.

---

١ ـ معرفة القرّاء ١: ٧٥.

١٢ـ يوافق قالون في إثبات بعض الياءات الزّائدة وصلًا. ويوافق وَرْشًا في إثبات بعضها. وينفرد بإثبات البعض الآخر كما هو مفصّل في الكتب.

١٣ ـ يقرأ بضمّ تاء ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ في جميع المواضع.

١٤ـ يسكت على كلّ حرف من حروف الهجاء الواقعة في أوائل السُّوَر مثل «الم» «كهيعص» سكتة لطيفة من غير تنفّس.

١٥ـ يقرأ: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا﴾ بالإسراء/ ١٣ بالياء المضمومة في مكان النّون المفتوحة، وبفتح الرّاء.

١٦ ـ يقرأ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾ في النّور/ ٢٢ بتاء مفتوحة بعد الياء وبعد التّاء همزة مفتوحة مع فتح اللّام وتشديدها.

١٧ـ يقرأ: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ في النّحل/ ٦٦ بتاء مفتوحة مكان النّون المضمومة.

١٨ـ يقرأ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ بسكون اللّام وجزم العين في «وَلْتَصْنَعْ».

١٩ـ يقرأ: ﴿اصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ في الصّافّات/ ١٥٣ بوصل الهمزة، ويبتدئ ها مكسورة.

٢٠ـ يقرأ: ﴿بِنُصْبٍ﴾ في ص/ ٤١ بضمّ النّون والصّاد[١].

٩ـ يعقوب بن إسحاق الحَضْرميّ (ت ١٣٥ هـ)

ترجمه الذّهبيّ بقوله: «الحَضْرميّ قارئ أهل البَصْرة في عصره، الإمام أبو محمّد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق مولى الحضرميّين. قرأ القرآن على أبي المنذر سَلّام ابن سَليم، وعلى أبي الأشهب العطارديّ، ومهديّ بن ميمون، وشِهاب بن شُرُنُفَة.

وسمع من حمزة الزّيّات، وشعبة، وهارون بن موسى النّحويّ، وسَليم بن حيّان، وهمّام بن يحيى، وزائدة، وأبي عقيل الدَّورقيّ، والأسود بن شيبان... [ثمّ ذكر أسماء من قرأ عليه والأقوال فيه، وإن شئت فراجع، وقال:]

١ـ تاريخ القُرّاء: ٤٠.

وذكر [عبد الفتّاح] القاضي منهج يعقوب في القراءة كالآتي :

١ ـ له ما بين كلّ سورتين ما لأبي عمرو من الأوجه .

٢ ـ يقرأ من رواية رُوَيس لفظ «الصّراط» كيف وقع في القرآن معرّفًا أو منكرًا بالسّين .

٣ ـ يقرأ بضمّ هاء كلّ ضمير جمع مذكّر إذا وقعت بعد الياء السّاكنة، نحو: « فيهم»، « عليهم» . وبضمّ كلّ هاء ضمير جمع مؤنّث إذا وقعت بعد الياء السّاكنة نحو: «عليهنّ، « فيهنّ». وبضمّ كلّ هاء ضمير مثنّى إذا وقعت بعد الياء السّاكنة نحو: « فيهما» . ويقرأ من رواية رُوَيس بضمّ هاء ضمير الجمع إذا وقعت بعد ياء ساكنة ولكن حذفت الياء لعارض جزم أو بناء نحو : « أولم يكفهم»، «فاستفتهم» .

٤ ـ يقرأ بالإدغام كالسّوسيّ في بعض الحروف المتماثلة نحو : ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾ بالنّساء / ٣٦ . ﴿لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا﴾ بالنّمل / ٣٧ : ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ بِهَا﴾ بالنّمل / ٣٦ .

٥ ـ يقرأ من رواية رُوَيس باختلاس هاء الكناية ـ أي بالنّطق بالهاء مكسورة كسرًا كاملًا من غير إشباع ـ في لفظ « بيده» حيث وقع .

٦ ـ يقرأ بقصر المدّ المنفصل، وتوسّط المدّ المتّصل بقدر أربع حركات .

٧ ـ يقرأ من رواية رُوَيس بتسهيل ثاني الهمزتين من كلمة من غير إدخال .

٨ ـ يقرأ من رواية رُوَيس بتسهيل ثاني الهمزتين من كلمتين المتّفقتين في الحركة أمّا المختلفتان فيها فيقرأ بتغيير ثانيتهما كما يقرأ أبو عمرو .

٩ ـ يقف على هذه الألفاظ بهاء السّكت: «فيم»، «عمّ»، «مِمّ» «لِمَ» «بمَ»، و«هو» و«هي» ، «عليهنّ» «لَدَيّ» ، «إليّ»، «يا أسفى»، «يا حسرتى»، «ثَمَّ» .

١٠ ـ يُسَكّن بعض ياءات الإضافة. ويفتح بعضها .

١١ ـ يثبت الياءات الزّائدة في رؤوس الآي وصلًا ووقفًا نحو :« فلا تفضحون». «فلا تستعجلون» كما يثبت غيرها ما لم يكن في رؤوس الآي .

١٢ ـ يقرأ : ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ البقرة / ١٦٥، بكسر همزة إنّ

في الموضعين.

١٣ـ يقرأ: ﴿يَرْفَع دَرَجَاتٍ مَنْ يَشَاءُ﴾ بالياء في «يرفع» و«يشاء» في موضع النّون فيهما.

١٤ـ يقرأ: ﴿فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوًا﴾ في الأنعام/١٠٨ بضمّ العين والدّال وتشديد الواو المفتوحة.

١٥ ـ يقرأ: ﴿مِنْ اَنْ يُقْضىٰ اِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ في طه/١١٤ بالنّون المفتوحة في موضع الياء المضمومة، مع كسر الضّاد ونصب الياء في «نقضي» ونصب الياء في« وحيه».

١٦ـ يقرأ: ﴿وَكَلِمَةَ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ في التّوبة بنصب التّاء[١].

١٠ـ خَلَف بن هِشام (ت ٣٢٩هـ)

ترجمه الذّهبيّ بقوله: ابن ثَعلب، وقيل: ابن طالب بن غراب أبو محمّد البغداديّ المقرئ البَزّار أحد الأعلام. وله اختيار أقرأ به، وخالف فيه حمزة.

قرأ على سَليم عن حمزة وسمع مالكًا، وأبا عوانة، وحمّاد بن زيد، وأبا شِهاب عبد ربّه الحناط، وأبا الأحوص، وشريكا. وحمّاد بن يحيى الأبح، وطائفة. وقرأ أيضًا على أبي يوسف الأعشى لعاصم، وأخذ حرف نافع عن إسحاق المسيّبيّ، وقراءة أبي بكر عن يحيى بن آدم... [ثمّ ذكر أسماء من قرأ عليه وحدّث عنه وما قيل فيه، وإن شئت فراجع].

وذكر [عبدالفتّاح] القاضي منهج خَلَف في القراءة كما لآتي:

١ـ يصل آخر السّورة بأوّل التّالية من غير بَسْمَلة كحمزة.

٢ـ يقرأ بتوسّط المدّين المتّصل والمنفصل.

٣ـ يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى السّين قبلها مع حذف الهمزة في لفظ فعل الأمر من السّؤال حيث وقع وكيف ورد إذا كان قبل السّين واو نحو: ﴿وَاسَئَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أو فاء نحو: ﴿فَاسْئَلُوا اَهْلَ الذِّكْرِ﴾. وعلى الجملة؛ فقراءته لاتخرج عن قراءة حمزة والكسائيّ في جميع

---

١ ـ تاريخ القرّاء: ٤٤.

القرآن إلّا في قوله تعالى: ﴿وَحَرامٌ عَلىٰ قَرْيَةٍ﴾ في الأنبياء/٩٥، فإنّه قرأ: «وحرام» كحَفْص وغيره «وحرم»...

القراءات الأربعة عشر

وفي سنة ١٠٨٢ هـ استدرك شهاب الدّين الشّيخ أحمدبن أحمد بن عبدالغنيّ الدِّمياطيّ المشهور بـ «البنّاء» (ت ١١١٧هـ) على ابن الجَزَريّ بكتابه: «إتحاف فُضَلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر» حيث رأى أنّ أربعة آخرين من القُرّاء هم بنفس المستوى المطلوب من القراءة ...[ثمّ ذكر ترجمة الشّيخ البنّاء، و إن شئت فراجع، و ثمّ ذكر قوله في أقسام القراءات و طُرُقها و أسانيدها كما سيجيئ عنه في بابه، وقال:]

وحاول «البنّاء» أن يسلك نفس الأُسلوب المتّبع ممّن سبقه كابن الجَزَريّ من ذكر الإسناد إلى القُرّاء وبيان الطّريق إلى القُرّاء الأربعة، فقال: قرأت القرآن العظيم، من أوّله إلى آخره بالقراءات العشر، بمضمون «طيبة النّشر»...[وذكر كما تقدّم عنه].

مَن هم هؤلاء الأربعة؟

وهؤلاء الأربعة الّذين ألحقهم «البنّاء» في القراءات المشهورة عرفت قراءتهم بالشّواذّ، وتراجمهم المذكورة في مصادر القراءات كابن الجَزَريّ وغيره تنبئ عن علوّ كعبهم في القراءات، ولا تقِلُّ أهميّتهم عمّن عاصرهم من القُرّاء فهم أصحاب اختيارات شاءت الأقدار أن يتقدّمهم على الشّهرة غيرهم، ومن هنا أخذ البنّاء على نفسه إلحاقهم بالمشهورين وعدم إقرارهم بالشّذوذ عمليًّا وفي قوله: «وإن اتّفقوا على شذوذها» تعريض بهذا الاتّفاق وأنّه اتّفاق عن اجتهاد. وتكشف تراجمهم عن بعض أدوارهم الّتي لا تقِلُّ عن غيرهم ممّن هم في طبقتهم. معتمدًا على ما ذكره ابن الجَزَريّ في «غاية النّهاية»...[ثمّ ذكر أسماء هؤلاء الأربعة، كما تقدّم نحوها سابقًا في مواضع متعدّدة، وقال:]

أقول: وما أخذه «البنّاء» على ابن الجَزَريّ يؤخذ عليه أيضًا. ويبقى السّؤال لماذا اقتصر ابن الجَزَريّ على هؤلاء العشرة؟ فإنّ عدد الأئمّة في القراءة الّذين يُقتدىٰ بهم ويرحل إليهم وتؤخذ عنهم وأجمع أهل بلدهم على تلقّي قراءتهم بالقبول ولم يختلف عليهم فيها اثنان ولتصديقهم للقراءة نسبت إليهم» ـ حسب تعبير ابن الجَزَريّ وإحصائه ـ بلغوا واحدًا وعشرين إمامًا... [**ثمّ ذكر قوله، كما تقدّم عنه في باب «تاريخ القراءات»**].

والأسماء الّتي أشار لها ابن الجَزَريّ ـ ما عدا ما تقدّم من القُرّاء الأربعة عشر ـ هم:

١ـ شيبة بن نصاح بن سرحس بن يعقوب (ت ١٣٠ هـ) من المدينة.

٢ـ حميد بن قيس الأعرج (ت ١٣٠هـ) من مكّة.

٣ـ يحيى بن وَثّاب الأسديّ (ت١٠٣هـ) من الكوفة.

٤ـ عبد الله بن إسحاق الحَضْرَميّ النّحويّ (ت ١٢٩ هـ) من البَصْرة.

٥ـ عيسى بن عمر الثّقفيّ النّحويّ (ت ١٤٩هـ) من البَصْرة.

٦ـ عاصم بن أبي الصّباح الجَحْدَريّ (ت ١٢٨هـ) من البَصْرة.

٧ـ عطيّة بن قيس الكلابيّ الحِمصيّ (ت ١٢١ هـ) من الشّام.

٨ـ إسماعيل بن عبد الله المهاجر المخزوميّ (ت ١٣١ هـ) من الشّام.

٩ـ يحيى بن الحارث بن عمر الذِّماريّ الدِّمَشقيّ (ت ١٤٥هـ) من الشّام.

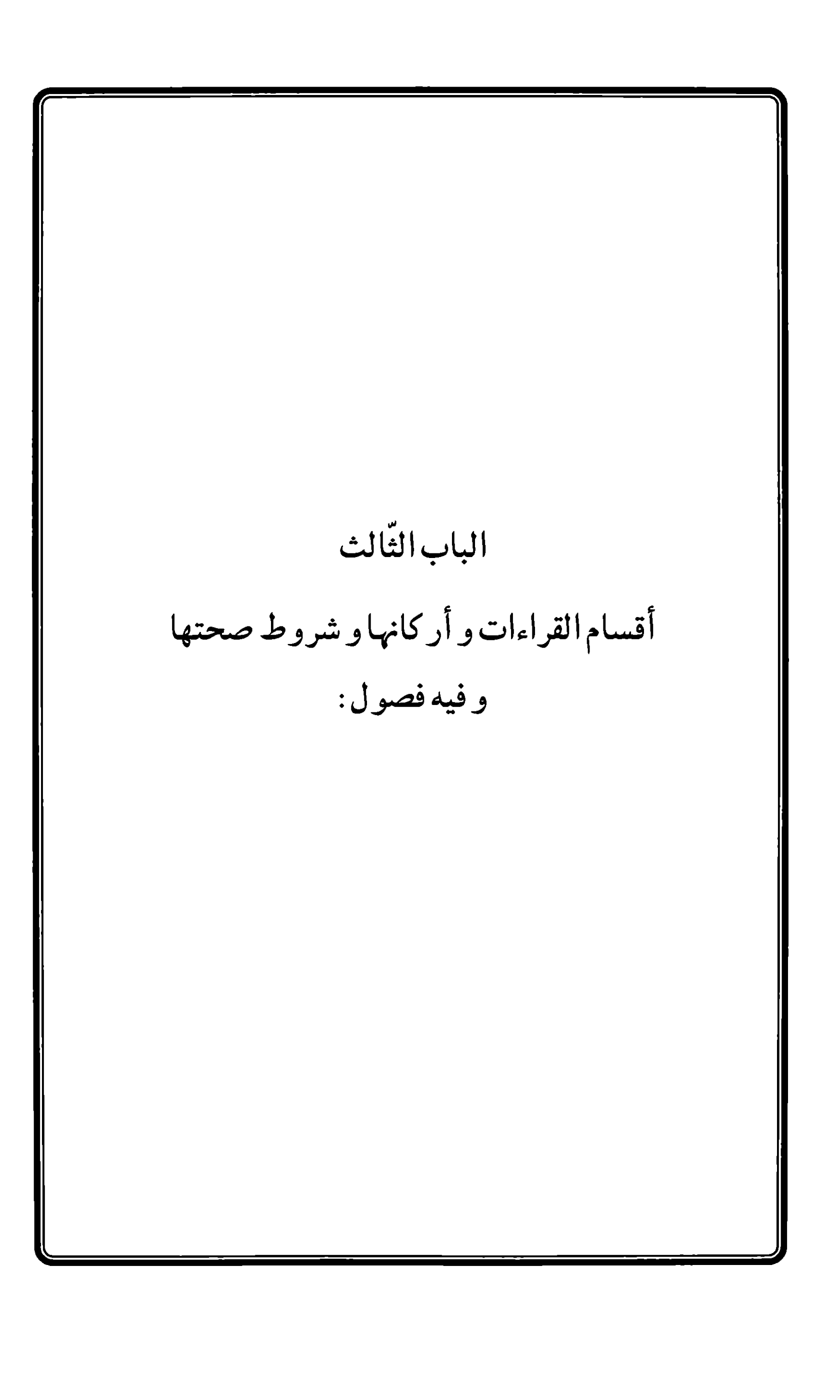
١٠ـ شريح بن يزيد الحَضْرَميّ الحِمْصيّ (ت ٢٠٣ هـ) من الشّام.

(لا يقال:) إنّ ابن الجَزَريّ حصر منهجه على ما قال: ما وصل إليّ من قراءاتهم، وأوثق ما صحّ لديّ من رواياتهم» (النّشر ١: ٥٤)، فهو إذًا ترك الأئمّة الآخرين إمّا لأنّ قراءتهم لم تصل إليه، أو لأنّها لم تكن ممّا صحّ لديه من الرّوايات، فإنّ التّتبّع في نُقول ابن الجَزَريّ يوقفنا على أنّ الحال في روايات هؤلاء سواء في مصادر الرّواية الّتي اعتمد عليها في مقدّمة كتابه، فإنّها من هذه الطُّرُق المتعارفة في عصره وحالها حال غيرها من روايات الأئمّة

المشهورين غالبًا...[ثمّ ذكر توضيح جمع القراء ات ومصطلحاتها، كما سيجيئ عنه في باب «اختلاف القراءات»، فلاحظ].

أقول: وكان ابن الجَزَريّ أوّل من توسّع في هذه الطُّرُق ولعلّه أراد أن يثبت التّواتر بها مع أنّ التّواتر لايحصل بالاثنين.

وذكر مِحَيْسِن الرّواة الأربعة عشر والطُّرُق في «الإرشادات الجليّة» بتفصيل كالآتي: كلّ إمام من الأئمّة السّبعة عنه راويان فيتمّ بذلك أربعة عشر راويًا...[ثمّ ذكر أسماءهم وطُرُقهم، كما تقدّم نحوها عن ابن الجَزَريّ وغيره]. (٢٦٩ ـ ٣١٨)



الباب الثّالث

أقسام القراءات وأركانها وشروط صحتها

وفيه فصول:

الفصل الأوّل

نصّ مكّيّ القيسيّ (م: ٤٣٧) في «الإبانة عن معاني القراءات»

[أقسام القراءات وضوابط صحّتها]

فإن سأل سائل فقال: فما الّذي يُقبَل من القراءات الآن، فيُقرَأ به؟. وما الّذي لايُقبَل ولايُقرَأ به؟. وما الّذي يُقبَل ولايُقرأ به؟.

فالجواب: أنّ جميع ما رُوي من القراءات على ثلاثة أقسام:

[القسم الأوّل] ـ قسم يُقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي: أن ينقل عن الثّقات إلى النّبيّ ﷺ، ويكون وجهه في العربيّ الّتي نزل بها القرآن شائعًا، ويكون موافقًا لخطّ المُصْحَف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثّلاث قُرئ به، وقطع على مغيبه وصحّته وصدقه؛ لأنّه أخذُ عن إجماع من جهة موافقته لخطّ المُصْحَف، وكفر من جحده.

والقسم الثّاني ـ ما صحّ نقله في الآحاد، وصحّ وجهه في العربيّة، وخالف لفظه خطّ المُصْحَف. فهذا يُقبَل ولايُقرأ به لعلّتين:

[العلّة الأولى]: أنّه لم يؤخذ بإجماعٍ، إنّما أُخِذَ بأخبار الآحاد، ولايثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والعلّة الثّانية: أنّه مخالفٌ لما قد أُجْمِعَ عليه، فلايُقطع على مغيبه وصحّته، وما لم يقطع

على صحّته لاتجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، وبئس ماصنع إذ جحده.

والقسم الثّالث ـ هو مانقله غير ثقةٍ، أونقله ثقةٌ ولا وجه له في العربيّة. فهذا لايُقبَل وإن وافق خطّ المُصْحَف. ولكلّ صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصارًا.

وقد قال الطّبريّ في كتاب «البيان»: «لا قراءة اليوم للمسلمين إلّا بالحرف الواحد الّذي اختاره لهم إمامهم المشفق عليهم، النّاصح لهم، دون ما عداه من الأحرف السّبعة». وقد ذكرنا هذا من مذهبه.

وقد ألّف هو كتابه في القراءات، فذكر فيه اختلاف نحو عشرين من الأئمّة، من الصّحابة والتّابعين، ومن دونهم. فنقض مذهبه بذلك.

وقد قال في كتاب القراءات له كلامًا نقض أيضًا به مذهبه قال: «كلّ ماصحّ عندنا من القراءات أنّه علّمه رسول الله ﷺ لأُمّته من الأحرف السّبعة الّتي أذِن الله له، ولهم أن يقرأوا بها القرآن، فليس لنا أن نخطئ من قرأ إذا كان ذلك به موافقًا لخطّ المُصْحَف.

فإن كان مخالفًا لخطّ المُصْحَف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه، فهذا إقرار منه أنّ ما وافق خطّ المُصْحَف ممّا اختلف فيه فهو من الأحرف السّبعة على مثل ما ذهبنا إليه.

وقد تقدّم من قوله: أنّ جميع ما اختلف فيه ممّا يوافق خطّ المُصْحَف فهو حرف واحد، وأنّ الأحرف السّتّة تُرِك العملُ بها. وهذا مذهب متناقض.

[القراءة بما خالف الخطّ المُصْحَف وإن رُوِي]

وقد قال إسماعيل القاضي في كتاب القراءات له: إنّ عمر بن الخطّاب قرأ: (غير المغضوب عليهم وغير الضّالّين) قال: وهذا ـ والله أعلم ـ علمُ ما جاء: «أنّ القرآن أُنْزِل على سبعة أحرفٍ».

ثمّ قال إسماعيل: لأنّ هذا وإن كان في الأصل جائزًا، فإنّه إذا فعل ذلك رغب في اختيار أصحاب النّبيّ ﷺ حين اختاروا أن يجمعوا النّاس على مُصْحَفٍ واحدٍ؛ مخافةً أن يطول

بالنّاس زمان ، فيختلفوا في القرآن .

ثمّ **قال إسماعيل** : فإذا اختار الإنسان أن يقرأ ببعض القراءات الّتي رُويت ممّا يخالف خطّ المُصْحَف صار إلى أن يأخذ القراءة برواية واحد عن واحد ، وترك ماتلقّته الجماعة عن الجماعة ، والّذين هم حجّة على النّاس كلّهم يعني خطّ المُصْحَف .

قال إسماعيل : وكذلك ماروُي من قراءة ابن مسعود وغيره ؛ ليس لأحدٍ أن يقرأ اليوم به ، يعني ممّا يخالف خطّ المُصْحَف من ذلك .

قال إسماعيل : لأنّ النّاس لايعلمون أنّها قراءة عبد الله ، وإنّما هي شيء يرويه بعض مَن يحمل الحديث ، يعني أنّ ما خالف خطّ المُصْحَف من القراءات، فإنّما يؤخذ بأخبار الآحاد ، وكذا ما وافق خطّ المُصْحَف الّذي هو يقينٌ إلى ما يخالف خطّه ممّالا يقع على صحّته .

قال إسماعيل : فإن جرى شيء من ذلك على لسان الإنسان من غير أن يقصد له كان له في ذلك سعة ، إذا لم يكن معناه يخالف معنى خطّ المُصْحَف المجمع عليه . ويدخل ذلك في معنى ما جاء : « أنّ القرآن أُنْزِل على سبعة أحرفٍ » .

قلت : فهذا كلّه من قول إسماعيل يدلّ على أنّ القراءات الّتي وافقت خطّ المُصْحَف هي من السّبعة الأحرف كما ذكرنا، وما خالف خطّ المُصْحَف أيضًا من السّبعة إذا صحّت روايته ووجهه في العربيّة، ولم يضادّ معنى خطّ المُصْحَف ، لكن لا يقرأ به ؛ إذ لا يأتي إلّا بخبر الآحاد ، ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد ، وإذ هو مخالف للمُصْحَف المجمع عليه . فهذا الّذي نقول به ونعتقده، وقد بيّنّاه كلّه . (١٨ ـ ٢٢)

الفصل الثّاني

نصّ أبي شامة (م: ٦٦٥) في «المرشد الوجيز...»

في الفصل بين القراءة الصّحيحة القويّة والشّاذّة الضّعيفة المرويّة

قال الإمام أبو بكر بن مجاهد في كتاب «السّبعة»: «اختلف النّاس في القراءات، كما اختلفوا في الأحكام... [وذكر كما سيجيئ عنه في باب «اختلاف القراءات»، ثمّ قال:]

قال إسماعيل القاضي: «أحسبه يعني هذه القراءة الّتي جمعت في المـُصْحَف».

وذكر عن محمّد بن سيرين أنّه قال: «كانوا يرون أنّ قراءتنا هذه هي أحدثهنّ بالعرضة الأخيرة». وفي رواية قال: «نبّئت أنّ القرآن كان يعرض على النّبيّ ﷺ كلّ عام مرّة في شهر رمضان، فلمّا كان العام الّذي توفّي فيه عرض عليه مرّتين».

قال ابن سيرين: «فيرون أو يرجون أن تكون قراءتنا هذه أحدث القراءات عهدًا بالعرضة الأخيرة». أخرجه أبو عُبَيد وغيره.

وعنه عن عَبيدة السّلمانيّ قال: «القراءة الّتي عرضت على رسول الله ﷺ في العام الّذي قبض فيه، هي الّتي يقرأها النّاس اليوم». وفي رواية: «القرآن الّذي عرض». أخرجه ابن أبي شيبة.

قلت: وهذه السّنة الّتي أشاروا إليها هي ما ثبت عن رسول الله ﷺ نصًّا أنّه قرأه وأذن فيه على ما صحّ عنه: «إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف». فلأجل ذلك كَثُر الاختلاف في القراءة زمانه ﷺ وبعده إلى أن كتبت المصاحف، باتّفاق من الصّحابة بالمدينة على ذلك،

ونفدت إلى الأمصار وأمروا باتّباعها وترك ما عداها، فأخذ النّاس بها، وتركوا من تلك القراءات كلّ ماخالفها، وأبقوا ما يوافقها صريحًا كقراءة: ﴿الصِّراط﴾ بالصّاد، واحتمالًا كقراءة ﴿مالِك﴾ بالألف، لأنّ المصاحف اتّفقت على كتابة ﴿مَلِكِ﴾ فيها بغير ألف، فاحتمل أن يكون مراده كما حذفت من ﴿الرّحمن﴾ و ﴿إسمعيل﴾ و ﴿إسحق﴾ وغير ذلك.

ويحمل على اعتقاد ذلك ثبوت تلك القراءة بالنّقل الصّحيح عن رسول الله ﷺ، ولا يلتزم فيه تواتر، بل تكفي الآحاد الصّحيحة مع الاستفاضة وموافقة خطّ المُصْحَف، بمعنى أنّها لا تنافيه عدم المنكرين لها نقلًا وتوجيهًا من حيث اللّغة.

فكلّ قراءة ساعدها خطّ المُصْحَف مح صحّة النّقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة. فإن اختلّت هذه الأركان الثّلاثة أطلق على تلك القراءة أنّها شاذّة وضعيفة.

أشار إلى ذلك كلام الأئمّة المتقدّمين، ونصّ عليه الشّيخ المقرئ أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيروانيّ في كتاب مفرد صنّفه في «معاني القراءات السّبع» وأمر بإلحاقه بكتاب «الكشف عن وجوه القراءات» من تصانيفه، وقد تقدّم فيما نقلناه من كلامه في الباب الرّابع الّذي قبل هذا الباب.

وقد ذكره أيضًا شيخنا أبو الحسن رحمه الله في كتابه: «جمال القُرّاء» في باب مراتب الأُصول وغرائب الفصول، فقال: «وقد اختار قوم قراءة عاصم ونافع فيما اتّفقا عليه وقالوا: قراءة هذين الإمامين أصحّ القراءات سندًا وأفصحها في العربيّة، وبعدهما في الفصاحة قراءة أبي عمرو والكسائيّ. وإذا اجتمع للحرف قوّته في العربيّة وموافقة المُصْحَف واجتماع العامّة عليه فهو المختار عند أكثرهم. وإذا قالوا: قراءة العامّة، فإنّما يريدون ما اتّفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فهو عندهم سبب قويّ يوجب الاختيار، وربّما اختاروا ما اجتمع عليه أهل الحرمين، وسمّوه أيضًا بالعامّة.

قلت: ولعلّ مرادهم بموافقة خطّ المُصْحَف ما يرجع إلى زيادة الكَلِم ونقصانها. فإنّ فيما

يُروى من ذلك عن أُبيّ بن كعب وابن مسعود (رضي الله عنهما) من هذا النّوع شيئًا كثيرًا، فكتبت المصاحف على اللّفظ الّذي استقرّ عليه في العرضة الأخيرة على رسول الله ﷺ على ما سبق تفسيره.

وأمّا ما يرجع إلى الهجاء وتصوير الحروف، فلا اعتبار بذلك في الرّسم، فإنّه مظنّة الاختلاف، وأكثره اصطلاح، وقد خولف الرّسم بالإجماع في مواضع من ذلك، «كالصّلوة والزّكوة والحيوة» فهي مرسومات بالواو ولم يقرأها أحد على لفظ الواو. فليكتف في مثل ذلك بالأمرين الآخرين، وهما صحّة النّقل والفصاحة في لغة العرب.

[ليس كلّ ما رُوِي عن القُرّاء السّبعة صحيح]

واعلم! أنّ القراءات الصّحيحة المعتبرة المجمع عليها، قد انتهت إلى السّبعة القُرّاء المتقدّم ذكرهم، واشتهر نقلها عنهم لتصدّيهم لذلك وإجماع النّاس عليهم، فاشتهروا بها كما اشتهر في كلّ علم من الحديث والفقه والعربيّة أئمّة اُقتُدِي بهم وعُوِّل فيها عليهم.

ونحن **فإن قلنا**: إنّ القراءات الصّحيحة إليهم نُسِبت وعنهم نُقِلت، فلسنا ممّن يقول: إنّ جميع ما رُوِي عنهم يكون بهذه الصّفة، بل قد رُوي عنهم ما يطلق عليه أنّه ضعيف وشاذّ بخروجه عن الضّابط المذكور باختلال بعض الأركان الثّلاثة، ولهذا ترى كُتُب المصنّفين في القراءات السّبع مختلفة في ذلك، ففي بعضها ذكر ما سقط في غيرها، والصّحيح بالاعتبار الّذي ذكرناه موجود في جميعها، إن شاء الله تعالى.

فلاينبغي أن يغترّ بكلّ قراءة تُعزى إلى واحدٍ من هؤلاء الأئمّة السّبعة ويطلق عليها لفظ الصّحّة، وإن هكذا أُنزلت إلّا إذا دخلت في ذلك الضّابط، وحينئذٍ لاينفرد بنقلها مصنِّف عن غيره، ولايختصّ ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القُرّاء، فذلك لايخرجها عن الصّحّة. فإنّ الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا عمّن تنسب إليه.

فإنّ القراءات المنسوبة إلى كلّ قارئ من السّبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشّاذّ،

غير أنّ هؤلاء السّبعة لشهرتهم وكثرة الصّحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النّفس إلى ما نقل عنهم، فوق ما ينقل عن غيرهم.

فممّا نسب إليهم وفيه إنكار لأهل اللّغة وغيرهم: الجمع بين السّاكنين في تاءات البزّيّ، وإدغام أبي عمرو، وقراءة حمزة... [ثمّ ذكر نماذج كثيرة، وإن شئت فراجع].

فكلّ هذا محمول على قلّة ضبط الرُّواة فيه على ما أشار إليه كلام ابن مجاهد المنقول في أوّل هذا الباب.

وإن صحّ فيه النّقل فهو من بقايا الأحرف السّبعة الّتي كانت القراءة مباحة عليها، على ما هو جائز في العربيّة، فصيحًا كان أو دون ذلك.

وأمّا بعد كتابة المصاحف على اللّفظ المنزل، فلاينبغي قراءة ذلك اللّفظ إلّا على اللّغة الفُصْحى من لغة قريش وما ناسبها، حملًا لقراءة النّبيّ ﷺ والسّادة من أصحابه على ما هو اللّائق بهم، فإنّهم كما كتبوه على لسان قريش، فكذا قراءتهم له.

وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخّرين وغيرهم من المقلّدين أنّ القراءات السّبع كلّها متواترة، أي كلّ فرد فرد ممّا روى عن هؤلاء الأئمّة السّبعة؛ قالوا: والقطع بأنّها مُنْزَلة من عند الله واجب.

ونحن بهذا نقول: ولكنّ فيما اجتمعت على نقله عنهم الطُّرُق، واتّفقت عليه الفِرَق من غير نكير له مع أنّه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقلّ من اشتراط ذلك إذا لم يتّفق التّواتر في بعضها.

فإنّ القراءات السّبع المراد بها ما رُوي عن الأئمّة السّبعة القُرّاء المشهورين، وذلك المرويّ عنهم منقسم إلى ما أجمع عليه عنهم لم يختلف فيه الطّرق، وإلى ما اختلف فيه بمعنى أنّه نفيت نسبته إليهم في بعض الطُّرُق. فالمصنّفون لكُتُب القراءات يختلفون في ذلك اختلافًا كثيرًا، ومن تصفّح كُتُبهم في ذلك ووقف على كلامهم فيه عرف صحّة ما ذكرناه.

وأمّا من يهول في عبارته قائلًا: إنّ القراءات السّبع متواترة، لـ «أنّ القرآن أُنزل على سبعة

أحرفٍ»، فخطؤه ظاهر،لأنّ الأحرف السّبعة المراد بها غير القراءات السّبع على ما سبق تقريره في الأبواب المتقدّمة. ولو سُئِل هذا القائل عن القراءات السّبع الّتي ذكرها لم يعرفها ولم يهتدِ إلى حصرها، وإنّما هو شيء طَرَق سمعه، فقاله غير مفكّر في صحّته وغايته ـ إن كان من أهل هذا العلم ـ أن يجيب بما في الكتاب الّذي حفظه.

والكتب في ذلك ـ كما ذكرنا ـ مختلفة، ولا سيّما كتب المغاربة والمشارقة، فبين كُتُب الفريقين تباين في مواضع كثيرة، فكم في كتابه من قراءة قد أُنكرت، وكم فات كتابه من قراءة صحيحة فيه ما سطرت، على أنّه لو عرف شروط التّواتر لم يَجْسُر على إطلاق هذه العبارة في كلّ حرف من حروف القراءة.

فالحاصل: إنّا لسنا ممّن يلتزم التّواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القُرّاء، بل القراءات كلّها منقسمة إلى متواتر وغير متواتر، وذلك بيّن لمن أنصف وعرف وتصفّح القراءات وطُرُقها.

وغاية ما يبديه مدّعي تواتر المشهور منها كإدغام أبي عمرو، ونقل الحركة لوَرْش، وصلة ميم الجمع وهاء الكناية لابن كثير أنّه متواتر عن ذلك الإمام الّذي نسبت تلك القراءة إليه بعد أن يجهد نفسه في استواء الطّرفين والواسطة إلّا أنّه بقي عليه التّواتر من ذلك الإمام إلى النّبيّ ﷺ في كلّ فرد فرد من ذلك، وهنالك تُسكَب العَبَرات، فإنّها من ثمّ لم تنقل إلّا آحادًا، إلّا اليسير منها. وقد حقّقنا هذا الفصل أيضًا في «كتاب البَسْملة الكبير» ونقلنا فيه من كلام الحُذّاق من الأئمّة المتقنين ما تلاشى عنده شُبَه المشنّعين.

فليس الأقرب في ضبط هذا الفصل إلّا ما قد ذكرناه مرارًا من أنّ كلّ قراءة اشتهرت بعد صحّة إسنادها وموافقتها خطّ المُصْحَف ولم تنكر من جهة العربيّة، فهي القراءة المعتمد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيّز الشّاذّ والضّعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض. والمأمور باجتنابه من ذلك ما خالف الإجماع لا ما خالف شيئًا من هذه الكُتُب المشهورة عند من لا خبرة له.

قال أبو القاسم الهُذَليّ في كتابه : « الكامل » : وليس لأحد أن يقول: لاتكثروا من الرّوايات ، ويسمّى مالم يصل من القراءات الشّاذّ، لأنّ ما من قراءةٍ قُرِئت ولا روايةٍ رُوِيت إلّا وهي صحيحة إذا وافقت رسم الإمام ولم تخالف الإجماع .

فإن قلت: قراءة من لم يبسمل بين السّورتين ينبغي أن تكون ضعيفة لمخالفتها الرّسم .

قلت: لا، فإنّه يبسمل إذا ابتدأ كلّ سورة ، فهو يرى أنّ البَسْمَلة إنّما رُسمت في أوائل السُّوَر لذلك على أنّا نقول التّرجيح مع من بَسْمَل مطلقًا بين السّورتين وعند الابتداء ، وذلك على وفق مذهب إمامنا الشّافعيّ ﵀ ، وفي كلّ ذلك مباحث حسنة، ذكرناها في «كتاب البَسْمَلة الكبير» .

[القراءة الشّاذّة]

قال شيخنا أبو الحسن [السّخاويّ] ﵀ : «الشّاذّ مأخوذ من قولهم : شذّ الرّجل يَشُذُّ ويَشِذُّ شُذُوذًا ، إذا انفرد عن القوم واعتزل عن جماعتهم ، وكفى بهذه التّسمية تنبيهًا على انفراد الشّاذّ وخروجه عمّا عليه الجمهور، والّذي لم تزل عليه الأئمّة الكبار القدوة في جميع الأمصار من الفقهاء والمحدّثين وأئمّة العربيّة توقير القرآن واجتناب الشّاذّ واتّباع القراءة المشهورة ولزوم الطُّرُق المعروفة في الصّلاة وغيرها» .

وقال ابن مهديّ : «لايكون إمامًا في العلم من أخذ بالشّاذّ من العلم أو روى عن كلّ أحدٍ أو روى كلّ ما سمع» .

وقال خَلّاد بن يزيد الباهليّ : «قلت ليحي بن عبدالله بن أبي مليكة : إنّ نافعًا حدّثني عن أبيك عن عائشة أنّها كانت تقرأ : (إذ تَلِقُونَهُ)[1] ، وتقول : إنّما هو وَلَقُ الكذب. فقال يحي: مايضرّك أن لاتكون سمعته عن عائشة ، نافع ثقة على أبي وأبي ثقة على عائشة ، وما يسرّني

١ـ في المُصْحَف : ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ النّور / ١٥.

أنّي قرأتها هكذا، و لي كذا وكذا. قلت: ولِمَ وأنت تزعم أنّها قد قرأتْ؟ قال: لأنّه غير قراءة النّاس، ونحن لو وجدنا رجلًا يقرأ بما ليس بين اللّوحين ما كان بيننا وبينه إلّا التّوبة أو نضرب عنقه، نجيئ به نحن عن الأُمّة عن النّبيّ ﷺ عن جبريل عن الله عَزَّ وَجَلَّ، وتقولون أنتم: حدّثنا فلان الأعرج عن فلان الأعمى أنّ ابن مسعود يقرأ ما بين اللّوحين، ما أدري ما ذا، إنّما هو والله ضرب العنق أو التّوبة»...

وقال هارون: ذكرت ذلك لأبي عمرو يعني القراءة المعزوّة إلى عائشة، فقال: قد سمعت هذا قبل أن تولد، ولكنّا لا نأخذ به.

وقال أبو عمرو [بن العلاء] في رواية أُخرى: إنّي أتّهم الواحد الشّاذّ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامّة.

قال أبو حاتم السِّجستانيّ: «أوّل من تتبّع بالبَصْرة وجوه القراءات وألّفها وتتبّع الشّاذّ منها فبحث عن إسناده هارون بن موسى الأعور، وكان من العَتيك مولى، وكان من القُرّاء، فكره النّاس ذلك، وقالوا: قد أساء حين ألّفها، وذلك أنّ القراءة إنّما يأخذها هارون وأُمّة عن أفواه أُمّة، ولا يلتفت منها إلى ما جاء من وراء وراء».

وقال الأصمعيّ عن هارون المذكور: «وكان ثقةً مأمونًا، قال: وكنت أشتهي هو أن يضرب لمكان تأليفه الحروف».

ثمّ قال الشّيخ: فإن قيل: فهل في هذه الشّواذّ شيء تجوز القراءة به؟

قلت: لا تجوز القراءة بشيء منها لخروجها عن إجماع المسلمين وعن الوجه الّذي ثبت به القرآن ـ وهو التّواتر ـ وإن كان موافقًا للعربيّة وخطّ المُصْحَف، لأنّه جاء من طريق الآحاد، وإن كانت نقلته ثقات. فتلك الطّريق لا يثبت بها القرآن. ومنها ما نقله من لا يعتدّ بنقله ولا يوثق بخبره، فهذا أيضًا مردود، لا تجوز القراءة به ولا يقبل، وإن وافق العربيّة وخطّ المُصْحَف، نحو: (مَلَكَ يَوْمَ الدِّين)، بالنّصب.

قلت: هذا كلام صحيح، ولكنّ الشّاذّ في ضبط ما تواتر من ذلك وما أجمع عليه.

ثمّ قال: « ولقد نبغ في هذا الزّمان قوم يطالعون كُتُب الشّواذّ ويقرأون بما فيها ، وربّما صحّفوا ذلك فيزداد الأمر ظلمةً وعمًى .

قلت: وقد سبق في الباب الثّالث ما نقله ابن عبد البرّ عن مالك ﷺ من المنع من قراءة ما خالف المُصْحَف في الصّلاة، قال مالك :« من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أوغيره من الصّحابة ممّا يخالف المُصْحَف، لم يُصَلَّ وراءه » .

قال أبو عمر: وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلّا قومًا شذّوا لا يعرّج عليهم» .

قلت: وقد ذكر الإمام أبو بكر الشّاشيّ في كتابه : المسمّى بـ «المستظهريّ» نقلًا عن القاضي الحسين وهو من كبار فقهاء الشّافعيّة المراوزة : «إنّ الصّلاة بالقراءة الشّاذّة لا تصحّ». ثمّ قال أبو بكر: «هذا فيما يُحيل المعنى عن المشهور، فإن لم يُحِلْ صَحَّت» .

قلت: ورد إلى دمشق استفتاء من بلاد العجم عن ذلك وعن قراءة القارئ عشرًا ، كلّ آية بقراءة قارئ ، فأجاب عن ذلك جماعة من مشايخ عصرنا، منهم شيخا الشّافعية والمالكيّة حينئذٍ ـ وكلاهما أبو عمرو عُثمان[١] ـ .

قال شيخ الشّافعيّة : «يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآنًا أواستفاض نقله كذلك ، وتلقّته الأُمّة بالقبول كهذه القراءات السّبع، لأنّ المعتبر في ذلك اليقين والقطع على ما تقرّر وتمهّد في الأُصول، فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السّبع أوكما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة في الصّلاة وخارج الصّلاة، وممنوع منه من عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك، و واجب على من قدر على الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك ، وإنّما نقلهامن نقلها من العلماء لفوائد فيها تتعلّق بعلم العربيّة، لا للقراءة بها، هذا طريق من استقام سبيله» .

١ـهما : أبو عمرو عُثمان بن الصّلاح ، و أبو عمرو عُثمان بن الحاجب .

ثمّ قال: «والقراءة الشّاذّة ما نُقِل قرآنًا من غير تواتر واستفاضة، متلقّاة بالقبول من الأُمّة كما اشتمل عليه «المحتسب» لابن جنّيّ وغيره، وأمّا القراءة بالمعنى على تجوّزه من غير أن ينقل قرآنًا، فليس ذلك من القراءات الشّاذّة أصلًا، والمجترئ على ذلك مجترئ على عظيم وضالّ ضلالًا بعيدًا، فيعزّر ويمنع بالحبس ونحوه ولايخلي ذا ضلالة، ولايحلّ للمتمكّن من ذلك إمهاله، ويجب منع القارئ بالشّاذّ وتأثيمه بعد تعريفه، وإن لم يمتنع فعليه التّعزير بشرطه».

«وإذا شرع القارئ بقراءة فينبغي أن لايزال يقرأ بها ما بقي للكلام تعلّق بما ابتدأ به، وما خالف هذا ففيه جائز وممتنع، وعذر المرض منع من بيانه بحقّه، والعلم عند الله تبارك وتعالى».

وقال شيخ المالكيّة ﷺ: لايجوز أن يقرأ بالقراءة الشّاذّة في صلاة ولا غيرها، عالمًا كان بالعربيّة أو جاهلًا. وإذا قرأ بها قارئ فإن كان جاهلًا بالتّحريم عرف به وأمر بتركها، وإن كان عالمًا أدّب بشرطه، وإن أصرّ على ذلك أدّب على إصراره وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك».

«وأمّا تبديل (أَتَيْنَا) بأعطينا و (سَوَّلَتْ) بزيّنت ونحوه، فليس هذا من الشّواذّ، وهو أشدّ تحريمًا، والتّأديب عليه أبلغ، والمنع منه أوجب». «وأمّا القراءة بالقراءات المختلفة في آي العشر الواحد فالأولى أن لايفعل؟ نعم، إن قرأ بقراءتين في موضع إحداهما مبنيّة على الأُخرى، مثل أن يقرأ: (نَغْفِرْ لَكُمْ) بالنّون و (خَطِيئاتُكُمْ) بالرّفع، ومثل (إِنْ تَضِلَّ إِحْدَيهُمَا) بالكسر، (فَتُذَكِّرَ إِحْدَيْهُمَا) بالنّصب، فهذا أيضاً ممتنع، وحكم المنع كما تقدّم، والله أعلم».

قلت: المنع من هذا ظاهر، وأمّا ما ليس كذلك، فلا منع منه، فإنّ الجميع جائز، والتّخيير في هذا؛ وأكثر منه كان حاصلًا بما ثبت من إنزال القرآن على سبعة أحرف توسعة على القُرّاء، فلاينبغي أن يضيق بالمنع من هذا ولا ضرر فيه؛ نعم، أكره ترداد الآية بقراءات مختلفة كما يفعله أهل زماننا في جميع القراءات لما فيه من الابتداع، ولم يرد فيه شيء عن المتقدّمين. وقد بلغني كراهته عن بعض متصدّري المغاربة المتأخّرين، والله أعلم.

[القراءة الشّاذّة و ابن شَنَبُوذ]

قال الإمام أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمّد بن أبي هاشم وهو صاحب الإمامين أبي بكر بن مجاهد وأبي جعفر الطّبري - في أوّل كتاب «البيان» عن اختلاف القراءة: «وقد نبغ نابغ في عصرنا هذا، فزعم أنّ كلّ ما صحّ عنده وجه في العربيّة لحرف من القرآن، يوافق خطّ المُصْحَف، فقراءته به جائزة في الصّلاة وفي غيرها، فابتدع بفعله ذلك بدعة ضلّ بها عن قصد السّبيل، وأورط نفسه في مزلّة عظمت بها جنايته على الإسلام وأهله، وحاول إلحاق كتاب الله عَزَّ وجَلَّ من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه، إذا جعل لأهل الإلحاد في دين الله عَزَّ وجَلَّ بسيء رأيه طريقًا إلى مغالطة أهل الحقّ بتخيّر القراءات من جهة البحث والاستخراج بالآراء دون الاعتصام والتّمسّك بالأثر المفترض على أهل الإسلام قبوله والأخذ به كابرًا عن كابر وخالفًا عن سالفٍ».

«وكان أبو بكر بن مجاهد - نضّر الله وجهه - نَشَلَهُ من بدعته المضلّة باستتابته منها، وأشهد عليه بترك ما ارتكبه من الضّلالة بعد أن سُئِل البرهان على صحّة ما ذهب إليه، فلم يأت بطائل، ولم تكن له حجّة قويّة ولا ضعيفة، فاستوهب أبو بكر رحمه الله تأديبه من السّلطان عند توبته وإظهاره الإقلاع عن بدعته...

قلت: هذا الشّخص المشار إليه هو أبو الحسن محمّد بن أحمد بن أيّوب بن الصّلت المقرئ المعروف بـ«ابن شَنَبُوذ» في طبقة ابن مجاهد مقرئ مشهور.

قال الخطيب [البغداديّ] في «تاريخ بغداد»: «روى عن خلق كثير من شيوخ الشّام ومصر وكان قد تخيّر لنفسه حروفًا من شواذّ القراءات تخالف الإجماع يقرأ بها. فصنّف أبو بكر ابن الأنباريّ وغيره كُتُبًا في الرّدّ عليه».

وقال إسماعيل الخُطَبيّ في كتاب «التّاريخ»: «اشتهر ببغداد أمر رجل يعرف بـ«ابن شَنَبُوذ»، يقرئ النّاس ويقرأ في المحراب بحروف يخالف فيها المُصْحَف ممّا يُروى عن عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب وغيرهما ممّا كان يقرأ به قبل جمع المُصْحَف الّذي جمعه

عُثمان بن عَفّان ﵁ ويتتبّع الشّواذّ فيقرأ بها ويجادل، حتّى عظم أمره وفحش، وأنكره النّاس، فوجّه السّلطان فقبض عليه في يوم السّبت لستّ خلون من ربيع الآخر سنة ٣٢٣، وحمل إلى دار الوزير محمّد بن عليّ - يعني ابن مُقْلة - وأحضر القُضاة والفقهاء والقُرّاء وناظره - يعني الوزير - بحضرتهم، فأقام على ما ذكر عنه ونصره واستنزله الوزير عن ذلك فأبى أن ينزل عنه، أو يرجع عمّا يقرأ به من هذه الشّواذّ المنكرة الّتي تزيد على المُصْحَف وتخالفه، فأنكر ذلك جميع من حضر المجلس وأشاروا بعقوبته ومعاملته بما يضطرّه إلى الرّجوع فأمر بتجريده وإقامته بين الهنبازين وضربه بالدِّرّة على قفاه، فضرب نحو العشرة ضربًا شديدًا، فلم يصبر واستغاث وأذعن بالرّجوع والتّوبة، فخلي عنه وأُعيدت عليه ثيابه واستتيب، وكتب عليه كتاب بتوبته وأخذ فيه خطّه بالتّوبة».

وقرأت في «تاريخ هارون بن المأمون» قال: «وفي أيّام الرّاضي ضرب ابن مُقْلة ابن شَنَبُوذ سبع دُرَر لأجل قراءة أنكرت عليه، ودعا عليه بقطع اليد وتشتّت الشّمل، فقطعت يده ثمّ لسانه».

وقرأت في «تاريخ ثابت بن سنان» شرح هذه القصّة، فقال: بلغ الوزير أبا عليّ محمّد بن مُقْلة أنّ رجلًا يُعرف بـ«ابن شَنَبُوذ» يغيّر حروفًا من القرآن، فاستحضره واعتقله في داره أيّامًا، ثمّ استحضر القاضي أبا الحسين عمر بن محمّد، وأبا بكر أحمد بن موسى بن مجاهد وجماعة من أهل القرآن، وأحضر ابن شَنَبُوذ ونوظر بحضرة الوزير، فأغلظ للوزير في الخطاب وللقاضي ولابن مجاهد، ونسبهم إلى قلّة المعرفة، وعيّرهم بأنّهم ما سافروا في طلب العلم كما سافر، واستصبى القاضي، فأمر الوزير بضربه، فنصب بين الهنبازين وضرب سبع دُرَر، فدعا وهو يضرب - على ابن مُقْلة بأن تقطع يده ويشتّت شمله، ثمّ وقف على الحروف الّتي قيل: إنّه يقرأ بها فأنكر ما كانا منها شنعًا».

وقال فيما سوى ذلك: «إنّه قد قرأ به قوم فاستتابوه، فتاب. وقال: إنّه قد رجع عمّا كان يقرأ به وإنّه لايقرأ إلّا بمُصْحَف عُثمان ﵁ وبالقراءة المتعالمة المشهورة الّتي يقرأ بها النّاس،

فكتب عليه الوزير أبو عليّ محضرًا بما سمع من لفظه، صورته: يقوله محمّد بن أحمد بن أيّوب المعروف بابن شَنَبُوذ: قد كنت أقرأ حروفًا تخالف ما في مُصْحَف عُثمان المجمع عليه الّذي ما اتّفق أصحاب رسول الله ﷺ على تلاوته، ثمّ بان لي أنّ ذلك خطأ، فأنا منه تائب، وعنه مقلع، وإلى الله عَزَّ وجَلَّ منه بريء، إذ كان مُصْحَف عُثمان هو الحقّ الّذي لا يجوز خلافه ولا أن يقرأ بغير ما فيه».

وكتب ابن شَنَبُوذ فيه: يقول محمّد بن أحمد بن أيّوب، المعروف بابن شَنَبُوذ: إنّ ما في هذه الرّقعة صحيح، وهو قولي واعتقادي، وأشهد الله عَزَّ وجَلَّ وسائر من حضر على نفسي بذلك».

وكتب بخطّه: فمتى خالفت ذلك أو بان منّي غيره فأمير المؤمنين، أطال الله بقاه، في حلّ وفي سعةٍ من دمي، وذلك في يوم الأحد لسبع خلون من شهر ربيع الآخر سنة ٣٢٣ في مجلس الوزير أبي عليّ بن مُقْلة، أدام الله توفيقه ... **[ثمّ ذكر نماذج من قراءاته كما تقدّم عن ابن النّديم في باب «أئمّة القراءات»، فقال:]**

وتحت ذلك بخطّ ابن مجاهد: «اعترف ابن شَنَبُوذ بما في هذه الرّقعة بحضرتي وكتب ابن مجاهد بيده».

قلت: ثمّ مات ابن شَنَبُوذ في صفر سنة ثمانٍ وعشرين بعد موت ابن مجاهد بأربع سنين، وعزل ابن مُقلة ونكب في سنة أربع وعشرين بعد نكبة ابن شَنَبُوذ بسنة واحدة، فجرى عليه من الإهانة بالضّرب والتّعليق والمصادرة أمر عظيم، ثمّ آل أمره إلى قطع يده ولسانه، ونسأل الله تعالى العافية. وابن شَنَبُوذ وإن كان ليس بمصيب فيما ذهب إليه، ولكنّ خطأه في واقعة لا يسقط حقّه من حرمة أهل القرآن والعلم، فكان الرّفق به ومداراته أولى من إقامته مقام الدّعار المفسدين في الأرض وإجرائه مجراهم في العقوبة، فكان اعتقاله وإغلاظ القول له كافيًا في ذلك إن شاء الله تعالى، ولكنّه سبحانه وتعالى ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾، آل عمران/ ٤٠، والحج/ ١٨، ويبتلي من شاء بما شاء سبحانه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾، الأنبياء/ ٢٣، وهو تعالى أعلم وأحكم.

(١٣١-١٤٥)

الفصل الثّالث

نصّ الزّركشيّ (م: ٧٩٤) في «البرهان في علوم القرآن»

[أركان القراءة الصّحيحة]

و قال الشّيخ موفّق الدّين الكواشيّ: كلّ ما صحّ سنده واستقام مع جهة العربيّة ووافق لفظه خطّ المُصْحَف الإمام، فهو من السّبع المنصوص عليها، و لو رواه سبعون ألفًا مجتمعين أومتفرّقين، فعلى هذا الأصل يبنى من يقول: القراءات عن سبعة كان أو سبعة آلاف، ومتى فقد واحد من هذه الثّلاثة المذكورة في القراءة، فاحكم بأنّها شاذّة؛ ولا يقرأ بشيء من الشّواذّ؛ وإنّما يُذكر ما يذكر من الشّواذّ؛ ليكون دليلًا على حسب المدلول عليه أو مرجّحًا.

و قال مكّيّ: و قد اختار النّاس بعد ذلك، و أكثر اختياراتهم إنّما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوّة وجه العربيّة، و موافقته للمُصْحَف، و اجتماع العامّة عليه و العامّة عندهم هوما اتّفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة؛ فذلك عندهم حجّة قويّة توجب الاختيار، و ربّما جعلوا العامّة ما اجتمع عليه أهل الحرمين، و ربّما جعلوا الاعتبار بما اتّفق عليه نافع و عاصم؛ فقراءة هذين الإمامين أوْلى القراءات، و أصحّها سندًا وأفصحها في العربيّة، و يتلوها في الفصاحة خاصّةً، قراءة أبي عمرو والكسائيّ.

وقال الشّيخ شهاب الدّين أبو شامة: كلّ قراءة ساعدها خطّ المُصْحَف.. . [وذكر كما

تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قال أبو شامة رحمه الله: وقد ورد إلى دِمَشق استفتاء من بلاد العجم... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: وما أفتى به الشّيخان، نقله النّوويّ في «شرح المهذّب» عن أصحاب الشّافعيّ، فقال: قال أصحابنا وغيرهم لا تجوز القراءة في الصّلاة ولا غيرها بالقراءة الشّاذّة لأنّها ليست قرآنًا، لأنّ القرآن لا يثبت إلّا بالتّواتر والقراءة الشّاذّة ليست متواترة ومن قال غيره فغالط أو جاهل، فلو خالف وقرأ بالشّاذّ أنكر عليه قراءتها في الصّلاة وغيرها، وقد اتّفق فقهاء بغداد على استتابة مَن قرأ بالشّواذّ، ونقل ابن عبد البرّ إجماع المسلمين على أنّه لا تجوز القراءة بالشّواذّ، ولا يصلّى خلف مَن يقرأ بها. (١: ٣٣١-٣٣٣)

معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كلّ قارئ

وهو فنّ جليل، وبه تُعْرَف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى الأئمّة به، وأفردوا فيه كُتُبًا، منها: كتاب «الحجّة» لأبي عليّ الفارسيّ، وكتاب «الكشف» لمكّيّ، وكتاب «الهداية» للمهدويّ، وكلّ منها قد اشتمل على فوائد. وقد صنّفوا أيضًا في توجيه القراءات الشّواذّ، ومن أحسنها كتاب «المحتسب» لابن جنّيّ، وكتاب أبي البقاء وغيرهما.

وفائدته: كما قال الكواشيّ: أن يكون دليلًا على حسب المدلول عليه، أو مرجّحًا؛ إلّا أنّه ينبغي التّنبيه على شيء؛ وهو أنّه قد ترجّح إحدى القراءتين على الأُخرى؛ ترجيحًا يكاد يُسقِط القراءة الأُخرى؛ وهذا غير مرضيّ، لأنّ كلتيهما متواترة، وقد حكى أبو عمر الزّاهد في كتاب «اليواقيت» عن ثَعلب أنّه قال: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السّبعة لَم أُفضِّل إعرابًا على إعراب في القرآن؛ فإذا خَرَجتُ إلى الكلام (كلام النّاس) فَضَّلتُ الأقوى؛ وهو حسن.

وقال أبو جعفر النَّحّاس: وقد حُكِي اختلافهم في ترجيح ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ بالمصدريّة والفعليّة،

فقال: والدّيانة تحظُر الطّعن على القراءة الّتي قرأ بها الجماعة، ولايجوز أن تكون مأخوذة إلّا عن النّبيّ ﷺ وقد قال: «أُنزل القرآن على سبعة أحرفٍ»، فإنّهما قراءتان حسنتان، لايجوز أن تَقدَّم إحداهما على الأُخرى. وقال في سورة المزّمّل: السّلامة عند أهل الدّين أنّه إذا صحّت القراءتان عن الجماعة ألّا يقال أحدهما أجود؛ لأنّهما جميعًا عن النّبيّ ﷺ، فيأثَم من قال ذلك؛ وكان رؤساء الصّحابة (رضي الله عنهم) يُنكرون مثل هذا.

وقال الشّيخ شِهاب الدّين أبو شامة رحمه الله: قد أكثر المصنّفون في القراءات والتّفاسير من التّرجيح بين قراءة ﴿مَلِكِ﴾ و ﴿مَالِكِ﴾ حتّى إنّ بعضهم يبالغ إلى حدٍّ يكاد يسقط وجه القراءة الأُخرى؛ وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوت القراءتين، واتّصاف الرّبّ تعالى بهما؛ ثمّ قال: حتّى إنّي أُصلّي بهذه في ركعةٍ، وبهذه في ركعةٍ.

وقال صاحب «التّحرير»[1]: وقد ذكر التّوجيه في قراءة ﴿وَعَدْنَا﴾ و ﴿وَاعَدْنَا﴾ لا وجه للتّرجيح بين بعض القراءات السّبع وبعض في مشهور كتب الأئمّة من المفسّرين والقُرّاء والنّحويّين؛ وليس ذلك راجعًا إلى الطّريق حتّى يأتي هذا القول؛ بل مرجعه بكثرة الاستعمال في اللّغة والقرآن، أو ظهور المعنى بالنّسبة إلى ذلك المقام.

وحاصله: أنّ القارئ يختار رواية هذه القراءة على رواية غيرها، أو نحو ذلك؛ وقد تجرّأ بعضهم على قراءة الجمهور في ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ فقال أكره التّأنيث لما فيه من موافقة دعوى الجاهليّة في زعمها، أنّ الملائكة إناث وكذلك كره بعضهم قراءة من قرأ بغير تاء؛ لأنّ الملائكة جمع. وهذا كلّه ليس بجيّد، والقراءتان متواترتان؛ فلا ينبغي أن تردّ إحداهما البتّة؛ وفي قراءة عبد الله (فناداه جبريل) ما يؤيّد أنّ الملائكة مراد به الواحد. (١: ٣٣٩ ـ ٣٤١)

---

١ ـ هو محمّد بن سُلَيمان المعروف بـ«ابن النّقيب» صاحب كتاب «التّحرير والتّحبير لأقوال أئمّة التّفسير في معاني كلام السّميع البصير» ذكره صاحب كشف الظّنون.

الفصل الرّابع

نصّ ابن الجَزَري ّ(م : ٨٣٣) في «النّشر في القراءات العشر»

[أركان القراءة الصّحيحة]

[ذكر أسماء القُرّاء السّبعة كما تقدّم عنه في باب «أئمّة القراءات»، ثمّ قال :]

ثمّ إنّ القُرّاء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرّقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أُممٌ بعد أُممٍ، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتّلاوة المشهور بالرّواية والدّراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف. وقلّ الضّبط، واتّسع الخَرْق، وكاد الباطل يلتبس بالحقّ، فقام جهابذة علماء الأُمّة، وصناديد الأئمّة، فبالغوا في الاجتهاد، وبيّنوا الحقّ المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعَزَوا الوجوه والرّوايات، وميّزوا بين المشهور والشّاذّ، والصّحيح والفاذّ، بأُصول أصّلوها، وأركان فصّلوها، وهانحن نشير إليها، ونُعَوّل كما عَوَّلوا عليها فنقول:

كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجهٍ، ووافقت أحد المصاحف العُثمانيّة ولو احتمالًا، وصحّ سندها فهي القراءة الصّحيحة الّتي لايجوز ردّها ولايحلّ إنكارها بل هي من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، ووجب على النّاس قبولها، سواء كانت عن الأئمّة السّبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمّة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثّلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذّة أو باطلة، سواء كانت عن السّبعة، أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصّحيح عند أئمّة التّحقيق من السَّلَف والخَلَف.

صرّح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عُثمان بن سعيد الدّاني، ونصّ عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكّيّ بن أبي طالب.

وكذلك الإمام أبو العبّاس أحمد بن عَمّار المهدويّ، وحقّقه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرّحمان بن إسماعيل المعروف بـ «أبي شامة» وهو مذهب السَّلَف الّذي لا يعرف عن أحدٍ منهم خلافه.

قال أبو شامة رحمه الله في كتابه: «المرشد الوجيز»: فلا ينبغي أن يغترّ بكلّ قراءة تُعْزى إلى واحدٍ من هؤلاء الأئمّة السّبعة... [وذكر كما تقدّم عنه، فقال:]

قلت: وقولنا في الضّابط ولو بوجهٍ نريد به وجهًا من وجوه النّحو سواء كان أفصح، أم فصيحًا مجمعًا عليه، أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضرّ مثله إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع، وتلقّاه الأئمّة بالإسناد الصّحيح، إذ هو الأصل الأعظم والرّكن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحقّقين في ركن موافقة العربيّة، فكم من قراءةٍ أنكرها بعض أهل النّحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمّة المُقْتَدى بهم من السَّلَف على قبولها كإسكان (بارئكم ويأمركم) ونحوه: (وسبأ، ويا بنيّ، ومكر السّيء، وننجّي المؤمنين) في الأنبياء...

قال الحافظ أبو عمرو الدّاني في كتابه: «جامع البيان» بعد ذكر إسكان (بارئكم ويأمركم) لأبي عمرو، وحكاية إنكار سيبويه له فقال ـ أعني الدّاني ـ: والإسكان أصحّ في النّقل وأكثر في الأداء وهو الّذي اختاره وآخذ به، ثمّ لمّا ذكر نصوص رُواته، قال: وأئمّة القُرّاء لا تعمل في شيءٍ من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة والأقيس في العربيّة بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل والرّواية، إذا ثبت عنهم لم يردّها قياس عربيّة ولا فُشُوّ لغة، لأنّ القراءة سُنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

قلنا: ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتًا في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر: (قالوا اتّخذ الله ولدًا) في البقرة بغير واو، (وبالزُّبُر وبالكتاب المنير) بزيادة الباء في الاسمين

ونحو ذلك، فإنّ ذلك ثابت في المُصْحَف الشّاميّ، وكقراءة ابن كثير: (جنّاتٍ تجرى من تحتها الأنهار) في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة «مِن»، فإنّ ذلك ثابت في المُصْحَف المكّيّ وكذلك: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ في سورة الحديد بحذف «هو»، وكذا: (سارعوا) بحذف الواو، وكذا: (منها منقلبًا) بالتّثنية في الكهف إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها، فوردت القراءة عن أئمّة تلك الأمصار على موافقة مُصْحَفهم، فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العُثمانيّة لكانت القراءة بذلك شاذّة لمخالفتها الرّسم المجمع عليه.

وقولنا بعد ذلك «لو احتمالاً» نعني به ما يوافق الرّسم ولو تقديرًا، إذ موافقة الرّسم قد تكون تحقيقًا وهو الموافقة الصّريحة، قد تكون تقديرًا وهو الموافقة احتمالًا، فإنّه قد خُولِف صريح الرّسم في مواضع إجماعًا نحو: (السّموات والصّلحت واللّيل والصّلوة والزّكوة والرّبوا) ونحو: (لنظر كيف تعملون)[١] (وجيء) في الموضعين حيث كُتِب بنون واحدة وبألف بعد الجيم في بعض المصاحف، وقد توافق بعض القراءات الرّسم تحقيقًا ويوافقه بعضها تقديرًا نحو: (ملك يوم الدّين)، فإنّه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تخفيفًا كما كتب: (ملك النّاس) وقراءة الألف محتملة تقديرًا كما كُتِب: (مالك الملك) فتكون الألف حُذِفت اختصارًا، وكذلك: (النّشأة) حيث كُتِبت بالألف وافقت قراءة المدّ تحقيقًا ووافقت قراءة القصر تقديرًا، إذ يحتمل أن تكون الألف صورة الهمزة على غير القياس كما كُتِب: (موئلا).

وقد توافق اختلافات القراءات الرّسم تحقيقًا نحو: (أنصار الله، ونادته الملائكة، ويغفر لكم، ويعملون، وهَيْتَ لك) ونحو ذلك ممّا يدلّ تجرّده عن النَّقْط والشَّكْل وحذفه وإثباته على فضل عظيم للصّحابة (رضي الله عنهم) في علم الهجاء خاصّة، وفهم ثاقب في تحقيق كلّ علم،

١ـ في المُصْحَف: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾. يونس / ١٤.

فسبحان من أعطاهم وفضّلهم على سائر هذه الأُمّة... [ثمّ ذكر قول الإمام الشّافعيّ في وصف الصّحابة (رضي الله عنهم)، وإن شئت فراجع].

قلت: فانظر كيف كتبوا: (الصّراط والمصيطرون) بالصّاد المُبْدَلة من السّين، وعدلوا عن السّين الّتي هي الأصل، لتكون قراءة السّين، وإن خالفت الرّسم من وجهٍ قد أتت على الأصل، فيعتدلان وتكون قراءة الإشمام محتملة ولو كُتِب ذلك بالسّين على الأصل لَفَات ذلك، وعدّت قراءة غير السّين مخالفة للرّسم والأصل، ولذلك كان الخلاف في المشهور في (بسطة) الأعراف دون (بسطة) البقرة، لكون حرف البقرة كُتِب بالسّين وحرف الأعراف بالصّاد.

على أنّ مخالف صريح الرّسم في حرف مُدغَم، أو مُبدَل، أو ثابت، أو محذوف، أو نحو ذلك، لايُعَدّ مخالف إذا ثبتت القراءة به، و وردت مشهورة مستفاضة، ألاترى أنّهم لم يعدّوا إثبات ياءات الزّوائد وحذف ياء (تسئلني) في الكهف، وقراءة (وأكون من الصّالحين) والظّاء من (بضنين) ونحو ذلك من مخالفة الرّسم المردود.

فإنّ الخلاف في ذلك يُغتَفَر؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنًى واحدٍ وتمشّيه صحّة القراءة وشهرتها وتلقّيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتّى ولو كانت حرفًا واحدًا من حروف المعاني، فإنّ حكمه في حكم الكلمة لايسوغ مخالفة الرّسم فيه، وهذا هو الحدّ الفاصل في حقيقة اتّباع الرّسم ومخالفته.

وقولنا: «وصحّ سندها»، فإنّا نعني به أن يروي تلك القراءة العدلُ الضّابطُ عن مثله كذا حتّى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمّة هذا الشّأن الضّابطين له غير معدودة عندهم من الغلط، أو ممّا شذّ بها بعضهم.

وقد شرط بعض المتأخّرين التّواتر في هذا الرّكن، ولم يكتف فيه بصحّة السّند، وزعم أنّ القرآن لايثبت إلّا بالتّواتر. وإنّ ما جاء مجيئ الآحاد لايثبت به قرآن، وهذا ما لايخفى ما

فيه، فإنّ التّواتر إذا ثبت لايحتاج فيه إلى الرّكنين الأخيرين من الرّسم وغيره، إذا ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النّبيّ ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآنًا سواء وافق الرّسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التّواتر في كلّ حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثّابت عن هؤلاء الأئمّة السّبعة وغيرهم.

ولقد كنتُ قبل أجنح إلى هذا القول، ثمّ ظهر فساده وموافقة أئمّة السَّلَف والخَلَف ...[ثمّ ذكر قول أبي شامة في «تواتر القراءات السّبع»، كما سيجيئ عنه في بابه].

وقال الشّيخ أبو محمّد إبراهيم بن عمر الجَعْبَريّ: أقول: الشّرط واحد وهو صحّة النّقل ويلزم الآخران، فهذا ضابط يعرف ما هو من الأحرف السّبعة وغيرها؛ فمن أحكم معرفة حال النَّقَلة وأمعن في العربيّة وأتقن الرّسم، انحلّت له هذه الشّبهة.

وقال الإمام أبو محمّد مكّيّ في مصنّفه الّذي ألحقه بكتابه «الكشف» له: فإن سأل سائل فقال: فما الّذي يُقْبل من القرآن الآن فيُقرأ به؟ وما الّذي لايُقبل ولايُقرأ به؟ وما الّذي يُقبل ولايُقرأ به؟ ...[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: ومثال القسم الأوّل: (مالك وملك، ويخدعون ويخادعون، وأوصى ووصّى، ويطوّع وتطوّع) ونحو ذلك من القراءات المشهورة، مثال القسم الثّاني: قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدَّرداء: (والذَّكر والأُنثى) في ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ اللّيل / ٣، وقراءة ابن عبّاس: (وكان أمامهم ملك يأخذ كلّ سفينة صالحة غصبًا وأمّا الغلام فكان كافرًا) ونحو ذلك ممّا ثبت بروايات الثّقات. (١ : ١٠ـ ١٤)

وقال الشّيخ الإمام العالم الولي موفّق الدّين أبو العبّاس أحمد بن يوسف الكواشيّ الموصليّ في أوّل تفسيره «التّبصرة» ...[وذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ]. (١ : ٤٤)

نصّه أيضًا في «مُنْجد المقرئين و مُرْشد الطّالبين»

في القراءة المتواترة والصّحيحة والشّاذّة

نقول : كلّ قراءةٍ وافقت العربيّة مطلقًا، ووافقت أحد المصاحف العُثمانيّة ولو تقديرًا، وتواتر نقلُها ؛ هذه القراءة المتواترة المقطوع بها .

ومعنى «العربيّة مطلقًا» أي : ولو بوجهٍ من الإعراب ، نحو قراءة حمزة : ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ النّساء / ١، بالجرّ، وقراءة أبي جعفر: (لِيُجْزَى قَوْمًا) [1].

ومعنى «أحد المصاحف العُثمانيّة» واحدًا من المصاحف الّتي وجّهها عُثمان رضي الله عنه إلى الأمصار، كقراءة ابن كثير في التّوبة: (جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ) [2] بزيادة «من»،فإنّها لم توجد إلّا في مُصْحَف مكّة .

ومعنى «ولو تقديرًا»: ما يحتمله رسم المُصْحَف، كقراءة من قرأ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، الفاتحه / ٤، بالألف، فإنّه كُتِبت بغير ألف في جميع المصاحف ، فاحتملت الكتابة بأن تكون «مالك» ، وفُعِل بها كما فُعِل في اسم الفاعل من قوله : «قادر وصالح» ونحو ذلك ممّا حُذِفت منه الألف للاختصار ، فهو موافق الرّسم تقديرًا .

ونعني (بالمتواتر) : مارواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه ، تُفيد العلم من غير تعيين عدد ، هذا هو الصّحيح ، وقيل : بالتّعيين ، واختلفوا فيه ، فقيل : ستّة ، وقيل : اثنا عشر ، وقيل : عشرون ، وقيل : أربعون ، وقيل : سبعون .

والّذي جمع في زماننا هذه الأركان الثّلاثة هو قراءة الأئمّة العشرة الّذي أجمع النّاس على تلقّيها بالقبول ، وهم: أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وعاصم،

١ـ في المُصْحَف : ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية / ١٤ .

٢ـ في المُصْحَف : ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ التّوبة / ١٠٠ .

وحمزة، والكِسائيّ، وخَلَف.

أخذها الخَلْق عن الخَلْق إلى أن وصلت إلى زماننا ـ كما سنوضّح ـ فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعًا بها كما سيجيئ.

وقول مَن قال: إنّ القراءات المتواترة لا حدّ لها، إن أراد في زماننا؛ فغير صحيح، لأنّه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر: وإن أراد في الصّدر الأوّل، فيحتمل إن شاء الله.

وأمّا القراءة الصّحيحة؛ فهي على قسمين:

القسم الأوّل ـ ماصحّ سندُه بنقل العدل الضّابط عن العدل الضّابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربيّة والرّسم. وهذا على ضَرْبين:

[١] ـ ضَرْبٌ استفاض نقلُه، وتلقّاه الأئمّة بالقبول، كما انفرد به بعض الرُّواة، وبعض الكُتُب المعتبرة، أو كمراتب القُرّاء في المدّ أو نحو ذلك؛ فهذا صحيح مقطوع به أنّه مُنزَّل على النّبيّ ﷺ من الأحرف السّبعة، كما تبيّن حكم المتلقَّى بالقبول، وهذا الضّرب يُلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها ـ كما سيجيئ ـ.

[٢] ـ وضَرْبٌ لم تَتَلَقَّه الأُمّة بالقبول، ولم يستفِض؛ فالّذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والصّلاة به، والّذي نصّ عليه أبوعمرو بن الصّلاح وغيره: أنّ ما وراء العشر ممنوعٌ من القراءة به منعَ تحريمٍ لا منع كراهةٍ...

والقسم الثّاني ـ ما وافق العربيّة، وصحّ سَنَدُه، وخالف الرّسم كما ورد في «الصّحيح» من زيادةٍ لا نقص، وإبدال كلمةٍ بأُخرى، ونحو ذلك كما جاء عن أبي الدَّرداء، وعمر، وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءات تسمَّى اليوم: شاذّةً، لكونها شذّت عن رسم المُصْحَف المُجْمَع عليه، وإن كان إسنادها صحيحًا، فلاتجوز القراءة بها لا في الصّلاة ولا في غيرها.

قال الإمام أبو عمر عبد البرّ في كتاب «التّمهيد»: «وقد قال مالك: إنّ مَن قرأ في صلاته

بقراءة ابن مسعود، أو غيره من الصّحابة ممّا يخالف المُصْحَف لم نُصَلّ وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك، إلّا قومًا شذّوا لا يُعَرَّج عليهم».

قلت: قال أصحابنا الشّافعيّة وغيرهم: مَن قرأ بالشّاذّ في الصّلاة بَطلت صلاتُه إن كان عالـمًا، وإن كان جاهلًا لم تَبطُل ولم تحسب له تلك القراءة.

واتّفق فقهاء بغداد على تأديب الإمام ابن شَنَبُوذ، واستتابته على قراءته وإقراءه بالشّاذّ.

وحكى الإمام أبو عمر بن عبد البرّ: إجماع المسلمين على أنّه لا تجوز القراءة بالشّاذّ، وأنّه لا يجوز أن يصلّي خلف من يقرأ بها.

و أمّا ما وافق المعنى و الرّسم؛ بأن أخذهما من غير نقل، فلا تسمّى شاذّة بل مكذوبة، يكفّر متعمّدها... [ثمّ ذكر قول أبي عمرو بن الصّلاح شيخ الشّافعيّة و قول أبي عمرو بن الحاجب شيخ المالكيّة، كما تقدّم عن أبي شامة، وقال:]

فإن قيل: كيف يُعرَف الشّاذّ من غيره إذ لم يدَّع أحد الحصر؟

قلت: الكتب المؤلّفة في هذا الفنّ في «العشر» و«الثّمان» وغير ذلك مؤلّفوها على قسمين:

منهم: من اشترط الأشهر واختار ماقطع به عنده؛ فتلقّى النّاس كتابه بالقبول، وأجمعوا عليه من غير معارض كـ «غايتي»[1] ابن مِهْران وأبي العَلاء الهَمَذانيّ، و«سبعة» ابن مجاهد.. [ثمّ ذكر كتبًا كثيرةً للقُرّاء، وإن شئت فراجع، ثمّ قال:]

فلا إشكال في أنّ ما تضمّنته من القراءات مقطوع به، إلّا أحرفًا يسيرةً، يعرفها الحُفّاظ الثّقات، والأئمّة النُّقّاد.

ومنهم: من ذكر ماوصل إليه من القراءات؛ كسبط الخيّاط، وأبي معشر في «الجامع»،

---

١ ـ «الغاية» لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانيّ (م: ٣٨١). و «غاية الاختصار» للإمام أبي العلاء الهمذانيّ (٥٦٩). (النّشر ١: ٨٧).

وأبي القاسم الهُذَليّ، وأبي الكرم الشّهْرَزوريّ، وأبي عليّ المالكيّ، وابن فارس، وأبي عليّ الأهوازيّ، وغيرهم؛ فهؤلاء وأمثالهم لم يشترطوا شيئًا، وإنّما ذكروا ما وصل إليهم، فيُرجَع فيها إلى كتاب مقتدًى، ومقرئ مُقلَّدٍ.

فإن قلتَ: قد وجدنا في الكتب المشهورة المتلقّاة بالقبول تباينًا بعض الأصول والفرش، كما في «الشاطبيّة» نحو قراءة ابن ذكْوان: ﴿تَتَّبِعَانِّ﴾ يونس/ ٨٩ بتخفيف النّون، وقراءة هشام: ﴿أَفْئِدَةً﴾ إبراهيم/٣٧ بياء بعد الهمزة، وكقراءة قُنْبُل: ﴿عَلَىٰ سُوقِهِ﴾ الفتح/ ٢٩ بواو بعد الهمزة، وغير ذلك من التّسهيلات والإمالات الّتي لا توجد في غيرها في الكتب إلّا في كتابٍ أو اثنين، وهذا لا يثبت به تواتر.

قلت: هذا وشِبْهُه ـ وإن لم يبلغ مبلغ التّواتر ـ صحيح مقطوع به، نعتقد أنّه من القرآن، وأنّه من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها. والعدل الضّابط إذا انفرد بشيءٍ تحتمله العربيّة والرّسم، واستفاض، وتُلُقِّيَ بالقبول قُطِع به، وحصل به العلم، وهذا قاله الأئمّة في الحديث المتلقَّى بالقبول: أنّه يفيد القطع.

وبحثه الإمام أبو عمرو بن الصّلاح في كتابه: «علوم الحديث»، وظنّ أنّ أحدًا لم يسبقه إليه، وقد قاله قبله الإمام أبو إسحاق الشّيرازيّ في كتابه: «اللُّمع» في أُصول الفقه...

قلت: فثبت من ذلك أنّ خبر الواحد العدل الضّابط إذا حَفَّتْه قرائن يفيد العلم. ونحن ما ندّعي التّواتر في كلّ فَرْدٍ فَرْدٍ ممّا انفرد به بعض الرُّواة، أو اختصّ ببعض الطُّرق، لا يدّعي ذلك إلّا جاهلٌ لا يعرف التّواتر، وإنّما المقروء به عن القُرّاء العشرة على قسمين:

١ ـ متواتر.

٢ ـ وصحيح مُستفاض، متلقًّى بالقبول، والقطع حاصل بهما.

[بحث فيما استشكله ابنُ دقيق العيد وأبو حَيَّان]

وأمّا ما قاله الإمام أبو حَيّان واستشكله حيث قال: وعلى ما ذكره هؤلاء من المتأخّرين،

من تحريم القراءة الشّاذّة ؛ يكون عالَمٌ من الصّحابة والنّاس من بعدهم إلى زماننا قد ارتكبوا محرَّمًا ، فيسقط بذلك الاحتجاج بخبر مَن يرتكب المحرَّم دائمًا ، وهم نَقَلَة الشّريعة ، فيسقط ما نقلوه ، فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام ـ والعياذ بالله من ذلك ـ قال : ويلزم أيضًا ؛ أنّ الّذين قرأوا بالشّواذّ لم يُصَلّوا قطّ ؛ لأنّ الواجب لايتعدَّى بفعل المحرَّم .

وقد كان قاضي القُضاة أبو الفتح محمّدبن عليّ ـ يعني ابن دَقيق العيد ـ يستشكل هذه المسألة ويستصعب الكلام فيها ، وكان يقول : هذه الشّواذّ نُقِلت نَقلَ آحادٍ عن رسول الله ﷺ ، فيُعلَم ضرورةً أنّ رسول الله ﷺ قرأ بشاذّ منها ، وإن لم يُعيَّن ، كما أنّ حاتمًا نُقِلت عنه أخبار في الجود ، كلّها آحاد ، ولكن حصل من مجموعها الحكم بسخائه وإن لم يتعيّن ما يَسْخىٰ به ، وإذا كان كذلك ؛ فقد تواترت قراءة رسول الله ﷺ بالشّاذّ ، وإن لم يتعيّن بالشّخص ، فكيف يسمَّى شاذًّا ؟ والشّاذّ لايكون متواترًا .

قلت : فهذه ونحوها مباحث لا طائل تحتها ، إذ القول في القراءات الشّاذّة كالقول في الأحاديث الضّعيفة المنقولة في كتب الأئمّة وغيرهم ، يُعلَم في الجملة أنّ النّبيّ ﷺ قال شيئًا منها ، وإن لم نعرف [عَيْنه] ، ولا يقال لها : ضعيفة على مابحثناه .

ـ وأيضًا ـ فنحن نقطع بأنّ كثيرًا من الصّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يقرأون بما خالف رسم المُصْحَف العُثمانيّ قبل الإجماع عليه ؛ من زيادة كلمةٍ وأكثر ، وإبدال أُخرى بأُخرى ، ونقص بعض الكلمات كما ثبت في «الصّحيحين» وغيرهما ، ونحن اليوم نمنع من يقرأ بها في الصّلاة وغيرها منع تحريم ، لا منع كراهةٍ ، ولا إشكال في ذلك .

و مَن نظر أقوال الأوّلين علمَ حقيقة الأمر ، وذلك أنّ المصاحف العُثمانيّة لم تكن محتويةً على جميع الأحرف السّبعة الّتي أُبيحت بها قراءة القرآن ، كما قال جماعة من أهل الكلام وغيرهم ، بناءً منهم على أنّه لايجوز على الأُمّة أن تُهْمِل نَقل شيءٍ من الأحرف السّبعة ، وعلى قول هذا يجيئ ما استشكله ابن دَقيق العيد ، وبحَثَه أبو حَيّان وغيرهما .

لأنّنا إذا قلنا : إنّ المصاحف العُثمانيّة محتوية على جميع الأحرف السّبعةالّتي أنزلها الله

تعالى ؛ كان ما خالف الرّسم يُقطع بأنّه ليس من الأحرف السّبعة ، وهـذا قـول محظـورٌ ؛ لأنّ كثيرًا ممّا خالف الرّسم قد صحّ عن الصّحابة وعن النّبيّ ﷺ ...

وذلك أنّ الصُّحُف الّتي كُتِبت في زمن أبي بكر ﵁ كانت محتويةً على جميع الأحرف، فلمّا كَثُر الاختلاف، وكاد المسلمون يكفّر بعضهم بعضًا ؛ أجمع الصّحابة على كتابة القرآن العظيم على العَرْضة الأخيرة الّتي قرأها النّبيّ ﷺ عامَ قُبض، وعلى ما أنزل له الله تعالى دون ما أذِن فيه، وعلى ما صحّ مُسْتفاضًا عن النّبيّ ﷺ دون غيره، إذ لم تكن الأحرف السّبعة واجبة على الأُمّة، وإنّما كان ذلك جائزًا لهم ، مرخّصًا فيه، وقد جُعِل إليهم الاختيار في أيّ حرفٍ اختاروه .

قالوا: فلمّا رأى الصّحابة أنّ الأُمّة تتفرّق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرفٍ واحدٍ اجتمعوا على ذلك اجتماعًا سائغًا ، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة ، ولم يكن في ذلك تركُ واجب ولا فعل محظور .

قلت : فكتبوا المصاحف على لفظ لغة قُريش، والعرضة الأخيرة ، وماصحّ عن الـنّبيّ ﷺ واستفاض، دون ماكان قبل ذلك ممّاكان بطريق الشّذوذ والآحاد من زيادةٍ ونقصانٍ ، وإبدال وتقديم وتأخير ، وغير ذلك ، وجرّدوا المصاحف عن النّقط والشّكل ، لتحتمل صورة مـابقيَ من الأحرف السّبعة ؛ كالإمالة والتّفخيم والإدغام والهمز والحركات وأضداد ذلك ممّا هـو في باقي الأحرف السّبعة غير لغة قُرَيش . وكالغيب[1] والجمع والتّثنية ، وغير ذلك من أضداده ممّا تحتمله العرضة الأخيرة ، إذ هو موجود في لغة قُرَيش وفي غيرها ، ووجّهوا بها إلى الأمصار ؛ فأجمع النّاس عليها ...

ثمّ كَثُر الاختلاف أيضًا فيما يحتمله الرّسم ، وقرأ أهل البدَع والأهواء بما لايحلّ لأحدٍ مـن المسلمين تلاوته ؛ فوضعوها من عند أنفسهم وفاقًا لبدَعهم ، كمن قال من المعتزلة : ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسىٰ تَكْلِيمًا﴾ النّساء/١٢٤ ، بنصب الهاء ...

١ـ ضدّ المخاطب .

فلمّا وقع ذلك؛ رأى المسلمون أن يُجمِعوا على قراءات أئمّةٍ ثقاتٍ، تجرّدوا للقيام بالقرآن العظيم؛ فاختاروا من كلّ مصر وُجّه إليه مُصْحَف أئمّةً مشهورين بالثّقة والأمانة في النّقل، وحُسن الدّين، وكمال العلم، أفنوا عمرهم في الإقراء والقراءة، واشتهر أمرُهم، وأجمع أهلُ مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا، وثقتهم فيما قرأوا ورووا، وعلمهم بما يُقرئون. ولم تخرج قراءتهم عن خطّ مُصْحَفهم... [ثمّ ذكر أسماء بعض القُرّاء في الأمصار، كما تقدّم عن ابن الجَزَري وغيره في باب «أئمّة القراءات»، وقال:]

ثمّ إنّ القُرّاء بعد ذلك تفرّقوا في البلاد، وخَلَفهم أُممٌ بعد أُمم، وكَثُر بينهم الخلاف، وقلّ الضّبط، واتّسع الخَرْق، فقام الأئمّة الثّقات النُّقّاد وحرّروا وضبطوا وجمعوا وألّفوا على حسب ما وصل إليهم، أو صحّ لديهم، كما تقدّم.

فالّذي وصل إلينا اليوم متواترًا أو صحيحًا مقطوعًا به؛ قراءات الأئمّة العشرة و رُواتهم المشهورين. هذا الّذي تحرّر من أقوال العلماء، وعليه النّاس اليوم بالشّام والعراق ومصر والحجاز.

وأمّا بلاد المغرب والأندَلُس؛ فلاندري ما حالُها اليوم، لكن بَلَغَنا عنهم أنّهم يقرأون بالسّبع من طُرُق الرُّواة الأربعة عشر فقط، وربّما يقرأون ليعقوب الحَضْرميّ، فلو رَحَلَ إليهم أحدٌ من بلادنا لأسدى[١] إليهم معروفًا عظيمًا.

فثبت من ذلك: أنّ القراءات الشّاذّة، ولو كانت صحيحة في نفس الأمر، فإنّها ممّا كان أُذِن في قراءته، ولم يُتحقّق إنزاله، أو أنّ النّاس كانوا مخيّرين فيها في الصّدر الأوّل، ثمّ [أجمعت] الأُمّة على تركها للمصلحة، وليس في ذلك خَطَرٌ ولا إشكالٌ؛ لأنّ الأُمّة معصومة من أن تجتمع على خطإٍ. (٧٩ ـ ٩٩)

---

١ ـ وفي نُسَخ: «لأسند».

الفصل الخامس

نصّ السّيوطيّ (م: ٩١١) في «الإتقان في علوم القرآن»

معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشّاذّ والموضوع والمُدْرَج

اعلم! أنّ القاضي جلال الدّين البُلقينيّ قال: القراءة تنقسم إلى متواتر وآحاد وشاذّ.

فالمتواتر: القراءات السّبعة المشهورة.

والآحاد: قراءات الثّلاثة الّتي هي تمام العشر ويلحق بها قراءة الصّحابة.

والشّاذّ: قراءة التّابعين كالأعمش، ويحيى بن وَثّاب، وابن جُبَير، ونحوهم.

وهذا الكلام فيه نظر؛ يعرف ممّا سنذكره. وأحسن من تكلّم في هذا النّوع إمام القُرّاء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير بن الجَزَريّ قال في أوّل كتابه «النّشر»: كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجهٍ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول أبي شامة والدّانيّ، كما تقدّم عنه، ثم قال:]

قلت: أخرج سعيد بن منصور في «سُنَنه» عن زيد بن ثابت قال: «القراءة سنّة متّبعة». قال البَيْهَقي: أراد اتّباع مَنْ قبلنا في الحروف سنّة متّبعة، لا يجوز مخالفة المُصْحَف الّذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات الّتي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغًا في اللّغة، أو أظهر منها. ثمّ قال ابن الجَزَريّ: ونعني بموافقة أحد المصاحف... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: أتقن الإمام ابن الجَزَريّ هذا الفصل جدًّا وقد تحرّر لي منه أنّ القراءات أنواع:

الأوّل ـ المتواتر وهوما نقله جَمْع لايمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

الثّاني ـ المشهور، وهوما صحّ سنده ولم يبلغ درجة التّواتر، ووافق العربيّة والرّسم، واشتهر عند القُرّاء فلم يعدّه من الغلط ولا من الشّذوذ، ويُقرأ به على ما ذكره ابن الجَزَريّ ويُفهمه كلام أبي شامة السّابق. ومثاله ما اختلفت الطّرق في نقله عن السّبعة، فرواه بعض الرُّواة عنهم دون بعض، وأمثلة ذلك كثيرة في فرش الحروف من كُتُب القراءات كالّذي قبله.

ومن أشهر ما صُنِّف في ذلك: «التّيسير» للدّانيّ، و«قصيدة الشّاطبيّ»، و«أوعية النّشر في القراءات العشر»، و«تقريب النّشر»، كلاهما لابن الجَزَريّ.

الثّالث ـ الآحاد، وهوما صحّ سنده وخالف الرّسم أوالعربيّة، أولم يشتهر الاشتهار المذكور ولايُقرأ به، وقد عقد التِّرمِذيّ في «جامعه» والحاكم في «مستدركه» لذلك بابًا أخرجا فيه شيئًا كثيرًا صحيح الإسناد. ومن ذلك:

ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجَحدريّ عن أبي بَكْرة أنّ النّبيّ ﷺ قرأ: (**متّكئين على رفارف خُضر وعباقِريٍّ حِسانٍ**).

وأخرج من حديث أبي هُرَيرة أنّه ﷺ قرأ: (**فلاتعلم نفس ما أُخفى لهم من قُرّات أعين**).

وأخرج عن ابن عبّاس أنّه ﷺ قرأ: (**لقد جاءكم رسول من أنفسكم**) بفتح الفاء.

وأخرج عن عائشة أنّه ﷺ قرأ: (**فروح وريحان**): يعني بضمّ الرّاء.

الرّابع ـ الشّاذّ، وهوما لم يصحّ سنده، وفيه كتب مؤلّفة، من ذلك قراءة: (**مَلَكَ يَوم الدّين**) بصيغة الماضي ونصب يوم، و(**إيّاك يُعْبَد**) بنائه للمفعول.

الخامس ـ الموضوع، كقراءات الخُزاعيّ.

وظهر لي سادس يشبه من أنواع الحديث المُدْرَج وهوما زيد في القراءات على وجه التّفسير كقراءة سعد بن أبي وَقّاص: (**وَلَه أخ أوأُختٌ من أُمّ**) أخرجها سعيد بن منصور.

وقراءة ابن عبّاس: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلًا من ربّكم في مواسم الحجّ) أخرجها البخاريّ.

وقراءة ابن الزُّبَير: (ولتكن منكم أُمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم). قال عمر: فما أدري أكانت قراءته أم فَسَّر؟ أخرجه سعيد بن منصور. وأخرجه الأنباريّ وجزم بأنّه تفسير.

وأخرج عن الحسن: أنّه كان يقرأ: (وَإنْ مِنكم إلّا واردُها). الورود: الدّخول. قال الأنباريّ: قوله: «الورود الدُّخول» تفسير من الحسن لمعنى الورود. وغلط فيه بعض الرُّواة فأدخله في القرآن. (١: ٢٦٠ـ٢٦٦)

الفصل السّادس

نصّ القَسْطلانيّ (م: ٩٢٣) في «لطائف الإشارات لفنون القراءات»

[ضوابط صحّة القراءات]

[ذكر القُرّاء المعروفين في الأمصار، كما تقدّم عنه في باب «أئمّة القراءات»، وقال:]

ثمّ إنّ القُرّاء بعد ذلك تفرّقوا في البلاد، وخلفهم أُمم بعد أُمم، إلّا أنّه كان فيهم المتقن وغيره، فلذا كَثُر الاختلاف، وعَسُر الضّبط، وشقّ الائتلاف، وظهر التّخليط، وانتشر التّفريط، واشتبه متواتر القراءات بفاذّها، ومشهورها بشاذّها، فمن ثمّ وضع الأئمّة لذلك ميزانًا يُرجع إليه، ومعيارًا يُعَوّل عليه، وهو السّند والرّسم والعربيّة.

فكلّ ما صحّ سنده، واستقام وجهه في العربيّة، ووافق لفظه خطّ المُصْحَف الإمام فهو من السّبعة المنصوصة، فعلى هذا الأصل بنى قبول القراءات؛ [عن] سبعة كانوا أو سبعة آلاف، ومتى فقد شرط من هذه الثّلاثة فهو شاذّ. هذا لفظ الكواشيّ كما رأيته في أوّل تفسيره.

ومراده باستقامة وجهه في العربيّة، سواءً كان راجحًا أو مرجوحًا، كقراءة حمزة: ﴿وَالأَرْحَامَ﴾ بالجرّ، وقراءة أبي جعفر: (لِيُجْزَى قَوْمًا)[1]، والفصل بين المضافين في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ..﴾ الأنعام / ١٣٧، وغير ذلك...

وأمّا قوله: «ووافق لفظه خطّ المُصْحَف الإمام»؛ ففيه نظر من جهة تقييده بالإمام، [وهو

---

١ - في المُصْحَف: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الجاثية / ١٤.

مُصْحَف عُثمان رضي الله عنه الّذي أمسكه لنفسه] لأنّ المعتمد موافقة أحد المصاحف العُثمانيّة، كما في «النّشر» وغيره، ويدلّ لذلك نحو: (جَنّاتٍ تَجْري مِن تَحتِهَا الاَنْهارُ)[1] بسورة التّوبة، بزيادة «من» في المُصْحَف المكّيّ دون غيره، ﴿وَبالزُّبُر وَبالْكِتَاب الْمُنير﴾[2] بزيادة الباء في الاسمين في المُصْحَف الشّاميّ دون غيره، وبالأُولى قرأ ابن كثير، وبالثّانية قرأ ابن عامر، ولم يقل أحدٌ: بأنّ ذلك شاذّ.

ثمّ إنّ الموافقة المذكور معمول بها، سواء كان تحقيقًا كقراءة: (مَلِكِ يَوم الدّين) بغير ألف، أو تقديرًا كقراءة الألف، فإنّها كُتِبت بغير ألف في جميع المصاحف، فاحتملت الكتابة أن تكون «مٰلِك» وفُعِل بها كما فُعِل بنحو صالح، ممّا حذفت الألف منه اختصارًا...

وأمّا ماصحّ سنده فهو مانقله العدل الضّابط عن مثله، كذلك إلى منتهاه، مع اشتهاره عند أئمّة هذا الشّأن الضّابطين له، وهو غير معدود عندهم من الغلط، ولا ممّا [أو بما] شذّ به بعضهم.

فإذا اجتمعت هذه الثّلاثة في قراءة وجب قبولها، وحرم ردُّها، سواء كانت عن السّبعة، [أم عن العشرة] أم عن غيرهم من الأئمّة المقبولين، نصّ على ذلك الدّانيّ، والمهدويّ، ومكّيّ، وأبو شامة، وغيرهم ممّن يطول ذكره، إلّا أنّ بعضهم لم يكتف بصحّة السّند، بل اشترط مع الرّكنين المذكورين التّواتر... [ثمّ ذكر المراد بالتّواتر وأقسامه وشروطه، كماسيجيئ عنه في بابه]. (١: ٦٧ـ ٦٩)

٥

١ـ في المُصْحَف: ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْاَنْهَارُ﴾ التوبة / ١٠٠.

٢ـ فاطر / ٢٥.

الفصل السّابع

نصّ الرّافعيّ (م: ١٣٥٦) في «إعجاز القرآن»

[أقسام القراءات وشروط صحّتها]

والعلماء على أنّ القراءات متواترة وآحاد وشاذّة. وجعلو المتواتر السّبع والآحاد الثّلاث المتمّمة لعشرها، ثمّ ما يكون من قراءات الصّحابة (رضي الله عنهم) ممّا لا يوافق ذلك [1]، ومابقي فهو شاذّ. والقياس عندهم موافقة القراءة للعربيّة بوجهٍ من الوجوه، سواءً كان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه، أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضرّ مثله؛ لأنّ القراءة سنّة متّبَعة، يلزم قبولها؛ والمصير إليها بالإسناد لا بالرّأي، ثمّ يشترط في تلك القراءة أن توافق أحد المصاحف العُثمانيّة ولو احتمالا [2]، وأن تكون مع ذلك صحيحة الإسناد، فإن اجتمعت الأركان الثّلاثة: موافقة العربيّة، ورسم المُصْحَف، وصحّة السّند؛ فتلك هي القراءة الصّحيحة، ومتى اختلّ ركن منها، أو أكثر أُطلِقَ عليها أنّها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة؛ ولتجيء بعد ذلك عن كائن

---

١ ـ في بعض الأقوال، أنّ العشرة متواترة، ولكنّا نأخذ في هذا بالأضيق الأحوط.

٢ ـ يقال: إنّ نُسَخ المصاحف العُثمانيّة تختلف بعض الاختلافات؛ وممّا وقفنا عليه من أمثلة ذلك ما ذكره ابن الجزريّ إمام القُرّاء المتأخّرين المتوفّى سنة ٨٣٣هـ: أنّ ابن عامر قرأ: (قالوا الله اتّخذ ولدًا) وقراءة غيره: (وقالوا) بزيادة الواو، وأنّ ذلك أي حذف الواو، ثابت في المُصْحَف الشّاميّ؛ وقال: إنّ ابن كثير يقرأ: (تجري من تحتها الأنهار) وقراءة غيره: (تجري تحتها الأنهار)، وقراءة ابن كثير ثابت في المُصْحَف المكّيّ؛ والمراد بالموافقة الاجتماعيّة ما يكون من نحو قراءة: (مالك يوم الدّين)، فإنّ لفظة (مالك) كُتِبت في جميع المصاحف بحذف الألف، فتقرأ: (مَلِك) وهي توافق الرّسم تحقيقًا، وتقرأ: (مالك) وهي توافقه احتمالًا.

من كان .

أمّا اشتراط موافقة العربيّة؛ على أيّ وجوهها ، فذلك إطلاق يناسب ما قدّمناه من أمر الفطرة ، ومن أجله كان صحيحًا أن لا يُعَوِّل أئمّة القراءة في أمر الجواز على ما هو أفشى في اللّغة وأقيس في العربيّة ، دون ما هو أثبتُ في الأثر ، وأصحّ في النّقل ؛ لأنّ العرب متفاوتون في خلوص اللّغة وقوّة المنطق، فإن قرأوا فلكلّ قبيل نهجه .

وأمّا موافقة رسم أحد المصاحف العُثمانيّة؛ فذلك لما صحّ عندهم من أنّ الصّحابة (رضي الله عنهم) اجتهدوا في الرّسم على حسب ما عرفوا من لغات القراءة ، فكتبوا «الصّراط» مثلًا في قوله تعالى : ﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بالصّاد المبدَلة من السّين ، وعدلوا عن السّين الّتي هي الأصل، لتكون قراءة السّين (السّراط) إن خالفت الرّسم من وجه، فقد أتت على الأصل اللّغويّ المعروف ، فيعتدلان ، وتكون قراءة الإشمام[1] محتملة لذلك[2] .

وأمّا اشتراط صحّة الإسناد؛ فهو أمر ظاهر ما دامت القراءة سنّة متّبعة ، وكثيرًا ما ينكر بعض أهل العربيّة قراءةً من القراءات؛ لخروجها عن القياس ، أو لضعفها في اللّغة ؛ ولا يحفل أئمّة القراءة بإنكارهم شيئًا؛ كقراءة مَن قرأ : ﴿فَتُوبُوا اِلٰى بَارِئِكُمْ﴾[3] بسكون الهمزة ، ونحوها ممّا أحصوه في كُتُبهم .

وأوّل مَن اشتهر من القُرّاء بالشّواذّ ؛ وعُنِي بجمع ذلك واستقصائه وإظهاره دون الصّحيح؛ أبو الفضل محمّد بن جعفر الخزاعيّ في أواخر المائة الثّانية ، فقد جمع قراءة نسبها إلى الإمام

١ـ أي إشمام السّين صوت الزّاي ؛ وهي قراءة معروفة .

٢ـ في رسم المُصْحَف كلام طويل ؛ فقد أحصى علماء القراءة كلّ ما فيه من نحو ما مثّلنا به ، واعتلّوا له بوجوه حسنة في القراءات ، وإنّما حملهم على النّظر في ذلك والاستقصاء له أنّ الرّسم من وضع زيد بن ثابت ، وهو كان أمين رسول الله ﷺ وكاتب وحيه ، وعلم من هذا العلم ما لم يعلم غيره بدعوته ﷺ ، فكأنّما كتب بتوفيق كالتّوقيف .

٣ـ البقرة / ٥٤ .

أبي حنيفة ﷺ، ومنها: (إنّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِه الْعُلَمَاءَ) [١] وقد أكذبوه في إسناده وجعلوه مثلًا بينهم في القراءات الموضوعة المردودة.

ثمّ اجترأ النّاس على القرآن بما فشا من مقالات أهل الزّيغ والإلحاد بعد المائة الثّانية، ولكنّ ذلك لم يتناول قراءته، بل تناول مسائل من أمر الاعتقاد فيه؛ ثم ظهر من ابن شَنَبُوذ (م: ٣٢٨) وكان رجلًا كثير اللّحن، قليلَ العلم، فيه سلامةٌ وحُمْقٌ وغفلةٌ؛ فكان من أشهر القُرّاء بالشّواذّ، ثمّ أخذ في سبيله أبوبكر العطّار النّحويّ (م: ٣٥٤)، وكان من أعرف النّاس بالقراءات، وإنّما أفسد عليه أمره أنّه من أئمّة نُحاة الكوفيّين، فخالف الإجماع وصنع في ذلك صُنْعًا كوفيًّا.. فاستخرج لقراءته وجوهًا من اللّغة والمعنى، ومن ذلك قراءته في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْـَٔسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [٢] فإنّ هذا الأحمق قرأها: (نُجُبًا)، فأزالها بذلك عن أحسن وجوه البيان العربيّ، ولم يبال ماصنع إذا هو قد انفرد بها على عادة الكوفيّين في الرّواية.. كما مرّ في باب الرّواية في الجزء الأوّل من «تاريخ آداب العرب».

أمّا بعد هؤلاء الرّؤوس، وبعد أن انطوت أيّامهم، فإنّ القراءة قد استوثق أمرها ولم يعدّ للشّاذّ وجهٌ ولاأُقيم له وزنٌ؛ إذ كانت قد دُوّنت العلوم في اللّغة العربيّة و في القراءات. وأخمل النّاس أهل الشّواذّ، والخلفاء والأُمراء فمن دونهم، واعتدّوا هم السّوء و الإثم، ورأوا أمرهم الفتنة الّتي لايُستقال فيها البلاء؛ فما زالوا بهم حتّى قطع الله دابرهم و غابرهم.

هذا و قد أورد ابن النّديم في كتابه: «الفهرست» أسماء كثير من أهل الشّواذّ في كثير من الأمصار، فارجع إليه إن شئت تستقصي فيما لايفيد. (٥٥ ـ ٥٨)

١ـ في المُصْحَف: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ فاطر/ ٢٨.

٢ـ في سورة يوسف / ٨٠، يصف إخوته و قد ذهبوا يتشاورون بعد أن استيأسوا من يوسف حين أخذ إليه أخاه، و من عرف سياق الآية ثمّ قرأها لم يجد لها نظيرًا في باب التّصوير البيانيّ.

الفصل الثّامن

نصّ الزُّرقانيّ (م: ١٣٦٨) في «مناهل العرفان...»

ضابط قبول القراءات

لعلماء القراءات ضابط مشهور، يزنون به الرّوايات الواردة في القراءات فيقول: كلّ قراءة وافقت أحد المصاحف العُثمانيّة ولو تقديرًا... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:] وهذا الضّابط نظّمه صاحب الطِّيبة، فقال:

وكلّ ما وافق وجهَ النّحو وكان للرّسم احتمالًا يحوي
وصحّ إسنادًا هو القرآنَ فهذه الثّلاثة الأركانُ
وحيثما يختلّ رُكنٌ أثبتِ شُذوذَه لو أنّه في السّبعةِ

والمراد بقولهم: «ما وافق أحد المصاحف العُثمانيّة» أن يكون ثابتًا... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

والمراد بقولهم: «ولو تقديرًا» أنّه يكفي في الرّواية أن توافق رسم المُصْحَف، ولو موافقة غير صريحة، نحو: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدّين﴾، فإنّه رُسِم في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة «مالك»، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقًا كما كُتِب: ﴿مَلِكِ النَّاس﴾، وقراءة الألف تحتمله تقديرًا كما كُتِب: ﴿مَالِكَ المُلْكِ﴾، فتكون الألف حُذِفت اختصارًا، كما حُذِفت في حالات كثيرة ألمعنا إليها سابقًا في قواعد رسم المُصْحَف. أمّا الموافقة الصّريحة؛ فكثيرة نحو قوله سبحانه:

﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾[1]، فإنّها كُتِبت في المـُصْحَف بدون نُقَطٍ. وهنا وافقت قراءة «ننشزها» بالزّاي وقراءة «ننشرها» بالرّاء.

ومن بعد نظر الصّحابة في رسم المـُصْحَف؛ أنّ الكلمة الّتي رُويت على الأصل وعلى خلاف الأصل كانوا يكتبونها بالحرف الّذي يخالف الأصل، ليتعادل مع الأصل الّذي لم يكتب في دلالة الصّورة الواحدة على القراءتين، إذ يدلّ على إحداهما بالحروف، وعلى الثّانية بالأصل نحو: كلمتي «الصّراط والمصيطرون» بالصّاد المبدَلة بالسّين، فإنّهم كتبوهما بالصّاد وعدلوا عن السّين الّتي هي الأصل، لتكون قراءة السّين، وإن خالفت الرّسم قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام أيضًا محتملة. ولو كُتِب ذلك بالسّين على الأصل لفات هذا الاحتمال وعُدّت قراءة غير السّين مخالفة للرّسم والأصل كِلَيْهما. ولذلك كان الخلاف المشهور في «بصطة» الأعراف دون «بسطة» البقرة؛ لكون حرف البقرة كُتِب بالسّين وحرف الأعراف كُتِب بالصّاد.

وللعلّامة النُّوَيريّ على الطّيبة كلمة نفيسة في هذا الموضوع إذ يقول ما نصّه: «اعلم! أنّ الرّسم هو تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها. والعُثمانيّ هو الّذي رُسِم في المصاحف العُثمانيّة. وينقسم إلى قياسيّ وهو ما وافق اللّفظ، وهو معنى قولهم: تحقيقًا، وإلى سماعيّ وهو ما خالف اللّفظ، وهو معنى قولهم: تقديرًا، وإلى احتماليّ، وسيأتي.

ومخالفة الرّسم اللّفظ محصورة في خمسة أقسام، وهي الدّلالة على البدل نحو: «الصّراط»، وعلى الزّيادة نحو: «ملك»، وعلى الحذف نحو: «لكنّا هو»، وعلى الفصل نحو: «فمال هؤلاء»، وعلى أنّ الأصل الوصل نحو: «ألّا يسجدوا»، فقراءة الصّاد والحذف والإثبات والفصل والوصل خمستها وافقها الرّسم تحقيقًا، وغيرها تقديرًا، لأنّ السّين تبدل

١ـ البقرة / ٢٥٩.

صادًا قبل أربعة أحرف، منها : الطّاء كما سيأتي ، وألف «مالك» عند المثبت زائدة ، وأصل «لكنّا» الإثبات ، وأصل« فمال» الفصل ، وأصل« ألّا يسجدوا» الوصل، فالبدل في حكم المبدل منه، وكذا الباقي .

وذلك ليتحقّق الوفاق التّقديريّ، لأنّ اختلاف القراءتين إذا كان يتغاير دون تضادّ ولا تناقض فهو في حكم الموافق ، وإذا كان بتضادّ أو تناقض ففي حكم المخالف . والواقع الأوّل فقط ، وهوالّذي لايلزم من صحّة أحد الوجهين فيه بطلان الآخر .

وتحقيقه: أنّ اللّفظ تارةً يكون له جهة واحدة ، فيرسم على وفقها ، فالرّسم هنا حصر جهة اللّفظ، فمخالفه مناقض . وتارةً يكون له جهات ، فيرسم على إحداها ، فلايحصر جهة اللّفظ ، فاللّافظ به موافق تحقيقًا ، وبغيره تقديرًا ، لأنّ البدل في حكم المبدَل منه . وكذا بقيّة الخمسة .

والقسم الثّالث ـ ما وافق الرّسم احتمالًا ، ويندرج فيه ما وقع الاختلاف فيه بالحركة والسّكون نحو : «القدس» وبالتّخفيف والتّشديد نحو: «ينشركم» بـيونس، وبالقطع والوصل المعبّر عنه بالشّكل نحو : « ادخلوا» بـغافر، وباختلاف الإعجام نحو: «يعلمون» و«يفتح» ، وبالإعجام والإهمال نحو: «ننشزها» وكذا المختلف في كيفيّة لفظها كالمدغَم والمسهَّل والمُمال والمُرقَّق والمُدوَّر، فإنّ المصاحف العُثمانيّة هكذا كلّها ، لتجرّدها عن أوصافها .

فقول النّاظم : «وكان للرّسم احتمالاً» دخل فيه ما وافق الرّسم تحقيقًا بطريق الأَولى وسواء وافق كلّ المصاحف أو بعضها، كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا﴾[1] ، ﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ﴾[2] ، فإنّه ثابت بالشّاميّ وكابن كثير في(جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأنْهَار) بالتّوبة ، فإنّه ثابت في الكوفيّ، إلى غير ذلك .

١ـ البقرة / ١١٦، يونس / ٦٨.

٢ ـ فاطر / ٢٥.

وقوله : «احتمالًا» يحتمل أن يكون جعله مقابلًا للتّحقيقيّ، فتكون القسمة عنده ثنائيّة وهو التّحقيقيّ والاحتماليّ، ويكون قد أدخل التّقديريّ في الاحتماليّ وهو [ابن الجزريّ] الّذي فعله في «نشره» ، ويحتمل أن يكون ثَلَّث القسمة ، ويكون حكم الأوّلَيْن ثابتًا بالأولويّة ، ولولا تقدير موافقة الرّسم للزم الكلّ مخالفة الكلّ في نحو : « السّموات ، والصّالحات ، واللّيل» .

ثمّ إنّ بعض الألفاظ يقع فيه موافقة إحدى القراءتين أو القراءات تحقيقًا، والأُخرى تقديرًا نحو : «مَلِك» وبعضها يقع فيه موافقة القراءتين أو القراءات تحقيقًا ،نحو : « أنصارًا الله» ، «فنادته الملائكة» ، «ويغفر لكم» ، «وهَيْت لك» .

واعلم! أنّ مخالف صريح الرّسم في حرف مُدْغَم ، أو مُبْدَل ، أو ثابت ، أو محذوف ،أو نحو ذلك ، لايُعَدّ مخالفًا إذا ثبتت القراءة به و وردت مشهورة ، ألاترى أنّهم يعدُّون إثبات ياءات الزّوائد وحذف ياء «تسأَلْني» بالكهف ، وقراءة : «وأكون من الصّالحين» ونحو ذلك من مخالف الرّسم غير مردود ، لرجوعه لمعنى واحد ، وتمشّيه مع صحّة القراءة وشهرتها ، بخلاف زيادة كلمة ونقصانها ، وتقديمها وتأخيرها حتّى ولو كانت حرف معنى، فإنّ له حكم الكلمة ، ولاتسوغ مخالفة الرّسم فيه ، وهذا هو الحدّ الفاصل في حقيقة اتّباع الرّسم ومخالفته» اهـ .

وقولهم في الضّابط المذكور: « وافق العربيّة ولو بوجهٍ» يريدون وجهًا من وجوه قواعد اللّغة ...[وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

قلت : وهذا كلام وجيه ، فإنّ علماء النّحو إنّما استمدّوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب ، فإذا ثبتت قرآنيّة القرآن بالرّواية المقبولة كان القرآن هو الحَكَم على علماء النّحو وما قَعَّدوا من قواعد ، و وجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه ، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكّمها فيه ، وإلّا كان ذلك عكسًا للآية ، وإهمالًا للأصل في وجوب الرّعاية !

وقولهم في ذلك الضّابط : «وصحّ إسناده» يريدون به أن يروي تلك القراءة عدل ضابط

عن مثله وهكذا إلى الرّسول ﷺ من غير شذوذ ولا علّة قادحة ، بل شرطوا فوق هذا أن تكون الرّواية مشهورة عند أئمّة هذا الشّأن الضّابطين له ، غير معدودة عندهم من الغلط ولا ممّا شَذّ به بعضهم.

والمحقّق ابن الجَزَريّ يشترط التّواتر ويصرّح به في هذا الضّابط ، ويعتبر أنّ ما اشتهر واستفاض موافقًا الرّسم والعربيّة في قوّة المتواتر في القطع بقرآنيّته وإن كان غير متواتر.

منطوق هذا الضّابط ومفهومه

يدلّ هذا الضّابط بمنطوقه ، على أنّ كلّ قراءة اجتمع فيها هذه الأركان الثّلاثة يحكم بقبولها ، بل لقد حكموا بكفر من جحدها، سواء أكانت تلك القراءة مرويّة عن الأئمّة السّبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمّة المقبولين ؟

ويدلّ هذا الضّابط بمفهومه على أنّ كلّ قراءة لم تتوافر فيها هذه الأركان الثّلاثة ، يحكم بعدم قبولها ، وبعدم كفر من يجحدها ، سواء أكانت هذه القراءة مرويّة عن الأئمّة السّبعة أم عن غيرهم ، ولو كان أكبر منهم مقامًا ، وأعظم شأنًا . هذا هو الصّحيح عند أئمّة التّحقيق من السّلَف والخَلَف كما صرّح به الدّانيّ ، ومكّيّ ، والمهدويّ ، وأبو شامة . وناهيك بهؤلاء الأربعة أنّهم أئمّة في قراءات القرآن وعلوم القرآن.

قال أبو شامة في كتابه « المرشد الوجيز» ، ما نصّه: «فلا ينبغي أن يغترّ بكلّ قراءة . . .

[وذكر كما تقدّم عنه ، ثمّ قال:]

لكنّ رأى أبي شامة وأضرابه في القراءات السّبع غير سديد كما سيجيئ ، ثمّ إنّ مفهوم هذا الضّابط المحكوم عليه بما ترى تنضوي تحته بضع صُوَر يخالف بعضها حكم بعض تفصيلًا، وإن اشتركت كلّها في الحكم عليها إجمالًا بعدم قبولها كما علمت.

ذلك أنّ الضّابط المذكور يصدق مفهومه بنفي الأركان الثّلاثة ، ويصدق بنفي واحد واثنين منها ، ولكلّ حالةٍ حكم خاصّ تعلمه من عبارة الإمام مكّيّ الّتي نسوقها إليك و نصّها :

فإن سأل سائل ما الّذي يقبل من القراءات الآن فيقرأ به ؟ ...[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ثمّ انبرى المحقّق ابن الجَزَريّ لذاك التّمثيل الّذي تركه مكّيّ اختصارًا... [ثمّ ذكر أمثلة من تلك الأقسام، كما تقدّم عنه].

[أسباب عدم اشتراط القُرّاء التّواتر في القراءات]

إنّما اكتفى القُرّاء في ضابط القراءة المشهورة بصحّة الإسناد مع الرّكنين الآخرين ولم يشترطوا التّواتر؛ مع أنّه لا بدّ منه في تحقّق القرآنيّة لأسباب ثلاثة :

أحدها ـ أنّ هذا ضابطٌ لا تعريفٌ، والتّواتر قد لوحظ في تعريف القرآن على أنّه شطر أو شرط على الأقلّ، ولم يُلحظ في الضّابط لأنّه يغتفر في الضّوابط ما لا يغتفر في التّعاريف، فالضّوابط ليست لبيان الماهيّة والحقيقة .

ثانيها ـ التّيسير على الطّالب في تمييز القراءات المقبولة من غيرها، فإنّه يسهل عليه بمجرّد رعايته لهذا الضّابط أن يميّز القراءات المقبولة من غير المقبولة، أمّا إذا اشترط التّواتر فإنّه يصعب عليه ذلك التّمييز، لأنّه يضطرّ في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كلّ طبقة من طبقات الرّواية، وهيهات أن يتيسّر له ذلك.

ثالثها ـ أنّ هذه الأركان الثّلاثة تكاد تكون مساوية للتّواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة، بيان هذه المساواة؛ أنّ ما بين دفّتي المُصْحَف متواتر ومجمع عليه من الأئمّة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة فإذا صحّ سند القراءة ووافقت قواعد اللّغة ثمّ جاءت موافقة لخطّ هذا المُصْحَف المتواتر، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرّواية للعلم القاطع وإن كانت آحادًا، ولا تنسَ ما هو مقرّر في علم الأثر من أنّ خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتفَّت به قرينة توجب ذلك .

فكأنّ التّواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المُصْحَف وثيقة متواترة

بالقرآن ، أمّا بعد وجود هذا المُصْحَف المجمع عليه، فيكفي في الرّواية صحّتها وشُهرتها ما وافقت رسم هذا المُصْحَف ولسان العرب .

قال صاحب الكواكب الدرّيّة نقلًا عن المحقّق ابن الجَزَري ما نصّه : «قولنا وصحّ سندها» ..[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول بعض المتأخّرين في شرط التّواتر، كما تقدّم عنه، وقال :]

و بهذا التّوجيه الّذي وجّهنا به الضّابط المذكور، يَهُون اعتراض العلّامة النُّوَيريّ في «شرحه على الطّيبة» إذ يقول ما نصّه: وقوله : « وصحّ إسنادًا» ظاهره أنّ القرآن يكتفي في ثبوته مع الشّرطين المتقدّمين بصحّة السّند فقط ولا يحتاج إلى تواتر .

وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدّثين وغيرهم ، كماستراه إن شاءالله تعالى ، ولقد ضلّ بسبب هذا القول قوم ، فصاروا يقرأون أحرفًا لا يصحّ لها سند أصلًا، ويقولون : التّواتر ليس بشرط ، وإذا طولبوا بسندٍ صحيح لا يستطيعون ذلك ، ولا بدّ لهذه المسألة من بعض بسط، فلذلك لَخَّصتُ فيها مذاهب القُرّاء والفقهاء الأربعة المشهورين، وما ذكر الأُصوليّون والمفسّرون وغيرهم(رضي الله تعالى عنهم أجمعين) وذكرتُ في هذا التّعليق المهمّ من ذلك لأنّه لا يحتمل التّطويل، فأقول :

«القرآن عند الجمهور من أئمّة المذاهب الأربعة ، منهم : الغزاليّ ، وصدر الشّريعة ، وموفّق الدّين المقدسيّ ، وابن مُفْلِح ، والطّوفيّ ، هو ما نقل بين دفّتي المُصْحَف نقلًا متواترًا، وقال غيرهم : هو الكلام المنزل على رسول الله ﷺ للإعجاز بسورة منه ، وكلّ من قال بهذا الحدّ اشترط التّواتر كما قال ابن الحاجب رحمه الله ، للقطع بأنّ العادة تقضي بالتّواتر في تفاصيل مثله .

والقائلون بالأوّل لم يحتاجوا للعادة ،لأنّ التّواتر عندهم جزء من الحدّ ، فلا تتصوّر ماهيّة القرآن إلّا به ، وحينئذٍ فلا بدّ من التّواتر عند أئمّة المذاهب الأربعة ، ولم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزّائد . وصرّح به جماعات لا يُحْصَوْن كابن عبد البرّ ، وابن عطيّة ، وابن تيميّة ، والتّونسيّ في «تفسيره» ، والنّوَويّ ، والسُّبكيّ ، والإسنويّ ، والأذرعيّ ، والزّركشيّ ، والدَّميريّ ، وابن الحاجب ، والشّيخ خليل ، وابن عرفة ، وغيرهم .

وأمّا القُرّاء ؛ فأجمعوا في أوّل الزّمان على ذلك ، وكذلك في آخره لم يخالف من المتأخّرين إلّا أبو محمّد مكّيّ، وتبعه بعض المتأخّرين . وهذا كلامهم ... الخ» اهـ .

ثمّ ساق نُقولاً كثيرة عزاها إليهم يقصر المقام هنا عن عرضها. وفيما ذكرناه كفاية . وهذا التّوجيه الّذي وجّهنا به الضّابط السّالف يجعل الخلاف كأنّه لفظيّ، ويسير بجماعات القُرّاء على جُدَد الطّريق في تواتر القرآن « وَمَنْ سَلَكَ الجَدَدَ أَمِنَ العِثَار » ... [ثمّ ذكر أنواع القراءات من حيث السّند، كما تقدّم عن السّيوطيّ]

(١ : ٤١١ـ٤٢٢)

الفصل التّاسع

نصّ ابن عاشور (م: ١٣٩٣) في «التّحرير و التّنوير»

[ضابط قبول القراءات]

من أجل ذلك اتّفق علماء القراءات و الفقهاء على أنّ كلّ قراءة وافقت وجهًا في العربيّة، ووافقت خطّ المُصْحَف أي مُصْحَف عُثمان، و صحّ سند راويها، فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردّها.

قال أبو بكر بن العربيّ: «ومعنى ذلك عندي، أنّ تواترها تبع لتواتر المُصْحَف الّذي وافقته وما دون ذلك فهو شاذّ، يعني وأنّ تواتر المُصْحَف ناشئ عن تواتر الألفاظ الّتي كُتِبت فيه.

قلت: وهذه الشّروط الثّلاثة هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النّبيّ ﷺ بأن كانت صحيحة السّند إلى النّبيّ ﷺ ولكنّها لم تبلغ حدّ التّواتر، فهي بمنزلة الحديث الصّحيح، و أمّا القراءة المتواترة فهي غنيّة عن هذه الشّروط، لأنّ تواترها يجعلها حجّة في العربيّة، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المُصْحَف المجمع عليه، ألا ترى أنّ جمعًا من أهل القراءات المتواترة؛ قرأوا قوله تعالى: ﴿وَما هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ التّكوير / ٢٤، بظاء مشالة أي بمتّهم، وقد كُتِبت في المصاحف كلّها بالضّاد السّاقطة.

على أنّ أباعليّ الفارسيّ صنّف كتاب «الحجّة للقراءات»، و هو معتمد عند المفسّرين، و قد رأيت نسخة منه في مكاتب (الآستانة)، فالقراءات من هذه الجهة لا تفيد في علم التّفسير، والمراد بموافقة خطّ المُصْحَف موافقة أحد المصاحف الأئمّة الّتي وجّه بها عُثمان بن عفّان إلى

أمصار الإسلام ، إذ قد يكون اختلاف يسير نادر بين بعضها، مثل زيادة الواو في ﴿وَسارِعُوا إِلىٰ مَغْفِرَةٍ﴾[١] في مُصْحَف الكوفة، ومثل زيادة الفاء في قوله: ﴿وَمَا اَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ اَيْدِيكُمْ﴾[٢]، ﴿وَوَصَّيْنَا الْاِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ـ أو إحسانًا ـ﴾[٣].

فذلك اختلاف ناشئ عن القراءة بالوجهين بين الحُفّاظ من زمن الصّحابة الّذين تلقّوا القرآن عن النّبيّ ﷺ، لأنّه قد أثبته ناسخو المُصْحَف في زمن عُثمان ، فلاينافي التّواتر إذ لا تعارض، إذا كان المنقول عنه قد نطق بما نقله عنه النّاقلون في زمانين أوأزمنة ، أوكان قد أذن للنّاقلين أن يقرأوا بأحد اللّفظين ، أوالألفاظ .

و قد انحصر توفّر الشّروط في الرّوايات العشر للقُرّاء و هم: نافع بن أبي نُعَيم المدنيّ، وعبد الله بن كثير المكّيّ، و أبوعمرو المازنيّ البَصْريّ، و عبد الله بن عامر الدّمشقيّ، و عاصم ابن أبي النَّجود الكوفيّ، وحمزة بن حبيب الكوفيّ، و الكِسائيّ عليّ بن حمزة الكوفيّ، و يعقوب ابن إسحاق الحَضْرميّ البَصْريّ، وأبوجعفر يزيدبن القَعْقاع المدنيّ، وخَلَف البَزّار (بـ «زاي» ف «ألف» ف «راء» مهملة) الكوفيّ، و هذا العاشر ليست له رواية خاصّة، و إنّما اختار لنفسه قراءة تناسب قراءات أئمّة الكوفة، فلم يخرج عن قراءات قُرّاء الكوفة إلّا قليلًا، و بعض العلماء يجعل قراءة ابن مُحَيصِن و اليزيديّ والحسن و الأعمش، مرتبة دون العشر، و قد عدّ الجمهور ما سوى ذلك شاذًّا لأنّه لم ينقل بتواتر حُفّاظ القرآن .

و الّذي قاله مالك و الشّافعيّ: إنّ ما دون العشر لاتجوز القراءة به و لا أخذ حكم منه لمخالفته المُصْحَف الّذي كتب فيه ما تواتر، فكان ما خالفه غير متواتر فلايكون قرآنًا، و قد تُروىٰ قراءات عن النّبيّ ﷺ بأسانيد صحيحة في كتب الصّحيح مثل : «صحيح البخاريّ

١ـ آل عمران /١٣٣.

٢ـ الشّورى /٣٠.

٣ـ العنكبوت / ٨ .

ومسلم» و أضرابهما إلّا أنّها لايجوز لغير من سمعها من النّبيّ ﷺ القراءة بها، لأنّها غير متواترة النّقل فلايترك المتواتر للآحاد، وإذا كان راويها قد بلغته قراءة أُخرى متواترة تخالف ما رواه وتحقّق لديه التّواتر وجب عليه أن يقرأ بالمرويّة تواترًا، و قد اصطلح المفسّرون على أن يطلقوا عليها قراءة النّبيّ ﷺ، لأنّها غير منتسبة إلى أحدٍ من أئمّة الرّواية في القراءات، و يكثر ذكر هذا العنوان في «تفسير محمّد بن جرير الطّبريّ» و في «الكشّاف»، و في «المحرّر الوجيز» لعبد الحقّ ابن عطيّة، و سبقهم إليه أبو الفتح ابن جنّيّ، فلاتحسبوا أنّهم أرادوا بنسبتها إلى النّبيّ ﷺ أنّها وحدها المأثورة عنه، و لا ترجيحها على القراءات المشهورة، لأنّ القراءات المشهورة قد رُويت عن النّبيّ ﷺ بأسانيد أقوى و هي متواترة على الجملة كما سنذكره، و ما كان ينبغي إطلاق وصف قراءة النّبيّ عليها لأنّه يوهم مَن ليسوا من أهل الفهم الصّحيح أنّ غيرها لم يقرأ به النّبيّ ﷺ، و هذا يرجع إلى تبجّح أصحاب الرّواية بمرويّاتهم ...[ثمّ ذكر مراتب القراءات الصّحيحة و التّرجيح بينها، كما سيجيئ عنه في باب «تواتر القراءات»].

(١ : ٥٣ـ٥٥)

الفصل العاشر

نصّ أبي زُهرة (م: ١٣٩٣) في «المعجزة الكُبرى»

أقسام القراءات

لاعبرة إلّا بالقراءات المتواترة، لأنّها هي الّتي تتناسب مع تواتر القرآن، وحفظه في الأجيال إلى يوم القيامة، وسدّ السّبيل للرّيب، فلا يأتيه في أيّ ناحيةٍ من نواحيه، لأنّها ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ فصّلت / ٤٢، ولأنّ الله تعالى قد وعد بحفظه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، والله تعالى لايخلف الميعاد. ولكن مع ذلك قرّر علماء القراءات؛ أنّ هناك ما رُوي بطريق الآحاد، وهناك الشّاذّ، وإن كان الإثنان لم يبلغا درجةً أن تكون معتبرة، أو لائقة بالقرآن. ولذلك قسّموا القراءات إلى أقسام ثلاثة:

[القسم الأوّل] - **القراءات المتواترة**، وهي حجّة في التّلاوة، وليس لمؤمن بالقرآن أن ينكرها، وإذا كان قد روي عن الزّمخشريّ إنكار بعض القراءات أوردها مستنكرًا لها، فإنّ ذلك النّوع ليس من القراءات المتواترة، وما كان لمثل الزّمخشريّ في علمه ومكانته وإيمانه أن ينكر متواترًا، والّذين يستمسكون بمثل قوله: «لايأخذون إلّا بحبل واهٍ، يهوي بهم إلى نار جهنّم» لأنّه رضي الله تبارك وتعالى عنه، ما أنكر متواترًا، ولكنّهم يطيرون وراء كلّ ريح يحسبونها هادمة، ولكنّ ما هم ببالغيه، ودون ذلك دقّ أعناقهم.

وشروط القراءة المتواترة ثلاثة:

الشّرط الأوّل ـ أن تكون موافقة للمُصْحَف الإمام، لأنّه الأصل المعتمد عليه، وهو المرجع، وهو صورة صادقة للمكتوب في عصر النّبيّ ﷺ، فيكون بالتزامه القرآن متواترًا قراءةً وكتابةً، والله سبحانه وتعالى هو الحافظ له إلى يوم الدّين.

الشّرط الثّاني ـ التّواتر في السّند بأن يرويه جمع عن جمع حتّى عصر النّبيّ ﷺ.

الشّرط الثّالث ـ أن يكون موافقًا للمنهاج العربيّ الثّابت في اللّغة، وليس معنى ذلك أن تكون أقوال النّحويّين حاكمةً على القرآن بالصّحّة، فإنّه هو الحاكم عليه، وهو أقوى حُجَج النّحويّين في إثبات ما يثبتون، ونفي ما ينفون، ولكنّ معنى ذلك ألّا يكون فيه ما يخالف الأُسلوب العربيّ في مفرداته وفي جُمَله وعباراته.

القسم الثّانيّ ـ القراءة غير المتواترة؛ وقد رُويت بطريق الآحاد، ولم تبلغ في روايتها حدّ التّواتر، وهذه يكون رُواتها عدولًا، لم يثبت عليهم ريبة اتّهام في قول أو عمل، وهذه يقرأ القرآن بها، وخصوصًا إذا وافقت المتواتر بشرط موافقتها للمُصْحَف الإمام وهو متواتر، فتكون في معنى المتواترة، وموافقتها للمنهاج العربيّ، فلا يكون فيها ما يخالف المنهاج العربيّ.

القسم الثّالث ـ الشّاذّة؛ وهي المخالفة للمُصْحَف الإمام، ولم تثبت بسندٍ صحيحٍ، ولو بطريق الآحاد، وإنّي أرى ألّا يقبل إلّا المتواتر.

ويجب التّنبيه إلى أمر و هو أنّ القراءات السّبع المنسوبة للقُرّاء السّبعة، قيل: إنّها لاتخلو من شاذّ مرفوض، وإن كانت في جملتها مشهورة، جاء في كتاب «إعجاز القرآن» للكاتب الكبير صادق الرّافعيّ رحمه الله نقلًا ما نصّه: «لاتخلو إحدى القراءات من شواذّ فيها حتّى السّبع المشهورة، فإنّ فيها من ذلك أشياء». وازن بين هذا، وبين القراءتين اللّتين زيدت في إحداهما «واو»، وقيل: إنّها موافقة للمُصْحَف الشّاميّ. وفي الأُخرى «من» وقيل: إنّها موافقة للمُصْحَف المكّيّ.

الفصل الحادي عشر

نصّ عبدالفتّاح القاضي (م: ١٤٠٣) في «القراءات الشّاذّة»

القراءة المقبولة والمردودة

ذكر علماء القراءات قاعدة تعرف با القراءات المقبولة و تميّز عن غيرها من القراءات الشّاذّة المردودة.

وهذه القاعدة هي: كلّ قراءة وافقت اللّغة العربيّة، و وافقت رسم أحد المصاحف العُثمانيّة ـ وثبتت بطريق التّواتر ـ نقول: كلّ قراءة اجتمعت فيها هذه الأركان الثّلاثة؛ موافقة اللّغة، وموافقة أحد المصاحف، وثبوتها بطريق التّواتر هي القراءة الّتي يجب قبولها، ولا يحلّ جحدها وإنكارها، وهي من جملة الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن الكريم، ومتى لم تتحقّق هذه الأركان كلّها أو بعضها في قراءة فهي قراءة شاذّة مردودة. وينبغي أن يعلم أنّ أهمّ هذه الأركان هو الرّكن الثّالث، والرّكنين الأوّلين لا زمان له إذ أنّه متى تحقّق تواتر القراءة لزم أن تكون موافقةً للغة العرب، ولأحد المصاحف العُثمانيّة، فالعُمْدة هو التّواتر.

ومعنى قولهم: «وافقت اللّغة العربيّة» أن تكون موافقة لوجهٍ من وجوه النّحو سواءً أكان أفصح أم فصيحًا؛ فلا يشترط أن تكون على أفصح الأوجه، ولذلك يقول الإمام الدّانيّ: وأئمّة القرآن لاتعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

ومعنى قولهم: «ووافقت أحد المصاحف» أن تكون ثابتة ولو في بعضها كقراءة: ﴿وَسَارِعُوا

﴿إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ آل عمران / ١٣٣، بحذف الواو الّتي قبل السّين فهي ثابتة كذلك في المُصْحَف المدنيّ والشّاميّ. و قراءة: ﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ فاطر / ٢٥، بزيادة الباءين ثابتة في المُصْحَف الشّاميّ. وقراءة: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ في سورة التّوبة / ١٠٠ في الموضع الأخير، منها بزيادة لفظ «من» فهي ثابتة في المُصْحَف المكّيّ وهكذا، وموافقة المصاحف أو بعضها قد تكون تحقيقيّة، وهي الموافقة الصّريحة كقراءة: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بحذف الألف فهي موافقة تحقيقًا لسائر المصاحف لأنّ الألف محذوفة في جميعها.

وقد تكون الموافقة تقديريّة احتماليّة كقراءة الآية المذكورة بإثبات الألف فهي موافقة للرّسم تقديرًا و احتمالًا على معنى أنّ إثبات الألف على احتمال وتقدير أنّها ثابتة، وحُذِفت في الرّسم اختصارًا كما في ﴿مَالِكِ الْمُلْكِ﴾، فإنّها قُرئت بإثبات الألف للجميع مع حذفها اختصارًا في سائر المصاحف، ومعظم القراءات موافقة للرّسم صراحةً وتحقيقًا لأنّ المصاحف كُتِبت مجرّدة من النَّقْط والشَّكْل، فكانت محتملةً لما ورد من القراءات نحو: «القدس» بالضّمّ والإسكان، و«يعملون» بالغيبة والخطاب، و «نُنشرها» بالزّاي والرّاء، و«هَيْت لَك» بالهمزة والإبدال والفتح والضّمّ وهكذا.

والتّواتر: نقل جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب عن جماعة كذلك من أوّل السّند إلى منتهاه إلى رسول الله ﷺ. هذا و قد جنح الشّيخ مكّيّ بن أبي طالب وتبعه المحقّق ابن الجَزَريّ إلى الاكتفاء بصحّة السّند وجعلاه مكان التّواتر.

قال الإمام النُّوَيريّ في «شرح الطّيبة»: وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدّثين وغيرهم لأنّ القرآن عند الجمهور من أئمّة المذاهب الأربعة منهم: الغزاليّ، وصدر الشّريعة، وموفّق الدّين المقدسيّ، وغيرهم، هو ما نقل بين دفّتي المُصْحَف نقلًا متواترًا، فالتّواتر جزء من الحدّ فلا تتصوّر ماهيّة القرآن إلّا به.

وعلى هذا؛ لا بدّ من حصول التّواتر عند أئمّة المذاهب الأربعة لم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزّائد، وصرّح به جماعة لا يحصون، منهم: ابن عبد البرّ، وابن عطيّة، وابن

تيميّة، والنّوويّ، والأذرعيّ، والزّركشيّ، وابن الحاجب، وغيرهم.

وأمّا القُرّاء فأجمعوا أوّل الزّمان على ذلك، وكذلك في آخره ولم يخالف من المتأخّرين إلّا أبو محمّد مكّيّ وتبعه بعض المتأخّرين.

ومن كلام علماء القراءة الدّالّ على اشتراط التّواتر ما صرّح به الإمام الجَعْبَريّ في «شرح الشّاطبيّة» حيث يقول: ضابط كلّ قراءة تواتر نقلها، ووافقت العربيّة مطلقًا، ورسم المُصْحَف ولو تقديرًا، فهي من الأحرف السّبعة؛ وما لم يجتمع فيه ذلك، فشاذّ. اهـ.

إذا علمت هذا، فالّذي توافرت فيه الأركان الثّلاثة المذكورة إنّما هي القراءات العشر فحسب.

قال النُّوَيريّ: أجمع الأُصوليّون والفقهاء على أنّه لم يتواتر شيء ممّا زاد على القراءات العشر، وكذلك أجمع عليه القُرّاء أيضًا إلّا من لا اعتمد بخلافه اهـ.

وقال الإمام ابن الجَزَريّ في «منجد المقرئين»: والّذي جمع في زماننا الأركان الثّلاثة... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وقال أيضًا في الكتاب المذكور: وقول مَن قال: إنّ القراءات المتواترة لا حدّ لها... [وذكر كما تقدّم عنه، وقال:]

ويؤخذ من هذه النّقول: أنّ القرآن لا يثبت إلّا بطريق التّواتر، وأنّ التّواتر لم يتحقّق إلّا في القراءات العشر. وعلى هذا فكلّ قراءة وراء العشر لا يحكم بقرآنيّتها بل هي قراءة شاذّة لا تجوز القراءة بها لا في الصّلاة ولا خارجها... [ثمّ ذكر قول محيي الدّين النَّوَويّ وابن عبدالبرّ، كما تقدّم عن الزّركشيّ، وقال:]

وقال ابن الصّلاح: وهو ممنوع من القراءة بما زاد على العشر منع تحريم لا منع كراهة في الصّلاة وخارجها. وكذلك صرّح ابن الحاجب وابن السُّبكيّ بتحريم القراءة بالشّاذّ، واستُفْتي الإمام الحافظ ابن حَجَر العَسْقلانيّ عن حكم القراءة بالشّاذّ، فقال: تُحْرم القراءة بالشّاذّ وفي الصّلاة أشدّ، ولا نعرف خلافًا بين أئمّة الشّافعيّة في تفسير الشّاذّ أنّه ما زاد على

العشر بل منهم مَن ضيّق، فقال: ما زاد على السّبع. اهـ.

والحاصل: أنّ القراءة إن خالفت العربيّة أو الرّسم، فهي مردودة إجماعًا، ولو كانت منقولة عن ثقة مع أنّ ذلك بعيد بل لا يكاد يوجد. وإن وافقت العربيّة والرّسم، ونقلت بطريق التّواتر، فهي مقبولة إجماعًا، وإن وافقت العربيّة والرّسم، ونقلت عن الثّقات بطريق الآحاد، فقد اختلف فيها؛ فذهب الجمهور إلى ردّها وعدم جواز القراءة بها في الصّلاة وغيرها، سواء اشتهرت واستفاضت أم لا، وذهب مكّيّ بن أبي طالب وابن الجَزَريّ إلى قبولها وصحّة القراءة بها بشرط اشتهارها واستفاضتها. أمّا إذا لم تبلغ حدّ الاشتهار والاستفاضة، فالظّاهر المنع من القراءة بها إجماعًا.

ومن هنا يعلم أنّ الشّاذّ عند الجمهور ما لم يثبت بطريق التّواتر، وعند مكّيّ ومَن وافقه ما خالف الرّسم أو العربيّة ولو كان منقولًا عن الثّقات، أو ما وافق الرّسم والعربيّة ونقله غير ثقة أو نقله ثقة ولكن لم يتلقّ بالقبول ولم يبلغ درجة الاستفاضة والشّهرة.

وبناء على هذا؛ فالقراءات الّتي انفرد بنقلها الأئمّة الأربعة أو أحدهم أو راوٍ من رُواتهم لا تجوز القراءة بها مطلقًا على رأي الجمهور ولو وافقت العربيّة والرّسم لأنّها لم تنقل بطريق التّواتر. وعلى رأي مكّيّ وابن الجَزَريّ تجوز القراءة بما وافق العربيّة والرّسم منها حيث كان صحيح السّند وظفر بالشّهرة والاستفاضة والتّلقّي بالقبول.

وإذ قد علمت أنّ القراءة الشّاذّة، لا تجوز القراءة بها مطلقًا، فاعلم! أنّه يجوز تعلّمها وتعليمها، وتدوينها في الكُتُب، وبيان وجهها من حيث اللّغة والإعراب والمعنى، واستنباط الأحكام الشّرعيّة منها على القول بصحّة الاحتجاج بها، والاستدلال بها على وجهٍ من وجوه اللّغة العربيّة، وفتاوى العلماء قديمًا وحديثًا مطبقة على ذلك، والله تعالى أعلم.

الفصل الثّاني عشر

نصّ صُبْحيّ الصّالح (م: ١٤٠٧) في «مباحث في علوم القرآن»

[اتّصال أسانيد قراءة الصّحيحة وتوجيه القراءة الشّاذّة]

ولأسانيد المحدّثين أثر واضح في تسلسل القراءات، فكما استنبط العلماء أحكام الشّرع وأُصول التّفسير من الرّوايات الّتي صحّ سندها، لم تقبل قراءة أحد من القُرّاء إلّا إذا ثبت أخذه عمّن فوقه بطريق المشافهة والسّماع حتّى يتّصل الإسناد بالصّحابيّ الّذي أخذ عن رسول الله ﷺ.

ولذلك تتكرّر في أوائل تلك الأسانيد أسماء الصّحابة الّذين هم روايات في الحلال والحرام، أو أسباب النّزول، أو بيان الآيات [1].

وهذا التّسلسل في أسانيد القُرّاء سوّغ للعلماء أن يصفوا القراءات بأنّها توقيفيّة [2]، فمنعوا القراءة بالقياس المطلق [3]، واستنكروا موقف جماعة منهم الزّمخشريّ؛ ظنّوا أنّ «القراءات اختياريّة، تدور مع اختيار الفُصحاء واجتهاد البُلغاء» [1].

١ـ و في «التّيسير» لأبي عمرو الدّانيّ: ٨، و ما بعدها وصفٌ دقيقٌ لأسانيد القُرّاء السّبعة يظهر إلى أيّ حدّ كان العلماء يتشدّدون في صحّة الرّوايات و ثبوت التّلقّي بالمشافهة و السّماع.

٢ـ البرهان ١: ٣٢١.

٣ـ الإتقان ١: ١٣٢.

٤ـ البرهان ١: ٣٢١

فما وافق العربيّة والرّسم ولم ينقل بإسناد صحيح كإسناد المحدّثين الثّقات فهو مردود، وكم من قراءةٍ أنكرها بعض أهل النّحو، أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم كإسكان (بارئْكم) و(يَأمُرْكُم)، وخفض (والأرحام)، ونصب (ليُجزىٰ قومًا)، والفصل بين المضافين في (قتلَ أولادَهُم شُرَكائهم) وغير ذلك. فلا غرابة إذا وقف القُرّاء موقفًا شديدًا من أبي بكر ابن مِقْسَم الّذي كان يختار من القراءات ما بدا له أصحّ في العربيّة ولو خالف النّقل، أو رسم المصاحف فعقدوا له مجلسًا، وأجمعوا على منعه[١]، وعقدوا مجلسًا آخر لابن شَنَبوذ لاستتابته ممّا كان آخذًا فيه من كتابة القرآن على ما يعلمه من قراءتَي أُبيّ وابن مسعود.

وقد انعقد المجلسان بأمر شيخ القُرّاء ابن مجاهد الّذي عرفنا أنّه أوّل مَن جمع القراءات السّبع، وكان ابن مجاهد قد أخذ القراءة عن ابن شاذان الرّازيّ الّذي عنه أخذ أيضًا كلّ من ابن مِقْسَم وابن شَنَبوذ، ولكنّ اشتراك الثّلاثة في التّلقّي عن شيخ واحد لم يمنع ابن مجاهد من التّشدّد مع زميلَيْه لإجماع القُرّاء في عهده على الأخذ بالأثبَت في الأثر والأصحّ في النّقل، وليس الأفشىٰ في اللّغة والأقيس في العربيّة[٢].

ومع ذلك عَنِي بعض اللّغويّين والنُّحاة بتتبّع القراءات الشّاذّة، فألّف ابن خالويه (م: ٣٧٠هـ) كتابًا في هذه القراءات سمّاه: «المختصر في شواذّ القراءات»، وصنّف ابن جنّيّ كتابه: «المحتسب في توجيه القراءات الشّاذّة»، ووضع أبو البقاء العُكْبَريّ كتابًا أوسع وأشمل سمّاه: «إملاء ما مَنّ به الرّحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن». ولم يتردّد بعض العلماء في إطلاق القول بأنّ «توجيه القراءة الشّاذّة أقوى في الصّناعة من توجيه المشهورة»[١]، ووجدوا في توجيه الشّاذّ عونًا على معرفة صحّة التّأويل، فقراءة ابن مسعود

١ـ الإتقان ١: ١٣٢؛ وانظر: طبقات القُرّاء ٢: ٥٤.

٢ـ الإتقان ١: ١٣٠.

٣ـ البرهان ١: ٣٤١.

(والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيمانهما) بدلًا من ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ ساعدت على فهم ما يقطع في حدّ السّرقة، وقراءة سعد بن أبي وَقّاص: (وله أخ أو أُخت مِن أُمّ فلكُلٍّ..)[١] صرّحت بنوع الإخوة في هذه القضيّة التّشريعيّة المتعلّقة بالميراث، وقراءة عمر بن عبد العزيز الّتي تحكى أيضًا عن الإمام أبي حنيفة (إنّما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ)[٢] برفع اسم الجلالة ونصب العلماء، بيّنت أنّ الغرض من تخصيص العلماء بالخشية إظهار مكانتهم ودرجتهم عند الله، «وتأويله ـ كما يقول الزّركشيّ ـ أنّ الخشية هنا، بمعنى الإجلال والتّعظيم، لا الخوف»[٣]. ويضيف الزّركشيّ: فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسّرة للقرآن...[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ومن هنا شاع على ألسنة العلماء: «اختلاف القراءات يظهر اختلاف الأحكام»[٤]. على أنّ توجيه بعض القراءات الشّاذّة لم يخل من التّكلّف، وقد يستهجن بادئ الرّأي، ثمّ لا يدفع الاستهجان إلّا التّأويل كقراءة: (هو الله الخالق البارئ المُصَوَّر) بفتح الواو والرّاء، على أنّه اسم مفعول، وتأويله أنّه مفعول لا اسم الفاعل، الّذي هو البارئ فإنّه يعمل عمل الفعل كأنّه قال: الّذي برأ المصوّر[٥].

وتوجيه القراءات الشّاذّة لاستنباط غرائب التّأويلات من بعض وجوهها كان لونًا من التّرَف العلميّ الّذي شغف به علماء الإسلام خلال دراساتهم الواسعة المتشعّبة لكلّ ما يتعلّق بالقرآن؛ فكما شغلوا أنفسهم بمعرفة عدد آيات القرآن، وأطول كلمة وأقصرها، وأكثر ما

---

١ ـ النّساء /١٢. وقراءة حَفْص ليس فيها (من أُمّ).

٢ ـ فاطر /٢٨. (انظر: تفسير القرطبيّ ١٤: ٣٤٤).

٣ ـ البرهان ١: ٣٤١.

٤ ـ الإتقان ١: ١٤١.

٥ ـ البرهان ١: ٣٤١، ولا يخفى ما في هذا التّأويل من بُعْدٍ وتكلّفٍ.

اجتمع في كتاب الله من الحروف المتحرّكة، وما شابه هذه المباحث الّتي ليس من ورائها فائدة إلّا في حالات يسيرة نادرة، آنسوا من أنفسهم ميلًا لدراسة القراءات الشّاذّة توسيع آفاق البحث فقط، وإلّا فإنّهم يعلمون علم اليقين؛ أنّ كلّ قراءة لم تتوافر قرآنيّتها لايجوز لهم ولا لغيرهم تلاوتها في الصّلاة ولا سواها، ولايجب اعتقادها على أحدٍ... [ثمّ ذكر قول النَّوَويّ وقول ابن عبد البرّ، كما تقدّم عن الزّركشيّ].

قال الإمام مالك فيمن قرأ في صلاة بقراءة ابن مسعود وغيره من الصّحابة ممّا يخالف المُصْحَف: «لم يُصَلّ وراءه»[1].

وموقف العلماء من قراءة ابن مسعود ـ على تقواه وورعه وعلمه الغَزير ـ ربّما دعا إليه ما شاع عنه من إنكار المعوّذتين والفاتحة من القرآن، وإن كان كثيرون يفسّرون تصرّفه تفسيرًا منطقيًّا. قال ابن قُتَيبة في «مشكل القرآن»: «ظنّ ابن مسعود أنّ المعوّذتين ليستا من القرآن... [وذكر كما تقدّم عن السّيوطيّ في «باب المصاحف»، ثمّ قال:]

وقراءة أُبيّ بن كعب تماثل قراءة ابن مسعود في الشّذوذ لما ينسب إليه من إثباته دعاء الاستفتاح والقنوت في آخر مُصْحَفه كالسّورتين[2]، «مع أنّه لم تقم حجّة بأنّه قرآن مُنْزَل، بل هو ضَرْبٌ من الدّعاء، وأنّه لو كان قرآنًا لنقل القرآن، وحصل العلم بصحّته»[3].

[ضابط للقراءات المقبولة]

ولتمييز القراءات المقبولة من الشّاذّة وَضَع العلماء ضابطًا للقراءات المقبولة ذا ثلاثة شروط... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزريّ، ثمّ قال:]

١ـ البرهان ١: ٢٢٢. والمستشرقون يأبون إلّا أن يضخموا فتوى الإمام مالك ويقارنوا بينها وبين فتوى الحنفيّة المتساهلين في هذا الموضوع.

٢ـ نفس المصدر ١: ٢٥١.

٣ـ البرهان ٢: ١٢٨.

وقد آثر ابن الجَزَريّ في كتابه : «مُنْجد المقرئين» أن يبدّل شرط صحّة الإسناد في هذا الضّابط بتواتره، لأنّ القرآنيّة لاتثبت إلّا بالإسناد المتواتر، فالقراءات الأربع الزّائدة على العشر صحيحة الإسناد ولكنّها آحاديّة فليست متواترة، وليست قرآنًا يتعبّد به ويُتْلى في الصّلاة، وإنّما القراءات المتواترة الّتي تلقّتها الأُمّة بالقبول هي العشر الّتي أخذها الخَلَف عن السَّلَف حتّى وصلت إلينا، ولا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء هذه العشر.

وينقل السّيوطيّ عن ابن الجَزَريّ: أنّ أنواع القراءات من حيث السّنّة ستّة ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وجدير بالذّكر: أنّ قارئ القرآن لايسمّى مقرئًا حتّى ولو حفظ العشر كلّها والأربع عشرة إلّا إذا أحكمها بالسّماع والمشافهة، فنحن بهذه العجالة تصوّرنا حقيقة القراءات وأخذنا فكرة عامّة عن القُرّاء ابتغاء الوصول إلى غايتنا الأساسيّة من فهم النّصوص القرآنيّة الّتي تقوم دراستنا لها على ماثبت، منها تواتر قرآنيّة: فما دام القرآن قد أُنْزل على سبعة أحرفٍ، فنحن ندرسها جميعًا في كلّ قراءة تواترت محتوية على حرف منها، وعمادنا في هذا الأصحّ في النّقل، وليس الأقيس في العربيّة، لأنّنا نجعل القرآن حَكَمًا على قواعد اللّغة والنّحو، ولانجعل تلك القواعد حَكَمًا على القرآن، فما استمدّ النُّحاة قواعدهم إلّا من القرآن بالدّرجة الأُولى، ثمّ من الحديث وكلام العرب بالدّرجة الثّانية. (٢٥٠ـ ٢٥٥)

الفصل الثّالث عشر

نصّ سعيد الأفغانيّ (م: ١٤١٧) في مقدّمة كتاب «حجّة القراءات»

[شروط صحّة القراءات]

كانت وجوه قراءاتهم ينظّمها ضابط صاغه علماء القراءات في شروط ثلاثة... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ وغيره، ثمّ قال:]

والشّرط الأساسيّ ـ كما يظهر للمتأمّل ـ هو الأوّل، أمّا الثّاني والثّالث؛ فالغالب أنّهما أُضيفا ليتكوَّن من الثّلاثة ما ينطبق تمام المطابقة على القراءات العشر المعروفة، وليخرج بذلك قراءات متواترة تركها النّاس منذ حملهم عُثمان رضي الله عنه على مُصْحَفه، لمخالفتها رسمه.

انعقد إجماع علماء القراءة على هذه الشّروط، إلّا أنّ بعضهم اكتفى من الشّرط الأوّل بصحّة السّند إلى رسول الله ﷺ ولم يشترط التّواتر، ويهمّنا ـ هنا ـ بيان ضعف هذا الرّأي ونكير العلماء عليه.

أشهر مَن عرف عنه ذلك في المأة الخامسة للهجرة: مكّيّ بن أبي طالب المقرئ المفسّر العالم بالعربيّة فقد قال: «القراءة الصّحيحة ما صحّ سندها إلى رسول الله ﷺ وساغ وجهها في العربيّة و وافقت خطّ المُصْحَف».

وشاع هذا القول بعده حتّى تبعه على ذلك بعض المتأخّرين ومشى عليه ابن الجَزَريّ في «نشره» و«طيبته» وهما كتابان صارا عمدةً في فنّ القراءة يدرسهما كلّ مَن أراد تحصيله، وكادت (مدرسيّتهما) تسبغ عليهما رداء التّقديس.

واستنكر الجمهرة ذلك حتّى قال الإمام السّفاقسيّ في كتابه المشهور: «غيث النّفع في القراءات السّبع»: ٦ـ٧، بعد أن أورده: «وهذا قول محدث لايُعَوَّل عليه»، بل لقد قرّر هذا الإمام ص: ٦ـ٧: «أنّ مذهب الأُصوليّين، وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدّثين، والقُرّاء: أنّ التّواتر شرط في صحّة القراءة، ولاتثبت بالسّند الصّحيح غير المتواتر ولو وافقت رسم المصاحف العُثمانيّة والعربيّة».

وهذا حكم صحيح يقتضيه المنهج السّليم في كلّ مايرجع إلى النّقل. وبذلك تمتاز وجوه القراءات من الأحاديث الصّحيحة الّتي يكتفي في ثبوت صحّتها بنقل العدل الضّابط عن مثله في سلسلة تنتهي بالصّحابي دون اشتراط التّواتر. ويُعجبني من السّفاقسيّ استدراكه على ما قد يرد في الخاطر إزاء التّواتر، فقد لفت الأنظار بقوله (ص ٦ـ٧): «ولايقدح في ثبوت التّواتر اختلاف القُرّاء: فقد تتوارد القراءة عند قوم دون قوم، فكلّ من القُرّاء إنّما لم يقرأ بقراءة غيره لأنّها لم تبلغه على وجه التّواتر. ولذا لم يعب أحد منهم على غيره قراءته لثبوت شرط صحّتها عنده وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشّرط عنده».

أمّا القراءة الشّاذّة

فهم في تعريفها فريقان:

الأوّل ـ جعلها فيماتوافر فيه الشّرط الأوّل والثّالث وتخلّف الشّرط الثّاني وهو موافقة رسم المُصْحَف الإمام، وفي هذا التّعريف بعض التّساهل قياسًا إلى تعريف الفريق الثّاني.

الثّاني ـ جعلها فيما فقد التّواتر من الشّرط الأوّل، فمهما تجتمع الشّروط الثّلاثة في قراءة بسند صحيح غير متواتر فهي عندهم شاذّة.

وأجمعوا على تحريم القراءة بها في الصّلاة، كما تحرم في غير الصّلاة أيضًا إذا اعتقد قرآنيّتها أو أوهم ذلك. هذا وقد قرّروا أنّ الشّاذّ هو كلّ ما وراء القراءات العشر المعروفة الآتي بيان أصحابها بعد.

(١١ ـ ١٤)

الفصل الرّابع عشر

نصّ الشّيخ معرفة (م: ١٤٢٧) في «تلخيص التّمهيد»

ضابط قبول القراءة

ذكر أئمّة الفنّ لقبول القراءة شروطًا ثلاثة:

١ـ صحّة السّند

٢ـ موافقة الرّسم

٣ـ استقامة وجهها في العربيّة

وإذا فقد أحد هذه الشّروط تصبح القراءة شاذّة، لا تصحّ القراءة بها، لا في صلاة ولا في غيرها، وتسقط عن اعتبارها قرآنًا رأسًا، سواءً كانت من السّبعة أم من غيرهم...

[ثمّ ذكر قول مكّيّ، كما تقدّم عن الزّركشيّ، وقال:]

وقال أبو شامة: كلّ قراءة ساعدها خطّ المُصْحَف...[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول ابن الجَزَريّ في شروط قراءة الصّحيحة، كما تقدّم عنه، وقال:]

هذه شروط ثلاثة عَبّروا عنها بالأركان، إذا توفّرت في قراءة فهي صحيحة ومقبولة، وإذا اختلّ أحدها فهي شاذّة مردودة.

ورأيت التّصريح بها في كلام أئمّة الفنّ ممّن يرجع إليهم في هذا الشّأن. ومع ذلك فإنّ بعض المؤلّفين غير الاختصاصيّين أخذ اعتبار التّواتر بدل شرط صحّة السّند.

هكذا جاء في كلام الشّيخ أبي القاسم النّويريّ، قال: «عدم اشتراط التّواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدّثين»

وقد ردّ عليه الإمام شهاب الدّين القَسْطلانيّ، بأنّ التّواتر إذا ثبت... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: ولعلّ مشترط التّواتر قد خلط عليه مسألة «تواتر القرآن» بمسألة «تواتر القراءات». وقد تقدّم: أنّهما حقيقتان متغائرتان[1].

وهكذا جعل الأُستاذ محمّد سالم محيسن ـ وهو مدرّس بمعهد القراءات بالأزهر ـ شرط التّواتر بدل صحّة السّند[2] مخالفًا في ذلك تصريحات الأئمّة المحقّقين. ويعذر أمثال هؤلاء، بعدم الاصطلاع بأُصول الفنّ، ولم يدركوا أنّ اشتراط التّواتر في كلّ فرد فرد من أحرف الخلاف يذهب بكثير من القراءات الثّابتة عن السّبعة وغيرهم. صرّح بذلك الإمام القسطلانيّ[3].

تحقيق الأركان الثّلاثة

قال ابن الجَزَريّ: «وقولنا ـ في الضّابط ـ: ولو بوجه»، نريد وجهًا من وجوه النّحو.. [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قلت: انظر إلى هذا التّناقض في كلام هذا الرّجل المحقّق المضطلع بأُصول الفنّ، كيف يحابي بحقائق علميّة هنا، ويعترف بها في موضع آخر، إذ كلّ ما ذكره هنا إنّما هي قراءات شاذّة، لايجوّز هو ولا غيره من الأئمّة قراءتها في الصّلاة، ومع ذلك فقد استشهد بها تدليلًا على تقديم ما صحّ سنده عن القارئ، على قواعد اللّغة المقرّرة، وسنتعرَّض لذلك.

قال ابن الجَزَريّ: ونعني بموافقة أحد المصاحف... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

هذا جلّ ما ذكره القوم بشأن تحقيق الأركان الثّلاثة لقبول القراءة ووصفها بالصّحّة. وقد نقلنا كلام ابن الجَزَريّ بطوله، فإنّ تحقيقه كان هو الفصل الحاسم، المعروف بين أئمّة الفنّ

١ـ البرهان في علوم القرآن ١: ٣١٨، وراجع صفحة: ٢٧٠.

٢ ـ المهذّب في القراءات العشر ١: ٢٧.

٣ـ لطائف الإشارات ١: ٧٠.

خَلَفًا عن سَلَفٍ. ولم يزد على تحقيقه أحد فيما أعلم. وقد تلقّته العلماء بالقبول عبر العصور.

وإنّ مناقشتنا التّالية ـ لهذه الأركان ـ سوف تدور على بُنود ذكرها هذا الإمام المحقّق، كمقياس أساسيّ لملاحظتها وتحقيقها في ضوء الواقعيّة الرّاهنة، الّتي ترفض المحاباة في مجال البحث والتّمحيص.

مناقشة هذه الأركان

تلك شروط ثلاثة (السّند والرّسم والعربيّة) ذكرها السَّلَف وتبعهم عليها الخَلَف تقليديًّا، من غير ما تحقيق عن واقع الأمر، وهل تصلح هذه الأركان حلًّا لمشكلة «اختلاف القراءات»؟

إنّها مشكلة لاتنحلّ بهكذا مسائل شكليّة لا واقع لها، إذا ما جاس الباحث خلال الدّيار. وقد لمس الأئمّة القُدامىٰ قصور هذه الأركان عن التّعريف بصحيح القراءة، ومن ثمّ أخذوا في تحريفها وتحويرها يُمْنةً ويُسْرةً، ولكن من غير جدوى، فاستبدلوا من شرط «التّواتر» الّذي كان رائجًا على ألسنة غوغاء النّاس كفاية صحّة الإسناد، ولكن إذا لم يوجد لبعض القُرّاء إسناد فماذا؟

وكذلك «شرط موافقة الرّسم»، رسم أيّ مُصْحَف؟ أهو مُصْحَف عُثمان الأمّ؟ فلم يكن بمعرض العامّة. أم هي المصاحف الأُولى المبعوثة إلى الآفاق؟ فلم يعدّ لها وجود منذ عام ٧٤ حيث جمعها الحَجّاج بأمر عبد الملك بن مروان، في مرسوم سلطانيّ عام. وقد حاول بعض الأئمّة (الإمام مالك) العثور على نسخة منها فلم يستطع.

ثمّ إنّ قيد: «ولو احتمالًا»، يذهب بأثر هذا الاشتراط رأسًا.

وأمّا شرط «العربيّة»؛ فقيد «ولو بوجهٍ»، أبطل أثره نهائيًّا، إذ ما من قراءة شاذّة إلّا ولها وجه في العربيّة ولو بعيدًا. هذا إجمال مناقشتنا في هذه البنود، الّتي اعتبروها شروطًا أساسيّةً لمعرفة صحيح القراءة عن ضعيفها. وإليك التّفصيل:

أمّا موافقة الرّسم؛ وهو عمدة الشّروط، فالمُصْحَف الأُمّ ـ مُصْحَف عُثمان المختصّ به ـ

أو مُصْحَف المدينة المودع في مسجدها، فإنّه لم يكن بمعرض العموم، فضلًا عن أنّ المعتمد ــ في تصريح الجماعة ـ هو مطلق المصاحف العُثمانيّة الأُولى، لا خصوص المُصْحَف الأُمّ.

قال الإمام شهاب الدّين القسطلانيّ: وأمّا قول القائل: و وافق لفظه خطّ المُصْحَف... [و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

و دليلًا على ذلك أنّهم اكتفوا بموافقة سائر المصاحف كمُصْحَف الشّام ومكّة وغيرهما. فقد أجازوا قراءة ابن كثير قارئ مكّة: (تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْاَنهَار)[1] بزيادة «مِن» لأنّ مُصْحَف مكّة كان مشتملًا عليها[2] و إن كان مُصْحَف المدينة خاليًا عن ذلك.

وقرأ ابن عامر قارئ الشّام: (وَلَدَارُ الآخِرَةُ) بلام واحدة، لأنّ مُصْحَف الشّام كان هكذا. وقرأ الباقون بلامين: ﴿وَلَلدَّارُ الْاٰخِرَةُ﴾[3].

فلم يكن مقياس «موافقة المُصْحَف» هو المُصْحَف الإمام، بل جميع المصاحف العُثمانيّة ـ الخمسة أو السّبعة ـ المبعوثة إلى الآفاق.

و لكن كيف الحصول على موافقتها؟ ولم يعدّ لها وجود، قبل أن ينتهي القرن الأوّل، إذ لم يمض على حياتها أقلّ من نصف قرن إلّا و قد أكل عليها الزّمان وشرب، و لم يبق لها أثر على صفحة الوجود.

وذلك منذ أن تحوّل الخطّ (خطّ المُصْحَف بالخصوص) من حالته البدائيّة الأُولى إلى مراحل جديدة، أيّام ولاية الحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ على العراق، ابتداء من سنة ٧٤ هـ فما بعد. فقد أخذت المصاحف في تطوّر و تحسّن في خطّها ونقطها و تشكيلها وسائر المحسّنات.

وقد بعث الحَجّاج بمصاحف ـ من الطّراز الحديث ـ إلى الآفاق، وأمر بجمع سائر المصاحف،

١ـ في المُصْحَف: ﴿تَجْرِى تَحْتَهَا الْاَنْهَارُ﴾. التوبة / ١٠٠.

٢ـ الكشف ١: ٥٠٥.

٣ـ الأنعام / ٣٢.

و منها المصاحف العُثمانيّة الأُولى، وحتّى إنّ المُصْحَف الإمام ـ وكان محتفظًا به في وعاء في المسجد النّبويّ ﷺ ـ أخفاه آل عُثمان ضَنًّا به ... [إلى أن قال:]

وأخيرًا فإنّ إضافة قيد: «ولو احتمالًا» ذهبت بفائدة هذا الاشتراط حيث أكثر القراءات الشّاذّة، بل والمرفوضة بالإجماع أيضًا، يمكن توفيقها مع ظاهر الرّسم حيث لا نقط ولا تشكيل ولا ألفات ولا غير ذلك من علائم فارقة حسبما تقدّم ... [ثمّ ذكر نماذج من القراءات الشّاذّة، وإن شئت فراجع].

وغير ذلك ممّا يطول ، راجع: كُتُب القراءات الشّاذّة، تجد غالبيّة تلكم القراءات يمكن توفيقها مع ظاهر الرّسم الأوّل، فأين «موافقة الرّسم» من صلاحيّة كونها دليلًا على تعيين القراءة الصّحيحة عن الشّاذّة؟!

أمّا شرط «السّند» لتكون القراءات بأسرها متّصلة الإسناد إلى النّبيّ ﷺ ، فهذا شيء لانستطيع تعقّله، فضلًا عن إمكان إثباته:

أوّلًا ـ القُرّاء مختلفون في القراءات، وكلّ قارئ له أسلوب خاصّ ومنهج يختصّ به دون من سواه. وله في كلّ آيةٍ فنون من أنواع القراءة، بل في كلّ كلمة يقرأها على أساليب يبتدعها كفنّ. أفهل يصحّ أن ننسب كلّ هذه القراءات المتنوّعة من كلّ قارئ قارئ، في جميع آي القرآن، إلى النّبيّ ﷺ ؟!

أفهل نستطيع أن ننسب مثل تاءات البزّيّ، وإدغام أبي عمرو، وإسكان حمزة، ونَبْر الكسائيّ، ومَدّة وَرْش وغير ذلك من مبتدعات القُرّاء المستنكرة، إلى رسول الله ﷺ ؟

قال ابن قتيبة: ولا يجعل لحن اللّاحنين من القُرّاء المتأخّرين حجّة على الكتاب... [وذكر كما سيجيئ عنه في باب «اختلاف القراءات»، ثمّ قال:]

وجعل يسرد من أمثال هذه القراءات الغريبة من أئمّة السَّلَف، ممّا لايمكن استنادها إلى رسول الله ﷺ قطعيًّا.

وبعد... كيف يصحّ لنا أن ننسب أمثال هذه الغرائب، باسم القراءات السّبع أو الحروف السّبعة إلى رسول الله ﷺ وهل ذاك إلّا جفاء وظلم بساحة قدسه الشّريف ؟

نعم؛ غاية ما هناك ، أنّ أرباب كُتُب القراءات لفّقوا لكلّ قارئ إسنادًا متّصلًا إلى النّبيّ ﷺ وهذا لايعني إسناد جميع قراءاته وأفنانها وتنوّعاتها إليه ﷺ .

هذا ، فضلًا عن أنّها أسانيد تشريفيّة مصطنعة ، كما لم يعرف لبعض القُرّاء إسناد ظاهر كابن عامر مثلًا، حسبما تقدّم.

ثانيًا ـ كيف خفيت رواية تلك القراءة عبر عشرات السّنين، حتّى ظهرت على يد أحد هؤلاء القُرّاء؟ فهذا الكسائيّ (توفّي سنة ١٩٨هـ) له قراءات خاصّة، وبعضها مستنكرة ، كيف خفيت على من تقدّمه لمدّة قرن ونصف ، ثمّ ظهرت على لسانه هو؟

ثالثًا ـ ما تلك الاستنكارات على كثير من قراءات السّبعة، إن كانت قراءاتهم جميعًا مأثورة بالأثر الصّحيح عن رسول الله ﷺ ؟

وما تلك التّعاليل والحُجَج الاجتهاديّة لتوجيه القراءات ؟ إذ لم تعد حاجة إلى تعاليل لو كانت منقولةً عن النّبيّ ﷺ بسند صحيح ! وقد تقدّم توضيح ذلك جميعًا.

أمّا اشتراط موافقة العربيّة ؛ فقد حُطّ من قيمته ، أو ألغى أثره بالمرّة ، إضافة قيد «ولو بوجهٍ» ، ولاسيّما مع تعميم القسطلانيّ: «سواءً كان راجحًا أم مرجوحًا»[1] .

إذ ما من قراءة مهما كانت شاذّة، فإنّ لها توجيهًا في العربيّة، بعد أن كانت قواعدها ذات مطاطية قابلة للانعطاف مع مختلف الوجوه.

نعم؛ لا بدّ لهم من إضافة هذا القيد، بعد أن كانت القراءات ولاسيّما السّبع ذات طابع تحميليّ، فيجب قبولها ومن ثمّ يجب توجيهها حسب الإمكان.

١ـ لطائف الإشارات ١: ٦٧ .

إنّ هذه الأركان وُضِعت على ضوء التّسالم على القراءات السّبع أو العشر، و من ثمّ يجب تحويرها بما يتّفق معها، فهي علاج للقضيّة بعد وقوعها. فاللّازم هو التّصرّف في الشّرائط بما يتلاءم ووجوه القراءات، و ليست القراءات هي الّتي تناقش على ضوء هذه الأركان.

و لذلك تجدهم يعالجون حدود هذه الشّرائط حسب ما ورد من قراءات هؤلاء السّبعة أوالعشرة. ولم نرهم يناقشون قراءة مأثورة عن هؤلاء على ضوء الأركان المذكورة...

[ثمّ ذكر قول الدّانيّ وسيبَوَيْه، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:]

انظر إلى هذا التّزمّت والاختيار التّقليديّ المحض، وإن دلّ فإنّما يدلّ على مبلغ ضغط التّحميل المذكور.

وسنبحث عن مناشئ هذا التّحميل الّذي تحقّق على يد قارئ بغداد الرّسميّ «ابن مجاهد» على رأس القرن الرّابع، كما أنّ المذاهب الفقهيّة انحصرت ـ في نفس الوقت ـ في أربعة، وأُغلق باب الاجتهاد وحُرّيّة اختيار المذهب خارج الأربعة.

يقول ابن الجَزَريّ: «وقولنا في الضّابط: «ولو بوجهٍ»... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

ثمّ يذكر أمثلة من قراءات أنكرها أئمّة النّحو، لكنّها وقعت موردالقبول، لأنّها مأثورة عن القُرّاء بالإسناد الصّحيح.

وهكذا يقول القَسطلانيّ: والمراد باستقامة وجهه في العربيّة... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

انظر إلى هذا التّهافت في الاختيار، تراهم لايتجاوزون حدود تقليد مفروض عليهم ويزعمونه تحقيقًا في البحث وحرّيّة في الاختيار.

إنّ أكثر القراءات الّتي جاءت في كلام ابن الجَزَريّ وغيره هي من الشّواذّ المخالفة لقواعد اللّغة رأسًا، ولايجيز الفقهاء قراءتها في صلاة ولا في غيرها، وقد تقدّم إنكار أحمد بن حنبل كثيرًا من قراءات حمزة، وكذلك غيره، ومع ذلك فإنّ بعضهم يقف من هذه القراءات موقف المتحمّس الحادّ من غير مبرِّر معقول.

يقول ابن السُّبكيّ: القراءات السّبع الّتي اقتصر عليها الشّاطبيّ... [وذكر كما سيجيئ عن ابن الجزريّ في باب «تواتر القرآن»، ثمّ قال:]

انظر إلى هذا التّحمّس الأعمى الّذي يبدو عليه أثر التّحميل بوضوح، و إلّا فما وجه الانحصار في هؤلاء السّبعة وفي غيرهم مَن هو أفضل منهم و أتقن و أولى.

وفيما يلي عرض موجز عن قراءات شاذّة يمكن توجيهها وفق وجهٍ من وجوه العربيّة، الأمر الّذي مايكفيك دليلًا على سقوط هذا الاشتراط، وعدم صلاحه لتمييز القراءة الصّحيحة المقبولة، عن الشّاذّة المرفوضة... [ثمّ ذكر نماذج في هذا المورد عن بعض القُرّاء، وإن شئت فراجع].

فإن كان التّوجيه في العربيّة ـ ولو بوجهٍ بعيدٍ أو مرجوح ـ كافيًا في تصحيح القراءة، فهذه القراءة الّتي هي أشدّ القراءات الشّاذّة أصبحت ذات وجه في العربيّة، قياسًا وسماعًا..!

ومن السّبعة قرأ حمزة: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النّساء/ ١ بخفض «الأرحام» عطفًا على الضّمير في «به»، والعطف على الضّمير وإن كان قبيحًا عند البَصْريّين، لكنّه جاء في أشعار العرب، وقد أجازه الكوفيّون على ضعف[1].

وقرأ ابن عامر: ﴿فَاِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ البقرة/ ١١٧، بنصب «فيكون». و وافقه الكسائيّ على النّصب في النّحل/ ٤٠، و يس/ ٨٢. وهو مشكل ضعيف، لكنّه وجه في العربيّة، ومن ثمّ قرأ به الكسائيّ... [ثمّ ذكر نماذج أُخرى عن بعض القُرّاء، وإن شئت فراجع].

والقراءات من هذا النّمط كثيرة، والمحاولات في توجيههنّ أكثر، ولقد كان الاهتمام بشأن القراءات وتوجيههنّ وفق قواعد العربيّة صنعة أقوى من توجيه القراءة المشهورة... [ثمّ ذكر قول الزّركشيّ في توجيه القراءات الشّاذّة، كما تقدّم عنه، وقال:]

---

١ ـ الكشف ١: ٣٧٥.

قلت: فما موقعيّة اشتراط «موافقة العربيّة» معيارًا لتعيين القراءة الصّحيحة عن الشّاذّة؟! وكلّ قراءة مهما شذّت فإنّ لها تأويلًا ممكنًا يتوافق مع وجهٍ من وجوه العربيّة ولو بعيدًا، كما تقدّم.

قد وضع كثير من القُدامى والمتأخّرين رسائل لمعالجة القراءات الشّاذّة وتوجيهها من لغة العرب، الأمر الّذي ما يجعل من اشتراط العربيّة لغوًا محضًا.

ولعلّ معترضًا يقول: هَبْ أنّ كلّ واحدٍ من الأركان الثّلاثة لايفي بتعيين القراءة الصّحيحة، لكنّها جميعًا صالحة للإيفاء بذلك، حيث لايمكن اجتماعها إلّا في قراءة صحيحة.

قلنا: أمّا اشتراط السّند فاقرأه عنّي السّلام، إذ لانملك لآحاد القراءات إسنادًا متّصلًا إلى النّبيّ ﷺ واحدة واحدة، فكيف بصحّته أو تواتره. إذ غاية ما هناك أنّ لكلّ قارئ شيخًا، ولشيخه أيضًا شيخ وهكذا، أمّا إنّ آحاد قراءاته جميعًا مأخوذة من شيخه ذاك، فهذا أمر لايمكن إثباته، حيث كانت اجتهادات القُرّاء أنفسهم هي من أكبر العوامل لاختياراتهم في القراءات.

فهذا الكسائيّ ـ مثلًا ـ لم يكن يحسب لمشيخته فيما كان يختاره من وجه حسابًا، وكذا غيره من القُرّاء، ولا سيّما النّحويّين منهم، كما سيأتي، وراجع: معرفة القُرّاء ١: ١٠٠.

هذا، فضلًا عن الشّكّ في أصل تلكم الأسانيد، لعلّها مصطنعة تشريفيًّا حسبما تقدّم.

وبقي الشّرطان الآخران ـ موافقة الرّسم والعربيّة ـ غير أنّ قيد: «ولو احتمالًا» و«ولو بوجهٍ» أبطل أثرهما، بعد إمكان التّوفيق بين القراءات الشّاذّة ومرسوم الخطّ والعربيّة ولو بعيدًا. فالصّحيح: أنّ هذه الشّروط الثّلاثة لاتفي علاجًا بالموضوع، وإنّما ذكرها من ذكرها ظاهريًّا، وتبعه غيره تقليديًّا من غير تحقيق.

اختيارنا في ضابط القبول

ونحن إذ كنّا نعتبر القرآن ذا حقيقة ثابتة، ومستقلًّا بذاته، متغائرًا عن القراءات جملة، فإنّ

«مسألة اختيار القراءة الصّحيحة» عندنا منحلّة، وهي الّتي تتوافق مع النّصّ المتواتر بين المسلمين، منذ الصّدر الأوّل فإلى الآن.

ولم يكن اختلاف القراءات سوى الاختلاف في كيفيّة التّعبير عن هذا النّصّ، حسب اجتهادات القُرّاء ولا عبرة بهم إطلاقًا، وإنّما الاعتبار بالنّصّ الأصل المحفوظ كاملًا على يد الأُمّة عبر الأجيال.

وقد تقدّم كلام الإمام بدر الدّين الزّركشيّ: «القرآن والقراءات حقيقتان متغائرتان...»[١]. وكلام سيّدنا الأُستاذ الإمام الخوئيّ ـ دام ظلّه ـ: «تواتر القرآن لا يستلزم تواتر القراءات، لأنّ الاختلاف في كيفيّة أداء الكلمة، لا ينافي الاتّفاق على أصلها...»[٢].

وهكذا تعاهد المسلمون نصّ القرآن أُمّة عن أُمّة، نقلًا متواترًا في جميع خصوصيّاته الموجودة، نظمًا وترتيبًا، ورسمًا وقراءةً، بكلّ أمانة وإخلاص عبر العصور، معجزة قرآنيّة خالدة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر / ٩، أي على يد هذه الأُمّة مع الأبديّة.

وعليه، فالقراءة الصّحيحة هي الّتي تتوافق مع هذا النّصّ المتّفق عليه لدى عامّة المسلمين، وغيرها شاذّة غير جايزة إطلاقًا، ولاسيّما إذا كانت تخالفه جوهريًّا فباطلة بالإجماع.

وتوضيحًا لهذا الإجمال لا بدّ من تمهيد مقدّمة، نستوضح فيها مسألة «تواتر النّصّ القرآنيّ» ثمّ التّعرّج إلى مسألة «اختيار القراءة الصّحيحة» نظرًا للعلاقة القريبة بين المسألتين في صميم هذا البحث، وإليك بإيجاز:

تواتر القرآن

ممّا يبعث على اعتزاز جانب هذه الأُمّة، هو تحفّظهم على كتاب الله نصًّا واحدًا كما أُنزل

---

١ ـ البرهان ١: ٣١٨.

٢ ـ البيان: ١٧٣.

على النّبيّ محمّد ﷺ طول التّاريخ.

المسلمون ـ على اختلاف نزَعاتهم وتباين آرائهم ومذاهبهم ـ اتّفقوا كلمة واحدة، منذ الصّدر الأوّل ـ عهد الصّحابة الأوّلين ـ وهكذا عبر الأجيال، أُمّة بعد أمّة، حتّى العصر الحاضر، وسيبقى مع الدّهر، على نصّ القرآن الأصيل، في جميع حروفه وكلماته، ونظمه وترتيبه، وقراءته. تلقّوه من الرّسول الأعظم ﷺ وتوارثوه يدًا بيدٍ، في حيطة كاملة وحذر فائق.

و ما نقرأه اليوم هو الّذي كان يقرأه المسلمون في العهد الأوّل. و ما نجده اليوم من النّصّ المثبت بين الدّفّتين، هو الّذي أثبته السَّلَف الصّالح كما أخذوه من في رسول الله ﷺ بلا تحوير و لا تحريف قطّ.

حدّث محمّد بن سيرين (ت: ١١٠) عن عَبيدة السّلمانيّ (ت: ٧٣) قال: «القراءة الّتي عرضت على النّبيّ ﷺ في العام الّذي قُبض فيه، هي القراءة الّتي يقرأها النّاس اليوم»...

انظر إلى هذا الوصف الجميل عن تواتر النّصّ و أصالته، يرويه أُمّة عن أمّة، عن رسول الله ﷺ لا فلان عن فلان!

ويجعل المعيار لمعرفة القراءة الصّحيحة هي: «قراءة النّاس»، ويجعل غيرها شاذّة لاتجوز قراءته بتاتًا أو يضرب عنق قارئها، و ليس سوى أنّه خارج عن قراءة النّاس!...

و قال محمّد بن صالح (ت: ١٦٨): سمعت رجلًا يقول لأبي عمرو بن العلاء: كيف تقرأ: ﴿لَايُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ * وَلَايُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾ الفجر / ٢٦ ـ ٢٧؟ فقال: «لايعذّب بالكسر» فقال له الرّجل: كيف؟ وقد جاء عن النّبيّ ﷺ «لايعذَّب» بالفتح! فقال له أبو عمرو: لوسمعت الرّجل الّذي قال: سمعت النّبيّ ﷺ، ما أخذت عنه، أو تدري ما ذاك؟ لأنّي أتّهم الواحد الشّاذّ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامّة[1]». هذه الرّواية كسابقتها في جعل «ما

---

٢ ـ مناهل العرفان ١: ٤٥٢ نقلًا عن منجد المقرئين (ابن الجَزَريّ).

جاءت به العامّة» معيارًا لمعرفة القراءة الصّحيحة عن الشّاذّة.

وقال ابن قُتيبة (ت: ٢٧٦): كلّ ما كان من القراءات موافق لمُصْحَفنا ... [وذكر كما سيجيئ عنه في باب «اختلاف القراءات»، ثمّ قال:]

هذا كلام إمام محقّق، يجعل من مصحفنا ــ معشر المسلمين ــ مقياسًا لمعرفة القراءة الصّحيحة، وينبّه على أنّ اختيار السَّلَف «هو آخر العرض» الّذي لا يمكن تغييره بتاتًا: «وليس لنا أن نعدّوه».

وقال الحجّة البلاغيّ: «ومن أجل تواتر القرآن الكريم بين عامّة المسلمين جيلًا بعد جيل ... [وذكر كما سيجيئ عنه في «باب تواتر القراءات»، ثمّ قال:]

وكلام شيخنا الإمام البلاغيّ هو الحُكْم الفصل في هذا المضمار، وسوف نبني عليه اختيارنا في هذا المجال ــ قدّس الله نفسه الشّريفة ــ.

ويدلّك أيضًا على تواتر النّصّ الموجود، من غير أن يؤثّر عليه شيء من اختلاف القراءات: تلك المخالفات في رسم الخطّ وربّما كتبت وفق قراءة العامّة وثبتت رغم تقلّبات الدّهور ومرّ العصور، فلم تغيّرها قراءة قارئ أو ريشة قلم كاتب.

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ البقرة/٢٥٩، الهاء زائدة لوقف. كُتِبت وقُرِئت هكذا منذ العهد الأوّل وثبتت على مرّ الدّهور. قال عبد الله بن هانئ البربريّ ــ مولى عُثمان ــ: كنت عند عُثمان وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أُبيّ بن كعب فيها: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ وفيها: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ﴾ وفيها: ﴿فَأَمْهِلِ الْكَافِرِينَ﴾، فدعا بدواةٍ فمحا اللّامين، وكتب «لخلق الله»، ومحا «فأمهل» وكتب «فمهّل»، وكتب «لم يتسنّه»، فألحقّ فيها الهاء[1].

ولولا أنّه السّماع من رسول الله ﷺ لم يكتبها أُبيّ بالهاء، كما أنّ اختلاف القُرّاء فيما بعد

---

١ ــ الإتقان ١: ١٨٣، وراجع ص: ١٧٢.

وتطوّر الكتابة والخطّ، كليهما لم يؤثّرا على تغيير الكلمة عمّا كتبها الأوائل وقرأها السَّلَف ومن ورائهم عامّة المسلمين عبر الأجيال، وكذلك ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ﴾ الفتح/ ١٠ و ﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ﴾، الكهف/٦٣، بضمّ هاء الضّمير في هذين الموضعين فحسب دون ما سواهما من القرآن لا لعلّة مفهومة لنا، ولولا أنّه المأثور خَلَفًا عن سَلَفٍ لم يكن ما يدعو إلى التزام المسلمين به طول التّاريخ... [ثمّ ذكر نماذج أُخرى، وإن شئت فراجع].

وأيضًا فإنّ قضيّة تشكيل المُصْحَف على يد أبي الأسود، وتنقيطه على يد تلميذَيْه نصر بن عاصم ويحيى بن يَعْمَر لدليل حاسم على أنّ القرآن كان ذا حقيقةٍ ثابتةٍ في صدور المسلمين، فجاء تقييدها في المُصْحَف على يد زُعَماء الأُمّة، خشية تحريف مَن لا عهد له بالقرآن.

وها تلك المصاحف المرسومة وفق المصطلح الأوّل باقية، لاتختلف في إعرابها وحركاتها ومرسوم كلماتها عمّا بأيدينا من المصاحف الحاضرة.

ويزيدك وضوحًا: وجود قطع قرآنيّة جاءت في كلمات السَّلَف، لغرض الاستشهاد أو التّفسير أو نحو ذلك، لاتختلف عن النّصّ الموجود. الأمر الّذي يدلّ على ذلك التّعاهد العامّ على نصّ واحد للقرآن، تعاهده المسلمون في جميع العصور. كما أنّ مخالفات جرت على ألسن بعض السَّلَف، وقعت موضع إنكار العامّة، وعرفت منذ العهد الأوّل أنّها غير نصّ الوحي، وسجّلها التّاريخ بعنوان الشّذوذ أو الخطأ المحض.

من ذلك: قراءة أبي بكر لمـّا احتضر: (وجاءت سَكْرة الحَقّ بالمَوْتِ)[1].

قال أبو بكر الأنباريّ: لمـّا احتضر أبو بكر أرسل إلى عائشة، فلمّا دخلت عليه، قالت: هذا كما قال الشّاعر:

لعمرك ما يغني الثّراء ولا الغنى إذا حشرجت يومًا وضاق بها الصّدر

١ـ وفي المُصْحَف: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ ق/ ١٩.

فقال أبو بكر: هلّا قلت ـ كما قال الله ـ : (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ، ذلك ما كنتَ منه تَحيدُ)[1].

ومنذ ذلك العهد هبّ أرباب التّاريخ والمفسّرون والمحدّثون يرمون قراءته، هذه بالشّذوذ المخالف للرّسم[2]. فلولا أنّ للقرآن حقيقة ثابتة معهودة عند الجميع لما كان لهذا الغوغاء سبب واضح.

وقرأ عمر بن الخطّاب: (السّابقون الأوّلون مِن المهاجرين والأنصار الّذين اتَّبعوهم بإحسانٍ)[3]، قرأ برفع «الأنصار» أو بإسقاط الواو من «والّذين اتّبعوهم» لزعمه تقدّم، فهبّ زيد بن ثابت يجادله في قراءته هذه الخارجة عن متعاهد العامّة، فلم يتناز لعمر لكلام زيد حتّى حاكمه إلى أُبيّ بن كعب، فجعل أُبيّ يستشهد بآيات أُخرى حتّى قبل[4].

وهكذا قراءة أبي حنيفة: (إنّما يخشى الله من عباده العلماء) فاطر/٢٨ برفع اسم الجلالة ونصب «العلماء»[5].

وأنت إذا لاحظت المصاحف الأثريّة القديمة، وقارنتها مع المصاحف الحاضرة، المخطوطة والمطبوعة، فإنّك تجدها جميعًا متّحدة في الأُسلوب والخطّ وثبت الكلمات في بُنْيتها وصورتها وما إلى ذلك. أمّا اختلاف الحركات فسوف نتعرّض له.

كلّ ذلك دليل واضح على تلك الوحدة المتّفق عليها عند المسلمين جميعًا في جميع الأدوار، الأمر الّذي يكشف عن حرص هذه الأُمّة الشّديد على حراسة كتابها المجيد، تحقيقًا

٢ـ تفسير القرطبيّ ١٧: ١٢ـ١٣، في أشهر الرّوايتين.

٣ـ راجع: البرهان ١: ٣٣٥؛ النّشر ١: ٢٦ـ ٢٨.

٣ـ في المُصْحَف: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْاَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْاَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِاِحْسَانٍ﴾ التّوبة / ١٠٠.

ـ تفسير القرطبيّ ٨: ٢٣٨. ٤

٥ـ و تنسب إلى عمر بن عبدالعزيز ـ أيضًا ـ. راجع: القرطبيّ ١٤: ٣٤٤.

لمعجزة هذا الكتاب السّماويّ الخالد ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر / ٩ أي على يد هذه الأُمّة على مرّ الدّهور وكرّ العصور، فلم يزل ولا يزال باقيًا ومحفوظًا عن كلّ تغيير أو تبديل حتّى يوم النّشور.

وإنّ اختلاف القُرّاء ـ طول التّاريخ ـ لم يستطع تغييرًا لا في لفظه ولا في خطّه. فيا لها من معجزة خالدة، تبعث على اعتزاز هذه الأُمّة بكتابها المحتفظ على نصّ الوحي الإلهيّ عبر الأجيال. وعليه، فالمعيار لتعيين القراءة هي: موافقتها مع النّصّ الأصل المحفوظ لدى عامّة المسلمين، بشروطٍ نعرضها في الفصل التّالي، وهناك نعالج مسألة تعارض الرّواية أو اللّغة مع القراءة المأثورة.

وهنا سؤال: إذا كانت القراءة الحاضرة هي ما تعاهده المسلمون أُمّة عن أُمّة فما وجه نسبتها إلى حَفْص؟ وسنتعرّض للإجابة على ذلك، بأنّها نسبة مقلوبة، وأنّ حَفْص هو الّذي حاول موافقة قراءة العامّة، ومن ثمّ قال أرباب التّراجم: إنّ قراءة حَفْص عن عاصم ترتفع إلى أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ولا شكّ أنّ قراءته عليه السلام هي قراءة عامّة المسلمين المتواترة منذ العهد الأوّل. وسيوافيك تفصيل حلّ هذا الإشكال في فصل قادم.

ملاك صحّة القراءة

وبعد... فإذ قد تبيّن حديث تواتر القرآن، وثبات نصّه الأصل مدى الأجيال، فإنّ ملاك صحّة القراءة هي موافقة ذاك النّصّ المحفوظ لدى عامّةالمسلمين. وتتحقّق هذه الموافقة في كلّ قراءة إذا ما توفّرت فيها الشّروط التّالية:

أوّلًا ـ موافقتها مع الثّبت المعروف بين عامّة المسلمين، في مادّة الكلمة وصورتها وموضعها من النّظم القائم، حسب تعاهد المسلمين خَلَفًا عن سَلَفٍ.

ثانيًا ـ موافقتها مع الأفصح في اللّغة، والأفشى في العربيّة، ويعرف ذلك بالمقارنة مع القواعد الثّابتة يقينًا من لغة العرب الفُصْحى.

ثالثًا ـ أن لا يعارضها دليل قطعيّ، سواء أكان برهانًا عقليًّا، أم سنّة متواترة أم رواية صحيحة الإسناد مقبولة عند الأئمّة. فإذا اجتمعت في قراءة هذه الشّروط جميعًا، فإنّها هي القراءة المختارة، الجائزة في الصّلاة وغيرها. أمّا الفاقدة لجميعها أو لبعضها فإنّها تصبح شاذّة، ولا أقلّ من الشّكّ في ثبوتها قرآنًا، فلا تجوز قراءتها في صلاة ولا في غيرها بعنوان أنّها قرآن.

وتوضيحًا لهذه البُنود الثّلاثة نعرض ما يلي:

أمّا موافقة الثّبت المعروف؛ ففي أُمور ثلاثة حسبما أشرنا:

١ـ في مادّة الكلمة الأصليّة: ففي مثل قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ من التبيّن، أو هي (فَتَثْبَتُوا) من التّثبّت [١] أيّهما النّصّ الأصل؟... [ثمّ ذكر نماذج أُخرى، وإن شئت فراجع].

لا شكّ أنّ الصّحيح في مثل ذلك هي إحدى القراءتين وتكون الأُخرى باطلة، لأنّ المُصْحَف أوّل ما شُكّل ونُقّط كان تشكيله وتنقيطه على أحد الأمرين، وهو الّذي كان معروفًا ومتعاهدًا بين عامّة المسلمين، ولم يكن أبو الأسود ولا تلميذاه متردّدين في وضع العلائم المذكورة، وثبت الكلمات والحروف وفق مرتكزهم العامّ، كما تلقّوها يدًا بيدٍ من غير ترديد أصلًا.

وإنّما الاختلاف جاء من قِبَل اجتهاد القُرّاء المتأخّرين، شيئًا خارجًا عن النّصّ الأصل المعروف عند عامّة النّاس. ومن ثمّ لمّا سأل الفُضَيل بن يسار، الإمام الصّادق عليه السلام عن حديث «نزل القرآن على سبعة أحرف»، قال: «كذبوا ـ أعداء الله ـ ولكنّه نزل على حرفٍ واحدٍ من عند الواحد.

ثمّ لتعيين هذا الحرف الواحد جعل الإمام عليه السلام المقياس معهود عامّة المسلمين قال: «اقْرأ كما يقرأ النّاس»، وفي رواية أُخرى: «اقرأوا كما عُلِّمتم» [١].

١ـ الحجرات/ ٦، قرأ حمزة والكسائيّ بالثّاء، وقرأ الباقون بالباء. الكشف ١: ٣٩٤.

١ ـ راجع: وسائل الشّيعة ٤: ٨٢١ ـ ٨٢٢.

فجعل المقياس «كما يقرأ النّاس» أي عامّة المسلمين، ولم يعتبر من قراءة القُرّاء شيئًا، وا لرّواية الأُخرى أصرح «كما عُلِّمتم» أي تعاهدتموه جيلًا عن جيل، وأُمّةً عن أُمّةٍ، لا قراءة أفرادهم آحاد. وعلى ضوء هذا المقياس، فقراءة «ننشزها» بالزّاي هي الصّحيحة، لأنّ ثبت المُصْحَف قديمًا وحديثًا والّذي تعاهدته الأُمّة هو بالزّاي... [إلى أن قال:]

أمّا الجماعة؛ فحيث وجدوا أنفسهم تجاه أمر واقع، و هو حجّيّة القراءات ـ ولاسيّما السّبع ـ جميعًا، و من ثمّ جعلوا يؤوّلون بركن «موافقة المُصْحَف» بزيادة قيد «و لو احتمالًا».

و ما ذاك إلّا تعليل بعد الوقوع، و تطبيق للمقياس على القراءات، لا عرض القراءات على المقياس. و نحن في فُسحة عن هذا المأزق، بعد أن لانرى من حجّيّة القراءات سوى واحدة، و هي الّتي وافقت ثبت المُصْحَف المعروف، و غيرها ساقطة رأسًا.

٢ ـ في صورة الكلمة: ونعني بها بُنْية الكلمة الاشتقاقيّة، ففي مثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ اَسْفَارِنَا﴾ بصيغة الطّلب، أو «باعد» بصيغة الماضي[١]، حيث المادّة واحدة، والاختلاف في بُنْية الكلمة الاشتقاقيّة، يتردّد الأمرـ لا محالة ـ في اختيار إحدى القراءتين... [ثمّ ذكر نماذج أُخرى، وإن شئت فراجع].

وفي مثل هذا الاختلاف ـ أيضًا ـ تكون إحدى القراءتين صحيحة والأُخرى باطلة، على أُصولنا حسبما تقدّم.

لكنّ وجه الاختيار هنا يختلف عن صورة اختلاف المادّة، فقد يكون وجه الاختيار هو العرف العامّ كما هناك، وقد يكون بالاعتبار القطعيّ، وقد يكون بمرجّح رواية صحيحة الإسناد، أو نحو ذلك ممّا سنتعرّض له. ففي مثل «بَاعِد» نختار صيغة الطّلب لإجماع القُرّاء المعروفين، وإجماعهم طريق إلى معرفة النّصّ الأصل المعروف بين عامّة المسلمين.

وفي «أعلم» نختار صيغة المتكلّم، حيث قراءة الأكثريّة، ولاعتبار عدم وجود من يطلب

---

١ ـ سبأ/١٩، الثّانية قراءة يعقوب من العشرة، والأولى قراءة الباقين. الإتحاف: ٣٣١.

منه العلم سوى نفسه ... وفي «يطهرن» نرجّح التّخفيف، نظرًا لأنّ شرط جواز إتيانهنّ بلا كراهة أمران ؛ انقطاع الدّم والاغتسال. وأمّا على قراءة التّشديد فيبقى أمر انقطاع الدّم مسكوتًا عنه ...

وفي «أرجلكم» نختار النّصب لأنّ وجه الخفض عطفًا على لفظ المجرور يتنافى والنّظرة الفقهيّة القائلة بوجوب الاستيعاب في مسح الرِّجلين طولًا، نظرًا البيان حدّي الممسوح في الآية، على ما يأتي في نهاية المقال. مضافًا إلى ورود روايات أهل البيت - عليهم السلام بذلك وهم أدرى بما في البيت ...

نعم؛ ليس الاختلاف في مثل قراءة «كُفُوًا» أو«هزءًا» أو«هيت لك» أو «أُفٍّ» أو في مثل الإمالة والإشباع والتّخفيف والتّحقيق والإشمام والرَّوْم وأمثال ذلك، من هذا الباب، إذ إنّها اختلافات في اللّهجات وفي الأداء والتّعبير، وقد أجاز النّبيّ صلى الله عليه وآله للعرب أن تقرأ القرآن بلهجاتها المختلفة، حسبما فسّرنا حديث: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» بذلك، كما ورد قوله صلى الله عليه وآله: «فاقرأوا كيف شئتم».

وعليه، فبأيّها قُرئت كانت صحيحة، اللّهمّ إلّا إذا خرجت عن متعارف العامّة إلى حدّ يستبشع منه، كما في أكثر إدغامات أبي عمرو والمدّ الزّائد والتّحقيق البالغ والنّبر ونحو ذلك، فإنّها غير جائزة ولا تصحّ القراءة بها في الصّلاة إطلاقًا.

٣- في موضع الكلمة: فالقراءة بالتّقديم والتّأخير باطلة، لأنّها خارجة عن الرّسم المعهود بين المسلمين، كما في قوله تعالى: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ براءة/ ١١١.

قرأ حمزة والكسائيّ بتقديم المفعول على الفاعل، والباقون بتقديم الفاعل على المفعول، والثّانية هي المشهورة وكقراءة أبي بكر: (وجاءت سكرة الحقّ بالموت). والقراءة المأثورة هي: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾[١].

١- ق/١٩، تفسير القرطبيّ ٨: ٢٦٨.

ولا شكّ أنّ التّرجيح في مثل هذا الاختلاف ـ أيضًا ـ مع المشهورة و الأُخرى باطلة، لمخالفتها الرّسم و المتعاهد بين عامّة المسلمين جميعًا.

وأمّا موافقة الأفصح في اللّغة والأفشى في العربيّة؛ فلأنّ القرآن نزل على درجة أعلى من البلاغة، ويستحيل أن يستعمل كلمة يمجُّها الذّوق العربيّ السّليم، أو يخالف قياسًا تسلّمته العرب الفصحى عادة طبيعيّة متعارفة.

و إلّا لكانت العرب تستغرب من القرآن في بدء أمره، أو تستنكر منه ما يبطل به التّحدّي الّذي يصرخ به القرآن علانية على رؤوس الأشهاد.

إنّ إجازة القراءات الضّعيفة، وإسنادها إلى العهد الأوّل، إجرام بشأن القرآن الكريم، وحَطٌّ مِن عَظِمَتِه الغالية.

إنّنا لانجيز مثل تاءات البزّيّ[1]، و إدغامات أبي عمرو[2]، و نبرات الكسائيّ، و مدّات حمزة، وكثير من تكلّفات ابتدعها القُرّاء تفنّنًا بالقرآن وابتعادًا عن مألوف العرب، الّذين نزل القرآن على لغتهم وعلى أساليب كلامهم الدّارج الفصيح ... [إلى أن قال:]

وفي ضوء هذا البيان نخطّئ ـ صريحًا ـ كثيرًا من قراءات القُرّاء المعروفين جاءت على

---

١ ـ تقدّم ذلك في صفحة: ٢٥٩، كان يشدّد التّاء الواقعة في أوائل الأفعال في حالة الوصل في مثل قوله تعالى: ﴿و لا تنابزوا﴾، و ﴿فإذا هي تلقف﴾، و ﴿لتعارفوا﴾... إلى أحد و ثلاثين موضعًا في القرآن. و هو من الجمع بين السّاكنين على غير حدة و هو تكلّف محض خارج عن قانون لغة العرب في سهولة التّعبير و الأداء. راجع: التّيسير: ٨٣؛ والنّشر ٢: ٢٣٢؛ و المرشد الوجيز: ١٧٤.

٢ ـ كان أبو عمرو لا يدغم المثلين إذا اجتمعا في كلمة واحدة، نحو «جباهم» و «بشركم»، و «أتعدانني»، سوى موضعين: أحدهما: في البقرة / ٢٠٠ ﴿مناسككم﴾، و الثّاني: في المدّثّر / ٤٢ ﴿ما سلككم﴾ فادغم الكاف في الكاف. و أمّا إذا كان المثلان من كلمتين، فكان يدغم الأوّل في الثّاني، سواء سكن ما قبله أو تحرّك في جميع القرآن، نحو «لاأبرح حتّى» و «يشفع عنده»، و «قيل لهم»، و «نسبّحك كثيرًا»، و «النّاس سكارى»، و «خزي يومئذ». و هو من الجمع بين السّاكنين وإسقاط لحركة الكلمة الإعرابيّة أو الحركة القياسيّة من غير سبب معروف عند العرب. راجع: التّيسير: ٢٠.

خلاف أساليب لغة العرب الفصحى، فإنّ رعاية كتاب، هو لأُمّة كبيرة، أولى من رعاية نفر كانت تعوزهم المعرفة بأساليب الكلام الفصيح.

وقد طعن ابن قتيبة في قُرّاء لحنوا في القراءة، ممّن ليس لهم طبع اللّغة ولا علم التّكلّف، فهفوا في كثير من الحروف، و زلّوا و قرأوا بالشّاذّ وأخلّوا[1]... [إلى أن قال:]

و قد تقدّم كثير من قراءات وقعت موضع إنكار أئمّة العربيّة، كانت مخالفة لقواعد اللّغة الّتي تجري عليها لغة العرب الفصحى، وإنّا لنحكّم قواعد العربيّة الفصحى على قراءات القُرّاء، حيث لانأتمن وقوفهم على أُصول اللّغة ولا معرفتهم التّامّة بأساليب الكلام البليغ الفصيح.

دفاع مثلوم

قرأ أبو عمرو بن العلاء: «بارئكم» و«يأمركم»، و«ينصركم» و«يشعركم» ونحو ذلك بالإسكان حيث وقع في القرآن[2]. وهو إسقاط لحركة إعرابيّة من غير سبب معروف. وعلّل بأنّه شبّه حركة الإعراب بحركة البناء، فأسكن حركة الإعراب استخفافًا، لتوالي الحركات. تقول العرب: «أراك منتفخًا» بسكون الفاء.

قال أبو محمّد: وهو ضعيف مكروه. قال: فإنّه فرق بين حركة الإعراب الّتي تدلّ على معنى، وبين حركة البناء الّتي لاتدلّ على معنى. وأيضًا فإنّ حركة الإعراب تتغيّر حسب تغيّر المعنى، فلم يجز أن يلحقها تغيير آخر، وحركة البناء ثابتة، فجاز أن تتغيّر بالإسكان استخفافًا، وإسكان حرف الإعراب بعيد ضعيف، وإسكان حركة البناء، إذا استثقلت مستعمل كثير. قال: والاختيار تمام الحركات لأنّه الأصل، وعليه جماعة القُرّاء، ولأنّ الإسكان إخلال بالكلام وتغيير للإعراب[1]. وقد أنكر سيبويه قراءة الإسكان، ورآها باطلة

---

١ ـ راجع: تأويل مشكل القرآن: ٥٨ ـ ٦٣.

٢ ـ النّشر ٢: ٢١٢.

١ ـ الكشف ١: ٢٤١.

في مذهب العرب الأصيل [1].

هذه قراءة أبي عمرو الرَّديئة، وهذا كلام جهابذة الفنّ وأساطين العربيّة المعترف بهم لدى الائمّة أجمع... [ثمّ ذكر قول الدّانيّ في ذكر إسكان بعض الألفاظ وإنكار سيبويه لذلك، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، فقال:]، قال الزُّرقانيّ: تعقيبًا على هذا الكلام: «وهذا كلام وجيه.. [وذكر كما تقدّم عنه ثمّ قال:]

قلت: عدم اعتماد القُرّاء على الأفشى في اللّغة و الأقيس في العربيّة، إنّما هو لضالّة معرفتهم بأُصول الكلام الفصيح، ومن ثمّ خلّطوا وخبّطوا. كما خلّط أبوعمرو الدّانيّ مسألة «أصالة القرآن» بمسألة «القراءات»، وتبعه في هذا التّخليط الغريب الأُستاذ الزُّرقانيّ تقليديًّا من غير تفكير.

إذ المتّبع هو نصّ القرآن الأصل المتواتر بين المسلمين. وعليه اعتمد أئمّة العربيّة في استقاء القواعد العامّة المعتمد عليها. أمّا القراءات فشيء يرجع إلى اجتهادات القُرّاء، واللّحن متفشٍّ بينهم، وما أقلّ من سلم من هذه الطّبقة من الغلط والوهم، ولايجعل لحن اللاّحنين حجّة على الكتاب، على حدّ تعبير ابن قُتَيبة [2].

إنّا إذا وجدنا لحنًا في قراءة قارئ، نقوم في وجهه دفاعًا عن سلامة القرآن عن الإعوجاج، علمًا بأنّ القرآن نزل على الصّحيح الأفصح: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ الزُّمر/ ٢٨.

ويُعْذر القوم حيث حسبوا من أنفسهم تجاه أمر واقع، ومن ثمّ زعموا من كلّ قراءة أنّها سنّة متّبعة، و فاتهم أن لا مستند لهذا التّعبّد الأعمى. ولا تثبت قرآنيّة القرآن بقراءةٍ رُويت عن فلان أو فلان، وقد أوضحنا أن لا سند لآحاد القراءات متّصلًا إلى النّبيّ ﷺ ولامساس لها بمسألة «تواتر القرآن» إطلاقًا.

١ـ راجع: كتاب سيبويه ٢: ٣٠٨.

٢ـ تأويل مشكل القرآن: ٥٨ و٦١.

إذن، فتحكيم القواعد على القراءات، ليس تحكيمًا لها على القرآن، بل تحكيمًا للتّوصّل إلى واقع القرآن. فكلّ قراءة وافقت الأفصح في اللّغة والأفشى في العربيّة، وتوفّرت فيها سائر الشّرائط، نعتبرها صحيحة ونتسلّمها قرآنًا، بكاشف هذا التّوافق.

والقواعد ـ الّتي نعتبرها مقاييس لمعرفة القرآن ـ هي المعترف بها لدى الجميع، والّتي تسالمت عليها علماء اللّغة والأدب، المستقاة من كلام العرب الأصيل. الأمر الّذي يوجد عند نُحاة البَصْرة أكثر وأدقّ ممّا عند الكوفيّين، ومن ثمّ فإنّ وقفة مثلًا «الدّانيّ» المغربي في وجه مثل سيبويه غريبة جدًّا.

ونتساءل القوم: بماذا أنكر الإمام أحمد على حمزة قراءاته، لولا أنّه وجدها خارجة عن أساليب التّعبير العربيّ الأصيل في مدّاته وتوالي سكناته وما إلى ذلك!؟...

وهكذا قراءات ضعيفة ـ تقدّم بعضها ـ من السّبعة وغيرهم تشي بضعف مقدّرة قُرّائها، وأنكرها المحقّقون من العلماء النّقّاد، سواء في مجال الفقاهة أم في حقل الأدب الرّفيع، فكيف نوافق على قرآنيّتها ونضرب بجميع الأُصول والقواعد عرض الجدار؟! فالّذي تقتضيه قواعد التّمحيص: هو النّظر في منشأ القراءة، فإن كانت عن مستند وثيق وعن دراية صحيحة الأُصول، تقبل ويعترف بقرآنيّتها أيضًا، وكلّ قراءة خالفت أُصول التّمحيص الصّحيح فهي ضعيفة شاذّة يجب نبذها رأسًا. سواء أكانت عن السّبعة أم عن غيرهم، وتقدّم كلام أئمّة التّحقيق في ذلك.

وأمّا عدم المعارضة بالأقوى حجّة، فلأنّ القراءة إنّما تكون حجّة إذا لم يعارضها حجّة أقوى، حسب قانون «التّعادل والتّرجيح» في باب الأُصول.

فمثل «أرجلكم» قراءة بالخفض، وإن قرأ بها بعض كبار القُرّاء، لكنّها حيث كانت معارضة للدّليل الأقوى، فهي مرفوضة؟ كما رفضها جمهور المسلمين. وكانت علامة الثّبت الأُولى، والّتي كان عليها ثبت المصاحف هي علامة النّصب.

أمّا الدّليل الأقوى الّذي يرجّح النّصب على الخفض، فهو: اعتبار الاستيعاب ـ طولًا ـ في

مسح الأرجل، نظرًا لذكر الحدّ ـ بدءً و منتهًى ـ في الآية الكريمة (من رؤوس أصابع الأقدام إلى الكعبين).

ولتوضيح هذا الجانب ـ من المسألة الفقهيّة المستنبطة من الآية الكريمة ـ لا بدّ من تمهيد مقدّمة، هي:

أنّ مادّة «مسح» يتعدّى بنفسه إلى المفعول به، ولا يحتاج في تعديته إلى إضافة حرف في مدخوله. لكنّ زيادة الباء في هذا الموضع من الآية كانت لنكتة، وهي: أنّها لو لم تزد هنا لاستدعى إضافة الفعل «مسح» إلى متعلّقه، استيعاب المسح لمحلّه استدعاءً بالطّبع.. كما في كلّ فعل أُطلق بالنّسبة إلى متعلّقه، كما في ﴿فَاغْسِلَوا وَجُوهَكُمْ﴾ المائدة/٦، استدعى استيعاب الغسل لجميع صفحة الوجه طولًا وعرضًا. ومن ثمّ لو لم يقيّد الغسل في اليدين بقوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ لاستدعى استيعاب جميع اليد حتّى المنكب.

وعليه، فلو لم تزد الباء، وقيل: ﴿وَامْسَحُوا رُؤُوسَكَمْ﴾ لاستدعى مسح الرّأس كلّه، نظير الوجه، حرفًا بحرفٍ. فزيدت لتكون دليلًا على كفاية مجرّد المسح الملصق بالرّأس، فلو وضع المتوضّي رأس إصبعه على رأسه وجرّها جرًّا خفيفًا، فقد صدق «لصوق المسح بالرّأس»، والامتثال يقتضي الإجزاء ـ كما في الأُصول ـ ولا امتثال عقيب الامتثال.

هذا في الرّأس؛ أمّا في الرِّجل، فلمّا جاء ذكر الحدّ للمسح، كان ذلك دليلًا على إرادة استيعاب ما بين الحدّين (رؤوس أصابع القدم ـ الكعبان) طولًا. ومن ثمّ فإنّه معطوف على مدخول ﴿وَامْسَحُوا﴾ بلا زيادة الباء، أي محلّ المجرور ظاهريًّا، وهو النّصب.

نعم؛ ليس النّصب عطفًا على مدخول ﴿فَاغْسِلُوا﴾، كما زعمه القائل بغسل الأرجل استنادًا إلى قراءة النّصب في الآية، وهو فهم مخطئ و استنباط معوّج، بعد ملاحظة أنّ العطف مع الفصل بالأجنبيّ مرفوض أو مرجوح في اللّغة، ولا يحمل عليه القرآن الكريم.

أمّا الرّوايات الواردة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام الّتي تمسّك بها الشّيخ الطّوسيّ قدس سره دليلًا على ترجيح قراءة الخفض، فالصّحيح منها لا دلالة فيها على ذلك، لأنّها وردت بلفظ:

«بأنّ القرآن نزل بالمسح»[١]. وهي تلتئم مع قراءة النّصب، على ما أوضحنا بيانه. ولا دليل فيها على إرادة قراءة الخفض.

نعم؛ وردت رواية ضعيفة ـ لاحجّيّة في سندها بعد وجود الضّعاف فيه ـ بأنّها بالخفض[٢].. وهي لاتصلح مستندًا للتأويل الآية على غير وجهها! فتدبّر. و هذا من إفادات شيخنا الرّاحل العلّامة الشّيخ محمّد رضا الإصفهانيّ ـ طاب ثراه ـ.

القراءة المختارة

أمّا القراءة الّتي نختارها ـ والّتي تجمّعت فيها شرائط القبول أجمع ـ فهي قراءة عاصم برواية حَفْص بالخصوص، وذلك لأنّها القراءة الّتي كانت عليها جماهير المسلمين وتلقّوها يدًا بيدٍ منذ الصّدر الأوّل حتّى توالي العصور.

وستأتي مزايا أُخرى حوَتْها هذه القراءة بالذّات دون غيرها من سائر القراءات، ولم تزل هذه القراءة موضع عناية العلماء والقُرّاء في جميع أدوار التّاريخ، ومن ورائهم عامّة المسلمين في كافّة الأقطار الإسلاميّة المترامية.

هذا؛ ولكنّ الشّائع بين الفقهاء هو جواز القراءة بالسّبع في الصّلاة وغيرها، الأمر الّذي يمكن توجيهه على مشارب فقهاء السّنّة، إمّا لأجل تواترها عندهم ـ كما يراه البعض ـ أو لانطباق حديث السّبعة الأحرف عليها، حسبما زعمه آخرون. لكنّ الأمر يُشكل على مباني فقهائنا الإماميّة الّذين يرون من القرآن واحدًا نزل من عند الواحد.

إذن، فما وجه تجويزهم القراءة بالسّبع وغيرها؟

ولنذكر كلماتهم أوّلًا ثمّ دلائلهم بهذا الشّأن... [ثمّ ذكر قول الشّيخ الطّوسيّ، والشّهيد

١ـ وسائل الشّيعة ١: ٢٩٤ـ٢٩٧.

٢ـ تهذيب الأحكام ١: ٧٠، رقم ١٨٨.

الأوّل في «الدّروس»، والعلّامة الحلّيّ في «تذكرة الفقهاء»، وصاحب «الجواهر»، وصاحب «العروة» كما سيجيئ عنهم في باب «تواتر القراءات»، وقال:]

هذه خلاصة كلمات الأصحاب تنبؤك عن دقّة في الاختيار، ولننظر في دلائل هذا الاختيار:

قد يقال: إنّ الوجه في ذلك هو اعتقاد تواتر القراءات ولا سيّما السّبع، كما تقدّم عن الشّهيد الثّاني. الأمر الّذي لا يلتئم مع وَهْن قضيّة تواتر القراءات السّبع عند علمائنا الإماميّة، بل و سائر المحقّقين من علماء الإسلام أجمع. و قد رجع عنه الشّهيد أيضًا، و أوّل كلامه إلى إرادة وجود المتواتر فيما بأيدينا من القراءات الآن.

لكنّه ـ أيضًا ـ تأويل بعيد، إذ لازمه الاحتياط في القراءة بكلّ الوجوه، لإحراز الواقع المعلوم. كما نبّه عليه العلّامة جار الله الزّمخشريّ في كلامه الآنف: «والمصلّي لا تبرأ ذمّته من الصّلاة إلّا إذا قرأ ـ فيما وقع فيه الاختلاف ـ على كلّ الوجوه».

هذا فضلًا عمّا يرد على هذا الاحتمال من الإشكال، وهو: عدم إمكان اشتباه المتواتر بغيره، كما أورده عليه سِبْطه، وأورده أيضًا «صاحب المفتاح».

والمعروف في وجه هذا الاختيار ما أشار إليه الشّيخ في كلامه المتقدّم، هو انعقاد إجماع الأصحاب على القبول، واتّفاق رواياتهم عليه.

قال السّيّد الجواد العامليّ: الدّليل على وجوب الاقتصار عليها أنّ يقين البراءة إنّما يحصل بذلك... [وذكر كما سيجيئ عنه في باب «تواتر القراءات» ثمّ قال:]

هذه هي عمدة الاستدلال على جواز الأخذ بالقراءات المعروفة. وتتلخّص في:

١ ـ سيرة المسلمين على الأخذ بها.

٢ ـ إجماع الفقهاء على جواز ذلك.

٣ ـ تظافر النّصوص الواردة عن الأئمّة عليهم السلام - في الأمر بالعمل بما عند النّاس والمعروف لدى المسلمين.

وناقش سيّدنا الحكيم ـ في هذه الوجوه ـ بأنّ المقطوع به من سيرة المسلمين منذ الصّدر الأوّل هو الأخذ بأيّ قراءة صحّت لديهم، وليست من السّبعة فحسب، ولا سيّما وتأخّر السّبعة المعروفة عن العهد الأوّل.

وأمّا الإجماع؛ فمستنده الرّواية، وهي لا تعني خصوص هذه السّبع الّتي تأخّر معروفيّتها عن زمن الصّادق والكاظم عليهما السلام وهما مصدر تلك النّصوص. نعم؛ مقتضاهنّ جواز العمل بكلّ قراءة كانت معروفة على عهدهم عليهم السلام لا غير، فيشكل شمولها لبعض القراءات السّبع ممّا لم تكن متداولة ذلك العهد أو حدثت متأخّرًا [١].

والمناقشة متينة، سوى أنّ حمل النّصوص على إرادة القراءات المتداولة لدى القُرّاء، والّتي كانت مستنداتها ـ في الأغلب ـ تعاليل اجتهاديّة وترجيحات نظريّة أو استحسانيّة، بعيد للغاية.

ومن طريف الأمر؛ أنّ جماعة من محدّثي الفقهاء حملوا تلك النّصوص على الاستصلاح والمجاراة مع العامّة... [ثمّ ذكر قول الفيض كما سيجيئ عنه في باب «اختلاف القراءات»، فقال:]

وكلامه هذا الأخير متناقض أو يزيد في إبهام الأمر، إذ لو كان المتواتر من القراءات هي المواضع الّتي توافقت عليها القُرّاء، فالمواضع الّتي اختلفوا فيها، ماذا يكون التّكليف فيها، هل المكلّف مخيّر فيها أم يجب عليه الاحتياط؟ ثمّ إنّ لازم كلامه أنّ المواضع المختلف فيها ليست من القرآن المتواتر!.

وإن كان مراده؛ أنّ المتواتر موجود في هذه السّبع من غير تعيين، فهذا يتناقض مع قوله: «إنّ المتواتر لا يشتبه بغيره» ومن ثمّ فكلامه هنا مبهم للغاية.

ووافقه على هذا الحمل المحدّث البحرانيّ، قال: «الّذي يظهر من الأخبار هو وجوب القراءة بهذه القراءات المشهورة، لا من حيث ما ذكروه من ثبوتها وتواترها عنه صلى الله عليه وآله بل من

---

١ ـ مستمسك العروة ٦: ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

حيث الاستصلاح والتّقيّة»[١].

قلت: الواجب حينئذٍ النّظر في النّصوص الّتي هي عمدة الباب ـ وسنذكرها ضمن النّصوص الضّافية الآتية ـ وهي وردت بتعبيرين:

١ـ الأمر بالقراءة على ما يقرأه النّاس.

٢ـ الأمر بها كما تعلّموه.

وهذا لايعني سوى الأمر بالقراءة على ما تداوله جمهور المسلمين، لأنّهم المعنيّون بالنّاس لاخصوص القُرّاء. إذ لا وجه لهذا الاختصاص، ولاسيّما بعدما عرفت أنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر، والأوّل سبيله مجرى التّواتر، والثّاني هي الاجتهادات النّظريّة، فلا بدّ أنّ المراد من قراءة النّاس هي القراءة المتواترة المحتفظة لدى عامّة المسلمين، والّتي توارثوها يدًا بيدٍ، وجيلًا بعدجيل.

وبذلك أيضًا تبيّن أنّ المقصود من التّعلّم هوالتّلقّي الجماهيريّ سواء في البيوت على يد الآباء والأُمّهات، أم في الكتاتيب على يد المشايخ والمعلّمين، أم في سائر الأوساط العامّة الّتي يتداول فيها القرآن على المسرح العامّ.

أمّا ما هي هذه القراءة الّتي تداولتها العامّة وتوارثها المسلمون أُمّةً بعدأُمّةٍ؟ فذكرنا أنّها هي القراءة المتوافقة مع ثبت النّصّ الحاضر حرفيًّا، وهي الّتي قرأ بها عاصم بن أبي النَّجود برواية حَفْص بن سُلَيمان.

وقد توافقت عليها الأُمّة لميزات وجدوها في قراءته ،أشرنا إليها آنفًا.

فذلكة البحث

والّذي يتمخّض من بحوثنا السّالفة بشأن ملاك اختيار القراءة الصّحيحة هو مايلي:

١ـ الحدائق النّاضرة ٨: ٩٩ـ ١٠٠.

١ـ مراجعة ثبت المُصْحَف المتواتر خَلَفًا عن سَلَفٍ، في مادّة الكلمة وصورتها وموضعها الخاصّ.

٢ـ وعند احتمال وجهين أو وجوه، فالمرجّح هي قراءة عامّة المسلمين أُمّة عن أُمّةٍ. وهي محفوظة في الصّدور، وفي عامّة المصاحف القديمة و الحديثة.

٣ـ ومن الطُّرق إلى معرفة قراءة العامّة هو إجماع القُرّاء المعروفين، أو اتّفاق أكثريّتهم الغالبة.

٤ـ وإذا تكافأ الاحتمالان، أو استوت القراءتان، فالتّرجيح مع الأوفق بالعربيّة والأفصح والأفشى في اللّغة.

٥ـ وأخيرًا فإذا قام دليل قطعيّ على اتّباع قراءة، فتكون هي الأفصح والأقوى سندًا لا محالة.

هذه زُبْدة ملاك اختيار القراءة وتمييز المقبول عن المرفوض. كما تبيّن: أن لا شأن للقراءات عندنا بالذّات، سوى أنّها طُرُق إلى معرفة القرآن المتواتر عند عامّة المسلمين وذلك إذا توفّرت فيها شروط القبول.

ومن ثمّ فإنّ القراءة المختارة عندنا هي قراءة عاصم برواية حَفْص، لأنّها هي القراءة المعروفة لدى المسلمين وتلقّاها العلماء بالقبول.

نصوص ضافية

ورد من أئمّة أهل البيت عليهم السلام ـ نصوص ضافية[١] بشأن القرآن الكريم تشير إلى أهمّ مواضيع بحوثنا الآنفة، وتَشي بعُمق نظر ودقّة تحقيق راعتها الأئمّة عليهم السلام ـ بشأن هذا

---

١ ـ مستخرجة من الكافي الشّريف، لثقة الإسلام الكُليني رحمه الله ٢: ٦٢٧، كتاب فضل القرآن، باب النّوادر، رقم: ٨، ١٢، ١٣، ١٥، ٢٣، ٢٧.

الكتاب الخالد، ومدى اهتمامهم بحراسة نصّه بعيدًا عن التّحريف والتّأويل:

١ ـ قال محمّد بن الورّاق: عرضت على أبي عبد الله عليه السلام كتابًا فيه قرآنٌ مُختَمٌ مُعَشَّرٌ بالذّهب، وكُتِب في آخره سورة من ذَهَب، فأريته إيّاه، فلم يَعِب فيه شيئًا إلّا كتابة القرآن بالذّهب، وقال: «لا يعجبني أن يكتب القرآن إلّا بالسّواد كما كتب أوّل مرّة».

انظر إلى هذه الدّقّة والحرص الشّديد على سلامة القرآن، ليبقى محفوظًا كما كتب أوّل مرّة، حتّى في لون الخطّ لئلّا يشتبه بغيره من الزّوائد والتّحسينات المتأخّرة.

٢ـ وقال الإمام محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام: «القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيئ من قِبَل الرُّواة». يعني: قراءة واحدة، فإنّ القرآن نزل بنصّ واحد، وإنّما الاختلاف في رواية ذلك النّصّ حسب اجتهادات القُرّاء. وقد أوضحه الحديث التّالي:

٣ـ وقال الإمام جعفر بن محمّد الصّادق عليه السلام: «ولكنّه نزل على حرف واحد من عند الواحد».

عنى عليه السلام نفي القراءات المتداولة الّتي كان النّاس يزعمونها متواترة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله، فأنكر ذلك، حيث القرآن نزل بنصّ واحد. أمّا اختلاف اللّهجات ـ حسبما فسّرنا بها الحروف السّبعة ـ فلا ينفيها الإمام عليه السلام كما جاء في روايات أُخرى.

٤ـ قال سالم بن سلمة: قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أستمع، حروفًا من القرآن، ليس على ما يقرأها النّاس. فقال أبو عبد الله عليه السلام: «كفّ عن هذه القراءة، اقْرأ كما يقرأ النّاس».

لعلّ الرّجل كان يقرأ حسب تفنّن القُرّاء بأوجه متنوّعة، فنَهَرَه الإمام عليه السلام حيث يَؤُول ذلك إلى التّلاعب بنصّ القرآن الكريم، وأمره أن يلازم القراءة المعروفة الّتي يقرأها النّاس، أي عامّة المسلمين فالقراءة الصّحيحة ـ المأمور بها في الشّريعة ـ هي الّتي توارثتها الأُمّة عن الأُمّة عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبرائيل عليه السلام عن الله عزَّ وجلَّ، ولا عبرة بخصوص القُرّاء الّذين احترفوا فنّ القراءة كصنعة مبتدعة، سوى الّتي توافق قراءة العامّة.

٥ـ قال سُفيان بن السِّمْط : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن تنزيل القرآن، قال : «اقرأوا كما عُلِّمتم». سأل عن أصل النّصّ الّذي نزل عليه القرآن لأوّل مرّة، حيث وجد القُرّاء مختلفين فيه، فأجابه الإمام عليه السلام : بأنّه هو الّذي يتعاهده المسلمون اليوم، فقوله : «اقرأوا كما عُلّمتم» أي يجب عليكم خطابًا إلى عامّة المسلمين، أن تقرأوا القرآن كما وَرَثتموه خلفًا عن سَلَفٍ عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

٦ـ قال عليّ بن الحكم : حدّثني عبد الله بن فَرْقَد، والمعلّي بن خُنَيس، قالا : كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام ومعنا ربيعة الرّأي، فذكرنا فضل القرآن، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن كان ابن مسعود لايقرأ على قراءتنا ،فهو ضالّ. فقال ربيعة: ضالّ ؟ ،فقال عليه السلام : نعم، ضالّ. ثمّ قال أبوعبد الله عليه السلام : «أمّا نحن، فنقرأ على قراءة أُبيّ» .

لعلّهم تذاكروا شيئًا من قراءات ابن مسعود غير المتعارفة، فنبّههم الإمام عليه السلام أنّها غير جائزة، وأنّ الصّحيح هي قراءة عامّة المسلمين، ومن خرج عن المعهود العامّ فهو ضالّ، لأنّه أخطأ طريقة المسلمين الّتي توارثوها كابرًا عن كابرعن نبيّهم العظيم .

فلو كان ابن مسعود يقرأ القرآن على خلاف طريقة المسلمين ـ على تقدير صحّة النِّسبة ـ فهو ضالّ. لأنّ الطّريق الوسط، هوالّذي مشى عليه جماعة المسلمين، والحائد عن الجادّة الوسطى ضالّ لا محالة أيًّا كان .

أمّا قوله : «أمّا نحن فنقرأ على قراءة أُبيّ» أي أُبيّ بن كعب، فإشارة إلى حادث توحيد المصاحف على عهد عُثمان،حيث كان المُمْلي أُبيًّا، والجماعة يكتبون على إملائه، ويرجعون إليه في تعيين النّصّ الأصل عند الاختلاف، فالمُصْحَف الموجود الّذي عليه عامّة المسلمين هومن إملاء أُبيّ، فالقراءة وفق قراءة أُبيّ كناية عن الالتزام بما عليه عامّة المسلمين الآن .

٧ـ روى الصّدوق عن الإمام جعفر بن محمّد الصّادق، عن آبائه عليهم السلام، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «تعلّموا القرآن بعربيّته، وإيّاكم والنَّبْر فيه» يعني الهمز .

قال الإمام الصّادق عليه السلام : الهمز زيادة في القرآن، إلّا الهمز الأصليّ مثل قوله :

﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾[1] ...

والأمر بقراءة القرآن عربيّة خالصة كثير في أحاديث أئمّة أهل البيت عليهم السلام[2] حرصًا منهم على محافظة لغة القرآن الأصيلة هي لغة العرب الفصحى ولهجتهم الأفشى، فلايتسرّب إليه لحن ولا يلحقه تغيير . (١ : ٣٤١ ـ ٤٠٣)

١ـ النّمل / ٢٥.

٢ـ راجع : وسائل الشّيعة ٤ : ٨٦٥ ، باب ٣٠ من أبواب القرآن .

الفصل الخامس عشر
نصّ لبيب السّعيد (معاصر) في «المُصْحَف المرتَّل»

[أنواع القراءات]

ولابدّ ـ في معرض الحديث عن الجمع الصّوتيّ: بواعثه ومخطّطاته ـ أن نذكر أنّ القراءات أنواع:

أ ـ المتواتر: وهو ما نَقَلَه جمع لايمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك. وقد اختيرت سبع قراءات من هذا النّوع، عُرفت كلّ منها بأسماء أهمّ مَن عُرِف بالقراءة بها، وأصحاب هذه القراءات هم: نافع المدنيّ، وابن كثير المكّيّ، وأبوعمرو بن العلاء البَصْريّ، وابن عامر الشّاميّ، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ: الكوفيّون. وأوّل من اقتصر على هؤلاء السّبعة هوأبوبكر بن مجاهد، قُبَيل سنة ٣٠٠ ه، أوما حولها[١]، وتابعه بعد ذلك المسلمون إلى الآن. ولكلّ من هؤلاء القُرّاء رُواة، وأصحاب طُرُق، وأصحاب أوجه، وسنشير إليهم ـ فيما بعد ـ تفصيلًا.

والنّقل المتواتر هو عنصر أساسيّ في إثبات القرآنيّة، حتّى يعرّف الكتاب بأنّه «القرآن

١ـ أبوشامة، إبراز المعاني من حِرْز الأماني: ٤؛ وذكر جفْري [المستشرق] لأنّ تاريخ الاختيار هو: ٣٢٢ ه (مقدّمة كتاب المصاحف لابن أبي داود: ٨)

المنزّل على رسول الله، المنقول عنه نقلًا متواترًا بلا شبهة»[١].

ويقول الشّارح: إنّ قوله: «نقلًا متواترًا» احتراز عمّا اختصّ بمثل مُصْحَف أُبيّ، ومُصْحَف ابن مسعود، لما نقل بطريق الآحاد.

ب ـ المشهور: وهو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة التّواتر، ووافق العربيّة ورسم المُصْحَف، واشتهر عند القُرّاء، فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشُّذُوذ[٢].

وقد اختير من هذا النّوع ثلاث قراءات، وأصحابها، هم: أبوجعفر بن قَعقاع المدنيّ (م: ١٣٠)، ويعقوب الحَضرَميّ (م: ٢٠٥)، وخَلَف البزّار (م: ٢٢٩). ولكلّ من هؤلاء أيضًا رُواة، وأصحاب طُرُق، وأصحاب أوجه، حسبما سيجيئ فيما بعد.

ونظرًا لأنّ هذه القراءات الثّلاث لاتخالف رسم السّبع، فقد ألحقها المحقّقون بها، وعدّوا القول بعدم تواترها «في غاية السّقوط، ولا يصحّ القول به عمّن يعتبر قوله في الدّين»[٣].

ومن هؤلاء المحقّقون: البغويّ الفَرّاء: الموصوف بأنّه أوّل من يعتمد عليه في ذلك المجال لأنّه «مقرئ فقيه جامع للعلوم». وابن تيميّة الفقيه المعروف.

والقسطلانيّ: في كتابه: «لطائف الإشارات» حيث يقول: «إنّنا لو اشترطنا التّواتر في كلّ فرد فرد من أحرف الخلاف انتفى كثير من القراءات الثّابتة عن هؤلاء الأئمّة السّبعة وغيرهم».

وعبدالوهّاب السُّبكيّ الّذي يقول: «إنّ هذه القراءات الثّلاث ـ بالإضافة إلى القراءات السّبع ـ معلومة من الدّين بالضّرورة، ونزلت على النّبيّ ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلّا جاهل[٤].

---

٢ ـ كشف الأسرار على أُصول البزدويّ ١: ٢١.

١ ـ الإتقان ١: ٧٧.

٢ـ النّشر ١: ٤٥.

٣ـ نفس المرجع ١: ٤٦.

وزكريّا الأنصاريّ (م: ٩٢٦)، والّذي أفتى بأنّ القراءات العشر متواترة كلّها[1].

ج ـ الآحاد: وهو ما صحّ سنده، وخالف الرّسم أو العربيّة، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولم يُقرَأ به[2]..

د ـ الشّاذّ: وهو ما لم يصحّ سنده.

هـ ـ الموضوع: ويمثّل له السّيوطيّ بقراءات الخزاعيّ[3].

و ـ ما زيد في القراءات على وجه التّفسير: كالقراءة المنسوبة إلى سعد بن أبي وَقّاص: «وله أخٌ أو أختٌ (من أُمٍّ)»[4]، وكالقراءة المنسوبة إلى ابن عبّاس: «(ليس عَلَيْكُمْ جُناحٌ أن تَبْتَغُوا فضلاً مِنْ رَبِّكُم (في مواسم الحجّ))»[5]، وكالقراءة المنسوبة أيضًا إلى ابن الزُّبَير: «(وَلْتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَر)، (ويستعينون الله على ما أصابهم)»[6].

وواضح أنّ النّاس اجتمعوا على القراءات المتواترة والمشهورة لسببين، أوضحهما الطّبرسيّ في تفسيره... [وذكر كما سيجيئ عنه في باب «حجّيّة تواتر القراءات»، ثمّ قال:]

وكأنّ التّوفيق رائد أصحاب الجمع العُثمانيّ، إذ جعلوا رسم مصاحفهم محتملًا لكلّ القراءات المتواترة والمشهورة تحقيقًا أو تقديرًا.

وما كان هؤلاء الصّحابة ليُسقطوا قراءة، أو يمنعوا من القراءة بها ما دامت تثبت عن النّبيّ فيما انتهى إليه منهجهم في الجمع.

١ـ انظر: الإعلام والاهتمام بجمع فتاوي شيخ الإسلام أبي يحيى زكريّا الأنصاريّ: ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

٢ـ انظر: الإتقان ١: ٧٧.

٢ ـ نفس المرجع.

٤ ـ في المُصْحَف العُثمانيّ من غير (من أُمٍّ). النّساء/ ١٢.

٥ ـ في المُصْحَف العُثمانيّ من غير (في مواسم الحجّ) البقرة/ ١٩٨.

٦ ـ في المُصْحَف العُثمانيّ من غير (ويستعينون الله على ما أصابهم) آل عمران/ ١٠٤.

وقد أوضح ابن الجَزَريّ في «النّشر» كيفيّة احتمال المصاحف العُثمانيّة للاختلافات المتعدّدة في القراءات، ومن الأمثلة الّتي أوردها في هذا الشّأن: الآية ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّين﴾... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر أسماء كُتُب القراءات وذكر مؤلّفيها وتاريخ وفاتها، وإن شئت فراجع]. (١٦٨ ـ ١٧٥)

الفصل السّادس عشر

نصّ القطّان (معاصر) في « مباحث في علوم القرآن »

أنواع القراءات وحكمها وضوابطها

ذكر بعض العلماء : أنّ القراءات متواترة ، وآحاد ، وشاذّة ، وجعلوا المتواتر السّبع ، والآحاد الثّلاث المتمّمة لعشرها ، ثمّ ما يكون من قراءات الصّحابة ، وما بقي فهو شاذّ . وقيل : العشر متواترة . وقيل : المعتمد في ذلك الضّوابط سواء كانت القراءة من القراءات السّبع ، أو العشر أو غيرها : قال أبو شامة : لا ينبغي أن يغترّ بكلّ قراءة تعزى... [وذكر كما تقدّم عنه ، ثمّ ذكر ضوابط القراءات الصّحيحة ومواردها ، كما تقدّم نحوها عن الرّافعيّ ، فقال :]

تلك هي ضوابط القراءة الصّحيحة ، فإن اجتمعت الأركان الثّلاثة : ١ـ موافقة العربيّة ، ٢ـ و رسم المُصْحَف ، ٣ـ وصحّة السّند ، فهي القراءة الصّحيحة ، ومتى اختلّ ركن منها ، أو أكثر أطلق عليها أنّها ضعيفة ، أو شاذّة ، أو باطلة .

ومن عجب أن يذهب بعض النُّحاة بعد ذلك إلى تخطئة القراءة الصّحيحة الّتي تتوافر فيها تلك الضّوابط لمجرّد مخالفتها لقواعدهم النّحويّة الّتي يقيسون عليها صحّة اللّغة ، فإنّه ينبغي أن نجعل القراءة الصّحيحة حَكَمًا على القواعد اللّغويّة والنّحويّة . لا أن نجعل هذه القواعد حَكَمًا على القرآن ، إذ القرآن هو المصدر الأوّل الأصل لاقتباس قواعد اللّغة ، والقرآن يعتمد على صحّة النّقل والرّواية فيما استند إليه القُرّاء على أيّ وجهٍ من وجوه اللّغة... [ثمّ ذكر قول ابن الجَزَريّ والدّانيّ في ضوابط القراءة الصّحيحة ، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ ، فقال :]

وعن زيدبن ثابت قال: «القراءة سنّة متّبعة»، قال البيهقيّ: «أراد أنّ اتّباع مَن قبلنا في الحروف سُنّة متّبعة، لايجوز مخالفة المُصْحَف الّذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات الّتي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغًا في اللّغة»... [ثمّ ذكر قول العلماء في أنواع القراءات، كما تقدّم عن السّيوطيّ، فقال:]

والأنواع الأربعة الأخيرة؛ لايقرأ بها. والجمهور على أنّ القراءات السّبع متواترة، وأنّ غير المتواتر المشهور لاتجوز القراءة به في الصّلاة ولا في غيرها... [ثمّ ذكر قول النَّوَويّ ورأي فقهاء بغداد وقول ابن عبد البرّ، كما تقدّم عن الزّركشيّ]. (١٥٢ـ١٥٦)

الفصل السّابع عشر

نصّ الرّاجحيّ (معاصر) في «اللّهجات العربيّة»

[شرائط صحّة القراءات]

ووضع العلماء ـ لمعرفة القراءات الصّحيحة ـ ضابطًا من ثلاث أشراط، لا يتخلّف منها واحد..[وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

وبتطبيق هذا الضّابط عرفت القراءة الصّحيحة، فكلّ قراءة وافقت العربيّة...[وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

والّذي يهمّنا هنا في هذا الضّابط أنّه يصل بالنّصّ القرآنيّ إلى مرتبة الوثاقة الّتي ننشدها فيه حين نتّخذه مصدرًا لدراسة اللّهجات العربيّة.

وبوجود هذا الضّابط أيضًا عرفت القراءات الشّاذّة، والحقّ أنّ هذه الشّواذّ قد أثارت نقاشًا واسعًا بين علماء القراءات، ولعلّ أهمّ حادثة تذكرها الرّوايات بشأنها تلك الّتي وقعت بين ابن مجاهد «مسبّع السّبع» وابن شَنَبُوذ (م: ٣٢٨هـ) وابن مِقْسم (م: ٣٥٤هـ) اللّذَيْن كانا يخالفان ابن مجاهد فيما ذهب إليه، فعقد لكلّ منهما ابن مجاهد مجلسًا بحضرة الوزير ابن مُقْلة، ضرب فيه أحدهما ـ ابن شَنَبوذ ـ سبع دُرَر، وهو يدعو على الوزير بأن يقطع الله يده، ويشتّت شمله، ثمّ أوقعه على الحروف، فأهدر منها ما كان شنيعًا، وتوبة عن التّلاوة بها غصبًا[1].

١ـ غاية النّهاية ٢: ٥٢.

وأحضر الثّاني واستتابته بحضرة الفقهاء والقُرّاء، فأذعن بالتّوبة وكتب محضر توبته.

ولعلّ معرفتنا لموقف الرّجلين أن تعيننا على تبيّن الضّابط الّذي تعرف به القراءات الشّاذّة.

أمّا ابن شَنَبوذ؛ فيصفه ابن الجَزَريّ بأنّه: «شيخ الإقراء بالعراق، أُستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات، مع الثّقة والخير والصّلاح والعلم[1].

وأمّا ابن مِقْسَم؛ فيصفه على قول الدّانيّ بأنّه: «مشهور بالضّبط والإتقان، عالم بالعربيّة، حافظ للّغة، حُسْن التّصنيف في علوم القرآن»[2].

ولقد يلمح بعض أنّ هناك عوامل شخصيّة أدّت إلى موقف ابن مجاهد من الرّجلين، ومن ابن شَنَبوذ خاصّة، وذلك في مثل قول ابن الجَزَريّ بأنّه: «قد وقع بينه وبين أبي بكر بن مجاهد على عادة الأقران»، أو في وصفه له بأنّه: «لم تغبر قَدَماه في هذا العلم»[3].

وحين عقد له المجلس «أغلظ للوزير في الخطاب، وللقاضي ولابن مجاهد ونسبهم إلى قلّة المعرفة. وأنّهم ما سافروا في طلب العلم كما سافر»[4].

لكنّنا نؤكّد أنّ موقف الرّجل ما كان يمكن أن يكون أقلّ من ذلك في أمر يتّصل بأقدس ماتقوم عليه حياة الأُمّة... **[ثمّ ذكر قول ابن الجَزَريّ في عقد مجلس لابن شَنَبوذ بحضور الفقهاء والعلماء، كما تقدّم عنه وعن أبي شامة، فذكر بعدها نماذج من قراءته، وإن شئت فراجع].**

فهذه القراءات إذن صحيحة السّند، وهي موافقة العربيّة، ولكنّها مخالفة لرسم المصاحف

١ـ غاية النّهاية ٢: ٥٢.

٢ـ نفس المرجع ٢: ١٢٤.

٣ـ نفس المرجع ٢: ٥٤.

٤ ـ نفس المرجع.

العُثمانيّة ، ولذلك يقرّر ابن الجَزَريّ : أنّ ابن شَنَبوذ كان يرى جواز القراءة بما خالف الرّسم [١].

أمّا ابن مِقْسَم فقد كان يرى أنّ كلّ قراءة وافقت المُصْحَف ووجهًا في العربيّة ، فالقراءة بها جائزة وإن لم يكن لها سند [٢].

وليس من شكّ في أنّ ما ذهب إليه ابن مِقْسَم - إن كان صحيحًا - لا يدخل في الشّواذّ ، بل هو من المردود ، إذ القراءة سنّة متّبعة ، والقرآن لا يثبت إلّا بنقل ، وقد ذهب إلى ذلك ابن الجَزَريّ في تعريفه بالمردود بأنّه : «ما وافق العربيّة والرّسم ... [وذكر كما تقدّم عنه ، ثمّ قال :]

فالرّجلان إذن كانا يتّفقان على موافقة العربيّة ويختلفان في الشّرطين الآخرين ، أمّا ابن مِقْسَم فلم يشترط النّقل ، وقد رأينا أنّهم يجعلون ذلك من المردود ، ويبقى إذن مقياس ابن شَنَبوذ وهو صحّة النّقل وموافقة العربيّة ومخالفة الرّسم .

ولنستعرض الآن آراء العلماء في الشّواذّ لنصل إلى المقياس الصّحيح لها :

١ـ قال مكّيّ بن أبي طالب في «الإبانة» : فإن سأل سائل ، فقال : ما الّذي يقبل من القراءات ... [وذكر كما تقدّم عنه ، ثمّ قال :]

فمقياس الشّاذّ عند مكّيّ ـ وهو القسم الثّاني ـ هو أن يكون منقولًا نقل آحاد موافقًا للعربيّة ، لكنّه مخالف للرّسم .

٢ـ ونقل ابن الجَزَريّ في «النّشر» عن ابن دقيق العيد : «أنّ الشّواذّ نقلت نقل آحاد» [٣].

وينقل السّيوطيّ في إتقانه خمسة أقوال ... [ثمّ ذكر قول البلقينيّ في أقسام القراءات ، كما تقدّم عن السّيوطيّ ، فقال :]

وواضح أنّ هذا الرّأي لا يستقيم مقياسًا للشّواذّ ، لأنّ هؤلاء التّابعين ناقلون للقراءة من

١ـ نفس المرجع .

٢ـ غاية النّهاية ٢ : ١٢٤ .

٣ـ النّشر ١ : ١٥ .

الصّحابة الّذين نقلوها عن الرّسول ﷺ، و عن هؤلاء التّابعين أخذ أئمّة القُرّاء على نحو ما نعرف عن نافع، أنّه قرأ على سبعين من التّابعين[١].

٣ـ ونُقِل عن ابن الجَزَريّ مخالفة الرّسم «فإن لم يكن في شيء من المصاحف العُثمانيّة، فشاذّ لمخالفتها الرّسم المـُجْمَع عليه»[٢].

٤ـ ونُقِل عن الكواشيّ... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

وهذا النّص في الواقع لاينطبق على القراءات الشّاذّة إذ لو فقد ركن النّقل مثلًا لما كانت القراءة شاذّة بل مردودة.

٥ـ ونُقِل عن السُّبكيّ قوله: «تجوز القراءة في الصّلاة وغيرها بالقراءات السّبع ولاتجوز بالشّاذّ».

ثمّ علّق على النّصّ بقوله: «وظاهر هذا يوهم أنّ غير السّبع المشهورة من الشّواذّ، وقد نقل البغويّ الاتّفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السّبع المشهورة، وهذا هو القول الصّواب»[٣].

٦ـ والقول الخامس هو ماوصل إليه السّيوطيّ نفسه حين يرى أنّ «الشّاذّ هو ما لم يصحّ سنده»[٤]. وقد رأينا فساد هذا الرّأي.

والّذي نراه في ضابط الشّاذّ هو ما ذهب إليه ابن الجَزَريّ في «النّشر» و«المنجد»، وقد قال عنه السّيوطيّ: «أتقن الإمام ابن الجَزَريّ هذا الفصل جدًّا»[١]. فقد ذهب أوّلًا في تحليله لضابط القراءة الصّحيحة إلى أنّه «متى اختلّ ركن من هذه الأركان ...[وذكر كماتقدّم عن

١ـ نفس المرجع ١: ١١٢.

٢ـالإتقان ١: ٧٧.

٣ـنفس المرجع ١: ٨٣.

٤ـنفس المرجع ١: ٧٩.

١ـ نفس المرجع.

ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

وهذا النّصّ لا يوقفنا على المقياس الصّحيح الشّاذّ، لكنّه يقول في موضع آخر: «فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العُثمانيّة لكانت القراءة بذلك شاذّة لمخالفتها الرّسم المجمع عليه»[١]. وزاد ذلك إيضاحًا في «المنجد» حين أخذ يحلّل ضابط القراءة الصّحيحة، وذكر أنّها تجتمع تكون القراءة متواترةً أو صحيحةً للسّبعة أو لغيرهم... [ثمّ ذكر حول القراءة الشّاذّة، كما تقدّم عنه في «المنجد» ذيل: «القراءة الصّحيحة»، ثمّ قال:]

فالقراءة الشّاذّة إذن هي الّتي تفتقد موافقة المصاحف العُثمانيّة.

والّذي يهمّنا هنا ـ في هذا البحث ـ هو أنّ هذه القراءات يتّصل سندها بالرّسول ﷺ، وهو ما يجعلها مصدرًا لدراسة اللّهجات العربيّة. يقول ابن جنّيّ: «إلّا أنّه ـ أي الشّاذّ ـ مع خروجه عنها ـ أي الصّحيحة ـ نازع بالثّقة إلى قُرّائه محفوف بالرّوايات مِن أمامه و ورائه، ولعلّه أو كثيرًا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه»[٢]...

القراءات مصدر أصيل لدراسة اللّهجات

... ورأيتَ ما علّل به ابن قتيبة وابن الجَزَريّ: اختلاف القراءات لاختلاف اللّهجات. ثمّ رأيتَ أيضًا هذا الضّابط الّذي وضعوه للقراءة الصّحيحة، والّذي أحد أشراطه أن تكون القراءة موافقة للعربيّة ولو بوجهٍ.

وموافقة العربيّة ولو بوجهٍ هو ما نعتقده هنا من صحّة القراءة بلهجات العرب على اختلافها، يؤكّد ذلك ما يقرّره ابن خالَوَيْه في أوّل «حجّته» بقوله: «فإنّي تدبّرت قراءة الأئمّة السّبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحّة النّقل وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية

١ـ النّشر ١: ١١.

٢ـ المحتسب: ٢. (المخطوطة بمكتبة كلّيّة الآداب بجامعة الأسكندريّة رقم ٤٤٤ م).

الرّواية واللّفظ، فرأيت كلًّا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرف مذهبًا من العربيّة لايدفع، وقصد من المقياس وجهًا لايمنع، فوافق باللّفظ والحكاية طريق النّقل والرّواية غير مؤثّر للاختيار على واجب الآثار»[1].

فالقراءات القرآنيّة إذن هي المرآة الصّادقة الّتي تعكس الواقع اللّغويّ الّذي كان سائدًا في شبه الجزيرة قبل الإسلام، ونحن نعتبر القراءات أصل المصادر جميعًا في معرفة اللّهجات العربيّة، لأنّ منهج علم القراءات في طريقة نقلها يختلف عن كلّ الطُّرُق الّتي نقلت بها المصادر الأُخرى كالشّعر والنّثر يختلف عن طُرُق نقل الحديث، وقد رأيت ما كان من رسول الله ﷺ من تلقّيه الوحي ثمّ عرضه على جبريل، وماكان من إقرائه الصّحابة وقراءتهم عليه.

وعلى هذا المنهج سار أصحاب القراءات «فلم يكتفوا بالسّماع من لفظ الشّيخ فقط في التّحمّل، واكتفوا به في الحديث، قالوا: لأنّ المقصود هنا كيفيّة الأداء، وليس كلّ من سمع من لفظ الشّيخ يقدر على الأداء، أي فلابدّ من قراءة الطّالب على الشّيخ»[2]

فالقراءة إذن لاتكتفي في النّقل بالسّماع، بل لابدّ من شرط التّلقّي والعرض، وهما أصحّ الطُّرق في النّقل اللّغويّ. وكان من نتيجة ذلك؛ مارأيت من أنّ «أئمّة القرّاء لاتعمل في شيء من حروف القرآن... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

أضف إلى ذلك؛ أنّ أصحاب القراءات كانوا ـ إلى شهرتهم بالضّبط والدّقّة والإتقان ـ على معرفة واسعة بالعربيّة ووجوهها، فقد كان ابن كثير «أعلم بالعربيّة من مجاهد»[3]. وعُرف عن عاصم أنّه «جمع بين الفصاحة والإتقان والتّحرير والتّجويد»[1]. كما عُرِف عن حمزة أنّه

١ـ الحجّة في قراءات الأئمّة السّبعة: ١. (المخطوطة بدار الكتب برقم ١٩٩٨٢ب).

٢ـ إتحاف فضلاء البشر ٣: ٤.

٣ـ غاية النّهاية ١: ٤٤٣.

١ـ نفس المرجع ١: ٣٤٦.

«كان ثقةً كبيرًا، حجّةً رضيًّا، قيّمًا بكتاب الله، مجوّدًا، عارفًا بالفرائض والعربيّة»[١].

و الحديث عن أبي عمرة بن العلاء و الكسائيّ إمامي البصرة و الكوفة من هذه النّاحية لايحتاج إلى بيان.

لكن هل كان القُرّاء على درجة من الضّبط و الدّقّة في النّقل بحيث لايلتبس عليهم شيء، و بحيث نقبل عنهم قراءاتهم ـ على أنّها مصدر لدراسة اللّهجات ـ قبولًا مطلقًا؟... [ثمّ ذكر نماذج من القراءات و تعليلها و الفرق بين منهج النُّحاة و القُرّاء، و إن شئت فراجع]

نحن لانستطيع أن نعول على القراءات الصّحيحة وحدها في معرفة اللّهجات العربيّة، إذ أنّ العبرة في اختلاف القراءات إنّما كانت لاختلاف اللّهجات، وهذه القراءات الصّحيحة ليست كلّ القراءات الّتي كان يقرأ بها المسلمون الأوّلون، لكنّها اشتهرت على رأس الثّلاثمائة[٢] حين سَبَّع ابن مجاهد القراءات السّبع و شذّذ ما عداها.

«فالقراءات المشهورة اليوم عن السّبعة والعشرة والثّلاثة عشر بالنّسبة إلى ماكان مشهورًا في الأعصار الأُوَل قلّ من كثر و نزر من بحر، فإنّ مَن له اطّلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين»[٣]. ولو بقيت هذه القراءات حتّى اليوم لكان محتملًا أن تقدّم لنا مادّة لهجيّة كبيرة تعيننا على تصوّر اللّهجات تصوّرًا أكثر وضوحًا.

وعلى أيّة حال، فإنّ القراءات الشّاذّة جاءت منقولة مرويّة، والرّواية تبلغ بها عصر الرّسول ﷺ، وهو الأمر الّذي يهمّنا هنا إذ تعتبر بذلك صورة لاختلاف اللّهجات...

وعلى ذلك يقرّر السّيوطيّ: «أنّ كلّ ماورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواءً كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا، وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربيّة

١ـ النّشر ١: ١٦٦.

٢ـ غاية النّهاية ١: ١٣٩.

٣ـ النّشر ١: ٣٣.

إذا لم تخالف قياسًا معروفًا بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه»[1].

نحن إذن نستطيع أن نعتمد على القراءات صحيحها وشاذّها في معرفة اللّهجات العربيّة، لكن كيف؟...

هل نعتمد في معرفة اللّهجات على القارئ نفسه، فنبحث عن تراجم القُرّاء، فإذا كان منهم قُرَشيّ، قلنا: إنّ قراءته هي لهجة قريش، وإن كان منهم تميميّ، قلنا: إنّ قراءته هي لهجة تميم؟ ثمّ نذهب أبعد من ذلك، فنبحث عن الصّحابيّ الّذي تنتمي إليه القراءات فنعزوها إلى لهجة قبيلته؟ أم نعتمد على بيئة القُرّاء، فنبحث هذه البيئات ومن كان ينزل بها من قبائل، فنقول ـ على ذلك ـ إنّ قراءة الكسائيّ تمثّل لهجة الأوس والخزرج مثلًا، وإنّ قراءة ابن كثير تمثّل لهجة قريش، وإنّ قراءة الكسائيّ تمثّل لهجات القبائل الّتي كانت تنزل الكوفة وهكذا؟

نحن لانستطيع أن نتّخذ أيًّا من هذين السّبيلين، للأسباب الآتية:

١ ـ أنّ القُرّاء لم تكن تُروى عنهم رواية واحدة، بل جاء عنهم كثير من الرّوايات في قراءة واحدة، فإذا كانت إحدى هذه الرّوايات يمكن أن تنسب إلى قبيلة، والأُخرى تنسب إلى غيرها، فماذا يكون الموقف؟

٢ ـ أنّنا لو فعلنا لكنّا متناقضين مع المنهج الّذي قرّرناه في القراءات من أنّ القارئ ليس غير ناقل للقراءة تلقّاها ثمّ عرضها على أشياخه، ثمّ إنّ هؤلاء القُرّاء أخذوا عن كثير من الشّيوخ على نحو ما نَعرف من أنّ نافعًا قرأ على سبعين من التّابعين[2]. فإلى أيّهم ننسب قراءته؟

٣ ـ أنّ القارئ لا يُمثّل بيئته تمامًا، وخير مثال عندنا: ابن كثير قارئ مكّة، ومكّة منزل قريش، وقريش تُسَهّل ولا تَهمُز، وابن كثير كان أكثر الهامزين[1].

---

١ ـ الاقتراح: ١٧.

١ـ النّشر ١: ١١٢.

٢ ـ أبو علي: الحجّة ٦: ٦٧.

٤ـ أنّ العربيّ كان يستطيع أن يجمع بين أكثر من لهجة على النّحو الّذي بيّنّاه من قبل، ثمّ إنّ عمربن الخطّاب وهِشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان كانت في الصّحيح وكلاهما قرشيّ من لهجة واحدة وقبيلة واحدة .

نحن إذن لانستطيع أن نسلك هذه السّبيل أو تلك، لكنّنا نتّبع منهجًا آخر، وهو أن نجمع هذه القراءات من مظانّها، ونخرج منها ما نراه ممثّلًا للهجة من اللّهجات، ونَعْزُو هذه اللّهجات إلى قبائلها، ونبحث عمّا يؤيّدها في المصادر الأُخرى من اللّغة والأدب، وندرّسها الدّرس اللّغويّ العلميّ الحديث .

ونحن نعتمد في جمع هذه القراءات على المصادر الآتية : ١ـ كُتُب القراءات، صحيحها وشاذّها. ٢ ـ كُتُب الاحتجاج للقراءات. ٣ ـ كُتُب التّفسير .

وفي هذه الكتب رصد طيّب للهجات القبائل ... [ثمّ ذكر أسماء بعض القبائل الواردة في كُتُب: «الحجّة لأبي عليّ» و «البحر المحيط» و «الإتحاف»، فلاحظ]. (٧٥ ـ ٩١)

الفصل الثّامن عشر

نصّ أحمد خليل (معاصر) في «دراسات في القرآن»

التّرجيح بين القراءات وأسبابه ووسائله

اختلف المسلمون في جواز التّرجيح بين القراءات وعدم جوازه، فذهب بعضهم إلى عدم جواز التّرجيح، ولكنّ هذا الرّأي ينقضه واقع التّاريخ وأحداثه، فإذا كانت القراءات قد خضعت للرّواية ونقدها، فإنّ من وسائل التّرجيح بينها قوّة السّند وبين مراحل هذه القوّة، وقد رأيناهم يقسمون القراءة إلى متواترة وشاذّة، ويعدّون من الشّذوذ مخالفة القراءة للرّسم، ولوجهٍ من وجوه العربيّة.

ويمكن أن نرجع إلى تفسير أبي جعفر الطّبريّ، ففيه روايات كثيرة عن القراءة، وهو نفسه من بين المرجّحين للقراءات بعضها على بعض، وهو يرى أنّ القراءة ينبغي أن تحمل على الأفصح من كلام العرب تحقيقًا للإعجاز وتمكينًا له، كما أنّه لا يجيز القراءة بالكيفيّة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ﴾ النّجم / ٥٠، إذ يرى أنّها لا تجوز إلّا لعربيّ يعرف .. كيف ينطق ويضبط، أمّا المولّدون فلا يجوز لهم القراءة بها لإمكان وقوع الخطأ منهم في أدائها.

وقد ألّف كثير من العلماء في القراءات الشّاذّة، وأهمّهم: ابن جنّيّ في كتابه: «المحتسب في توجيه شواذّ القراءات» .. والكتاب يحتاج إلى دراسة واسعة تكشف عمّا وراءه من الأسباب والدّوافع الّتي أدّت إلى ظهوره بعد أن أشاع ابن شَنَبُوذ القراءة الشّاذّة، وناهضته

الدّولة وأرجعته إلى القراءات المتواترة واستتابته على مجاهرته بهذه القراءات وإعلانها في النّاس ودعوتهم إليها.

وهنا نتساءل لما جاهر النّاس بالقراءات الشّاذّة وعنوا بها، وأنشأوا يؤلّفون فيها ويدعون النّاس من حولهم إلى دراستها، وقد مضى من القول ما نستطيع أن نحدّد به الأُصول الّتي يقوم عليها الحكم بالشّذوذ أو التّواتر، كما أشرنا إلى آراء العلماء في هذه القراءات.

وقد لحظنا: أنّ القرن الرّابع الهجريّ كان فترة قَلَق في حياة الدّولة الإسلاميّة، وأُريد بالقَلَق بعض الثّورة على ما استقرّ عليه الأمر من ألوان الدّراسات ومناهج أصحابها فيها، وكان قد مهد لذلك هذه الاضطرابات الكثيرة الّتي اجتاحت العالم الإسلاميّ من ظهور فِرَق كثيرة، في كثير منها غلوّ شديد وإسراف مجانف...

ولا جدال في أنّ إثارة المذهب الكوفيّ والتّعصّب له بعد فشوّ المذهب البصريّ، وشيوعه كان حركة مجدّدة إذ هي في الواقع خروج على المألوف الشّائع والمشهور الذّائع، وإذا كان من بين شروط التّرجيح قبول القراءة الموافقة للعربيّة ولو بوجهٍ، فإنّ هذا الشّرط لم يرض عنه كثير من العلماء، ولم يأخذوا به، ومنهم الطّبريّ في «تفسيره»، وفي القراءة الّتي أخذ بنفسه بها ورجّحها على بعض القراءات، وهو وإن كان كوفيّ المذهب ـ وكلّ شاهد من الشّعر عنده يمثّل قاعدة لا ينبغي أن تغمر في قواعد المذهب البَصْريّ، أو أن يغفل أمرها ـ فإنّه لم يأخذ بهذه القاعدة، وإنّما اعتمد في التّرجيح على الأفشى في العربيّة والأقيس في اللّغة إذ أنّ ذلك يتّفق وإعجاز القرآن، ويخالفه في ذلك ابن جنّيّ في «المحتسب» فكلّ قراءة عنده وإن عدّت في الشّواذّ، فإنّها ينبغي تقديرها، ولا يصحّ بحال من الأحوال إغفالها.

وهو هنا يختلف عن ابن شَنَبُوذ الّذي جهر بهذه القراءات ودعا إليها، فابن جنّيّ ينظر إليها على أنّها تراث يساعد على فهم النّصّ، وتأويل إشاراته والكشف عمّا يكون فيه أحيانًا من صعوبة.

ولا نزاع في أنّ هذه القراءات الشّواذّ كان لها أثر كبير في عمليّة الفهم بنفسها والاستنباط

الفقهيّ التّشريعيّ، ويكفي أن نعرف أنّ فقه الرّأي أو فقه العراق اعتمد على كثير من القراءات الشّواذّ وبخاصّة تلك الّتي تضيف إلى النّصّ بعض الألفاظ كقراءة ابن مسعود: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ[1] ـ متتابعات ـ﴾ بزيادة هذه الكلمة، وقد أشرنا من قبل إلى أنّ هذه الزّيادات ليست بقرآنٍ، ولا هي أصلاً من النّصّ القرآنيّ، وإن عدّت من بين القراءات ترخّصًا، وإنّما هي من عمل الصّحابيّ، فهي نوع من التّفسير وليست بقراءة، وهنالك قراءات أُخرى قد لاتقوم على الزّيادة بل في تغيير في بعض الصُّوَر اللّفظيّة كما في قراءة عائشة: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾[2] وهي القراءة الّتي تستغني عن تفسير النّصّ بإضافة كلمة «لا» أي (وعلى الّذين لايطيقونه) عند بعض المفسّرين.

وإنّما المراد يبلغ منهم الصّوم أقصى الطّاقة فلايستطيعونه إلّا بمشقّةٍ وعُسْر، وقراءة عائشة ترجح هذا التّفسير، وتحجب فكرة الزّيادة، وتنأى بالمترخّصين في استنباط الحكم وإباحة الصّوم لأدنى ملابسة، وبأيسر سبيل.

والواقع أنّ دراسة أمثال هذه القراءات موصولة بالتّفسير وباللّغة تعين على تحقيق أمرين ... [إلى أن قال:]

وينتهي بنا ذلك كلّه إلى أن نعرض لحياة التّفسير القرآنيّ كما يمثّله التّدرّج الزّمنيّ موصولًا بعلله وأسبابه:

أوّلهما ـ وأهمّهما، إدراك الاتّجاهات المختلفة في تفسير النّصّ القرآنيّ، والكشف عن هذه الاتّجاهات في مكّة والمدينة والبَصْرة والكوفة وغيرها من الأمصار الإسلاميّة.

ثانيهما ـ دراسة اللّهجات العربيّة من واقع هذه القراءات المرويّة، إذ الثّابت أنّ هذه القراءات أوثق نصّ وصل إلينا يمثّل هذه اللّهجات وبخاصّة ماتحقّقت فيه هذه الشّروط الثّلاثة

١ـ البقرة/١٩٦.

٢ـ البقرة/١٨٤.

الّتي شرطها المحقّقون الإثبات لقبول القراءة، وعن طريق هذه الدّراسة نستطيع أن نمارس النّقد والتّرجيح بين هذه القراءات المرويّة.

وقد أصّل القدماء قائدة مؤدّاها أنّه لاينبغي أن يغترّ بقراءة تنسب إلى إمام من هؤلاء الأئمّة المشهورين في القراءة ما لم تكن مستوفية هذه الشّروط الثّلاثة المعروفة. والواقع أنّ هذه الشّروط عند تطبيقها تحتاج هي الأُخرى إلى ثقافة عميقة وإدراك واسع، وخبرة دقيقة بالقراءة تاريخًا ولغةً وسندًا...

وقد أدرك القدماء دَوْر القراءة في العمل التّفسيريّ من ناحيتين:

أُولاهما ـ عمليّة الصّوت وعلاقته بالمعنى، ومدى ما بين الصّوت وبين هذا المعنى من قوّةٍ أو ضعفٍ.

وثانيهما ـ أنّ هذه القراءات تعين على دقّة الاستنباط الفقهيّ موصولة حياته بالمجتمع الإسلاميّ الأوّل.

وإذن؛ فدراسة القراءات عند تفسير النّصّ ضرورة لا مُعَدّى عنها وبخاصّة إذا عرفنا أنّ هنالك فرقًا واسعًا بين الألفاظ المكتوبة والمنطوقة... (٩٩ ـ ١٠٤)

الفصل التّاسع عشر

نصّ القَدُّوريّ الحَمَد (معاصر) في «رسم المُصْحَف دراسةً لغويّةً...»

موافقة الرّسم أحد أركان القراءة الصّحيحة

إنّ ظاهرة الاختيار والعوامل الّتي أسهمت في توجيهها في إطار ما وافق خطّ المُصْحَف تنقلنا إلى الكلام عن الضّوابط الّتي اشترطها علماء القراءة، في أيّة قراءة، لكي تكون مقبولة تصحّ روايتها، وكيف صارت موافقة الخطّ الأساس الأوّل لقبول القراءات المرويّة أو تركها، ولا شكّ أنّ القراءة إذا لم تُنْقَل وتَصِحّ روايتها لا تسمّى قراءة سواء وافقت الرّسم أم خالفته «بل مكذوبة يُكَفّر معتمدها»[1].

وبعد نسخ المصاحف العُثمانيّة ونشرها في الأمصار تركت القراءة بما خالفها من حروف، وهكذا صارت صحّة الرّواية وموافقة الخطّ أهمّ شرطين لقبول القراءة، وقد لاحظنا من قبل أنّ من مسوغات الاختيار بين القراءات المرويّة الموافقة للرّسم قوّة الوجه في العربيّة، فصارت هذه الأركان الثّلاثة شرطًا لقبول القراءة وصحّة روايتها وميز العلماء بين ما توافرت فيه هذه الضّوابط من القراءات وما عداها.

وأركان القراءة الصّحيحة الثّلاثة لم تكن من صُنْع المتأخّرين، بل وجدت من يوم تلقّى الصّحابة (رضوان الله عليهم) القرآن الكريم عن النّبيّ ﷺ ومن يوم خطّت المصاحف

---

١ ـ منجد المقرئين: ١٧، وانظر: ١٨.

العُثمانيّة وأرسلت إلى الأمصار.

وكان هذان المقياسان ـ صحّة الرّواية وموافقة الخطّ ـ يعملان في توجيه نقل القراءات منذ زمن مبكّر قبل أن يبدأ التّأليف وتدوين القراءات في الكُتُب، وقبل أن ينظر علماء العربيّة في اللّغة، ويقعّدوا قواعدها، وربّما برزت بشكل منظّم مع بداية التّأليف في القراءات الّتي لاتخرج عن خطّ المُصْحَف، وينقل أبوبكر الأنباريّ أنّ أباعُبَيد القاسم بن سَلّام (ت ٢٣٤ هـ) قد بيّن اختياره في الوقف على ما رسمت فيه هاء السّكت[1] بقوله: «الاختيار عندي ما في هذا الباب كلّه الوقوف عليها بالهاء، بالتّعمّد لذلك، لأنّها إن أُدْرجَتْ في القراءة مع إثبات الهاء كان خروجًا من كلام العرب، وإن حُذِفَتْ في الوصل كان خلاف الكتاب، فإذا صار قارئها إلى السّكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثّلاثة:

[١ـ] أن يكون مُصيبًا في العربيّة.

[٢ـ] وموافقًا للخطّ.

[٣ـ] وغير خارج من قراءة القُرّاء».

وأشار أبوعُبَيد إلى هذه الضّوابط الثّلاثة أيضًا في كتابه: «فضائل القرآن» بقوله[2]: «وإنّما نرى القُرّاء عرضوا على أهل المعرفة بها ثمّ تمسّكوا بما علموا منها مخافة أن يرفعوا عن ما بين اللّوحين بزيادة أو نقصان، وبهذا تركوا سائر القراءات الّتي تخالف الكتاب، ولم يلتفتوا إلى مذاهب العربيّة فيها، إذا خالف ذلك خطّ المُصْحَف وإن كانت العربيّة فيه أظهر بيانًا، ورأوا تتبّع حروف المصاحف وحفظها عندهم كالسُّنّة القائمة الّتي لايجوز لأحدٍ أن يتعدّاها».

وأكثر العلماء بعد أبي عُبَيد مَن ذكر هذه الأركان الثّلاثة بعبارات متقاربة لاتختلف عمّا

١ـ إيضاح الوقف و الابتداء ١: ٣١١.

٢ـ لوحة ٥١.

ذكره أبو عُبَيد فيما نقله عنه أبو بكر الأنباريّ، قال مكّيّ[١]: «وأكثر اختياراتهم إنّما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوّة وجهه في العربيّة، وموافقته للمُصْحَف واجتماع العامّة عليه»، ثمّ بيّن أنّ المقصود بالعامّة هو ما اتّفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة. وقيل: مااجتمع عليه أهل الحَرَمين، لكنّه عبّر في موضع آخر عن هذا الرّكن بقوله[٢]: «أن ينقل عن الثّقات إلى النّبيّ ﷺ». وأشار إلى هذه الأركان الثّلاثة للقراءة أبو عمرو الدّانيّ[٣].

ونقل ما قاله مكّيّ في أركان القراءة الصّحيحة كلّ مِن علم الدّين السّخاويّ، والزّركشيّ، وابن حَجَر، ثمّ جاء مَن انتهى إليه علم القراءات شمس الدّين أبو الخير بن الجَزَريّ وأفاض في بيان أركان القراءة الصّحيحة... [**وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول السّيوطيّ، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، وقال:**]

وسأعرض لكلّ ركن من هذه الأركان الثّلاثة لمعرفة المقصود من كلّ واحد منها مركزًا على بعض الجوانب الّتي تزيد قضيّة العلاقة بين القراءات والرّسم بيانًا ووضوحًا:

أوّلًا ـ صحّة السّند أو ثبوت الرّواية والنّقل

المقصود بهذا الضّابط هو أن تكون القراءة مرويّة عن واحد أو أكثر من الصّحابة الّذين سمعوا من النّبيّ ﷺ وقرأوا بين يديه[٤]، وثبوت الرّواية مع صحّة الأسناد هو أهمّ ما علّق عليه العلماء صحّة القراءة، فلا بدّ أوّلًا من ثبوت النّقل. ثمّ ينظر في توافر الشّروط الأُخرى بعد ذلك[٥].

١ـ الإبانة: ٤٩.

٢ـ المصدر نفسه: ١٨.

٣ـ النّشر ١: ٩.

٤ـ المصدر نفسه ١: ١٣.

٥ـ انظر: الإتقان ١: ٢١٣.

والإسناد، «خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأُمّة، وسنّة بالغة من السُّنَن المؤكّدة»[١].
ولذلك لا بدّ في القراءة من المشافهة والسّماع[٢]، فلو حفظ إنسان الشّاطبيّة ـ مثلاً ـ فليس له أن يقرأ بما فيها، إن لم يشافه مَن شُوفه به مسلسلًا، لأنّ في القراءات شيئًا لا يحكم إلّا بالسّماع والمشافهة[٣]. ومن ثمّ نجد الدّانيّ يميّز في مقدّمة كتابه الكبير: «جامع البيان في القراءات السّبع المشهورة» بين أخذ القراءة تلاوةً أي مشافهةً وبين أخذها رواية من الكُتُب دون مشافهة، فيقول[٤]: «وأفردت قراءة كلّ واحدٍ من الأئمّة برواية مَن أخذ القراءة عنه تلاوةً وأدّى الحروف عنه حكاية دون رواية من نقلها سماعًا في الكُتُب ورواية في الصُّحُف، إذ الكُتُب والصُّحُف غير محيطة بالحروف الجليّة ولا مؤدّية عن الألفاظ الخفيّة والتّلاوة محيطة بذلك ومؤدّية عنه». وتصادف ـ دائمًا ـ في كُتُب القراءات وطبقات القُرّاء التّمييز بين أخذ القراءة مشافهةً وأخذها من الكتب.

وكثيرًا ما تصادفنا في «غاية النّهاية في طبقات القُرّاء» لابن الجَزَريّ مثل عبارة: «أخذ القراءة عرضًا... روى عنه القراءة عرضًا»[٥]، و «أخذ القراءة عرضًا وسماعًا»[٦]، و «روى الحروف ... روى عنه الحروف». [إلى أن قال:]

وقد جاءت روايات كثيرة عن بعض الصّحابة والتّابعين تؤكّد أنّ «القراءة سنّة» أي أنّها تتلقّى ولا يجوز معها الرّأي والاجتهاد، جاء ذلك عن عمر بن الخطّاب وزيد بن ثابت وعُروة ابن الزُّبَير ومحمّد بن المُنْكَدِر وعمر بن عبد العزيز وعامر الشّعبيّ.

١ـ لطائف الإشارات ١: ١٧٣.

٢ ـ النّشر ٢: ٣٥٨.

٣ـ لطائف الإشارات ١: ١٧١.

٤ ـ جامع البيان ورقة ٢ أ.

٥ ـ انظر: ١: ٣٥٢و٣٥٥و٤١٩ و ٢: ٢٧٢.

٦ ـ انظر: ١: ٤٩٧.

فروى أبو عُبَيد عن خارجة بن زيد؛ أنّ زيد بن ثابت (ت ٤٥ هـ) قال: «القراءة سنّة»، ويعقّب أبو عُبَيد على ذلك بقوله: «وقول زيد هذا يبيّن لك ما قلنا» لأنّه الّذي وَلي نسخ المصاحف الّتي أجمع عليها المهاجرون والأنصار، فرأى اتّباعها سنّة واجبة»[1].

ويورد أبو عُبَيد في نفس الموضع رواية أُخرى عن عُروة بن الزُّبير أنّه قال: «إنّ قراءة القرآن سنّة، فاقرأُوا كما أُقرئتموه»... **[ثمّ ذكر روايات نقلًا عن ابن مجاهد، وإن شئت فراجع، فقال:]**

والرّوايات والشّواهد الّتي تؤكّد أنّ وجوه القراءات المختلفة منقولة عن الصّحابة أكثر من أن تحصر، وإذا انتقلنا إلى تتبّع بعض الأمثلة الّتي خضعت فيها بعض القراءات للنّقد بسبب ضعف السّند لوجدنا منها ما عقّب به ابن خالويه على قراءة الحسن: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ ق/ ٢٤، بقوله: «ولا يقرأ به لأنّ في سنده ضعفًا»[2]، وكان ابن خالويه قد نصّ في أوّل كتابه الّذي قال فيه ذلك: «إنّ كلّ ما ذكرت من اختلاف العلماء (في) القراءة، فقد رويت عن رسول الله ﷺ»[3].

ومنه ما ذكره الفَرّاء: أنّ الكسائيّ قال عن قراءة ذكر له: أنّ بعض القُرّاء قرأ بها «لو حفظت الأثر فيه لقرأت به»[4].

وكثيرًا ما يروي ابن مجاهد: أنّ أبا بكر بن عَيّاش أحد رُواة عاصم أنّه لم يحفظ عن عاصم كيف قرأ، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾ الأنعام /١٠٩، يقول ابن مجاهد[5]: «وأمّا أبو بكر بن عيّاش، فقال يحيى عنه: أنّه لم يحفظ عن عاصم كيف قرأ كسرًا أم فتحًا»، ونجد ابن

١ـ [فضائل القرآن] لوحة ٥١.

٢ـ إعراب ثلاثين سورة: ١٤٠.

٣ـ نفس المصدر: ١٥.

٤ـ معاني القرآن ٣: ٣٥.

٥ـ كتاب السّبعة: ٢٦٥. وانظر مثله: ٦٢٩.

مجاهد نفسه ينصّ أنّه لم يعلم كيف قرأ بعض القُرّاء في حرف معيّن، يقول: «وليس عندي عن أبي بكر عن عاصم في (فيقول) شيء»[1]. وورد قوله تعالى: ﴿وَالَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ النّور/ ١١، في «السّيرة النّبويّة» لابن هِشام (ت ٢١٣ وقيل: ٢١٨ هـ) الّذي عقّب عليها بقوله: «يقال كِبره وكُبره في الرّواية، وأمّا في القرآن فكِبره بالكسر»[2].

ولم تكن هذه النّظرة إلى القراءات مقصورة على المختصّين بالقراءة فحسب، بل نجدها عند علماء العربيّة منذ وقت مبكّر، فهذا سيبويه شيخ النُّحاة وإمامهم على الإطلاق يصرح بعد أن ذكر وجهًا محتملًا في آية من القرآن «إلّا أنّ القراءة لاتخالف، لأنّها السّنّة»[3].

وقال الزّجّاج في أوّل كتابه: (إعراب القرآن ومعانيه ص ٦) وهو يتحدّث عن حركة كلمة ﴿الْحَمْدُ﴾ في أوّل فاتحة الكتاب: «فأمّا القرآن؛ فلايقرأ فيه إلّا بالرّفع، لأنّ السّنّة تتّبع في القرآن ولا يلتفت فيه إلى غير الرّواية الصّحيحة الّتي قرأ بها القُرّاء المشهورون بالضّبط والثّقة ويقول في مكان آخر من كتابه[4]: «ولا ينبغي أن يقرأ بما يجوز إلّا أن تثبت رواية صحيحة أو يقرأ به كثير من القُرّاء».

وكلّ هذه الأخبار والرّوايات تؤكّد معنًى واحدًا هو؛ أنّ القراءات لم تكن نتيجة اجتهاد القُرّاء، أو إعمال فكرهم في حمل الكلام على ما هو أنسب[5]، بل هي مرويّة عن الصّحابة الّذين أخذوا القرآن عن النّبيّ ﷺ وقرأوا عليه.

ويقول ابن الجَزَريّ: «إنّ من يزعم أنّ أئمّة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيقٍ

١ـ كتاب السّبعة: ٤٦٣.

٢ـ السّيرة النّبويّة: ٣٠٣.

٣ـ الكتاب ١: ٧٤.

٤ـ إعراب القرآن ومعانيه: ١٣.

٥ـ انظر: ابن تيمية، الفتاوى ١: ٣١٩.

ولا بصيرةٍ فقد ظنّ بهم، ما هم منه مبرّؤون وعنه منزّهون»[١]، وقال أيضًا: «نعوذ بالله من قراءة القرآن بالرّأي والتّشهّي، وهل يحلّ لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟»[٢].

ولم يكن هذا الرّكن الأساسيّ أقوالًا تردّد على الألسنة وتسرد في الكُتُب بل إنّ وراءه جهدًا كبيرًا في تلقّي القراءات وعرضها، ويكفي المرء أن ينظر في مقدّمات الكُتُب المؤلّفة في القراءات حيث يذكر المؤلّفون أسماء الرُّواة والرّجال الّذين يروون عنهم ما يذكرون في كتبهم من قراءات ليجد مثلًا أعلى من إحكام الضّبط والتّدقيق البالغ غايته[٣].

وقد عثرتُ على قطعة من «كتاب القراءات» لأبي عُبَيد القاسم بن سَلّام أوردها عَلَم الدّين السَّخاويّ في كتابه: «جمال القُرّاء» ...[وذكر كما تقدّم عن أبي عُبَيد، ثمّ قال:]

إنّ ما ذكره أبو عُبَيد من أسماء القُرّاء حتّى عصره على مدى ثلاثة أجيال: الصّحابة والتّابعين ومَن جاء بعدهم يقدّم لنا تأريخًا واضحًا لنشأة مدارس القراءة.

ويلاحظ أنّ القُرّاء السّبعة الّذين اشتهروا في وقت متأخّر هم مِن ضمن الّذين ذكر أبو عُبَيد أنّ أهل بلداتهم أطبقوا عليهم، وكذلك فإنّ من اشتهر من القُرّاء العشرة والأربعة عشر هم من ضمن أولئك: أبو جعفر، وابن مُحَيصِن، والحسن البَصْري، والأعمش إلّا يحيي بن المبارك اليزيديّ (ت ٢٠٢ هـ) ويعقوب بن إسحاق الحَضْرميّ (ت ٢٠٥ هـ) البَصْريّين، وخَلَف بن هِشام البَزّار (ت ٢٢٩ هـ) فإنّهم كانوا معاصرين لأبي عُبَيد، ويبدو أنّهم لم يبلغوا من الشّهرة آنذاك ما دفع أبا عُبَيد إلى ذكرهم.

وعقّد أبو عُبَيد القاسم بن سَلّام في كتابه: «فضائل القرآن» بابًا تحدّث فيه عن عرض القرآن وأخذه عن أهل القراءة، واتّباع السَّلَف فيها والتّمسّك بما يعلم منها، وأشار في بدايته

١ ـ النّشر ٢: ٢١٤.

٢ ـ المصدر نفسه ٢: ٢٦٣.

٣ ـ رسم المُصْحَف: ٤٧ (عبد الفتّاح شلبيّ).

إلى ما رواه البخاريّ عن فاطمة، وابن عبّاس، وأبي هُرَيرة من أنّ جبريل عليه السلام كان يلقى النّبيّ ﷺ في كلّ ليلةٍ في شهر رمضان يعرض عليه القرآن وأنّه كان يعارضه في العام مرّة وأنّه عارضه في العام الّذي قُبض فيه مرّتين[1].

ثمّ تحدّث بعد ذلك عن تلقّي القراءات وعرضها على القُرّاء، وذكر سند قراءة ابن عامر إمام أهل الشّام و روى عن يحيى بن الحارث الذِّماريّ أنّه قال: «ختمتُ القرآن على عبد الله ابن عامر اليَحْصُبيّ، وقرأ عبد الله على المغيرة بن شِهاب المخزوميّ، وقرأه المغيرة على عُثمان ابن عَفّان رضي الله عنه ليس بينه وبينه أحد».

ثمّ ينقل أنّ عاصم بن بَهْدلة (ابن أبي النَّجود) قرأ على أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ و زرّ بن حُبَيش، وأنّ أبا عبد الرّحمان قرأ على عليّ، وقرأ زرٌّ على عبد الله. ثمّ يروي أنّ مجاهدًا عرض القرآن على ابن عبّاس ثلاث مرّات، وأنّ عبد الله بن إسحاق الحَضْرَميّ أخذ القرآن عن يحيى بن يَعْمَر ونصر بن عاصم اللَّيثيّ[2]...

وهذا نموذج جيّد يمثّل لنا حِرص القُرّاء على بيان مصادرهم في القراءة وذكر إسنادها والنّاظر في كُتُب «طبقات القُرّاء» يجد مؤلّفيها ينصّون على الشّيوخ الّذين أخذ عنهم القارئ، وطريقة الأخذ، ومَن أخذ عنه القراءة، ويستطيع المرء دائمًا أن يتتبّع مصادر قراءة أيّ قارئ حتّى يصل إلى جيل الصّحابة الّذين أخذوا عن النّبيّ ﷺ، فأبو عمرو بن العلاء ـ مثلًا ـ أخذ القراءة عن ثمانية عشر من أئمّة التّابعين، الّذي ترجع قراءتهم إلى أحد عشر من الصّحابة الّذين كانوا أقطاب القراءة والمشتغلين بها من أصحاب النّبيّ ﷺ، وليس في القُرّاء السّبعة أحد أكثر شيوخًا منه[3].

١ـ صحيح البخاريّ ٦: ٢٢٩؛ فضائل القرآن (لأبي عُبَيد) لوحة ٥٠.

٢ـ انظر: فضائل القرآن: ٥٠.

٣ـ انظر: الأصوات في قراءة أبي عمرو: ٣٧ و ٣٩ (عبد الصّبور شاهين)؛ غاية النّهاية ١: ٢٨٩.

ثانيًا ـ موافقة خطّ المُصْحَف

صارت موافقة القراءة لهجاء الكلمات في المصاحف العُثمانيّة مقياسًا لقبولها وصحّة روايتها ونقلها، كما سبق في مطلع هذا الفصل، وقد صارت موافقة خطّ المُصْحَف أحد أركان القراءة، فما صحّ نقله من القراءات ينظر إليه من خلال مقدار دلالة الخطّ عليه فما وافق الخطّ قُرئ به وصحّ نقله، وما كان غير ذلك اعتبر من الشّاذّ الّذي لاتجوز القراءة به، لكنّ موافقة الخَطّ ليست موافقة مطلقة، إذ أنّ في كلّ الكتابات الأبجديّة قصورًا في تمثيل الخطّ لأصوات اللّغة، يتمثّل ذلك القصور في زيادة بعض الرّموز أو نقصانها، وسأحاول تبيين مقدار المخالفة الجائزة للرّسم في المبحث التّالي.

وسبق أنّ المصاحف العُثمانيّة كُتِبتْ على القراءة العامّة، لكنّ كون خطّهم مجرّدًا من علامات الحركات وتمييز الحروت المتشابهة قد جعل الرّسم محتملًا لأكثر من قراءة، تلك الّتي لاتقتضي تغيير هجاء الكلمة خاصّة، فثبت أهل كلّ مصر من الأمصار على ما تلقّوه من قراءات موافقة للخطّ عن الصّحابة الّذين نزلوا بينهم، وتركوا ما كان خارجًا عن خطّ المصاحف العُثمانيّة وهكذا صارت موافقة القراءة للخطّ ركنًا ثانيًا من أركان القراءة الصّحيحة، و«اجتمع القُرّاء على ترك كلّ قراءة تخالف المُصْحَف»[1]. من مثل ما رُوي عن بعض الصّحابة من حروف تخالف خطّ المصاحف العُثمانيّة.

وعقّد أبو عُبَيد بابًا في «فضائل القرآن» سمّاه «باب الزّوائد من الحروف الّتي خولف بها الخطّ». ذكر فيه أكثر من مائة رواية من قراءات بعض الصّحابة والتّابعين لبضعة حروف خرجت عن خطّ المُصْحَف بإبدال كلمة مكان كلمة:

مثل قراءة ابن مسعود: (إنْ كَانت إلّا زَقْيَةً واحِدَةٍ)، قال أبو عُبَيد: وهي في قراءتنا (يس/٢٩): ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾.

١ ـ أبوبكر الأنباريّ ١: ٢٨٢.

ومثل قراءة ابن جُبَير: (كالصّوف المنفوش) وهي في المُصْحَف العُثمانيّ (القارعة/ ٥) ﴿كَالعِهْنِ الْمَنْفُوش﴾. أو بزيادة كلمة.

مثل قراءة ابن عبّاس: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ اَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِن رَبِّكُمْ ـ في مواسِمِ الحَجِّ ـ﴾ بزيادة «في مواسم الحجّ».

ومثل قراءة حَفْصة وعائشة وابن عبّاس: (والصّلوة الوُسطى صلاة العصر). ومثل قراءة عُثمان: (يأخذ كلّ سفينة صالحة غصبًا) [١].

وقد انعقد الإجماع بعد نسخ المصاحف العُثمانيّة وبثّها في الأمصار على ترك ما كان مثل تلك القراءات ممّا يخالف المُصْحَف سواء كان بإبدال كلمة، أو زيادة كلمة، أو تقديم، أو تأخير وما إلى ذلك، قال ابن قُتَيبة ـ وهو يتحدّث عن القراءات الّتي تجوز القراءة بها [٢] ـ: «كلّ ما كان منها موافقًا لمُصْحَفنا غير خارج عن رسم كتابه جاز لنا أن نقرأ به، وليس لنا ذلك فيما خالفه».

وقد استعمل مقياس الخطّ في ردّ ما خالفه من قراءات سواء عند علماء القراءة أم غيرهم، قال الفَرّاء [٣]: «اتّباع المُصْحَف إذا وجدت له وجهًا من كلام العرب وقراءة القُرّاء أحبّ إليّ من خلافه».

وقد قال في قوله تعالى: ﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه/٦٣): «ولكنّا نمضي عليه لئلّا نخالف الكتاب» [١].

١ـ يرى أبو حيّان (البحر المحيط ٧: ٦٥): أنّ ما جاء مخالفًا للخطّ هو: «في الحقيقة تفسير لا قراءة لمخالفة ذلك سواد المُصْحَف».

وانظر: القرطبيّ ١: ٨٦.

٢ـ تأويل مشكل القرآن: ٣٢.

٣ـ معاني القرآن ٢: ٢٩٣. ونقل ذلك ابن فارس (ص ١١) وقد ردّد الفرّاء هذا المعنى في معاني القرآن في عدّة مواضع. انظر: ٢: ٣٥ و ٦٥.

١ ـ المصدر نفسه: ١٨٣.

وقال عبد الله بن أبي داود[١]: «لا نرى أن نقرأ القرآن إلّا لمُصْحَف عُثمان الّذي اجتمع عليه أصحاب النّبيّ ﷺ، فإن قرأ إنسان بخلافه في الصّلاة أمرته بالإعادة». وكان الزَّجّاج لايجوّز القراءة بما هو خلاف المُصْحَف، ويجوز ذلك في العربيّة[٢]. وقد قال وهو يتحدّث عن قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ (آل عمران/١٤٠): «لو قُرِئت أن يمسّكم كان صوابًا، ولكن لاتقرأنّ به لمخالفته للمُصْحَف، ولأنّ القراءة سنّة»[٣]. وقال في قوله تعالى: ﴿مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾(البقرة/٤٦) إنّ المعنى (ملاقون ربّهم) ثمّ يقول: «ولايجوز في القرآن إثباتها لأنّه خلاف للمُصْحَف، ولايجوز أن يقع شيء في المُصْحَف مجمع عليه فيخالف، لأنّ اتّباع المُصْحَف أصل اتّباع السُّنّة[٤]... [إلى أن قال:]

وتظهر قوّة هذا الرّكن في قبول القراءة أو ردّها ممّا أقدم عليه محمّد بن أحمد بن أيّوب المعروف بابن شَنَبُوذ، فقد «كان يرى جواز القراءة بما صحّ سنده، وإن خالف رسم المُصْحَف»[٥].

ويرى جواز الصّلاة بما جاء في مُصْحَف أُبيّ، ومُصْحَف ابن مسعود وبما صحّ في الأحاديث[٦].

وقد ذكر ابن النّديم أمثلة لقراءته من مثل: (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلٰوةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ ـ فَامْضوا ـ

١ـ المصاحف: ٥٤.

٢ـ انظر: الكرمانيّ: ١٦.

٣ـ إعراب القرآن ومعانيه: ٦٦٨.

٤ـ إعراب القرآن ومعانيه ١: ٩٣.

٥ـ لطائف الإشارات ١: ١٠٥.

٦ـ معرفة القُرّاء ١: ٢٢٢؛ انظر: غاية النّهاية ٢: ٥٤.

إِلىٰ ذِكْرِ اللهِ)، ومثل: (وَكَانَ اَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَاْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صالحةٍ غَصْبًا)[١] وما شابه ذلك[٢].

وكان قد ناهضه ابن مجاهد لقراءاته تلك وعقّد له الوزير ابن مُقْلة مجلسًا بحضور ابن مجاهد وجماعة من العلماء والقُضاة وكتب عليه به المحضر واستتيب عنه بعد اعترافه به[٣].

وقد أورد ابن النّديم صورة لكتاب رجوعه عن قراءاته تلك وهو: «يقول محمّد بن أحمد بن أيّوب قد كنت أقرأ حروفًا... [وذكر كما تقدّم عن أبي شامة، ثمّ قال:]

وكان أبوبكر الأنباريّ قد ألّف كتابًا في وجوب اتّباع ما في المُصْحَف الإمام، وربّما يكون موضوعه الرّدّ على مذهب ابن شَنَبُوذ والتّأكيد على وجوب ترك القراءة بما خالف خطّ المُصْحَف العُثمانيّ من قراءات.

ثالثًا ـ موافقة العربيّة:

نزل القرآن الكريم والعرب يتكلّمون باللّغة على هدًى ممّا توارثوه وتعارفوا عليه من مجاري الكلام وطرائقه، وسمع المسلمون الأُوَل القرآن الكريم الّذي نزل على رسول الله ﷺ بلسانهم[٤]، وكان نزول القرآن على سبعة أحرف قد أتاح لمن لم يستطع أن يتلوه على الحرف الّذي يستطيعه، لكن تقدّم السّنين في القرن الأوّل وما تلاه من امتداد بلاد الإسلام ودخول النّاس فيه أفواجًا قد دفع إلى أن يحرص بعض المهتمّين بقضيّة اللّغة وسلامتها على التّفكير بتدوين قواعد اللّغة، وكانت أولى الخطى العمليّة لذلك التّفكير ما قام به أبو الأسود الدُّؤليّ من نَقْط المصاحف وتابع تلامذة أبي الأسود ذلك الجهد ـ وهو تاريخ أوسع من أن نحيط به ها هنا ـ وقد انتهى بدراسة اللّغة وتحليلها ووضع قواعدها، لكنّ الملاحظ على ذلك الجهد

١ـ في المُصْحَف: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ الكهف / ٧٩.

٢ـ الفهرست: ٣١؛ غاية النّهاية ٢: ٥٥.

٣ـ غاية النّهاية ٢: ٥٤.

٤ـ قال الله سبحانه (سورة إبراهيم / ٤): ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾.

الّذي يمثّله أشمل تمثيل كتاب سيبويه أنّه يهتمّ بالأمثلة المطردة، ويعتبر ما جاء مخالفًا لها شاذًّا يحفظ ولا يقاس عليه، وهو منهج قصد به تيسير تعليم اللّغة، وهو المنهج المناسب لهذه الغاية، لكنّ اتّخاذ القواعد المطردة الّتي نجدها في كتب النّحو مقياسًا لدراسة ظواهر لغويّة سابقة لتاريخ وضع تلك القواعد، في وقت كان النّاس يتكلّمون فيه اللّغة دون تأثّر بقاعدة نحويّة أومنطق لغويّ موضوع، إخلال بالمنهج السّديد، و وقوع في خطأ لا يختلف عن الخطأ الّذي وقع فيه علماء العربيّة حين نظروا إلى ظواهر الرّسم العُثمانيّ من خلال القواعد الإملائيّة الّتي وضعوها في فترات لاحقة للفترة الّتي ترجع إليها ظواهر الرّسم، لأنّ المنهج المناسب لدراسة اللّغة وتحليلها هو الّذي يقوم على دراسة ما كان لا ما ينبغي أن يكون.

وسبق أنّ مقياس قبول القراءة صار بعد نَسْخ المصاحف صحّة نقلها وعدم خروجها عن الرّسم، ولم يكن من بين شروط القراءة الصّحيحة موافقة العربيّة، لأنّ هذا الشّرط لم يكن له مكان في وقت كانت تعتبر فيه العربيّة هي ما كان يتكلّمه العرب كلّهم لا ما وجد فيما بعد في كُتُب النّحو، لكنّ بعد أن استقرّت قواعد النُّحاة واعتبروا ما خرج عن المطَّرد شاذًّا نظر إلى القراءات من خلال ذلك المبدأ، خاصّة من قِبَل النُّحاة، وتحقيقًا لأن تكون القراءة القرآنيّة باللغة المثل الأعلى في عربيّتها جعلت موافقة العربيّة شرطًا لقبول القراءة، وتعرّضت بعض القراءات لنقدٍ من جرّاء هذا المقياس[1].

وكان مذهب معظم القُرّاء هو أنّ القراءة متى صحّ نقلها و وافقت خطّ المُصْحَف فهي القراءة الصّحيحة المقبولة، وقد أكّد هذا المعنى أبو بكر الأنباريّ كثيرًا في كتابه: «إيضاح الوقف والابتداء»، وهو يتحدّث عن القراءات، والوجوه الجائزة في العربيّة، وكان يردّد كثيرًا

---

١ ـ انظر: ابن مجاهد: ١٦٨ و ٢٧٨ و ٣٠٠ و ٣٣٦ و ٤٠١ و ٤٠٩ و ٥٥٣ و ٦٨٦ و ٦٩٢؛ وابن جنّيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات ١: ٣٣؛ والزّركشيّ ١: ٣١٨. وانظر أيضًا: عبدالصّبور شاهين، تاريخ القرآن: ٢٠٣ وما بعدها.

مثل قوله : « ويجوز في العربيّة... ولا يجوز لأحد أن يقرأ بهذا لأنّه لا إمام له» [١] . ومثل « وهـذا الوجه الثّالث سمعه الكسائيّ من العرب، ولا يجوز لأحدٍ أن يقرأ به لأنّه لا إمام له» [٢] . . .

و قد عبّر الزّجّاج عن نفس هذا المعنى و هو يناقش قـراءة الحسـن (أجمعـون) في قولـه تعالى : ﴿أُولٰـئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلٰـئِكَةِ وَالنَّاسِ اَجْمَعِينَ﴾ [٣] وهذا جيّد في العربيّة إلّا أنّني أكرهه لمخالفة المُصْحَف، والقراءة إنّما ينبغي أن تلزم فيها السُّنّة، ولزوم السّنّة فيهـا أيضًـا أقوى عند أهل العربيّة، لأنّ الإجماع في القراءة إنّما يقع على المعنى الجيّد البالغ [٤] .

واستنادًا إلى هذا الموقف نصّ القُرّاء والنُّحاة على أنّ القراءة لا يجوز فيها القياس، قال ابن جنّيّ: «إنّ القراءات تُؤثِر رواية ولا تتجاوز » [٥] . وتحدّث كلّ مـن ابـن مجاهـد وأبـو الطّيّـب عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٨٩ هـ) وأبو عليّ الفارسيّ عن عدم جواز القيـاس في القـراءات، فقال ابن مجاهد : « ولو كانت القراءة قياسًا إذن لزم مَن أمال (في الغار) و(بخارجين) أن يميـل: ﴿بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الشّعراء / ١١٤ و ﴿وَالْغَارِمِينَ﴾ التّوبة / ٦٠ » [٦] .

وقال ابن غَلْبون [٧] :« لا قياس في القرآن لا في فتح ولا إمالة». وقال أبو علـيّ: « ولـيس كلّ ما جاز في قياس العربيّة تسوغ التّلاوة به حتّى ينضمّ إلى ذلـك الأثـر المسـتفيض بقـراءة السّلف له، وأخذهم به لأنّ القراءة سنّة» [١] .

١ـ إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣٢١؛ وانظر أيضًا : ٣١٤ و ٣١٩.

٢ـ نفس المصدر ١ : ٤٥٤ .

٣ـ البقرة / ١٦١.

٤ـ إعراب القرآن و معانيه : ٢٠٢ .

٥ـ الخصائص ١ : ٣٩٨.

٦ـ كتاب السّبعة : ١٤٩ .

٧ـ الاستكمال في التّفخيم والإمالة (المخطوطة) ورقة ٥٤ أ.

١ـ الحجّة ١ : ٥؛ وانظر : البحر المحيط ١ : ٢٠ .

وكان هذا الفهم للقراءات هو المقياس الّذي ينظر من خلاله إلى اختيارات القُرّاء، فقد ذكر أبو عُبَيد قُرّاء مكّة الّذين انتهت إليهم القراءة بعد جيل التّابعين، وهم ابن كثير وحُمَيد بن قيس الأعرج ومحمّد بن مُحَيْصِن، وقد قال عن ابن مُحَيْصِن: «وكان ابن مُحَيْصِن أعلمهم بالعربيّة وأقواهم عليها»[1]...

ولعلّ أوضح مثال يدلّ على أنّ القراءة سنّة تروى وليس فيها مجال للقياس ولا لما يجوز في العربيّة إذا لم يصحّ النّقل ما كان من موقف القُرّاء من مذهب أبي بكر بن الحسن بن مِقْسَم العطّار البغداديّ (ت ٣٥٤ هـ). فقد كان من أحفظ النّاس لنحو الكوفيّين وأعرفهم بالقراءات[2]، لكنّه زعم أنّ كلّ ما صحّ عنده في العربيّة من القرآن يوافق خطّ المُصْحَف فقراءته جائزة في الصّلاة وغيرها، وإن لم تكن لها مادّة[3].

وقد قال عنه الخطيب البغداديّ: «وممّا طعن عليه به أنّه عَمَد إلى حروف من القرآن، فخالف الإجماع وقرأها وأقرأها على وجوهٍ ذكر أنّها تجوز في اللّغة العربيّة، وشاع ذلك عنه عند أهل العلم فأنكروه عليه، وارتفع الأمر إلى السّلطان، فأحضره واستتابه بحضرة القُرّاء والفقهاء فأذعن بالتّوبة، وكُتِب محضر توبته، وأثبت جماعة مَن حضر ذلك المجلس خطوطهم فيه بالشّهادة عليه»[4].

ونقل الخطيب البغداديّ كلامًا لأبي طاهر بن أبي هاشم المقرئ صاحب أبي بكر بن مجاهد نقله من كتابه المسمّى: «البيان» ذكر فيه أبو طاهر ما ذهب إليه ابن مِقْسَم وما قام به أبو بكر بن مجاهد من محاولة ردّه عن بدعته، ويذكر الخطيب أنّ أباطاهر قال كلامًا كثيرًا في ذلك

١ـ جمال القُرّاء ورقة ٥٠ أ، غاية النّهاية ٢: ١٦٧.

٢ـ الخطيب البغداديّ ٢: ٢٠٦؛ وغاية النّهاية ٢: ١٢٤.

٣ـ أبو البركات الأنباريّ: ٢٨٩؛ معرفة القُرّاء ١: ٢٤٨؛ غاية النّهاية ١: ١٧.

٤ـ تاريخ بغداد ٢: ٢٠٦ـ٢٠٧. وانظر: معرفة القُرّاء ١: ٢٤٨؛ وغاية النّهاية ٢: ١٢٤.

في أوّل كتابه: «البيان» وأحال إليه من أراد الوقوف عليه كلّه، ونقل من كلام أبي طاهر ذاك ما يظهر لنا منهج القُرّاء في الاختيار والأساس الّذي بنوا عليه اختياراتهم، وممّا قاله أبو طاهر ابن أبي هاشم عن ابن مِقْسَم[1]: «وقد دخلت عليه شبهة لاتخيّل بطولها وفسادها، هذا هو على ذي لبّ وفطنة صحيحة، وذلك أنّه قال: لما كان لخَلَف بن هِشام وأبي عُبَيد وابن سعدان أن يختاروا، وكان ذلك لهم مباحًا غير منكر، كان ذلك لي أيضًا مباحًا غير مستنكر، فلو كان هذا حذا حذوهم فيما اختاروه، وسلك طريقًا كطريقهم، كان ذلك مباحًا له ولغيره غير مستنكر، وذلك أنّ خَلَفًا ترك حروفًا من حروف حمزة واختار أن يقرأ على مذهب نافع، وأمّا أبو عُبَيد وابن سعدان فلم يتجاوز واحد منهما قراءة أئمّة القُرّاء بالأمصار، ولو كان هذا الغافل نحا نحوهم كان مسوغًا لذلك غير ممنوع منه، ولامعيب عليه، بل إنّما كان النّكير عليه شذوذه عمّا عليه الأئمّة الّذين هم الحجّة فيما جاءوا به مجتمعين ومختلفين».

ويبدو أنّ إنكار ما ذهب إليه ابن مِقْسَم من تجويزه القراءة بأيّ وجه صحّ من حيث العربيّة ووافق المُصْحَف وإن لم ينقل كان إجماعًا من عامّة أهل زمانه، حتّى أنّ ابن دُرستويه (ت ٣٤٦ هـ) ألّف كتابًا سمّاه «كتاب الرّدّ على ابن مِقْسَم في اختياره»[2]، ولعلّه ألّفه في الرّدّ على مذهب ابن مِقْسَم في القراءة كما يدلّ عنوان الكتاب.

وهذه الأقوال والمواقف الّتي عرضناها تدلّ على إجماع القُرّاء وعلماء العربيّة على أنّ قراءة القرآن لاتجوز بالقياس ولا بالاجتهاد ولا بدّ فيها من صحّة النّقل أوّلًا؛ وموافقة الخطّ ثانيًا؛ لكنّ هناك وجهًا آخر للقضيّة وهو الموقف الّذي اتّخذه بعض العلماء من النُّحاة خاصّة تجاه بعض القراءات الّتي لاتنطبق عليها قواعدهم واتّهامها بالشّذوذ والضّعف من

١ـ تاريخ بغداد ٢: ٢٠٨. وانظر: أبو البركات الأنباريّ: ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

٢ ـ انظر: ابن النّديم: ٦٣؛ والقفطيّ (إنباه الرُّواة على أنباه النّحاة) ٢: ١١٤. وكان ابن النّديم قد ذكر لابن درستويه كتابًا آخر هو كتاب الاحتجاج للقُرّاء.

حيث العربيّة.

وهو موقف يأباه القُرّاء ولا يلتفتون إلى القائلين به ـ والحقّ معهم ـ ذلك لأنّ القواعد الّتي وضعها النُّحاة جاءت لاحقة، ووضعت لغرض تعليميّ بحت ينفي الشّذوذ ولا يعني إلّا بالأمثلة المطردة، والقراءات مهما كانت من حيث الصّحّة والشّذوذ هي أصدق تعبير عن واقع العربيّة في فترة ظهور الإسلام من حيث الأصوات والمفردات والتّراكيب[1].

وخير ما يمثّل موقف القُرّاء من هذه القضيّة هو ما قاله أبو عمرو الدّانيّ في كتابه: «جامع البيان» وهو يتحدّث عن قراءة أبي عمرو بن العلاء (بارئكم) البقرة /٥٤ بالإسكان بدل حركة الإعراب... [ثمّ ذكر قوله، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ].

وظلّ ما قاله الدّانيّ يمثّل موقف القُرّاء من هذا الموضوع، وقد صرّح ابن الجَزَريّ أنّ «من المحال أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربيّة، بل قد يسوغ في العربيّة ما لا يصحّ في القراءة، لأنّ القراءة سنّة متّبعة يأخذها الآخر عن الأوّل»[2].

وقد عدّل ابن الجَزَريّ نتيجة لهذا الموقف في صيغة الرّكن الثّالث من أركان القراءة الصّحيحة فقال مرّة: «كلّ قراءة وافقت العربيّة مطلقًا»[3]. وقال في أُخرى كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجهٍ...»[4]...

نريد به وجهًا من وجوه النّحو سواءً كان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضرّ مثله إذا كان القراءة ممّا شاع وذاع وتلقّاه الأئمّة بالإسناد الصّحيح، إذ هو الأصل الأعظم والرّكن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحقّقين في ركن موافقة العربيّة، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النّحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمّة المقتدى بهم من

١ـ انظر: تاريخ القرآن (شاهين): ٨؛ والقراءات القرآنيّة (له): ٧.

٢ـ النّشر ١: ٤٢٩.

٣ـ منجد المقرئين: ١٥.

٤ـ النّشر ١: ٩.

السَّلَف على قبولها...

ثمّ أورد أمثلة لتلك القراءات الّتي أنكرها بعض النُّحاة من مثل إسكان ﴿بَارِئكُمْ﴾ البقرة/ ٥٤ و ﴿يَاْمُرُكُمْ﴾البقرة / ٦٧ و خفض ﴿اَلْاَرْحَامِ﴾ النّساء/١، والفصل بين المضافين في ﴿قَتْلِ اَوْلَادِهِمْ شُرَكَائُهُمْ﴾ الأنعام/ ١٣٧، وغير ذلك. ثمّ نقل قول الدّانيّ الّذي نقلناه قبل قليل ..[ثمّ ذكر مقياس قراءة الشّذوذ وتطوّره، وإن شئت فلاحظ]. (٦٣١ ـ ٦٦٧)

نصّه أيضًا في «محاضرات في علوم القرآن»

القراءة الصّحيحة والقراءة الشّاذّة

إنّ القراءات القرآنيّة الّتي تلقّاها التّابعون عن الصّحابة رضي الله عنهم، كانت موضع عناية علماء القراءة من تابعي التّابعين، الّذين اختار كلّ واحد منهم قراءة من مجموع ماتلقّاه عن شيوخه من القراءات المرويّة، على نحو مابيّنّا في المباحث السّابقة، وانتشرت في كلّ مصر من الأمصار الإسلاميّة قراءة من تلك القراءات، وكان ما قام به ابن مجاهد من اختياره سبع قراءات مشهورة وتضمينها في كتابه: «السّبعة»، وإدراج ما عداها في كتاب: «شواذّ القراءة» قد رَسَّخَ فكرة تقسيم القراءات إلى صحيحة وشاذّة، وكان هذا التّقسيم يستند إلى أُسس وضوابط، كان علماء القراءة يستهدون بها وهم يروون القراءات أو يؤلّفونها في الكُتُب.

وهذا توضيح للمراد بالقراءة الصّحيحة، والشّروط الّتي يجب أن تتوفّر فيها، والمقصود بالقراءة الشّاذّة، ومتى تعدّ القراءة شاذّة.

أوّلًا ـ القراءة الصّحيحة

وهي القراءة الّتي تصحّ بها القراءة في المُصْحَف و يُقْرَأ بها القرآن في الصّلاة، وقد أجمع

العلماء على صحّة القراءات السّبع الّتي اختارها ابن مجاهد وتواترها[١]، لتوفّر شروط الصّحّة فيها، تلك الشّروط الّتي كان علماء القراءة يستندون إليها في تمييز القراءات منذ بدء عصر التّأليف في هذا العلم.

فهذا أبوعُبَيد القاسم بن سَلّام (ت ٢٢٤هـ)، وهو أوّل مَن ألّف كتابًا جامعًا في القراءات، يشير إلى شروط القراءة الصّحيحة الثّلاثة، كما نقل ذلك عنه أبو بكر الأنباريّ وهو يوضح رأيه في كيفيّة الوقف على هاء السّكت... **[وذكر كما تقدّم عنه آنفًا، ثمّ ذكر قول مكّيّ في أقسام القراءة وقول ابن الجَزَريّ في شروط ثلاثة لقراءة الصّحيحة، كما تقدّم عنهما، وقال:]**

وإليك بيانًا موجزًا لهذه الأركان، أو الشّروط الثّلاثة:

١ ـ الرّواية وصحّة السّند:

المقصود بهذا الرّكن أن تكون القراءة مرويّة عن واحد أو أكثر من الصّحابة الّذين سمعوا من النّبيّ ﷺ وقرأوا بين يديه، وهو أهمّ أركان القراءة الصّحيحة، وكان السَّلَف من الصّحابة والتّابعين ومَن جاء بعدهم يُعَبِّرون عن هذا الرّكن بقولهم: «القراءة سُنّة»، فقد روى ابن مجاهد عن زيد بن ثابت أنّه قال: «القراءة سُنّة»، وفي رواية أُخرى: «القراءة سنّة، فاقرأوه كما تجدونه»، ورَوى عن عُروة بن الزُّبَير أنّه قال: «إنّ قراءة القرآن سنّة من السُّنَن، فاقرأوا كما أُقرِئْتُمُوهُ»، وعن عامر الشّعبيّ أنّه قال: «القراءة سنّة، فاقرأوا كما قرأ أوّلوكُم»، وعن محمّدبن المُنْكَدِر أنّه قال: «القراءة سنّة يأخذها الآخِر عن الأوّل»[٢].

وقال أبوعمرو الدّانيّ: «والأخبار الواردة عن السَّلَف والأئمّة والعلماء في هذا المعنى كثيرة»[١].

١ـ لطائف الإشارات ١: ٧٨؛ الإتقان ١: ٢٢٢؛ المقدّمة (لابن خلدون): ٤٣٧.

٢ـ كتاب السّبعة: ٤٩ـ ٥٥.

١ ـ جامع البيان: ١٢.

وفي كُتُب القراءات وأخبار القُرّاء أمثلة كثيرة وشواهد متعدّدة على أنّ القراءات منقولة نقلًا وليس من اجتهاد القُرّاء، فهذا أبوعمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) كان إمام أهل البَصْرة في اللّغة والنّحو، وهو أحد القُرّاء السّبعة، كان لايُقْرأ بما لم يتقدّمه فيه أحد، وكان يقول: «لولا أنّه ليس لي أن أقرأ إلّا بما قُرئ به لقرأتُ حرف كذا وكذا، وحرف كذا وكذا»[١]. وحين سأله تلميذه أبو زيد اللّغويّ «أكُلُّ ما أخذتَه وقرأتَ به سَمِعتَه؟ قال: لولم أسمَعْهُ لم أقرأ به، لأنّ القراءة سنّة»[٢].

وكان علماء اللّغة والنّحو والتّفسير يردّدون مع علماء القراءة أنّ القراءة سنّة، فقال سيبويه: «إنّ القراءة لاتخالف لأنّها السُّنّة»[٣]. وقال أبوعليّ النّحويّ: «وليس كلّ ما جاز في قياس العربيّة تسوغ التّلاوة به، حتّى ينضمّ إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السَّلَف له وأخذهم به، لأنّ القراءة سنّة»[٤].

وقال القَسْطلانيّ: «الإسناد أعظم مدارات هذا الفنّ، لأنّ القراءات سنّة متّبعة ونقل محض»[٥]. ولذلك لابدّ في القراءة من المشافهة والسّماع[٦]. فلوحَفِظ إنسان الشّاطبيّة مثلًا فليس له أن يُقرئ بما فيها إن لم يشافهه مَن شُوفِهَ به، لأنّ في القراءات شيئًا لايُحكَم إلّا بالسّماع والمشافهة[٧].

وكلّ ما سبق يؤكّد على أنّ القراءات لم تكن نتيجة اجتهاد القُرّاء، بل هي مرويّة عن

١ـ كتاب السّبعة: ٤٨.

٢ـ مكّيّ، التّبصرة: ٢٣٥.

٣ـ الكتاب ١: ١٤٨.

٤ـ الحجّة ١: ٢٩.

٥ ـ لطائف الإشارات ١: ١٧٢.

٦ ـ النّشر ٢: ٢٦٣.

٧ ـ لطائف الإشارات ١: ١٧١.

الصّحابة الّذين تلقّوا القرآن عن رسول الله ﷺ، يقول ابن الجَزَريّ: «إنّ مَن يزعم أنّ أئمّة القراءة ينقلون حروف القرآن... [و ذكر كما تقدّم عنه آنفًا].

٢ـ موافقة خطّ المُصْحَف:

المقصود بخطّ المُصْحَف هجاء الكلمات في المصاحف العُثمانيّة، أي الحروف الّتي رُسِمَت، وهو يمثّل ألفاظ الوحي كما نطقها رسول الله ﷺ وأملاها على كُتّاب الوحي، قال مكّيّ: «فلمّا كتب عُثمان المصاحف، ووجّهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كلّ مصر مُصْحَفهم الّذي وُجّه إليهم على ما كانوا يقرأون قبل وصول المُصْحَف إليهم ممّا يوافق خطّ المُصْحَف، وتركوا من قراءتهم الّتي كانوا عليها ممّا يخالف خطّ المُصْحَف»[١].

ولمّا كان خطّ المصاحف القديمة مجرّدًا من علامات الحركات ومن نقاط الإعجام، فقد ساعد ذلك على الاحتفاظ بقراءات الأمصار الّتي لا تقتضي تغيير رسم الكلمات، فثبت أهل كلّ مصر من الأمصار على ما تلقّوه من قراءات موافقة للخطّ، و تركوا ما كان من القراءات خارجًا عن خطّ المصاحف، ممّا كان مرخّصًا بقراءته برخصة الأحرف السّبعة، قبل أن يجمع عُثمان رضي الله عنه، الأُمّة على المصاحف الّتي أمر بانتساخها من الصُّحُف الّتي جمع فيها القرآن في خلافة الصّدّيق. وهكذا صارت موافقة القراءة لخطّ المُصْحَف ركنًا ثانيًا من أركان القراءة الصّحيحة، و «اجتمع القُرّاء على ترك كلّ قراءة تخالف المُصْحَف»[٢].

فالقراءات القرآنيّة المرويّة عن الصّحابة نَقَلَها عنهم التّابعون، لكنّ ما كان مخالفًا لخطّ المُصْحَف صار يُعَدّ شاذًّا لا يُقْرأ به، قال الزّجّاج: «القراءة بخلاف ما في المُصْحَف لا تجوز،

---

١ ـ الإبانة: ١٦.

٢ـ أبوبكر الأنباريّ، إيضاح الوقف ١: ٢٨٢.

لأنّ المُصْحَف مجمع عليه، ولا يعارض الإجماع برواية لا يعلم كيف صحّتها»[١].

وقد استخدم هذا الرّكن في الحكم على قراءة بكاملها، فقد قال ابن الجَزَريّ عن قراءة محمّد بن محيصن المكّيّ: «ولولا ما فيها من مخالفة المُصْحَف لأُلحِقت بالقراءات المشهورة»[٢].

ويتّضح أثر شرط موافقة القراءة لخطّ المُصْحَف مِن موقف علماء القراءة ممّا أقدم عليه محمّد بن أحمد بن أيّوب المعروف بابن شَنَبُوذ (ت ٣٢٨ هـ) فقد «كان يرى جواز القراءة بما صحّ سنده، وإن خالف رسم المُصْحَف»[٣].

وكان قد ناهضه إمام القراءة في عصره ببغداد أبو بكر بن مجاهد بسبب قراءاته تلك، وعَقَد له الوزير ابن مُقْلة مجلسًا بحضور ابن مجاهد وجماعة من العلماء والقُضاة وكُتِب عليه فيه المحضر، واستتيب عن مذهبه بعد اعترافه به[٤]... [ثمّ ذكر رجوع ابن شَنَبوذ عن مذهبه في القراءة، كما تقدّم عن ابن النّديم في باب «أئمّة القراءات»، وقال:]

ولم يكن خطّ المُصْحَف القديم سببًا لنشأة القراءات أو وجودها، كما حاول بعض المستشرقين ومَن قلّدهم أن يصوّروا ذلك[٥]، لأنّ تعلّم القرآن وقراءته كان يستند إلى التّلقّي الشّفهيّ في عصر النّبوّة وما بعده، فكان «الاعتماد في نقل القرآن على حفظ المصاحف والكُتُب»[٦]. وكان تعدّد وجوه القراءة معروفًا في زمن النّبيّ ﷺ قبل وجود المصاحف، فكانت قراءة الصّحابة متعدّدة بفضل رخصة الأحرف السّبعة، وإلى جانب ذلك كلّه فإنّ من القراءات ما كان مخالفًا لخطّ المُصْحَف، ولو كان الخطّ سببًا لوجود القراءات

١ ـ معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٧٤، و ينظر: ١: ٩٧ و ٢١٩.

٢ ـ غاية النّهاية ٢: ١٦٧.

٣ ـ لطائف الإشارات ١: ١٠٥.

٤ ـ معرفة القُرّاء ١: ٢٢٣؛ غاية النّهاية ٢: ٥٤.

٥ ـ جُولْد تِسيهر، مذاهب التّفسير الإسلاميّ: ٨ ـ ٩؛ بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ ١: ٤٠؛ عبد الله خورشيد، القرآن وعلومه في مصر: ٩.

٦ ـ النّشر ١: ٦.

لانحصرت القراءات فيما يحتمله الخطّ.

فلم يكن خطّ المـُصْحَف إذن سببًا في وجود القراءات القرآنيّة أواختلافها، ولكنّ الخـطّ كان سببًا في حفظ الاختلاف الموجود أصلًا، لأنّ القراءة سنّة متّبعة[١].

وكان الخطّ حين عُدّت موافقته شرطًا في قبول القراءة مقياسًا يمنع ما لايدخل في نطاقه ممّا صحّ من الرّوايات، فالرّسم لاينشئ القراءة ولكنّه يحكم عليها[٢].

ولوكان خطّ المصاحف هو السّبب في نشأة القراءات كما يزعم هؤلاء لوجب قبول كـلّ قراءة احتملها خطّ المـُصْحَف، فما دامت القراءات هي اجتهاد القُرّاء ـ بزعمهم ـ في قـراءة المرسوم فإنّه لا فضل للواحدة منها على الأُخرى، وفي قصّـة حمّـاد الـرّاويـة (ت ١٥٥هـ)، الّذي كان مشغولًا برواية الشّعر عن تعلّم قراءة القـرآن، فلمّـا أراد أن يحفـظ القـرآن قـرأه في الصُّحُف، قال أبو أحمد العسكريّ: «روى الكوفيّون: أنّ حَمّادًا الرّاوية كان حفظ القرآن من المـُصْحَف، فكان يُصَحِّف نيّفًا وثلاثين حرفًا»[٣].

وقدتناقلت كُتُب التّصحيف وغيرها أمثلة ممّا صَحَّفه حمّاد على سبيل التّمثيل والحذير من الوقوع فيما وقع فيه، فمن ذلك أنّه قرأ: ﴿وَاَوْحىٰ رَبُّكَ اِلَى النَّحْلِ﴾ النّحل/ ٦٨، فصَـحَّفها إلى(النّخل) بالخاء.

و ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ ص /٢، صحّفها إلى (غِرَّةٍ) بالرّاء. و ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ عبس/ ٣٧، صَحَّفها إلى (يُعْنيهِ) بالعين.

ويدلّ موقف العلماء من حمّاد الرّاوية أنّ القراءات الصّحيحة الّتي اشتهر القُـرّاء السّـبعة وغيرهم ليست ناشئة عن الخطّ، وإلّا لكان حمّاد أحد القُرّاء المشهورين، بدل أن كان مثـالًا لسوء التّدبير وعدم اتّباع منهج علماء القراءة بتعليم القرآن مشافهة من العلماء بالقراءة.

١ـ اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة: ٧١.

٢ـ عبدالصّبور شاهين، القراءات القرآنيّة: ٢١٠.

٣ـ شرح مايقع فيه التّصحيف والتّحريف: ١٣.

وتعبر عن هذه القضيّة كلمة قالها النّاس في الزّمن الأوّل، وهي: «لا تأخذوا القرآن من مُصْحَفيٍّ، ولا العلم عن صُحُفيٍّ»[١].

فالمُصْحَفيّ هو «من لم يقرأ القرآن على القُرّاء ويتعلّم من ألفاظهم»[٢]. وإنّما اعتمد على القراءة في المُصْحَف فقط، وأمّا الصّحفيّ؛ فهو الّذي يروي العلم من الصُّحُف فيخطئ في قراءة الصُّحُف لاشتباه الحروف[٣].

٣ـ موافقة العربيّة:

كانت القراءات القرآنيّة موجودة قبل تدوين قواعد اللّغة وظهور كُتُب النّحو في القرن الثّاني الهجريّ، فالقراءات ترجع إلى عصر النّبوّة حين تلقّى الصّحابة القرآن من رسول الله ﷺ وكانت شروط القراءة الصّحيحة تقتصر على أن تكون مرويّة وموافقة لخطّ المُصْحَف، ولكن بعد أن استقرّت قواعد النُّحاة أضاف بعض العلماء شرطًا ثالثًا للقراءة الصّحيحة، وهو أن تكون موافقة للعربيّة، ولا شكّ في أنّ هذا الشّرط متحقّق في القراءات القرآنيّة لكنّ عددًا محدودًا جدًّا من الكلمات الّتي قرأها بعض القُرّاء قراءة لا توافق القواعد اللّغويّة العامّة، وعدّها بعض النُّحاة شاذّة مخالفة لقياس العربيّة.

والّذي أجمع عليه علماء القراءة وعلماء العربيّة هو أنّ القراءة لا تجوز بالقياس ولا بالاجتهاد، ولا بدّ فيها من صحّة النّقل أوّلًا، وموافقة خطّ المُصْحَف ثانيًا، لكنّ النُّحاة اشترطوا أن تكون القراءة موافقةً للكثير من كلام العرب، ولا يكتفون بصحّة الرّواية، ومن ثمّ وصفوا بعض القراءات بالضّعف أو الشّذوذ، وهو موقف لا يرتضيه علماء القراءة، لأنّ القواعد الّتي وضعها النُّحاة جاءت لاحقة، ووضعت لغرض تعليميّ يستند إلى الظّواهر المطّردة

١ـ شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف: ١٣.

٢ـ العطّار، التّمهيد: ١٢٧.

٣ـ الخليل، العين ٣: ١٢٠.

ولا يعني كثيرًا بالظّواهر المنفردة، والقراءات مهما كان موقف النّحويّين منها فإنّها أكثر تعبيرًا عن واقع العربيّة في فترة ظهور الإسلام، من حيث الأصوات والمفردات و التّراكيب.

وقد قال الدّانيّ كلمة موجزة تعبرعن موقف القُرّاء من هذه القضيّة، وهي قوله: «وأئمّة القراءة لاتعمل في شيءٍ من حروف القرآن... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجزريّ، ثمّ قال:]

وحاول ابن الجَزَريّ(ت ٨٣٣ه) أن يصوغ شرط موافقة القراءة لقواعد العربيّة صياغة فيها مُرُونة، فقال: «كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجهٍ»[١].

ثمّ شرح ذلك بقوله: «وقولنا في الضّابط (ولو بوجه) ...[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وبجانب ذلك، فإنّ العلماء مجمعون على أنّ القراءة لاتصحّ مهما كانت قوّتها في العربيّة إذا لم تكن مرويّة، وفي قصّة ابن محيصن، وعيسى بن عمر، وابن مِقْسَم العطّار، دليل قاطع على أنّ القراءات لا مجال فيها للاجتهاد والرّأي.

أمّا ابن مُحَيْصِن (وهو محمّد بن عبد الرّحمان بن مُحَيْصِن م: ١٢٣ه)؛ فإنّه كان أحد قُرّاء مكّة في زمانه، وكان أعلمهم بالعربيّة، وقال ابن مجاهد: «كان لابن مُحَيْصِن اختيار في القراءة على مذهب العربيّة، فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب النّاس عن قراءته وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتّباعه»[٢].

وكان عيسى بن عمر الثّقفيّ النّحويّ البَصْريّ(ت ١٤٩ه) له اختيار في القراءة على قياس العربيّة[٣]، وقال أبو عُبَيد: «وكان عيسى بن عمر عالمًا بالنّحو، غير أنّه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربيّة، يفارق قراءة العامّة، ويستنكرها النّاس»[١].

١ـ النّشر ١: ٩.

٢ـ غاية النّهاية ٢: ١٦٧

٣ـ المصدر نفسه ١: ٦١٣.

١ـ جمال القُرّاء ٢: ٤٣٠.

وأمّا ابن مِقْسم العطّار (وهو محمّد بن الحسن البغداديّ م: ٣٥٤هـ) فإنّه كان «من أحفظ النّاس لنحو الكوفيّين وأعرفهم بالقراءات وله في التّفسير ومعاني القرآن كتاب جليل سمّاه: «كتاب الأنوار»، وله أيضًا في القراءات وعلوم النّحو تصانيف عدّة»[١]. ولكنّه على جلالة قدره و سِعَة علمه «عَمَد إلى حروف من القرآن ...[و ذكر كما تقدّم عنه آنفًا، ثمّ قال:]

ثانيًا ـ القراءة الشّاذّة

القراءة الشّاذّة هي الّتي نُقِلت عن علماء القراءة الأوائل من الصّحابة والتّابعين لكنّها مخالفة لخطّ المصاحف العُثمانيّة، فقد كان المسلمون يقرأون القرآن قبل نَسْخ المصاحف في خلافة عُثمان، على وجوهٍ من النّطق، وكان بعض تلك الوجوه يخالف خطّ المُصْحَف، ثمّ ترك النّاس كلّ قراءة خارجة عن الخطّ بعد نَسْخ المصاحف وإرسالها إلى الأمصار الإسلاميّة، وقرأوا بالوجوه الّتي يحتملها الخطّ من القراءات الّتي قرأ بها الصّحابة.

وقد سُمِّيت القراءات المخالفة لخطّ المُصْحَف بالقراءات الشّاذّة لأنّها جاءت مخالفة لما أجمعت عليه الأُمّة من نصّ القرآن الّذي نُقِل بالتّواتر...[**ثمّ ذكر قول السّخاويّ في معنى الشّاذّ، كما تقدّم عن أبي شامَة، وقال:**]

وقال أبو منصور الأزهريّ: «مَن قرأ بحرف شاذّ يخالف المُصْحَف وخالف بذلك جمهور القَرَأَة المعروفين فهو غير مصيب، وهذا مذهب الرّاسخين في علم القرآن قديمًا وحديثًا»[٢].

وتلك القراءات المخالفة لخطّ المُصْحَف الّتي قرأ بها الصّحابة هي جزء من رخصة الأحرف السّبعة الّتي رخّص لهم بها النّبيّ ﷺ لكنّ الإجماع على المصاحف الّتي نسخت في خلافة عُثمان صَيَّر تلك القراءات كأنّها منسوخة[١]، وظلّ كثير من علماء السَّلَف ينقلونها

١ـ تاريخ بغداد ٢: ٢٠٦.

٢ـ تهذيب اللّغة ٥: ١٤.

١ ـ نقلا عن مكّيّ، الإبانة: ١٠.

للاستشهاد لا للقراءة، فالفقيه والمفسّر واللّغويّ يذكرونها في كُتُبهم للاستدلال بها على أمر أو استنباط حكم، أمّا القراءة بها فمتروكة، لأنّهم أجمعوا على تحريم القراءة بالشّواذّ[١].

ولم تُحظ القراءات الشّاذّة بعناية علماء القراءة كما حظيت القراءات الصّحيحة الّتي نُقلت نقلًا متواترًا، ومن ثَمّ تشكّك كثير من العلماء في صحّة ما يُروى من تلك القراءات.

قال **إسماعيل القاضي** (ت ٢٨٢ هـ) في كتابه في القراءات: «فإذا اختار الإنسان ... **[وذكر كما تقدّم عن القيسيّ، ثمّ ذكر قول ابن العلاء، كما تقدّم عن أبي شامة، وقال:]**

وكان هارون بن موسى العَتَكيّ البَصْريّ (ت قبل ٢٠٠ هـ) أوّل مَن اهتمّ بالقراءات الشّاذّة في البَصْرة... **[ثمّ ذكر قول أبي حاتم السِّجستانيّ والأصمعيّ، كما تقدّم عن أبي شامَة، وقال:]**

وكما تشكّك بعض العلماء في صحّة نقل تلك القراءات، فإنّ بعضًا منهم حمل القراءات الشّاذّة المخالفة لخطّ المُصْحَف على التّفسير، فقال أبو بكر بن الأنباريّ: «وما يُؤثَر عن الصّحابة والتّابعين أنّهم قرأوا بكذا وكذا، إنّما ذلك على جهة البيان والتّفسير، لا أنّ ذلك قرآن يُتلى»[٢].

وقال معلّقًا على قراءة مرويّة عن ابن الزُّبَير لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ آل عمران/ ١٠٤، ويستعينون الله على ما أصابهم: «وهذه الزّيادة من تفسير ابن الزُّبَير، وكلام من كلامه، غلط فيه بعض النّاقلين فألحقه بألفاظ القرآن»[١].

وقال **أبو جعفر النّحّاس**: «وهذا من القراءات المخالفة للسّواد، وأكثرها لا يصحّ ولا يوجد

١ـ لطائف الإشارات ١: ٧٢ ـ ٧٣.

٢ـ الجامع لأحكام القرآن ١: ٨٦.

١ـ نفس المصدر ٤: ١٦٥.

إلّا معلولًا»[١].

وقال معلّقًا على إحدى تلك القراءات: «فلايجوز لأحدٍ أن يقرأ بها لمخالفتها المُصْحَف، ولو صحّت لكانت على التّفسير لا على القراءة»[٢].

وقال القاضي أبو بكر بن الطَّيِّب الباقِلّانيّ: «وكان منهم من يقرأ التّأويل مع التّنزيل، نحو قوله تعالى: ﴿وَالصَّلٰوةِ الْوُسْطىٰ﴾ البقرة/ ٢٣٨، وهي صلاة العصر..»[٣].

وقال أبو حيّان الأندَلُسيّ: «إنّ ماجاء مخالفًا لخطّ المُصْحَف هو في الحقيقة تفسير لا قراءة»[٤].

ويؤيّد هذا المذهب في فهم القراءات المخالفة لخطّ المُصْحَف ما رُوي عن مجاهد بن جَبْر المكّيّ (ت ١٠٣هـ) تلميذ ابن عبّاس، أنّه قال: «لو كنتُ قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عبّاس عن كثير من القرآن، ممّا سألت»[٥]. قال شارح سُنَن التِّرمِذيّ: «أي لما وقع في قراءته من تفسير كثير من القرآن»[٦].

ذلك هو معنى القراءة الشّاذّة وموقف العلماء منها، لكنّ ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) حين ألَّفَ كتاب «السّبعة في القراءات» وضمّنه القراءات الصّحيحة المشهورة قد أوحى بمعنى جديدة للقراءة الشّاذّة وهو أنّ كلّ ما عدا القراءات السّبع شاذّ، لاسيّما أنّه ألّف كتابًا ذكر فيه «شواذّ القراءة» الّذي شَرَحه ابن جنّيّ في كتابه: «المحتسب». قال ابن جنّيّ: «وأنا بإذن الله بادئ بكتاب أذكر فيه أحوال ما شذّ عن السّبعة، على أنّنا نُنحي فيه على كتاب أبي بكر أحمد بن

١ـ القطع: ٤٢٥.

٢ـ القطع: ٤٧٤، و ينظر: ٢١٢ و ٢٥٨ و ٥١١.

٣ـ المرشد الوجيز: ١٤١.

٤ـ البحر المحيط ٧: ٦٥.

٥ـ الدّاوديّ، طبقات المفسّرين ٢: ٣٠٦.

٦ـ تحفة الأحوذيّ ٨: ٢٨٢.

موسى بن مجاهد رحمه الله، الّذي وضعه لذكر الشّواذّ من القراءة»[1].

وشاع في القرن الرّابع هذا المفهوم الجديد للقراءة الشّاذّة، فإلى جانب دلالة هذا المصطلح على القراءات المخالفة لخطّ المُصْحَف صار يعني أيضًا ما عدا القراءات السّبع، حتّى وإن كانت موافقة للخطّ، وقد ألّف أبو طاهر بن أبي هاشم تلميذ ابن مجاهد كتابًا في «شواذّ السّبعة»[2]، كما أنّ ابن النّديم تأثّر بهذا المفهوم أيضًا، فذكر أوّلًا «أخبار القُرّاء السّبعة»، ثمّ ذكر «قُرّاء الشّواذّ» و هم ما عدا السّبعة.

ولم يستمرّ تأثير هذا المفهوم الجديد للقراءة الشّاذّة طويلًا، فقد انحسر تأثيره بظهور مؤلّفات في القراءات العشر، بإضافة قراءة أبي جعفر ويعقوب وخَلَف إلى القراءات السّبع وظَلّ تعريف القراءة الشّاذّة بأنّها ما خالف المُصْحَف هو المعتمد.

قال أبو شامة: فليس الأقرب في ضبط هذا الفصل ... [و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وقد بيّن ذلك ابن الجَزَريّ بصورة أكثر تفصيلًا بقوله: «كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجهٍ، و وافقت أحد المصاحف... [وذكر كما تقدّم عنه]. (١٣٣ـ١٤٧)

١ـ المحتسب ١: ٣٤ـ٣٥.

٢ـ الفهرست: ٣٥.

الفصل العشرون

نصّ الفضليّ (معاصر) في «القراءات القرآنيّة ...»

أقسام القراءات

تُقسَم القراءات في ضوء توفّرها على الأوصاف الّتي مرّ ذكرها التّعريف بمقايس القراءات وهي: صحّة السّند، وموافقة العربيّة، ومطابقة الرّسم.

وتُقسَم إلى قسمين: المتواترة والصّحيحة.

١ـ المتواترة: ويعرّفها ابن الجَزَريّ بقوله: كلّ قراءة وافقت العربيّة ... [وذكر كما تقدّم عنه].

٢ـ الصّحيحة: وتُقسَم إلى قسمين: الجامعة للأركان الثّلاثة، والشّاذّة:

أـ الجامعة للأركان الثّلاثة:

ويعرّفها ابن الجَزَريّ بـ «ما صحّ سنده بنقل العدل الضّابط عن الضّابط، كذا، إلى منتهاه، ووافق العربيّة والرّسم»[1].

وتُقسَم إلى قسمين أيضًا هما: المستفيضة وغير المستفيضة:

١ـ المستفيضة: وهي الّتي استفاض نقلها وتلقّتها الأُمّة بالقبول. ويمثّل لها ابن الجَزَريّ

١ـ منجد المقرئين: ١٦.

بما انفرد به بعض الرُّواة أو بعض الكُتُب المعتبرة، وبمراتب القراءة في المدّ.

ويلحق هذا القسم ـ في رأيهم ـ بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها، وذلك لاستفاضته، واقترانه بما يفيد العلم باتّصاله برسول الله ﷺ الّذي هو الأساس في اعتبار القراءة قرآنًا.

٢ـ غير المستفيضة: وهي الّتي لم تستفض في نقلها، ولم تتلقّها الأُمّة بالقبول. وهذا القسم موضع خلاف في قبوله عند المقرئين والأكثر على قبوله. ويعرّفها ابن الجَزَريّ بـ «ما وافق العربيّة، وصحّ سنده وخالف الرّسم»[١]، ويمثّل له ابن الجَزَريّ بما ورد بإسناد صحيح من زيادة أو نقص أو إبدال كلمة بأُخرى ونحو ذلك». ونستطيع أن نلخّصها في ثلاثة أقسام هي:

١ـ المتواترة: ونعني بها: القراءة المقطوع باتّصالها بالنّبيّ ﷺ سواء تواتر نقلها أم استفاض. فتنتظم في هذا القسم: المتواترة والمستفيضة من الأقسام المذكورة. وسمّيتها «المتواترة» ولم أسمّها «المقطوع بها» لاحتفظ بالمصطلح القُرآنيّ الموروث.

٢ـ الآحاديّة: ونريد بها القراءة الجامعة للأركان الثّلاثة، ولم يبلغ نقلها مستوًى تفيد معه القطع باتّصالها بالنّبيّ ﷺ.

٣ـ الشّاذّة: وهي المخالفة للرّسم.

التّفرقة بين المتواتر والشّاذّ

للتّفرقة بين المتواتر والشّاذّ من القراءات كما يذكر ابن الجَزَريّ في «منجد المقرئين ص ١٧» لا بدّ من معرفة مناهج مؤلّفي القراءات:

١ـ فمن أقام تأليفه على أساس من الاختيار الّذي يعتمد بدَوْره على اشتراط وجود أركان القراءة المتواترة فيما يختاره، وتلقّى النّاس كتابه بالقبول بعد نقله متواترًا.

١ـ منجد المقرئين: ١٦.

وذلك مثل الكُتُب التّالية: «غاية» ابن مهران، و«غاية» أبي العلاء الهمداني، و«سبعة» ابن مجاهد، و«إرشاد» أبي العزّ القَلانسيّ، و«تيسير» أبي عمرو الدّاني، «موجز» أبي عليّ الأهوازيّ، و«تبصرة» ابن أبي طالب، و«كافي» ابن شريح، و«تلخيص» أبي معشر الطّبريّ، و«إعلان» الصّفراويّ، و«تجريد» ابن الفَحّام، و«حِرْز» أبي القاسم الشّاطبيّ، و«نشر» ابن الجَزَريّ و«تقريبه»، و«تحبير التّيسير» له وغيرها.

٢ـ ومن أقام تأليفه على أساس من جمع ما يصل إليه دونما اشتراط توافر ما ينقله على الأركان فلا يعدّ ما ينقله متواترًا.

وإنّما يرجع فيه إلى أمثال المؤلّفات المذكورة في القسم الأوّل فيما وافقه منها فهو متواتر، وما خالفه فهو شاذّ...

قراءة البَدْو:

وقبل أن أختم حديثي عن أقسام القراءات، أرى أنّ من المناسب الإشارة إلى ما عرف بـ«قراءة البَدْو»، وهي لاتخرج ـ فيما وقفت عليه منها ـ عن القراءة.

ومنها: ما ذكره الفرّاء في «معاني القرآن»، قال: «قوله تعالى: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ﴾، اجتمع القُرّاء على رفع «الحمد»، وأمّا أهل البَدْو؛ فمنهم من يقول: «اَلْحَمْـدُ لِلِـه»[1]، ومنهم من يقول: «الحَمْدِ لِله»[2]، ومنهم من يقول: «الحمدُ لُله» فيرفع الدّال واللّام».

بين القراءة والقرآن:

من المسائل الّتي أُثيرت هنا مسألة الفرق بين القراءات والقرآن، وأهمّ الأقوال فيها هي:

١ـ بضمّ الدّال وكسر اللّام.

٢ـ بكسر الدّال واللّام.

١ـ اعتبار القرآن والقراءات حقيقتين متغايرتين

وقدذهب إلى هذا الرّأي محمّد بن عبدالله الزّركشيّ، قال في: «البرهان» (١/ ٣١٨): «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمّد ﷺ للبيان وللإعجاز، والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيّتها، من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرهما».

وتبعه فيه القسطلانيّ ناقلًا في كتابه: «لطائف الإشارات» نصّ قوله المذكور.

وذهب إليه أيضًا من المعاصرين: الدّكتور صبحيّ الصّالح ناقلًا نصّ الزّركشيّ المذكورأيضًا. يراجع كتابه: «مباحث في علوم القرآن». والسّيّد أبوالقاسم الخوئيّ، راجع كتابه: «البيان في تفسير القرآن». وإبراهيم الأبياريّ، راجع: «الموسوعة القرآنيّة ج ١».

٢ـ التّفرقة بين ما توافرت فيه شروط القراءة الصّحيحة

صحّة السّند، وموافقة العربيّة ومطابقة الرّسم، فيعتبر قرآنًا، وبين ما تخلّف فيه ولو شَرْط منها، فيعدّ قراءة فقط. وهو رأي جمهور العلماء والمقرئين.

٣ـ اعتبار كلّ قراءة قرآنًا حتّى القراءات الشّاذّة

وهو رأي ابن دقيق العيد. وبُغْيَة أن ننتهي إلى نتيجة مقبولة في المسألة لا بدّ من استعراض ما وقفت عليه من أدلّة ومناقشتها:

استدلّ الخوئيّ لإثبات أنّ القراءات حقيقة مغايرة لحقيقة القرآن بقوله: «إنّ كلّ واحد من هؤلاء القُرّاء (يعني السّبعة) يحتمل فيه الغلط والاشتباه، ولم يرد دليل من العقل، ولا من الشّرع على وجوب اتّباع قارئ منهم بالخصوص، وقد استقلّ العقل، وحكم الشّرع بالمنع

عن اتّباع غير العلم »[١].

ويلاحظ عليه: أنّ القراءة السّبعيّة ليست رواية آحاد من القُرّاء السّبعة الّذين أشار إليهم، وإنّما هي متواترة أومستفيضة كما سيأتي، والعلم من لوازم التّواتر والاستفاضة. ومنشأ قوله هذا ـ فيما يبدو لي ـ هوأسانيد هؤلاء القُرّاء الّتي ذكرها ابن مجاهد واقتصر فيها على ذكر القليل من الرُّواة وسيأتي أنّه اختيار واجتهاد محض من ابن مجاهد، ولعلّه لئلّا يثقل السّند بكثرة أسماء الرُّواة.

وعند ثبوت تواترأو استفاضة القراءة لا مجال لتطرّق مثل هذه الاحتمالات الّتي أشار إليها. نضيف إليه: أنّنا إذا اعتبرنا القراءة رواية آحاد فاحتمال الغلط والاشتباه في الرّاوي لايمنع من الأخذ بروايته إذا كان ثقة، وإلّا لبطلت كلّ روايات الآحاد، وتعطّلت السّنّة الشّريفة لأنّ أكثرها روايات آحاد، لأنّه ما من راوٍ إلّا يحتمل فيه الغلط والاشتباه» لأنّه ليس بمعصوم.

وأقصى ما نفيده ـ هنا ـ أنّ روايته إذالم تقترن بما يفيد العلم لا نَقْوى على عَدِّها قرآنًا لاشتراط العلم في ثبوت قرآنيّة القراءة، وقد ألمحت إلى إفادة قراءات السّبعة العلم الموجب لعدّها قرآنًا.

وكذلك احتمال الغلط والاشتباه في الاجتهاد، إذا اعتبرنا القارئ مجتهدًا كما يُقرّ به الخوئيّ، فإنّه لايمنع من الأخذ برأي المجتهد، إلّا إذا كان الغلط والاشتباه متيقّنًا، وإلّا لبطل التّقليد إطلاقًا، لأنّه ما من مجتهد إلّا يحتمل فيه الغلط والاشتباه لأنّه ليس بمعصوم.

وكلّ ما يقال فيه: إنّ الاجتهاد في القراءة إذالم يفدنا علمًا بقرآنيّتها لا نَقْوى على اعتدادها قرآنًا. على أنّنا سنثبت فيما يأتي بطلان القول بأنّ القراءات اجتهاد من القُرّاء.

والرّجوع إلى القُرّاء رجوع إلى ذوي التّخصّص وأهل الخبرة في حَقْل تخصّصهم، شأنه

١ـ البيان: ١٨٠.

شأن الرّجوع إلى الفقهاء وإلى رُواة الحديث، فالأدلّة الّتي دلّت على لزوم الرّجوع إلى ذوي التّخصّصات الأُخرى في مختلف حُقول الشّريعة الإسلاميّة، هي نفسها دالّة على لزوم الرّجوع إلى القُرّاء في حقْل القراءات.

وإلى هذا أشار الشّيخ أبو شامة في كتابه: «المرشد الوجيز» قال: «واعلم! أنّ القراءات الصّحيحة... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ثمّ يستدلّ الخوئيّ على تقريب أنّ القراءات اجتهاد من القُرّاء بما يأتي:

١ـ بقول ابن أبي هاشم: إنّ السّبب في اختلاف القراءات السّبع وغيرها... [وذكر كما سيجيئ عن الخوئيّ في باب «تواتر القراءات»، ثمّ قال:]

إنّ النّصّ ـ كما هو واضح ـ يثبت أنّ القراءات رواية لا اجتهاد، ويدلّ على هذا عبارة «تلقّوه سماعًا عن الصّحابة»، فإنّها تعني الرّواية عن الصّحابة، والصّحابة ـ كما مرّ وكما سيأتي ـ تلقّوا القراءة عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله.

أمّا اجتهادهم في اشتراط موافقة خطّ المصاحف العُثمانيّة وترك ما يخالفها، فلعوامل دعت إلى ذلك كما سلف.

مع العلم بأنّه ليس اجتهادًا في القراءة. وإنّما هو اجتهاد في تصنيف القراءات إلى ما يدعو إلى المحافظة على القرآن الكريم، وإلى ما عداه، فيؤخذ بالأوّل ويترك الثّاني، ليتحقّق الحفّاظ على نصّ القرآن كما تُلقي من رسول الله صلّى الله عليه وآله بعد العَرضة الأخيرة.

وممّا يلقي الضّوء على المسألة اقتصار قراءة ابن مسعود (عتّى حين) على الآية ٣٥ من سورة يوسف، مع مجيئ (حتّى) في مواضع متعدّدة، ممّا يدلّ ـ وبوضوح ـ على الالتزام بالقراءة المسموعة فحسب[١].

وذلك لأنّه لو كانت القراءة اجتهادًا لاطّردت قراءة حاء (حتّى) عينًا في جميع مواضعها

١ـ راجع: أثر القراءات في الدّراسات النّحويّة (عبدالعال سالم عليّ): ٣٤ـ٣٥.

من القرآن الكريم من قِبَل ابن مسعود أو غيره من القُرّاء.

و يبدو لنا جليًّا أنّ ابن مسعود سمع هذه القراءة من النّبيّ ﷺ في هذه الآية فقط و لذا نقيّد بها في موضعها فحسب.

٢ـ بقول الزُّرقانيّ:

كان العلماء في الصّدر الأوّل يرون كراهة نَقْط المُصْحَف وشَكْله... [وذكر كما سيجيئ عن الخوئيّ في باب «تواتر القراءات»، ثمّ قال:]

والنّصّ ـ كما ترى ـ ليس فيه أيّة دلالة ـ من قريب أو بعيد ـ على أنّ العلماء اعتمدوا على اجتهادهم في النَّقط والشَّكل، كما أنّه ليس فيه أيّة دلالة على أنّهم اعتمدوا على ما تلقّوه رواية عن النّبيّ ﷺ.

وسوف نعلم ـ فيما يأتي ـ أنّ النّقط والشّكل اعتمد فيهما على القراءة أي على الرّواية، وحينئذٍ لا مجال للتّشبّث بأمثال مسألة النَّقط والشَّكل لإثبات أنّ القراءة اجتهاد لا رواية.

٣ـ بعدم وثاقة جميع رُواة القراءات السّبع:

إنّ عدم التّوثيق الّذي أشير إليه هنا كان لبعض العلماء وفي بعض الرُّواة وفي الحديث لا في القراءات، كالّذي جاء في حَفْص الدُّوريّ راوية عاصم، وفي نافع نفسه حيث ليّنه[1] الإمام أحمد بن حنبل، وسيأتي هذا و أمثاله في مواضعه مع ملاحظاتها.

وربّما عاد هذا إلى عدم اهتمام القُرّاء المشار إليهم بشأن رواية الحديث، لأنّه ليس بمجال تخصّص لهم.

مضافًا إليه: أنّ اقتصار رُواة القُرّاء السّبعة على راويين لكلّ واحد، هو من اختيار ابن مجاهد من مجموعة كبيرة لكلّ قارئ بلغت حدّ التّواتر في كلّ طبقة ـ كما ألمحت ـ وفيهم من

١ـ أي ضعّفه في رواية الحديث.

لم يمسّ بأيّ طعن، كما سيأتي.

وقد أشار إلى هذا الزّركشيّ بقوله: إنّ في هذه الكتب مثلًا قراءة نافع من رواية وَرْش وقالون، وقد روى النّاس عن نافع غيرهما، منهم إسماعيل بن أبي جعفر المدنيّ، وأبو خلف، وابن حيّان، والأصمعيّ، والسَّبْتيّ وغيرهم. ومِن هؤلاء مَن هو أعلم وأوثق مِن وَرْش وقالون.. وكذا العمل في كلّ راوٍ وقارئ»[1].

وجاء في «الحدائق النّاضرة»: «وقد نقل جدّي قدس سره عن بعض محقّقي القُرّاء: أنّه أفرد كتابًا في أسماء الرّجال الّذين نقلوا هذه القراءات في كلّ طبقة وهم يزيدون عمّا يعتبر في التّواتر»[2].

أمّا الجروح الّتي جاءت في بعض القُرّاء، وفي مجال القراءة بالخصوص، فإنّها كانت تطبيقًا لأُصول علم أسانيد القراءة لتمييز صحيحها من غيره، كما يفعل -تمامًا- في رواية الحديث الشّريف، ولا قائل إنّ علم الجرح والتّعديل في رجال الحديث موجب لعدم الأخذ بالحديث ولاعتباره اجتهادًا من الرُّواة، بل يأتي مثل هذا العمل مطمئنًّا وموثّقًا للأخذ بالحديث ولأنّ القراءة هي الأُخرى سنّة كان لها علم أسانيد وجرح وتعديل لرجالها...

٤ ـ بالعلم الإجماليّ بعدم صدور بعض القراءات عن النّبيّ صلى الله عليه وآله الموجب للتّعارض بين القراءات، الموجب ـ بدوره ـ لتساقطها والرّجوع إلى الأُصول اللّفظيّة والعمليّة[3].

ويؤخذ عليه: أنّ الإشكال المذكور آتٍ أيضًا في الأحاديث فإنّنا نعلم إجمالًا بعدم صدور بعضها من النّبيّ صلى الله عليه وآله.

وعليه: فما يتّبع من طُرُق لرفع هذا العلم الإجماليّ في الحديث تتّبع في القراءة. ولأنّه لا قائل من المسلمين بطرح الأحاديث والرّجوع إلى الأصول بسبب حصول مثل هذا

١ـ البرهان ١: ٣٢٥.

٢ـ الحدائق ٨: ٩٥.

٣ـ البيان: ١٨٢

التّعارض المشار إليه، وذ لك لوجود ما يحلّ هذا العلم الإجمالّي المذكور إلى علـم تفصـيليّ، وهو اتّباع أُصو ل، وقواعد عِلمَي الرّجال والحديث.

لذلك، فإنّنا لانستطيع أن نقول بمثل هذا الإشكال في القراءات لأ نّـها ـ هي الأُ خـرى ـ سنّة، نتّبع فيها ما نتّبعه في الحديث وهو ما قام به علماء القراءات من تقويم القارئ والقـراءة، وذلك بوضعهم علم أسانيد القراءات وعلم القراءات بقواعده وضوابطه.

ومن أمثال تقويمات علماء القراءات ونقودهم ما جاء في قول الهَرَويّ في سـبب إدخالـه قراءتَي أبي جعفر المدنيّ ويعقوب الحَضْرَميّ في القراءات المعتبرة: «لأ نّا وجدنا قراءتهما على الشّرط الّذي وجدناه في قراءة غيرهما ـ ممّن بعدهما ـ في العلم والثّقة بهما، واتّصال أسنادهما، وانتفاء الطّعن في روايتهما» [1].

وهو ممّا يلقي الضّوء على ما أشرت إليه من التزام العلماء بتقويم الرّواية القُرّائيّة فاختيار القراءة أو رفضها. وممّا يعطينا صورة جليّة عن مدى اهتمام علماء القراءات بتقويم شخصـيّة القارئ جرحًا أو تعديلًا، ما نقرأ في كُتُب طبقات القُرّاء أمثال ماجاء في طبقات ابن الجَزَريّ...

وقال ابن مجاهد في كتاب «السّبعة»: «ومنها ما توهّم فيه مَن رواه، فضيّع روايته ونسـي سماعه لطول عهده فإذا عرض على أهله عرفوا توهّمه و ردّوه على مَن حمله. وربّمـا سـقطت روايته لذلك، بإصراره على لزومه وتركه الانصراف عنه ولعلّ كثيرًا ممّن ترك حديثه واتّهم في روايته كانت هذه علّته» [2].

وممّا يلقي الضّوء علي المسألة أيضًا: أن نقرأ في مؤلّفات القُرّائيّين بعنـوان «المـدخل إلى معرفة أسانيد القراءات ومجموع الرّوايات» لأحمد الباطرقانيّ المتوفّى سـنة ٦٠ هـ، وراجـع: مقدّمة «غيث النّفع» للوقوف على مثل ذلك.

---

١ ـ البرهان ١: ٣٣٠.

٢ ـ كتاب السّبعة: ٤٩.

ثمّ إنّ لازم هذا العلم الإجماليّ ـ عند من لم ير وجهًا لحلّه ـ أمّا الاحتياط بقراءة جميع القراءات في (فاتحة الكتاب) في الصّلاة لأنّ اختيار بعضها لا يفرغ ذمّة المكلّف ممّا شغلت به يقينًا ـ وهو وجوب قراءة الفاتحة ـ وأمّا طرح القراءات جميعها، وعند ذلك بماذا يقرأ في موضعها، وهي مطلوبة من المكلّف وجوبًا بقول واحد من المسلمين لا اختلاف فيه. ولا قائل بطرحها من المسلمين، كما لا قائل بلزوم الاحتياط المذكور.

وقول أهل البيت ـ رضوان الله عليهم ـ الّذي يذكره الخوئيّ فيما بعد: «اقرأوا كما يقرأ النّاس، اقرأوا كما عُلّمتم»[1]، دليل صريح على اعتبارهم القراءات المعروفة في زمنهم قرآنًا، وإلّا لما أمروا بقراءتها في الصّلاة، كما هو نفسه (أعني الخوئيّ) يصرّح بذلك في استفادته مؤدّى الحديث المذكور.

مع أنّ هذا الحديث جاء في سنده سالم بن أبي سَلَمة وهو ضعيف، قال الشّيخ محمّد طه نجف في «إتقان المقال»: «سالم بن أبي سَلَمة الكِنْديّ السِّجستانيّ حديثه ليس بالنّقي، وإن كنّا لانعرف منه إلّا خيرًا، له كتاب.. عنه: ابنه محمّد (جش).. وفي (قد) عن (غض) ضعيف، روايته مختلطة».

والّذين احتجّوا به من فقهاء الإماميّة استندوا إلى جبر عمل الأصحاب لضعفه، وهذا ليس من منهج السّيّد الخوئيّ حسبما يذكره في محاضراته الأُصوليّة.

والّذي أحسبه قويًّا أنّ الحديث المذكور جاء لإبعاد أتباع أهل البيت من التّعصّب لقراءة بعينها كما كان شائعًا في ظرف صدور أمثال هذا الحديث ويؤيّده فتوى فقهاء الإماميّة بكراهة تجريد قراءة بعينها المستفادة ممّا أشرت إليه.

ولا أدري كيف يجمع الخوئيّ بين الحديث وقوله سابقًا بإسقاط القراءات من الحجّيّة وعدم اعتبارها قرآنًا.

١ـ البيان: ١٨٢.

يضاف إليه: أنّ رأي الخوئيّ ـ هنا ـ مخالف لما عرف عن مذهب الإماميّة من اعتبارهم القراءات المشهورة كقراءة السّبعة قرآنًا... [ثمّ ذكر قول الشّيخ الطّوسيّ، و الشّيخ الطّبرسيّ و الخوانساريّ كما سيجيئ عنهم في باب «تواتر القراءات»، فقال:]

وقال محمّد الجواد العامليّ: وفي (جامع المقاصد): الإجماع على تواترها (يعني القراءات السّبع) وكذا في (الغرّيّة)، وفي (الرّوض)... [وذكر كما سيجيئ عنه في باب تواتر القراءات، ثمّ ذكر قول الشّعرانيّ نقلًا عن مجلّة الفكر الإسلاميّ، كما سيجيئ عنه هاهنا، فقال:]

وأمّا الأبياريّ؛ فيقول: وما نرى صحيحًا هذا الّذي ذهب إليه القُرّاء، من تأويلات كثيرة تكاد تحمّل الكلمة عشرين وجهًا.. [وذكر كما سيجيئ عنه في باب «اختلاف القراءات»، ثمّ قال:]

ولا أدري كيف يعتبر الأبياريّ تعدّد الطّريق ـ الّذي عبّر عنه بالطّريقة ـ تعدّدًا للقراءة، والطّريق لا يعني أكثر من نسبة القراءة إلى الرّاوي عن الرّاوي، ذلك أنّ العلماء قسّموا نسبة القراءة إلى الأئمّة ومن بعدهم، إلى أربعة أقسام هي:

١ـ القراءة: إذا نُسِبت إلى أحد الأئمّة، كقراءة نافع.

٢ـ الرّواية: إذا نُسِبت إلى الرّاوي عن الإمام، كرواية قالون عن نافع.

٣ـ الطّريق: إذا نُسِبت إلى الرّاوي عن الرّاوي. كطريق أبي نشيط عن قالون.

٤ـ الوجه: إذا نُسِبت إلى اختيار القارئ[1].

ثمّ إنّ كلًّا من هذه الأنواع الأربعة لا بدّ فيه من التّعدّد ليبلغ الأسناد حدّ التّواتر أو الاستفاضة على الأقلّ. وحصر الطُّرُق للقُرّاء العشرة في العدد المذكور هو اختيار العلماء، إذ ربّما يتعسّر حصرها مع اختلاف الأزمنة والأمكنة.

ويعلّل مكّيّ بن أبي طالب هذه الكثرة بقوله: «فإن سأل سائل فقال: ما العلّة الّتي مِن

١ـ راجع: إتحاف فضلاء البشر: ١٧ـ١٨.

أجْلها كَثُـر الاختلاف عن هؤلاء الأئمّة... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وقد لاحظ هذه الكثرة أيضًا الدّكتور عبد الصّبور شاهين، وخرج منها بالنّتائج التّالية:

١ـ أنّها في القراءات الشّواذّ.

٢ـ أنّها محصورة في نطاق عدد معيّن من الأحرف.

٣ـ أنّها كلّها مرويّة[١].

وما ذكره الزّمخشريّ وابن قُتَيبة لايَعْدُو رأيهما الخاصّ في تقديم القواعد النّحويّة على القراءة، والمسألة خلافيّة.

فقد ذهب أكثر نُحاة البَصْرة ونفر قليل ممّن تابعهم أمثال: الزّمخشريّ وابن قُتَيبة إلى ردّ بعض القراءات لمخالفتها لقواعدهم النّحويّة الّتي وضعوها خارج دائرة هذه القراءات وأمثالها من اللّهجات والأساليب العربيّة.

وذهب متأخّرو النُّحاة إلى رفض ما ذهب إليه متقدّموهم ممّن أشرت إليهم، فقبلوا ما ردّوا من قراءات وعدلوا على ضوئها ما خالفها من قواعد نحويّة[٢].

يضاف إليه: أنّ الأبياريّ بنى رأيه هذا على أساس من الاختلاف في قراءة خطّ المصاحف الأئمّة، الشّبهة الّتي أثارها من المتأخّرين المستشرق جُولْدتِسهير. وسيأتي الوقوف عندها ونقدها في موضوع «اختلاف القراءات وأسبابه».

أمّامذهب جمهور العلماء ـ وإن كنّا ملزمين بالأخذ به الآن لأنّ الدّوافع الّتي دفعت إلى وضع تلكم الشّروط لاتزال قائمة ـ فقد يلاحظ عليه أنّ ما ثبت يقينًا أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قرأ به أوأقرّ مَن قرأ به أمامه، ولم يكن متوفّرًا على الشّرطين الآخرين (أعني: موافقة العربيّة ومطابقة الرّسم)، لانستطيع عدّه غيرقرآن لأنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله لايقرأ بغيرالقرآن في موضع القرآن

١ـ راجع: القراءات القرآنيّة: ٢١٩.

٢ـ راجع كتابنا: «قراءة ابن كثيرة أثرها في الدّراسات النّحويّة» لنقف على مزيد بيان للمسألة.

... [ثمّ ذكر قول ابن دقيق العيد في معنى الشّواذّ، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، فقال:]

ويلاحظ عليه: أنّ نقل الآحاد لا يفيد القطع ما لم يقترن بما يفيد العلم. وعليه: فلا يثبت به قرآن. ومتى اقترن بما يوجب القطع بصدوره عن النّبيّ ﷺ فعلًا أو تقريرًا، فهو قرآن، إلّا أنّه لا يقرأ به للعلّة الّتي دعت إلى رفض الشّاذّ وهي المحافظة على نصّ القرآن.

على أنّ هذا لا يتمّ إلّا في القراءة النّادرة الاستعمال، وذلك لتوافر الدّواعي على نقل القرآن بالتّواتر.

والنّصّ التّالي يضع أمامنا الطّريقة السّليمة في اختيار القراءة الصّحيحة، قال في «البرهان» قال الإمام أبو محمّد إسماعيل إبراهيم الهرويّ في كتاب «الكافي»... [وذكر كما تقدّم عنه في باب «أئمّة القراءات»]. (٥٦ ـ ٧٦)

[المقياس الضّابط للتّفرقة بين القراءة الصّحيحة وغيرها]

وفيها تطوّر المقياس الضّابط للتّفرقة بين القراءة الصّحيحة وغيرها ممّا ذكره ابن أبي طالب، إلى آخر، أُريد به الوقاية من أن يدخل القراءة القرآنيّة ما ليس منها ممّا هو غير مسند، أو ضعيف الرّواية، أو ممّا هو ليس بمتواتر أو مستفيض، أو ممّا تفرّد به راوٍ واحدٍ عن السّبعة، فلا يستطاع اعتباره قرآنًا لأنّه ليس بقطعيّ السّند.

وكلّ هذا، لأنّ الوصف الثّالث ـ الّذي مرّ الحديث عنه قريبًا ـ ربّما أمسى غير قادر على القيام بوظيفته من الضّبط والوقاية، فطوّروه إلى وصف أكثر دقّة وأقدر على أداء المهمّة.

والمقياس هو أن تشتمل القراءة على الشّروط والأركان التّالية:

١ ـ صحّة السّند. ٢ ـ موافقة العربيّة. ٣ ـ موافقة رسم المُصْحَف العُثمانيّ.

يقول الكواشيّ الموصليّ (م: ٦٨٠ هـ): «وكلّ ما صحّ سنده، واستقام وجهه في العربيّة ... [وذكر كما تقدّم عن الزّركشيّ وابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

وفي ضوء هذا المقياس قسّموا القراءة إلى:

١ ـ صحيحة، وهي ماتوافرت فيها الشّروط المذكورة.

٢ـــ وغير صحيحة، وهي ما تخلف فيها ركن من الأركان الثّلاثة المذكورة. ويُوقِفُنا ابن الجَزَريّ على عوامل وضع هذا المقياس بقوله: «ثمّ إنّ القُرّاء بعد هؤلاء المذكورين ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ثمّ يتطوّر هذا المقياس إلى شيء من التوسّع في الشّرطين الثّاني والثّالث، فتأتي الأركان ـ كما يذكر ابن الجَزَريّ ـ هكذا... [ثمّ ذكر أركان صحّة القراءات، كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، فقال:]

واختلفوا في مستوى صحّة السّند، فذهب بعضهم إلى اشتراط التّواتر فيه، معلّلًا ذلك بأنّها قرآن، والقرآن لايثبت إلّا بالتّواتر.

واكتفى آخرون باستفاضته، لأنّ الاستفاضة تفيد القطع المطلوب في إثبات قرآنيّة القراءة، ومن هؤلاء أبو شامة (م: ٦٦٥ هـ)، وابن الجَزَريّ (م: ٨٣٣هـ)، معلّلًا بأنّ التّواتر إذا حصل لاتكون بحاجةٍ إلى الرّكنين الآخرين ...

وذهب مكّيّ بن أبي طالب إلى الاكتفاء بالاستفاضة، غير أنّه يُفرِّق بين ما صحّ وجهه في العربيّة ووافق لفظه رسم المُصْحَف فيعتبره قرآنًا وقراءة، وبين ما صحّ وجهه في العربيّة إلّا أنّه خالف لفظه رسم المُصْحَف فيعتبره قراءة فقط. ومثله ما وافق لفظ رسم القرآن إلّا أنّه لاوجه له في العربيّة فهو قراءة لا قرآن أيضًا.

وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط السّند، والاكتفاء بموافقة رسم المُصْحَف في ثبوت القراءة كابن مِقْسَم (م: ٣٥٤هـ).

قال في «غاية النّهاية»[1]: «ويذكر عنه (أي ابن مِقْسَم) أنّه كان يقول: إنّ كلّ قراءة وافقت المُصْحَف ووجهًا في العربيّة فالقراءة بها جائزة وإن لم يكن لها سند»...

---

١ ـ ١: ١٢٤.

وخالف في اشتراط الرّكن الثّالث (أي موافقة رسم المُصْحَف) ابن شَنَبوذ (م: ٣٢٨هـ) والمعاصر لابن مجاهد مُسَبِّع السّبعة ومُشَذِّذ ماسواها «فكان يرى جواز القراءة بما خالف الرّسم مادامت الرّواية صحيحة النّقل»[١].

ويرجع هذا ـ فيما يخال ـ إلى شيءٍ من المنافسة لابن مجاهد، وعدم التفات ابن شَنَبوذ إلى أنّ اشتراط موافقة الرّسم إنّما كانت، لأنّ المصاحف العُثمانيّة قد كُتِبت على اللّفظ الّذي استقرّ عليه في العَرضة الأخيرة، كما ذكر ذلك جملة من المفسّرين والمؤرّخين، يقول ابن كثير: «كان جبريل يعارض به (أي القرآن) رسول الله ﷺ في كلّ سنة في شهر رمضان، فلمّا كانت السّنة الّتي توفّي فيها عارضه مرّتين تأكيدًا وتثبيتًا»[٢].

ويقول ابن الجَزَريّ: «فكُتِبت المصاحف على اللّفظ الّذي استقرّ عليه في العَرضة الأخيرة عن رسول الله ﷺ كما صرّح به غير واحدٍ من أئمّة السَّلَف[٣]». أو لعدم اقتناعه بخطّة التّشذيذ الّتي سار عليها ابن مجاهد، لأنّه لاحظ أنّ في القراءات المتواترة ما يخالف الرّسم اتّباعًا للرّواية والنّقل، كما في قراءة (جيء) وكتابتها بالألف (جائي) وقراءة (لاذبحنّه) وكتابتها بالألف (لا أذبحنّه)..[وقِس على هذا].

والملاحظة ـ هنا ـ أنّ ابن شَنَبوذ مع معارضته لابن مجاهد لم يجرحه، يقول ابن النّديم: «وكان (يعني ابن شَنَبوذ) يناوئ أبابكر (يعني ابن مجاهد) ولا يفسده»[٤].

ومن هنا ـ فيما يبدو ـ لا بدّ من إعادة النّظر في المسألة، لأنّ الرّسم هو الآخر سنّة متّبعة كالقراءة، كما نصّ على ذلك في «غيث النّفع»: ٢١٨، فنقول: متى تعارض الرّسم والقراءة

١ـ تاريخ القرآن لشاهين: ٢٠٧.

٢ـ فضائل القرآن: ٦.

٣ـ النّشر ١: ٨.

٤ـ الفهرست: ٣١، مكتبة خياط.

المتواترة أو المشهورة ـ كما في الأمثلة المتقدّمة ـ يؤخذ بالقراءة . . .

(٤٨ ـ ٥٢)

المقياس القُرّائيّ

ذكرتُ ـ فيما سبق ـ أنّ القُرّاء وضعوا مقاييس للقراءة المتواترة، ليميّزوا به المتواتر من الشّاذّ. و مرّت هذه المقاييس بمراحل مختلفة تطوّرت فيها وِفْق متطلّبات علم القراءات وملابساته.

وأقدم مقياس وقفنا عليه هو: مقياس ابن مجاهد ثمّ تلاه مقياس ابن خالويه، فمقياس مكّيّ بن أبي طالب، ثمّ مقياس الكواشيّ، وأخيرًا مقياس ابن الجَزَريّ الّذي استقرّ عليه العُرْف القُرّائيّ حتّى اليوم. وكانت تلكم المقاييس كما يلي:

١ ـ مقياس ابن مجاهد (م: ٣٢٤) وهو:

أ ـ أن يكون القارئ مجمعًا على قراءته من قِبَل أهل مصره.

ب ـ أن يكون إجماع أهل مصره على قراءته قائمًا على أساس من توفّره على العلم بالقراءة واللّغة أصالةً وعُمقًا.

٢ ـ مقياس ابن خالويه (م: ٣٧٠) وهو:

أ ـ مطابقة القراءة للرّسم.

ب ـ موافقة القراءة للعربيّة.

ج ـ توارث نقل القراءة.

٣ ـ مقياس ابن أبي طالب (م: ٤٣٧) وهو:

أ ـ قوّة وجه القراءة في العربيّة.

ب ـ مطابقة القراءة للرّسم.

ج ـ اجتماع العامّة عليها.

٤ ـ مقياس الكواشيّ (م: ٣٨٠) وهو:

أ ـ صحّة السّند.

ب ـ موافقة العربيّ.

ج ـ مطابقة الرّسم.

٥ ـ مقياس ابن الجَزَريّ (م: ٨٣٣) وهو:

أ ـ صحّة السّند.

ب ـ موافقة العربيّة مطلقًا.

ج ـ مطابقة الرّسم ولو تقديرًا.

والموازنة بين المقاييس المذكورة تُنْهينا إلى النّتائج التّالية:

١ ـ إنّ مقياس ابن مجاهد ينظر إلى القارئ نفسه، ويقوّمه مباشرةً، ولعلّه يرى أنّ تقويم القارئ تقويم لقراءته، بينما تنظر المقاييس الّتي تَلَتْه إلى القراءة وتقوّمها مباشرةً.

٢ ـ اتّفاق المقاييس الأربعة من ابن خالويه حتّى ابن الجَزَريّ على اشتراط (مطابقة الرّسم) و(موافقة العربيّة) مع اختلاف يسير بين مكّيّ بن أبي طالب حيث اشترط قوّة الوجه في العربيّة، وبين ابن الجَزَريّ حيث وسّع في شرط موافقة العربيّة إلى مايشمل كلّ الوجوه في العربيّة، قويّةً كانت أو سواها.

وللظّروف الّتي أحاطت بالقراءات أثر في هذا التّطوّر من التّضييق في دائرة شرط موافقة العربيّة عند مكّيّ إلى التّوسعة عند ابن الجَزَريّ.

كما وسّع ابن الجَزَريّ أيضًا في شرط مطابقة الرّسم بقوله: «ولو تقديرًا». ويعني فيه إدخال مثل قراءة (مالك) بالألف الّتي يحتملها رسم كلمة (مَلِك) بتقدير الألف.

٣ـ يبدأ الشّرط الآخر (أعني: غير مطابقة الرّسم وموافقة العربيّة) عند ابن مجاهد بإجماع أهل مصر القارئ، وهو شرط فيه شيء من التّوسعة في مقابل ما تطوّر إليه عند ابن أبي طالب الّذي فسّر (العامّة) باتّفاق أهل المدينة والكوفة، أو باتّفاق أهل الحرمين الشّريفين.

بينما نجده عند ابن خالويه يشير إلى (صحّة السّند)، لأنّ توارث النّقل لا يعني ـ فيما أفهمه ـ إلّا صحّة السّند.

ومن المظنون قويًّا أنّ ابن مجاهد وابن أبي طالب يشيران بـ «إجماع أهل المصر أو المصرين» وبـ «اتّفاق العامّة» إلى «صحّة السّند» أيضًا، لأنّهما التزما الرّواية بتدوين القراءات في كُتُبهما، ولأنّ اتّفاق أهل المصر أو المصرين على القراءة، وكذلك اتّفاق العامّة عليها، يعني الاتّفاق على روايتها وبلوغ الرّواية مبلغ التّواتر أو الشّهرة المفيدة للعلم على الأقلّ.

وبعد هذا نستطيع أن نخلّص إلى النّتيجة الأخيرة وهي: أنّ أركان القراءة المتواترة هي:

١ـ صحّة السّند.

٢ـ مطابقة الرّسم.

٣ـ موافقة العربيّة.

ولا أخال أنّنا بحاجةٍ إلى تقييد الأركان بما ذكره ابن الجَزَريّ. وخاصّة بعد أن استقرّ العُرْف القُرّائيّ على ما هدف إليه ابن الجَزَريّ، وبعد أن توسّع أُفق العربيّة إلى ما يلتقي وجميع القراءات المتواترة ـ كما سيأتي توضيحه ـ وبعد استقرار العُرْف القُرّائيّ في معرفة الرّسم بالرّجوع إلى الرّواية وما يذكره علماء الرّسم من ضبط كلمات التّنزيل. وسنوضح فيما يليه مقصودهم من كلّ ركن من هذه الأركان الثّلاثة.

وممّا تجدر الإشارة إليه هنا ظهور مقياسَيْن آخرَيْن في عهد ابن مجاهد من مقرئين معاصرين له، هم:

ابن شَنَبوذ (م: ٣٢٧) ومقياسه:

١ـ صحّة السّند.

٢ـ موافقة العربيّة.

وابن مِقْسَم (م: ٣٥٤) ومقياسه:

١ـ مطابقة الرّسم.

٢ـ موافقة العربيّة.

إلّا أنّهما ماتا في مهدهما لعدم اشتراط الأوّل منهما مطابقة الرّسم، وعدم اشتراط الثّاني صحّة السّند.

١ـ الرّواية القُرّائيّة

لايختلف علماء القراءة في اشتراط صحّة سند رواية القراءة المتواترة كما سمّيناها في تعريفنا بأقسام القراءة. وإنّما اختلفوا في مستوى صحّة السّند على أقوال هي:

١ـ الشّهرة المفيدة للعلم، وقد يعبّرون عنها بـ «الاستفاضة» وهو رأي محقّقي المتقدّمين.

٢ـ التّواتر، وهو رأي الجمهور.

٣ـ التّواتر أو الاستفاضة، وهو رأي ابن الجَزَريّ.

٤ـ إفادة العلم مطلقًا: ويعني به أن يأتي السّند مفيدًا للقطع سواءً كان مستفيضًا أم متواترًا أم آحادًا، اقترنت بما يفيد القطع.

ويفهم هذا من أمثال ما دوّنه ابن مجاهد في «السّبعة» ممّا تفرّد بروايته راوٍ واحدٍ في طبقته أو جَيْله، كرواية بَكّار بن عبد الله بن كثير قراءة أبيه: (لاحدى)[1] بلا ألف.

ونخلّص هنا إلى النّتيجة التّالية: إنّ جميع العلماء يشترطون في صحّة سند القراءة المتواترة

١ـ المدّثّر/ ٣٥.

أفادته العلم بصدور الرّواية عن النّبيّ ﷺ فعلًا أو تقريرًا.

ويرجع هذا إلى عدم تفرّقهم بين القرآن والقراءة المتواترة، ولأنّ القرآن لا يثبت إلّا بالتّواتر، أي لا بدّ من العلم بأنّ ما يقرأ به هو قرآن.

٢ـ مطابقة الرّسم

بعد تعرّفنا على مقصود القُرّاء من صحّة السّند في القراءات، ننتقل إلى التّعريف بمقصودهم من (مطابقة الرّسم) الّذي اشترط عنصرًا أساسيًّا في مقاييس القراءة المتواترة الّتي مرّ التّعريف بها.

يعني القُرّاء بالرّسم: ما كتبت عليه المصاحف الأئمّة في عهد عُثمان وبأمره.

وكان اشتراطهم مطابقة القراءات المتواترة لمرسوم المصاحف الأئمّة قائمًا على أساس أنّ الخليفة عُثمان عندما أمر بتوحيد المصاحف وكتابتها استهدف أن ينطوي مرسوم المصاحف على جميع الحروف الّتي استقرّ عليها نصّ القرآن في العَرضة الأخيرة.

ويعني هذا أنّ اشتراط مطابقة المصاحف الأئمّة كان وقاية من دخول القراءات الآحاديّة والشّاذّة في إطار القراءات المتواترة الّتي تجوز القراءة بها.

ولنعدّ هنا النّظر في نصّ «الانتصار»: لم يقصد عُثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحتين، وإنّما قصد جمعهم على القراءات الثّابتة المعروفة عن النّبيّ ﷺ وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمُصْحَف واحد باتّفاق المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة باختلاف أهل العراق والشّام في بعض الحروف[1].

ومن هنا جوّزوا القراءة بما يخالف المُصْحَف إذا كان متواترًا، وتلقّوا الحروف المتواترة المخالفة للرّسم بالقبول.

وبُغْيَة أن يحافظوا على ما تَوخّوْه من منع تسرّب القراءات غير المتواترة إلى مجال

١ـ المواهب الفتحيّة ٢: ٨٦.

القراءات المتواترة، قاموا بإحصاء الحروف المخالفة لمرسوم المصاحف الأئمّة وبالنّصّ عليها وبوضع وتدوين علم اختلاف مرسوم المصاحف، أوعلم رسم القرآن، أوهجاء المصاحف كما يسمّيه بعضهم.

ونصّوا على وجوب تعلّم هذا العلم لمعرفة الحروف المخالفة للرّسم المنصوص عليها لمن لم يعرف القراءات المتواترة معرفة صحيحة، ليحقّق اشتراط مطابقة المُصْحَف في القراءة المتواترة ما قصدوا إليه من الحُفّاظ على القراءات المتواترة، والوقاية من تسرّب غيرها إليها...

ولعلّ أقدم مَن ألّف في هذا الفنّ هو عبد الله بن عامر مقرئ الشّام المتوفّى سنة ١١٨ هـ، واسم مؤلّفه ـ كما تقدّم ـ «اختلاف مصاحف الشّام والحجاز والعراق». ومن أشهر ما وصلنا من مؤلّفات الأقدمين في هذا الفنّ مطبوعًا:

١ ـ كتاب المصاحف لعبد الله بن سُلَيمان بن الأشعث السِّجستانيّ المتوفّى سنة ٣١٦هـ.

٢ ـ هجاء مصاحف الأمصار لأحمد بن عَمّار المهدويّ المتوفّى سنة ٤٣٠ هـ.

٣ ـ المقنع لأبي عمرو الدّانيّ المتوفّى سنة ٤٤٤ هـ.

٤ ـ النّقط والشّكل للدّانيّ أيضًا.

وفي هذه الكُتُب وأمثالها يوقف على القراءات المتواترة المخالفة لخطّ المصاحف الأئمّة، والّتي أجمع القُرّاء على قبولها والقراءة بها، أمثال: الوقف بالهاء على ما كتب بالتّاء نحو: (امرأت) و(نعمت)... [ثمّ ذكر نماذج أُخرى، كما تقدّم عن الدّانيّ وغيره في باب «رسم القرآن»، وذكر بعدها أيضًا مباحث في قواعد رسم القرآن، وإن شئت فراجع].

٣ ـ موافقة العربيّة:

أمّا الرّكن الأساسيّ الآخر الّذي اشترطوه في القراءات المتواترة وهو «موافقة العربيّة». فالمعني به ـ هنا ـ موافقة القراءات للقواعد الآراء النّحويّة المستقاة من النّطق العربيّ الفصيح.

وقد كان العامل في اشتراطه لايختلف عن العامل في اشتراط (مطابقة الرّسم) وذلك أنّ

علماء القراءات رأوا: أنّ القراءات المتواترة لاتخالف العربيّة، فمامن قراءة من المتواترة إلّاوتلتقي مع مذهب، أو رأي نحويّ، بينما القراءات الشّاذّة جاء فيها ما يخالف القواعد النّحويّة. ولأجل أن يخرجوا الشّواذّ عن مجال المتواترات، ويَقُوا المتواترات من تسرّبها إليها وضعوا هذا الشّرط، كما هدفوا إلى مثله في اشتراط مطابقة الرّسم.

و هم ـ فيمايبدو لي ـ لم يقصدوا أن يخضعوا القراءات للقواعد النّحويّة، وإلّا لما ناقشوا بعض النُّحاة و ردّوهم فيما رفضوا من قراءات متواترة أمثال قراءة حمزة (والأرحام)[1] بالجرّ، وقراءة ابن عامر (قَتَل أولَادَهُمْ شُرَكائِهِمْ)[2] بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر.

ومنه ندرك أنّ هذا الشّرط كان شرطًا وقائيًّا كسابقه، كما أوضحت هذا فيما تقدّم. وندرك أنّه لايقصد منه نفي أن تكون القراءات مصدرًا من مصادر القواعد النّحويّة ومقياسًا أعلى تقاس بها صحّتها.

وفي ضوئه: ندرك أيضًا أنّ ما وقع فيه بعض النُّحاة من مفارقات في هذا المجال لايمسّ هذا الشّرط من قريب أو بعيد حتّى يدعى إلى إلغائه كما نادى به بعضهم[3].

وفيما أخاله أنّ وضع مصنَّفات «إعراب القرآن» يرجع إلى ذلك، أي استهدف منها التّعريف بموافقة القراءات المتواترة للعربيّة.

هذا، وقدتعرّفنا في تعريفنا للمقياس القُرّائيّ على التّطوّر الّذي مرّ به هذا الرّكن من أركان القراءة المتواترة، من ابن خالويه الّذي أطلق ولم يقيّد إلى ابن أبي طالب الّذي قيّده بـ «قوّة الوجه» إلى الكواشيّ الّذي لم يقيّده بشيء كابن خالويه، ثمّ إلى ابن الجَزَريّ الّذي وصفه بالإطلاق فوسّع في دائرة شموله إلى وجه في العربيّة وعليه استقرّ العُرْف القُرّائيّ

١ـ النّساء/١.

٢ـ الأنعام/١٣٧.

٣ـ راجع: أساليب الاستفهام في القرآن: ٣٢٩.

حتّى اليوم. (١٠٩ـ ١٢٢)

الفصل الحادي و العشرون

نصّ عليّ الصّغير (معاصر) في «دراسات قرآنيّة»

[شروط صحّة القراءات]

وفي ضوء ما تقدّم يبدو لنا أنّ الاختيار عبارة عن استنباط القراءة من خلال النّظر الاجتهاديّ في القراءات السّابقة، والموازنة فيما بينها على أساس السّند في الرّواية، أوالوثاقة في العربيّة، أو المطابقة في الرّسم المُصْحَفيّ، أوإجماع العامّة، من أهل الحرمين أوالعراقين، أوالموافقة بين مُقرئين، ومن خلال ذلك نشأت القراءات المختارة.

يقول القرطبيّ: «وهذه القراءات المشهورة هي ...[وذكر كما سيجيئ عنه في «باب تواتر القراءات»، ثمّ قال:]

ويرى الدّكتور الفضليّ: «أنّ اجتهاد القُرّاء لم يكن في وضع القراءات كما توهّم البعض، وإنّما في اختيار الرّواية، وفرق بين الاجتهاد في اختيار الرّواية، والاجتهاد في وضع القراءة»[1]. فإضافة القراءة لصاحبها إضافة اختيار لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد[2].

وممّا يؤيّده ما أورد أبو شامة باعتبار القراءة سنّة، والسُّنّة لا مورد فيها للاجتهاد بالمعنى

١ـ القراءات القرآنيّة: ١٠٦.

٢ـ النّشر ١: ٥٢.

المشار إليه : « ألا ترى أنّ الّذين أخذت عنهم القراءة إنّما تلقّوها سماعًا ، وأخذوها مشافهةً ، وإنّما القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأوّل ، ولا يلتفت في ذلك إلى الصُّحُف ، ولا إلى ما جاء من وراء وراء »[١].

وإلى جانب الحيطة ، كانت الحيطة للقراءة نفسها ، فلم يأخذوا بكلّ قراءة ، بل وضعوا بعض المقاييس النّقديّة والاحترازيّة لقبول القراءة أو رفضها ، ممّا يتّضح معه مَدٰى عناية القوم بالقراءة المختارة ، بعد أن عَسُر الضّبط ، وظهر التّخليط ، واشتبه الأمر . قال القسطلانيّ نقلًا عن الكواشيّ: « فمن ثمّ وضع الأئمّة لذلك ميزانًا يُرجَع... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

والشّاذّ لايُعمل به في القراءات ولايُقاس عليه ، «وقد أجمع الأُصوليّون والفقهاء وغيرهم ، على أنّ الشّاذّ ليس بقرآن، لعدم صدق حدّ القرآن عليه ، أو شرطه وهو التّواتر »[٢].

وكأنّ ابن الجَزَريّ قد أدخل جانب الاحتمال في بعض الشّروط ، وصنّف القراءة المعتبرة والباطلة فقال : « كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجهٍ..[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وتكاد أن تتلاقى كلمات الأعلام في مقياس القراءة الصّحيحة ، وتتداعى الخواطر في صياغة ألفاظها ، فقد اشترط مكّيّ بن أبي طالب في وجه صحّتها ما يلي: « أن ينقل عن الثّقات إلى النّبيّ ﷺ ويكون وجهه في العربيّة الّتي نزل بها القرآن شائعًا ، ويكون موافقًا لخطّ المُصْحَف »[٣].

ومع هذا نجد الدّانيّ جدّيًّا في مسألة القراءة ، إذ يعتبرها سنّة لاتخضع لمقاييس لغويّة ، وإنّما تعتمد الأثر والرّواية فحسب ، فلا يردّها قياس ، ولا يقرّبها استعمال ، فيقول : « وأئمّة القُرّاء لاتعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى ...[وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

١ـ المرشد الوجيز : ١٣٢.

٢ـ لطائف الإشارات ١ : ٦٧.

٣ـ الإبانة : ١٨.

وما أبداه الدّاني لايخلو من نظر أصيل، إذ القراءة إذا كانت متواترة صحيحة السّند، فهي تفيد القطع، ولا معنى لتقييد القطع بقياس أو عربيّة، فالعربيّة إنّما تصحّح في ضوء القرآن، ولايصحّح القرآن في ضوء العربيّة، ومع هذا؛ فإنّ الإجماع القُرّائيّ يكاد أن يكون متوافرًا على اشتراط صحّة السّند، ومطابقة الرّسم المُصْحَفيّ، وموافقة اللّغة العربيّة؛ لهذا تختلف النّظرة بالنّسبة للقراءة في ضوء تحقّق هذه الشّروط أو عدمه، وقد نتج عنه تقسيم القراءات إلى صحيحة وشاذّة، فما اجتمعت فيه من القراءات هذه الشّروط فهو الصّحيح، وما نقص عنه فهو الشّاذّ.

وفي هذا الضّوء وُلِد ـ في عهد ابن مجاهد ـ مقياسان آخران، وماتا في مهدهما، لعدم تلقّي المسلمين لهما بالقبول، ولرفضهم لهما، وهما ... [ثمّ ذكر مقياس ابن شَنَبوذ وابن مِقْسم، كما تقدّم عن الفضليّ، ثمّ ذكر قول السّيوطيّ في أقسام القراءات، كما تقدّم عنه، وقال:].

وهذا التّقسيم الّذي استخرجه السّيوطيّ ممّا أفاضه ابن الجَزَريّ جدير بالأهمّيّة إذ هو جامع مانع كما يقول المناطقة. وتبقى النّظرة إلى هذه القراءات مُتَأرْجِحة بين التّقديس والمناقشة، فمن يقدّسها يعتبرها قرآنًا، ومن يناقشها يعتبرها علمًا بكيفيّة أداء كلمات القرآن، وفرق بين القرآن وأداء القرآن.

فالباقِلّانيّ يذهب ـ إلى ـ: «أنّ القراءات قرآن مُنزَل من عند الله تعالى ... [وذكر كما سيجيئ عنه في باب «اختلاف القراءات»، ثمّ قال:]

بينما خالفه الزّركشيّ في هذه الملحظ، واعتبر القرآن حقيقة، والقراءات حقيقة أُخرى.. [وذكر كما تقدّم عن الفضليّ، ثمّ قال:]

والحقّ؛ أنّ رأي الزّركشيّ يتّفق مع تعريف القراءات المتداول عند أئمّة التّحقيق، فقد ذهبوا إلى أنّ علم القراءات: هو علم يعرف ... [وذكر كما تقدّم عن القسطلانيّ في باب «تاريخ القراءات»، ثمّ قال:]

والحقّ؛ أنّ لاعلاقة بين حقيقة القرآن وحقيقة القراءات، فالقرآن هو النّصّ الإلهيّ

المحفوظ، والقراءات أداء نطق ذلك النّصّ اتّفاقًا أواختلافًا، والقرآن ذاته لا اختلاف في حقيقته إطلاقًا.

وقد استظهر الزّركشيّ تواتر القراءات عن القُرّاء السبعة: «أمّا تواترها عن النّبيّ ﷺ ففيه نظر..[وذكر كما سيجيئ عنه في باب «تواتر القراءات»، ثمّ قال:]

وقد وافقه من المتأخّرين السّيّد الخوئيّ و ازداد عليه حيث قال: «إنّها غير متواترة، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد»[1].

وقد حشد لهذا الرّأي جملة من الأدلّة خَلَص منها إلى عدم تواتر القراءات، وأنّها نقلت بأخبار الآحاد[2].

ويكاد أن ينعقد إجماع المسلمين على حجّيّة هذه القراءات وتواترها ـ سواءً أكان تواترها عن النّبيّ ﷺ أو عن أصحابها ـ وعلى جواز القراءة بها في الصّلاة وغيرها.

فعن الإمام جعفربن محمّدالصّادق عليه السلام أنّه قال: «إقرأواكماعُلِّمتم»[3]..[ثمّ ذكرقول الطّوسيّ والطّبرسيّ والشّهيد الأوّل والعامليّ كما سيجيئ عنهم في باب «تواتر القراءات»، ثمّ قال:]

وقد فصّل الخوئيّ في القول، فذهب إلى عدم حجّيّة هذه القراءات، فلايستدلّ بها على الحكم الشّرعيّ، إذ لم يتّضح عنده كون القراءات رواية، فلعلّها اجتهادات في القراءة، ولكنّه جوّز بها الصّلاة نظرًا لتقرير المعصومين لها، وذلك عنده يشمل كلّ قراءة متعارفة زمن أهل البيت عليهم السلام، إلّا الشّاذّة فلايشملها التّقرير[4]. (١١٨ـ ١٢٥)

١ـ البيان في تفسير القرآن: ١٢٣.

٢ـ نفس المصدر: ١٥١ و ما بعدها.

٣ـ أُصول الكافي ٢: ٦٣١.

٤ـ البيان في تفسير القرآن: ١٦٤ ـ ١٦٧.

الفصل الثّاني والعشرون

نصّ البوطيّ (معاصر) في : «من روائع القرآن»

الضّابط العلميّ لاعتماد القراءات

وإنّما اعتمد العلماء قراءات هؤلاء الأئمّة السّبعة ، بناءً على ضابط علميّ كان هو الأساس في قبولهم لها واعتمادهم إيّاها ، من أين جاءت وإلى من نسبت .

والضّابط : هو أنّ كلّ قراءة صحّ سندها إلى رسول الله ﷺ ووافقت خطّ المُصْحَف العُثمانيّ ولو احتمالًا ، ووافقت العربيّة بوجهٍ من الوجوه المعتبرة ، فتلك هي القراءة الصّحيحة الّتي لايجوز ردّها ولايحلّ إنكارها سواء نُقِلت عن الأئمّة السّبعة أوغيرهم . وما لم تجتمع فيه هذه الشّروط الثّلاثة ، فهي شاذّة مردودة لا يُقرأ بها أيًّا كان الإمام الّذي نقلت عنه .

والمقصود بموافقة القراءة لخطّ المُصْحَف العُثمانيّ ولو احتمالًا ، أن تكون أُصول الكتابة والرّسم الّتي كتب بها المُصْحَف العُثمانيّ ممّايحتمل القراءة ويقبلها بوجهٍ من الوجوه ولو تقديرًا ، كقوله تعالى : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الحمد / ٣ ، ففي (مالك) قراءتان : القصر «مَلِك» والمدّ «مالك» ورسم المُصْحَف العُثمانيّ «مَلِك» موافق لقراءة القصر تحقيقًا ، وموافق لقراءة المدّ تقديرًا ، إذ المدّ وحذفها ممّا تتحمّله أُصول الرّسم .

ومثل ذلك : «يخادعون ويخدعون» في قوله تعالى : ﴿ يُخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ اِلَّا اَنفُسَهُم وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ البقرة / ٩ ، فقد قرأ بالمدّ والقصر .

ومثل ذلك السّين والصّاد من ﴿الصِّراط﴾ فقد قرئ بهما، وكتابة المُصْحَف بالصّاد إلّا أنّ الرّسم يحتمله؛إذ السّين والصّاد وما بينهما من الإشمام خاضع لرسم واحد تحقيقًا أو تقديرًا، ذلك لأنّ هذه الأشكال من النّطق بالحرف من فصيلة واحدة [١].

وبناءً على تمسّك العلماء جميعًا بهذا الضّابط في قبول القراءة أو رفضها، اعتمد العلماء ثلاثة آخرين من أئمّة القراءة صحّت قراءاتهم وخضعت لهذا الضّابط الّذي ذكرناه... فهذه عشر قراءات جميعها صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ بنقل العدول الثّقات.

ولا يذهبنّ بك الوهم إلى أنّ كلّ إمام من هؤلاء الأئمّة العشرة إنّما كان يؤمن بقراءة نفسه فقط، ويدعو إليها من دون القراءات الأُخرى بل كان كلّ منهم يعلم ثبوت سائر القراءات الأُخرى كما يعلم ثبوت قراءته، ولكنّه كان قد أخذ بها وحدها، وعكف على خدمتها، وتخريج المزيد من أسانيدها.

الفرق بين القراءات المتواترة والشّاذّة

ثمّ اعلم! أنّ أقلّ ما تمتاز به هذه القراءات العشر عن القراءات الشّاذّة الّتي تأتي من ورائها، هو التّواتر والشّهرة. فهذه القراءات السّبع ثمّ الثّلاث الأُخرى، توفّر فيها إلى جانب الضّابط الّذي ذكرنا، التّواتر أو الشّهرة، وهو أقلّ ما تفقده القراءات الأُخرى.

هذا ولا بدّ أن يكون أصل القراءة الثّابتة متواترًا في السّند عن رسول الله ﷺ، فأمّا كيفيّتها ومقاييسها التّطبيقيّة، فقد تقصر عن درجة التّواتر، وإن توفّرت لها الصّحّة وأسبابها. وذلك كاختلاف القراءات في تقديرات بعض المدود، فمنهم من أطالها، ومنهم من قصّرها، ومنهم من بالغ في القصر [٢].

وعلى كلّ، فقد قلنا في صدر هذا البحث إنّ هنالك فرقًا بين القرآن والقراءات؛

١ـ الإتقان ١: ٧٥؛ غيث النّفع (للصّفاقسيّ): ٧.

٢ـ البرهان ١: ٣١٩؛ الإتقان ١: ٧٨.

و أوضحنا الفرق إذ ذاك .

فأمّا القرآن ؛ فكلّه متواتر منقول بواسطة سلسلة متّصلة من الجموع الّتي يؤمن تواطؤها على الكذب ، عن طريق كلٍّ مِن الكتابة والمشافهة .

و أمّا القراءات ؛ فما كان منها منضبطًا بالشّروط الثّلاثة الّتي ذكرناها فهو ثابت ثبوتًا قاطعًا يُقرأ على أنّه قرآن، وهو بين أن يكون متواترًا ومشهورًا ، بالإضافة إلى صحّته من حيث السّند والرّواية . وينطبق بذلك على القراءات العشر .

حكم القراءات الشّاذّة

وما لم ينضبط من ذلك بالشّروط المذكورة ، فهو مردود شاذّ مهما كان مصدر نقله ومهما كانت كيفيّة سنده . فلايُقرأ القرآن بشيء من ذلك ، في صلاةٍ أو نُسُكٍ أو تلاوةٍ .

أمّا العمل بمضمون هذه القراءات الشّاذّة ، فينظر في ذلك إلى سندها ، فإن توفّر فيه ما يجب توفّره في الحديث الآحاد من شروط الصّحّة ، اعتبر بمثابة الحديث وجاز أخذ الأحكام منه .

وسبب ذلك ؛ أنّ مصدر كثير من القراءات الشّاذّة ،أنّ بعض الصّحابة كانوا يُهَمِّشون مصاحفهم الخاصّة، بكلمات تفسيريّة لبعض الألفاظ الغامضة إذ كانوا لايخشون من التباسها بالقرآن بسبب أنّ عامّتهم كانوا يحفظون القرآن ويضبطونه ضبطًا تامًّا ، من ذلك تقييد عبد الله ابن مسعود آية ﴿فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ اَيَّام﴾ المائدة / ٨٩، بكلمة متتابعات ، وتقييدعبد الله بن عبّاس آية ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ اَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾، البقرة / ١٩٨ ، بكلمة : في موسم الحج [١] .

ثمّ جاء من بعدهم مَن نظر في مصاحفهم هذه ، ورأى هذه الكلمات التّفسيريّة فظنّها من القراءات الثّابتة عن رسول الله ﷺ، فأخذ يرويها على أساس ذلك و يتّخذ من هذه المصاحف شاهدًا له . وإنّما هي ألفاظ تفسيريّة كما قطع بذلك ابن الأنباريّ وغيره ، أثبتوها مخافة النّسيان .

---

١ ـ انظر : الإتقان ١ : ٧٧.

فمثل هذه الألفاظ ، وإن كانت ساقطة من حيث اعتبارها قراءة صحيحة ، ثابتة من حيث هي تفسير لبعض آي القرآن ، فهي تُقبل من هذا الوجه، كمايُقبل حديث مرويّ عن ابن عبّاس بسند صحيح في تفسير آية في القرآن أو استنباط حكم من أحكامه .

(١٠٤ـ١٠٧)

الفصل الثّالث و العشرون

نصّ مختار عمر وسالم مكرم (معاصريْن) في «معجم القراءات القرآنيّة»

مقاييس القراءة الصّحيحة

في ضوء دراستنا السّابقة للقراءات تبيّن لنا أنّ القراءات ليست مقصورة على هذه القراءات السّبعيّة أوالعشريّة الّتي اتّفق العلماء على تواترها، بل إنّ هناك قراءات أُخرى عديدة قويّة السّند، صحيحة الرّواية، ومع ذلك وَصَفوها بالشّذوذ لخروجها عن هذه القراءات العشر.

وقد بيّنّا السّبب في ذلك، وهو أنّ اختيار ابن مجاهد للقراءات السّبع من بين هذه القراءات العديدة لَفَت أنظار القُرّاء إلى اختياره، ونعتوا القراءات الّتي خرجت عن هذا الاختيار بالشّذوذ.

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا الاقتصار على السّبعة ثمّ على الثّلاث المكمّلة للعشر اضطرّ العلماء إليه لضعف الهِمَم، وفساد الزّمن، وقلّة الحفظ، وكثرة الدّعاوي والتَّجَرُّؤ على القراءات بما لايتّفق مع السّند، أويتلاءم مع رسم المُصْحَف... [ثمّ ذكرقول الرّافعيّ في سبب الاقتصار على السّبعة، وإن شئت فراجع].

مقاييس ابن الجَزَريّ للقراءة الصّحيحة

وضع ابن الجَزَريّ مقاييس ثلاثة للقراءة القرآنيّة الصّحيحة الّتي لايحلّ إنكارها، ولايجوز

نعتها بالشّذوذ أو الضّعف، وهو بهذه المقاييس قد صان القراءات من كلّ تحريف. والسّبب الّذي دعاه إلى هذه المقاييس هو أنّ القُرّاء كثروا، وتفرّقوا في البلاد، وانتشروا... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ولا يدّعي ابن الجَزَريّ أنّه هو أوّل مَن وَضَع هذه المقاييس، أو أوّل مَن اكتشفها في مجال القراءة بل ينسب الفضل إلى أهله، فيقول: هذا هو الصّحيح عند أئمّة التّحقيق من السَّلَف والخَلَف... [وذكر كما تقدّم عنه].

مناقشة مقاييس القراءة الصّحيحة

المقياس الأوّل ـ موافقة العربيّة ولو بوجهٍ

لا شكّ أنّ هذا المقياس كان مأخوذاً في الاعتبار منذ القرن الأوّل الهجريّ بل كان السّبب الجوهريّ في نشأة النّحو العربيّ...

إذاً، فالمقياس قديم تحقّق وجوده قبل الدّانيّ وأبي شامة، ومكّيّ بن أبي طالب وابن الجَزَريّ، ولكنّ الجديد في المقياس الّذي ساقه ابن الجَزَريّ هو موافقة العربيّة ولو بوجهٍ، فإنّ العربيّة في عهد أبي الأسود أو في عهد عمر لم تتفرّع هذه التّفريعات العديدة، ولم تشحن بهذه التّوجيهات الكثيرة، والاحتمالات المختلفة. كذلك نرى ابن الجَزَريّ لا يغفل هذه التّفريعات، ولا يغضّ نظره عن هذه الاحتمالات، فالاحتمالات النّحويّة، والوجوه المتعدّدة لها قيمة في نظره، لذلك نراه يلقي الضّوء على هذه الجملة، فيقول: «وقولنا في الضّابط «ولو بوجهٍ»»... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

على أنّ ابن الجَزَريَ يرى في شيوع القراءة والإسناد الصّحيح الأصل الأعظم والرّكن الأقوم حتّى ولو كانت هذه القراءة لا تتلاءم مع مقاييس العربيّة الّتي صنعها النّحويّون.

فكم من قراءةٍ أنكرها بعض أهل النّحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمّة المقتدى بهم من السّلف على قبولها كإسكان (بارِئْكُم) و(يأمركم) ونحوه.. والجمع بين

السّاكنين في تاءات البزّيّ، وإدغام أبي عمرو، (واسطاعوا) لحمزة ... وإشباع الياء في (نرتعي) و (يتّقي) و(أفئيدة). ثمّ استدلّ ابن الجَزَريّ بعد ذكر هذه الأمثلة الّتي تخالف مقاييس النُّحاة والّتي ذكرنا بعضها بتصرّف، استدلّ بقول أبي عمرو الدّانيّ في كتابه: «جامع البيان» بعد ذكره إسكان (بارئْكم) و (يأمرْكم) لأبي عمرو.

وحكاية إنكار سيبويه له، فقال أعني: الدّانيّ: «والإسكان أصحّ في النّقل، وأكثر في الأداء وهو الّذي أختاره، وآخذ به» ثمّ لمّا ذكر نصوص رُواته قال: «وأئمّة القراءة لاتعمل في شيء... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجَزَريّ، ثمّ قال:]

وقبل أن ننهي المناقشة في هذا المقياس نحبّ أن نبيّن للقارئ أنّ المعركة بين النّحويّين والقُرّاء قديمة الجذور، وأنّ هذه المعركة أسفرت عن ثمار طيّبة في حَقْل الدّراسات القرآنيّة، وسنتناول هذه النّقطة بالدّراسة الموجزة فيما يأتي:

أ ـ القراءات بين البَصْريّين والكوفيّين:

١ ـ رأي البَصْريّين في الاستشهاد بالقراءات : معظم البَصْريّين لايحتجّون بالقراءات إلّا حينما تتّفق مع أُصولهم، وتتلاءم مع قواعدهم. أمّا الأمثلة على طرح الاستشهاد بالقراءات فكثيرة عديدة ساق الكثير منها ابن الأنباريّ في كتابه :«الإنصاف»، وشاركه في ذلك الكثير من مؤلّفي «إعراب القرآن الكريم».

وأمّا الأمثلة القليلة الّتي استشهد بها البَصْريّون في مجال القراءات، فنذكر منها ما يلي:

أ ـ استدلالهم بقراءة حمزة والكسائيّ في إمالة ألفي: كلا وكلتا، وبيان ذلك أنّ البَصْريّين يذهبون إلى أنّ :« كلا وكلتا» فيهما إفراد لفظيّ وتثنية معنويّة، والألف فيهما كالألف في «عصا»، و« رحا».

ويستدلّون على أنّ الألف فيهما ليست للتّثنية أنّها تجوز إمالتها. قال الله تعالى:

﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [١] وقال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [٢]. قرأهما حمزة والكسائيّ وخَلَف بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتّثنية؛ لما جازت إمالتها، لأنّ ألف التّثنية لاتجوز إمالتها [٣].

ب ـ استدلالهم على أنّ «إنْ» المخفّفة من الثّقيلة، تعمل النّصب في الاسم بقراءة من قرأ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [٤] في قراءة مَن قرأ بالتّخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير [٥].

٢ ـ رأي الكوفيّين في الاستشهاد بالقراءات:

يرى الكوفيّون أنّ القراءات سندها الرّواية، وهي من أجْل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشّعر وغيره.

والقراءات في نظرهم يجب أن تشتقّ منها المقاييس، وتستمدّ الأُصول. وهذا المنهج الكوفيّ في الاستشهاد بالقراءات منهج سليم من وجهة نظرنا لأنّه يثري اللّغة، ويزيد من رصيدها، ويجعلها غنيّة بأساليبها على الدّوام.

وقد عجب ابن حَزْم من منطق البَصْريّين في رفضهم الاستشهاد بالقراءات، فقال: «من النُّحاة من ينتزع من المقدار الّذي يقف عليه من كلام العرب حكمًا لفظيًّا و يتّخذه مذهبًا، ثمّ تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها».

وقال في موضع آخر: «ولا عجب أعجب ممّن إن وجد لإمرئ القيس أو لزُهَير أو لجَرير

١ـ الإسراء / ٢٣.

٢ـ الكهف / ٣٣.

٣ـ الإنصاف ٢: ٤٤٨، المسألة ٦٢.

٤ـ هود / ١١١.

٥ـ الإنصاف ١: ١٩٦، المسألة ٢٤.

أو للحُطَيْئة أو الطِّرمّاح أو لأعرابيّ أسديّ أو سَلَميّ، أو تميميّ أو من سائر أبناء العرب لفظًا من شعر أو نثر جعله في اللّغة، وقطع به، ولم يعترض فيه.

ثمّ إذا وجد لله تعالى خالق اللّغات وأهلها، كلامًا لم يلتفت إليه، ولا جعله حجّة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرّفه عن موضعه»[1] .

والأمثلة على استشهاد الكوفيّين بالقراءات عديدة، احتوتها كُتُب الاحتجاج بالقراءات وكُتُب إعراب القرآن، وكُتُب التّفسير.

ب ـ القراءات والمفسّرون

على أنّه لا يفوتنا أن نذكر في هذا الموقف أنّ رجلين من أعلام التّفسير القُدماء كانا يقفان من بعض القراءات السّبعيّة المتواترة موقف الإنكار.

أحدهما ـ الطّبريّ المفسّر؛ فقد أنكر في تفسيره الشّهير كثيرًا من القراءات السّبعيّة لعدم موافقتها المقاييس العربيّة.

وعلى سبيل المثال نذكر إنكاره لقراءة ابن عامر: ﴿وَكَذٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاؤُهِمْ﴾ الأنعام / ٣٧، «قتل» بالرّفع، «أولادهم» بالنّصب، «شركائهم»، بالخفض بمعنى: (وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم) ففرّقوا بين الخافض والمخفوض... وذلك في كلام العربٍ قبيح غير فصيح. وقد رُوي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشّعر يؤيّد قراءة من قرأ ما ذكرت من قراءة أهل الشّام، رأيت رُواة الشّعر وأهل العلم بالعربيّة من أهل العراق ينكرونه، وذلك قول قائلهم:

فزججتها متمكّنًا زجّ القلوص أبي مزاده

والقراءة الّتي لا أستجيز غيرها: (وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) فتح الزّاي من «زيّن»، ونصب «القتل» بوقوع «زيّن» عليه، وخفض

١ـ أصول النّحو: ٢٩ (للأستاذ سعيد الأفغانيّ).

«أولادهم» بإضافة القتل إليهم، ورفع «الشّركاء» بفعلهم لأنّهم هم الّذين زيّنوا للمشركين قتل أولادهم على ما ذكرت من التّأويل[١].

و ثانيهما ـ الزّمخشريّ؛ فقد أنكر قراءة ابن عامر بعد أن فتح له باب الإنكار سلفه الطّبريّ. قال الزّمخشريّ متحدّثًا عن ابن عامر صاحب هذه القراءة: «والّذي حمله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف: «شركائهم» مكتوبًا بالياء. ولو قرأ بجرّ «الأولاد والشّركاء»، لأنّ الأولاد شركاؤهم في أقوالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا التّركيب»[٢].

وكأنّ ابن عامر على رأي الزّمخشريّ يقرأ من المُصْحَف غير مقيّد بالرّواية أو معتدّ بالسّند، ولذلك كان هذا الرّأي الخطير للزّمخشريّ سببًا في فتح باب نشأة القراءات من رسم المُصْحَف كما يقول بعض المستشرقين الّذين فنّدنا قولهم فيما سبق.

لهذا وجدنا أنّ هذا الرّأي لم يسكت عنه العلماء، بل فنّدوه، وأبطلوه. ونذكر من هؤلاء العلماء أباحيّان الأندَلُسيّ، فقد قال معقّبًا على رأي الزّمخشريّ: «وأعجب لعجميّ ضعيف في النّحو يردّ على عربيّ صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت.

وأعجب لسوء ظنّ الرّجل بالقُرّاء الأئمّة الّذين تخيّرتهم هذه الأُمّة لنقل كتاب الله مشرقًا ومغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم و ديانتهم. ثمّ أخذ أبو حيّان يسوق الدّليل تِلْو الدّليل على صحّة هذه القراءة»[٣].

ج ـ الاحتجاج للقراءات السّبع

١ـ تفسير الطّبريّ ٨: ٣١.

٢ـ البحر المحيط ٢: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

٣ـ انظر: نفس المصدر ٤: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

هذه الخلافات الفكريّة بين القُرّاء والنُّحاة، أو إن شئت قلت: بين القُرّاء ومعظم النُّحاة عادت بثمرات طيّبة على الدّراسات القرآنيّة والنّحويّة معًا، فقد انبعثت حركة قام بها النّحويّون واللّغويّون للاستدلال على صحّة القراءات السّبع في مجالي النّحو واللّغة، والدّفاع عنها، والتّخريج النّحويّ واللّغويّ لكلّ قراءة منها.

ومن أشهر النّحويّين اللّغويّين الّذين قامت على يدهم هذه الحركة أبو عليّ الفارسيّ في كتابه: «الحجّة»، وابن خالويه في كتابه: «الحجّة» أيضًا.

أمّا حجّة أبي عليّ؛ فقد ذكر في مقدّمته لهذا الكتاب أنّ هذا الكتاب «تذكر فيه وجوه القُرّاء الّذين ثبتث قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد، المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار والحجاز، والعراق والشّام بعد أن تقدّم ذكر كلّ حرف من ذلك على حسب ما رواه، وأخذنا عنه. وقد كان أبو بكر محمّد بن السّريّ شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتدأ بإملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم و أنا أسند إليه ما فسّر من ذلك في كتابي هذا»[1].

ومعنى هذا النّصّ يعطي دلالة واضحة على أنّ ابن السّراج هو الّذي بدأ بالفكرة فكرة الدّفاع عن القراءات والاحتجاج لها، فابن السّراج هو تلميذ المبرّد، وكان أحدث أصحابه سنًّا، ويقال عنه: ما زال النّحو مجنونًا حتّى عقله ابن السّراج بأُصوله، ومع ذلك فإنّه ألّف كتاب احتجاج القراءة، وتوفّي ابن السّراج في ذي الحجّة سنة ستّ عشرة وثلاثمائة[2]. ومن المحتمل أنّ ابن السّراج بدأ بهذه الحركة قبل أن يقوم ابن مجاهد بحركة اختيار القراءات السّبع من الكثرة الهائلة من القراءات في عصره، لأنّ ابن مجاهد كانت وفاته سنة ٣٢٤هـ أي بعد وفاة ابن السّراج بثماني سنوات.

١ـ الحجّة للفارسيّ ١: ٣ـ٤.

٢ـ بغية الوُعاة ١: ١٠٩ـ١١٠.

على أيّة حال، فإنّ كتاب الحجّة لأبي علـيّ الفارسـيّ لـه وزنـه الكـبير عنـد العلمـاء والمؤرّخين فابن الجَزَريّ في «طبقات القُرّاء» يقول عنه : « وألّف أبـوعليّ كتـاب «الحجّـة» شرح سبعة ابن مجاهد فأجاد، وأفاد»[١]... [ثمّ ذكر أسماء كُتُب الاحتجاج، و إن شئت فراجع]

المقياس الثّاني ـ موافقة أحد المصاحف العُثمانيّة و لو احتمالاً

يوضح ابن الجَزَريّ هذا المقياس بقوله : « ونعني بموافقة أحـد المصـاحف مـا كـان ثابتًـا في بعض كقراءة ابن عامر... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال :]

من هذا النّصّ نستطيع القول بأنّ مخالفة الرّسم لأحد المصاحف العُثمانيّة اعتمـادًا علـى مُصْحَف عُثمانيّ آخر لا يعدّ مخالفة .

وقد بيّـنّا فيما سبق؛ أنّ هذا إشكال يحتاج إلى حلّ، لأنّه لم تتوحّد رسوم تلك المصـاحف الّتي أُرسلت إلى الأمصار، ما دامت قد نسخت من المـُصْحَف الإمام؟ وحـلّ هـذا الإشـكال سبق ذكره حيث أجاب عنه الشّيخ محمّد حسنين مخلوف في كتابه : «عنوان البيـان في علـوم التّبيان» بقوله : « إنّ هذا الاختلاف بين تلك المصاحف إنّما هو اختلاف قراءات في لغة واحدة لا اختلاف لغات، قصد بإثباته إنفـاذ مـا وقـع الإجمـاع عليـه إلى أقطـار بـلاد المسـلمين، واشتهاره بينهم .

وإنّما كُتِبت هذه في البعض بصورة، وفي آخر بأُخرى، لأنّها لو كـرّرت في كـلّ مُصْـحف لتوهّم نزولها كذلك، ولو كتبت بصورة في الأصل، وبـأُخرى في الحاشـية لكـان تحكّمًـا مـع إيهام التّصحيح .

ومثل هذا بعد أمر عُثمان رضي الله عنه، وبعثه إلى كلّ جهة ما أجمع الصّحابة على الأخذ به لا يؤدّي إلى تنازع أو فتنة، لأنّ أهل كلّ جهة استندوا إلى أصل مجمع عليه، وإمام يرشدهم إلى كيفيّـة قراءتـه.

١ـ غاية النّهاية ١ : ٢٠٧.

والحاصــل : أنّ المصاحف العُثمانيّة كُتِبت بحرفٍ واحدٍ هو حرف قريش، وأنّ ذلك الحرف يسع من القراءات ما يرسم بصُوَر مختلفة إثباتًا ، وحذفًا، وإبدالًا، فكتبت في بعضــها بروايــة ، وفي بعضها برواية أُخرى تقليلًا للاختلافات في الجهة الواحدة بقدر الإمكان»[1].

على أنّ ابن الجَزَريَ لا يقف عند موافقة أحد المصاحف العُثمانيّة تحقيقًا بل ضمّ إلى ذلــك الموافقة الاحتماليّة أو التّقديريّة. ولعلّه بهذه الإضافة يهدف إلى إدخال كثير من القراءات إلى هذا المقياس حتّى لا يظنّ أحد أنّها شاذّة. يوضح ذلك فيقول : « وقولنا بعد ذلك ولواحتمــالًا، تعني به ما يوافق الرّسم ولو تقديرًا... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ويستدلّ ابن الجَزرَيّ على فضل الصّحابة في الكفاية زيادة على ما سبق فيقــول : فــانظر كيف كتبوا : ﴿الصّراط﴾ و ﴿المصيطرون﴾ بالصّاد المُبدَلة... [وذكر كما تقدّم عنه].

المقياس الثّالث ـ صحّة السّند

قال ابن الجَزَريّ : « وقولنا: وصحّ سندها» فإنّا نعني به... [وذكر كما تقدّم عنه].

وينقّد ابن الجَزَريّ هذا الرّأي فيقول : وهذا ممّا لا يخفــى مــا فيــه فــإنّ التّــواتر إذا ثبــت لا يحتاج فيه... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وللإمام أبي محمّد مكّيّ رأي قاله في «مُصنَّفه» الّذي ألحقه بكتاب: «الكشف» وهو: فإن سأل سائل فقال: ما الّذي يقبل من القرآن الآن ؟... [وذكر كما تقدّم عنه].

(٩٨ ـ ١٠٩)

١ـ نقلًا عن كتاب : تاريخ القرآن، وغرائب رسمه وحكمه (لمحمّد طاهر بن عبد القادر الكرديّ) : ٩٧.

الفصل الرّابع و العشرون

نصّ الحسينيّ الجلاليّ (معاصر) في «دراسة حول القرآن الكريم»

[أقسام القراءات و أركان القراءة الصّحيحة]

القراءة الصّحيحة

تكاد تتّفق الكلمة على أنّ رسم المصحف، وصحّة الإسناد، وموافقة العربيّة أركان ثلاثة لصحّة القراءة واختلفوا في التّفصيل... **[ثمّ ذكر قول الكواشيّ ومكّي وأبي شامة وابن الجَزَريّ، كما تقدّم عنهم في باب أقسام وضوابط صحّتها، ثمّ قال:]**

أقول: «وهذه الأركان الثّلاثة للقراءة الصّحيحة لا بدّ و أن تخضع للاجتهاد في صحّة هذه المقاييس، **فإنّ الرّكن الأوّل** ـ أعني موافقة اللّغة العربيّة وإن كان ركنًا أصيلًا في الغالب إلّا أنّه يستلزم أن تكون القواعد العربيّة أصيلة مع كثرة الاختلاف فيها و هي بلاشكّ لم تكن أسبق من نصّ القرآن بل القواعد هذه مستقاة من النّصّ القرآنيّ والاستعمال ولا نصّ أوثق وأقدم من القرآن، فاخضاع النّصّ القرآنيّ للقواعد العربيّه فرض للقواعد المتأخّرة زمنًا على نصّ تقدّم عليها ممّا لا يستساغ علميًّا.

والرّكن الثّاني ـ و هو صحّة الإسناد أيضًا يخضع لاجتهاد الرُّواة فما من راوٍ من الفقراء قبل تحديدها بالسّبعة إلّا وكان يرى ما يقرأه رواية صحيحة وقد سبق قول عبدالله بن مسعود في تمسّكه فقراءته معلّلًا أنّه سمعها من رسول الله ﷺ.

و أمّا الرّكن الثّالث ـ فإنّ رسم القرآن أيّ موافقته أحد المصاحف السّتّة من جمع عُثمان

ـ على ما فيها من اختلاف ـ قد يتحمّل قراءة رفضت من جمهور القُرّاء ووصفت بالقراءات الشّاذّة بالرّغم من موافقه المصحف بقراءة «مليك» بدل «مالك» أو «ملك» على ما هو مفصّل في الشّواذ.

والحق أن يقال: إنّ للقراءة الصّحيحة ركنٌ واحدٌ هو النّقل بالتّواتر عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله.

ومن هنا نجد الطّبريّ (م: ٣١٠) يُخَطِّئ بعض هذه القراءات السّبعة فلو كانت متواترة لماصحّ هذا منه، مثلًا راجع تخطئة قراءة عاصم لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ البقره/٢٨٢، وأنّها قراءة شاذّة[1]، فكيف التّوفيق بين التّواتر والشّذوذ؟ فيظهر أنّ هذه القراءات لم تكن متواترة حتّى القرن الرّابع ،القرن الّذي حصرها ابن مجاهد بالسّبعة فكيف بما قبلها؟!

و قال ابن الجَزَريّ: «ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتًا في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر : ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا﴾ في البقرة بغير واو (وبالزُّبر و بالكتاب المنير) بزياده الباء ـ وعدة أمثلة أُخرى ـ .[2]

و أوضح قوله: (احتمالًا) يعني به ما يوافق الرّسم ولو تقديرًا وهو الموافقه احتمالًا وقد خولف صريح الرّسم في مواضع إجماعًا نحو: (السّموات والصّالحات واللّيل والصّلاة والزّكوة والرّبوا).. الخ[3]...

نفى ابن الجَزَريّ اشتراط التّواتر في صحّة القراءة بشدّة وقال: «وقدشرط بعض المتأخّرين التّواتر... **[و ذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

أقول :لقد أصاب؛ في نفي اشتراط التّواتر إذ كيف يصحّ التّواتر مع مخالفة القُرّاء بعضهم البعض؟ وبيان أسانيدهم الّتي هي روايات لم تبلغ حدّ التّواتر، وأنّ بعضهم شرح طريقته من

١ـــ تفسير الطّبريّ ٦: ٨.

٢ـ النّشر ١: ١١.

٣ـ نفس المصدر.

موافق اثنين من الصّحابه معًا فكيف فيمن لا يوافقهما وليس هذا من التّواتر في شيء، نعم؛ الاستفاضة ثابتة لكثرة الطّرق، وتكفي ذلك في مقام العمل فإنّ شأنه شأن التّواتر و إن لم يكن إيّاه.

بيان ذلك: أنّ اللّفظ باللّسان والكتابة باليد يتبعان الوجود الحقيقيّ للشّيء، وحقيقة القرآن هي ما أُنزل على الرّسول ﷺ من الوحي في العرضة الأخيرة و هو قرآن واحد لا اختلاف فيه، و أيّ غلط في القرآن لسانًا أو كتابةً لا يوجب ـ نعوذ بالله ـ غلطًا في القرآن المنزّل على النّبيّ المُرْسَل.

و من الثّابت أنّ الرّسول ﷺ لم يكتب القرآن بيده، فالرّسم القرآنيّ ليس سنّة متبعة من الرّسول ﷺ، و هذا بخلاف القراءة فإنّها سنّة متبعة إلى الرّسول ﷺ.

و إنّ بالقراءة قوام القرآن ولا عبرة بالرّسم إذا خالف القراءة ولذلك اتّفقت كلمة المسلمين على مخالفة الرّسم العُثْمانيّ في القرآن في الآيات التّالية:

١ ـ (وَلَاَوْضَعُوا) [التّوبه: ٤٧].

٢ ـ (لَاَاذبَحَنَّهُ) [النّمل: ٢١].

٣ ـ (وَجاْيءَ) [الزُّمَر: ٦٩].

فلو كان الرّسم وحده كافيًا في حقيقة القرآن لصحّت قراءة الآيتين بلا النّافية الّتي تعكّس المعنى و هذا ما لا يقول به أحد.

و ليس الإسناد وحده كافيًا في حقيقة القرآن و إن كان صحيحًا، إذا لم تبلغ الرّواية حدّ التّواتر والاستفاضة والتّواتر في درجة واحدة من حيث عدم الحاجة إلى الإسناد، و من هنا تعتبر القراءات الشّاذّة أحاديث مرويّة خاضعة لقواعد علم الحديث دون قواعد القراءة.

و ذكر القَسْطلانيّ (ت ٩٢٣ هـ): «والقراءة الصّحيحة على قسمين... [و ذكر كما تقدّم عن ابن الجزريّ في كتاب «منجد المقرئين»، ثمّ قال:]

(والخلاصة): أنّ الموقف تجاه القراءات السّبع الّتي سبّعها ابن مجاهد أن نلتزم بأحد أمرين:

[الأمر] الأوّل ـ أنّ النّبيّ ﷺ قرأ بهذه القراءات السّبع كلّها ، وهذا يأباه الاعتبار إذ أنّ العرضة الأخيرة لا بدّ و أن تكون بإحداها ، و من الرّكاكة البعيدة عن الذّوق العربيّ أن يكرّر اللّفظ سبع مرّات (مضافًا) إلى أنّ أصحاب السّبعة أنفسهم ذكروا وجوهًا لاختياراتهم ممّا تدلّ على أنّ اختيارهم استند إلى قراءة النّصّ المكتوب في بعضها.

[الأمر] الثّاني ـ أنّ النّبيّ ﷺ قرأ بهذه القراءات السّبع في فترات مختلفة قبل العرضة الأخيرة ، فيكون حالها حال الأحاديث الّتي رُويت عنه ﷺ في فترات مختلفة في حياته الشّريفة ، و هذا ما لايقول به دُعاة التّواتر و لو صحّ هذا فلا اعتداد به، لأنّ الاعتبار بالعرضة الأخيرة فقط دون غيرها .

والحقّ : أنّ دُعاة التّواتريدّعون ما لم يدّعه أصحاب القراءات السّبع أنفسهم. فإنّ أسانيدهم إلى النّبيّ ﷺ لاتبلغ التّواتر،وإن بلغت الاستفاضة، فالأمر إذاً يدور بين سبع قراءات كلّ منها منسوبة إلى النّبيّ ﷺ و قد وصلت إلى حدّ الاستفاضة ، و ليس هناك دليل شرعيّ على ترجيح أيّ منها على الأُخرى، فيجب قبولها جميعًا و لكنّ ذلك في مقام العمل غير ممكن إلّا بالتّخيير بين أيّ قراءة شاء أو الاجتهاد بينها كما فعل الطّبريّ في تفسيره ، و حيث إنّ الاجتهاد غير متيسّر لعامّة النّاس فبقي التّخيير هو الحلّ العلميّ الوحيد .

و من هنا قال صاحب الحدائق البحرانيّ (ت١١٨٦ ه): أنّ جار الله الزّمخشريّ ينكر تواتر السّبع... [و ذكر كما سيجيئ عنه في باب «تواتر القراءات»]

القراءات الشّاذّة

ذهب الكواشيّ إلى أنّ كلّ قراءة لم تحتوي على الأركان الثّلاثة، فهي شاذّة على ما صرّح به ابن الجزريّ. . . [ثمّ ذكر قوله كما تقدّم عنه و عن الزّركشيّ، و ذكر قول السُّبكيّ، كما سيجيئ عنه في باب «تواتر القراءات»، وقال:]

و صرّح ابن جنّيّ (ت ٣٩٢ ه)أنّ الشّذوذ إنّما هوعن تسبيع ابن مجاهد حيث قسّم القراءات

إلى قسمين، ثمّ قال: ضربًا اجتمع عليه أكثر قُرّاء الأمصار، و هو ما أودعه أبوبكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم بـ «قراءات السّبعة» ؛ و هو بشهرته غانٍ تحديده.

و ضربًا تعدّى ذلك، فسمّاه أهل زماننا شاذًّا، أي خارجًا عن قراءة القُرّاء السّبعة المقدّم ذكرها، إلّا أنّه مع خروجه عنها نازع بالثّقة إلى قُرّائه، محفوف بالرّوايات من أمامه و ورائه، ولعلّه، أو كثيرًا منه، مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم ، و ربّما كان فيه ما تلطّف صنعته، و تعنّف بغيره فصاحته، و تمطّوه قوى أسبابه، و ترسو به قدم إعرابه [١].

و تطرّف الشّيخ محمّد سعيد العريان حيث رأى وجود الشّذوذ حتّى في القراءات السّبع و قال: «لا تخلو إحدى القراءات من شواذّ فيها حتّى السّبع المشهورة، فإنّ فيها من ذلك أشياء».

و عندهم أنّ أصحّ القراءات من جهة توثيق سندها: نافع وعاصم ، وأكثرها توخيًا للوجوه الّتي هي أفصح : أبو عمرو والكسائيّ [٢].

وإذا كانت مسألة التّوخي للفصاحة تتبع الاجتهادات الخاصّة في الأدب العربيّ إذاً لأمكننا القول الباتّ بأنّ مَن ذهب إلى أنّ قراءة الكسائيّ وأبي عمرو أفصح ، إنّما استند اجتهاده الخاصّ في إفراد القراءات.

فيبقى أمامنا الأصحّ سندًا فقد عرفت أصحّها عندهم قراءة عاصم و نافع ، و هذا ما يطابق عصر الإمامينْ الصّادق (ت ١٤٨ هـ) ، و الكاظم (ت ١٨٣ هـ) تقريبًا.

و فصّل[عبد الفتّاح] القاضي في معنى الشّذوذ بين الرّواية والرّسم ، وقال: و من هنا يعلم أنّ الشّاذّ عند الجمهور ما لم يثبت بطريق التّواتر، و عند مكّيّ ، ومَن وافقه ما خالف الرّسم أو العربيّة و لو كان منقولًا عن الثّقات، أو ما وافق الرّسم والعربيّة و نقله غير ثقةٍ أو نقله ثقة ، و لكن لم يتلق بالقبول ولم يبلغ درجة الاستفاضة والشّهرة [١].

١ـ المحتسب : ٣٢٠، طبعة ١٣٨٦هـ.

٢ـ إعجاز القرآن للرّافعيّ: ٥٢ ، الطّبعة الرّابعة.

١ـ القراءات الشّاذّة : ٧.

و يصرح السّيوطيّ بأنّ أوّل مَن اهتمّ بالشّواذّ هو: (هارون) بن موسى القارئ الأعور النّحويّ ولاء أبوموسى. وقيل: أبوعبدالله البصريّ صاحب القرآن والعربيّة، وسمع من طاوس اليمانيّ و ثابت البنانيّ. قال الخطيب: كان يهوديًّا فأسلم و طلب القراءة، فكان رأسًا ، و ضبط النّحو و حفظه و حدّث ، و هو أوّل مَن تتبّع وجوه القرآن وألّفها و تتبّع الشّاذّ منها ، و بحث على إسناده ، و كان شديد القول بالقَدَر ، وثّقه ابن مَعين ، و روى له البخاريّ و مسلم ، و ناظر إنسانًا يومًا في شيء ، فغلبه فلم يدر المغلوب ما يصنع؟ فقال له: كنت يهوديًّا فأسلمت ، فقال له هارون :فبئس ما صنعتَ، فغلبه أيضًا في هذا . مات حدود السّبعين و مائة[1] .

و مذهب الهُذَليّ أنّ الشّاذّ ما يحتوي على ركنين، السّند والرّسم. قال ابن الجزريّ: و قال أبوالقاسم الهذليّ في «كامله»: وليس لأحدأن يقول... [وذكر كما تقدّم عن أبي شامة، ثمّ قال:]

لكنّ المتّفق عليه في عصرنا بين القُرّاء هي الأركان الثّلاثة الّتي فصّلها ابن الجزريّ و هي:

١ ـ صحّة السند ٢ ـ الاستقامة في العربيّة ٣ ـ موافقة خطّ المُصْحَف الإمام دون غيرها .

عدد الشّواذّ

حَصَرهم البَنّاء في أربعة؛ هم: الحسن البصريّ، وابن محيصن ،والأعمش،ويحيى اليزيديّ، وقال: «و لمّا كانت القراءات بالنّسبة إلى التّواتر وعدمه، ثلاثة أقسام:

[١ـ] قسم اتّفق على تواتره، و هم السّبعة المشهورة .

[٢ـ]و قسم اختلف فيه، والأصحّ، بل الصّحيح المختار المشهور تواتره، كما تقدّم، و هم الثّلاثة بعدها .

[٣ـ] و قسم اتّفق على شذوذه، و هم الأربعة الباقية، قدّمت قراءة السّبعة، ثمّ الثّلاثة، ثمّ الأربعة، على التّرتيب السّابق، فإن تابع أحد من الثّلاثة أحدًا من السّبعة عطفته بكذا أبوجعفر

١ـ بُغية الوُعاة: ٤٠٦، ط: ١٣٢٦.

مثلًا، تبعًا لكتاب «اللّطائف» و هو مرادي بالأصل. فإن وافق من الأربعة ـ قلت بعد استيفاء الكلام على تلك القراءة ـ وافقهم الحسن مثلًا.

فإن خالفت، قلت: و عن الحسن كذا مثلًا. و هذا في الأُصول، أمّا الفرش فأسقط لفظ كذا، غالبًا، و إيثارًا للاختصار [1].

و غريب حصر الشّواذّ بهذه الأربعة، فإنّ ما ذكر من الضّوابط في تحديد مفهوم الشّاذّة تختلف، و باختلافها لاينحصر عدد الشّواذّ في عدد خاصّ، و قد احتوت كُتُب الشّواذّ موارد كثيرة كما أشار إليها ابن جنّيّ في «المحتسب» [2].

حكم القراءة الشّاذّة

و نظر ابن الجزريّ إلى حكم الشّواذّ من ناحية القراءة في الصّلاة، و قال: «إنّ الخارج عن السّبع المشهورة على قسمين... [و ذكر كما سيجيئ عنه في باب «تواتر القراءات»، ثمّ قال:]

و يري ابن جنّيّ أنّ الشّاذّ حجّة شرعيّة مرضيّة، و قال: نعتقد قوّة هذا المسمّى شاذًّا، و أنّه ممّا أمر الله تعالى بتقبّله، و أراد منّا العمل بموجبه، و أنّه حبيب إليه، و مرضيّ من القول لديه. نعم، و أكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابًا و أنهض قياسًا؛ إذ هما جميعًا مرويان مسندان إلى السَّلَف (رضي الله عنهم)، فإن كان هذا قادحًا فيه، و مانعًا من الأخذ به فليكوننّ ما ضعف إعرابه ممّا قرأ بعض السّبعة به هذه حاله، و نحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير: «ضئاء» بهمزتين مكتنفتي الألف، و قراءة ابن عامر: (**وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم**)، و سنذكر هذا و نحوه في مواضعه متّصلًا بغيره، و هو أيضًا مع ذلك مأخوذ به [1].

١ـ إتحاف فُضلاء البشر ١: ٨٠.

٢ـ راجع: طبعة سنة ١٣٨٦ ه، القاهرة.

١ـ المحتسب ١ ـ ٣٣، طبعة ١٣٨٦.

و استخرج القاضي حلًّا وسطًا بين الأقوال ، و قال: «و بناء على هذا ؛ فالقراءات الّتي انفرد بنقلها الأئمّة الأربعة أوأحدهم أو راوٍ من رُواتهم لاتجوز القراءة بها مطلقًا على رأي الجمهور ، ولو وافقت العربيّة والرّسم، لأنّها لم تنقل بطريق التّواتر .

و على رأي مكّيّ و ابن الجزريّ تجوز القراءة بما وافق العربيّة والرّسم منها، حيث كان صحيح السّند ، و ظفر بالشّهرة والاستفاضة ، والتّلقّي بالقبول .

وإذ قدعلمت أنّ القراءة الشّاذّة لاتجوزالقراءة بهامطلقًا،فاعلم أنّه يجوز تعلّمها و تعليمها، و تدوينها في الكُتُب، و بيان وجهها من حيث اللّغة و الإعراب والمعنى، و استنباط الأحكام الشّرعيّة منها على القول بصحّة الاحتجاج بها، والاستدلال بها على وجه من وجوه اللّغة العربيّة، و فتاوي العلماء قديمًا و حديثًا مطبقة على ذلك، والله تعالى أعلم[١] .

و ألّف في ذلك كتابه «القراءات الشّاذّة وتوجيهها من لغة العرب» طبعة عيسى الباب الحلبيّ، القاهره ١٣٧١ هـ.

و قال العامليّ (ت ١٢٢٦ هـ) : «قال أكثر علمائنا يجب أن يقرأ بالمتواتر و هي السّبع... وعن مكّيّ بن محمّد القيسيّ تفصيل في القراءة بين ما تجوز القراءة به و ما لايجوز يرجع حاصله إلى القول بأنّ القرآن متواتر، قال: «فإن سأل سائل؛ فقال فما الّذي يقبل من القرآن الآن فيقرأ به؟... [و ذكر كما تقدّم عنه ،ثمّ قال:]

أقول: هذا التّفصيل لايرجع إلى محصّل،فإنّه إذا ثبت أنّ القرآن هو ما اجتمعت فيه الأركان الثّلاثة بالنّقل عن الثّقات عن النّبيّ ﷺ و بوجهه في العربيّة و موافقته الخطّ هو القسم الأوّل ، فغيره لايكون قرآنًا و لايلحق به حكم القرآن ، ومرجع قوله إلى القرآن يثبت بالتّواتر و إذا كان النّقل عن الثّقات من دون تواتر ـ كما نصّ عليه ـ فيكون حكمه و حكم الآحاد الّتي تروي عن الثّقات واحدًا و هذا ما لايقول به مسلم.

١ـ القراءات الشّاذّة : ٨.

قراءة أهل البيت عليهم السلام

لأهل البيت عليهم السلام قراءة خاصّة لم تشتهر في العصر الأُمويّ ولا في العصر العبّاسيّ، وإن كانت لاتزال في مطاوي كُتُب القراءات، فقد كانت لعليّ بن أبي طالب قراءة تشير إليها المصادر.

قال الطّبرسيّ في قوله تعالى: ﴿وَاِذْ اَسَرَّ النَّبِيُّ اِلىٰ بَعْضِ اَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ التّحريم/ ٣، قال: الكسائيّ وحده «عرف» بالتّخفيف، والباقون «عرّف» بالتّشديد، واختار التّخفيف أبو بكر بن عَيّاش، و هو من الحروف العشر الّتي قال إنّي أدخلتها في قراءة عاصم من قراءة عليّ ابن أبي طالب عليه السلام حتّى استخلصت قراءة ـ يعني قراءة عليّ عليه السلام ـ و هي قراءة الحسن و أبي عبدالرّحمان السُّلَميّ، وكان أبو عبدالرّحمان إذا قرأ إنسان بالتّشديد حصبه[1].

و قد أخذ القراءة عن عليّ عليه السلام جمع أشهرهم:

١ ـ عبداللّه بن عبّاس (ت ٦٨ هـ).

٢ ـ سعيد بن جبير الكوفيّ (ت ٩٥ هـ).

٣ ـ أبو عبدالرّحمان السُّلَميّ (ت ٧٤ هـ)، و هو شيخ قراءة عاصم المشهورة اليوم ـ.

و قد ألّف في قراءة عليّ بن أبي طالب بعنوان «قراءة أمير المؤمنين» جمع منهم:

١ ـ أبو عبدالله محمّد بن العبّاس بن الحجام (ت ح ٣٢٨ هـ). ذكره الشّيخ الطّوسيّ في «الفهرست» [ص: ١٧٧، ط: النّجف ١٣٨٠ هـ]، و له أيضًا كتاب «قراءة أهل البيت».

٢ ـ أبو أحمد عبد العزيز بن عليّ الجلوديّ (ت ٣٠٢ هـ) بعنوان «كتاب قراءة أمير المؤمنين»[1].

---

١ ـ مجمع البيان ٥: ٣١٢، ط ١٣٥٦.

١ ـ الذّريعة ١٧: ٥٤.

٣ـ زيد الشّهيد بن عليّ بن الحسين (ت ١٢٢ هـ)، له «كتاب قراءة أمير المؤمنين»[١].

٤ـ أبو طاهر عبدالواحد المقرئ (ت ٣٤٩هـ)[٢].

و عرَّف السّيّد حسن الصّدر (ت ١٣٥٤ هـ) جمعًا من شيعة أهل البيت ممّن كتب له قراءة مفردة منهم:

١ـ الأعمش سلمان بن مهران الأسديّ الكوفيّ (ت ١٤٨ هـ)، شيخ حمزة أحد السّبعة.

٢ـ أبان بن تَغْلب بن رباح (ت ١٤١ هـ)، أخذ القراءة عن عاصم، و شيخ الكسائيّ أحد السّبعة، له قراءة مفردة.

٣ـ زيد الشّهيد بن عليّ بن الحسين عليه السلام (ت ١٢٢ هـ)، له قراءة مفردة.

٤ـ حُمْران بن أعْيَن (ت؟ ١٣ هـ)، أخذ القراءة عن أبي الأسود عن عليّ، شيخ حمزة أحد السّبعه[٣]... [ثمّ ذكر بقيّة ممّن له قراءة مفردة، و إن شئت فراجع].

و لكنّ لم تستمرّ إلى اليوم شيء من هذه القراءات، و لم أجد في عاصمة الشّيعة الإماميّة الرّوحيّة النّجف الأشرف أحدًا من أعلامها يقرأ بقراءة أهل البيت عليهم السلام، بل كلّهم يقرأون بقراءة عاصم برواية حَفْص دون استثناء. كما ذهبتُ إلى صعدة عاصمة الزّيديّة الرّوحيّة، و لم أجد أحدًا منهم يقرأ بقراءة زيد، بل كلّهم يقرأون قراءة نافع برواية قالون دون استثناء. فقد أصبحت قراءة أهل البيت غريبة في ديار أهلها، وماتت قراءة زيد النّار باستشهاده.

و أمّا أئمّة مذهب الشّيعة الاثنى عشريّة؛ فإنّهم نهوا نهيًا قاطعًا عن القراءة بغير المشهور... [ثمّ ذكر روايات، و إن شئت فراجع].

١ـ نفس المصدر.

٢ـ النّجاشيّ ترجمة رقم ٦٤٩.

٣ـ تأسيس الشّيعة: ٣٤١ـ٣٤٦.

و سيرة علماء مذهب أهل البيت هذا النّهج في القراءة والفقه على حدّ سواء. فذهبوا إلى وجوب متابعة إحدى القراءات السّبع المتواترة في الصّلاة وغيرها ، وإهمال القراءة الشّاذّة سواءً كانت مرويّةً عنهم أم عن غيرهم.

و قراءة أهل البيت عليهم السلام أكثر انطباقًا مع قواعد القراءات المعمولة عليها منذ عهد ابن الجزريّ، و هي :

١ ـ موافقة رسم الخطّ العُثْمانيّ.

٢ ـ موافقة العربيّة بوجهٍ.

٣ ـ صحّة السّند.

و على سبيل المثل: قراءة أهل البيت في قوله تعالى :﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَاَرْجُلِكُمْ﴾ المائدة/ ٦، هي كسر كلّ من كلمة « الرّؤوس» و« الأرجل»، لأن حرف العطف يعطف «الأرجل» إلى أقرب كلمة و هي »الرّؤوس» المجرورة بالباء (مع) أنّ قراءة عاصم هي نصب «الأرجل» عطفًا على «الوجوه» و هي أبعد كلمة عن حرف العطف، فقراءة أهل البيت عليهم السلام موافقة للعربيّة بأحسن وجه متصوّر. و بالرّغم من ذلك أمر أهل البيت بالقراءة بالمشهور و لانتصوّر معنى لهذا الأمر سوى المحافظة على وحدة الكلمة في النّصّ القرآنيّ الكريم. . .

[ثمّ ذكر قول الطّوسيّ، كما سيجيئ عنه في باب«تواتر القراءات، وقال:]

و من المتأخّرين البلاغيّ قال: «إنّا معاشر الشّيعة الإماميّة قد أُمِرنا بأن نقرأ كما يقرأ النّاس أي نوع المسلمين و عامّتهم»[١].

و استدلّ سيّدنا الأُستاذ على ذلك: «بالإجماع المتقدّم عن «التّبيان» و«مجمع البيان»، المعتضد بالسّيرة القطعيّة في عصر المعصومين عليهم السلام على القراءة بالقراءات المعروفة المتداولة

---

١ ـ آلاء الرّحمان : ٣.

في الصّلاة و غيرها من دون تعرّض منهم عليهم السلام للإنكار، و لا لبيان ما تجب قراءته بالخصوص الموجب للقطع برضاهم عليهم السلام بذلك كما هو ظاهر [١].

أقول: «والتّأمّل في هذه الرّوايات يوجب قراءتَي عاصم و نافع دون غيرهما، لأنّ السّائل لايشكّ في كونه مواليًا لآل البيت عليهم السلام إمّا في المدينة موطن الإمام أو الكوفة حيثم وطن موالي أهل البيت عليهم السلام ، و التّواريخ المعاصرة لحياة الإمام الصّادق (ت ١٤٨ هـ) هي إحدى القراءات الثّلاث: لأبي عامر (ت ١١٨ هـ) و هي المعروفة في دمشق، و لم يعهد فيها مواليًا لآل البيت عليهم السلام في ذلك الوقت. و ابن كثير وكانت قراءته معروفة بمكّة، و هي لم تكن معروفة بالولاء، فتتعيّن قراءة عاصم (ت ١٢٨ هـ) و في هذا التّاريخ كان الإمام الصّادق في عمر ٤٥ عامًا حيث إنّه وُلِد عام ٨٣ هـ، فشهرة قراءة عاصم في حياته ثابتة.

أمّا رواية الكاظم (ت ١٨٣ هـ) فهي ليست إلّا تأكيدًا على رواية أبيه، و حيث إنّه عليه السلام كان في المدينة و سُجن في بغداد، والقراءات المشهورة في عصره هي قراءة نافع (ت ١٨٩ هـ) في المدينة، وقراءة الكسائيّ (ت ١٨٩ هـ) في الكوفة، أمّا قراءة الكسائيّ؛ فهي غيرمدوّنة مستقلًّا، و أمّا نافع فهي مدروسة كاملة، فمن المحتمل أن تكون هذه القراءة إلى جنب قراءة عاصم أو تأكيدًا على كلام الإمام الصّادق عليه السلام لا غير.

(و بعبارة أُخرى) في هذه الرّوايات منها ما هو مرويّ عن الصّادق عليه السلام ، و رواية واحدة مرويّة عن أبي الحسن، والظّاهر أنّ المراد به الإمام الكاظم، والرّوايات كلّها تؤكّد على القراءات المتداولة في عصرهما، والتّأمل في حياة القُرّاء الّذين عاصروا الإمامينْ يفيد أن نختار قراءة البلدان الّتي عاشا فيها أو كَثُر الشّيعة الموالون فيها، و هي المدينة مركز الأئمّة، والكوفة مركز الشّيعة ،كذلك والبصرة، و بغداد عاش فيها الإمام الكاظم مسجونًا، و نجد من القُرّاء

١ـ المستمسك ٦: ٤٥.

مدنيًّا واحدًا هو نافع بن عبدالله ، فلايقصده الإمام الصّادق عليه السلام لأنّ قراءته اشتهرت بعد حياة الإمام . و أمّا الكوفة؛ ففيها ثلاث قُرّاء ، هم : عاصم بن أبي النَّجود، والكسائيّ، و حمزة الزّيّات ، و كلّ منهما متأخّر. أمّا حمزة ؛ فهو متأخّر عن الإمامَيْن معًا، و كذلك الكسائيّ.

فتبقى قراءة عاصم هي الأقرب لشهرتها في عصر الإمام الصّادق عليه السلام أو نافع لشهرته في عصر الإمام الكاظم عليه السلام ، و قد صرّحت الرّواية بالقراءة المشهورة . . . [ثمّ ذكر رواية حفص عن عاصم ، و إن شئت فراجع]. (٣٢٦ـ٣٤٢)

الأعلام و المصادر

التّعريف بمن أُضيف إلى هذا الجزء من الأعلام المؤلّفين

ـ أ ـ

ابن مجاهد (٢٤٥ـ٣٢٤)	هو أبوبكر أحمد بن موسى بن العبّاس التّميميّ البغداديّ، هو كبير العلماء و شيخ القُرّاء في عصره، و نَعَتَه ابن الجَزَريّ بـ «شيخ الصّنعة و أوّل من سبّع السّبعة». وُلِد ببغداد و توفّي فيها، و له كُتُب؛ أشهرها: «كتاب السّبعة في القراءات» [ط، ن: دار المعارف بمصر ١٣٩٢ ق].
الأهوازيّ (٣٦٢ـ٤٤٦)	هو أبوعليّ الحسن بن عليّ بن جعفر بن إبراهيم يزداد الأهوازيّ، وُلِد بالأهواز و استوطن دِمَشق، و مقرئ الشّام في عصره، و توفّي فيها، و كان من المشتغلين بالحديث، و له كُتُب؛ منها: «الوجيز في شرح قراءات القَرَأة الثّمانية ...» [ط: دار المغرب الإسلاميّ ـ بيروت ١٤٢٣ ق].

أبو عُبَيد (١٥٧ـ٢٢٤) هو القاسم بن سَلّام الهَرَويّ، الأزديّ، الخزائيّ، الخراسانيّ البغداديّ، و هو من كبار العلماء بالحديث و الأدب و الفقه، و هو أوّل من صنّف في «غريب الحديث»، وُلِد و نشأ بهراة، ثمّ رحل إلى بغداد و توفّي بمكّة. و له كُتُب كثيرة؛ منها: «كتاب القراءات» نقلناه عن «جمال القُرّاء و كمال الإقراء» للسَّخاويّ.

ـ ب ـ

البُرغانيّ (... ـ ١٢٨١) هو محمّد بن صالح بن محمّد إسماعيل البُرغانيّ، القزوينيّ، مفسّر، فقيه، وُلِد في «بُرغان» من قُرى طهران، رحل إلى قزوين، ثمّ استقرّ و توفّي بكربلاء. و له كُتُب؛ منها: «غنيمة المعاد في شرح الإرشاد» [ن: معرض الكتاب العالميّ في طهران، الطّبعة الأُولى ١٤٠٥ ق].

ـ ر ـ

الرّاجحيّ (١٣٥٦ ـ ...) هو الدّكتور عَبْده عليّ إبراهيم الرّاجحيّ، وُلِد و نشأ على «مصطبة» بمصر، و حصل على درجات العلميّة في الآداب بجامعة الإسكندريّة، و كان رئيسًا لقسم اللّغة العربيّة بكلّيّة الآداب بها، و كذا اشتغل عديدًا من المراكز الإداريّة و العلميّة. و له كتب؛ منها: «اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة» [ط: دار المعارف بمصر ١٣٨٨ ق]

- س -

سعيد الأفغانيّ (١٣٢٧-١٤١٧) هو سعيد بن محمّد بن أحمد الأفغانيّ ، وُلِد بدمشق و نشأ فيها ، انتُدب للتّدريس بالمعهد العالي للمعلّمين بكلّيّة الآداب في دِمَشق ، و درس فغي جامعات لبنان ، ليبيا ، السّعوديّة و الأُردن ، ثمّ عاد إلى دِمَشق و توفّي بمكّة المكرّمة و دُفِن فيها . و له كتب كثيرة و تحقيقات عديدة ؛ من تحقيقاته : «تحقيق و تعليق على كتاب حجّة القراءات لابن زنجلة » [ط : مؤسّسة الرّسالة للطّباعة و النّشر و التّوزيع ، بيروت ، الطّبعة الرّابعة ١٤٠٤ ق] .

سالم مِحَيْسن (... -١٤٢٢) هو الدّكتور محمّد سالم محيسن ، أُستاذ القراءات و علوم القرآن بمعهد القراءات بالأزهر و بالجامعة الإسلاميّة المدينة المنوّرة ، و عضو لجنة تصحيح المصاحف و مراجعتها بإدارة البحوث و الثّقافة بالأزهر ، و له كتب متعدّدة ؛ منها : « المهذّب في القراءات العشر » [ط : مكتبة الكلّيّات الأزهريّة ، ١٣٨٩ ق] .

- ش -

شَوْقي ضَيْف (١٣٢٨-١٤٢٦) هو الدّكتور أحمد شوقي عبد السّلام ضيف المصريّ ، مؤرّخ ، أديب ، و من المحقّقين الكبار بمصر و كان أُستاذاً ، وُلِد و نشأ بدِمياط إحدى محافظات مصر . و له كتب ؛ منها : « مقدّمته على كتاب السّبعة لابن مجاهد » [ط : دار المعارف بمصر ١٣٩٢ ق] .

ـ ف ـ

الفضليّ (١٣٥٤ـ...) هو الشّيخ الدّكتور عبدالهادي بن الشّيخ ميرزا محسن ...البصريّ الأحسائيّ النّجفيّ، وُلِد بصبخة العرب إحدى القُرى من البصرة ،و نشأ في البصرة ، ثمّ رحل إلى النّجف لإكمال دراسته ، و كان مدرّسًا في جامعة الملك عبدالعزيز بجدّة سنتين ، ثمّ ابتعث إلى جامعة القاهرة و أخذ فيها الدّكتوراه في اللّغة العربيّة ، و عاد بجامعة جدّة حتّى حصل على التّقاعد . و اليوم يقيم بمدينة الدّمّام في السّعوديّة . و له كتب متعدّدة ؛ منها : «القراءات القرآنيّة تاريخٌ و تعريفٌ» [ط : دار القلم ، بيروت ، الطّبعة الثّانية ١٤٠٠ق].

ـ ق ـ

القاضي (١٣٢٥ـ١٤٠٣) هو عبدالفتّاح بن عبدالغنيّ بن محمّد القاضي ، عالم مبرّز في القراءات و علومها ، و شيخ معهد دسُوق الأزهريّ، وُلِد في «دمنهور» بمصر و نشأ فيها ، و في آخر عمره كان رئيسًا لقسم القراءات بكلّيّة القرآن و الدّراسات الإسلاميّة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة . سافر إلى القاهرة لعلاج مرضه و توفّي بها و دُفِن فيها . و له كتب متعدّدة ؛ منها : «القراءات الشّاذّة و توجيهها من لغة العرب» [ط : دار الكتاب العربيّ، بيروت ١٤٠١ق].

فهرس الموضوعات

الباب الأوّل: علم القراءات و تعريفها و تاريخ نشوئها

الباب الثّاني: أئمّة القراءات السّبع وغيرها و طُرُق رواياتهم

الباب الثّالث: أقسام القراءات و أركانها و شروط صحّتها